



مشروع
استشراف مستقبل الوطن العربي

المجتمع والدولة في الوطن العربي

الدكتور سعد الدين ابراهيم
(منسق الدراسة ومحرر الكتاب)

الدكتور خلدون النقيب — الدكتور عبد الباقي الهرماسي — الد... سلامة

المجتمع والدولة
في الوطن العربي



مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع
استشراف مستقبل الوطن العربي

المجتمع والدولة في الوطن العربي

الدكتور سعد الدين ابراهيم
(منسق الدراسة ومحرر الكتاب)

الدكتور غسان سلامة   الدكتور عبد الباقي الهرماسي   الدكتور خلدون النقيب

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨
الطبعة الثانية: بيروت، أيار/مايو ١٩٩٦

المُحتويات

كلمة شكر وتقدير

يتوجه مركز دراسات الوحدة العربية بالشكر والتقدير إلى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الذي قدم الجزء الأكبر من تمويل مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» ونشر دراساته، والذي يمثل هذا الكتاب احدى دراساته.

كما يتوجه بالشكر أيضاً إلى صندوق النقد العربي، والى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وإلى الصندوق العراقي للتنمية الخارجية لمساهماتهم أيضاً في تمويل جزء من كلفة تنفيذ المشروع.

إلا أن مركز دراسات الوحدة العربية، يتحمل وحده مسؤولية تنفيذ المشروع واعداد الدراسات الخاصة به.

قائمة الجداول

تقديم

هذا الكتاب عن المجتمع والدولة في الوطن العربي، هو واحد من خمسة كتب رئيسية، تصدر تباعاً عن مركز دراسات الوحدة العربية، وتمثل الحصيلة الأساسية لمشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي». أما الكتب الأربعة الأخرى فهي:

- **مستقبل الأمة العربية: التحديات . . . والخيارات**، ويمثل التقرير العام النهائي للمشروع.
- **العرب والعالم**.
- **التنمية العربية**.
- **التقرير الفني للمشروع**، وهو محدود التوزيع.

ولأن هذه الكتب الخمسة هي جزء من مشروع علمي كبير وشامل، فلا بد من أن تُقرأ في سياق هذا المشروع، ولا بد من كلمة موجزة حوله.

يمثل مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» أول جهد علمي جماعي كبير، تشارك فيه نخبة من العلماء والأساتذة والخبراء العرب في شتى مجالات المعرفة للتعرّف على إمكانات الوطن العربي وقدرات الأمة حاضراً ومستقبلاً، في إطار المتغيرات العديدة التي تحكم النظامين الاقليمي والعالمي. فرغم محاولات سابقة ومشكورة لزملاء ومؤسسات أخرى في هذا الصدد، إلّا أن ما يقدمه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، هو عمل غير مسبوق من حيث شموليته وموسوعيته، ومن حيث أساليبه ومنهجيته، ومن حيث عدد من شارك في دراساته من أبناء هذه الأمة من المحيط إلى الخليج، ومن حيث المدة الزمنية التي استغرقها، ومن حيث عدد الهيئات والمؤسسات العربية التي أسهمت فيه وساندته. فالمشروع، من هذه الناحية، هو عمل علمي عربي تضامني وحدوي بكل معنى الكلمة.

إن الاعتبارات النظرية والمنهجية التي حكمت العمل في هذا المشروع الكبير، قد تم تفصيلها في كتاب مستقل[1] يتزامن صدوره عن المركز مع هذا الكتاب. ويكفي هنا أن نقول كلمة مختصرة حول المحاور الرئيسية للمشروع عموماً.

لقد انطوى مشروع الاستشراف على أربعة محاور مترابطة: **المحور الأول**، وهو العرب والعالم، ويتناول واقع ومستقبل النظامين الاقليمي والدولي اللذين يعيش ويتحرك الوطن العربي في اطارهما ويتفاعل معهما، ويؤثر ويتأثر بهما سلباً وايجاباً. و **المحور الثاني**، هو التنمية العربية، ويتناول واقع ومستقبل القاعدة المادية والبشرية للوطن العربي، وما شهدته من مظاهر النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، واحتمالات تطور هذا النمو في العقود الثلاثة التالية. و **المحور الثالث**، هو المجتمع والدولة، ويتناول العلاقة الجدلية المستمرة والمعقدة بين تطور التكوينات والهياكل الاجتماعية العربية من ناحية، ونشأة ونمو الدولة القطرية العربية من ناحية أخرى. و **المحور الرابع**، هو النموذج النسقي العام لمجمل التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية والقومية والاقليمية والدولية، في الماضي والحاضر، وأهم احتمالاتها المستقبلية. والتفاعل الذي يجسده النموذج النسقي ينطوي بدوره على عدة نميذجات فرعية، استخدم الباحثون فيها الأساليب الكمية والكيفية.

وإضافة إلى الكتاب الرئيسي عن كل محور، فقد صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عدد من الكتب الفرعية حول دراسات محوري **العرب والعالم**[2] و **المجتمع والدولة في الوطن العربي**[3].

وقد بلور العاملون في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، **ثلاثة مشاهد** (سيناريوهات) رئيسية محتملة للمستقبل العربي. **المشهد الأول** هو امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يذكر (مشهد استمرار واقع ومنطق التجزئة)، وهو يمثل أسوأ الاحتمالات بالنسبة إلى الوطن العربي عموماً، وإلى كل دولة على حدة (مهما كان حجمها أو درجة تراثها)، وإلى بعض الدول الحدودية (على أطراف الوطن العربي) خصوصاً. أما **المشهد الثاني** فهو احتمال التعاون

---

(١) هذا الكتاب هو: **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر]).

(٢) هذه الكتب الفرعية هي: عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ أسامة الغزالي حرب، **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، وناصيف يوسف حتي، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٣) هذه الكتب الفرعية هي: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، وخلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

الاقليمي أو التنسيق العربي العام، ما على شكل تكتلات اقليمية جغرافية (المغرب العربي - وادي النيل - المشرق العربي - الخليج والجزيرة العربية)، أو على شكل تعاون وتنسيق عربي عام في قطاع حيوي أو أكثر (كالأمن الغذائي - الصناعات العسكرية . . . الخ)، وينطوي على وقف التدهور وتحسين الأداء العربي العام، سواء في داخل كل دولة، أم في علاقات هذه الدول بالقوى الاقليمية والدولية المتربصة بها. **والمشهد الثالث** هو احتمال الوحدة العربية، سواء بين تجمعات اقليمية أم بين الدولة القطرية في شكل وحدة اتحادية (فدرالية)، وهو أفضل احتمالات المستقبل على الاطلاق، ليس من حيث أمن الوطن وعزة المواطن فقط، ولكن من حيث امكانات التنمية الشاملة وسد الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني أيضاً.

لقد استغرق انجاز مشروع الاستشراف عدة سنوات. وكان هناك فريق مركزي[٤] تولى التصميم والتخطيط والتنفيذ للمشروع ككل. واستعان في أثناء ذلك بحكمة وآراء عشرات من المفكرين والخبراء العرب، الذين تداولوا وتفاعلوا مع أعضاء الفريق المركزي في مراحل المشروع المختلفة. ولكن التفاعل الأعظم كان بين أعضاء الفريق المركزي أنفسهم. وحدث التفاعل نفسه داخل كل محور بين الفرق الفرعية التي تكونت لتتولى انجاز دراسات كل محور من المحاور الأربعة.

ففي المحور المجتمع والدولة، والذي يمثل هذا الكتاب الدراسة الرئيسية له، تم إعداد مخطط المحور في اطار المشروع العام، وجرت مناقشته تفصيلاً بواسطة الفريق المركزي، ثم بواسطة آخرين من أصحاب المعرفة والخبرة. ثم تكوّن فريق فرعي للاضطلاع بدراسات محور المجتمع والدولة، وتداول أعضاء هذا الفريق الفرعي فيما بينهم، ثم مع الفريق المركزي للمشروع، تداولاً مكثفاً، قبل الشروع في دراساتهم، وفي أثنائها، وعند الانتهاء من كتابة مسودّاتها.

لقد تمّ تقسيم العمل داخل محور المجتمع والدولة على أساس اقليمي - جغرافي - سياسي - ثقافي. فرغم أن أقطار الوطن العربي تحمل من القسمات المشتركة أكثر ممّا تحمل من قسمات مختلفة، إلا أن تحليل هذه الأخيرة وفهمها وتفسيرها أمور تمثل تحدياً علمياً حقيقياً. لهذا جاءت دراسات المحور متوازية مع الأقاليم الفرعية الكبرى للوطن العربي: الجزيرة والخليج، المشرق، وادي النيل، والمغرب العربي. فكل من هذه الأقاليم ينطوي على خصوصيات تاريخية - مجتمعية داخل المجرى الرئيسي العام للتاريخ الاجتماعي - الحضاري -

---

(٤) تكوّن أعضاء الفريق المركزي من:

د. خير الدين حسيب	المشرف على الدراسة ورئيس الفريق.
د. علي نصار	منسق لمحور «النمذجة».
د. ابراهيم سعد الدين	منسق لمحور «التنمية العربية».
د. سعد الدين ابراهيم	منسق لمحور «المجتمع والدولة في الوطن العربي».
د. علي الدين هلال	منسق لمحور «العرب والعالم».
أ. أديب الجادر	المدير التنفيذي للمشروع (خلال عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧)

السياسي العربي. وقد عكست هذه الخصوصية المجتمعية الفرعية نفسها إلى حد كبير على نشأة «الدولة»، سواء في شكلها التقليدي السابق للاختراق الاستعماري الغربي، أم في شكلها القطري الحديث، أم في تطورها منذ الاستقلال.

لقد التزم أعضاء فريق محور المجتمع والدولة بمخطط مفهومي عام لدراسة كل اقليم فرعي في الوطن العربي، بحيث تجيب الدراسة عن الأسئلة الأساسية حول طبيعة التكوينات الاجتماعية الرئيسية في كل قطر، وعلاقتها بالدولة عموماً وبالنظام السياسي القائم خصوصاً. ولكن في إطار هذا المخطط المفهومي العام، تركت الحرية لأعضاء الفريق في أن يتبنّوا المقاربة المنهجية المثلى، من وجهة نظرهم، في وصف وتحليل وتفسير العلاقة الجدلية بين هذه التكوينات الاجتماعية، ومؤسسة الدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي. والجدير بالتنويه هو أنه رغم الخصوصية والتنوع المجتمعيين، ورغم التباين والتفاوت في تاريخ نشأة ومسار مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة منذ الاستقلال، ورغم اختلاف المقاربات المنهجية التي تبناها أعضاء الفريق، إلا أن العديد من استخلاصاتهم في نهاية التحليل تكاد تتطابق. وفي مقدمة هذه الاستخلاصات، هو أن الدولة القطرية العربية المعاصرة لا تجسّم في سلطتها أو ممارساتها الحالية المصالح المشروعة للتكوينات الاجتماعية الرئيسية في أقطارها، وأن الفجوة في ازدياد بين المجتمع المدني من ناحية، والدولة من ناحية أخرى. ولذلك، فإن هناك ما يشبه الاجماع بين مؤلفي الكتب الفرعية في هذا المحور على أن الدولة القطرية في الثمانينات تعيش أزمة خانقة لم تشهد مثلها طوال العقود الأربعة السابقة، أي منذ الحرب العالمية الثانية، وأن هذه الأزمة تنذر في بعض الحالات، وبخاصة في الأقطار الطرفية ذات التنوع الاثني الكبير، بمزيد من تفتيت الدول القائمة، أو حتى اختفائها من الخريطة السياسية الاقليمية خلال العقود الثلاثة المقبلة.

لقد ظلّت الدراسات العربية حول الدولة محدودة للغاية، ربما باستثناءات بين كتّاب المغرب العربي. ويبدو أن أحد أسباب هذه الندرة هو أن معظم الكتّاب العرب قد شعروا بجفوة أو عداء نحو مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة في المشرق العربي، لأنها نشأت كجزء من الخطة الاستعمارية في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وجاءت مضادة لأحلام وآمال العرب في دولة عربية موحدة. وربما شعروا أن مجرد دراسة وتحليل هذه الدولة القطرية، قد يضفي عليها «شرعية» لا تستحقها. ولكن هذا الموقف الأيديولوجي من الدولة القطرية شيء، وضرورة دراستها موضوعياً كجزء من الواقع العربي القائم شيء آخر. حتى الرغبة في تغيير هذا الواقع، لا بد أن تبدأ بتحليله وفهمه موضوعياً. لذلك يمثّل هذا الكتاب الرئيسي عن محور المجتمع والدولة، والكتب الفرعية الثلاثة الأخرى، محاولة رائدة وأمينة لفهم الدولة القطرية وعلاقتها المعقدة بمجتمعاتها في الوطن العربي. ونأمل أن نكون بهذا العمل، قد أسهمنا في ملء فراغ معرفي معيب، ليس فقط من أجل المزيد من فهم واقعنا المعاش، ولكن أيضاً لاستشراف الامكانات المتاحة لتغيير هذا الواقع، وأهم من ذلك للاختيار بين أفضل هذه الاحتمالات والعمل على تحقيقها.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناني وتقديري للدكتور سعد الدين ابراهيم، منسق محور المجتمع والدولة في المشروع، على كل ما أعطاه من جهد وفكر تجاوز حدود محوره. كما أود أن أشكر الباحثين الرئيسيين في هذا المحور: د. غسان سلامة، ود. محمد عبد الباقي الهرماسي ود. خلدون النقيب على مساهماتهم المتميزة في هذا المحور، وأن أشكر كذلك الباحثين الآخرين الذين ساهموا في هذا المحور وهم: د. نزيه الأيوبي، د. الواثق كمير ود. زينب البكري.

ان المهمة الأولى والعاجلة هي أن تنتقل طلائع القوى الحية في الوطن العربي من قراءة نتائج هذا المشروع الدراسي، إلى بلورة مشروع حضاري سياسي عملي، يكون حده الأدنى هو المشهد الثاني، وحده الأعلى هو المشهد الثالث. هذا هو التحدي الأعظم الذي يواجه جيلنا والجيل الذي يليه مباشرة، إذا كان لوطننا الكبير ولأمتنا العربية أن يبقيا ويزدهرا في القرن الحادي والعشرين.

خير الدين حسيب
المشرف على المشروع
ورئيس الفريق

المُقدمَة

- ١ -

هذا الكتاب هو دراسة تأليفية تركيبية عن حاضر العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي ومستقبلها. وهي «جزء» من «كل» أكبر، هو مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

المشروع الأكبر هو دراسة شاملة وطموحة، توفّر على القيام بها فريق ضخم من العلماء والمفكرين العرب في شتّى العلوم الاجتماعية والانسانية والطبيعية. ويدور المشروع الأكبر حول أربعة محاور رئيسية هي:

- محور المجتمع والدولة.
- محور التنمية الاقتصادية.
- محور العرب والعالم.
- محور النموذج التجميعي التفاعلي للمحاور الثلاثة السابقة.

ويتضمن كل محور من تلك المذكورة أعلاه، عدداً من الدراسات التفصيلية، التي نشرت أو تنشر تباعاً. ثم يتمّ تلخيص هذه الدراسات، لكل محور، في مؤلف تركيبي، لا يغرق القارىء في التفصيلات والجزئيات. ويترك لمن يريد مثل هذه التفصيلات والجزئيات الرجوع إلى الدراسات الأولية نفسها، والتي اعتمد عليها هذا المجلد التركيبي.

وقد استفادت الدراسة التي بين يدي القارىء، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، من أربع دراسات أساسية عن الأقاليم الأربعة الكبرى للوطن العربي: المشرق، والجزيرة العربية، ووادي النيل، والمغرب الكبير. وقد قام بهذه الدراسات على التوالي: د. غسان سلامة، د. خلدون النقيب، د. نزيه الأيوبي، د. الواثق كمير، د. سعد الدين ابراهيم و د. محمد عبد الباقي الهرماسي. وقد ساعد كلاً منهم عدد من الباحثين العرب من أبناء هذه الأقاليم الأربعة.

ومع استفادة هذا الكتاب من اسهامات هذه الدراسات إلا أنه يبقى مسؤولية الكاتب ومنسق المحور وحده (سعد الدين ابراهيم)؛ ولا يتحمل وزر اجتهاداته وأخطائه أي من الزملاء الذين اسهموا بالدراسات الاقليمية، والتي نشر بعضها بالفعل في كتب منفصلة. فأصحاب هذه الدراسات الاقليمية كانت لهم تفضيلاتهم المنهجية واجتهاداتهم الخاصة، وجسّمها كل منهم في دراسته بحرية كاملة، دون تدخل من منسق محور المجتمع والدولة، أو من المشرف على المشروع، أو مركز دراسات الوحدة العربية. لقد كان هناك اتفاق على أن في هذا التعدد المنهجي والاجتهادي إغناء للموضوع، وإثراء للفكر العربي المعاصر عموماً.

كما أن الكتاب الذي نحن بصدده، قد استفاد من التفاعل بين الفرق البحثية التي اضطلعت بمهام المحاور الثلاثة الأخرى في المشروع الأكبر لاستشراف مستقبل الوطن العربي، وأشرف عليها الزملاء: د. عليّ الدين هلال (العرب والعالم)، ود. ابراهيم سعد الدين (التنمية الاقتصادية)، ود. علي نصار (محور النمذجة). هذا، فضلاً عن آخرين شاركوا بأشكال ودرجات مختلفة خلال انجاز هذا المشروع، وفي مقدمتهم د. خير الدين حسيب (المنسق العام للمشروع ورئيس الفريق)، والأستاذ أديب الجادر (المدير التنفيذي للمشروع في القاهرة). وهنا أيضاً تبقى المسؤولية على المؤلف وحده، ولا يتحمل أي من هؤلاء وزر اجتهاداته أو أخطائه.

ولا بد أن ننبه، منذ البداية، أن هذا الكتاب ليس دراسة عن «المجتمع العربي»، ولا عن «الدولة العربية». فهناك إلى جانب دراسات هذا المحور التي أشرنا اليها أعلاه، مؤلفات عديدة عن كل من المجتمع العربي أو الأقطار العربية باللغة العربية أو لغات أجنبية. وبعض هذه المؤلفات صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية الذي تم هذا المشروع في اطاره.

إن هذا الكتاب هو دراسة عن **العلاقة** بين المجتمع والدولة في الوطن العربي. فهو ينطلق من مقولة أساسية معيارية في العلوم الاجتماعية، فحواها أن العلاقة بين أي مجتمع ودولته، هي **علاقة جدلية يحكمها التوازي والاتساق**. فبقدر ما تكون «الدولة» تمثيلاً أميناً للتفاعل والتوازن بين قوى المجتمع المختلفة (حجماً ونوعاً ومصالح ووعياً)، بقدر ما تكون العلاقة صحية، وبقدر ما يكون وجود الدولة نفسه مبرراً، وبقدر ما تكون السلطة في هذه الدولة «شرعية»، بالمعنى السوسيولوجي الواسع لمصطلح الشرعية.

ودراسة ، مثل دراستنا هذه عن العلاقة بين «المجتمع» و«الدولة»، تتطرق لكل من وحدتيها المفهوميتين (أي المجتمع والدولة) بالقدر الذي يخدم توضيح هذه العلاقة، من حيث أسبابها وديناميات‌ها الداخلية ونتائجها. فنحن في هذا الكتاب لا نخوض في تفصيلات المجتمع العربي، إلا بالقدر الذي يكون لها علاقة مباشرة «بالدولة»، ولا نغوص في تفصيلات الدولة العربية القطرية، إلا بالقدر الذي يكون لها علاقة بالمجتمع.

- ٢ -

يبدأ **الفصل الأول** من هذا الكتاب بتحديد بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي سنستخدمها فيما بعد في معالجتنا للعلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي مثل: «المجتمع» و«الثقافة» أو «الحضارة»، و«النظم أو المؤسسات الاجتماعية»، و«التغير» و«تقسيم العمل الاجتماعي»، و«التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية»، و«الشرائح والطبقات الاجتماعية»، و«الصراع الاجتماعي» و«الضبط الاجتماعي»؛ وكذلك مفاهيم «الدولة»، و«الشعب» و«الأمة» و«الحكومة». غير أن أهم ما في هذا الفصل، هو طرحنا لعدد من الجدليات الحاكمة في التاريخ العربي منذ القرن الأول الهجري أو السابع الميلادي إلى الوقت الحاضر، وهي: جدلية التوحد والتفتت، وجدلية الداخل والخارج، وجدلية التقاليد الكبرى والتقاليد الصغرى، وجدلية الروحانيات والماديات. وفحوى الجدلية الأولى هو أن الوطن العربي لم يكن موحداً أو مفتتاً طوال تاريخه، وإنما تراوح بين هاتين الحالتين في عملية صراعية مستمرة، كانت وما زالت تستنفر فيها عوامل هيكلية كامنة، سواء للتوحيد أم للتفتيت. وكانت هذه العملية الصراعية تتأثر بجدلية ثانية وتؤثر فيها، ألا وهي علاقة الوطن العربي «بالخارج». وقد تغير مفهوم «الخارج» في التاريخ العربي وبخاصة القوى الكبرى في هذا الخارج، والتي كانت في وقت ما هي امبراطوريات الحبشة وفارس والروم، ثم في مرحلة ثانية كانت هي الصليبيين والتتار، ثم في مرحلة أخرى قوى الاستعمار الأوروبي الحديث، ثم في المرحلة المعاصرة هي القوتان الأعظم (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي) ودول الجوار غير العربية (اسرائيل وايران وتركيا وأثيوبيا). أما الجدلية الثالثة فهي عن العلاقة المصيرية بين «الموحدات أو «التقاليد الكبرى» مثل (اللغة العربية والاسلام والثقافة المنبثقة عنهما)، و«المفرقات» أو «التقاليد الصغرى» (مثل العصبية المحلية الضيقة على أساس قبلي أو عشائري أو طائفي أو مذهبي، وما ينبثق عنها من ثقافات خصوصية تفتيتية). والجدلية الرابعة، هي العملية الصراعية بين «الروحانيات» و«الماديات» أو «الدنيويات»، والتي تتمثل في الظهور المتكرر ـ طوال التاريخ العربي ـ لحركات الإحياء الديني ـ السياسي، التي تحاول إعادة صياغة المجتمع والدولة، طبقاً للنموذج الذي ساد في صدر الاسلام خلال عهد النبوة والخلفاء الراشدين. وينتهي الفصل الأول بالربط بين هذه الجدليات، كما تتجسد في اللحظة الحاضرة في العلاقة بين محور الكتاب (المجتمع والدولة)، وبين المحاور الثلاثة الأخرى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (محور العرب والعالم ومحور التنمية ومحور النموذج التأليفي العام).

ويتعرض **الفصل الثاني** بشكل إنتقائي لأهم الأدبيات الفكرية حول المجتمع والدولة سواء في التراث الغربي، أو كما يطرحه مفكرو العالم الثالث، أم في التراث العربي ـ الاسلامي في الماضي والحاضر. والقصد من هذا الفصل هو تزويد القارىء برؤية مقارنة عما خلص إليه الآخرون، وما نهدف نحن إلى الوصول إليه في هذا الكتاب.

ويتعرض **الفصل الثالث** باختصار للملامح الرئيسية للمجتمع والسلطة في الحقبة ما قبل

الاستعمارية. ولأن هذه الحقبة لم تبدأ في اللحظة الزمنية نفسها في كل أرجاء الوطن العربي، ولأن لكل من هذه الأرجاء خصوصيات داخلية، فقد رأينا أن نعالج خلفيات المجتمع والسلطة في أربع مجموعات فرعية لأقطار الوطن العربي. وهذه المجموعات تقترب إلى حد ما من التقسيم الذي اعتمده د. سمير أمين: المغرب، المشرق، وادي النيل، والجزيرة العربية. والخلاف معه هو اعتبار الجزيرة العربية وحدة فرعية بدلاً من دمجها مع الهلال الخصيب. فهذا الأخير تلعب الزراعة فيه في رأينا دوراً يكاد يكون مساوياً للتجارة، بينما في الجزيرة والخليج تعتبر التجارة والرعي نشاطين رئيسيين. ويتعرض الجزء الثاني في الفصل نفسه لتأثير الاختراق الاستعماري على البنى الاجتماعية الاقتصادية التي كانت قائمة آنئذ. والهدف من هذا كله، هو ارساء قاعدة مرجعية لتبيان ما تبقّى وما تشّوه وما استحدث نتيجة هذه الخبرة الاستعمارية، والقدر الذي استمر يؤثر به في المجتمع والدولة صبيحة الاستقلال وإلى الوقت الحاضر. وهذه ستكون مناسبة نتوقف فيها ثانية عند كثير من مقولات الفكر العربي الحديث حول المجتمع والدولة، والتي عرضناها في الصفحات السابقة.

الفصلان **الرابع والخامس** يعرضان التفاعل الجدلي لمسيرة المجتمع والدول الوطنية (القطرية) وادائها منذ الاستقلال. فرغم احساس كثير من الكتّاب العرب، بأن معظم هذه الدول خلق مبتوراً بواسطة قوى اجنبية، ورغم أنهم تنبأوا لبعضها، أن لم يكن لها جميعاً، بعمر قصير، إلا أن الشاهد هو أن هذه الدول جميعاً قد استمرت في البقاء. وبعضها شهد ولادة وحياة ثلاثة أجيال على الأقل. قد تكون هذه الدول القطرية، كما يقول عالم السياسة العربي د. بهجت قرني، مشّوهة ومحاصرة ومأزومة، ولكنها وجدت لتبقى، وذلك بفعل قوى خارجية مهيمنة على النظام الدولي، ولا مصلحة لها في اختفاء هذه الدول من ناحية، وبفعل قوى داخلية إمّا أن لها مصالح فيها، أو تعوّدت واستمرأت وجودها من ناحية أخرى. ويحاول **الفصل الخامس** أن يتعمق في مجتمع الدولة القطرية: هياكلها البشرية والحضرية والطبقية والاثنية، ومشكلات وهموم حاضرها ومستقبلها.

ونحاول في **الفصل السادس**، أن نسبر أغوار أزمة الدولة القطرية المعاصرة في عقد الثمانينات، طبقاً لعدد من المؤشرات، ونخلص إلى أنها جميعاً، غنيها وفقيرها، كبيرها وصغيرها، تمر بأزمة خانقة. وأن هذه الأزمة في بعض الحالات، وبخاصة في الأقطار التخومية أو الطرفية (المجاورة لبلدان غير عربية قوية)، هي أزمة وجود الدولة ذاتها.

وفي ضوء عرض وتحليل مسيرة المجتمع والدولة القطرية، وأزمة هذه الأخيرة خصوصاً، نحاول في **الفصل السابع والأخير** أن نستشرف مستقبل العلاقة بينهما. ونفعل ذلك في ضوء ثلاثة مشاهد (أو سيناريوهات): الأول، يفترض أن حجم أزمة العلاقة بين المجتمع والدولة سيصل إلى حد أقصى من السوء، يؤدي إلى الانفجار، وبالتالي، إلى مزيد من التجزئة والتفتت في الوطن العربي؛ والمشهد (أو السيناريو) الثاني يفترض أن أزمة المجتمع والدولة القطرية قد تسوء بالفعل عما هي عليه الآن، ولكن ذلك يدفع إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين أقطار

الوطن العربي، بل وقد يدفع بعضها إلى الالتئام في وحدات اقليمية أكبر أو التعاون على مستوى وظيفي، أما المشهد (أو السيناريو) الثالث والأخير، فهو يفترض أن مستوى الازمة أو الخطوات التعاونية والتنسيقية المشار إليها في المشهد الثاني، قد يدفع بالأقطار العربية إلى وحدة شاملة اتحادية (فدرالية).

مشاهد المستقبل كلها، كما نرى، تفترض وجود أزمة في علاقة المجتمع بالدولة القطرية. وهذا هو القاسم المشترك في منهجية الاستشراف المتبعة في هذا الكتاب. ولكن ردود الفعل لهذه الأزمة هي التي تميز بين المشاهد الثلاثة. وتحقق أيّ منها مشروط بعوامل داخلية واقليمية ودولية عديدة، سنتعرض لها بالطبع. ولكن لا بد من التنويه مرة أخرى بما ذكرناه في فقرة سابقة، وهو أن هذا الكتاب هو جزء من مشروع أكبر يتعرض لمستقبل علاقة الوطن العربي بالعالم، ولمستقبل التنمية الاقتصادية فيه، وللتداخل النسقي بين هذه الموضوعات الثلاثة معاً. ومع ذلك، قد يكون من المفيد أن نذكر أن مدخل «التفتت ـ التوحد» الذي يقبع في خلفية المشاهد الثلاثة لم يأت اعتباطاً أو من عدم. كما لم تمله مجرد نزعات رومانسية. فقد اعتمدنا هذا المدخل بناء على استقراء جماعي قام به المشاركون في المشروع لمعالم رئيسية في مسيرة التاريخ العربي، أصطلحنا على تسميتها بجدليات حاكمة في هذا التاريخ، كما ذكرنا أعلاه، وكما سيرد تفصيلاً في نهاية الفصل الأول.

- ٣ -

لقد تم عرض مخطوطة هذا الكتاب، اسوة بمخطوطات المحاور الأخرى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، في ندوة ضمت حوالى مائة مفكر عربي في شتى الاختصاصات، ومن مختلف المشارب الايديولوجية. وعقدت الندوة في تونس واستمرت أربعة أيام متواصلة (١٧ ـ ١٩٨٧/١٠/٢٠). وكان المشاركون في الندوة قد اطلعوا مسبقاً على مخطوطات المشروع. ومن ثم خصصت معظم الأيام الأربعة لمناقشات عامة للمشروع ككل، ولمناقشات أكثر تفصيلاً لمخطوطة كل محور من محارو المشروع الأربعة. وقد حظي هذا الكتاب، عن: **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بنصيب وافر من التشريح والسجال والنقد.

فبداية، قدم ثلاثة من كبار المفكرين العرب تعقيبات مكتوبة على مخطوطة الكتاب وهم: د. محمد عابد الجابري (المغرب)، ود. الطاهر لبيب (تونس)، ود. حامد عمّار (مصر). واحتوت تعقيباتهم على نقد لاذع وخلاف ظاهر، إن يكن في بعض قضايا المنهج، أم في أسلوب التناول والتحليل، أم في مسائل مضمونية. وانضم إلى كل منهم مشاركون آخرون، اتفقوا معهم جزئياً أو كلياً فيما ذهبوا إليه من انتقادات، واختلف معهم فريق ثان من المشاركين، كانوا على الاجمال أكثر اتفاقاً مع الكاتب. وكان هناك فريق ثالث انتقد المتنقدين وانتقد الكاتب أيضاً، وقدّم أطروحات واجتهادات بديلة لكل منهما.

ولأن الكتاب نفسه هو بمثابة نسق معماري فكري مترابط، لم يشأ الكاتب أن يعيد صياغته لأخذ كل ما قيل في الاعتبار، وبدلاً من ذلك، أرتأى أن يعلّق في هذه المقدمة على القضايا الخلافية الرئيسية التي أثيرت أثناء ندوة تونس.

١ - في قضايا المنهج

أثير اعتراضان أساسيان: أولهما، ان دراستنا متأثرة بالمناهج «العلمانية الغربية» - وهي عن «الوطن العربي - الاسلامي» - وكان ينبغي أن تنحو في منهجها ومفاهيمها منحى عربياً - اسلامياً وأن تستعين في ذلك بالذخائر النفيسة التي تركها لنا الأسلاف النابهون. والاعتراض الثاني، هو أننا أهملنا **المنهج الجدلي - العلمي**، الذي يستند إلى **التحليل الطبقي**، وأن الجدليات الأربع التي أوردناها في الفصل الأول واعتمدناها في التحليل،ليست «جدليات» بالمعنى «العلمي الحقيقي»، وحتى لو كانت كذلك، فهي ليست كل الجدليات ولا أهمها، وأن جدلية **الصراع الطبقي** هي الأهم، وأننا أهملنا قضية **الايديولوجيا** في التحليل.

- وفي الرد على الاعتراض الأول، أكدنا ونؤكد أننا ندرس أساساً حاضر ومستقبل العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي، وان «الدولة القطرية» أو «الدولة الوطنية» (كما يفضّل الزملاء في المغرب الكبير أن يصفوها) بحدودها السيادية وهويتها القانونية، ظاهرة حديثة، نشأت في فترة ما بين الحربين (مصر والعراق والسعودية)، أو بعد الحرب العالمية الثانية (بقية البلدان العربية). صحيح أنها جميعاً قامت في مجتمع عربي - اسلامي يعود بجذوره إلى أربعة عشر قرناً على الأقل، وصحيح أن بعض هذه الدول القطرية الحديثة كانت لها ارهاصات سابقة، أو كانت أقطارها موقعاً لدول في التاريخين القديم أو الوسيط. وقد أشرنا إلى كل ذلك في موضعه. ولكن موضوع هذا الكتاب، بل والمشروع الذي يمثل هذا الكتاب جزءاً منه، هو **الحاضر والمستقبل**. ولم يكن ممكناً، وهذا هو القصد، أن نوغل في تحليل الماضي، أو أن نستخدم مناهجه ومصطلحاته. فمفهوم وواقع الدولة العربية القطرية المعاصرة - سواء رضينا عنهما أم لم نرض - أمر مستحدث. فمن حدود سيادية، وشخصية قانونية اعتبارية، ومؤسسات سيادية، وشرعية اقليمية (عضوية الجامعة العربية)، أو دولية (عضوية الأمم المتحدة)، وقوانين للجنسية والمواطنة، كلها أمور مستحدثة، لم تكن موجودة بشكلها الحالي في عصور عربية - اسلامية سابقة. وعلى أي الأحوال تضمنت المراجعة لأدبيات الدولة، قسماً رأيناه كافياً، للفكر العربي الاسلامي قديماً وحديثاً حول الموضوع. وخلصنا إلى أن هذا الفكر أهتم أساساً بقضية «السلطة» و«السلطان»، و«الحكم» و«الحكومة»، وليس بمؤسسة الدولة كمفهوم وكيان أكبر يحتوي على هذه كلها ولكنه لا يقتصر عليها. كما خلصنا إلى أن حتى هذه المعالجات التراثية لم تهتم عموماً بدراسة الواقع المعاش، وانما اهتمت **بما ينبغي أن يكون**، طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية واجتهادات الفقهاء في فهمها. وكان الاستثناء البارز لذلك هو ابن خلدون، وقد أفردنا لاجتهاداته ما تستحق من الاشارة والعناية في الفصل الثاني. وأخيراً، فقد طلبنا من أصحاب هذا الاعتراض، أن يقدموا لنا أمثلة أو نماذج لكيفية معالجة وتحليل **الواقع الراهن**

للمجتمع والدولة في الوطن العربي، بمنهج «عربي ـ اسلامي»، أو بمفاهيم «عربية ـ اسلامية» من النوع الذي يقترحونه. ولم يدلونا على مثل هذه النماذج في التراث السابق والمعاصر، كما لم يقدموا في حينه (أثناء ندوة تونس) مثل هذه النماذج.

ـ وفي الرد على الاعتراض المنهجي الثاني، أكدنا ونؤكد، أولاً، أننا لم نهمل «المنهج الجدلي» كما نفهمه، ولكن لم نقتصر عليه. فأي منهج مفيد بقدر ما يساعدنا على فهم الظواهر التي نتصدى لها في واقع معين. وثانياً، فإن ما أسماه بعض المعترضين «بالمنهج الجدلي ـ العلمي» الذي يستند إلى التحليل الطبقي، ويقصدون بذلك المنهج الماركسي، ليس هو المنهج العلمي الوحيد. فهو «وحيد» فقط في نظر من يعتنقون الماركسية كايديولوجية مطلقة. وقد كان الكاتب منفتحاً على هذا المنهج، واستخدمه بالفعل حيثما رأى أنه يقدم أفضل الأدوات التحليلية لفهم وتفسير ظاهرة معينة. وقد وجدنا، مثلاً، أن أحد التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية المهمة في الحياة العربية المعاصرة، هو ما يسمى «بالبروليتاريا الهلامية» أو «البروليتاريا الرثة» (lumpen proletariat)، وأن الماركسية قد قدمت أفضل توصيف وتحليل لهذه الشريحة، فلم نتردد في استخدام هذا المصطلح أو ذلك التوصيف والتحليل. ولكن عندما لم نجد طبقة «برجوازية كبيرة»، بالمعنى الذي استخدمه كارل ماركس، في الواقع العربي المعاصر، فإننا لم نقحم المصطلح أو الوصف والتحليل الذي استخدمه ماركس لهذه الطبقة. ولم ينكر أصحاب هذا الاعتراض من المشاركين في ندوة تونس حقيقة غياب أو عدم تبلور «برجوازية عربية كبيرة»، في الواقع المعاصر. ومع عدم تبلور مثل هذه الطبقة البرجوازية الكبيرة، كيف يمكن اقحامها في التحليل؟ بل كيف يمكن اعتماد التحليل الطبقي الماركسي، والذي أساسه وجود هذه الطبقة، في دراسة المجتمع العربي؟

هناك بالطبع «طبقات» في الوطن العربي؛ ولا بد من توصيفها وتحليلها. وهذا ما حرصنا عليه من بداية الكتاب إلى آخره. ولكن هذه «الطبقات» ليست بالضرورة «الطبقات» نفسها التي رصد ماركس وجودها في المجتمع الصناعي الرأسمالي الغربي. ان ماركس لم يخلق «الطبقات»؛ وليس هو الوحيد، ولم يكن الأول أو الأخير في تحليل العلاقة بين هذه الطبقات، بما فيها علاقة الصراع الطبقي. فمنذ أفلاطون وأرسطو وغيرهما من فلاسفة الإغريق، ومروراً بالمفكرين الاسلاميين وعصر النهضة الأوروبية، وموضوع «الطبقات» هو موضوع مركزي في التحليل الاجتماعي والسياسي. إذاً، فالقضية ليست وجود أو غياب تحليل طبقي للمجتمع العربي في هذا الكتاب، فهناك مثل هذا التحليل، ولكن القضية كما طرحها بعض المشاركين في ندوة تونس، هي الاصرار على تحليل طبقي من نوع خاص، وهو التحليل الطبقي الماركسي. وهذه في نظرنا قضية «ايديولوجية» أكثر منها قضية «سوسيولوجية». وكتابنا هذا كتاب في «السوسيولوجيا السياسية»، وليس كتاباً في «الايديولوجيا السياسية». ولا نقصد بذلك أي تقليل من قيمة الايديولوجيا السياسية. فقط نقصد حدود وأهداف هذا الكتاب.

تندرج تحت النقد السابق اعتراضات فرعية أهمها، الاعتراض الصاخب حول المقولات

التي سميناها الجدليات الأربع، والتي اعتبرناها جدليات حاكمة في التاريخ العربي. فالبعض اعترض على تسمية هذه المقولات «بالجدليات»، والبعض اعترض على مضمون هذه المقولات، والبعض كان اعتراضه مزدوجاً. من ذلك اعتراض د. محمد عابد الجابري على أن هذه المقولات «لا تتعلق «بجدليات» وإنما بمظاهر للواقع العربي تشترك معه فيها أقطار أخرى، كل على نسبة ومقدار. ونحن عندما نعترض على كلمة «جدل»، فذلك لأن النظر إلى تلك المظاهر من زاوية التقابل والصراع سيضعنا أمام ثنائيات تناحرية تتناوب على الوطن العربي، باستمرار وعلى الدوام، من دون مخرج، من دون تجاوز. إن الصراع الذي لا ينير طريق التجاوز للعوامل التي تمليه ليس صراعاً جدلياً، بل هو صراع تناحري يدور في حلقة مفرغة، من دون أفق، من دون عملية تقدم. وهل نقبل بمثل هذا المصير للوطن العربي، هل نقبل بمثل هذا الحكم على تجاربه التاريخية، الماضية والراهنة والمقبلة؟».

فمن حيث تسمية المقولات الأربع «بجدليات»، فهو اعتراض شكلي أو صوري. فأي تعريف يقدمه الكاتب لمفاهيم ومضامين يستخدمها بمثابة تعاقد قاموسي بينه وبين القارىء، على أنه في كل مرة يستخدم فيها «التعريف»، فإنه يقصد به شيئاً محدداً. ويحاسب الكاتب فقط على التزامه أو وفائه بالاستخدام المتسق للتعريف في كل ثنايا كتابه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، هناك أكثر من معنى متواتر في أدبيات العلوم الاجتماعية والفلسفية لمصطلح «الجدل»، ومنها المعنى الذي استخدمناه، أي الثنائيات المتقابلة المتضادة، ما دامت بينهما علاقة تفاعلية صراعية مستمرة. ولا يشترط في هذا المعنى للجدل أن يكون تراكمياً تقدمياً بالضرورة. ولكن الأهم هو مضمون المقولات الأربع، وهل تصف مسيرة التاريخ العربي أم لا؟ إن د. الجابري والآخرين الذين نحوا نحوه لم ينكروا ذلك. يقولون فقط إن هذه المقولات تنطبق على مجتمعات أخرى، وليست مقصورة على الوطن العربي. وقد يكون ذلك صحيحاً. نحن لم نقم بدراسات تاريخية مقارنة على مجتمعات أخرى، ولكنا نشك كثيراً أن المقولات الأربع معاً في ترابطها وتداخلها تنطبق على مجتمعات أخرى. قد تصدق واحدة أو أكثر على بعض المجتمعات الأخرى، وحتى إذا صدقت المقولات الأربع معاً على المسيرة التاريخية لبعض المجتمعات، فإننا نشك أنها تصدق على كل المجتمعات. وأخيراً، هناك جزء من اعتراض د. الجابري ذو طبيعة قيمية أو معيارية. فهو لا يرضى بمثل هذه الثنائيات التناحرية أن تتناوب على الوطن العربي، والكاتب يشاركه عدم الرضا، ولكن هل المسألة هي التعبير عن الرضا من عدمه، أم هي تقرير واقع وتحليله؟ وألم يرصد د. الجابري نفسه ظاهرة مشابهة من التناوب في بنيان الفكر العربي في دراساته حول «العقل العربي» و«الزمن العربي» المتكرر؟ فلماذا الاستغراب حينما يأتي الأمر إلى الواقع الاجتماعي ـ السياسي العربي؟

وأخيراً، فكون هذه المقولات كانت حاكمة في مسيرة التاريخ العربي إلى الآن، فإن ذلك لا ينطوي بالضرورة على أن المستقبل سيكون محكوماً بها. فالواقع هو أن دورة التناوب لظواهر معينة في المجتمعات «التقليدية» قد كسرت بالفعل منذ عدة قرون في بعض هذه المجتمعات، ومنها المجتمعات الغربية. ويؤرخ لذلك رمزياً في بعض الأدبيات بمجتمعات ما قبل اسحق نيوتن (I. Newton)، أي التقليدية، وما بعد نيوتن، أي المجتمعات الحديثة. والاشارة إلى

نيوتن (مكتشف قانون الجاذبية) ترمز إلى تبني المنهجة العلمية، والأخذ بالعلوم التجريبية الحديثة وتطبيقاتها في شؤون الكون والاقتصاد والمجتمع، وهي ممارسات كسرت إلى الأبد دورات التناوب التقليدي لظواهر بشرية بعينها، وفتحت الطريق امام امكانات «تقدم» خطي مطّرد. لذلك ليس في رصدنا لانماط متكررة في مسيرة التاريخ العربي مصادرة على المستقبل وإمكاناته، بل لعل هدف هذا الكتاب وكل دراسات «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» هو بالتحديد، تسليط الضوء على إمكانات الافلات من بعض الأنماط التي تكررت في الماضي، أي مسار التناوب الدائري، وولوج مسار تقدم خطي صاعد. وقد أفلت الوطن العربي، رغم كل مشكلاته الحالية، من بعض ظواهر نمطية تكررت دائرياً لمئات السنين في تاريخه الاجتماعي ـ الاقتصادي. من ذلك، مثلاً، هيكل **«التوازن السكاني التقليدي»** (Traditional Demographic Equilibrium) الـذي كان يستنـد إلى معـدل عالٍ جداً للمواليد، ومعدل عالٍ جداً للوفيات، ويلغي كل منهما الآخر، تاركا سكان الوطن العربي عند الحجم نفسه تقريباً (حوالى ٥٠ مليوناً حتى نهاية القرن التاسع عشر). لقد كسر هذا التوازن التقليدي إلى الأبد، التخفيض المطّرد في معدل الوفيات، والذي نشأ عنه بالتالي زيادة مطردة في حجم سكان الوطن العربي، (ليصل إلى حوالى مائتي مليون في نهاية القرن العشرين). ومن ذلك أيضاً، النمط المتكرر في التاريخ السياسي العربي لمئات السنين (بين القرنين السابع والسابع عشر)، لدورة نشأة الممالك وتطورها ثم وهنها وسقوطها، كل أربعة أجيال تقريباً؛ وهو النمط الذي رصده وحلله **ابن خلدون**، وأصبح يشار إليه في أدبيات العلوم الاجتماعية العربية باسم **«الدورة الخلدونية»**. ومرة أخرى كسرت هذه الدورة في العصر العربي الحديث إلى حد كبير، بفعل عوامل داخلية واقليمية وعالمية عديدة. ما نريد أن نخلص إليه هو أن رصد ظواهر نمطية متكررة في التاريخ العربي، لا يعني أنها ظواهر أبدية، ولا يعني أننا بالضرورة راضون عنها، ولا يعني عدم القدرة على الافلات منها إذا أردنا ذلك، بل إن التخلص من بعض هذه الظواهر غير المرغوب فيها يجعل من الأدعى رصدها وتحليل أسباب وآليات عملها.

ـ وأخيراً في قضايا المنهج، اقتصر البعض في ندوة تونس على وصف منهج الدراسة بأنه **تلفيقي**، أو أنه **توفيقي**، بينما اقتصر بعض ثالث على وصفه بأنه منهج **تجديدي** أو **إبداعي**، ولكن دون تفصيل أو تدليل. ومن الصعب الاستجابة الموضوعية لهذه الأوصاف، سواء أكانت سلبية أم ايجابية.

٢ ـ مشكلة الأقليات

أثارت الطريقة التي عالجت بها هذه الدراسة **«مسألة الأقليات»**، جدلاً شديداً في ندوة تونس، ولكن معظم هذا الجدل ـ في نظرنا ـ دار حول المسميات والمعطيات الرقمية لحجم الجماعات التي أسميناها **بالتكوينات الاثنية**.

فبداية، اعتـرض البعض على استخـدام مصطلـح **«الجماعـة الاثنية»**(Ethnic Group)، «على أساس أنه يشير إلى العرق أو السلالة، وهذه مسألة مرفوضة علمياً، وأنه ليست في العالم المعاصر سلالات نقية». وقد وضّح الكاتب في الندوة، ويعيد التوضيح هنا، أن الكلمة مشتقة من جذر لغوي

يوناني (Ethnos) يعني «شعب»، ولا يعني «سلالة عرقية». والمصطلح يستخدم في أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة، كما قلنا في متن الدراسة، بمعنى: «جماعة تعيش مع غيرها من الجماعات في نفس المجتمع، ولكنها تختلف عن غيرها في أحد المتغيرات الارثية ـ مثل اللغة والثقافة، أو الدين والمذهب، أو الأصل القومي، أو السلالة العرقية؛ وتشعر الجماعة نفسها أو الجماعات المتعايشة معها بأهمية هذا الاختلاف؛ وترتب عليه نتائج سلوكية ملموسة مثل التفرقة في التعامل اليومي أو في الحقوق والواجبات العامة». وقد لجأنا إلى استخدام لفظ «اثنية» مضطرين، لعجزنا عن ايجاد كلمة عربية واحدة تفيد هذا المعنى. ومرة أخرى نكرر أن أي اصطلاح تعريفي هو بمثابة تعاقد قاموسي مؤقت، يلزم الكاتب أمام القارىء بأن يستخدمه باتساق، طوال صفحات الدراسة.

ـ الجماعة الاثنية بالمعنى الذي قدمناه، قد تكون اقلية عددية في مجتمعها، ومن ثم قد تنشأ مشكلات مختلفة بينها وبين جماعة الأغلبية. وقد اعترض البعض في ندوة تونس على استخدام كلمة «الأقلية»، مقترحاً بدلاً منها لفظتي **الملل والنحل** ، التي درج أسلافنا الأقدمون على استخدامها في التراث العربي ـ الاسلامي. ولكن المشكلة مع هذين اللفظين هي أنهما يشيران فقط إلى الاختلاف الديني والمذهبي، ولا يشملان الاختلاف اللغوي والثقافي والقومي والسلالي.

ـ واعترض البعض على تعريف **الجماعة الأقلوية** على أساس المعيار العددي فقط، حيث من الأهمية بمكان تحديد الأقلية أيضاً على أساس «نصيبها من الثروة والسلطة، كما أن مؤشرات التعليم والعمل بالغة الأهمية في هذا الصدد». ولا خلاف لنا من حيث المبدأ مع هذا الاعتراض، ولكن خلافنا هو على تضمينه في «التعريف». إن مكانه الحقيقي هو في «الرصد والتحليل»، أي عند بحث علاقة «جماعة أقلوية» معينة بالجماعات الأخرى في مجتمعها في لحظة تاريخية معينة، وإلا نكون بذلك قد «صادرنا على المطلوب» ، كما يقول أهل المنطق. فليست كل جماعة «أقلوية» بالمعنى العددي، محرومة من «حقها العادل» في الثروة والسلطة. فبعض جماعات الأقلية قد تكون متميزة، أي تستحوذ على أكثر من نصيبها في الثروة والسلطة، وقد تكون استعلائية تسلطية في علاقتها بالأغلبية مثلما هو الحال مع الأقلية البيضاء في علاقتها بالأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا. لهذا نقول إن طبيعة العلاقة بين جماعة أقلوية وغيرها في مجتمع معين هي مسألة تُبحث وتُحلل، ولكن لا تُقرر مسبقاً في منطوق «التعريف».

ـ وثمة اعتراض آخر عبّر عنه بعض المشاركين في ندوة تونس، حول ادراج بعض «الجماعات» في فئة «الأقليات الاثنية»، مثل القبط في مصر، أو البربر (الامازيغ) في أقطار المغرب العربي الكبير. وقد اعتبر أحد المشاركين «من الاستفزاز وصف البربر في شمال أفريقيا بأنهم أقلية. . . فمن حيث العدد تفوق نسبة الامازيغ (البربر) في المغرب العربي ٩٥ بالمائة. ذلك لأن القبائل المستعربة التي لم تعد تتكلم الامازيغية والتي تقطن السهول بصفة خاصة، هي قبائل أمازيغية مثلها مثل القبائل التي تسكن الجبال، والتي ما زال بعضها يتكلم لهجات أمازيغية إلى جانب اللهجات العربية المحلية».

ومع كل تقديرنا للمشاعر الاحتجاجية التي يعبّر عنها الاقتباس السابق، إلا أنه يحمل في طياته الاجابة. فنحن لا نعتبر الجماعات التي عُربت أو استعربت ضمن الأقليات اللغوية ـ

الثقافية. فمعظم سكان الوطن العربي الحاليين من المحيط إلى الخليج، هم اصلاً جماعات لم تكن «عربية» لغة وثقافة منذ أربعة عشر قرناً. وحيث إن «العروبة» هي أساساً لغة وثقافة وشعور، وليست «سلالة عرقية»، فإن من تعرّب أو استعرب أصبح «عربياً»، بصرف النظر عن أصله السلالي ـ العرقي. وحيث إن معظم البربر (الامازيغ) الأصليين من سكان السهول في المغرب الكبير قد استعربوا، وأصبحت لغتهم وثقافتهم الأولى هي العربية، فإنهم قد أصبحوا «عرباً»، أي «الأغلبية». أما الذين لم يستعربوا من البربر سكان الجبال، وظلت «الامازيغية» هي لغتهم وثقافتهم الأولى، فهم فقط من ينطبق عليهم وصف «الأقلية اللغوية ـ الثقافية». ولا يعني هذا التوصيف بالضرورة رفع شأن اولئك أو الحط من شأن هؤلاء، انه يعني فقط تقرير حقيقة موضوعية. ولا يعني كذلك أن «الأقلية البربرية» (التي لا تزال لغتها الأولى هي الأمازيغية) لها مشكلة مع الأغلبية العربية أو المستعربة، في بلد مثل المغرب الأقصى. ولكن واقع الحال هو أنه في حالات أخرى، وفي لحظات معينة، أثير هذا الاختلاف اللغوي ـ الثقافي بين بعض الجماعات البربرية، وبين الجماعة العربية (أو المستعربة) في قطر مغربي آخر وهو الجزائر في أوائل الثمانينات بمنطقة قبلية، ونشأت عنه اضطرابات عنيفة (أحداث تيزي أوزو عام ١٩٨٢). والكاتب لم يخترع أو يختلق هذه الاضطرابات. قد يكون لمن رفعوا شعار «الامازيغية» مطالب سياسية أو اقتصادية أخرى اختفت تحت هذا الشعار في مواجهة سلطة الدولة الجزائرية، أي أن الاختلاف اللغوي ـ الثقافي، مهما كان طفيفاً، قد تم «تسييسه». الأمر الذي يحدث عادة في توظيف أي اختلاف إثني من أجل مطالب اجتماعية عادلة (أو غير عادلة). وعنصر «التسييس» في المسألة الاثنية هو الذي يهمنا في دراسة من هذا النوع عن المجتمع والدولة.

ـ وقد ثار اعتراض مماثل على جماعة «إثنية ـ دينية»، وليست «إثنية ـ لغوية»، هذه المرة، وهي **الجماعة القبطية** في مصر. وكان للاعتراض ثلاثة وجوه: الأول، مصدره سوء فهم كلمة «إثنية» على أنها تعني السلالة أو العرق، وهو ما أوضحناه أعلاه. والثاني، الاحتجاج على اعتبارنا الاقباط «اقلية»، حيث ينطوي ذلك على تهميش الجماعة والحط من قدرها بالنسبة إلى الأغلبية، وهو أمر لم يدر بذهن الكاتب، بل لعل العكس هو الصحيح في إثارة الموضوع، وهو التنبيه إلى هموم وهواجس الجماعات الاثنية، ومن ضمنها الأقباط. الوجه الثالث للاعتراض، هو على الكم العددي للأقباط في مصر، حيث إن الدراسة قللت من نسبتهم العددية، بسبب اعتمادها على «المصادر الرسمية بمعنى الحكومية التي تنتمي إليها الأغلبية، وتجاهل مصادر أخرى ذات أهمية قصوى كالسجلات الكنسية الشديدة الانضباط، لأنها تسجل الطفل المسيحي اثناء ممارسته لطقس المعمودية». وقضية حجم الأقليات أو الجماعات الاثنية هي في الواقع قضية خلافية، حيث هناك شبهة أن المصادر الرسمية تميل لتقليل حجم هذه الجماعات إلى إجمالي السكان، وهناك شبهة أن مصادر كل جماعة تميل إلى المبالغة في تقدير حجم نفسها. وليس هناك من علاج أو حسم لهذه القضية الخلافية سوى أن يورد الكاتب كل التقديرات، ويترك للقارىء مهمة تقدير المتوسط الحسابي لها.

ـ لقد كان يقين الكاتب عندما أعد مخطوطة هذا الكتاب، هو أن المسألة الاثنية أو الأقلوية

موضوع في غاية الحساسية، وأن معالجته بشكل علمي موضوعي أمر بالغ الأهمية. ذلك أن المشكلة الاثنية ـ الأقلوية لم تحظ من الفكر القومي ما تستحق من الاهتمام، على الرغم من وجودها وتأثيرها على كل حالات الصراع الداخلي في الوطن العربي. وقد ازداد يقين الكاتب بأهمية المسألة الاثنية ـ الأقلوية أثناء ندوة تونس. فردود الفعل الحادة والوقت الكبير الذي أخذته من مناقشات الندوة، تشير إلى أننا وضعنا أصبعنا على جرح عميق تحاشى الآخرون النظر إليه في الماضي، بينما هو يزداد استشراء في الجسم العربي. وبصرف النظر عن اجتهادات الكاتب، المصيب منها والمخطىء، وبصرف النظر عن آراء وتحفظات واعتراضات المشاركين في ندوة تونس، المصيب منها والمخطىء؛ فإن الأهم هو اثارة المسألة، ووضعها على «الأجندة» العلنية للفكر القومي العربي وهو يستشرف مستقبل الوطن والأمة. وصحيح ما يردده معظم المشاركين في الندوة، وهو ما أكده الكاتب في هذا الكتاب، من أن المشكلة الاثنية ـ الأقلوية في جوهرها جزء لا يتجزأ من مشكلة أكبر، وهي بناء الدولة القومية الحديثة، ودمج كل تكويناتها الاجتماعية ـ الاقتصادية في المجرى الأساسي للحياة السياسية على أساس «المساواة» و«العدالة» و«الديمقراطية». ودمج الجماعات الاثنية ـ الأقلوية في هذا المجرى الرئيسي لا يعني «صهرها» أو «ذوبانها» ـ تخلّيها عن خصوصياتها وتراثها ـ كثمن لتمتعها بحقوق المواطنة الكاملة، (أي المساواة التامة) والعدالة والمشاركة السياسية. هذا هو جوهر القضية، وكل ما عداه هو تفصيلات وتفريعات يمكن الاختلاف في الاجتهاد حولها.

٣ ـ القضايا الخاصة بالدولة القطرية

أثيرت في ندوة تونس ست قضايا حول ما ورد في دراستنا عن الدولة القطرية، وتدور حول المنهج مرة أخرى، أو غياب مسائل بعينها كان لا بد للدراسة أن تتعرض لها، أو اختلاف مع مقولات مضمونية خاصة بالدولة القطرية.

ـ في قضية **المنهج**، عبّر بعض المشاركين عن عدم رضاهم عن صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، كما وردت في الدراسة. فهي في رأي البعض لم تكن واضحة بما فيه الكفاية. وفي رأي البعض الآخر، كان هناك تفضيل للحديث عن المجتمع والسلطة بدلاً من المجتمع والدولة.

وفي النقطة الأولى، ما يتعلق بعدم وضوح العلاقة بين المجتمع والدولة، ذكرنا في مقدمة الدراسة وفي كل فصولها، أن هذه العلاقة تكتنفها اشكالات عديدة في الوطن العربي. ففي الحالات «السويّة»، تكون الدولة إلى حد كبير تعبيراً أميناً عن التكوينات والقوى الاجتماعية الرئيسية في مجتمعها. ولكثير من العوامل والأسباب، التي فصّلتها الدراسة، ليس ذلك هو حال العلاقة القائمة بين الدولة القطرية ومجتمعها في الوطن العربي. فالدولة في غالب الأحوال هي جهاز في أيدي النخب الحاكمة، التي لا تتمتع بشرعية راسخة، وتستخدم هذا الجهاز استخداماً تعسفياً استبدادياً تسلطياً. فالمسألة ليست إذاً وضوح العلاقة من عدمه. فالعلاقة واضحة غاية الوضوح، ولكن المسألة هي أن هذه العلاقة غير سوية. وتصحيح العلاقة رهن بنمو وحيوية

ومبادرة منظمات المجتمع المدني (الاحزاب والنقابات والهيئات والروابط غير الحكومية). فهذه المنظمات والتنظيمات هي التي تحد من تسلط الدولة، وتحمي الأفراد (وبخاصة من أعضائها) من سطوة الأجهزة الحكومية.

ومن هنا، كان الحديث عن أن «الدولة» و«السلطة» هما في علاقتهما بالمجتمع وجهان لعملة واحدة. فالدولة هي أجهزة وهياكل ومؤسسات، والسلطة (الحكومة أو الحكم) هي عملية استخدام (أو سوء استخدام) هذه الأجهزة والهياكل والمؤسسات بواسطة النخبة المهيمنة على رأس الدولة.

ـ أين يأتي الفرد أو الانسان العربي في كل هذا التحليل؟ سؤال مشروع أثاره بعض المشاركين في ندوة تونس، وذهبوا إلى أن دراستنا لم تفه حقه، وقد يبدو الأمر كذلك بالفعل.

إن الفرد في أي مجتمع، هو في الوقت نفسه عضو في العديد من الجماعات والتكوينات والتنظيمات. وبعض هذه قد تكون إرثية، أي يجد الفرد فيها نفسه دون اختيار. فهو لا يختار عائلته، أو دينه ومذهبه، أو طبقته، أو جماعته الاثنية، إنه يولد فيها، ويحمل ميراثها، بالقدر نفسه الذي يحمل ميراث مجتمعه الكبير، أو أمته الأكبر. والانسان العربي منذ بزوغ «الدولة القطرية» وهو يتعرض لعملية تنشئة اجتماعية، تختلط فيها توجيهات وتوجهات متنافسة، وفي بعض الأحيان متناقضة ومتصارعة. فمؤسسة الدولة بنظمها التعليمية والاعلامية تحاول أن تبث وتعمق ولاء الفرد فيها للدولة القطرية نفسها، وأحياناً للنظام الحاكم أو حتى شخص الحاكم نفسه. ومؤسسة الدولة بشكل متزايد، وبخاصة في العقدين الأخيرين، تحاصر هذا الفرد عقلياً ووجدانياً وسلوكياً، وتقلص هامش الحركة المتاحة أمامه، وتحاول منع التعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية التي تمكنه من التفكير والمساءلة والاختيار الحر، ناهيك عن المشاركة الفعالة في شؤون الدولة. ومع ذلك، فإن حصار الدولة القطرية ليس حصاراً محكماً، ولا محاولاتها دائماً ناجحة أو فعالة في «غسيل مخه». فتنظيمات المجتمع المدني، بالقدر الذي تظهر وتنشط به، قد تقدم لهذا الانسان الفرد بعض البدائل خارج دائرة السطوة المباشرة للدولة. وحتى في غياب أو ندرة تنظيمات المجتمع المدني التطوعية (الأحزاب، النقابات، الجمعيات والروابط غير الحكومية)، فإن خط الدفاع الأخير للفرد يكون هو «التكوينات الارثية» (الأسرة، العشيرة، القبيلة، الطائفة). وحينما يلجأ الفرد لخط الدفاع الأخير هذا، فإن الولاء للدولة القطرية يهتز، ثم يتآكل، وقد يختفي. ويمكن لذلك بدوره أن ينطوي على تفتيت الدولة القطرية، ونمو الثقافات الانفصالية على النحو الذي فصلناه في الجزء الأخير من الكتاب. وإذا كان ولاء الفرد للدولة القطرية يهتز أو يتآكل، فإن ولاء هذا الفرد للأمة وإيمانه بالقومية سيتهدد ويتآكل بسرعة أكبر.

وثمة جانب آخر لمسألة الانسان العربي، وتنشئته، وتعليمه. فالدولة القطرية الحالية لا تعدّ هذا الانسان للمشاركة السياسية أو الانتاجية الفعالة في شؤون مجتمعه. وأسوأ من ذلك، فهي لا تعدّه لمجابهة المستقبل وعالم القرن الحادي والعشرين. فالطفل العربي، والذي هو

عماد المستقبل، ينمو في بيئة عربية متخلّفة وعاجزة، وفي ظل أنظمة حكم لا تقل تخلفاً وعجزاً. ومن يفلت من الأطفال العرب من كل تداعيات هذا التخلف والعجز، يجد نفسه مواجهاً في عمر مبكر جداً في أن يحارب معركة بقائه بنفسه. وقد رأينا مقدمة لذلك في **أطفال الحجارة** بفلسطين المحتلة، أو هم يعانون من أخطار المجاعة والحروب الأهلية، مثلما يحدث لأطفال لبنان والسودان والعراق، وغيرها.

وهناك وجه ثالث لإشكالية الانسان العربي، وتنشئته الاجتماعية. وهو اختلاط وتنافر، بل وتناقض أنساق القيم والمعايير التي تحاول المدرسة ووسائل الاعلام غرسها فيه منذ طفولته. ولعل أكثر مظاهر هذا الخلط والتنافر هو التأرجح بين ما يسمى **بالأصالة و المعاصرة**. فالأصالة تفهم في كثير من الأحيان بأنها التمسك بكل ما هو قديم وتراثي ورد إلينا من السلف، دون فرز لمكونات هذا التراث، والتفريق بين الصالح والطالح منه؛ ثم التفريق بين ما كان صالحاً لزمان ومكان آخر، وما يصلح لهذا الزمان والمكان. ويصدق الخلط نفسه على ما يسمى بـ «المعاصرة»، والتي تفهم في معظم الأحيان على أنها كل جديد وافد من «الخارج» المتقدم صناعياً وتكنولوجياً، دون فرز لمكونات هذه «المعاصرة»، والتفريق، على أساس معايير واضحة ومتسقة، بين ما يصلح منها لمسيرة نهضتنا وتنمية مجتمعنا وما لا يصلح. وقد زاد هذا التأرجح الصارخ في العقدين الأخيرين بشكل هائل، وأدى إلى استقطاب فكري وسلوكي بين فريقين من أبناء الأمة. فهناك فريق يحارب الحاضر والمستقبل باسم «الماضي»، وفريق آخر يحاول نفي الماضي أو محوه من الذاكرة الجماعية لشعوبنا باسم الحاضر والمستقبل. وتقف الدولة القطرية عاجزة مترددة بين هذه الثنائيات الزائفة. وأسوأ من ذلك أنها، في بعض الأحيان، تحاول أن تستخدم هذا الفريق ضد ذاك الفريق في انتهازية صارخة.

ـ ومن القضايا المضمونية التي اعترض بعض المشاركين في ندوة تونس على اجتهاداتنا فيها، ما لمسوه من لهجة الجفوة أو العداء «للدولة القطرية». وأشار العديد من مفكري أقطار المغرب الكبير إلى أنهم لا يستخدمون المصطلح أصلاً، ويفضلون عليه مصطلح «الدولة الوطنية». وأنه بخلاف السائد بين بعض أبناء المشرق العربي، فإنهم يعتبرون هذه «الدولة الوطنية» إنجازاً باهراً لنضال شعوب المغرب الكبير ضد الاستعمار الفرنسي. ولا يملك الكاتب إلا أن يقبل هذا التوصيف، بل ويتعاطف معه. ولكن الحقيقة تظل قائمة بالنسبة إلى المغرب والمشرق، وهو أن أداء هذه الدولة (الوطنية أو القطرية) منذ الاستقلال كان مخيباً للآمال، وأن خصائص هذه الدولة (الوطنية أو القطرية) بشهادتهم هم قد جنحت بسرعة إلى التسلط والاستبداد، مثلها في ذلك في المغرب العربي كما في المشرق العربي. ولم يكن سجلها في التنمية أو اقرار العدالة الاجتماعية بأفضل منه هنا عنه هناك. ومن ثم، فإن أزمتها هنا لا تقل عن أزمتها هناك، رغم التباين في عناصر وآليات ومظاهر هذه الأزمة، ويكمن خلاصها هنا وهناك في التحول المتزامن إلى الديمقراطية والتوحد والتنمية المستقلة (أي إلى المشهدين الثاني أو الثالث كما وردا في الفصل الأخير من هذا الكتاب).

ـ قضية مضمونية أخرى ثار بشأنها بعض الجدل بين المشاركين في الندوة، وهي قضية

الديمقراطية. فقد أخذ البعض علينا أن الدراسة تحفل في ثناياها بالحنين إلى الليبرالية ، وما إذا كانت هذه اكثر تواؤماً وتآلفاً مع السير في طريق الوحدة العربية أم أنها تتآلف أكثر مع الدولة القطرية.

وبداية ينبغي التفريق المفهومي بين «الليبرالية» و«الديمقراطية». فالمفهوم الأول يشمل السياسة والاقتصاد والاجتماع، أما الديمقراطية فهي تعني أساساً المشاركة السياسية على أوسع نطاق لأبناء الشعب وتكويناته الاجتماعية. ويمكن للديمقراطية بهذا المعنى أن تتحقق في اطار «اشتراكي» و«اقتصاد مخطط»، بعكس «الليبرالية» التي تربط بين الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية الرأسمالية.

فإذا كان هناك الحاح في دراستنا، فهو الحاح على الديمقراطية أو المشاركة السياسية، دونما اصرار على ما يرتبط بها من مذهب اقتصادي بعينه. والالحاح على الديمقراطية مرتبط بالمشهدين الثاني والثالث في الفصل الأخير. ويأتي هذا الربط من تحليل أزمة الدولة القطرية (الفصل السادس والمشهد الأول من الفصل السابع). فالجزء الأكبر من هذه الأزمة يرجع إلى التسلط والاستبداد، وسوء إدارة المجتمع والدولة بواسطة النخب الحاكمة، دونما رقيب أو حسيب. ومن ثم، فإن طريق الخلاص من الأزمة يكمن في قدرة التكوينات الاجتماعية الرئيسية في مجتمع كل دولة قطرية على المشاركة السياسية. ومثل هذه المشاركة لا بد أن تدفع بالدولة القطرية إلى التعاون وحسن الجوار مع الأقطار العربية الأخرى في حدها الأدنى، وإلى التنسيق والتكامل في حدها الأوسط، وإلى التوحد الاتحادي (الفدرالي) في حدها الأقصى. وقد فصلنا منطق هذا التطور، الذي لا يؤدي إلى تصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في كل قطر عربي فحسب، وإنما يؤدي أيضاً إلى مزيد من التكامل والتوحد العربيين. فالمسألة إذاً ليست حنيناً إلى «الليبرالية»، أو حتى إلى «الديمقراطية» من منطلق مثالي أو رومانسي، بقدر ما هي ضرورة هيكلية ومنطقية لخلاص الدول القطرية من أزماتها المتفاقمة.

- ٤ -

لقد حرصنا في القسم الثالث من هذه المقدمة أن نبرز أهم الانتقادات والاعتراضات والتحفظات حول دراستنا هذه، التي عبّر عنهاالمشاركون في ندوة تونس في حوالى منتصف تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٧. وحاولنا الرد والتوضيح. ونرجو ألا نكون قد سهونا أو أخطأنا في فهم هذه الانتقادات والاعتراضات والتحفظات. ونرجو أن نكون قد وفقنا في الرد والتوضيح اللذين لا يعنيان زوال الخلاف والاختلاف في الرأي والاجتهاد. فموضوع مثل حاضر ومستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، هو من الاتساع والتعقيد بحيث لا يمكن حسمه أو قول الكلمة الأخيرة بشأنه في هذه المقدمة أو في هذا الكتاب أو أي كتاب آخر.

إن من عبّروا عن ثنائهم وتقديرهم للجهد الذي بذل في «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» عموماً ولهذه الدراسة خصوصاً، كانوا كثيرين في ندوة تونس، وكان ثناؤهم وتقديرهم

أكبر مما توقعنا، وبالقطع أكثر مما نستحق. لقد وصل الثناء من بعضهم إلى حد القول بأن نتاج المشروع هو بمثابة «تدشين عصر تدوين جديد في الثقافة العربية» (د. محمد عابد الجابري، ود. عبد القادر الزغل).

فإلى من قدموا النقد والتصويب، وإلى من قدموا الثناء والتقدير، شكري العميق بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي في محور المجتمع والدولة وفي مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

سعد الدين ابراهيم

١٩٨٨/٣/١

الفصل الأوّل

إطلالة نَظرِيَّة على المفَاهِيمُ والمُنطَلقات وَالمقولات

في هذا الفصل، نتناول باختصار مجموعة من القضايا والمباحث والمفاهيم، التي تضع الدراسة برمتها في السياق العام لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. ونعوض اختصارنا بإحالة القارىء، إما على الدراسات التفصيلية الأخرى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، أو على أهم المراجع والمصادر العلمية في هذا الصدد.

أولاً: المفاهيم والمنطلقات الرئيسية

لما كانت هذه دراسة عن العلاقة بين «المجتمع» و«الدولة» في «الوطن العربي»، فإننا نبدأ بتحديد هذه المفاهيم الرئيسية، وما يتصل بها أو يتجاور معها من مفاهيم أخرى.

١ ـ المجتمع (Society)

هو كيان جماعي من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبياً، وتسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجدده في الزمان والمكان.

وهذا التعريف للمجتمع، ليس هو التعريف الوحيد الممكن، فهناك تعريفات شتى، بعضها أكثر ايجازاً وبعضها أكثر تفصيلاً[1]. وقد اخترنا هذا التعريف لأنه ينطوي، في نظرنا،

---

(١) اعتمدنا بشكل أساسي في هذا التعريف للمجتمع والمفاهيم الأخرى المتصلة به على المراجع الآتية:
Gerhard Lenski, *Human Societies* (New York: McGraw - Hill, 1970),
بخاصة قاموس المصطلحات الوارد في نهاية الكتاب، ص ٤٩٥ ـ ٥٠٢؛
Charles H. Anderson, *Toward a New Sociology: The Study of Human Interaction* (New York: Alfred Knopf, 1973); Peter Berger and Brigitte Berger, *Sociology: A Biographical Approach* (New York: Basic Books, 1972), and *International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: Macmillan; Free Press, 1968), vol. 15, pp. 50 - 143.

على كل العناصر الرئيسية التي توجزها أو تفصّلها تعريفات أخرى. **فجماعية الكيان البشري** ، تنطوي صراحة وضمناً على حد أدنى من السكان الآدميين الذين يرتبطون ببعضهم البعض، مما يجعل منهم «كياناً»، وليس مجرد حشد من الأفراد المتفرقين. ويتأكد هذا المعنى من بقية التعريف. فشبكة التفاعلات بين هؤلاء البشر تفترض بالضرورة وجود أداة للتفاعل، أهمها «اللغة» المشتركة، بالمعنى الرمزي والواسع للكلمة. والتفاعل، بدوره، تنبثق عنه «علاقات» بين أجزاء هذا الكيان البشري، بأفراده أو جماعاته. ولا يقول التعريف شيئاً محدداً عن طبيعة هذه العلاقات. فقد تكون علاقات تعاون أو تنافس أو صراع، أو خليطاً منها جميعاً.

واستمرار التفاعل والعلاقات بين أجزاء الكيان البشري، هو الذي يبلور طريقة أو أسلوباً للحياة بين هؤلاء البشر، ونمطاً للتفاعل بينهم وبين بيئتهم الطبيعية (الجغرافية)، أو ما اصطلح على تسميته في العلوم الاجتماعية بـ«**الثقافة**» أو **الحضارة** (Culture)، فالثقافة هي النتاج المادي والمعنوي المتراكم من تفاعل وعلاقات هؤلاء البشر في مكان معين، على مرّ السنين والأزمان. وبعد البداية الجنينية لأي مجتمع، تتوارث الأجيال المتعاقبة هذا الارث الثقافي، ويضيف اليه كل جيل أو يعدّل في جوانبه المادية أو المعنوية. والثقافة، بهذا المعنى، تشمل أدوات الانتاج والخدمات والمواصلات والمساكن والملابس والطعام وغيرها من المظاهر المادية المحسوسة، كما تشمل الفنون والآداب والأساطير والقيم والمعايير وقواعد السلوك وطرائق الإدراك والتفكير والعادات والتقاليد، وغيرها من المظاهر المعنوية غير المحسوسة.

كما ينتج عن استمرار التفاعل والعلاقات بين البشر في مكان معين، وبمرور الزمن، ما يسمى **بالنظم أو المؤسسات الاجتماعية**. وهي مجموعة من القواعد والآليات التي تنظم سلوك الأفراد والجماعات، وهم بصدد إشباع حاجاتهم وخدمة مصالحهم وتحقيق أهدافهم. ومن هذه النظم أو المؤسسات الاجتماعية (Social Institutions) **العائلة** أو الجماعات القرابية الأخرى، التي تشبع حاجات الأفراد الجنسية والمادية والمعنوية والوجدانية بشكل يومي مباشر، كما تضمن تجديد الكيان المجتمعي بشرياً، من خلال التوالد والتكاثر وتعويض المجتمع عمن يفقدهم من أفراده بالوفاة أو الهجرة. ومن هذه النظم أيضاً **النظام الاقتصادي**، الذي يعبىء وينظّم نشاط الأفراد وسلوكهم في انتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها. **والنظام السياسي**، الذي يوفّر الأمن الداخلي والدفاع الخارجي لهذا الكيان البشري الجماعي. وكلما شعر البشر في هذا الكيان بأهمية جانب من جوانب حياتهم معاً، فإنهم «ينظمونه» أو «يمأسسونه»، بمعنى أنهم لا يتركونه لهوى الأفراد أو نزعاتهم التلقائية. هذا «التنظيم» أو «المأسسة» يتّم تقنينه عرفاً أو كتابة، وقد يتسم بالرضى وبالتراضي بين أفراد المجتمع، أو بالقوة والاكراه بواسطة جماعة على بقية أفراد هذا الكيان البشري وجماعاته.

الثقافة والنظم أو المؤسسات الاجتماعية، هي التي تسمح باستمرار الكيان البشري الجماعي وبقائه وتجدده في الزمان والمكان (الركن الأخير من تعريف المجتمع). فهي في حدودها الدنيا تتطلب وجود ذكور واناث قادرين على التكاثر والانجاب، وعلى العناية بالأطفال

وتنشئتهم إلى أن يكبروا، ويسهموا في الانتاج والخدمات، ويرغبوا في التكاثر والانجاب ـ أي البقاء والاستمرار ـ واعادة انتاج الكيان البشري الجماعي ـ وفي حدودها القصوى، فإن الثقافة والنظم الاجتماعية تحفز أفراد هذا الكيان البشري الجماعي على الابداع والتجديد والابتكار، بحيث لا يعيد الكيان انتاج نفسه فحسب، بل يحقق النمو والازدهار أيضاً مع كل دورة إعادة انتاج.

والمجتمع، بكل أجزائه، هو كيان متغيّر، ويكاد يكون التغيّر شرطاً لازماً لوجود المجتمع واستمراره. فالمجتمع الذي لا يتغير، يكون مهدداً بالاضمحلال ثم الفناء. ولكن درجة التغيّر تختلف من مجتمع إلى آخر. وبعض المجتمعات التي قد تبدو للمراقب الخارجي كما لو كانت ثبوتية جامدة، ليست في الواقع كذلك، فهي أيضاً تتغير، وإن يكن ببطء شديد. والتغيّر الاجتماعي، بالمعنى العلمي للمصطلح، لا يعني دائماً، أو بالضرورة، تغيّراً إلى «الأفضل» من وجهة نظر أفراد هذا المجتمع، أو من وجهة نظر المراقب الخارجي. وما يهمنا من ذكر هذا الجانب في طبيعة المجتمع، هو مصادر التغيّر الاجتماعي أو عوامله ونوعيته. فبعض هذه العوامل قد يكون داخلياً. بفعل التراكم والحركة الذاتية، وضرورات التكيّف مع البيئة. وبعضها الآخر قد يكون خارجياً، بفعل الاحتكاك والتفاعل مع مجتمعات أخرى، سواء أكان ذلك في صورة سلمية أم عنيفة. وعادة ما تتقاطع عوامل التغير الاجتماعي الداخلية والخارجية بصورة جدلية، وبخاصة في العصر الحديث، أو بالأحرى مع نشأة ما يصطلح عليه الآن في أدبيات العلوم الاجتماعية باسم **النظام العالمي** (The World system)، الذي بدأ في التبلور منذ خمسة قرون.

وكل مجتمع، مهما كان حجمه ومستواه التطوري، لا بدّ أن يأخذ بنظام **لتقسيم العمل الاجتماعي**. وفي أشكاله البدائية البسيطة، قد يكون تقسيم العمل مقتصراً على إسناد مهام خاصة لكلا الجنسين (الاناث والذكور)، كأن يكون لأحدهما مهام رعاية الأطفال وتنشئتهم والأعمال المنزلية، وللآخر وظائف الصيد والقنص والرعي والزراعة والحماية. ولكن معظم المجتمعات التاريخية، ناهيك عن المعاصرة، قد عرفت نظاماً أكثر تنوعاً لتقسيم العمل، كضرورة لزيادة الكفاءة وتلبية الحاجات الضرورية، وبخاصة مع التزايد المطّرد للسكان. وفي المجتمعات المعاصرة، وبخاصة المتقدمة منها، أصبح تقسيم العمل أكثر كثافة وتقنيناً، وهو ما يعرف بالتخصص ثم بالتخصص الدقيق. ولكل مجتمع آلياته المادية والمعنوية في تقسيم العمل، أو بالأحرى في تخصيص الموارد البشرية على أوجه النشاط الانتاجي والخدمي. وتتراوح هذه الآليات بين الحوافز الايجابية، سواء أكانت مادية أم معنوية، والفرض القسري مادياً أو معنوياً. وفي حالات عديدة، قد تفرض آليات تقسيم العمل في مجتمع معين بواسطة مجتمع أو مجتمعات أخرى، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر. وهذه الحالات التي يتداخل فيها «النظام العالمي» مع النظام المجتمعي (القومي أو الوطني)، تعرف في الأدبيات الاجتماعية باسم «التقسيم الدولي للعمل».

أحد التداعيات الرئيسية لتقسيم العمل، كسبب ونتيجة معاً، هو «التباين الاجتماعي» (Social Differentiation)، ويقصد به تنوع المجتمع إلى فئات وتكوينات مختلفة أفقياً، ومتراتبة عمودياً أو رأسياً. التنوع الأفقي هو نتيجة مباشرة لتقسيم العمل، أما التراتب العمودي فهو نتيجة غير مباشرة لهذاالتقسيم ولعوامل أخرى، منها هيكل القوة (Power Structure) في المجتمع، ممثلاً بالنظام السياسي القائم في هذا المجتمع. والتراتب الرأسي يعني، فيما يعنيه، أن هناك تبايناً في حظ الفئات المختلفة في المجتمع من الثروة والسلطة والمكانة. واستمرار هذا التباين جيلياً، هو ما يؤدي إلى نشأة **الشرائح الاجتماعية** (Social Strata)، أو **الطبقات الاجتماعية** (Social Classes)، واختلاف النصيب النسبي لكل شريحة أو طبقة في الثروة والسلطة والمكانة قد يصبح قضية خلافية في المجتمع، ما لم تكن معايير هذا التفاوت واضحة ومقبولة من كل أفراد المجتمع، وهو أمر نادر، أو ما لم تكن هناك كوابح ثقافية وقيمية تمنع من اثارة هذه القضية (كما في نظام الطوائف الطبقية الهندية التقليدية). لذلك عادة ما يصاحب تقسيم العمل، والتباين الاجتماعي، والتراتب الطبقي توتر اجتماعي. وفي المجتمعات الأكثر تعقيداً، قد يأخذ هذا التوتر صورة **صراع طبقي** (Class Conflict) سلمي أو عنيف.

التراتب الطبقي هو أحد أنواع التباين الاجتماعي، ولكنه ليس النوع الوحيد، وان كان من أهمها أو أهمها على الاطلاق. من أنواع التباين الأخرى: **التنوع السلالي**، و **التنوع الديني**، و **التنوع اللغوي**، و **التنوع القبلي**، و **التنوع الريفي ـ البدوي ـ الحضري**. ونادراً ما يخلو أي مجتمع من واحد أو أكثر من هذه التنوعات وغيرها. وهذا التنوع في حد ذاته قد يكون مصدر ثراء ثقافي للمجتمع. ولكنه قد يكون أيضاً مصدر توتر كامن أو ظاهر، إذا تضافر هذا التنوع مع التباين الطبقي بشكل ملموس. ونقصد بذلك أن يكون انتماء الفرد إلى أصل سلالي أو ديني أو قبلي معيّن، مثلاً، محدداً لفرصه في الحصول على امتيازات معينة أو حرمانه منها، بصرف النظر عن القدرة أو الكفاءة. ومرة أخرى، ما لم تكن هناك كوابح ثقافية وقيمية تمنع هذا التباين الموضوعي من أن يصبح قضية خلافية، فإنه يؤدي إلى صراع اجتماعي سلمي أو عنيف داخل المجتمع. وقد يؤدي هذا الصراع، إذا كان عنيفاً وطويلاً، إلى تفتت المجتمع أو انقسامه إلى مجتمعين أو أكثر.

التباين الاجتماعي، بكل أنواعه الأفقية ومستوياته العمودية وبكل تداعياته التوترية والصراعية، هو سبب ونتيجة للتغير الاجتماعي، في آن واحد. وهناك من المفكرين والعلماء الاجتماعيين من يذهب إلى أن الصراع الاجتماعي، وبخاصة الطبقي منه في رأي كارل ماركس، هو العجلة الرئيسية التي تحرك المجتمع والتاريخ نحو «التقدم». وهناك مدرسة فكرية مقابلة، هي ما يسمى بـ«المدرسة الوظيفية» (Functionalism)، ترى في الصراع الاجتماعي ظاهرة مرضية يمكن أن تهدّد كيان المجتمع وبقاءه، بخاصة إذا تجاوزت حداً معيناً من العنف[٢].

---

(٢) لمناقشة تفصيلية لأهم المدارس الفكرية وخلافاتها النظرية والايديولوجية حول موضوع التباين الاجتماعي عموماً والتراتب الطبقي خصوصاً، انظر:

= Reinhard Bendix and Seymour M. Lipset, eds., *Class Status and Power*, 2nd ed. (New York: Free

ولكن الشواهد التاريخية والتجريبية تشير، إلى أن معظم المجتمعات تبتكر آليات مختلفة كسبيل لاحتواء الصراع أو تقنينه، بحيث لا يصل الأمر إلى فناء المجتمع. وتتراوح هذه الآليات في كفاءتها وتتنوع في طبيعتها، ويطلق عليها اجمالاً وسائل «الضبط الاجتماعي» (Social Control). ويندرج ضمن هذه الوسائل نسق القيم والمعايير الذي يعمق الانتماء والولاء والاحترام للمجتمع الأكبر، ويعطيه أولوية على التكوينات الاجتماعية الأصغر، بحيث يراعي الأفراد والجماعات في ادارة توترانهم وصراعاتهم أن لا يتجاوزوا الحد الذي يهدد الكيان المجتمعي الأكبر أو يحرمهم من عضويته. لذلك، فإحدى وظائف النسق القيمي ـ المعياري هي أن تكون بمثابة كوابح وروادع داخلية للسلوك من تجاوز حدود معينة تهدّد الكيان الاجتماعي الأكبر. وتتدرج وسائل الضبط الاجتماعي من الكوابح والروادع الداخلية عند أفراد المجتمع وتكويناته، إلى كوابح وروادع خارج هؤلاء الأفراد والتكوينات ممثلة في السلطة السياسية، التي تمارس «القهر المنظم» كخط دفاع أخير لحفظ كيان المجتمع، إذا فشلت أو تعثرت آليات الضبط الاجتماعي الأخرى.

ولكن «استجابة» الأفراد والجماعات للمستوى الأول من آليات الضبط الاجتماعي (النظام القيمي المعياري)، أو «امتثالهم» للمستويات الوسيطة من هذه الآليات، أو إذعانهم للمستوى الأعلى من آليات الضبط الاجتماعي (السلطة السياسية)، يتوقف على عوامل كثيرة، ويمكن اجمالها في درجة وعي واحساس هؤلاء الأفراد والجماعات، بأنّ عضويتهم في الكيان المجتمعي القائم هي أفضل ما هو متاح لهم من بدائل ممكنة لإشباع حاجاتهم المادية والروحية والرمزية. قد لا يكون المتاح لإشباع هذه الحاجات مثالياً، أو حتى بالدرجة المطلوبة، ولكن معظم أفراد المجتمع وتكويناته قد لا يجدان بديلاً أفضل خارج اطار ذلك المجتمع، ومن ثم الاستجابة أو الامتثال أو الاذعان لآليات الضبط الاجتماعي. والاذعان كخط دفاع أخير لحفظ الكيان المجتمعي يعني حضور السلطة السياسية، لا بجوانبها الاشباعية والتنظيمية، ولكن بجوانبها الردعية والقهرية.

والحديث عن السلطة السياسية في هذه العجالة عن مفهوم المجتمع، يأخذنا إلى المفهوم الرئيسي الثاني في هذه الدراسة، ألا وهو مفهوم «الدولة».

٢ ـ الدولة (State)

كيان سياسي ـ قانوني، ذو سلطة سيادية معترف بها، في رقعة جغرافية محددة، على مجموعة بشرية معينة.

وكما هو الحال في مفهوم المجتمع، فإن هذا التعريف «للدولة» ليس هو التعريف الوحيد، ويذكر أحد أساتذة السياسة العرب أن هناك ما يقرب من مائة وخمسين تعريفاً

Press, 1966), and Gerald Thielbar and Saul Feldman, eds., *Issues in Social Inequalities* (Boston: = Little, Brown, 1975).

للدولة[٣]. ولكن معظم التعريفات تحتوي على عناصر الحد الأدنى المشترك الذي أوردناه أعلاه. بعض التعريفات تحتوي على تفصيلات تدخل في معظمها في باب المقولات أو الأحكام القيمية. فالدولة عند هيغل، مثلاً، هي «تجسيد لأسمى فكرة أخلاقية»، وعند ماكس فيبر هي التنظيم الذي «يحتكر استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية معيّنة». والدولة عند كارل ماركس هي، تارة، جهاز مستقل للعمل السياسي، ولكنه جهاز طفيلي منعزل عن المجتمع المدني، وهي تارة بمثابة «مجلس ادارة لمجمل البرجوازية في الدولة الحديثة». هذه التفصيلات والتوصيفات، مما سنعود إليه في مكان آخر، هي تنويعات كيفية وكمية على جوهر التعريف الذي أوردناه لـ «الدولة» أعلاه[٤].

أول عناصر التعريف هو أن الدولة **كيان سياسي ـ قانوني**. وينطوي هذا على حقيقة أنها بناء أو هيكل لـ «القوة» (Power)، تحكمه مجموعة من القواعد المقننة. ويتجسد هذا الهيكل في جهاز بيروقراطي، مدني ـ عسكري ـ أمني. وتعني قواعده المقننة أنّ له صفات تتجاوز شخصانية الافراد الذين يديرونه من ناحية، وشخصانية الأفراد الذين يتعامل معهم هذا الجهاز من ناحية أخرى. فهناك تقنين لحقوق من يديرون جهاز الدولة وواجباتهم، وتقنين لحقوق من يتعامل معهم جهاز الدولة وواجباتهم (المواطنون أو الرعايا).

والعنصر الثاني في تعريف الدولة، هو أنها ذات **سلطات سيادية**. وينطوي هذا على أن هيكل القوة الذي تمثله الدولة هو، نظرياً على الأقل، أعلى هياكل القوة في المجتمع، وله وحده دون هياكل القوة الأخرى مشروعية ممارسة هذه القوة، بما في ذلك حق الاستخدام المنفرد للعنف. فرغم أنّ المجتمع قد يحتوي على تكوينات أخرى تملك وتمارس القوة (بمعنى القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو المشاركة في اتخاذ القرار أو توزيع الثروة)، مثل الأحزاب والنقابات أو الطوائف والقبائل وغيرها من التنظيمات غير الحكومية، إلّا أن الدولة وحدها هي صاحبة الحق في استخدام هذه الوسيلة من وسائل القوة، ألا وهي العنف.

العنصر الثالث في التعريف هو «الاعتراف» بشرعية هذا الكيان السياسي القانوني، داخلياً وخارجياً. والاعتراف داخلياً يعني أن أغلبية أفراد المجتمع يقرّون بحق هذا الكيان في ممارسة السلطة عليهم. وهذا الاقرار قد يتراوح بين الحد الأدنى وهو الاذعان، والحد الأقصى وهو التأييد والاعتزاز. والاقرار بالحد الأدنى يعني عدم مقاومة سلطة الدولة، أما الحد الأقصى فهو

---

(٣) بهجت قرني، «وافدة، متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية القطرية،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٥ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٣٤.

(٤) لمزيد من التفصيل حول هذه التنويعات، انظر على سبيل المثال المراجع التالية:
Roger Scruton, ed., *Dictionary of Political Thought* (London: Macmillan, 1982), pp. 446 - 447; A. Bozeman, *Politics and Culture in International History* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1982); M. Staniland, *What is Political Economy?* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985), and *International Encyclopedia of the Social Sciences,* vol. 15, pp. 143 - 150.

التهيؤ والاستعداد لحماية هذه الدولة والتضحية في سبيلها. أما الاعتراف خارجياً فيعني أن الدول الأخرى، أو بعضها على الأقل، تقبل بوجود هذا الكيان في الأسرة الدولية أو النظام الدولي.

العنصر الرابع في التعريف هو شرط توافر **الأرض أو الاقليم**، الذي تمارس عليه وفيه سلطة الكيان السياسي ـ القانوني. وهذا يعني أنّ لكل دولة حدوداً معروفة، وعادة ما يتوقّف شرط الاعتراف الخارجي بالدولة على توافر هذا الشرط الجغرافي ـ الأرضي، وبخاصة من دول الجوار.

العنصر الخامس والأخير في تعريف الدولة هو شرط توافر البشر، قلّ عددهم أو كثر، الذين يعيشون بشكل شبه دائم على أرض (أو اقليم) الدولة. وعادة ما يعرف هؤلاء البشر باسم **الشعب** (People) أو **المواطنين** (Citizens) أو **الرعايا** (Subjects).

قد يبدو تعريف الدولة على هذا النحو مغرقاً في قانونيته. وهذا انطباع صحيح، لأن الدولة هي أولاً كيان سياسي ـ قانوني، ولأنها ككيان هذه طبيعته، تحرص هي نفسها على تحديد تعاملاتها الداخلية وبشكل مقنّن.

ولكن هذه النزعة القانونية في تعريف الدولة، لا ينبغي أن تحجب صفاتها التاريخية الاجتماعية الأخرى، والتي قد تكون في الواقع بالأهمية نفسها. فالدولة بالمعنى القانوني الدستوري هي ظاهرة حديثة في التاريخ الانساني، وإن كانت ارهاصاتها تعود الى قرون سحيقة. فكل مجتمع بشري قد عرف شكلاً أو آخر من أشكال التنظيم السياسي والسلطة السياسية، فلا توجد جماعة بشرية بلا نظام للسلطة السياسية، سواء في شكلها البدائي البسيط مثل العشيرة أو القبيلة، أم في أشكالها الأكثر تعقيداً مثل الممالك والامبراطوريات (التي قد تضم جماعات أو شعوباً متباينة). ولكن أشكال التنظيم السياسي السابقة على شكل الدولة الحديثة، لم تكن تستوفي كل الشروط أو عناصر التعريف الخمسة التي أشرنا إليها أعلاه. لقد بدأ هذا الشكل السياسي المجدد الذي نطلق عليه مصطلح «الدولة الحديثة»، أو «الدولة القومية» (Nation - State) في الظهور والتبلور في القرون الأربعة الماضية، على الساحة الأوروبية. ومنها انتشر خارج أوروبا، حتى أصبح النمط السائد في النظام العالمي المعاصر. ويؤرّخ معظم الكتّاب لبداية ظهور الدولة بهذا المعنى بمعاهدة وستفاليا (Treaty of Westphalia) عام ١٦٤٨، بعد حروب دينية طاحنة (حرب المائة عام، ثم حرب الثلاثين عاماً)، وهي المعاهدة التي أرست قواعد التعامل والعلاقات بين الأقطار الأوروبية التي كانت تتكون منها الامبراطورية الرومانية المقدسة(٥). لم تنه هذه المعاهدة كل الامبراطوريات الأخرى (العثمانية، والنمساوية، والهنغارية)، التي كانت قائمة في ذلك الوقت، ولم تمنع قيام امبراطوريات جديدة، وبخاصة خارج أوروبا، وإن كانت مراكزها المهيمنة في أوروبا (مثل

---

(٥) قرني، المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

الامبراطورية البريطانية والفرنسية). ولكن معاهدة وستفاليا أرست البذور الجنينية لظهور الدول ـ القومية في بعض دول أوروبا ذاتها، ومنها انتشر هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي في بقية أوروبا والقارات الأخرى في القرون التالية، حتى أصبحت «الدولة» هي الوحدة الاساسية في التنظيم العالمي المعاصر. فالأمم المتحدة (ومن قبلها عصبة الأمم) لا تقبل في عضويتها الكاملة الا «دولاً»، بالمفهوم الذي عرّفناه.

يتداخل مع مفهوم الدولة أو يقترب منه مفاهيم أخرى أهمها: «الأمة» و«القومية» و«الشعب» و«الحكومة» و«المجتمع». مفهوم **الأمة** (Nation) ذاع وانتشر بشكل متواكب تماماً مع مفهوم الدولة الحديثة، بل ان التبرير الأساسي لوجود «الدولة» في أوروبا هو أن تكون «دولة ـ أمة» (State - Nation)، أو «دولة قومية» (Nation - State). ولكن مصطلح «الأمة» يختلف مفهومياً عن مفهوم الدولة في أنه يركز على عنصر «البشر». فالأمة جماعة بشرية على جانب كبير من التجانس الموضوعي في الثقافة أو الدين أو اللغة أو السلالة، أو في هذه جميعاً[٦]. وبسبب هذا التجانس يشعر أفراد هذه الجماعة ذاتياً بوحدة الانتماء، ووحدة المصالح والمصير والآمال[٧]. الأمة بهذا المعنى قد تكون مجزأة سياسياً، أي تعيش في ظل كيانات سياسية ـ اقليمية مختلفة، أو قد تكون كلها تعيش في ظل كيان سياسي واحد ولكن مع غيرها من «الأمم» وليست لها السلطة السيادية (في كنف امبراطورية مثلاً). وحينما تسعى «الأمة» إلى التوحد أو الاستقلال، فهي في الواقع تسعى إلى انشاء دولتها، أي «دولة ـ الأمة» أو «الدولة القومية». من هنا كان التواكب في ظهور مفهومي «الدولة» و«الأمة» في أوروبا في الوقت نفسه، بدءاً من القرن السادس عشر.

أما مفهوم «القومية» (Nationalism)، فيشير إلى عنصري الوعي الذاتي والحركة السياسية لدى أبناء «الأمة»، في سعيهم لتقرير مصيرهم واثبات حقهم في خلق سلطتهم أو كيانهم المتميز (ثقافياً وسياسياً واقتصادياً). أي في انجاز مشروع دولتهم المستقلة. فإذا كانت مقومات الأمة موجودة موضوعياً، فإن القومية هي **الوعي** الذاتي الجماعي بهذا الوجود، **والحركة** السياسية هي من أجل التعبير عنه في شكل سياسي، ويكون هدفه في العادة هو انشاء دولة[٨].

مفهوم **الشعب** (People) يشير عادة إلى جمهرة «المواطنين» الذين يتمتعون بالأهلية القانونية والسياسية. فبينما يشير مفهوم «الأمة» (Nation) إلى كل أعضاء الجماعة البشرية الذين يشعرون بوحدة الانتماء، فإن مفهوم الشعب يشير إلى ذلك القطاع من «البالغين» ذوي الحقوق السياسية ـ القانونية (على الأقل). ومن هنا استخدم هذا المفهوم في المدن الاغريقية القديمة (Demos)، والذي اشتق منه مفهوم «الديمقراطية» أي «حكم الشعب»، حيث لم يكن كل سكان

---

(٦) أنظر: سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٥ ـ ٢٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٧.

أثينا القديمة مثلاً مواطنين لهم حقوق المشاركة السياسية. فمن مجموع (٠٠٠ ٤٥) شخص تقريباً، قدر حجم «الشعب » الاثيني الذي له حق الممارسة الديمقراطية بحوالى (٥٠٠٠) شخص[٩]، هم الأحرار من الرجال الاغريقيين من بين سكان أثينا الأصليين. أما بقية السكان من النساء، والأطفال والعبيد والغرباء، فلم يكونوا جزءاً من الشعب بهذا المعنى، وإن كانوا جزءاً من المجتمع الاثيني. وقد ظهر مصطلح «الشعب» مرة أخرى في اللغات الأوروبية، في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه وشاعت مفاهيم الأمة والقومية والدولة والديمقراطية، أي بدءاً من القرن السادس عشر. وأصبحت الديمقراطية تعرّف بأنها «حكم الشعب بالشعب من أجل الشعب».

مفهوم **الحكومة** (Government)، هو أكثر المفاهيم تداخلاً واختلاطاً في الأذهان بمفهوم الدولة. الحكومة هي جزء من الدولة، بل أهم أجزائها. والحكومة هي الجهاز التنفيذي للدولة الواقعة أو المتوقعة. وبينما مفهوم الدولة هو مفهوم مركّب ومجرّد (اذ لا أحد يقابل الدولة أو يراها)، فإن الحكومة ملموسة بأجهزتها وأشخاصها وسياساتها وممارساتها. فهي الموظف المدني، ورجل الشرطة، وجندي القوات المسلحة، وجامع الضرائب، وهي المباني والمؤسسات. الدولة كيان يحتوي الحكومة كجهاز تنفيذي ـ اداري، ولكنه يحتوي أيضاً مؤسسات وأشياء ومعاني وآليات ضبط اجتماعية أخرى. فإلى جانب الجهاز التنفيذي الاداري (الحكومة)، هناك سلطات أخرى مثل سلطتي التشريع والقضاء، وهناك مؤسسات غير حكومية ولكنها تخضع لقواعد الدولة وسلطانها، وهناك الشعب والأرض اللذان يكوّنان ركنين أساسيين من أركان الدولة. والاعتراف الداخلي أو الخارجي بدولة معينة، قد لا يمتد دائماً إلى حكومة هذه الدولة. فأغلبية مواطني الدولة قد يعارضون أو حتى يقاومون حكومة هذه الدولة ويسحبون شرعيتها، ولكن ذلك لا ينطوي بالضرورة، ولا في معظم الأحيان، على سحب ولائهم للدولة أو اعتزازهم بالانتماء إليها[١٠].

٣ ـ المجتمع والدولة (Society and state)

المجتمع، كما عرّفناه في بداية هذا الفصل، سابق على الدولة. فإذا كان المجتمع «شرطاً» للدولة، فإنّ «الدولة» ليست شرطاً للمجتمع. الدول قد تقوم وتنهار، ولكن المجتمع عادة أكثر دواماً واستمراراً. واذا كان وجود «سلطة سياسية» أمراً ضرورياً في كل مجتمع، فليس شرطاً أن تكون هذه السلطة هي «الدولة» بالمعني الذي تعارفنا عليه هنا. وإذا كانت الوحدة البشرية الاساسية في الدولة هي «المواطن» (Citizen)، فإنّ الوحدة البشرية الأولى في المجتمع هي «الانسان » الفرد (Man). وإذا كانت أداة الضبط الاساسية في الدولة هي «السلطة»

---

(٩) انظر: عصمت سيف الدولة، «الديمقراطية والوحدة العربية،» ورقة قدّمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٧٨١.

(١٠) *International Encyclopedia of the Social Sciences*, vol. 15, pp. 143 - 150.

(Authority)، فإن هذه الأداة في المجتمع هي «القوة» (Power)، والتي تعتبر السلطة حالة خاصة لها. هذه المقابلات هي تعبير عن أسبقية المجتمع، تاريخياً وسوسيولوجياً، على الدولة. فبينما كل مواطن انسان، ليس كل انسان بالضرورة مواطناً (بالمعنى الحقوقي). وبينما كل «سلطة» هي «قوة»، ليست كل أنواع القوة سلطة[11].

هذا التمايز المفهومي بين «المجتمع» و«الدولة» مهم لموضوعنا. فالعلاقة بين المجتمع والدولة ليست دائماً علاقة متوازية أو متسقة أو منسجمة. فمفهوم المجتمع كبشر متفاعلين، تربطهم شبكة من العلاقات المعنوية والمصالح المادية، ويشتركون في ثقافة عامة واحدة، يقترب إن لم يتماثل مع مفهوم الأمة. وبالتالي، قد تمثلهم الدولة أو لا تمثلهم، وقد تكون تعبيراً كاملاً أو منقوصاً عن شبكة هذه العلاقات والمصالح.

في نهاية عرض مفهوم المجتمع، تحدثنا عن الصراع الاجتماعي وآليات كبحه أو احتوائه أو تقنينه، وذكرنا أن «السلطة السياسية» كإحدى آليات الضبط الاجتماعي، هي خط الدفاع الأخير في حفظ الكيان المجتمعي من الداخل، ضد التحديات أو التهديدات التي قد يحدثها واحد أو أكثر من التكوينات الاجتماعية الطبقية أو الاثنية أو الفئوية. والسلطة السياسية في سبيل ذلك تمارس وظيفتها الردعية ـ القهرية. ولكن للسلطة وظائف أخرى، تنظيمية وتقنينية وتوزيعية واشباعية. هذا فضلاً عن دورها في حماية المجتمع ضد التهديدات الخارجية. وكلّما كانت السلطة السياسية قادرة على أداء هذه الوظائف غير الردعية، كلما كان لجوؤها الى ممارسة الوظيفة الردعية في الداخل محدوداً، أو غير محسوس بواسطة أفراد المجتمع وتكويناته. وفي حالتها المثلى، كلما قامت هذه السلطة بالتنظيم والتقنين والتوزيع العادل لكل ما له صفة «الندرة» في المجتمع، وكلما كانت قادرة على الاشباع المباشر أو غير المباشر للحاجات المادية والروحية والرمزية لأغلبية أفراد هذا المجتمع، كلما تقلص لجوؤها لآليات الردع والقهر، أو بتعبير آخر: كلما زادت «شرعيتها»، أي قبول المجتمع لها، والاستجابة لها والامتثال لأوامرها ونواهيها (وليس مجرد الاذعان لهذه الأوامر والنواهي). والعكس صحيح.

وكما ذكرنا في فقرة سابقة، الحكومة هي تجسيد ملموس لسلطة الدولة، ولكنها ليست الدولة. وتناقص شرعية الحكومة لا يعني بالضرورة تناقص شرعية الدولة. فالنظام الحاكم في الدولة قابل للتغيير في قواعده وأشخاصه، سلماً أو عنفاً، إذا تآكلت شرعيته أو تناقصت كفاءته في نظر الأغلبية، أو في نظر أحد التكوينات الاجتماعية القوية، والقادرة على تحديه وتقديم بديل له. وطالما توافرت هذه الامكانية موضوعياً، وأدركت الأغلبية، أو التكوينات المهمة في المجتمع ذلك ذاتياً، فلا تهديد لشرعية الدولة ذاتها من الداخل. ولكن إذا لم تتوافر هذه الامكانية موضوعياً وذاتياً، فإن بعض الجماعات قد تسحب اقرارها بشرعية الدولة نفسها، وقد

---

(١١) لتحليل تفصيلي بين هذه المتقابلات في المجتمع والدولة، انظر:
Seymour M. Lipset, *Political Man* (New York: Doubleday, 1960), pp. 3-35; and Robert M. MacIver, *The Web of Government*(New York: Macmillan, 1947), pp. 4 - 10.

تعبّر عن ذلك بمحاولة تقويض الدولة القائمة وخلق بديل لها. ونجاح المحاولة من عدمه، يتوقف بالطبع على عوامل أخرى، منها القدرة المادية لهذه الجماعات أو العوامل الخارجية (الاقليمية والدولية). وبالطبع، فإن تقويض شرعية النظام الحاكم هو أسهل بكثير من تقويض شرعية الدولة.

وسواء أكنا نتحدث عن شرعية الدولة أم عن شرعية النظام الحاكم (السلطة السياسية)، فإن شروط تكريسها وتقويضها تكمن إلى حد كبير في مدى تمثيلها أو تمثلها للمجتمع وتكويناته واحتياجاته وطموحاته. فكلما كانت الدولة والنظام الحاكم تجسيداً أميناً وكاملاً للمجتمع، كلما تكرّست الشرعية والاستقرار الداخلي، والعكس صحيح. تمثيل المجتمع وتمثله بتكويناته واحتياجاته وطموحاته هي «شروط ضرورة» لشرعية الدولة والنظام، ولكنها ليست «شروط كفاية» لاستقرار الدولة والنظام الحاكم. شروط الكفاية تتحقق، حينما توفّر الدولة والنظام المؤسسات القادرة على الادارة والتقنين والتوزيع والاشباع العادل داخلياً، وعلى حماية المجتمع ضد الأخطار خارجياً.

وعدم توافر شروط الضرورة أو شروط الكفاية، أي غياب الشرعية أو الاستقرار أو غيابهما معاً، لا يعني ميكانيكياً أو حتماً انهيار الدولة أو النظام. ولكنه يعني «القابلية للانهيار» عند بروز أول تحدّ أو بديل داخلي أو خارجي جاد. ويعرف التاريخ أمثلة لدول وأنظمة استمرت في الوجود، بلا شرعية وبلا استقرار، لسنوات طويلة لغياب مثل هذا التحدي أو البديل الجاد. ومثال الامبراطورية العثمانية طوال السنوات المائة الأخيرة من عمرها الطويل، كرجل أوروبا المريض، هي حالة نمطية في هذا الصدد. كما أن العديد من دول العالم الثالث وأنظمته، ومنها الوطن العربي، تزخر بمثل هذه الحالات.

من الحالات التي تكون شرعية الدولة نفسها مهددة من الداخل، أن يكون مجتمعها غير متجانس قومياً أو ثقافياً أو اثنياً. ويحدث ذلك إما لأن «الدولة» فُرضت بداية على أجزاء من مجتمعات أخرى، تمّ فصلها وتجميعها بواسطة قوة خارجية، أو بواسطة احدى القوى الداخلية، ثم لم تحدث عملية الادماج أو الصهر لهذه الأجزاء معاً بدرجة كافية. فإذا كانت الجماعات غير المتجانسة وغير المندمجة تتركز في أقاليم بعينها، فإن احتمالات رفضها لشرعية الدولة تكون عالية، بخاصة إذا ما تضافر هذا الوضع مع غياب العدالة التوزيعية للسلطة والثروة، ومن ثم الاحساس بالحرمان النسبي.

ومن هذه الحالات، أيضاً، أن تكون الدولة أقل من مجتمعها القومي، أي أن تكون سيادتها على جزء من الأمة، دون أن تكون راغبة أو ملتزمة أو قادرة على استكمال الاجزاء المنتقصة من مجتمعها القومي، ودون أن تنجح في اقناع مواطنيها بقبول هذا الوضع. وتزداد احتمالات تآكل شرعية مثل هذه الدولة، بخاصة إذا كان أداؤها الداخلي متعثراً أو سيئاً، أو إذا كانت قدرتها على حماية نفسها أمراً مشكوكاً فيه.

وهاتان الحالتان، كما سنرى فيما بعد، تنطبقان على عدد من الدول القطرية العربية.

لذلك فإن شرعيتها، كدول، ناهيك عن استقرارها، ما زالت موضع شك ليس بقليل.

أما شرعية النظام الحاكم واستقراره فيكمنان في درجة تمثيله للتكوينات الاجتماعية الرئيسية في المجتمع من ناحية، وأدائه الداخلي والخارجي من ناحية أخرى. وتكتسب درجة تمثيل النظام للتكوينات الاجتماعية أهميتها من حقيقة «التباين الاجتماعي» على النحو الذي تحدثنا عنه، في عرضنا لمفهوم المجتمع. فالتباين الاجتماعي، سواء أكان مصدره تقسيم العمل، أم التراتب الاجتماعي الرأسي، أم التنوع الاثني والديني والقبلي وما إلى ذلك، يعني أن هناك تعارضاً كامناً أو ظاهراً في المصالح بين الجماعات أو التكوينات التي يفرزها هذا التباين. فإذا كان النظام الحاكم لا يضم في قياداته ممثلين لهذه المصالح المتعارضة، أو إذا لم يبتكر آلية للتوفيق الدوري بينها، بطريقة تضمن الحد الأدنى من حقوق كل من هذه التكوينات الاجتماعية، فإن شرعيته تصبح موضع تساؤل من بعض هذه التكوينات على الأقل. فإذا لم تتوافر لهذه الأخيرة آليات مضادة لحماية مصالحها، أو لتغيير النظام الحاكم بطرق سلمية مقننة، فإنها تسحب اقرارها بشرعيته، وقد تترقّب أول فرصة سانحة لاستخدام وسائل عنيفة لتغييره.

وبما أن التمثيل العادل لكل التكوينات الاجتماعية القائمة في السلطة الحاكمة هو أمر نادر، فقد تقنع بعض هذه التكوينات بتمثيل جزئي، أو حتى بحق النقض أو الاعتراض (Veto Power)، حينما تمسّ اجراءات النظام مصالحها الحيوية بشكل مجحف. فإذا لاقى اعتراضها استجابة معقولة من النظام الحاكم، فإنها قد لا تتحدى شرعيته. كما أن تمثيل التكوينات الاجتماعية في السلطة، أو قدرتها على التأثير في هذه السلطة، لا يعنيان بالضرورة أن يكون هذا التمثيل أو التأثير بالشكل البرلماني النيابي الديمقراطي المعروف. فهناك صيغ متعددة لمثل هذا التمثيل، مثل الشورى والائتلاف والتعاضدية (Corporatism).

الحالة المتطرفة لعلاقة النظام السياسي الحاكم بالمجتمع هي أن يكون غريباً عنه تماماً (الاستعمار أو الاحتلال). ولكن دون هذه الدرجة من التطرف، يمكن للنظام الحاكم أن يكون ممثلاً لفئة واحدة دون بقية فئات المجتمع، وأن يتسلط على بقية هذه الفئات خدمة للفئة التي يمثلها، ويستخدم كل أجهزة الدولة وأدواتها في تسلطه من ناحية، وفي انحيازه من ناحية أخرى. ومعظم الانتقادات التي توجه لمؤسسة الدولة الحديثة، وبخاصة من المدرسة الماركسية، تذهب إلى أن تلك هي القاعدة العامة. فجهاز الدولة ليس محايداً، وليس حكماً بين تكوينات المجتمع المدني أو طبقاته، وإنما هو في الواقع يحكم المجتمع لحساب طبقة بعينها (عادة البرجوازية أو الطبقة العليا). وما عدا ذلك، فهو عادة استثناء مؤقت (الدولة البونابارتية). فالدولة وأجهزتها والنظام الحاكم، في هذا الرأي، هي في الواقع شيء واحد. وهذا الانفصال بين الدولة والمجتمع المدني، يجعل من الأولى مؤسسة قمع واستغلال ظاهر أو مستتر، تلجأ إلى القهر المادي المباشر، أو الى تزييف وعي الطبقات الأخرى. وفي مقابل هذا الرأي، هناك من يسلّم بإمكانية انحياز النظام الحاكم وأجهزة الدولة بشكل محدود لحساب بعض الفئات، ولكنهم يؤكدون على أن الدولة تتمتع فعلاً بدرجة عالية من الاستقلال والحيادية عن كل التكوينات

الاجتماعية، دون أن تكون منفصلة عن المجتمع المدني ككل. وسنعود لهذه الخلافات حول طبيعة الدولة، في فقرة لاحقة.

ثانياً: مقولات الماضي والحاضر واستشراف المستقبل

هذه الجولة في المفاهيم عن المجتمع والدولة، والعلاقة بينهما على عجالتها وانتقائيتها، كانت ضرورية لبلورة خطوط التحقق والتحقيق في بقية هذاالعمل التأليفي. فالفصول التالية تسترشد بهذاالتراث في التعرّف على خلفيات المجتمع والدولة، وعلى حاضرهما، في الوطن العربي.

يتعرض الفصل الثالث باختصار للملامح الرئيسية للمجتمع والسلطة في الحقبة ما قبل الاستعمارية. ولأن هذه الحقبة لم تبدأ في اللحظة الزمنية نفسها في كل أرجاء الوطن العربي، ولأن لكل من هذه الارجاء خصوصيات داخلية، فقد رأينا أن نعالج خلفيات المجتمع والسلطة في أربع مجموعات فرعية لأقطار الوطن العربي. وهذه المجموعات تقترب إلى حد ما من التقسيم الذي اعتمده سمير أمين: المغرب، المشرق، وادي النيل، والجزيرة العربية. والخلاف معه هو اعتبار الجزيرة العربية وحدة فرعية بدلاً من دمجها مع الهلال الخصيب. فهذا الاخير تلعب الزراعة فيه ـ في رأينا ـ دوراً يكاد يكون مساوياً للتجارة، بينما في الجزيرة والخليج تعتبر التجارة والرعي نشاطين رئيسيين. ويتعرض الجزء الثاني في الفصل نفسه لتأثير الاختراق الاستعماري على البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية التي كانت قائمة آنئذ. والهدف من هذا كله هو، إرساء قاعدة مرجعية لتبيان ما تبقّى وما تشوّه وما استحدث نتيجة هذه الخبرة الاستعمارية، والقدر الذي استمر يؤثر به في المجتمع والدولة صبيحة الاستقلال وإلى الوقت الحاضر. وهذه ستكون مناسبة نتوقف فيها ثانية عند كثير من مقولات الفكر العربي الحديث حول المجتمع والدولة، والتي عرضناها في الصفحات السابقة.

الفصل الرابع يعرض مسيرة المجتمع والدول الوطنية (القطرية) وأداءها منذ الاستقلال. فرغم احساس كثير من الكتّاب العرب، بأن معظم هذه الدول خلق مبتوراً بواسطة قوى اجنبية، ورغم أنهم تنبأوا لبعضها، ان لم يكن لها جميعاً، بعمر قصير، إلا أن الشاهد هو أن هذه الدول جميعاً قد استمرت في البقاء. وبعضها شهد ولادة وحياة ثلاثة أجيال على الأقل. قد تكون هذه الدول القطرية، كما يقول عالم السياسة العربي بهجت قرني، مشوهة ومحاصرة ومأزومة، ولكنها وجدت لتبقى، وذلك بفعل قوى خارجية مهيمنة على النظام الدولي، ولا مصلحة لها في اختفاء هذه الدول من ناحية، وبفعل قوى داخلية إما أن لها مصالح فيها، أو تعوّدت واستمرأت وجودها من ناحية أخرى[١٢]. على أي حال، نحاول في نهاية هذا الفصل أن نسبر أغوار مشكلات هذه الدول القطرية وعمق أزمتها.

---

(١٢) قرني، «وافدة، متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية القطرية».

وفي ضوء عرض وتحليل مسيرة المجتمع والدولة القطرية، نحاول في الفصل الرابع والأخير أن نستشرف مستقبل العلاقة بينهما. ونفعل ذلك في ضوء ثلاثة مشاهد (أو سيناريوهات): الأول، يفترض أن حجم أزمة العلاقة بين المجتمع والدولة سيصل إلى حد أقصى من السوء، يؤدي الى الانفجار، وبالتالي إلى مزيد من التجزئة والتفتت في الوطن العربي؛ والمشهد (أو السيناريو) الثاني يفترض أن أزمة المجتمع والدولة القطرية قد تسوء بالفعل عما هي عليه الآن، ولكن ذلك يدفع إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين أقطار الوطن العربي، بل وقد يدفع بعضها إلى الالتئام في وحدات اقليمية أكبر أو التنسيق الوظيفي، أما المشهد (أو السيناريو) الثالث والأخير، فهو يفترض أن مستوى الأزمة أو الخطوات التعاونية والتنسيقية المشار اليها في المشهد الثاني، قد يدفع بالأقطار العربية إلى وحدة شاملة اتحادية (فدرالية).

مشاهد المستقبل، كما نرى، تفترض كلها وجود أزمة في علاقة المجتمع بالدولة القطرية. وهذا هو القاسم المشترك في منهجية الاستشراف المتبعة في هذا الكتاب. ولكن ردود الفعل لهذه الأزمة هي التي تميز بين المشاهد الثلاثة. وتحقق أيّ منها مشروط بعوامل داخلية واقليمية ودولية عديدة ستتعرض لها، بالطبع، هنا. ولكن لا بد من التنويه مرة أخرى بما ذكرناه في المقدمة، وهو أن هذا الكتاب هو جزء من مشروع أكبر يتعرض لمستقبل علاقة الوطن العربي بالعالم، ولمستقبل التنمية الاقتصادية فيه، وللتداخل النسقي بين هذه الموضوعات الثلاثة معاً. ومع ذلك، قد يكون من المفيد أن نذكر أن مدخل «التفتت ـ التوحد» الذي يقبع في خلفية المشاهد الثلاثة لم يأت اعتباطاً أو من عدم. كما لم تمله مجرد نزعات رومانسية. فقد اعتمدنا هذا المدخل بناء على استقراء جماعي قام به المشاركون في المشروع، لمعالم رئيسية في مسيرة التاريخ العربي. ونوجز معالم هذه المسيرة فيما نعتقد أنه جدليات حاكمة في هذا التاريخ في ما يلي.

١ ـ أربع جدليات حاكمة في التاريخ العربي

هناك مقولات عن التاريخ العربي ـ من كثرة ترديدها ـ استقرت في الأذهان وأصبحت من قبيل المسلّمات.

احدى هذه المقولات، ويرددها القوميون العرب عموماً، هي أن وحدة الوطن العربي تاريخياً، ومنذ القرن الثامن الميلادي، كانت هي القاعدة، أما «التفتت» أو «التجزئة» فقد كانت الاستثناء. ويضيفون صراحة أو ضمناً، أن «التجزئة» الآن، وربما من قبل، هي من فعل قوى أجنبية.

هناك مقولة مضادة لذلك تماماً، ويرددها عادة الغربيون، وهي أن وحدة ما يسمى بالوطن العربي كانت استثناء، لم تتجاوز قرنين من الزمن خلال الأربعة عشر قرناً الماضية. أما التفتت فقد كان هو القاعدة التي سادت معظم القرون الاثني عشر الأخرى.

وتندرج تحت كل من المقولتين السابقتين مقولات فرعية، أو تتوازى مع كل منها مقولات رئيسية أخرى، ولكنها أيضاً متضادة. منها المقولة التي تؤكد أن سكان هذه المنطقة هم أمة عربية واحدة، ونقيضها، هو أن سكان هذه المنطقة هم أمم وشعوب وجماعات شتى متفاوتة في درجة تماسكها ووعيها القومي أو الاثني، وهي أشبه بالتركيبات «الفسيفسائية» أو «الموزاييك».

ونحن نعتقد أن طرح المسألة في شكل مقولات مطلقة، تصف «حالة ثبوتية» (Static Case)، هو طرح يجانبه الصواب، ويجافي منطق التاريخ والاجتماع البشري. وربما الأصح أن تطرح هذه المسألة بشكل جدلي مقارن، وأن ينظر إلى التاريخ العربي والواقع المعاصر على أنهما عملية دينامية (Dynamic Process) متدفقة.

وفي إطار هذا المنهج الجدلي، يمكن رصد عدة عمليات حكمت التاريخ العربي جذباً وشدّاً. وسنذكر هنا بعض هذه العمليات الجدلية الرئيسية لأهميتها في دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي، وهي:

أ ـ جدلية التوحّد والتفتت.
ب ـ جدلية الداخل والخارج.
ج ـ جدلية التقاليد الكبرى والتقاليد الصغرى.
د ـ جدلية الروحانيات والماديات.

أ ـ جدلية التوحّد والتفتت

يعني «التوحد» عملية اندماج أو انضمام كيانات أصغر في كيان أكبر، ويعني «التفتت» عملية تفسّخ كيان أكبر وانقسامه إلى كيانات أصغر. والقصد من إعادة التذكير بهذا التعريف البسيط، هو التركيز في التعريف على مفهوم «العملية» (Process). كما نقصد هنا التأكيد على عدم ديمومة ميتافيزيقية، لما يمكن أن يسمى «حالة وحدة» أو «حالة تجزئة» دائمة، فكلتا الحالتين ما هما الا لحظتان تاريخيتان مؤقتتان، وتحمل كل منهما في أحشائها البذور الجنينية للحالة المضادة.

وتؤكد الشواهد التاريخية هذا المنحى. فأولاً ليس صحيحاً أن الوطن العربي ـ كما نعرفه اليوم ـ ظل في حالة وحدة شاملة معظم تاريخه (وهو التاريخ الذي يبدأ بالفتوح العربية ـ الاسلامية). لقد كان متحداً سياسياً طوال عهد الخليفتين عثمان وعلي والعصر الأموي، والقرن الأول من العصر العباسي (باستثناء الأندلس التي لا تدخل في نطاق الوطن العربي المعاصر على أي الأحوال). وهي فترة تصل إلى حوالى مائتي عام.

ولكن الشواهد التاريخية تؤكد، أيضاً، أن الوطن العربي لم يبق مفتتاً طوال بقية القرون الأربعة عشر الماضية. فقد امتلأت القرون الاثنا عشر التالية بظهور كيانات صغيرة، سرعان ما كانت تتعرض لعملية ضم واندماج سياسي في كيانات أكبر، لا تشمل بالضرورة كل أرجاء الوطن العربي، ولكنها بالقطع أكبر من الوحدات السياسية القطرية المعاصرة. ففي شمال افريقيا،

على سبيل المثال، ظهرت عدة دول موحدة شملت كل المنطقة من ساحل الأطلسي إلى الحدود المصرية. بل ان واحدة منها (الدولة الفاطمية) شملت مصر أيضاً، وامتدت شرقاً إلى فلسطين. وبالمثل ظهرت في مصر عدة دول، كانت سرعان ما تقوم بعملية تجميع وضم سياسي لاقاليم عديدة من حولها جنوباً وشرقاً. ويصدق القول نفسه على أماكن وفترات أخرى، إلى أن جاءت الدولة العثمانية وضمت معظم ما يعرف اليوم باسم الوطن العربي (باستثناء مراكش وجنوب الجزيرة العربية). وبعد فترة كانت تطول أو تقصر، كانت عوامل التفتت تدهم هذه الكيانات الكبرى، ثم تبدأ عملية التوحد مرة أخرى. . . وهكذا.

إذاً، فـ «التوحد» كعملية مجتمعية سياسية كان يمثل اتجاهاً تاريخياً مستمراً، وكان «التفتت» أيضاً كعملية مجتمعية سياسية يمثل اتجاهاً تاريخياً مضاداً.

لا يهمّنا، في هذه الحالة، أن ندخل في التفاصيل والشروط الهيكلية لكل عملية توحد أو لكل عملية تفتت. المهم هو اثبات أن العمليتين سادتا التاريخ العربي في جدلية مستمرة. وأهم من ذلك (بالنسبة الى المستقبل)، هو التأكيد على أن عوامل التوحد موجودة بالقوة الكامنة نفسها التي توجد بها عوامل التفتت والتجزئة الظاهرة في الوقت الحاضر ومنذ انهيار الدولة العثمانية. لقد حاول ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي أن يرصد جوانب هذه الجدلية، ويحلّل أنماطها وآلياتها، والرجوع اليه يمكن أن يفيدنا كثيراً.

ب ـ جدلية الداخل والخارج

تعرّض الوطن العربي ـ كما نعرفه بحدوده الحالية ـ لجدلية تاريخية أخرى وهي بين قوى الداخل الأصيلة في تركيبه، وبين قوى الخارج التي حاولت قهره والهيمنة عليه. كانت القرون الأربعة الأولى من التاريخ العربي ـ الاسلامي، فترة نهوض داخلي عسكري وحضاري مع كل تداعياته ومصاحباته. وكانت القرون الثلاثة التالية فترة انحسار، دهمت فيها قوى الخارج أطراف الوطن العربي وتقدمت إلى قلبه على ثلاثة محاور: المغول من الشرق، والصليبيون من الشمال، والاسبان ـ البرتغاليون من الغرب. ثم كانت القرون الخمسة التالية قرون جذب وشدّ بين قوى الداخل وقوى الخارج، مع غلبة نسبية لقوى الداخل (اذا اعتبرنا الدولة العثمانية ممثّلة لها). ثم كان القرنان الأخيران فترة انحسار لقوى الداخل، وفترة مدّ واختراق وهيمنة لقوى الخارج.

هذه الجولة الأخيرة بالذات في بداية الصراع بين الداخل والخارج لها أهمية خاصة، فقد صاحبها وترتب عليها لا مجرد الاختراق والهيمنة الجيو ـ سياسية والاقتصادية، ولكن تحويل «التفتت» إلى «تجزئة قطرية» أيضاً. فإلى ما قبل الغزوة الاستعمارية الأخيرة التي بدأت منذ قرنين، كانت الحدود الداخلية بين أقاليم الوطن العربي لا تعني شيئاً بالنسبة إلى انتقال البشر أو السلع أو الأفكار. لم يكن مفهوم السلطة السياسية يحمل معه بالضرورة ولاءً روحياً أو وطنياً، أو التزاماً قانونياً من أبناء الوطن العربي. ولم تكن عملية التوحيد، أو عملية التفتت خاضعة لمفاهيم الشرعية القانونية أو الدولية. كانت الشرعية الوحيدة الفاعلة ـ اذا جاز هذا التعبير ـ هي

الشرعية الحضارية الدينية والثقافية، تدعمها القوة العسكرية للعمل على توفير متطلبات العدالة والعمران. كانت العقيدة واللغة وأسلوب الحياة هي القواسم المشتركة التي تربط أبناء المنطقة، وتعطي أياً منهم الحق في التجوال والانتقال واختيار موطن استقراره في تلك الرقعة الكبيرة من المحيط الى الخليج (وفي وقت سابق في كل أرجاء الامبراطورية الاسلامية، بما فيها من أقطار غير عربية)، دون أن يشعر أنه خارج دار العروبة والاسلام، ودون أن يحتاج إلى سند أو مبرر قانوني.

إن ما فعله الاستعمار الغربي في غزوته الأخيرة، هو أنه حوّل «التفتت» ـ الذي كان بمثابة الحالة الزئبقية في التاريخ العربي حتى القرن الثامن عشر الميلادي ـ إلى تجزئة، وأضفى عليه مظاهر الثبات والتكلّس، بما خلقه من أطر قانونية ومؤسسية قطرية لهذه الأجزاء، بما في ذلك ما كان تحت هيمنة الدولة الاستعمارية نفسها (أقطار شمال افريقيا في ظل الاستعمار الفرنسي، مصر والسودان في ظل الاستعمار الانكليزي).

ثم حينما استقلت هذه الأقطار سياسياً، أصبحت لها شرعية قانونية دولية من ناحية، وأصبحت هناك جماعات مصالح في كل قطر تستفيد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من بقاء هذه الكيانات واستمرارها من ناحية أخرى.

ويخلق هذا، بالطبع، صعوبات وتحديات كبيرة في وجه العملية «التوحيدية» التي توجد معظم عواملها الموضوعية في الكيان الحضاري العربي الكبير.

ج ـ جدلية التقاليد الكبرى والتقاليد الصغرى

منذ اكتسب الوطن العربي سماته الدينية والثقافية بعد استقرار عملية الفتح العربي ـ الاسلامي، وهو يخضع لجدلية ثالثة وهي جدلية «الموحدات الحضارية الكبرى» في مواجهة «المفرقات الثقافية الصغرى». نعني بالأولى الاسلام، واللغة العربية، ونمط الحياة، والارث التاريخي المشترك، ونعني بالثانية التنوعات المحلية لكل من هذه الموحدات الكبرى. من ذلك مثلاً أن الاسلام كإطار ديني ـ عقيدي عام، توجد بداخله تنوعات مذهبية وفقهية عديدة (سنّة ـ شيعة ـ خوارج، ولكل منها مدارس فقهية مختلفة). واللغة العربية بدورها كإطار (اتصالي ـ تواصلي) عام، توجد بداخلها لهجات محلية عديدة. . . وهكذا. هذا فضلاً عن أنه إلى جانب التنوعات داخل هذه الأطر الموحدة الكبرى، وجدت ولا تزال توجد خارجها ولكن إلى جانبها في الوعاء الجغرافي ـ البشري نفسه للوطن العربي، جماعات اثنية عديدة تختلف عن الأغلبية العظمى، إما في الدين (المسيحيون واليهود مثلاً)، وإما في اللغة (الأكراد والبربر مثلاً).

وجود الموحدات الحضارية الكبرى، جعل، ولا يزال يجعل الوطن العربي مهيأ دائماً للاستجابة لمركز سياسي واحد، ولمركز حضاري واحد. فكل مقومات هذه الاستجابة متوافرة، وحيثما وجدت «دعوة» أو «رسالة» أو «زعيم» استطاع أن يستثير هذه الموحدات الحضارية، فإن المنطقة كلّها كانت تستجيب له، وكانت بالتالي عوامل التوحد السياسي تتعاظم، وفي حالات

كثيرة تمّت ترجمتها إلى واقع عملي، وظهرت كيانات أكبر في التاريخ العربي (المرابطون، الموحّدون، صلاح الدين، محمد علي، وجمال عبد الناصر).

ولكن بالقدر والقوة نفسهما، كان وجود المفرقات الثقافية الصغرى في كنف، أو إلى جانب الموحدات الكبرى، يجعل المنطقة مهيأة لعوامل التفتّت. فالعصبيات المحلية (دينياً، ومذهبياً، ولغوياً، وقبلياً، وجهوياً) لم تختف أبداً، ولن تختفي أبداً من التاريخ والواقع العربي المعاصر. ويمكن استثارة هذه العصبيات أو الولاءات المحلية بخاصة في أوقات الانحلال والانحطاط.

وكما أن استثارة الموحدات الحضارية الكبرى مرتبطة بظهور «القيادات العملاقة» سبباً ونتيجة، فإن استثارة المفرّقات الثقافية الصغرى مرتبطة بظهور «القيادات القزمية»، سبباً ونتيجة[١٣].

د ـ جدلية الروحانيات والماديات

يمكن النظر الى التاريخ العربي ـ الاسلامي كجدلية دائمة بين «الظروف» و«النصوص»، بين «المدنّس» و«المقدس»، بين «الواقع المعاش» و«الرؤى المثالية».

فمنذ انتهاء الخلافة الراشدة، واستقرار الحكم للأمويين، والمجتمع العربي ـ الاسلامي يفرز حركات دينية ـ سياسية رافضة للواقع المعاش، وتوّاقة إلى استعادة «الفردوس المفقود». والمقصود بهذا الأخير هو المجتمع الفاضل العادل الورع، الذي وجد في صدر الاسلام، أيام الرسول (ص) والخلفاء الراشدين. وكلما تقدمت الأزمنة بالعرب المسلمين، كلما زادوا في إضفاء المثالية على تلك الحقبة التاريخية التي لم تتجاوز النصف قرن، وكلما ألهمت سيرتها خيال ووجدان بعض الرافضين للواقع المعاش الى مجتمع أفضل. وقد كان ـ ولا يزال ـ هؤلاء الرافضون هم جنود العديد من الحركات السياسية في التاريخ العربي ـ الاسلامي ووقودها، بعض هذه الحركات تعثر أو فشل بعد الاندفاعة الأولى (مثل الخوارج والقرامطة)، وبعضها تحوّل الى فرق مذهبية دائمة لا تزال تعيش معنا إلى الوقت الراهن (مثل الشيعة والدروز)، وبعض هذه الحركات نجح في الاستيلاء على السلطة في قلب الدولة العربية ـ الاسلامية (مثل العباسيين)، أو في أجزاء كبيرة منها (مثل الفاطميين والمرابطين والموحدين). ولكن حتى ما نجح من هذه الحركات في الوصول إلى السلطة بدعوى استعادة المجتمع الفاضل، أو الفردوس المفقود، كان بفعل قوانين التاريخ والاجتماع، وتحول إلى واقع معاش لا يختلف كثيراً عن «الواقع المعاش» الذي سبقه. ومن ثم تنشأ حركات رفض واحتجاج جديدة، تنقب في النصوص

---

(١٣) سعد الدين ابراهيم، «الأصول الاجتماعية ـ الثقافية للقيادة القومية: نموذج جمال عبد الناصر،» في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، مصر والعروبة وثورة يوليو، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدةالعربية، ١٩٨٢)، ص ٢١٧ ـ ٢٤١.

القرآنية وفي السّنة النبوية وفي السيرة الراشدية، وتنسج رؤية مثالية جديدة، تقدمها كبديل مقدس «للواقع المدّنس» الذي يحيط بها.

وفي القرنين الأخيرين، شهد الوطن العربي العديد من هذه الحركات الدينية ـ السياسية، ربما كان أهمها: «الوهابية» في الجزيرة العربية، و«السنوسية» في المغرب العربي الكبير، و«المهدية» في وادي النيل. وقد استطاعت كل حركة منها أن تصل إلى الحكم في أحد الأقطار العربية (السعودية وليبيا والسودان). ولكن هذه الحركات سرعان ما تحولت كسابقتها إلى أسر حاكمة، لا تختلف كثيراً عن غيرها من الأسر الحاكمة التي يعجّ بها التاريخ العربي ـ الاسلامي. وما زالت احدى هذه الحركات الدينية ـ السياسية، وهي حركة الأخوان المسلمين، تناضل في مصر والسودان والمشرق العربي لتحقيق رؤيتها المثالية في صياغة المجتمع الفاضل.

وإلى جانب هذه الحركات الدينية ـ السياسية، الرافضة للواقع المعاش والتوّاقة الى المجتمع الفاضل، شهد التاريخ العربي ـ الاسلامي حركات دينية رافضة أيضاً للواقع المعاش، ولكنها توّاقة إلى الانسان الفاضل فقط، حتى لو ظل الواقع المحيط بها مدنساً. ونقصد بها حركات التنسك والزهد والاعتزال والتصوّف والهجرة. هذا النوع من الحركات، على الأقل في صورته النقية، كان ـ ولا يزال ـ يسعى للخلاص الفردي، من خلال النزوع الى التسامي الروحي فوق الماديات الدنيوية.

ورغم ما يبدو من اختلاف بين هذين النوعين من الحركات الدينية، إلا أن ما يجمعهما هو أكثر مما يفرقهما. فكلاهما يرفض الواقع المدنس، وكلاهما يسعى للبديل المقدس. كل ما في الأمر أن أحدهما يحاول بديلاً جماعياً، والآخر يحاول بديلاً فردياً للخلاص. وكثيراً ما يتراوح الأفراد المنضوون في هذه الحركات بين هذا وذاك. فكل من السيد محمد أحمد (المهدي) والشيخ حسن البنا، بدأ في طريقة صوفية وانتهى بقيادة حركة دينية سياسية اقتحامية. وهذه الحركات الدينية ـ السياسية عموماً، رغم ما تتصف به من دائرة طوباوية، قد أضفت الكثير من الحيوية السياسية والروحية على التاريخ الاجتماعي العربي، وقد نجح بعضها في تحقيق مشروعات توحيدية جزئية. فقد كانت الوهابية هي الدعامة الروحية لمشروع الدولة السعودية، التي وحّدت معظم أجزاء الجزيرة العربية في النصف الأول من هذا القرن، كما أرست السنوسية دعائم الوحدة بين الأجزاء التي تتكوّن منها ليبيا الحديثة، ويمكن أن يقال الأمر نفسه بالنسبة إلى المهدية في السودان المعاصر.

هـ ـ ترابط الجدليات الأربع

هذه الجدليات الأربع ـ بكلّ ثنائيات التناقض التي تنطوي عليها ـ يوجد بينها نوع من الارتباط غير المحكم. وحجم هذا الارتباط مع ذلك يوحي بإمكانية صياغة نظرية أوليّة لتفسير مسار التاريخ العربي، بخاصة اذا تمّ تفصيل الظروف والشروط الهيكلية لكل جدلية، وإذا ما أضيفت جدليات أخرى اقتصادية وطبقية. وهذا ما تحاول الفصول التالية من هذا الكتاب وبقية كتب المشروع أن تفعله، لا من أجل فهم الماضي والحاضر فقط، ولكن وهو الأهم من

أجل استشراف المستقبل. ويكفي هنا أن نشير في عجالة لبعض مظاهر وآليات الارتباط بين الجدليات الأربع من ناحية، وإلى العلاقة بين محور هذا الكتاب (المجتمع والدولة)، والمحاور الأخرى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: (محور العرب والعالم، ومحور التنمية العربية، ومحور النمذجة).

لننظر أولاً إلى العلاقة بين الجدليات الأربع. ان جدلية «الوحدة والتفتت» تبدو أكثر ما تكون ارتباطاً بجدلية «الداخل والخارج». فعمليات «التوحيد» العربي كانت تنطوي تاريخياً، إما على التوسّع على حساب «بلدان الجوار»، أو على مقاومة لاقتحام وتوسع القوى الخارجية على حساب بلدان الوطن العربي. فعملية توحيد الجزيرة العربية في عهد الرسول (ص)، كانت بداية لعملية توسع عربي ـ اسلامي استمرت طيلة القرنين التاليين. وكانت فيهما الدولة العربية ـ الاسلامية هي القوة الأكثر هيمنة في عالم القرنين الثامن والتاسع الميلاديين. ومع استمرار حركات الانفصال في جسم الامبراطورية العربية ـ الاسلامية واشتدادها في القرنين التاليين، بدأ تحرّش قوى الخارج بأقطار الوطن العربي. وأخذ هذا التحرّش شكل الهجمات الاقتحامية المباشرة بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر (الهجمة الصليبية والأوروبية، والهجمة التتارية المغولية). وفي مواجهة هذا الاختراق الخارجي، كانت تحدث عمليات توحيد لبلدان عربية ـ اسلامية متجاورة، لصدّ العدوان أو احتوائه. وكان بعض محاولات التوحيد هذه ينجح، كما حدث في عهد صلاح الدين الايوبي، الذي اتخذ من مصر قاعدة له في مواجهة الاختراق الصليبي. ونكون هنا بازاء مشهد تكرر عدة مرّات في التاريخ العربي ـ الاسلامي الوسيط، وهو مشهد ما يمكن تسميته «بالامارة المجاهدة»[١٤]، وهي ظاهرة مزدوجة تنطوي على وجود قائد فذّ، في قطر عربي ذي موارد بشرية ومادية معقولة، ويستنفر الموحّدات الحضارية الكبرى، وبخاصة الاسلام، في مواجهة الخطر الخارجي. تكرّر هذا المشهد في بداية العهد المملوكي، ليس للقضاء على بقايا الصليبيين في الشام فقط، ولكن أيضاً لمجابهة الخطر التتاري المغولي الوافد من أواسط آسيا في القرن الثالث عشر الميلادي. وتكرّر المشهد في المغرب العربي الكبير، لمجابهة الخطر الاسباني ـ البرتغالي لعدة قرون.

إذاً، عمليات التوحيد العربية الأولى انطوت على التوسّع، وعمليات التوحيد الوسيطة انطوت على تحقيق الصمود لدرء العدوان الخارجي. ويمكن اعتبار الصمود أحد الاسباب المهمة لمحاولات التوحيد العربي المعاصرة، كرد على الموجة الغربية الاختراقية للوطن العربي خلال القرنين الأخيرين.

الجانب الآخر من العلاقة بين جدلية «الوحدة ـ والتفتّت»، وجدلية «الداخل ـ الخارج»، هو أنه مع مظاهر التفتّت، يصبح الاغراء شديداً لقوى الخارج لاقتحام الوطن العربي، فإذا نجح هذا الاقتحام، فإنه يضاعف التفتّت ويكرّسه. ولا تقف عملية التفتّت هذه الا باندفاع مضاد

---

(١٤) ندين ببلورة هذه الفكرة للدكتور أحمد صدقي الدجاني في مناقشات مستفيضة خلال عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، حول تفسير التاريخ العربي.

تقوده «امارة مجاهدة» ـ من النوع الذي استنفره عماد الدين زنكي، أو صلاح الدين الأيوبي، أو المملوكان عز الدين قطز والظاهر بيبرس ـ تقوم بعملية توحيد للاجزاء المفتّتة من ناحية، وبعملية تعبئة لقوى الداخل في مواجهة قوى الهيمنة الخارجية من ناحية أخرى.

والعلاقة بين الجدليتين السابقتين «الوحدة ـ التفتّت»، و«الداخل والخارج» وجدلية «التقاليد الكبرى ـ التقاليد الصغرى»، هي علاقة بين آليات ونتاج. فقوى التوحيد في المنطقة العربية تستنفر الموحدات الحضارية، أي التقاليد الكبرى الكامنة في جسم المجتمع العربي، وتعبىء الموارد البشرية والروحية والمادية الداخلية لمجابهة قوى الهيمنة الخارجية. أما قوى تفتيت المنطقة فهي تستنفر «التقاليد الصغرى»، أي «المفرقات» الكامنة أيضاً في جسم المجتمع العربي. وهذا بدوره، وكما ذكرنا، يغري قوى الهيمنة الخارجية باختراق المنطقة العربية، حيثما بدأ التفتيت، وتقوم هذه القوى الخارجية بدورها بزيادة التفتيت وتكريسه.

من العوامل الداخلية المهمة في استنفار آليات التفتيت، هو الظلم والفساد والاستغلال والاستبداد الذي تمارسه السلطة الحاكمة. وهي عوامل تستثير بدورها «الشعوبية» و«الاثنية» و«الجهوية»، وبخاصة في الأقاليم أو المناطق الطرفية، البعيدة نسبياً عن موطن السلطة المركزية. ولكن هذه العوامل الداخلية السلبية نفسها (الظلم، الفساد، الاستغلال)، الاستبداد)، يمكن أن تستثير غضباً أو سخطاً شاملاً، يفرز حركات احتجاج سياسية ـ دينية، احيائية، تقاوم هذه العوالم الداخلية، لا بالانفصال والتفتيت، ولكن بتقديم بدائل من أجل مجتمع فاضل موحد. ويدعم القبول الواسع لهذه البدائل، وجود خطر خارجي لا تستطيع السلطة القائمة مواجهته بنجاح. وهنا نلمس العلاقة المتداخلة بين الجدليات الثلاث «الوحدة ـ التفتّت ، الداخل ـ الخارج، التقاليد الكبرى ـ التقاليد الصغرى» من ناحية، وجدلية «الروحانيات ـ الماديات» من ناحية أخرى.

٢ ـ العلاقة بين محور المجتمع والدولة وبقية محاور استشراف مستقبل الوطن العربي

هذه الجولة في تأمل بعض الجدليات الحاكمة للتاريخ العربي ـ الاسلامي، ليس قصدنا منها إعادة تفسير ذلك التاريخ أو الغوص فيه، بقدر ما هي محاولة للإمساك ببعض الخيوط التي تعيننا على فهم حاضر الوطن العربي واستشراف مستقبله.

ومحور هذا الكتاب هو العلاقة بين المجتمع والدولة، بين الناس والسلطة، بين الشعوب والحكومات في الوطن العربي. هذه العلاقة من حيث عناصرها وآلياتها وتطورها وشكلها الظاهر، هي في واقع الأمر محكومة إلى حد كبير بمجموعتين من المتغيّرات:

المجموعة الأولى هي متغيّرات القاعدة المادية الانتاجية التي تدور على أرضها كل التفاعلات والصراعات والجدليات الاجتماعية والداخلية. فحجم هذه القاعدة المادية ـ الانتاجية وتطورها، والطرائق التي تخصّص بها مواردها، والطرائق التي يتم بها توزيع عائدها،

كلها أمور ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على العلاقة بين المجتمع والدولة. وإذا كان ذلك التأثير ليس محسوساً بشكل واضح في فترات تاريخية سابقة، فإنه في الحقبة المعاصرة والمستقبلة واضح وصارخ. فكفاءة الدولة، ومن ثم مشروعيتها في نظر الناس، أصبحتا تتوقفان إلى حد كبير على قدرتها في تنمية القاعدة المادية ـ الانتاجية للمجتمع، وعلى التوزيع العادل لعائد هذه التنمية. القدرة على تنمية القاعدة المادية الانتاجية تنطوي فيما تنطوي عليه، على اشباع الحاجات الاساسية لأغلبية أفراد المجتمع. وقد أصبح هذا الاشباع يمثّل الحد الادنى من الحقوق الشعبية المشروعة في النصف الأخير من القرن العشرين. والقدرة على تنمية القاعدة الانتاجية، تنطوي أيضاً على قدرة الدولة على توفير متطلبات الدفاع عن كيانها وسيادتها واستقلالها في مواجهة الدول الأخرى. وأخيراً، فإن التوزيع العادل لعائد عملية التنمية، وليس مجرد اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين، قد أصبح احدى القضايا الحسّاسة في علاقة المجتمع بالدولة. وقد رأينا من عرض الأدبيات العالمية والعربية حول المجتمع والدولة، كيف أن هذه القضية قد شغلت، ولا تزال تشغل، المفكرين والممارسين السياسيين، بقدر ما تشغل القوى الاجتماعية الفاعلة والمتصارعة في المجتمع. فأحد تعريفات «السياسة» في المجتمعات المعاصرة، يذهب إلى أن جوهرها هو قضية تخصيص كل ما هو «نادر» في المجتمع وتوزيعه، بما في ذلك الموارد وعائد العملية الانتاجية. ومن هنا ما لمسناه من نزعة بعض الأدبيات عن الدولة إلى تأكيد ليس دورها الردعي والأمني والتقنيني فقط، ولكن دورها الانتاجي والخدماتي والتوزيعي أيضاً. ومن هنا تنافس القوى والتكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية وصراعها على المشاركة السياسية، وأن يكون حجم هذه المشاركة متناسباً مع دورها في العملية الانتاجية. والمشاركة السياسية بهذا المعنى، تنطوي لا على الاسهام في اتخاذ القرارات حول مسيرة ومصير المجتمع فقط، ولكن أيضاً وبالقدر نفسه، تنطوي هذه المشاركة على ضمان التوزيع المتكافىء لعائد العملية الانتاجية على أفراد كل تكوينة اجتماعية ـ اقتصادية. خلاصة القول، إن طبيعة العملية التنموية، من حيث آلياتها وكفاءتها ومن حيث توزيع عائدها، هي إحدى القضايا الأكثر أهمية في العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي، كما في غيره من الأوطان حاضراً ومستقبلاً. ولا يستقيم فهم هذه العلاقة ولا يكتمل بمعزل عن فهم حاضر التنمية وآفاقها في الوطن العربي. ولذلك، فإن المشروع البحثي لاستشراف مستقبل الوطن العربي، قد خصّص محوراً من محاوره لموضوع «التنمية الاقتصادية العربية» بالمعنى الواسع لهذا المصطلح. وسنرى في مواضع عديدة من هذا الكتاب، وبخاصة في الفصل الأخير، مظاهر التداخل بين المجتمع والدولة ومضاعفاته من ناحية، وعملية التنمية من ناحية أخرى.

المجموعة الثانية من المتغيّرات، ذات التأثير المباشر وغير المباشر على العلاقة بين المجتمع والدولة في داخل الوطن العربي، هي مجموعة المتغيرات المتساقطة من خارج الوطن العربي. وبلغة علم العلاقات الدولية، تتساقط هذه المؤثرات مما يسمّى بـ «النظام الاقليمي»، أي الدائرة المباشرة التي تحيط بأقطار الوطن العربي وتضم دول الجوار غير العربية، وما يسمى بـ «النظام العالمي» الذي يضم كلّ دول العالم، وفي مقدمتها الدول الكبرى، وبخاصة القوتين

العظميين (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي). وحينما تحدثنا عن الجدليات الحاكمة في التاريخ العربي ـ الاسلامي، ذكرنا جدلية «الداخل ـ الخارج»، التي هي تعبير آخر عن هذه المؤثرات المتساقطة على الوطن العربي من النظامين الاقليمي والعالمي، والمتفاعلة مع قواه الداخلية. وإذا كان ذلك صحيحاً منذ بداية التاريخ العربي ـ الاسلامي، والذي اقتصر حتى القرن الخامس عشر الميلادي على دول الجوار (أو النظام الاقليمي)، فإن هذه المؤثرات قد أصبحت أكثر قوة ووضوحاً منذ القرن السادس عشر، وأصبحت أكثر شمولاً من حيث إن مصدرها تجاوز دول الجوار ليأتي من بلدان قاصية جغرافياً. وسنلمس من عرض نشأة الدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي، ان هذه الدولة نفسها كانت إلى حد كبير نتاجاً مباشراً لمثل هذا التأثير من النظام العالمي. فالاختراق الاستعماري الغربي السافر للوطن العربي في القرنين الأخيرين، هو الذي أعاد تقسيم أو «بلقنة» المنطقة، وخلق معظم كياناتها القطرية الحالية، والتي أصبحت دولاً تتعامل مع مجتمعات، لم تنبت من رحمها نبتاً طبيعياً تلقائياً، كما حدث مثلاً في الغرب نفسه، قبل ذلك بعدة قرون. ولم يقتصر تأثير الخارج على خلق معظم «الدول» القطرية الحالية بهذه الطريقة القيصرية، ولكن هذا التأثير امتدّ، ولا يزال فاعلاً في تشكيل اقتصادات هذه الدول، وفي مسارها التنموي، وفي هامش الاستقلال الذي يمكن أن تتحرك فيه، بل إن تأثير الخارج قد تجاوز خلق الكيان السياسي وتشكيل اقتصادات الكيان وتحديد هامش حركته الدولية، لينفذ الى طبيعة التكوينات الاجتماعية ـ الثقافية داخل كل كيان، ويمارس فيه ما يناسب مصلحة هذه القوة الخارجية أو تلك، بدءاً من صياغة الأذواق والأنماط الاستهلاكية، وانتهاء باستغلال التقاليد الصغرى لمزيد من تفتيت الكيان أو التهديد بهذا التفتيت. وموقع الوطن العربي بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وموارده الطبيعية وحجم أسواقه، كلّها مما يغري قوى الخارج (الاقليمية والعالمية) بالتنافس على الهيمنة على مقدراته. وفي مجابهة ممارسات أو محاولات الهيمنة هذه، تثور بعض قوى الداخل لا على قوى الخارج فقط، وإنما أيضاً على سلطة الدولة القطرية التي تسمح بهذه الهيمنة، أو تعجز عن مقاومتها. أي أننا نكون هنا في صدد جدلية معقّدة ومتعددة المستويات في علاقة المجتمع بالدولة القطرية، وتأثير ذلك على قضايا داخلية (مثل المشاركة السياسية والتنمية والتوزيع)، وفي علاقة المجتمع بالدولة القطرية على قضايا خارجية (قدرة الدولة واستعدادها للتعامل المتكافىء أو المستقل مع الخارج). ولا يستقيم فهم علاقة المجتمع بالدولة في الوطن العربي، ولا يكتمل بمعزل عن فهم علاقة هذا الوطن (بمجتمعاته ودوله القطرية) مع العالم. ولذلك، فإن المشروع البحثي لاستشراف مستقبل الوطن العربي قد خصّص محوراً من محاوره لموضوع «العرب والعالم». وسنرى في مواضع عديدة مظاهر التداخل بين موضوعات المحورين ومضاعفاته.

إذاً، نحن في الواقع بصدد ثلاثة محاور مضمونية متداخلة ومتشابكة. والتفاعلات داخل كل محور لها آلياتها الذاتية ونمط تطورها الخاص، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. ولكن هذه التفاعلات داخل كل محور تتداخل بدرجات مختلفة مع مجمل تفاعلات المحورين الآخرين،

تؤثر فيها وتتأثر بها. وقد ضربنا أمثلة عامة لبعض هذه العلاقات المتبادلة بين تفاعلات المحاور الثلاثة، ولكن الاحاطة التفصيلية المنظّمة لشبكة العلاقات والتفاعلات بين هذه المحاور، تظل أمراً ضرورياً لفهم الحاضر فهماً متعمقاً، وأهمّ من ذلك، لاستكشاف آفاق المستقبل وامكاناته في ظل مشاهد مختلفة. وهذا بالتحديد ما يفعله المحور الرابع من المشروع البحثي لاستشراف مستقبل الوطن العربي، وهو محور «النمذجة». فهذا الأخير، بخلاف المحاور الثلاثة السابقة، ليس محوراً مضمونياً قائماً بذاته، ولكنه مجهود منهجي يعتمد الوسائل الكمية والكيفية، لحصر شبكة التفاعلات بين متغيرات كل محور (نميذجات)، ولحصر هذه التفاعلات بين المحاور الثلاثة، في ظل افتراضات مختلفة. وهذه الافتراضات هي بمثابة شروط متسقة فيما بينها، تصنع معاً ما نسميه في هذه الدراسة (الفصل الأخير) المشاهد المتعاقبة (أو السيناريوهات). فالمشهد المتحرك (أو السيناريو) هو «تنبوء مشروط» بما يمكن أن تؤدي اليه التفاعلات داخل كل محور، والتفاعلات بين المحاور الثلاثة، من تداعيات أو نتائج محتملة حول مستقبل الوطن العربي.

الفصْل الثاني

أدبيّات دِراسَة المجتمَع والدولَة

ألمحنا في الفصل الأول إلى الخلاف النظري بين المفكرين حول طبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني. وفي هذا الفصل نتناول بشيء من التفصيل أهم المفاهيم والمقولات النظرية في هذا الصدد، كما ظهرت وتطورت في الفكر الغربي، وفكر العالم الثالث، والفكر العربي - الإسلامي(*).

أولاً: الفكر الغربي حول المجتمع والدولة

بدأ المفكرون الغربيون يتعاملون مع مفاهيم المجتمع والدولة والشعب والأمة منذ القرن السادس عشر. وقد تزامن هذا الفكر مع ظهور «الدولة القومية» على الساحة الأوروبية بعد معاهدة وستفاليا (عام ١٦٤٨)، أي أن التنظير حول هذه المسائل كان مصاحباً، وأحياناً ممهداً، لمسيرة التطور الاجتماعي والأحداث السياسية. ولا غرابة أن معظم ما نطلق عليه هنا «الفكر الغربي»، هو في معظمه فكر أوروبي. فالأمريكيون لم يولوا موضوع «الدولة» اهتماماً كبيراً، إلا في العقود الأخيرة من هذا القرن، وإن كانوا قد أولوا فكرتي «المجتمع» و«النظام السياسي» (الحكومة أو السلطة) قدراً كبيراً من الاهتمام، منذ أوائل القرن التاسع عشر.

الحديث عن الدولة في الفكر الغربي، هو، أولاً، في معظمه حديث عن «الدولة القومية» أو «الدولة الأمة»، كشكل سياسي - قانوني متميز عن الأشكال التي سبقته، بما في ذلك «القبيلة»، و«دولة المدينة» (City-State) في اليونان القديمة، «والأمبراطورية». والحديث عن الدولة هو، ثانياً، في معظمه حديث أوروبي. ونجد هاتين السمتين منذ البداية عند الرواد الأول

(*) اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على مخطوطة للدكتور نزيه الأيوبي، أعدّها في إطار الدراسات الخاصة لمحور المجتمع والدولة، ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

من المفكرين مثل ميكيافيللي وبودوان وهوبز وهيغل، مروراً بكارل ماركس وماكس فيبر، وانتهاء بنيكوس بولانتزاس ورالف ميلباند وثيدا سكوكبول.

من حيث المضمون، دار معظم هذا الفكر الغربي حول المباحث الأربعة التالية:

- الدولة، باعتبارها نظاماً معيارياً متكاملاً للقيم العامة في المجتمع.

- الدولة، باعتبارها نظاماً قانونياً ـ مؤسسياً، تجسده بيروقراطية عامة متجانسة.

- الدولة، باعتبارها السلطة السياسية أو الحكومة أو النظام السياسي بقياداته ونخبته الحاكمة.

- الدولة، باعتبارها الطبقة الحاكمة، أو التعبير السياسي عن مصالح الطبقة المهيمنة.

ويلاحظ أن الكتابات التي سبقت أو صاحبت نشأة الدول القومية في أوروبا، كانت تغلب عليها النزعة التبشيرية الترويجية لهذا الشكل السياسي الجديد، الذي أقيم على أنقاض الاقطاع أو الامبراطوريات السابقة. ونجد هذا في كتابات الروّاد، والتي يصل فيها تمجيد «الدولة» قمته عند هيغل. فالدولة، عنده تمثل انتصار الفكر على المادة، وانتصار الوحدة على التشتت، وانتصار الإرادة العامة على الارادات الخاصة. والدولة البروسية، كانت تمثّل، عند هيغل، التجسيد العملي لكل هذه المعاني، وبخاصة «البيروقراطية» وقواعدها العامة وتسلسلها الهرمي، الذي لا يخضع ولا يتلوّن بأشخاص من يديرون جهازها، ولا بأشخاص من يتعاملون معها. فالدولة، بهذا المعنى، هي مستودع للعقلانية والتجرد والعدالة والكفاءة في خدمة المصلحة العامة للمجتمع. واستمر هذا الخط الفكري عند العديد من الأوروبيين. فأسهم عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في تطويره، بالتوفر على تحليل الجهاز البيروقراطي للدولة تحليلاً علمياً، وتعميم مقولاته في هذا الصدد على كل المؤسسات الحديثة (الانتاجية والخدمية، الحكومية وغير الحكومية)[١].

وقد أثّرت هذه الأفكار عن الدولة عند جيل الروّاد، على فقهاء القانون الدستوري الأوروبيين. فاستعاروا من القانون الخاص فكرة «الشخصية القانونية» للمواطن الطبيعي، وطوروها إلى فكرة «الشخصية المعنوية» للدولة. وتوفّروا على دراسة العناصر والشروط القانونية لهذه الشخصية المعنوية، والتي من أهمها عنصر السيادة والأرض والشعب[٢]. كما اهتم فقهاء

---

(١) يلخص ستيفن كرازنر هذه الاتجاهات المضمونية في الأدبيات الغربية، بخاصة كما وردت عند رايموند دوفال وروجر بنجامين في:
Stephen D. Krazner, «Approaches to the State: Alternative Conception and Historical Dynamics,» *Comparative Politics,* vol. 16, no. 2 (January 1984), p. 224.

(٢) المصدر نفسه، أنظر أيضاً المصادر التالية:
Perry Anderson, *Lineages of the Absolutist State* (London: New Left Books, 1974), and Bertrand Badie and Pierre Birnbaum, *The Sociology of the State* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1983).

القانون الدستوري بموضوع سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، والعلاقات بينها، وأهمية التميّز والفصل والتوازن بين هذه السلطات الثلاث. فمبدأ الفصل بين السلطات، هو المصاحب الوظيفي لفكرة تسامي الدولة على خصوصيات وصراعات المجتمع المدني، وتجسيدها «للصالح العام»(٣).

ويتطور هذا الفكر التبشيري التمجيدي للدولة، فلسفياً وسوسيولوجياً وفقهياً، إلى تيارات فرعية، أحدها هو التيار «الليبرالي ـ الديمقراطي»، والثاني هو التيار «العضوي ـ التعاضدي ـ السلطوي».

التيار الليبرالي ـ الديمقراطي، يرى في فكرة المواطنة والمساواة والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات النيابية، مصاحبات ضرورية لفكرة «الدولة الحديثة»، حتى لا تستبد بالمجتمع أو تنفصم عنه تماماً. فالمساواة القانونية بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات (المواطنة)، هي الوجه الآخر والمكمل لفكرة الدولة كشخصية معنوية عامة ومجردة وعقلانية. والتعبير عن «الصالح العام» الذي تجسّده الدولة (أو من المفروض أن تجسده)، لا يستقيم إلا إذا حدّده إجماع المواطنين. ولما كان هذا الاجماع غير ممكن في معظم الأحيان، فإن الأغلبية هي التي تحدد الصالح العام، إما من خلال الاستفتاءات، أو من خلال انتخاب ممثلين عنها يضطلعون بأعباء السلطة في الدولة. ولأغلبية المواطنين، طبقاً لهذا المنظور، الحق في محاسبة ممثليهم في السلطة وتثبيتهم أو تغييرهم. فالشعب أو الأمة مصدر السلطات في الدولة، ولا يتحقق هذا المبدأ إلا من خلال الديمقراطية، التي هي «حكم الشعب بالشعب من أجل الشعب». وقد بدأ تأصيل هذا التيار مع كتابات جون لوك (J. Lock) في **العقد الاجتماعي** في القرن السابع عشر، مروراً بمونتسكيو، ثم جون ستيوارت ميل وجيفرسون، في القرنين التاليين. واستمر هذا التيار، وبخاصة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، يؤكد على الارتباط الشرطي بين مؤسسة الدولة والديمقراطية. ويرى المعاصرون من أصحاب هذا التيار أن الديمقراطية، فضلاً عن قيمتها في حد ذاتها، هي الوسيلة أو الساحة التي يتقاطع فيها المجتمع المدني مع الدولة(٤).

---

(٣) لمزيد من التفصيل حول هذا التقليد الفقهي الدستوري في دراسة الدولة، انظر:

R. Falk [et al.], eds., *International Law: A Contemporary Perspective* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985); Georges Durdeau, *L'Etat* (Paris: Seuil, 1970), pp. 103 ff; Gienfranco Poggi, *The Development of Modern State: A Sociological Introduction* (London: Hutchinson, 1978), pp. 5-10, and Michel Miaile, *L'Etat juridique,*

والذي ترجم إلى العربية تحت عنوان: **دولة القانون** (الجزائر: المنشورات الجامعية، ١٩٨٢)، ص ٢٢٢ ـ ٢٣٧.

(٤) أنظر عرضاً نقدياً لهذا الرافد الفكري في الأدبيات الغربية من الدولة، في: ميل، المصدر نفسه؛ عصمت سيف الدولة، «الديمقراطية والوحدة العربية،» ورقة قدّمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٧٨٠ ـ ٧٨٨، و Poggi, Ibid.

التيار الثاني، الذي خرج من عباءة روّاد المبشرين والممجدين للدولة، هو التيار «السلطوي ـ التعاضدي ـ العضوي». وقد وجد هذا التيار أهم المروجين له بين الشعوب الألمانية، والذين أضفوا على الدولة مسحة رومانسية. فالمواطنة عندهم تعني في المقام الأول الولاء للدولة، والذوبان فيها من أجل الصالح العام. فكما لا يكتسب الفرد معناه في الأسرة والجماعات الأولية (Gemeinschaft) إلا من خلال اعتزازه بها، وتهيئه الدائم لخدمتها والتضحية في سبيلها، كذلك الحال بالنسبة إلى الدولة، التي تمثل النتاج الأعظم لمجمل هذه الجماعات الأولية، وكتجسيد أسمى للأمة. فحرية الفرد هي في التزامه وولائه «للدولة ـ الأمة»، التي هي جسد مترابط من كل الأفراد والجماعات القرابية. ومتى تكوّنت «الدولة ـ الأمة» بإرادة أفرادها وجماعاتها، فقد أصبحت، بوجودها، ممثلة لهم، أي أنها تصبح تعبيراً عن الإرادة الكلية للشعب، والضمير المشترك للأمة. وما على المواطن، بعد ذلك، إلا أن يخدم هذه «الدولة ـ الأمة» بكل حب وإخلاص وانضباط[٥]. وقد عبّر أحد رواد هذا التيار في بداية القرن التاسع عشر، وهو مولر، عن هذه المعاني بالعبارات التالية[٦]: «ان الدولة هي... العروة الوثقى لكل الاحتياجات المادية والروحية، ولكل الحياة الداخلية والخارجية للأمة، تربطها في صورة كيان واحد عظيم، حي ونشط وفعال إلى الأبد... إن الدولة هي كلية الشؤون البشرية... وهي التعبير عن النظام الالهي في صورته البشرية... إن الفرد يرى الآن أنه لا شيء في حد ذاته، ولكنه كل شيء في إطار الكل الشامل الذي يعدَ عضواً فيه... فهو بهذا يستطيع أن يشارك في خلوده».

فحرية الأفراد والجماعات طبقاً لهذا التصور، هي حرية المشاركة في خدمة الدولة ـ الأمة وتدعيمها، وليس في التنافس والصراع من أجل مصالح فئوية، أو من أجل السيطرة على أجهزة الدولة. وفي مقابل ذلك، فإن الدولة تتكفّل بأفرادها وجماعاتها، وترعى مصالحهم وتسهر على أمنهم ورفاهيتهم. وقد استمر في الترويج لهذا التصور طوال القرن التاسع عشر كثير من المفكرين الألمان، مثل فيخته وموسن. أدى هذا التيار في صورته المتطرفة إلى ظهور الفاشية في ألمانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال في النصف الأول من هذا القرن. وما زال هذا التيار يجد له معجبين وممارسين في العديد من دول أمريكا اللاتينية والعالم الثالث، بما في ذلك أقطار الوطن العربي. وقد أثّرت هذه الأفكار بشكل بارز على العديد من المفكرين العرب، وبخاصة في فترة ما بين الحربين.

ولكن التبشير بالدولة وتمجيدها، سواء بتيارها الديمقراطي الليبرالي أم بتيارها التعاضدي ـ السلطوي، وُجد من يتصدّى لهما منذ منتصف القرن التاسع عشر. فمع الفوضويين والماركسيين، نجد نقداً ورفضاً لمؤسسة الدولة. ولكن الذي يهمنّا هنا أكثر هو النقد الماركسي «للدولة ـ القومية»، لأنه أثمر حركة فكرية هائلة في نزع الغلالة الرومانسية التي أحاطت بها طوال

---

(٥) لمناقشة مستفيضة حول جذور وتطور هذا التيار، أنظر:
Anthony Black, *Guilds and Civil Society in European Political Thought from the Twelfth Century to the Present* (London: Methuen, 1984), pp. 196-202.

(٦) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

القرون الثلاثة السابقة، كما تجاوز الشكليات الفقهية الدستورية في تشريح الدولة. وبداية، فإن نقد ماركس لمفهوم الدولة، هو جزء لا يتجزأ من نقده العام للفكر المثالي الفلسفي، وللفكر الاقتصادي الرأسمالي السائدين في ذلك الوقت، وبخاصة عند هيغل.

يرى ماركس أن المفهوم الهيغلي للدولة هو فكر البرجوازية والبيروقراطية عن نفسها، والتي تحاول ترويجها بين بقية فئات المجتمع، خدمة للطبقة المهيمنة. فرغم ما قد يكون لجهاز الدولة من استقلال في العمل السياسي، إلا أنه في جوهره جهاز شبه طفيلي، قابل للانعزال التام عن المجتمع المدني. والذي لفت نظر ماركس، هو ما حدث في نموذج الدولة في عهد لويس نابليون بونابرت (١٨٤٨ ـ ١٨٥٢)، حينما حدّت من قدرة البرجوازية مؤقتاً من السيطرة على جهاز الحكم، وما حدث مع الطبقات الأخرى، والحيادية. في هذه الحالات يقوم موظفو الدولة بإحداث نوع من التوازن النسبي بين القوى الاجتماعية. وهكذا نجد في الكتابات المبكرة لماركس (نقد فلسفة الحق عند هيغل، والبرومير الثامن عشر للويس نابليون)، كان هناك استعداد لرؤية الامكانية الموضوعية لقدر من استقلالية جهاز الدولة أو حياديته حيال الصراع الطبقي. ولكن الكتابات التالية لماركس، وبخاصة في **البيان الشيوعي** (The Communist Manifest)، نجده لا يعتدّ بهذا القدر من استقلالية الدولة، ويعتبره استثناء للقاعدة العامة، والتي هي في نظره أن الدولة هي جزء من الهياكل الفوقية، والتي تكاد تكون انعكاساً مباشراً لعلاقات الانتاج في المجتمع الرأسمالي. ولذلك، فإن «الدولة» ستختفي تماماً في مرحلة «المجتمع الشيوعي»، بعد مرحلة انتقالية تكون فيها سلطة الدولة في أيدي «ديكتاتورية البروليتاريا» خلال مرحلة «المجتمع الاشتراكي». واختفاء الدولة (The Withering away of the State)، هو مؤشر ونتيجة لانتقال المجتمع الاشتراكي إلى «المجتمع اللاطبقي» (Classless Society)، أي المجتمع الشيوعي. وهذه نتيجة منطقية متسقة مع مجمل الفكر الماركسي الذي ينظر إلى الدولة كمؤسسة في خدمة الطبقة المهيمنة. ومقولة اختفاء الدولة أو تلاشيها، هي مقولة يلتقي فيها الماركسيون مع الفوضويين، رغم أن الوصول إليها يأخذ مسارين مختلفين[7].

لقد كانت كتابات كارل ماركس وفريدريك انغلز عن الدولة، هي الأولى من نوعها التي بدّدت غلالة الرومانسية والميتافيزيقا التي أحاطت بمفهوم الدولة ومؤسستها، وسلطت هذه الكتابات الضوء على الجانب الطبقي والتكوينات الاجتماعية في دراسة الموضوع. ورغم ما في الأحكام الماركسية من تبسيط في ذلك الوقت، إلا أن الأجيال التالية من المفكرين الماركسيين قد أغنوا الحوار حول الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني. ويبرز بشكل خاص في هذا الصدد كتابات لوكاش وكورش وغرامشي. ورأي هذا الأخير أنه، رغم أن الدولة تقوم وتتبلور هياكلها استناداً إلى القوى الاقتصادية وعلاقات الانتاج السائدة، وما يستوجبه ذلك من ضرورات تنظيمية، إلا أن الدولة ليست مجرد انعكاس ميكانيكي لهذه القوى والعلاقات والضرورات.

---

(٧) أنظر عرضاً تحليلياً لتطور أفكار ماركس وانغلز حول الدولة، في:
Hal Draper, *Karl Marx's Theory of Revolution: State and Bureaucracy* (New York: Monthly Review Press, 1977).

فالدولة عند غرامشي هي أكثر من ذلك، فهي أداة للترشيد والعقلنة والتعبئة الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والمنافع العامة[8]. كما أن غرامشي ساعد على إزالة اللبس أو التناقض الذي ظهر بين كتابات ماركس المبكرة والمتأخرة حول مدى استقلالية الدولة عن المجتمع المدني.

لقد كانت هناك إشارات في كتابات ماركس تفيد أن الدولة في بعض المجتمعات الشرقية كان لها، تاريخياً، قدر كبير من الاستقلال عن الهيكل الاجتماعي. وفيما سمّاه «النمط الآسيوي للانتاج» (Asiatic Mode of Production)، فإن الدولة هي التي تخلق «الطبقات» أو التكوينات الاجتماعية العمودية أو التراتبية. وقد تبنّى غرامشي منطق هذه الفكرة في التمييز بين نمطين من الدولة: الأول، هو «الدولة المحدودة الوظائف» (Compact State)، وفيها يسوّد المجتمع المدني، أو أحد تكويناته القوية، على الدولة، وفي الواقع التاريخي الأوروبي الحديث، يمكن من ثم الحديث عن أن طبقة معينة، أو تحالفاً طبقياً، هو الذي خلق «الدولة ـ القومية» المحدودة الوظائف بهذا المعنى. أما النمط الثاني فهو «الدولة المنتشرة الوظائف» perpoisive state، كما هي الحال في بعض المجتمعات الشرقية القديمة. وفي هذا النمط، فإن الدولة هي كل شيء، ويمكن، تالياً، أن تتدخل في كل مناحي الحياة، سلباً أو ايجاباً، فهي فوق المجتمع المدني، وتتسوّد عليه. والحاكم أو النخبة الحاكمة فيها، تدير المجتمع بشكل استبدادي، يأخذ عادة شكل التسلط والقهر، دون آليات لمحاسبة الحاكم، بينما في النمط الأول (الدولة المحددة الوظائف)، فإن الطبقة المهيمنة في المجتمع، وتالياً على جهاز الدولة، تحاول أن تدير الأمور بدرجة أكبر من التراخي، وتحاول أن تخلق إجماعاً من خلال الإقناع، وبلورة نسق من القيم والرموز، والترويج له من خلال التعليم والثقافة ووسائل الاعلام، أو ما يمكن تسميته بخلق «وعي زائف» (False Consciousness).

ونجد في الكتابات التالية للماركسيين الجدد، وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية، تأكيداً لبعض مقولات ماركس وتعديلاً لبعضها الآخر، وإضافات جديدة حول الدولة والمجتمع. ونشير هنا إلى نموذجين من أدبياتهم الغزيرة في هذا الصدد، وهما لرالف ميلباند ونيكوس بولانتزاس.

كان لكتاب رالف ميلباند الذي ظهر في الستينات بعنوان **قوة الطبقة وقوة الدولة**[9] (وأعيد طبعه عدة مرات)، تأثير كبير على إعادة فتح موضوع الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني، بعد أن كان الحوار حول الموضوع قد فتر لمدة عقدين على الأقل. يرى ميلباند أن الدولة في

---

(٨) حول أفكار غرامشي عن الدولة، ونقاط الالتقاء والاختلاف مع ماركس، أنظر:
David Held [et al.], eds., *States and Societies* (Oxford: Martin Robertson, 1983), pp. 120-125, and P. Birnbaum, «State, Ideologies and Collective Action,» in: Ali Kazancigil, ed., *The State in Global Perspective* (London: Gower; UNESCO, 1986), pp. 235-236.

(٩) Ralph Milband: *Class Power and State Power* (London: Verso,1983), and *The State in Capitalist Society: The Analysis of the Western System of Power* (London: Quartet Books, 1973).

المجتمعات الغربية المعاصرة، لا تزال تسيطر عليها طبقة حاكمة تملك وسائل الانتاج أو تتحكّم فيها، وهو تأكيد لمقولة ماركس التي أطلقها قبل مائة عام. ولكن ميلباند، وعلى طريقة عالم الاجتماع الأمريكي س. رايت ميلز، قدّم في هذا الكتاب، وفي كتاب آخر **الدولة في المجتمع الرأسمالي** بيانات غنية لتدعيم هذه المقولة. فالطبقة التي تحكم لها علاقات وثيقة بكل المؤسسات القوية في المجتمع - مثل القوات المسلحة ووسائل الاعلام والأحزاب والجامعات - والتي هي بمثابة مراكز التحكّم العصبي في المجتمع المعاصر. وأظهر ميلباند درجة التجانس والتماسك الشديدين بين أفراد هذه الطبقة من ناحية، وبينهم وبين من يتقلّدون مراكز «السلطة الرسمية» من ناحية أخرى. فليس ضرورياً أن تكون هذه الأخيرة في أيدي الطبقة المهيمنة بشكل سافر ومباشر دائماً، بل قد يكون من مصلحة الطبقة المهيمنة أن تقف على مسافة معينة من أجهزة السلطة المباشرة، وأن تحترم القواعد الاجرائية المنظّمة لعمل هذه الأجهزة. وقد تقبل هذه الطبقة التضحية أو الاذعان لاجراءات توجّه ضد بعض مصالحها في الأجل القصير، أو في ظروف استثنائية (مثل وقت الحروب والأزمات). كل هذا يمكن أن يحدث، وقد يعطي انطباعاً سطحياً بأن أجهزة الدولة مستقلّة عن الطبقة المهيمنة. ولكن ميلباند يؤكد ويقدم الشواهد، على أن هذه الطبقة، في النهاية، هي التي تتحكّم (عن قرب أو عن بعد) في المسيرة العامة للدولة، وفي القرارات الكبرى للسلطة السياسية.

النموذج الثاني البارز للماركسيين الجدد هو نيكوس بولانتزاس، الذي كانت كتاباته في السبعينات تطويراً كيفياً للمفاهيم الماركسية حول الدولة عموماً، ونقداً لمقولات رالف ميلباند خصوصاً[١٠]. يرى بولانتزاس أن الانتماء الطبقي للقائمين على جهاز الدولة، ليس هو الأساس بالضرورة في تفسير سلوك الدولة وانحيازاتها الطبقية، وإنما الأهم، في نظره، هو تحليل العناصر الهيكلية للدولة الرأسمالية، والمنطق الداخلي الذي يحكمها، ومن ثم يفسّر سلوكها في المديين المتوسط والبعيد، لحماية الإطار العام للإنتاج الرأسمالي. ولذلك، فهو لا يستبعد أن تنشأ في داخل الطبقة الرأسمالية المهيمنة بعض الصراعات الداخلية. وقد تضحّي بعض شرائح هذه الطبقة بمصالح شرائح أخرى من الطبقة نفسها. ولكن تظل الدولة، في النهاية، هي الاطار التوحيدي لكل هذه الشرائح المتنافسة أو المتصارعة. ويضمن المنطق الداخلي لهيكل الدولة الرأسمالية تقنين هذه التوترات واحتواءها داخل الطبقة المهيمنة من ناحية، والتنظيم السياسي للمجتمع ككل، من ناحية أخرى، بحيث تستمر هيمنة هذه الطبقة حيال الطبقات الأخرى، وبخاصة الطبقة العاملة الحديثة. بتعبير آخر، يرى بولانتزاس أن المكوّنات الهيكلية للدولة الرأسمالية تقوم بتقنين الصراعات والتوترات الداخلية واحتوائها في الطبقة العليا من ناحية، وتضمن استمرارية هيمنة هذه الطبقة على المجتمع من ناحية أخرى. وتستدعي هذه الوظيفة المزدوجة لجهاز الدولة درجة من «الاستقلال النسبي» لا عن الطبقة العليا ككل، ولكن عن كل

---

(١٠) N. Poulantzas, *Pouvoir politique et classes sociales* (Paris: [s.n.], 1971).

انظر أيضاً عرضاً لآراء بولانتزاس والرد على انتقاداته لميلباند في:

Milband, *Class Power and State Power*.

شريحة من شرائح هذه الطبقة على حدة. وهذا الاستقلال النسبي عن شرائح الطبقة العليا، يعطي الدولة هامشاً للمناورة، قد ينطوي على التضحية بمصلحة احدى شرائح هذه الطبقة المهيمنة، لا في سبيل المصلحة العامة لهذه الطبقة فقط، ولكن في سبيل احتواء سخط الطبقات الدنيا والوسطى أيضاً.

أثارت كتابات الماركسيين الجدد في السبعينات، موجة جديدة من الاهتمام العام في العلوم الاجتماعية بموضوع الدولة والمجتمع. وظهرت في السنوات الأخيرة عشرات الكتب التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، نقلت تحليل ظاهرة الدولة وعلاقتها بالمجتمع نقلة كيفية، توارت فيها النزعات الايديولوجية الفاقعة. وساعد على ذلك ظهور «الدولة الاشتراكية» في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والصين وفيتنام وكوبا، فضلاً عن عشرات الدول في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية[11]، ولوحظ أنه حتى في المجتمعات الاشتراكية والتي تأخذ بالماركسية كإطار ايديولوجي عام، فإن مؤسسة الدولة تترسّخ، بدلاً من أن تضعف، تمهيداً لاختفائها، وهو ما كانت تذهب إليه المقولات الماركسية الكلاسيكية. كما لوحظ أن الكثير من الخصائص الهيكلية لمؤسسة «الدولة الحديثة» تكاد تكون هي هي، سواء أكانت «رأسمالية» أم «اشتراكية»، «محدودة الوظائف» أم «متسعة الوظائف»، «وحيدة القومية» أم «متعددة القوميات». وتشابه الخصائص الهيكلية هذا لا يقتصر على الوجه الداخلي للدولة، ولكنه ينسحب أيضاً على وجهها الخارجي، أي في تعاملها مع الدول الأخرى. وبالطبع، لا يقلل اكتشاف هذه التشابهات من أهمية الإختلافات بين أنماط الدولة. المهم أننا أصبحنا في صدد ظاهرة معقدة لا يفيد معها كثيراً إطلاق المقولات التبسيطية، أو الثنائيات القطعية، أو الاستقطابات الايديولوجية.

ومن أقطاب هذه الموجة الجديدة في دراسة ظاهرة الدولة بكل تعقيداتها، وبعلاقاتها المتشعبة بالمجتمع المدني من ناحية، وبالمجتمع الدولي من ناحية أخرى، تبرز كتابات ثيدا سكوكبول، ودافيد هيلد، والفرد ستيبان، وروجر ديل، وغيرهم[12]. وكنموذج لكتابات هذه الموجة الجديدة، نعرض باختصار لبعض أفكار سكوكبول.

ترى ثيدا سكوكبول أن الدولة هي مثل الاله الروماني «جانوس»، ذات وجهين: الأول يطل على الداخل أو المجتمع المدني بهياكله الاقتصادية وتكويناته الاجتماعية وانقساماته الطبقية والفئوية، والوجه الثاني يطل على النظام العالمي، بما يحتويه من دول أخرى، ومنظمات اقليمية ودولية، وشركات متعددة الجنسية. وفي رأي سكوكبول أن طبيعة أي دولة،

---

(١١) لمناقشة حول هذا النمو الكبير لعدد الدول في العقود الأخيرة، أنظر:
H. Bull and A. Watson, eds., *The Expansion of the International Society* (London: Oxford University Press, 1984).

(١٢) أنظر نماذج لهذه الموجة الجديدة من الكتابات عن الدولة والمجتمع في:
D. McLennan [et al.], eds., *The Idea of the Modern State* (London: Milton Keynes; Open University Press, 1984); Held [et al.], eds., *States and Societies,* and Alfred Stepan, *The State and Society: Peru in Comparative Perspective* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987).

بحجمها وحدودها وبنائها الداخلي، تعتمد على تاريخ الوقائع الخارجية والظروف العالمية، بالقدر نفسه الذي تعتمد فيه على مسيرة التطور الداخلي للمجتمع المدني. بل إنه في كثير من الحالات، يكون لمجموعة العوامل الخارجية الأسبقية على العوامل الداخلية في نشأة الدولة. ترفض سكوكبول، إذاً المقولة التبسيطية التي تذهب إلى أن الدولة تتبلور حول المجتمع المدني، أو تخرج من أحشائه وحده. كما أنها ترفض المقولة التبسيطية الأخرى التي تحصر مهام الدولة في الوظيفة «التوزيعية»، أي سيطرة طبقة واحدة أو تحالف طبقي على الدولة، لمجرد تحديد نصيب الفئات المختلفة في الثروة (سواء بشكل متحيز أم عادل). ففضلاً عن أن للدولة وظائف أخرى، فإنها ترى أن أهم هذه الوظائف هي السيطرة على وسائل الإدارة والقهر، واستخدامها داخلياً وخارجياً من أجل أمن الدولة واستمرارها. أي أن المحور الأساسي للدولة هو «سلطوي» أكثر منه توزيعي. وتلفت سكوكبول الانتباه مجدداً إلى مقولة ماكس فيبر حول احتكار الدولة للاستخدام الشرعي للقوة القهرية داخل المجتمع ونيابة عنه، لا في الأمور الداخلية (أي تجاه الأفراد والجماعات) فقط، ولكن في سلوكها الخارجي تجاه الدول الأخرى، حيثما يلزم الأمر لحماية نفسها، و/أو لتأمين مصالحها أيضاً.

هذه المقولات، وغيرها، أصبحت مجالاً لمحاورات جادة وواسعة في الفكر الغربي والعلوم الاجتماعية الغربية منذ بداية السبعينات، وهي الفترة التي تنبّه فيها علماء السياسة، وبخاصة الأمريكيون، من جديد إلى محورية موضوع الدولة في مجال الدراسات السياسية والاجتماعية. وكما هي العادة، انعكس هذا الحوار في دول المركز على كثير من مفكري العالم الثالث والذين تعاملوا معه، لا كمجرد مستقبلين ولكن كمساهمين فعّالين، وهو ما ننتقل إليه في الفقرات التالية.

ثانياً: الأدبيات حول الدولة والمجتمع في العالم الثالث

معظم ما كتب عن المجتمع والدولة في العالم الثالث، كتبه غربيون في العقود الثلاثة الأخيرة. أما إسهامات مفكّري العالم الثالث أنفسهم، فليس هناك حصر كامل لها، إما لأنها قليلة أصلاً، وإما لأنها كُتبت بلغات محلية من الصعب التعرف عليها، أو التعامل معها بين مفكري العالم الثالث أنفسهم. والقليل المتداول حول المجتمع والدولة في العالم الثالث بأقلام أبنائه، هو ما كتب بلغات غربية أصلاً، أو ترجم لهذه اللغات. وهذه الظاهرة، في حد ذاتها، هي تعبير ثقافي عن حالة التبعية العامة التي ما زال يرسخ فيها معظم العالم الثالث. هذا فضلاً عن أن ظاهرة «الدولة الحديثة»، هي ظاهرة جديدة في العالم الثالث. لا يتجاوز عمرها في معظم الحالات بضعة عقود. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يكن عدد «الدول» في العالم يتعدى الخمسين، هي التي وقّعت ميثاق هيئة الأمم المتحدة، والتي لا تقبل في عضويتها الكاملة إلاّ «دولاً مستقلة ذات سيادة...»، طبقاً للتعريف الذي قدمناه في موضوع سابق من هذا الفصل. وبين عامي ١٩٤٥ و ١٩٨٥، تضاعف عدد أعضاء الأمم المتحدة مرتين. أي أنه في غضون أربعة عقود فقط، ظهرت على المسرح العالمي حوالى مائة دولة جديدة. ولا شك أن

معظم هذه الدول الجديدة نشأ في مجتمعات قديمة، وبعضها يعود إلى أوائل التاريخ الإنساني المسجّل.

وفي الفقرات التالية، نعرض نماذج لما كتبه بعض مفكري العالم الثالث باللغات الغربية حول موضوع الدولة والمجتمع، ثم نماذج لما ظهر في الأدبيات الغربية بواسطة كتاب غربيين عن العالم الثالث. ولن نشير، هنا، إلى الكتّاب العرب، الذين ندّخر إسهاماتهم إلى فقرات لاحقة.

نلاحظ في كتابات مفكري العالم الثالث عموماً، أنهم يتطرقون إلى جوانب جديدة في معالجتهم لموضوع المجتمع والدولة. من ذلك، اهتمامهم بالعملية المزدوجة لبناء الدولة وبناء الأمة في الوقت نفسه، وعملية بناء أجهزة ومؤسسات الدولة، بالمعنى الحرفي لا المجازي للكلمة. هذا، فضلاً عن مشاركتهم في المساجلات العامة التي انشغل بها الفكر الغربي حول موضوع الدولة والمجتمع، وانقسامهم إلى مدارس فكرية هي في واقع الأمر امتداد لنظيراتها في الغرب.

نبدأ بمقولات المفكر الآسيوي حمزة علوي، الذي لاقت أطروحاته اهتماماً كبيراً في السبعينات، ربما لأنها كانت من أولى المراجعات الجادة لخبرة مجتمعات العالم الثالث مع مؤسسة الدولة، يكتبها أحد أبناء العالم الثالث[١٣]. يذهب حمزة علوي إلى أن «الدولة» جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث عن طريق الاستعمار. ومشكلة هذه المؤسسة السياسية اليوم ليست عائدة، كما يذهب بعض المفكرين الغربيين، إلى عدم قدرة مجتمعات العالم الثالث على استيعاب مفاهيم المواطنة والمساواة واحترام القواعد والقوانين الوضعية، ولكن المشكلة الرئيسية هي أن الدولة لم تتأسّس في هذه المجتمعات عن طريق برجوازية وطنية محلية (كما حدث في أوروبا)، وإنما عن طريق برجوازية استعمارية أجنبية. فالأجهزة التي خلقتها هذه الأخيرة، كانت أساساً بيروقراطية مدنية ـ عسكرية متضخمة لخدمة أغراض الاستعمار، ولا علاقة لها بمصالح الجماعات الوطنية المحلية. وبالتالي، ظلت هذه الأجهزة تتمتّع بقدر كبير من الاستقلالية عن القوى الاقتصادية ـ الاجتماعية المحلية. فلما جاء «الاستقلال»، ورثت النخبة الوطنية هذه الأجهزة. وسرعان ما أصبحت هذه النخبة الوطنية نفسها، أوليغاركية بيروقراطية ـ عسكرية. ووجدت أن دورها هو الوساطة بين المطالب المتنافسة لثلاثة أطراف هي: كبار ملاك الأراضي المحليين، والرأسمالية المحلية الناشئة، والرأسمالية العالمية الراسخة في دول المركز (المتروبول). ورغم بعض المحاولات الجادة أو نصف الجادة، لتحييد أقوى هذه الأطراف الثلاثة، وهو الرأسمالية العالمية، وخلق قوى جديدة في داخل المجتمع لإعادة توزيع السلطة والثروة، إلا أن هذه المحاولات إما أنها تتعثر أو تفشل تماماً. وتالياً، تظل الأوليغاركية

(١٣) أنظر ملخصاً لآراء علوي في:
Haruza Alavi, «The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh,» in: Harry Goulbourne, ed., *Politics and the Third World* (London: Macmillan, 1979).

البيروقراطية ـ العسكرية تدير الدولة لحساب هذه الأطراف الثلاثة، في معظم مجتمعات العالم الثالث.

أما العالم الاجتماعي التركي علي كازانجيكيل[١٤]، فيطرح السؤال التالي: لماذا تسعى التكوينات غير الأوروبية، التي لا تمرّ بظروف تاريخية ـ اجتماعية مماثلة للمجتمعات الأوروبية، إلى خلق الدولة الحديثة، بدلاً من أن تبحث عن أنماط أخرى للدولة مستوحاة من خبرتها التاريخية الخاصة؟ وأهمية طرح السؤال من هذا المفكر التركي، هي أن نموذج الدولة الحديثة في تركيا لم يتّم فرضه بواسطة قوى استعمارية، كما حدث في معظم بلدان العالم الثالث التي تحدث عنها حمزة علوي. ففي الحالة التركية، وقع الأمر اختياراً واعياً، من خلال عملية التقليد والمحاكاة (التي بدأت مع ثورة مصطفى كمال أتاتورك)، وليس عن طريق القسر بواسطة قوة أجنبية. يصل كازانجيكيل في تحليله إلى أن تعثر المحاولة هنا، قد يرجع إلى أسباب إضافية (غير تلك التي ذكرها حمزة علوي) وهي الاعتبارات الثقافية ومجموعة القيم المستمدة من الأديان العضوية كالإسلام والهندوكية، والتي تؤكد على معاني التكافل والتضامن الجماعي، بدلاً من الفردية والتباين السياسي كانعكاس للتباين الاجتماعي القائم. ويضيف كازانجيكيل أن المشكلة تتزايد تعقيداً في مجتمعات العالم الثالث، لأن عملية محاولة بناء الدولة فيها تتطلب كذلك عملية بناء «أمة» بالمعنى القومي ـ العلماني، وعملية بناء اقتصاد وطني في الوقت ذاته. ويصل كازانجيكيل، رغم اختلاف التحليل، إلى نتيجة مشابهة لما توصل إليه حمزة علوي، وهي أن هذه المحاولة المثلّثة (بناء دولة + بناء أمة + بناء اقتصاد وطني)، في ظل استمرار التبعية، تؤدي إلى وقوع المجتمع في براثن الدولة التسلطية، واشتداد العنف والعنف المضاد، وتالياً عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يؤدي، بدوره، إلى تعثّر هذه المحاولة المثلثة الجوانب، والتي هي صعبة أصلاً. ويدلّل كازانجيكيل على هذه الملاحظة بوقوع (١٠٨) انقلابات في بلدان العالم الثالث، خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٢). وخلاصة القول، هي أننا في صدد ظاهرة محاولة بناء «دولة حديثة»، سواء أكانت بداية المحاولة تقليداً اختيارياً من الداخل، أم فرضاً أجنبياً من الخارج، مقطوعة الصلة بالإرث التاريخي الاجتماعي الثقافي لمجتمعها. ومع تزامن متطلبات بناء أمة واقتصاد وطني، وفي ظل استمرار التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، لا يمكن أن يفضي إلا إلى هيكل تسلطي مشوه في مجتمع غير مستقر سياسياً واجتماعياً.

ويذهب عالم السياسة الافريقي علي مزروعي، في حديثه عن طبيعة «الدولة الحديثة» وأزمتها في افريقيا خصوصاً، والعالم الثالث عموماً، إلى أن هناك معضلة بنائية داخلية خارجية[١٥]. فمن ناحية، فرض الاستعمار الغربي، قبل أن يرحل عسكرياً، مفهوم «الدولة

---

(١٤) لمزيد من التفصيل لآراء علي كازانجيكيل، أنظر:
Kazancigil, ed. *The State in Global Perspective,* especially chap.: «Paradigms of Modern State Formation in the Periphery,» pp. 119-136.

(١٥) أنظر آراء علي المزروعي في: =

القومية» على شعوب افريقيا وقبائلها، ومُنحت هذه «الدول» «الاستقلال» «والسيادة». وأخذت هذه الدول نفسها مأخذ الجد. ولكن من ناحية أخرى، لا يسمح لها النظام الرأسمالي العالمي بأن تمارس حقيقة الاستقلال أو السيادة. يقول علي مزروعي:

«إن أبشع نكتة للغرب على حساب افريقيا، هي أنه خلق سجنين حديديين (على شعوب القارة)، الأول قومي صارم، والثاني عبر ـ قومي لا يقاوم. أحدهما هو الدولة السيادية، بكل سلطاتها السياسية والعسكرية. والسجن الثاني هو الرأسمالية العابرة ـ القوميات، والتي لا تكفّ عن الاستخفاف بمبدأ السيادة الوطنية ذاته»(١٦).

أما كتّاب أمريكا اللاتينية، فقد اختلطت معظم كتاباتهم عن المجتمع والدولة بكتابات الماركسيين الجدد في الغرب. وعلى أيديهم، تبلورت مقولات الدولة التابعة في ظل النظام الرأسمالي العالمي، أو ما يعرف في أدبيات العلوم الاجتماعية المعاصرة «بنظرية التبعية». وقد تطورت هذه المقولات على يد ايمانويل وولرشتاين إلى أبلغ تعبيراتها فيما يسمى «بالنظام العالمي» (World-System)(١٧)، التي يلتقي فيها مع المفكر العربي المصري سمير أمين (الذي سنتناول أفكاره فيما بعد). وتتلخّص مقولات وولرشتاين في أن الدولة ـ القومية عموماً، أو «الدولة الحديثة» (سواء أكانت قومية أم غير ذلك)، لا يمكن فهمها بمعزل عن العوامل الخارجية، التي كان لها الغلبة في ظهور هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي للمجتمعات المعاصرة. فالدولة ليست ظاهرة خلقت من تلقاء مجتمعها ذاتياً. ولكنها ظاهرة تاريخية من نتاج الرأسمالية الأوروبية. وقد توسّعت هذه الظاهرة كجزء عضوي من النظام الرأسمالي العالمي، وليس كظاهرة مستقلة عنه. وهناك تقسيم هيكلي تاريخي لهذا النظام الدولي إلى مركز (Center) وأطراف (Peripheries)، توجد بينهما منطقة وسطى أو «شبه ـ طرفية» (Semi Periphery). وقد أصبح هذا التقسيم في عمومياته، لا في تفصيلاته، ضرورياً لاستقرار النظام العالمي بأكمله. ورغم أن هناك تنافساً حاداً في داخل النظام، بما في ذلك بين دول المركز، إلا أنّ هذا التنافس يؤدي وظيفتين: الأولى هي منع النظام من التحوّل إلى امبراطورية عالمية ذات قطب واحد مهيمن، سواء أكان رأسمالياً أم اشتراكياً، والوظيفة الثانية هي استمرار حركية النظام العالمي وتطوره، دون أن يتحول التنافس إلى صراع كوني يؤدي إلى انهيار النظام. ومجمل التنافس في النظام العالمي هذا بين الدول، هو لتحسين المنافع أو الأنصبة النسبية لكل منها منفردة، أو لكل مجموعة من دوله مجتمعة. وتتكرر المنافسة نفسها في داخل كل دولة بين التكوينات الطبقية

Ali Mazrui, «Africa Entrapped,» in: Bull and Watson, eds., *The Expansion of the International = Society*, pp.289-308.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

(١٧) أنظر: Immanuel Wallerstein, *The Modern World System* (New York: Academic Press,1980), and R.Dale, «Nation State and International System: The World-System Perspective,» in: McLennan [et al.], eds., *The Idea of the Modern State,* pp. 195-197.

لمجتمعها، حول توزيع الفائض الاقتصادي الذي يتحدد أساساً بواسطة آليات النظام العالمي. وإذا كانت أحوال دول أمريكا اللاتينية أفضل نسبياً من غيرها من دول العالم الثالث، مما يضع بعضها ضمن الفئة الوسطى (أي الدول شبه ـ الطرفية)، فلأنها استقلت قبل الحرب العالمية الأولى أو الثانية ـ شأنها في ذلك شأن دول البلقان ـ وقبل أن يستكمل النظام الرأسمالي العالمي كل ملامحه ويدعم كل آلياته. وقد أعطى ذلك لمجتمعات أمريكا اللاتينية فترة زمنية أطول لتطوير برجوازيات وطنية، وهو الأمر الذي لا نراه بالمستوى نفسه في دول آسيا وأفريقيا التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإن برجوازيات أمريكا اللاتينية لا تزال في موقف الشريك الأضعف مع برجوازيات دول المركز. ولا تزال تحتاج إلى جهاز الدولة لخلق تراكم رأسمالي، وللتحكّم في الطبقة العاملة الصناعية الحديثة في مجتمعاتها. ولكن جهاز الدولة لا يعوّل عليه دائماً للقيام بهذه المهمة، الأمر الذي قد يدفع البرجوازية اللاتينية، إما للجوء إلى المؤسسة العسكرية، أو إلى الاستعانة بالنفوذ الخارجي لدول المركز.

ويذهب **جيلبرتو ماتياس وبيير سلامة**(١٨)، إلى أن الدولة الحديثة محكومة بضرورة إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الملائمة لمتطلبات إعادة انتاج رأس المال، سواء بالطرق السلمية أم العنيفة. وهذه الدولة قد تكون مستقلّة نسبياً عن رؤوس الأموال الفردية وعن الصراعات الطبقية في البلدان المتقدمة، ما دامت عملية الانتاج الرأسمالي السلعي الاجمالي قائمة ونامية، وتشمل العمل الإنساني نفسه. ولكن في المجتمعات الأقل نمواً، فإن وظيفة الدولة تتحدد بمقتضيات الاقتصاد الدولي المركّب، وبخاصة لدول المركز القوية. فالدولة هنا هي، في الواقع، الجسر بين المجتمع الوطني والنظام العالمي. فهي التي تعمل على نشر العلاقات التجارية، والحفاظ على معظم عناصر التقسيم الدولي للعمل داخل حدودها، مستخدمة في ذلك خليطاً من آليات الشرعية والعنف. وفي معظم الأحوال، يأتي العنف قبل الشرعية كلّما كان المجتمع أقلّ نمواً. وتواجه التكوينات الاجتماعية عنف الدولة بأحد نوعين من ردّ الفعل: الدعوة للديمقراطية، أو استخدام العنف المضاد. وللخروج من هذه الدائرة، قد تفرز بعض مجتمعات العالم الثالث نظماً سياسية، تأخذ بخلطة توفيقية بين التكنوقراطية والشرعية المحدودة.

وفي دراسة لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية، يعالج **غيلرمو أودونيل**، ظهور ما يسميه **بالدولة البيروقراطية التسلطية** (١٩). ويقترب، في تحليله، من الخلاصة التي انتهى إليها ماتياس وسلامة. ويظهر هذا النمط من الدولة مواكباً لتوفيقية أو تلفيقية مجتمعية، تحاول أن تحدّ من الصراع الطبقي الداخلي من ناحية، وتحدّ من التبعية الخارجية من ناحية أخرى. ويكون عمادها في ذلك محاولة التنمية السريعة، والاندفاع نحو التصنيع، باستخدام استراتيجية «احلال

(١٨) Gilberto Mathias and Pierre Salama, *L'Etat sur-developpé: De Metropoleo au tiero mond* (Paris: La Découverte; Maspero, 1983), pp. 35-45.

(١٩) أنظر تفصيلاً لدراسات الحالة هذه في:
Guillermo O'donnel, *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South America Politics* (Berkeley, Calif.: Institute of International Studies, 1973).

الواردات». وينجح النظام السياسي القائم على تحالف بين التكنوقراطيين وكبار موظفي الدولة، والعناصر العسكرية الوطنية في تحقيق مستوى لا بأس به من التنمية والتصنيع في السنوات الأولى. كما يحاول جاهداً أن ينصف الطبقات العاملة دون أن يشتط في تقليص امتيازات الطبقات العليا. ويطلق على هذه التركيبة أحياناً اسم «الشعبوية» (Populism)، ففي مقابل هدف الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والانصاف أو العدالة الاجتماعية، يضحّى مؤقتاً بالديمقراطية. وما دامت مؤشرات الاستقلال والتنمية والعدالة قائمة ومتزايدة، فإن الأغلبية تقبل هذه المعادلة التوفيقية. ولكن دوام هذه المعادلة نادر في بلدان أمريكا اللاتينية، إذ سرعان ما يختلّ طرف أو أكثر من أطراف المعادلة، بفعل عوامل داخلية أو خارجية. والذي يحدث عادة، هو أن استراتيجية احلال الواردات الصناعية، بعد النجاح الأولي، تؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية الوسيطة، وأحياناً بعض المواد الخام، اللازمة للتصنيع، في ظل اجراءات الحماية الجمركية. ويؤدي ذلك بدوره إلى مشكلات في التمويل، وانخفاض في الانتاجية في المدى المتوسط. وهنا تلجأ الدولة، إما إلى تمويل برامجها التنموية عن طريق التضخم، أو إلى الاستدانة من الخارج. ولكل من الوسيلتين تداعياتها السلبية، التي لا بد أن يدفع أحد التكوينات الطبقية ثمنها. فالتمويل التضخمي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، الأمر الذي يضرّ الطبقات العاملة والفقيرة، فإذا بدأت هذه في التململ أو الاحتجاج، فإن النظام السياسي يقوم بقهرها. والاستدانة من الخارج قد تؤدي بالنظام الحاكم، بعد تراكم الديون وزيادة تكاليف خدمتها، إلى فرض الضرائب على الفئات العليا والوسطى والمهنية، الأمر الذي يؤدي بها إما إلى تهريب أموالها للخارج، أو إلى المطالبة بالديمقراطية، فيقوم النظام الحاكم أيضاً بقهرها. وفي أحيان عديدة، يقوم النظام الحاكم بقهر هؤلاء تارة، وأولئك تارة أخرى، أو قد يقهرهما معاً، وتصبح صبغته التسلطية هي الأكثر بروزاً، وتتآكل شرعيته المحدودة باطراد. وهكذا نكون بصدد جهاز تسلطي بيروقراطي للدولة يعيد إنتاج نفسه، طالما أنه لا يكسر أو يقلص (أو يحسّن بشكل ملحوظ) من شروط التبعية لدول المركز في الخارج. والدولة التسلطية البيروقراطية في أمريكا اللاتينية، تنحاز في العادة إلى البرجوازية الوطنية ضد الطبقات العاملة، حتى لو كانت بدايتها «شعبوية» (ما بعد البيرونية في الأرجنتين، وما بعد ألليندي في تشيلي).

ونمط الدولة البيروقراطية ـ التسلطية هذا، الذي حظي بكثير من الاهتمام من كتّاب أمريكا اللاتينية، وأسهبوا بمقولاته لإغناء نظريتهم العامة عن التبعية، يقربنا كثيراً من الكتابات المعاصرة في الفكر العربي عن الدولة والمجتمع، وهو ما ننتقل إليه فيما يلي:

ثالثاً: الفكر العربي ـ الإسلامي حول المجتمع والدولة

من الملفت للنظر أن المعاجم العربية لا تحتوي تعريفاً «للمجتمع» أو «للدولة»، يقترب من تعريف هذين المفهومين في لغة العلوم الاجتماعية الحديثة[٢٠]. بالطبع، هناك مصطلحات

(٢٠) في قاموس محيط المحيط، مثلاً، نصادف كلمة «دولة» كاشتقاق من فعل «دال» «يدول». والرجل «دولا و دالة»، صار شهرة أي مشهوراً. والزمان «دولا»، انقلب من حال إلى حال. «الدولة»، انقلاب الزمان والعقبة =

تقترب بدرجات متفاوتة من هذين المفهومين مثل: «القوم» و«الرعية» و«الجماعة» و«الشعب» و«الأمة» و«الحكم» و«الحكومة» و«السلطة» و«السلطان». وليس هذا الغياب بالأمر المستغرب. فمفهوما «المجتمع» و«الدولة» هما أيضاً مفهومان حديثان نسبياً في اللغات والأدبيات الغربية، ويعود شيوع استعمالهما إلى القرون الخمسة الأخيرة.

لا يعني هذا، بالطبع، أن التاريخ العربي - الإسلامي لم يعرف المجتمع والدولة، فالظاهرتان موجودتان ومستمرتان، في صور عديدة، طوال الأربعة عشر قرناً الأخيرة. ولكن المصطلحين نفسهما لم يظهرا في الفكر العربي إلا في القرنين الأخيرين، أي بعد إعادة الاتصال والتفاعل مع الغرب.

هناك تراث عربي - إسلامي واسع الثراء، مع ذلك، حول ظواهر المجتمع والأنظمة السياسية. وما خلّفه لنا أفذاذ المفكرين الأوائل، مثل الفارابي وابن خلدون والماوردي والغزالي وغيرهم كثير، هو خير شاهد على هذا الثراء[21]. ولكننا نلاحظ أيضاً أن المفكرين العرب، بدأوا يكتبون عن الظواهر الاجتماعية وأنظمة الحكم في المراحل التاريخية التي بدأ فيها المجتمع العربي والدولة الإسلامية في الجمود أو الانحسار أو التحلّل، أي في القرون الوسطى الإسلامية، أي بدءاً من القرن الرابع الهجري. هذا بعكس المفكرين الأوروبيين، الذين سبقت

= في المال. و«الدولة» (بضم الدال) في المال، يقال صار الفيء (أي الغنيمة) دولة بينهم، أي يتداولونه فيكون مرة لهذا ومرة لذاك... وتطلق «الدولة» عند أرباب السياسة على الملك ووزرائه. وعليه قول أبي العلاء المعري:

ولو دامت الدولات كانو كغيرهم　　رعايا ولكن ما لهن دوام

أنظر: بطرس البستاني، **محيط المحيط** (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٣)، ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

وفي قاموس **المنجد**، نجد الشيء نفسه تقريباً: «دالَ» دولة الزمان تعني دار وانقلب من حال إلى حال/ يقال «دالت له الدولة» أي صارت إليه. **الدولة** (كمصدر) جمعها «دِوَل» و«دُوَل»، وهو ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك، فتطلق على المال والغلبة. يقال «كانت لنا عليهم الدَوْلة»، أي استظهرنا عليهم. ويقال «لكل زمان دولة ورجال». ويقال «الدهر دُوَلٌ» أي لا ثبات فيه ولا قرار. وحديثاً تطلق إجمالاً على البلاد، فيقال مثلاً دولة لبنان، والدول العربية أو الهيئة الحاكمة في البلاد، وصاحب الدولة لقب رئيس الوزراء. أنظر: **المنجد**، ط ٢٧ (بيروت: دار المشرق، ١٩٨٤)، ص ٢٣٠.

أما اصطلاح «المجتمع» فهو طبقاً **للمنجد** «مكان الاجتماع»، وهو اشتقاق من فعل «جمع» «يجمع». ومجازاً يطلق على جماعة من الناس خاضعين لقوانين ونظم عامة، مثال ذلك «المجتمع القومي» و«المجتمع الإنساني». أنظر: **المنجد**، ص ١٠١. أما قاموس **محيط المحيط**، فهو لا يورد اللفظ أساسا في كل المشتقات عن «جمع». وأقرب كلمة يوردها لمعنى «مجتمع» هي «الهيئة الاجتماعية»، وهي الحالة الحاصلة من اجتماع قوم لهم صوالح يشتركون فيها. أنظر: البستاني، **محيط المحيط**، ص ١٢٣.

(٢١) في ما يلي نماذج، على سبيل المثال لا الحصر، لبعض الكتابات التراثية المهمة في الفكر السياسي، ولها طبعات مختلفة ظهرت حديثاً في القاهرة أو بيروت أو بغداد أو دمشق: أبو نصر الفارابي، **المدينة الفاضلة**؛ عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**؛ أبو حامد الغزالي، **احياء علوم الدين**، و**الاقتصاد في الاعتقاد**؛ تقي الدين بن تيمية، **السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية**؛ ابن قتيبة، **الامامة والسياسة**؛ القاضي عبد الجبار، **المغني**؛ أبو بكر الرازي، **علم السياسة**؛ أبو الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**؛ ابن الدفعة، **بذل النصائح فيما على السلطان والرعية**؛ الحسن العباسي، **آثار الأول في تدبير الدول**، وشهاب الدين بن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**.

أو واكبت كتاباتهم عن هذه الأمور مراحل الصعود التاريخي للمجتمع والدولة في أوروبا الحديثة، أي بدءاً من القرن الخامس عشر الميلادي.

كذلك نلاحظ أن الاهتمام المعاصر في الفكر العربي حول الظاهرتين نفسهما، هو إلى حد كبير غير متوازن، ويميل إلى التجزيء. فالاهتمام بمطلب الوحدة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر، قد استحوذ على القدر الأكبر من الفكر السياسي، على حساب الاهتمام بظاهرة «الدولة القومية»، المنشودة، من حيث طبيعتها، وتكويناتها الاجتماعية ـ الاقتصادية، ومؤسساتها، وكذلك على حساب الاهتمام بظاهرة «الدولة ـ القطرية ـ الوطنية»، التي نشأت بالفعل في مرحلة ما بين الحربين، أو بعد الحرب العالمية الثانية. ونكاد نقول إنه كان هناك حياء أو جفاء أو عداء بين جمهرة المفكرين العرب، وبين ظاهرة «الدولة القطرية». وهنا لا بد من التنويه بأهمية التمييز المفهومي بين «الموقف السياسي» من مثل هذه «الدولة»، وبين ضرورة الدراسة العلمية الموضوعية لها كظاهرة. ولكن يبدو أن معظم المفكرين والعلماء الاجتماعيين العرب لم يمارسوا هذا التمييز، ومن ثم اختاروا ألا يكتبوا عن «الدولة القطرية» بهذا المعنى الصريح، ظناً منهم أن مجرد الكتابة عنها، قد يضفي عليها «شرعية معنوية» لا يرغب الكثيرون منهم فيها. ومن كتب منهم بشكل غير مباشر عنون كتاباته بعناوين من قبيل: «العراق الحديث»، «مصر المعاصرة»، «استقلال الجزائر»، «التطور السياسي في الكويت»... وما إلى ذلك. في السنوات العشر الأخيرة فقط بدأ اهتمام خجول بالكتابة عن «الدولة».

ربما لم يكن الموقف بهذا القدر من الحياء أو الجفاء أو العداء في الكتابة عن «المجتمع العربي» و«المجتمعات العربية». فهناك كتابات كثيرة عن المجتمع المصري، والمجتمع العراقي، والكويتي، والسوداني. هذا فضلاً عن دراسات عديدة عن الظواهر والتكوينات الاجتماعية في البلدان العربية[٢٢].

لذلك، في تناولنا للفكر العربي التراثي والمعاصر حول المجتمع والدولة، ربما لا بد أن نلجأ إلى تفكيك هذين المفهومين إلى عناصرهما الوجودية ـ الحيوية، التي تم تناولها بالفعل بواسطة المفكرين العرب الأوائل والمعاصرين.

١ ـ الفكر التراثي حول العمران والسلطان

يمكن القول إنه، باستثناء أساسي هو ابن خلدون، كانت كتابات المفكرين المسلمين

---

(٢٢) أنظر مسحاً جيداً عن الكتابات العربية المعاصرة عن المجتمع العربي في: حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤). أنظر أيضاً: سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)؛ محمد عزت حجازي [وآخرون]، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، و Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim, eds., *Arab Society, Social Science Perspectives*, 2nd ed. (Cairo: American University in Cairo Press, 1985).

تدور حول الجماعة السياسية، وليس حول «الدولة». كما كانت كتابات الفقهاء في الشريعة، مثل الماوردي والغزالي وابن تيمية، تدور حول «الحكومة» أو الشروط التي ينبغي توافرها في الحاكم الصالح الذي تحق له الطاعة، أي شروط الامامة أو الولاية. وفريق آخر، مثل الفارابي وابن المقفع وابن الدفعة ونظام الملك، ركّز اهتمامه على إذكاء النصيحة للحاكم أو الأمير.

ويقول أحد الكتاب الغربيين في تعليقه على هذه الكتابات التراثية في الفكر العربي - الإسلامي: «من الواضح أنه ليس هناك مفهوم للقومية أو الدولة في الفكر السياسي الإسلامي في العصور الوسطى. ويكون من المنطقي، والحال كذلك، أن المصطلحات المستخدمة الآن من قبيل وطن ودولة هي ابتداعات حديثة... إن وصف الوحدات السياسية (أو الأسرات الحاكمة) بأنها دول، يتمّ أحياناً وبصفة عابرة في كتابات الأفغاني (في القرن التاسع عشر الميلادي). ولكن لم يصبح هذا الوصف أمراً متداولاً إلا بظهور المفكرين العلمانيين المتأثرين بالغرب، في العشرينات والثلاثينات...»[٢٣].

إذا كانت الكتابات التراثية لم تعن بموضوع «الدولة»، كمؤسسة سيادية قانونية صاحبة سلطة على إقليم وشعب معين، فبماذا اهتمت؟ لقد ألمحنا بالفعل إلى أنها ركزت على «الحكومة»، والتي هي بالطبع تجسيم لأحد مظاهر «الدولة» بالمعنى الحديث. وحتى في تناولها للحكومة، ظلت الكتابات التراثية تدور حول ما ينبغي أن يكون، طبقاً للشرع أو لسنّة السلف الصالح، وبعضها كان وصفاً خالصاً للممارسات القائمة في الإدارة والدواوين، دون تحليل أو تفسير.

وكما قلنا سالفاً، ربما يكون من المفيد، أن ننظر إلى العناصر التي تتكّون منها «الدولة» بالمعنى الحديث، ونبحث كيفَ تم تناول كل عنصر منها في الفكر التراثي العربي، من ذلك مثلاً: «الكيان السياسي» أو «الجسم السياسي» أو «الشعب» أو «الأمة» أو «الأرض». فلهذه العناصر مقابل أو أكثر في الفكر الإسلامي.

فإذا أخذنا الوثيقة المعروفة أحياناً باسم **دستور المدينة**، باعتبارها أبرز ايضاح مبكّر للكيان السياسي الإسلامي والمبادىء التي تحكمه، فإننا نجد أنها ترسي الخطوط العريضة التي أثّرت على معظم الفكر السياسي الإسلامي اللاحق. أهم المبادىء في هذه الوثيقة، التي صدرت عن الرسول (ص) بعد هجرته إلى المدينة (٦٢٢ - ٦٢٤ م) ما يلي[٢٤]:

---

(٢٣) Charles E. Butterworth, «Classical Nations of State and Authority in the Arab World,» paper presented at: Conference on Nation, State and Integration in the Arab World, 1, Corfu (Greece), September 1984, pp. 13-16.

أنظر أيضاً: أحمد عبد السلام، **دراسات في مصطلح السياسة عند العرب** (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨٥).

(٢٤) حول دستور المدينة وتطور الجماعة السياسية في صدر الاسلام، أنظر: أحمد شلبي، **السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي: مع دراسة علمية مؤيدة بالوثائق عن الاشتراكية العربية في الميزان الاسلامي** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤)؛ خالد محمد خالد، **الدولة في الاسلام** (القاهرة: دار ثابت، ١٩٨١)، وعبد الغني بسيوني عبد الله، **نظرية الدولة في الاسلام** (بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٦).

ـ المؤمنون وذووهم يكونون «أمة» واحدة.
ـ كل عشيرة أو قسم من الأمة يكون مسؤولاً عن سلوك أعضائه جنائياً وتعويضياً.

ـ تتضامن الأمة ككل، في سبيل القضاء على الجرائم والمعصيات، حتى إذا كان الإثم من الأقارب، وذلك حفاظاً على الجماعة ككل.

ـ تتضامن الأمة ككل في مواجهة الكفّار في وقت الحرب والسلم، كما تتضامن في منح حقوق الجوار.

ـ ينتمي اليهود إلى الجماعة، ويحتفظون بدينهم، ويتعاونون مع المسلمين في حماية الجماعة.

فالكيان أو الجسم السياسي للأمة أو الجماعة يتكوّن من «المؤمنين» المسلمين وأهل الكتاب (في هذه الحالة اليهود)، طبقاً لهذه الوثيقة النبوية المبكرة. فغير المسلمين لم يستبعدوا من الجماعة السياسية، وإن خضعوا لمجموعة مختلفة من الحقوق والواجبات. وكان هذا الجانب من دستور المدينة، هو البذرة الجنينية التي تطوّرت فقهياً فيما بعد إلى نظام «أهل الذمة»، ثم إلى **نظام الملة** في ظل الحكم العثماني. كذلك ترسي هذه الوثيقة المبادىء العريضة لما يمكن تسميته بلغة العصر الحديث، «واجبات الكيان السياسي» في الحفاظ على أمنه الداخلي، والدفاع عن دار الإسلام خارجياً. وتعتبر هذه كلها ارهاصات للعناصر التي تنطوي عليها فكرة الدولة، أي الجماعة السياسية أو الأمة، والاقليم (دار الإسلام)، والسلطة أو السيادة ممثّلة في واجبات الكيان السياسي ككل في ضبط سلوك أفراده داخلياً، وفي الدفاع عن هذا الكيان خارجياً.

لم تنصّ هذه الوثيقة، كما لم ينصّ القرآن على صورة محددة لنظام الدولة أو النظام السياسي. كما أن الرسول (ص) لم يعيّن خليفة يتولى أمور الناس من بعده، مع أنه كان يدرك قرب انتقاله للرفيق الأعلى[٢٥]. ومن هنا، اتجه المسلمون منذ البداية إلى الابتكار والاستعارة لتطوير أنظمتهم السياسية. وكانت الشريعة، كما استمدّت من القرآن والسنة، هي الاطار العام الذي يتم في داخله هذا الابتكار وهذه الاستعارة. ولكن إلى جانب الشريعة، كانت هناك أيضاً التقاليد القبلية العربية، والتي استبقي منها ما لا يخالف الإسلام. وأخيراً وجد المسلمون العرب تحت تصرفهم تراثاً سياسياً غنياً في البلاد التي فتحوها، وبخاصة التقاليد الملكية الفارسية والأنظمة البيزنطية.

فمن حيث الممارسة، أنجز المسلمون الكثير في حقبة قصيرة نسبياً فيما يتعلق ببناء الدولة ومؤسساتها. واتضّح ذلك جلياً في كل من العصر الأموي، ثم العباسي. ولكن التنظير لهذه الممارسات الفعلية، ظل قاصراً إلى النصف الثاني من العصر العباسي، أي إلى مرحلة

---

(٢٥) شلبي، المصدر نفسه، ص ١٥١.

ضعف «الدولة العباسية». وتعبير «الدولة» هنا ينبغي أن يؤخذ بحذر. فالمقصود في الواقع الإسلامي آنذاك يختلف عما نقصده اليوم وعمّا أشرنا إليه في بداية هذا الفصل باسم «الدولة ـ القومية الحديثة». الدولة في السياق العربي ـ الإسلامي كانت، بتعبير أدق، تعني ما نقصده اليوم باسم «امبراطورية» (أي كيان سياسي يتكون من شعوب وأقاليم عديدة)، وكان نظامها السياسي ينطوي على وجود أسر حاكمة (Dynasties). وهذا هو المقصود حينما نطالع في كتب تاريخنا تسميات من قبيل «الدولة الأموية» أو «الدولة العباسية» أو «الدولة الأيوبية»، وما إلى ذلك.

الفكر السياسي الإسلامي جاء، إذاً، لاحقاً لممارسات المسلمين الابداعية في بناء دولهم الامبراطورية. ويؤكد هذه النقطة عالم السياسة التركي حميد عنايات في عرضه لأهم مقولات الفكر السياسي الإسلامي، وتطورها. فنظرية «الخلافة»، مثلاً، تعود إلى القرن الحادي عشر الميلادي، أي القرن الرابع الهجري، أي بعد ممارسات بناء الدولة بأربعة قرون تقريباً، وهي فترة تدهور مؤسسة الخلافة في الدولة العباسية، وظهور «خلفاء» في أكثر من مدينة أو اقليم إسلامي[٢٦]. وكان أهم من أسهم في بلورة نظرية الخلافة كل من أبي الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨ م)، وأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ/ ١١١١ م)، وبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٢ هـ/ ١٣٣٢ م). ونلاحظ أنه في هذه الفترة، من القرن الرابع إلى الثامن الهجري، اشتدت حركات المعارضة والانفصال في أرجاء الامبراطورية الإسلامية (الدولة العباسية). وقاد هذه الحركات فئات من الخوارج والشيعة والمعتزلة وأخوان الصفا والقرامطة وغيرهم، ضد الحكام السنّة في بغداد. كما بدأت التحديات الخارجية ضد دار الإسلام، ممثّلة في الحملات الصليبية على المشرق والزحف الاسباني ـ البرتغالي على الأندلس. لذلك، جاءت معظم كتابات المفكرين المسلمين كبحوث مثالية حول ما يجب أن يكون، وليس كدراسات تقريرية وتحليلية لما هو قائم بالفعل (وسنلاحظ تكراراً لهذا المشهد الفكري بعد سقوط الخلافة العثمانية في القرن العشرين الميلادي).

الاستثناء الفذّ لهذه الكتابات المثالية أو الفقهية، هو ما خلفه لنا ابن خلدون، الذي عاش في القرن الثامن الهجري، القرن الرابع عشر الميلادي، (ت ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٦م). لقد اهتم ابن خلدون بوصف الأوضاع السياسية وتحليلها، وربطها بالبناء الاجتماعي القائم، واستخلاص قوانين عامة لحركة «المجتمع» و «الدولة». ولهذا تكتسب اجتهادات ابن خلدون قيمة خاصة في الفكر السياسي ـ الاجتماعي العربي عموماً، وعن المرحلة التاريخية السابقة والمعاصرة له خصوصاً، بل يذهب بعض المفكرين المعاصرين، مثل د. محمد عابد الجابري، إلى القول بأن ابن خلدون قد مسّ قضايا لا تزال حية وملحّة في وقتنا الحاضر، فالخلدونية يمكن أن ينظر

(٢٦) Hamid Enayat, *Modern Islamic Political Thought* (Austin: University of Texas Press, 1982), pp. 10-69.

إليها «كعناوين لواقع نعيشه ولا نتحدث عنه»[٢٧]. الدولة عند ابن خلدون هي مركّب تأليفي من عناصر متداخلة، أهمها عنصر طبيعي محرّك هو «العصبية»، وعناصر مادية تتولّد عن وجود الدولة نفسها، مثل جمع الأموال الكثيرة بالجباية واستكثار الجيوش بتلك الأموال، وظهور الأبهة الملكية للعيان. وبعضها عناصر معنوية نفسية، مثل تعوّد الناس الخضوع لأمرها وانغراس الايمان في نفوسهم، بأنّ ذلك واجب لأصحاب تلك الدولة. على أن العصبية، سواء في ذلك عصبية العرب، أم غيرهم من الشعوب التي درسها ابن خلدون (كالفرس والكرد والترك والبربر)، هي أيضاً العامل الرئيسي في تدهور الدول. فالعصبية ترتبط بدرجة عالية من «البداوة»، وهذه بدورها تستند إلى أساس اقتصادي واهٍ بطبيعته. ولا تتولد من أنشطته الاقتصادية البسيطة (مثل الرعي) ما يكفي لسد حاجات الدولة. لذلك تتجه هذه، بمجرد استتباب الحكم لها، إلى جباية الأموال وفرض المصادرات على التجار والصناع والفلاحين، لسد احتياجات الدولة. ولأن هذه الاحتياجات تتزايد مع تزايد الرغبة في الأبهة والترف والسلطان، فإن الجباية تتزايد أيضاً. وعند حدّ معين، تكون النتيجة هي خراب العمران، حيث إنه: «بكثرة عوائد الترف فيهم [أي الحكام] تزيد نفقاتهم عن أعطياتهم، ولا يفي دخلهم بخرجهم... ثم يزداد ذلك في أجيالهم المتأخرة ويؤدي إلى مزيد من المصادرة، فيضعف أصحاب المصانع والانتاج، ويضعف صاحب الدولة بضعفهم، فتضعف الحماية لذلك، وتسقط الدولة»[٢٨].

اجتهادات ابن خلدون في الربط بين سلوك الدولة وما يمكن تسميته في لغة العلم الاجتماعي «بالتكوينات الاجتماعية»، مثل «البداوة» و «الصناع» و «التجار» و «الفلاحين» وتكوين «الفائض» بواسطة البعض، والاستحواذ عليه بواسطة البعض الآخر، وتأثير ذلك على الكيان السياسي، هي اجتهادات سوسيولوجية فذّة وجديدة بالمعايير الفكرية السائدة آنذاك (القرن الرابع عشر الميلادي). فهو يكشف عن نمط من العلاقة بين المجتمع والدولة، غير ذلك الذي نصادفه في الكتابات الحديثة عن «نمط الانتاج الآسيوي»، أو «النمط الاقطاعي»، أو «النمط الرأسمالي». فحديث ابن خلدون هو عن سلطة سياسية منشؤها العصبية الدموية الخشنة للبداوة، وتتطوّر تدريجياً (عبر ثلاثة وأربعة أجيال) إلى رقّة الحضارة. وفي هذا الانتقال، لا تمتّد جذور هذه السلطة عضوياً بالبنى الانتاجية التحتية للمجتمع، وإنما تظل «بنية فوقية» تكرس سلطتها وتوسع التزاماتها بالاستحواذ على ثروة جاهزة.

ويبدو أن تعريف «الدولة»، وهو في اللغة العربية نفسها لا يخرج عن أنها «الغلبة والمال»، يتطابق مع ملاحظات ابن خلدون التقريرية. وهذا ما دفع بعض المفكرين المعاصرين لتعميم

---

(٢٧) أنظر لمحمد عابد الجابري: **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ٤٦٤، و **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢).

(٢٨) معظم آراء ابن خلدون وفكره السياسي ترد في الباب الأول والتاسع والعشرين من الكتاب الأول من المقدمة (والتي ظهرت منها طبعات عديدة في الوطن العربي). أنظر طبعة: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار القلم، ١٩٨١).

أشمل، فحواه أن ثروة الدولة الإسلامية، التي أقام العرب عليها حضارتهم، كانت تتكون في معظمها من موارد عمليات حربية (مثل الغزو والفتح). وكتب الفقه الإسلامي تحصر موارد الدولة أو مصادر ميزانيتها في «الفيء»، و «الغنائم» و «الجزية»، و «الخراج» و «العشور». وهي تعطي أهمية خاصة، لا لاستثمار هذه الموارد، بل أولاً وأخيراً لكيفية توزيعها. فالأموال تجمع، لا لتدخر وتستثمر، وإنما لتستهلك وتنفق على رجال الدولة والمحاربين بواسطة الجماعة الحاكمة. ولما كانت هذه الجماعة تستنكف عن «الصنائع والمهن وما يجر إليها»، كما تتعالى على الفلاحة، على حد تعبير ابن خلدون، فإن التراكم والنمو الرأسمالي كانا مستحيلين في ظل هذا النوع من الدولة. ويخلص د. محمد عابد الجابري من كل هذا إلى قوله: «إن اقتصاد الغزو، ثروة تتجمع عند الدولة، بوسائل الدولة، لينفقها أهل الدولة»(٢٩).

وأما نظام الحكم المرتبط به، فقد فصّل هيكله على أساس مجتمع قبلي ضيق، ثم مُطَّ ليشمل عالماً كاملاً من المعطيات المختلفة المتناقضة. فظل هكذا نظاماً مفروضاً من فوق، على واقع أوسع منه بكثير، فكانت النتيجة عدم الاستقرار في الحكم(٣٠).

المضامين الأخرى في الفكر السياسي العربي ـ الإسلامي التي لها علاقة بموضوع المجتمع والدولة، تشمل «القيم» و «الجماعة» و «القيادة». فالقيمة السياسية العليا التي يفرد لها هذا الفكر مكاناً مرموقاً، هي قيمة «العدل» أو «العدالة»، فالعدل أساس الملك. وفي تحقيق حامد ربيع لكتاب سلوك المالك في تدبير الممالك لابن أبي الربيع، يشير في تقديمه للكتاب أن قيمة العدالة تأتي عند ابن أبي الربيع، وكما عند معظم فقهاء المسلمين قبل قيمة «الحرية»، (التي هي احدى القيم المركزية، إن لم تكن أهمها على الاطلاق في الفكر الأوروبي الحديث). يقول حامد ربيع: «إذا كانت «الحرية» تبدو في ألفاظ ابن أبي الربيع موضع تساؤل، وإذا كانت «المساواة» لم تخضع لذلك التفصيل الذي أخضع له مفهوم العدالة. وإذا كانت «الطمأنينة» تبرز (فقط) من آن لآخر، فعلى العكس مفهوم العدالة يكاد يكون ناقوساً يدّق في كل مناسبة، بل ودون مناسبة، ليذكّر الحاكم بأن محور سلوكه هو أن يكون عدلاً. فإذا كانت الشرعية مردها الاختيار، فإن الطاعة محورها العدالة»(٣١).

والعدالة كقيمة سياسية عليا في الفكر العربي ـ الإسلامي، منوطة في التطبيق بوجود الامام الصالح في المقام الأول، لا بوجود قواعد عامة مجردة تقوم الدولة بتطبيقها على الأفراد بصورة لا شخصانية. **والحاكم الصالح**، هو رجل كامل الايمان، وافر التقوى، راجح العقل، صحيح البدن. ومن ثم يؤتمن على الحكم بين الناس بالعدل، طبقاً لكل حالة على حدة

---

(٢٩) لمناقشة تفصيلية حول هذا النوع من الدولة كما وصفه ابن خلدون، وتداعياته في التاريخ العربي الاسلامي، أنظر: الجابري، **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي**، ص ٤٠٥ ـ ٤٣١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٠٦ ـ ٤٣١.

(٣١) شهاب الدين بن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، تحقيق وتعليق وترجمة حامد ربيع (القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٣)، ص ٢٩٦.

وبحسب الظروف النسبية الخاصة. وهكذا يكون أحد التداعيات المنطقية لارتفاع شأو العدل كقيمة سياسية عليا، هو التركيز على دور «القيادة»، باعتبارها أساس الحياة السياسية، وعلى أهمية اتباع القائد، باعتبار أنه يتميز بقدرات ايمانية وعقلية وجسدية تفوق ما لدى غيره. إن أهمية عنصر القيادة في الكيان السياسي الإسلامي لا ترجع فقط إلى النموذج النبوي في الممارسة، ولكن جرى الافصاح عن ذلك صراحة، كما يذهب خليل أحمد خليل، منذ وقف عمر يخاطب المسلمين بقوله: **«يا معشر العرب، إنه لا إسلام بلا جماعة، ولا جماعة بلا إمارة، ولا إمارة بلا طاعة»**[٣٢].

ويبدو أن عمر بن الخطاب بقوله هذا، لخّص كل ما سينصرف إليه الفكر السياسي الإسلامي في القرون التالية. فمعظم كتابات اللاحقين ـ من الماوردي إلى المرادي، إلى ابن جماعة وغيرهم ـ يدور حول صفات الخليفة وخصاله، والعدالة، والحقوق. وفي باب حقوق الجماعة: حق الإمام على الجماعة هو الطاعة، وحق الجماعة على الامام هو العدالة. أما حقوق الفرد السياسية فلا نكاد نجد لها أثراً في هذا الفكر السياسي. وما للفرد من حقوق اجتماعية أخرى يكاد ينحصر في مجال «الأحوال الشخصية» (الزواج والطلاق والميراث وما إلى ذلك). وستستمر فكرة الإمام العادل مركزية في التراث العربي ـ الإسلامي في الوقت الحاضر، وهي تظهر في بعض الكتابات المعاصرة بتعبيرات مختلفة، ربما من أكثرها ذيوعاً مقولة «المستبد العادل» في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما[٣٣].

أما الجماعة فهي أساس الكيان السياسي في الإسلام، كما رأينا منذ وثيقة أو دستور المدينة في صدر الإسلام. ورغم أن الشورى بين القائد والجماعة هي احدى القيم المهمة الأخرى في الإسلام، إلا أن وحدة الجماعة أهم في نظر كثير من المفكرين الأوائل من الشورى. ومن قراءة د. رضوان السيد التحليلية للفكر التراثي الإسلامي في هذا الصدد، يخلص إلى أنه منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، ظهر التعارض بين أمر «الشرعية» (أي الشورى والعقد والبيعة)، وأمر «الجماعة» (أي وحدة الأمة). وكان على المفكرين والفقهاء أن يختاروا بين الاثنين في حال عدم إمكان الجمع بينهما. وقد تقدمهم الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ/ ٨٥٥ م) في إيثار الجماعة على الشرعية[٣٤].

---

(٣٢) نقلاً عن: خليل أحمد خليل، **العرب والديمقراطية: بحث في سياسة المستقبل** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤)، ص ٥١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٧٤. وكذلك نجد بعثاً حديثاً جداً للفكرة نفسها في: عادل حسين، «المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية،» ورقة قدّمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٩٩ ـ ٢٤٢.

(٣٤) لمناقشة مفصلة ومتعمقة في هذا الصدد، أنظر: رضوان السيد، **الأمة والجماعة والسلطة** (بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٤)، بخاصة ص ١٢٢ ـ ١٤١.

٢ ـ الفكر العربي المعاصر حول المجتمع والدولة

تعرّض الفكر العربي المعاصر منذ عصر النهضة في منتصف القرن الماضي، للعديد من موضوعات الفكر السياسي. ولكنه لم يتعرض لموضوع «الدولة» صراحة إلا بعد انهيار الخلافة العثمانية عام ١٩٢١، حيث بدأ رشيد رضا وتلاميذه، في المشرق، الحديث عن «الدولة الإسلامية». وهذا مشهد متكرر، حيث لم يبدأ الكتّاب المسلمون في معالجة موضوع الخلافة والسلطة في الإسلام، إلا بعد ضعف الخلافة العباسية في بغداد وتآكلها، ثم انهيارها، وانهيار «الخلافات» الأخرى في الأندلس. بين هذين المشهدين الفكريين (الأول بين القرن الحادي عشر والخامس عشر الميلاديين، والثاني في القرن العشرين الميلادي)، كانت هناك زهاء خمسة قرون، سادت وهيمنت فيها على مقدرات العرب والمسلمين الدولة العثمانية، التي حكم سلاطينها الوطن العربي وغيره من البلدان باسم الخلافة الإسلامية. ومن الطريف أنه باستمرار قوة مثل هذه السلطة الإسلامية، قلّت الكتابات السياسية عموماً، والكتابات عن «الدولة» خصوصاً. لم تبدأ الكتابات السياسية العربية مرة أخرى، إلا في المراحل الأخيرة من الدولة العثمانية، أي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على يد مفكرين مثل الطهطاوي ثم الأفغاني ومحمد عبده. ولم تبدأ الكتابات السياسية العربية عن «الدولة» مجدّداً إلا بعد سقوط الخلافة العثمانية، أي في العشرينات وما بعدها. وهي الحقبة نفسها التي تم فيها الاختراق الغربي الاستعماري للوطن العربي، وبلقنة هذا الوطن.

ونلاحظ أن كتابات المفكرين العرب في القرن العشرين، حول الموضوعات التي تتّصل بالدولة والمجتمع تنقسم عموماً إلى ثلاث مجموعات:

الأولى، تعتبر استمراراً للكتابات التراثية الإسلامية التي عهدناها في القرون الوسطى الإسلامية، وإن كانت في أثواب جديدة وأحياناً بمناهج جديدة.

الثانية، تعتبر صدى أو امتداداً للكتابات والأدبيات الغربية، حول مواضيع المجتمع والدولة.

والثالثة، تعتبر إجتهادات توفيقية بين التيارين الفكريين السابقين.

وفي الغالب الأعم، نجد أن كتّاب كل تيار على علم بمضمون التيارات الأخرى ومقولاتها وكثيراً ما يدخلون معها في حوارات مباشرة، وكثيراً ما يدخلون معها أيضاً في حوارات غير مباشرة، وكثيراً أيضاً ما يختلط الفكر السياسي حول أنظمة الحكم وتنظيم المجتمع عموماً، بموضوع «الدولة» كمفهوم ومؤسسة متميزة. ونجد قلة قليلة هي التي تعي هذا التمييز المفهومي وتلتزم به في معالجاته، في السنوات العشر الأخيرة فقط.

فإذا أخذنا بعض أدبيات التيار الأول، فإننا نجد، إلى جانب كتابات رشيد رضا وتلاميذه

في العشرينات والثلاثينات[٣٥]، موجة أخرى من كتابات الأخوان المسلمين، وبخاصة على يد عبد القادر عودة وسيد قطب في منتصف القرن[٣٦]، وموجة ثالثة في العقدين الأخيرين، مثل كتابات: ضياء الدين الريس، أحمد شلبي، عبد الحميد متولي، محمد يوسف موسى، حسن بسيوني وعبد الغني عبد الله[٣٧]. وتستمد هذه الكتابات، بموجاتها الثلاث، مادتها الأساسية من الأدبيات الإسلامية التقليدية. فهي تتحدث أساساً عن الحكم أو السياسة، وليس عن الدولة بالمفهوم النوعي، أي المعنى المتكامل لمؤسسة ذات جسد سياسي وسلطة قانونية وتجذّر اجتماعي في اقليم ذي سيادة، وتدور معظم مقولاتهم حول الاثبات النصّي والتاريخي لعظمة التنظيم السياسي الإسلامي من ناحية، وللرد على من ينكرون أن الإسلام «دين ودولة» من ناحية ثانية، ولإثبات أن مقومات الدول الحديثة مثل الديمقراطية والعلم والعقلانية كلها متوائمة مع روح الإسلام وتعاليمه من ناحية ثالثة، وللدعوة للخلافة، ثم للدولة الإسلامية من ناحية رابعة.

وقد ظهر تيار فكري سياسي نقدي مضاد لمثل هذه الكتابات في فترة ما بين الحربين. وقد بدأ هذا التيار بكتاب الشيخ علي عبد الرازق (١٨٨٨ ـ ١٩٤٦) الذائع الصيت، **الإسلام وأصول الحكم** (عام ١٩٢٥)[٣٨]، والذي أقر فيه أن الإسلام **دين ودنيا**، ولكنه ليس **ديناً ودولة**. ودعا إلى هدم نظام الخلافة، الذي كان قد انتهى سياسياً بالفعل عام ١٩٢٢، ولكنه ظل

---

(٣٥) لأمثلة من كتابات هذا التيار الاسلامي عن السياسة والحكم والدولة، أنظر: جمال الدين الأفغاني، **الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني**، مع دراسة عن الأفغاني الحقيقة الكلية، تحقيق ودراسة محمد عمارة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [د. ت.])؛ محمد عبده: **الاسلام دين العلم والمدنية**، عرض وتحقيق طاهر الطناحي (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٠)، و**الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية** (القاهرة: مطبعة مجلة المنار، ١٣٦٧هـ)؛ محمد رشيد رضا: **الوحدة الاسلامية والأخوة الدينية**، بحوث مهمة نشرت في المجلد الثالث والرابع والسادس من مجلة المنار (القاهرة: دار المنار، ١٣٦٧هـ)؛ «الجنسية والدين الاسلامي،» **المنار**، مج ٢، ج ٢١ (١٨٩٩)؛ «الاصلاح الديني المقترح على مقام الخلافة الاسلامية،» **المنار**، مج ١، ج ٣٩ (١٨٩٨)؛ «سنن الاجتماع في الحاكمين والمحكومين،» **المنار**، مج ٢، ج ١٠ (١٨٩٩)، و«المسألة العربية،» **المنار**، مج ٢٠ (١٩١٩)، وعبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي**، تحقيق محمد عمارة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠)، وتتضمن **طبائع الاستبداد**.

(٣٦) حسن البنا: **مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا** (بيروت: دار القرآن الكريم، ١٩٧٤)، و**مشكلاتنا في ضوء النظام الاسلامي** (بيروت: مؤسسة الزعبي، [د. ت.])؛ عبد القادر عودة، **الاسلام وأوضاعنا السياسية** (القاهرة: مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١)، وسيد قطب: **معركة الاسلام والرأسمالية** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥١)؛ **العدالة الاجتماعية في الاسلام** (القاهرة: دار احياء الكتب العربية، ١٩٥٤)؛ **الاسلام ومشكلات الحضارة** (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٢)، و**معالم في الطريق**، ط ٨ (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٠).

(٣٧) لنماذج من فكر هذه الموجة الثالثة للتيار الاسلامي، أنظر: شلبي، **السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي: مع دراسة علمية مؤيدة بالوثائق عن الاشتراكية العربية في الميزان الاسلامي**؛ حسن السيد بسيوني، **الدولة ونظام الحكم في الاسلام** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥)؛ عبد الله، **نظرية الدولة في الاسلام**، ومحمد سليم العوا، **في النظام السياسي للدولة الاسلامية** (الاسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٥).

(٣٨) علي عبد الرازق، **الاسلام وأصول الحكم** (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٥).

عالقاً بخيال الدعاة الإسلاميين، وبطموح بعض الحكام العرب (مثل السلطان أحمد فؤاد في مصر)، الذين أرادوا خلافة السلطان العثماني. وممن أذكوا هذه النزعة الفكرية مجموعة ذات خلفية أكاديمية دينية، ولكنها انفتحت على العلوم والمعارف العصرية، مثل طه حسين وخالد محمد خالد، ومجموعة أخرى من أصحاب الفكر العلماني والتعليم الغربي الحديث مثل أحمد لطفي السيد، ومعظم أساتذة القانون الدستوري في الجامعات العربية، الذين تأثروا بمقولة «الدولة ـ القومية الحديثة»، وما تنطوي عليه من فكرة «المساواة» و «المواطنة»، بغض النظر عن الدين[٣٩].

وبعد خمود نسبي للمناظرة حول الإسلام والدولة ونظام الحكم، استمر في عقدي الخمسينات والستينات، إذا بهذه المناظرة تبعث حارة من جديد في السبعينات والثمانينات من هذا القرن. وتنطوي الكتابات التي صدرت في الآونة الأخيرة على:

ـ تيار يعيد المقولات التقليدية نفسها عن الإسلام كدين ودنيا ودولة. وقد أشرنا إلى ممثليه حينما ذكرنا الموجة الثالثة منه في فقرة سابقة.

ـ وتيار نقدي للتراث كله من موقف غير رافض لا للتراث ولا للإسلام، وإنما يحاول قراءة جديدة للتراث النظري والمثالي في ضوء تجارب التاريخ الاجتماعي ـ السياسي المعاش. ويضم هذا التيار فصائل مختلفة من الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين والمؤرخين، ومن خلفيات ايديولوجية مختلفة. ومن أهم كتاب هذا التيار: حسين مروّة، طيب تيزيني، أحمد ماضي، فهمي جدعان، رضوان السيد، عبد الله العروي، محمد عابد الجابري، عزيز العظمة، حسن حنفي، أحمد كمال أبو المجد، أحمد صدقي الدجاني، محمد عمارة، عادل حسين، حسين أحمد أمين وآخرون.

ـ تيار تقدمي أو ماركسي مجدد، ينظر إلى الدولة في العالم الثالث عموماً وفي الوطن العربي خصوصاً، ضمن الخصوصية التاريخية لكل مجتمع من ناحية، وفي اطار النسق الدولي أو النظام الرأسمالي العالمي المهيمن من ناحية أخرى، ومن أبرز مفكريه العرب سمير أمين. وسنتناول باقتضاب نماذج من مقولات بعض عناصر التيارين الأخيرين.

في القراءة النقدية المتجددة للتراث الفكري والممارسة الواقعية السياسية في الإسلام،

---

(٣٩) لمراجعة نقدية مستفيضة لهذا التطور، أنظر: فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث**، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)؛ أحمد كمال أبو المجد، «المسألة السياسية: وصل التراث بالعصر والنظام السياسي للدولة،» ص ٥٧١ ـ ٥٩٣، وسعد الدين ابراهيم، «المسألة الاجتماعية بين التراث وتحديات العصر،» ص ٤٧٣ ـ ٥٢٤، ورقتان قدِّمتا إلى: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥).

نجد أن مفكراً نابهاً مثل محمد عابد الجابري، يخلص إلى أن الخطاب السلفي، سواء الماضي منه أم المعاصر، يتركز حول الخلافة والامامة. وينتقد الجابري السلفيين المعاصرين في دورانهم حول هذه المعاني «الماضوية» بقوله: «الإسلام (عندهم) دين ودولة، والحكومة الإسلامية هي التي يكون قانونها شرع الإسلام... تلك هي النتيجة الهزيلة التي خرجت بها السلفية الجامعية المعاصرة بمختلف تكويناتها من قراءتها للتاريخ الإسلامي، بل من تأويلها للشرع الإسلامي... لا بل منهما معاً. فالسلفية تقرأ التاريخ في الشرع، وتقرأ الشرع في التاريخ، تماماً مثلما تقرأ الدولة في الدين، والدين في الدولة، وذلك في الحقيقة ما يشكّل هويتها. ويستيقظ السلفي الأصيل على هزال تلك النتيجة، ويقتنع بالحقيقة المرة. فليس الحاضر وحده هو الذي ابتعدت الدولة فيه عن الإسلام، بل انها كانت كذلك في الماضي»[٤٠].

وينظر رضوان السيد إلى الفكر والممارسة السياسية الإسلامية معاً من زاوية أخرى. فهو يذهب إلى أن تسلسل المفاهيم السياسية الأساسية في الفكر الإسلامي، لا يمكن لتداعياته المنطقية أن تخلص إلى ما يقابل الدولة القومية الحديثة، وفي هذا يختلف مع نظيره الأوروبي. فمنظومة الأول هي: الجماعة ← العدل ← القيادة. أما منظومة الثاني فهي: الفرد ← الحرية ← الدولة. والأهمية القصوى التي يعطيها الفكر الإسلامي للقيادة، لا بد وأن تكون بالضرورة على حساب صلابة المؤسسات (أي الدولة). ويستشهد رضوان السيد على استنكاف المفكرين الإسلاميين السابقين، مثل الماوردي في قوانين الوزارة، ومن فكرة «التفويض» عن وزراء التنفيذ في أواخر العصر العباسي ويعلق رضوان السيد: «فلا شك أن وزارة التفويض، أو الوزارات ذات المسؤوليات الحقيقية والمحددة ترتبط في ذهنه (الماوردي)، كما في أذهان سائر رجال الفكر السياسي آنذاك، بتراجع سلطات القوة السياسية الأولى أو العليا: الخلافة. لذا ربما كان بالامكان فهم استنتاج الماوردي التاريخي هذا باعتباره احتجاجاً على ما آل عليه الوضع، بحيث لم تظهر الوزارة فقط، بل ظهرت أيضاً وزارة التفويض... التي كانت في الحقيقة في نظر الماوردي استسلاماً من جانب القوة/ المركز لمقتضيات تطورات لم تشارك هي مباشرة في صنعها»[٤١].

ويوحي تحليل رضوان السيد أنه في التنظير السياسي الإسلامي، تحقّق مشروع وحدة القاعدة البشرية (الأمة)، ومشروع وحدة الرمز السياسي (الخليفة)، ولكن لم يتحقق مشروع الدولة، سواء بوجهها «الخارجي»، أي وحدة الدولة الإسلامية عبر العصور وفي مواجهة «الآخر»، أم بوجهها «الداخلي»، أي تحوّلها إلى مؤسسات مسؤولة. ومعنى تحويلها إلى مؤسسات مسؤولة هو أن يلتزم الحاكم نفسه بالقانون، فتصبح شرعيته مستمدة من مدى التزامه بالقواعد العامة التي اتفق عليها أو ارتضاها المجتمع. وتلكم هي في الواقع ارهاصات، إن لم تكن هي فكرة «دولة القانون»[٤٢]. وسنرى أهمية هذه القراءة النقدية لكل من الفكر السياسي

---

(٤٠) الجابري، نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، ص ٦٦ـ٦٧.
(٤١) السيد، الأمة والجماعة والسلطة، ص ٩١.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٢٢ وما بعدها.

والممارسة في التراث العربي ـ الإسلامي، حينما نتعرض لأحد جوانب أزمة الدولة القطرية المعاصرة في الوطن العربي. فغياب المؤسسات المسؤولة، بما في ذلك مؤسسة الرئاسة أو الملكية، هو أحد مظاهر هذه الأزمة.

ومثلما فعل محمد عابد الجابري ورضوان السيد في قراءتهما للتراث السياسي الإسلامي بعيون منهجية حديثة، فعل عالم السياسة المصري حامد ربيع في تحقيقه وتقديمه الطويل لكتاب ابن أبي الربيع **سلوك المالك في تدبير الممالك**، (الذي ظهر في القرن التاسع الميلادي). يذهب حامد ربيع إلى أن الدولة القومية في أوروبا، قد ظهرت كرد فعل للنموذج السياسي الكاثوليكي، الذي تحدته حركة الاصلاح الديني والبروتستانتية بقيادة مارتن لوثر. لقد كان النموذج القومي للدولة الأوروبية هو أحد تداعيات هذا التحدي لسطوة الكنيسة. ومن ثم استند النموذج القومي إلى مبدأ «**سيادة الفرد**»، وجعل حقوق «المواطن» تحتل المحور الأول والأخير للوجود السياسي، وجعل العلاقة بين هذا المواطن والدولة علاقة مباشرة أصيلة، لا تقبل الوساطة أو الوصاية، ولا تسمح بأي علاقة أخرى منافسة. وهكذا تهشّمت الكنيسة سياسياً، واقتصر دورها على الوظيفة الدينية بمعناها الضيق. وحدث الأمر نفسه مع بقية المنظمات الحرفية التقليدية (Guilds). وهكذا انتهى هذا النموذج القومي الجديد **بتأليف الدولة**، باسم حقوق الفرد[٤٣]. ويرى حامد ربيع، أن النموذج الإسلامي يختلف عن النموذج الأوروبي للدولة القومية، وعن النماذج الأخرى، سواء الكاثوليكي الكنسي أم اليوناني أم الروماني. ويوحي تحليله بأن «الدولة» كمؤسسة سياسية وجدت طوال التاريخ الإسلامي. ونلمس مما يقوله في هذا الصدد رداً على الذين ينكرون وجود هذه المؤسسة، لأنهم يقيسون على النموذج الأوروبي القومي فقط، بينما هذا الأخير هو واحد من عدة نماذج تاريخية معاصرة ممكنة. ويدعو ربيع في سبيل استيضاح ملامح النموذج الإسلامي المتميز، إلى عملية إحياء للتراث تكون مرتبطة «بوظيفة سياسية محددة»، وهي التعبئة من أجل بناء سياسي يكون قادراً على مواجهة التحديات الراهنة التي تواجه الأمة العربية، دون التقيد بالنموذج الأوروبي، أو الشعور بالدونية نحوه. ويستلهم حامد ربيع روح التجربة القومية الألمانية في هذا الصدد؛ فعندما ووجه المجتمع الألماني بالذلة والمهانة اللتين فرضهما عليه الغزو الفرنسي بقيادة نابليون، ذهب المفكرون السياسيون الألمان إلى البحث والتنقيب عن أصولهم الحضارية، التي تسمح لهذا الفكر بتدعيم الوعي القومي الألماني. ولم يجدوا أمامهم سوى التاريخ التيتوني وإحياء التراث الجرماني، كأساس حقيقي لخلق الوعي بالتكامل القومي وتأكيد الأصالة الذاتية[٤٤]. وفي مجهود مماثل لما قام به المفكرون الألمان، يقوم حامد ربيع بالرد على، ودحض التأكيدات الاستشراقية التي تدّعي عدم معرفة المجتمع السياسي الإسلامي بفكرة التصويت، أو بالمجالس

---

(٤٣) ابن أبي الربيع، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، ص ١٥ ـ ١٦.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢١.

النيابية، أو ضمانات حرية الفرد وحقوقه في مواجهة الحاكم، وما إلى ذلك[٤٥]. ولكن ربيع، مع ذلك يتفق مع معظم من كتبوا عن التراث السياسي الفكري، بأنّ هذا الأخير تمركز حول فكرة «الامامة»، أو ظاهرة القيادة، والاهتمام بحقوق الراعي أكثر من الاهتمام بحقوق الرعية. حتى ابن تيمية الذي يوحي كتابه **السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية**، لم يتعرض كثيراً لحقوق الناس (الرعية)، ولم يتناول سوى تلك الحقوق المدنية العامة التي لا تتضمن بطبيعتها أي تحليل لموقف الطبقات المحكومة من السلطة. ويوضّح ربيع أيضاً طبيعة الوظيفة التشريعية في التراث الإسلامي، والتي لا تتعدى عملية تخريج الأحكام، أي تفرعها عن الأصول، وهي بذلك ليست مرادفاً لفكرة سنّ القوانين بالمعنى الغربي المتناول. ومع ذلك، يذهب ربيع إلى أن كل هذه الاختلافات لا ينبغي النظر إلى كل منها خارج سياقها، فالسياق الإسلامي كان منظومة متكاملة متوازنة يحكمها منطقها الداخلي، فقد كانت هناك سلطات ثلاث في الإسلام، سلطة «الاختيار» (وظيفة الخليفة)، وسلطة «الافتاء» (وظيفة علماء الدين)، وسلطة «القضاء» (وظيفة القضاة). وهناك توازن بين هذه السلطات الثلاث للدولة الإسلامية، آلياتها: الاعتدال والتوفيق، والاقناع والاقتناع والرضى والتراضي. فإذا كان الخليفة هو السلطة العليا، فإلى جواره، يعضده ويراقبه ويحاسبه في الوقت نفسه، أهل الحل والعقد، من القضاة والفقهاء. طالما استمر هذا التوازن والتضامن، ازدهر النظام الإداري الإسلامي. وزوال هذا التوازن التضامني هو الذي يفسّر الانتقال إلى مرحلة التدهور والانحطاط منذ منتصف العصر العباسي الأول[٤٦].

فكرة التوازن التضامني أو التعاضدي بين السلطة العليا وأهل الحل والعقد كركائز للدولة الإسلامية، وكما بلورها حامد ربيع، وجدت تأييداً من مفكرين عرب في الآونة الأخيرة، منهم الكاتب المصري عادل حسين، الذي قدم تصوّراً مشابهاً لما ينبغي أن تكون عليه «الديمقراطية العربية» في الوقت الراهن، انطلاقاً من قراءة متمعنة للتراث والممارسة السياسية في المجتمع العربي ـ الإسلامي قبل سقوطه في براثن الانحلال الداخلي والاستعمار الخارجي. يقول عادل حسين: «أسجل اقتناعي الكامل بأن الدولة الإسلامية (الموحدة أو المجزأة) عاشت في عهد ازدهارها (أو استقرارها) نمطاً ديموقراطياً، يختلف بطبيعة الحال عن نمط الديمقراطية التعددية الغربية المعاصرة، ولكن لا يقل كفاءة عنها في تحقيق الوظيفة المستهدفة نفسها. كان نسقاً سياسياً يحقق بطريقته الخاصة الوحدة من خلال التنوع، وكان مرتبطاً عضوياً بعقيدة الأمة، وملائماً للتعامل مع بنائها الاجتماعي وفق شروط عصره (الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية). كان الحاكم يملك سلطة إصدار القرار السياسي، وكان يمثل بالتأكيد موقعاً محورياً في نسق السلطة، ولكن وصف ذلك بالاستبداد أو حكم الفرد بعيد تماماً عن نتائج الفحص المتأنية والموضوعية. فسلطة الحاكم تظّل مقيدة بباقي مكونات النسق وبعلاقاته، والتي يؤدي تجاهلها إلى انهيار السلطة كلها. كانت هناك مؤسسات متمايزة، وكانت هناك مجموعات ضغط (اجتماعية ـ سياسية)، وكان هناك اتصال منتظم بالمحكومين، وكانت هناك فوق ذلك عقيدة استراتيجية جامعة يحرسها فقهاؤها ولا يمكن خرق قواعدها الأساسية الواضحة صراحة. وفي

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٥١.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٥٠.

الممارسة تراكمت الخبرة وتبلورت قواعدها وفنونها وقيمها وآدابها، أي تبلورت تقاليدها، بحيث يحقق الحاكم تناغماً في إدارة النسق»(٤٧).

وينتهي عادل حسين إلى الدعوة بتبني روح هذا النسق للدولة، مع إدخال الكيفيات والتعديلات التي تستلزمها روح العصر وطبيعة المجتمع العربي المعاصر. فهو يدخل في أهل الحل والعقد كلا من: قيادات المؤسسة العسكرية، ونخبة العلماء والمفكرين، وكبار المهنيين، وبالطبع الفقهاء من رجال الدين. هؤلاء يقفون إلى جوار الحاكم، يسدون إليه النصيحة ويستجيبون لدواعي الضرورة، ويراقبون الحاكم ويحاسبونه، في جو من الاجماع الوطني والقومي حول أهداف الأمة واستراتيجية الدولة. ويخلص حسين إلى أن «الدولة الناصرية» كانت بهذا المعنى، أقرب تجسيد للنموذج العربي ـ الإسلامي الذي ساد في عصور الازدهار، وربما كان ذلك هو السر الأكبر لنجاح الناصرية بالقدر الذي نجحت به، والذي لم تصل إلى مستواه بعد أي من التجارب العربية المعاصرة الأخرى(٤٨).

ويرى المفكر المغربي عبد الله العروي أن الفكر السياسي الإسلامي، تمحور حول «الطوبى السياسية»، التي درج الفقهاء على تسميتها «خلافة»، والفلاسفة على تسميتها «مدينة فاضلة». ويستنتج العروي أن هذه الطوبى السياسية كانت في الواقع ظلاً للسلطنة القائمة بمعنيين مختلفين. فهي، أولاً، نتيجة عكسية وصورة مقلوبة للوضع القائم آنذاك. وهي ثانياً، وسيلة لتقويته وتكريسه. وهنا تنقلب الطوبى بالضرورة إلى «ادلوجة»، أي كلما كانت الكتابة السياسية مبالغة في مثاليتها، كلما كان احتمال تطبيقها بعيداً، ومن ثم، فإن احتمال اضرارها بالسلطان يكون محدوداً. وبهذا، فهي تخدم السلطان وتقوّي مركزه في نهاية المطاف. وبتعبير آخر، فإن الفكر السياسي الإسلامي المثالي كان نتيجة لضرورة معايشة الدولة السلطانية رغم إهمالها لمقاصد الشريعة(٤٩). أما الدولة الحديثة في الوطن العربي والعالم الإسلامي، فيرى العروي أنها نتيجة عمليتين مزدوجتين: الأولى، هي التطور الطبيعي لإرث الدولة السلطانية المستبدة، القائمة على القهر والطاعة، وحرية الحاكم في التصرف في بيت المال؛ أما العملية الثانية فهي، استعارة بعض القواعد والترتيبات والرموز من نمط الدولة في الغرب، والتي كان من شأنها وضع بعض الضوابط على الحرية المطلقة للسلطان. وهذه العملية الثانية هي التي تعرف في التاريخ الإسلامي والعربي الحديث باسم «التنظيمات». وقد بدأت في الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر كرد فعل للتحديات الخارجية. وكان هدفها هو تقوية السلطان داخلياً وخارجياً. وقد استمرت عملية الاستعارة هذه في المرحلة الاستعمارية على أيدي الأوروبيين، مستهدفين منها توسيع الاقتصاد الاستعماري وإضعاف النخبة المحلية وكسب ولاء

(٤٧) حسين، «المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية،» ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٤٢.
(٤٩) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١)، ص ٩٨ ـ ١٢٥.

الجماعات الأكثر تضرراً من النظام البائد[٥٠]. إن القضية التي أرّقت العروي في مراجعته للفكر السياسي والممارسة السلطانية في التاريخ العربي ـ الإسلامي، هي تباعد «الدولة» في التجربة الإسلامية عن موضوع القيم، وتعارض قانون الجماعة مع وجدان الفرد. ولكنه، بعد استعراض طبيعة الدولة الحديثة في الوطن العربي، يجد أن الأمر ظل على حاله في هذه القضية، رغم استعارة بعض المحسنات الاصلاحية من الغرب. فهو يتساءل: «هل غيرت التنظيمات المبنية على المنفعة كما يتبينها العقل البشري، نظرة الفرد العربي إلى السلطة؟ هل جعلته يرى فيها تجسيماً للإرادة العامة وتجسيداً للأخلاق كما يقول هيغل بعد ماكيافيلي؟ بعبارة أخرى، هل جرت في عهد التنظيمات ظروف مؤاتية لنشأة نظرية الدولة، باعتبارها منبع الخلقية ومجال تربية النوع الإنساني، حيث يرتفع من رق الشهوات إلى حرية العقل؟ الجواب عن السؤال هو النفي بالتأكيد»[٥١].

ويفسر العروي هذا التلكؤ التاريخي في الوطن العربي بعدة أسباب، منها: «أجنبية» جهاز الإدارة والسلطة، التي لم تؤد إلى انغماس الدولة في المجتمع وإلى اتحاد القاعدة القانونية بالضمير الخلقي. فلم يزل الفرد العربي يربط علاقاته الحقيقية في نطاق الأمة والجماعة المحلية (وهي الرابطة الوجدانية) خارج جهاز الدولة (أي الرابطة السياسية). أي أنه رغم ما جاء مع التنظيمات من تعديلات اصلاحية في جهاز الإدارة والتنظيم، إلا أن تجربة الفرد العربي مع هذا الجهاز لم تتبدل. وتستمر «أجنبية» الدولة عن المجتمع المدني حتى بعد عدة عقود من استقلال الدولة الوطنية في الوطن العربي، رغم العديد من الاصلاحات وتحسّن الأحوال الاقتصادية حتى بالنسبة إلى الطبقات الضعيفة. ويظل الوطنيون بعيدين عن آليات الدولة المنتظمة وعازفين عن التعرف عليها. وهذه تعاسة تشبه في كثير من الوجوه تعاسة الفقهاء في العصور الوسطى الإسلامية، وإن كانت تأخذ تعبيرات مختلفة في السياق الحديث. ومن هنا، في رأي العروي، نفهم «سر تجاوب الفريقين، وكون نظرة الوطنيين إلى الحياة العامة لم تتعد طوبى الامارة الشرعية. في كلتا الحالتين نجد تخارجاً في الذهن وتلازماً في الواقع بين سلطة القهر وحلم الحرية والمساواة، (وهكذا) اعتنقت الحركة الوطنية في الأقطار العربية، كفكر سياسي، طوبى الفقهاء دون أن تعي أنها طوبى، فأشاحت بوجهها عن كل نظرة موضوعية في مسألة الدولة»[٥٢].

ولا يعتبر العروي ضعف مؤشر الحرية الفردية في الوطن العربي دليلاً على قوة الدولة القائمة، بل العكس هو الصحيح. فتشديد الدعاية الرسمية على أن بناء دولة منيعة هو شغلها الشاغل، هو دليل على ضعف هذه الدولة. وهو هنا يجد أن هناك علاقة طردية بين وهن الدولة وعنفها. فالدولة في نظر العروي، ليست هي جهازها الإداري والقمعي، والذي قد يكون قوياً ومتطوراً، ورغم ذلك تكون «الدولة» ضعيفة متخلفة. فالأساس المعنوي الأخلاقي والقيمي هو

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٣٣.
(٥١) المصدر نفسه، ص ١٣٨.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

العماد الحقيقي لقوة الدولة[٥٣]، ويخلص العروي إلى أن «نظرية الدولة» لم تمتد بجذورها بعد في المجتمع المدني العربي. وهو يقصد بنظرية الدولة الالتزام المزدوج «بأخلاقيات الدولة»، أي مبدأي «الشرعية والأغلبية»، و «اجتماعيات الدولة» أي مبدأي الحرية والعقلانية، وترجمة هذه وتلك مؤسسياً[٥٤]. والبلاد العربية تعيش اليوم مفارقة عجيبة. فالدولة كأداة تنظيمية قمعية استغلالية، موجودة وتتمتع بنفوذ في جميع البلاد العربية، وتبرر سلطتها منذ عهد التنظيمات بالمنفعة. ولهذه الدولة بعض التنظيمات العقلانية بالفعل، ولكنها أيضاً ذات طابع سلطاني مملوكي، وهي في معظم الأحيان متأرجحة بين الطابعين[٥٥].

ويواصل العروي تفسيره للفجوة، ومن ثم الجفوة، بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي على المستوى الفكري. فهو يرى أن مفهوم «العروبة» قد حل محل مفهوم «الأمة» الإسلامي التقليدي. فبالعروبة «يتعلق الولاء، فيها تتلخص الادارة العامة، في إطارها يتخيّل الإنسان الجديد». وهذه الطوبى العروبية تنزع الشرعية عن الدولة القطرية أو الاقليمية. فرغم أن هذه الأخيرة ناشطة في مجالات التعليم والصحة والاسكان والتشغيل والتنظيم، إلا أن هذا كله لا يكسبها ولاء، ولا ينشىء حولها إجماعاً. فالمفكرون العرب لا يهتمون بالدولة القائمة. وكما كان الفكر التقليدي يدور حول طوبى الخلافة، فإن الفكر العربي المعاصر يدور حول طوبى «المجتمع العربي الموحد» وبخاصة في ظل الاشتراكية والديمقراطية. وقد أدّى ذلك إلى إضعاف فكرة الدولة في المجتمع العربي المعاصر، دون أن يؤدي إلى تحقيق الوحدة العربية أو إلى زيادة الحرية الفردية. فإذا أضفنا إلى ذلك، نظرة الإنسان العربي العادي إلى السلطة، لاتضح لنا أن الفكر والممارسة معاً، يقفان حجر عثرة في تكريس نظرية الدولة في الوطن العربي (بالمعنى القيمي الأخلاقي)[٥٦].

ومن الواضح أن العروي يحبّذ فكرة الدولة ويدعو إلى نشرها، حتى إذا كانت قاصرة عن كل مثاليات الطوبى المستحدثة. ويقول في تبرير ذلك: «قد تقوي نظرية الدولة مؤقتاً الكيان القائم بإعطائه، لأول مرة في تاريخ التجربة السياسية العربية، الشرعية الضرورية. لكن من المحتمل جداً أن تهدينا، بالمناسبة، إلى طرق واقعية لتحقيق ومزاوجة الدولة بالحرية والعقلانية»[٥٧].

وهكذا نرى ان العروي الذي بدأ باحثاً عن «الدولة»، إذا به يصل إلى «الحرية»، مروراً بطريق «العقلانية».

ينطلق المفكر اللبناني وضّاح شرارة[٥٨] من نفس نقاط انطلاق العروي ومحمد عابد

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٥٦ ـ ١٥٨.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٥٨) لهذا المفكر كتابات غزيرة تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع المجتمع والدولة، ونورد هنا أهمها: وضاح شرارة: **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)؛ **السلم الأهلي البارد: لبنان المجتمع والدولة، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧**، ٢ ج، سلسلة الدراسات السياسية، ١ =

الجابري وعادل حسين ورضوان السيد وغيرهم، ممن ذهبوا إلى التراث العربي ـ الإسلامي للتنقيب فيه واستلهامه أو نقده من ناحية، ثم التنقيب في التراث الغربي بحثاً عن أسس مرجعية حديثة من ناحية ثانية، ثم عمل الاسقاطات اللازمة على الواقع العربي المعاصر من ناحية ثالثة.
ولا يختلف جوهر محاولة شرارة التنقيب في التراث عن الجابري والعروي والسيد، إلا في مفردات الخطاب التحليلي. ولكنه في عرض تجارب الدولة الحديثة في الغرب لم يتوقف عند النموذج الهيغلي ـ الألماني، بل عرض عدداً من النماذج الأخرى، منها النموذج النابليوني ـ الفرنسي، والنموذج الميترنيخي ـ النمساوي. وهذا الأخير بالذات، لم يتصدّ له الباحثون العرب بالتحليل، لأنه لا يقوم على الانسجام والتماسك القومي كما في النموذجين الآخرين، بل يكاد العكس يكون هو الصحيح، فهذا الأخير يقوم في المجتمعات المركبة غير المتجانسة. وتضطر الدولة هنا إلى الحفاظ على تنافر التجمعات القومية والطبقية، وإلى إدارة الصراع بينها عن طريق الاستعداء والتفتيت، وسلخ فئات اجتماعية من وسطها الطبقي الطبيعي. ويقرأ وضّاح شرارة في هذا النموذج للدولة سمات وملامح هيكلية محددة منها: اقتصار التكوين البرجوازي على فئة أو قومية واحدة دون الأخرى، ومضاعفة الاستغلال وتربع الدولة في الخواء الاجتماعي الذي عملت على خلقه في المقام الأول، وتلازم الصراعات الداخلية مع الصراعات الخارجية. كما ينجم عن هذا النمط للدولة تفكك ثقافي عميق، فتلتحق ثقافة الفئة المسيطرة بالتيارات القارية الأوروبية الغالبة، في حين تنكفىء ثقافات الفئات الأضعف إلى تراث تاريخي ولغوي وظيفته الأولى إشهار التباين أو إذكاء المقاومة[٥٩].

وحين يتعرض وضّاح شرارة إلى الدولة العربية المعاصرة وبخاصة في المشرق، فإنه يجد أن النموذج الميترنيخي (نسبة إلى ميترنيخ) النمساوي هو الأكثر ملاءمة في التحليل. فالدولة القطرية المشرقية دولة تسعى إلى استبعاد جزء مهم من التجربة الاجتماعية، ليس عن طريق تطويره إلى صورة أرقى، وإنما عن طريق عزله وتهميشه قسراً، وإدعاء أن «مقال الدولة» هو وحده المصرّح بكل ما يستحق القول فيما يخص حياة المجتمع. فالدولة العربية على هذا النحو ليست منسلخة عن المجتمع المدني فحسب، بل هي عازلة له، ومتسلطة عليه ويعزو شرارة ذلك إلى عدة عوامل، منها التشكيلة الطائفية المعقدة للمجتمع الشرقي نفسه، ومنها تجربة العرب مع الغرب، ومنها تصدي الدولة خلال العقود الأخيرة لمهام جديدة وضعتها خارج المجتمع وفوقه[٦٠]. وفي رأيه أن «مسألة الغرب» بالذات قد التحمت بمسألة الدولة. فلكي يتعلم العرب أساليب الغرب الراقية، كان لا بد من مشروع تربوي شامل تسيطر عليه الدولة، لكي تغيّر عن طريقه مسار المجتمع. ويستخلص من ذلك أن الدولة أصبحت في مخيلة المثقفين العرب،

= (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)؛ استئناف البدء: محاولات في العلاقة بين الفلسفة والتاريخ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١)، والأهل والغنيمة: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

(٥٩) شرارة، استئناف البدء: محاولات في العلاقة بين الفلسفة والتاريخ، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٤.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١١٢.

طوبى المجتمع وإرادته وتحققه التاريخي الشفاف، ولا تناقض بينها وبين المجتمع. كما يلاحظ شرارة أن موضوع الدولة يتوّج المشاريع الحضارية للتيارات الفكرية العربية المعاصرة كافة (المشروع التغريبي والمشروع الإسلامي والمشروع القومي). وصورة هذه الدولة في فكر المثقفين العرب هي صورة كلية شاملة، تستطيع أن تستوعب كلية النهضة المبتغاة، وتنتفي فيها أي مفارقة بين الدولة والمجتمع[٦١].

وتكاد هذه القراءة لوضّاح شرارة تتناقض تماماً مع تلك التي نراها عند العروي والجابري وآخرين، من الذين ينعون عدم تكرس فكرة الدولة المعاصرة لدى المثقفين العرب، وإهمالهم الشديد لتحليل واقعها وآلياتها، وعزوفهم عن تدعيم أخلاقياتها وقيمها. وربما نكون هنا بصدد مفارقة واضحة بين المفكرين المشارقة، والمفكرين المغاربة في قراءة أو إسقاط همومهم المحلية عليه. إلا أنه عند مستوى معين من التحليل، نجد أن شرارة لا يختلف في إحدى خلاصاته العامة عن غيره من المفكرين العرب، الذين يكادون يجمعون على الطبيعة التسلطية للدولة العربية المعاصرة. فهو يرى أن هذه الدولة هي في الواقع ضد المجتمع لأنها تفرغه من مضمونه الاجتماعي ثم تسيطر على كل ثناياه وأنحائه، وقد أعادت صياغتها على النحو الذي يناسبها هي. فأولى الدول العربية الحديثة، وهي الدولة المصرية في عهد محمد علي، قد قامت بعملية «رمى شباك هائلة على مجتمع كامل وعصره»[٦٢]. أما الدول العربية المعاصرة فهي تحتل مراكز الاشراف على تقاطع العلاقات السياسية والاقتصادية الداخلية، وتسيطر على القطاعات الحديثة التي استجدت مع التغلغل الرأسمالي، وعلى الادارة التي تكرّس التبعية للمراكز الاستعمارية، كما أن هذه الدولة تحتوي، أو تسيطر، على القطاعات الاجتماعية التقليدية، التي تشكل الجزء الأعظم من المجتمع، من خلال ضمّ قمم هذه القطاعات إلى طاقم الحكم، وتفصلها عن قواعدها، وتخلق لها مصالح جديدة ضمن قاعدة العلاقات الرأسمالية التابعة[٦٣].

ولم يكن ظهور الدولة الجديدة في الوطن العربي، طبقاً لوضّاح شرارة، نتاجاً لتفاعل التناقضات الاجتماعية وتطورها في صور تجميعية جديدة، بل كان ظهوراً مصطنعاً ومفروضاً. فقد ولدت هذه الدولة بنمط سلطتها الخارجية وطاقمها وأجهزتها ومثقفيها، هامشية بالمعنى الحرفي، ولم تنجح في كسر هذه الهامشية حتى وهي في أوج سلطتها، عندما بدا أنها أمسكت في قبضتها مقاليد الحكم والتنظيم السياسي ووسائل الانتاج الرئيسية والايديولوجية الرسمية. لذلك، لم يكن أمامها إلا أن تشرّع وتنظم، وتقسر وتقهر، وتنتج وتستثمر، معمّقة الفوارق بين طاقمها وسائر المجتمع، ومميزة لفئة اجتماعية معينة من فئات المجتمع دون غيرها، تضع بين أيديها مقاليد السلطة والانتاج[٦٤].

---

(٦١) شرارة، حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين، ص ٩٠ـ١٤٢.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.
(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٨.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩.

ويخلص وضّاح شرارة إلى تأكيد ملاحظتين مهمتين: الأولى، هي أن احدى أزمات الدولة العربية هي عجزها التام عن إدراك الانفصال الكامل بينها وبين المجتمع، وقصور تمثيلها للتكوينات الاجتماعية، وعدم التزامها بنصاب القانون العام. وهي لذلك في عداء أو قطيعة مع المجتمع؛ والملاحظة الثانية، هي أن الدولة العربية هذه لا تستعدي أو تقاطع مجتمعاً متجانساً أو تؤلب أكثرية شعبية أو سياسية قادرة على تقديم بديل، بل هي تستعدي كتلاً اجتماعية متنافرة فيما بينها، ويصعب إن لم يستحل عليها تشكيل جبهة معارضة. ويلاحظ شرارة أنه إزاء تمنّع المجتمع المدني أو سلبيته في تأييد الدولة، تعمد هذه إلى بناء قشرة اجتماعية بديلة، وتوكل إليها تمثيل المجتمع الغائب. فتنشأ نقابات أو روابط «لتمثيل» العمال والفلاحين والمهنيين، كما تشاء الدولة تمثيلهم، وتضع على رأسها «قيادات» من اختيارها، لا يختلفون عن بقية موظفي الدولة في شيء. كما تخلق صحافة رسمية ذليلة، تضيف إلى أبواق الحكم بوقاً مكتوباً. وتُحكم الدولة سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة على بقية المؤسسات الأهلية والتطوعية، سواء من خلال أعوانها، أم بتضييق مجال حركتها وانتشارها. وهكذا يكون «المجتمع» الذي تعلن الدولة وحدتها معه قشرة كاذبة، لا تمثل سوى ظلّ الدولة على سطح المجتمع. فهو مجتمع صنعته الدولة على مثالها وصورتها(٦٥).

ورغم الجدة والوضوح في تحليل وضّاح شرارة لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني، إلا أننا نلمس أنه متأثر كثيراً بتجربة الدولة المشرقية (الهلال الخصيب). كما أن تأكيداته المستمرة بأن المثقفين يقفون مؤيدين لهذه الدولة، قد تنطوي على كثير من المبالغة. وقد رأينا كيف أن المفكرين المغاربة يذهبون إلى العكس تماماً، أي أن المثقفين العرب وقفوا من الدولة العربية (القطرية) موقفاً سلبياً أو مضاداً، لأسباب كثيرة أفاض في شرحها عبد الله العروي خصوصاً. كما نلمس أن وضّاح شرارة حينما ينتقل في كتاب آخر لتحليل أوضاع الجزيرة العربية، فإنه يبقي على مقولاته الأساسية. كل ما في الأمر أن «القبيلة»، وليس العرق أو الطائفة، تصبح هي التكوينة الاجتماعية الرئيسية في التحليل.

ففي كتابه **الأهل والغنيمة**، نراه يشرح قصة إنشاء الدولة السعودية من خلال ظاهرة التحالف القبلي، مع تدعيمها بظاهرة التوحيد الديني (الوهابية)، ثم تسوير هذا التجمع بحائط الدولة الموحدة. فالقرابة والتحالف، إذاً، قد استأنفا البدء في صورة جديدة هي صورة الدولة، التي يقوم فيها «مجتمع سياسي» أصيل من المنظومات العشائرية والعائلية، و «مجتمع انتاجي» ملحق من الأعاجم وأشباه الأعاجم (من العمالة الوافدة، والوطنيين من خارج التحالف العائلي والعشائري الحاكم)(٦٦). ويذهب شرارة إلى أن هذا التوحيد السعودي هو توحيد «فوقي»، أي يسيطر على المرافق والمقاطعات، مع الحفاظ على عزلتها وتناثر عناصرها. فالمجتمع السعودي المعاصر، ورغم التحولات الاجتماعية الهائلة التي عرفها منذ عام ١٩٦٤، ثم عام ١٩٧٣،

---

(٦٥) شرارة، **استئناف البدء: محاولات في العلاقة بين الفلسفة والتاريخ**، ص ١٠٩ - ١١٢.

(٦٦) شرارة، **الأهل والغنيمة: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية**، ص ١٣٠ - ١٣٦.

«لا يتوحّد إلا في الدولة وفي السلطة. فالدولة فيه ما زالت صانعة المعنى، كما كان يحسب ابن بشر»[٦٧].

وينتهي وضّاح شرارة إلى طرح السؤال الذي سبق وتعرض له عبد الله العروي حول ما إذا كانت «الدولة العربية القومية الموحدة»، هي المخرج من الأزمة الحالية للدولة القطرية عموماً، وفي علاقتها بالمجتمع المدني خصوصاً. ويكاد يصل شرارة إلى الاجابة نفسها التي وصل إليها العروي. فهو يرى أن استخدام الوحدة كوسيلة، قد يكون محاولة للهروب إلى الأمام، استنكافاً عن معالجة المعضلات التي يطرحها المجتمع على الحكم وعلى نفسه، وأن ذلك يمكن أن ينطوي على مضاعفة المشكلات الداخلية والاقليمية الحالية. ويقترح شرارة كبديل لهذا الاستخدام الذرائعي «لوسيلة الوحدة»، أن تكون المعالجة مزدوجة، أي قطرية ـ قومية معاً. فالمنظور الوحدوي التاريخي نفسه يملي سياسة ثنائية المستوى. فمن الصعب النجاح على مستوى الوحدة الكبرى، إذا كان المجتمع عاجزاً على المستوى القطري عن مواجهة مشكلة السلطة، ومسألة الكيانات الحقوقية والسياسية للتكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية القائمة[٦٨].

يبقى أن نختتم هذا العرض للأدبيات العربية المعاصرة حول المجتمع والدولة بإسهامات الفكر الماركسي العربي. فرغم أن عدداً ممن عرضنا لآرائهم، مثل العروي وشرارة والجابري، اعتمدوا في مقولاتهم على منهج ماركس، إلا أنهم لم يقتصروا عليه، وإنما نلمح في أعمالهم تأثير الفكر الهيغلي والفيبري، والفكر الليبرالي والقانوني الدستوري الغربي بشكل عام، ربما بدرجة مساوية أو حتى بدرجة أكبر. أما إسهامات الماركسيين العرب فهي أكثر التزاماً بمنهج الماركسية التقليدية ومضمونها في التحليل، وإن كان بعضهم وبخاصة في العقدين الأخيرين قد قدم إبداعات جديدة في إطار هذا الفكر. وقد أغنت الاسهامات الماركسية العربية موضوع العلاقة بين المجتمع والدولة، وسدّت فجوة كبيرة كانت قائمة في الفكر العربي الحديث في هذا الصدد. ونقصد بذلك البعد الاقتصادي المتمثل داخلياً في «أنماط الانتاج» (Modes of Production)، والمتمثل خارجياً في تأثير «النظام العالمي» (World System)، أو «التقسيم الدولي للعمل» (International Division of Labour)، ولهذا البعد أهمية في فهم الطابع الاجتماعي التاريخي لظاهرة الدولة، وبخاصة في الأطراف أو في بلدان العالم الثالث، كما رأينا من عرضنا السابق لمفكري أمريكا اللاتينية وغيرهم من بلدان العالم الثالث.

ظلّ الفكر الماركسي العربي، ربما إلى خمسينات هذا القرن، يردد بشكل شبه ميكانيكي أطروحات نظيره في الغرب وفي روسيا الستالينية، حول مفهومات الأمة القومية والمجتمع والدولة. وكانت عملية الاسقاط والقياس والمشابهة بين التطور التاريخي للمجتمعات الأوروبية، وذلكم الخاص بالوطن العربي، تتمّ بكثير من الافتعال والتلفيق، دون أن تأخذ في

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٦٨) شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين**، ص ٢٣١ ـ ٢٤١.

الاعتبار خصوصيات هذا الأخير[٦٩]. ولكن العقود الثلاثة الأخيرة شهدت تحرراً فكرياً حقيقياً للماركسيين العرب، من اسار هذه العملية الاسقاطية الدوغمائية المفتعلة. فمن ناحية، تمّ التنقيب في التراث الماركسي نفسه عن مقولات شبه منسية، ساعدت على تقديم تحليل أفضل لبعض خصوصيات الوطن العربي. وأهم هذه المقولات هي تلك الخاصة «بالنمط الآسيوي للانتاج» (Asiatic Mode of Production) عند ماركس، وتلك الخاصة بالامبريالية والدولة والأمة عند لينين. ومن أبرز من اعتمد هذه المقولات في تحليل الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي وانعكاساته السياسية، كل من أحمد صادق سعد ومحمود حسين وأنور عبد الملك وعادل غنيم وفؤاد مرسي بالنسبة إلى مصر؛ وعصام الخفاجي بالنسبة إلى العراق، وجعفر زين بالنسبة إلى اليمن، وخالد المنوبي بالنسبة إلى تونس[٧٠]. أما إسهامات سمير أمين فهي متميّزة بشكل خاص، من حيث إنها أغنت الفكر اليساري العالمي عموماً من ناحية، ومن حيث إنها، حينما تناولت الوطن العربي، فقد شملته كله من أقصى المغرب إلى أدنى المشرق. لذلك نفرد لتحليلاته الفقرات التالية كنموذج للإسهامات الماركسية العربية[٧١].

عرض سمير أمين معظم أطروحاته الرئيسية عن المجتمع العربي وتكويناته الطبقية في كتابه عن **الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات**. وفيه يدحض عدداً من الأطروحات الماركسية التقليدية السابقة عن بنية المجتمع العربي. فهو يبدأ من تأكيد أن العامل الثقافي ـ اللغوي ـ الديني الذي بدأ بالإسلام، قد خلق وحدة حضارية بين شعوب عديدة في المنطقة شبه الجافة، التي تمتد من العراق شرقاً إلى المغرب وموريتانيا غرباً. وهذه الوحدة الحضارية هي

---

(٦٩) أنظر تقويماً لتطور الفكر الماركسي العربي في: ابراهيم، «المسألة الاجتماعية بين التراث وتحديات العصر،» ص ٥١٣ ـ ٥١٨.

(٧٠) أنظر من كتابات هؤلاء: أحمد صادق سعد: **تاريخ مصر الاجتماعي ـ الاقتصادي** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩)، و**تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١)؛ عادل غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)؛ فؤاد مرسي: **هذا الانفتاح الاقتصادي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦)، و**التخلف والتنمية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)؛

Anouar Abdel-Malek, *Egypt: Military Society; the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser*, translated by Charles Lam Markmann (New York: Random House, 1968); Mahmoud Hussein, *Class Conflict in Egypt, 1945-1970*, translated from French by Michel and Suzan Chirman [et al.] (New York: Monthly Review Press, 1973);

عصام الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ومحمد جعفر زين، **نقل التكنولوجيا والدولة** (عدن: دار الهمذاني، ١٩٨٥).

(٧١) من كتابات سمير أمين العديدة، فيما يلي ما يتصل منها بموضوع المجتمع والدولة عموماً وفي الوطن العربي خصوصاً:

Samir Amin, *Unequal Development: A Study of the Social Formations of Peripheral Capitalism* (New York: Monthly Review Press, 1976);

سمير أمين: **الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات**، ترجمه عن الفرنسية كميل قيصر داغر (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨)، و**أزمة المجتمع العربي المعاصر** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦).

التي بلورت على مدى عدة قرون (من السابع إلى العاشر الميلادي) نواة ما نسميه اليوم بالأمة العربية[٧٢]. على أن ما يربط هذه الأمة من وشائج ثقافية حضارية نفسية، لا ينبغي أن يصرفنا عن أوجه تنوع مهمة بين أجزاء الوطن الذي نعيش فيه. ويقترح سمير أمين معياراً أساسياً لدراسة هذا التنوع، وهو مصدر الفائض الاقتصادي الذي أمكن به خلق حضارات ودول مزدهرة بين القرنين الثامن والثامن عشر الميلاديين، أي إلى ما قبل الحقبة الاستعمارية. ويذهب إلى أن مصدر هذا الفائض كان أساساً إما التجارة الطويلة المدى أو الزراعة. وبناء على ذلك، يقسم الوطن العربي إلى أربع مجموعات فرعية: المشرق، المغرب، وادي النيل، والأطراف. في المشرق (الذي يشمل الجزيرة العربية والهلال الخصيب)، تكوّن الفائض من التجارة بين هذه المنطقة من ناحية، وكل من الهند وجنوب آسيا وأوروبا المتوسطية من ناحية ثانية. وفي المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)، تكوّن الفائض أيضاً من التجارة بين هذه المنطقة من ناحية، وأفريقيا الغربية وأوروبا المتوسطية والغربية من ناحية ثانية. أما مصر (وادي النيل)، فقد كان العماد الرئيسي للفائض الاقتصادي فيها هو دائماً الزراعة. وفي المجموعة الرابعة (أطراف الوطن العربي مثل السودان والساحل الجنوبي للجزيرة العربية)، فقد تكّون الفائض من خليط من الأنشطة الاقتصادية الزراعية ـ التجارية ـ الرعوية[٧٣].

وقد أفرزت هذه الأنماط الاقتصادية الفرعية تكوينات اجتماعية ـ سياسية موازية. كما أن هذه الأنماط الفرعية لم تكن صارمة في حدودها. ففي كل نمط، وجدت أنشطة من النمطين الآخرين، ولكن بشكل ثانوي ومساعد. ففي المشرق، مثلاً، وجدت أنشطة زراعية في العراق وسهول سوريا واليمن، وأنشطة رعوية في قلب الجزيرة العربية. وفي المغرب أيضاً وجدت أنشطة زراعية في المناطق الساحلية لتونس والجزائر وفي وديان الأنهار في المغرب الأقصى، وأنشطة رعوية في المناطق الجبلية والصحراوية. وفي مصر وجدت دائماً أنشطة تجارية داخلية واقليمية وخارجية. ويخلص سمير أمين من هذا التنميط لأقاليم الوطن العربي إلى أن النشاط التجاري الداخلي والاقليمي والخارجي كان هو المصدر الرئيسي لفائض القيمة في معظم الأنحاء ومعظم الحقب التاريخية. وهو بذلك ينفي الأطروحة التقليدية عند بعض الماركسيين العرب، من وجود نمط إنتاجي إقطاعي على شاكلة ما وجد في أوروبا. الاستثناء الجزئي في نظره هو مصر التي يمكن، مع التحفظ الشديد، القول بأنها شهدت تكوينات «شبه اقطاعية» في بعض الفترات التاريخية القصيرة. وهذه ارتبطت عادة بكساد التجارة في المنطقة العربية ككل، مما أثّر بدوره على مصر، أو بالتحلل الداخلي والضعف السياسي لمصر نفسها[٧٤].

ويبني سمير أمين على الأطروحة السابقة أطروحة ثانية، خاصة بنظرية الأمة. فالوحدة العربية في نظره كانت المحصلة التاريخية للتركز التجاري. فالطبقة التي اضطلعت بهذا التوحيد

---

(٧٢) أمين، **الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات،** ص ١١ ـ ١٣.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ٣٢.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٧.

كانت طبقة «التجار ـ المحاربين»، التي جاءت بذورها الجنينية من تجار مكة ويثرب الذين وحّدهم الإسلام، وعبّأهم لنشر الرسالة من خلال الجهاد. وبسبب تقاليدهم التجارية السابقة على الإسلام، وما أمرهم به الإسلام من قواعد لتنظيم المجتمع، وما أتيح لهم من فرص الانفتاح على حضارات البلاد التي فتحوها (شرقاً وشمالاً وغرباً)، فقد استطاعوا أن ينمّوا تجارة المسافات الطويلة من الصين إلى شمال غرب أوروبا. وفترات الازدهار العربي هي فترات الازدهار التجاري، والذي أدّى (ولم يكن نتيجة) إلى ازدهار الزراعة والصناعة والعلوم. والعكس صحيح. والدول المشرقية والمغربية والمصرية التي ازدهرت في المنطقة العربية بين القرنين الثامن والخامس عشر، ارتبطت بهذا الازدهار، وكانت سبباً ونتيجة له[٧٥].

والأطروحة الثالثة لسمير أمين هي أن عملية تفتت قومي للأمة العربية، بدأت تدريجاً من القرن السادس عشر. فإلى ذلك الوقت، وحتى في ظل دول مختلفة، كانت المنطقة العربية موحّدة تجارياً وبشرياً. ولكن بدءاً من القرن السادس عشر، وقعت معظم الأقطار العربية في براثن السيطرة العثمانية من ناحية، وبدأت تفقد ميزاتها النسبية في خطوط التجارة الطويلة بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب، من ناحية ثانية. لقد كان النظام الرأسمالي العالمي ومركزه الأوروبي، يتبلور ويهيمن تدريجاً على المناطق الطرفية في العالم، ومنها الوطن العربي. وتصل هذه الهيمنة إلى قمتها في القرنين التاسع عشر والعشرين. وتتحول بالتالي وحدة الأمة العربية من ترابط اقتصادي تجاري عضوي، إلى مستوى آخر هو الشعور الوحدوي الكفاحي ضد الامبريالية بصورها المختلفة[٧٦].

ويتعرض سمير أمين للتكوينات الاجتماعية الطبقية التي تبلورت في الوطن العربي منذ حقبة الهيمنة الاستعمارية، وكنتيجة لها، وهي البرجوازية الكمبرادورية وكبار الملاك الزراعيين (الذين يرفض أمين وصفهم بالاقطاعيين). وفي الحقبة الأولى للاستعمار المباشر أو السافر، تتحالف هاتان الطبقتان مع الامبريالية، وتحتميان بها تعظيماً لمصالحهما. وفي مرحلة ما بعد الاستقلال، تكوّنت طبقات جديدة، وبخاصة نتيجة برامج الاصلاح الزراعي والتصنيع. ولكن هذه الطبقات سرعان ما تكتشف أن التقسيم الدولي للعمل، يدفع بها لأن تكون حليفاً أو شريكاً أو بديلاً للبرجوازية الكمبرادورية وكبار الملاك في العلاقة بالامبريالية العالمية. فهذه الطبقات الجديدة (البرجوازية الصغيرة) التي نمت مع الاستقلال، وسيطرت على جهاز الدولة «المستقلة»، سرعان ما تسخّر هذا الجهاز في تحالفها الاستراتيجي مع الامبريالية. وهنا نشهد ما يمكن تسميته «برأسمالية الدولة التابعة»[٧٧].

في أطروحته الخامسة، يركز سمير أمين على البرجوازية الصغيرة (أو ما يسميه آخرون بالطبقة المتوسطة الجديدة)، لدورها الحاسم في دفع الأقطار العربية إلى رأسمالية الدولة

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٥ و١٢ ـ ١٣.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٤٩.
(٧٧) المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٨٢.

التابعة. ففي مرحلة النضال ضد الاستعمار، يترك الفلاحون والعمال بسبب ضعفهم الطبقي والتنظيمي، زمام القيادة للبرجوازية الصغيرة. فهذه الأخيرة تكون في صراع مع الكمبرادورية المتعاونة مع الاستعمار، والمغضوب عليها شعبياً. لكن البرجوازية الصغيرة بعد طرد الاستعمار السافر، وبعد فترة من البرامج الاصلاحية في أول عهد الاستقلال، تخرج من أحشائها رأسمالية الدولة. وهذه الأخيرة سرعان ما تتحول تدريجاً إلى حليف تابع للرأسمالية العالمية[٧٨].

وينتهي سمير أمين، في أطروحة أخيرة، إلى أن الدولة القومية الموحدة المستقلة لا يمكن أن يبنيها إلا العمال والفلاحون العرب. فهم أصحاب المصلحة الرئيسية في هذه الوحدة، وهي التي يعني الاستقلال بالنسبة إليها إنهاء الاستغلال، أي إنهاء الهيمنة الأجنبية التي يمارسها النظام الرأسمالي العالمي. ويرى أن ذلك يتطلب ثورة اشتراكية في الوطن العربي. ولهذه بدورها شرطان: الأول، هو القطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي، والثاني، هو السلطة الشعبية على رأس الدولة وفي مؤسساتها. ويعتبر سمير أمين كلاً من الصين وفيتنام من الأمثلة المعاصرة والناجحة لهذه الامكانية. كما يعوّل كثيراً على دور مصر كرأس حربة لهذه الثورة الاشتراكية. ويرى أن الخطوة الأولى هي تشكيل جبهة عريضة معادية للامبريالية، وإعطاء قيادة هذه الجبهة للطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين الفقراء، وعلى أن تستعين هذه الجبهة مرحلياً بكل القوى الوطنية الداخلية، وكل القوى التحررية الخارجية. أما الخطوة الثانية، فهي فك الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي[٧٩].

هذا التلخيص لأطروحات سمير أمين ترك الكثير من التفاصيل المهمة. ولكن هذا هو ما حدث في تلخيصنا للاسهامات العربية الأخرى حول العلاقة بين المجتمع والدولة. ولعلّ ما يلزم التنويه به هو أن سمير أمين، في أكثر من موضع، يوجه انتقادات حادة لا للفكر البرجوازي وممارساته السياسية ـ الاقتصادية فقط، ولكنه يفعل ذلك أيضاً مع الفكر الماركسي العربي التقليدي. وما يهمنا بالطبع هو أن أطروحات سمير أمين، مثل تلك التي عرضنا لها لمفكرين عرب آخرين، تركز الضوء على متغيرات مهمة لا بد من أخذها في الحسبان، عند الحديث عن حاضر المجتمع والدولة ومستقبلهما في الوطن العربي. ويلفت سمير أمين النظر بقوة إلى أهمية المتغير الدولي الخارجي (النظام الرأسمالي العالمي) في أزمة الوطن العربي الراهنة. ولكن هذا المتغير ما كان له أن يضاعف من هذه الأزمة ويعقدها، إلا بسبب التركيبة الداخلية لطبقات المجتمع العربي، وهيكل السلطة وعلاقات القوة بينها. وينتهي سمير أمين إلى أن الخلاص أو الخروج من الأزمة الراهنة، يبدأ بفعل مزدوج، القطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي من ناحية، وسيطرة الطبقات الكادحة على جهاز الدولة من ناحية أخرى. فهو لا يحبّذ تقوية الدولة القطرية الحالية، كما يفعل العروي، على أمل أن يكون ذلك خطوة إلى فردوس موعود. ولكنه يعتقد أن تكريس الدولة التابعة، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من الجحيم المعهود.

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ١٣٠.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٧٨ ـ ١٩٧.

الفصل الثالث

خلفيات المجتمع والدولة في الوطن العربي

رغم أن هذا الكتاب هو جزء من مشروع لاستشراف المستقبل العربي، إلا أن هذا الأخير لا يمكن الحديث عنه بلا نظرة وصفية تحليلية فاحصة للماضي والحاضر. فالماضي هو الذي مهّد للحاضر، والحاضر يحتوي كل الاحتمالات المنطقية والعملية للمستقبل. ومن نافلة القول ان تاريخ المجتمعات ومسيرتها الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية هما حلقات متصلة لا يمكن تجزئتها، وإن كان يمكن بالطبع التركيز على بعضها دون البعض الآخر، لأغراض أي دراسة.

ودراسة خلفيات المجتمع والدولة في الوطن العربي، لأغراضنا هنا، لن تتوغل في الماضي السحيق، ولا حتى في تفاصيل التاريخ العربي ـ الاسلامي منذ بداياته الأولى، ولكنها تركّز على المشهد العام الذي سبق اندماج المنطقة العربية في النظام العالمي، الذي بدأت أوروبا في صياغته، والتحكم فيه بدءاً من القرن السادس عشر. ثم تنتقل دراسة هذه الخلفيات إلى مشهد الاختراق الأوروبي للوطن العربي في القرون الثلاثة التالية، وما نتج عنه من تأثيرات وتغييرات وتشوهّات في هياكل المجتمع العربي. هذان المشهدان هما الخلفيات المباشرة لظهور الدولة القطرية العربية، التي نعيش معها وتعيش معنا في الوقت الحاضر. سيقتصر هذا الفصل على المشهدين السابقين لمولد الدولة الوطنية القطرية، على أن نتناول هذه الأخيرة في الفصل الرابع.

أولاً: الميراث التاريخي قبيل الاندماج في النظام العالمي

كما ذكرنا في عرضنا لأهم الأدبيات العربية ـ الاسلامية حول المجتمع والدولة، بدأت مرحلة الضعف ثم التدهور للمجتمع العربي وأنظمته السياسية، بدءاً من القرن العاشر الميلادي، أو الرابع الهجري. ووصل هذا الضعف إلى أشدّ لحظاته في القرون الثلاثة التالية، التي شهدت سقوط القدس في أيدي الصليبية الأوروبية عام ١٠٩٩ م، وسقوط بغداد (عاصمة الخلافة العربية ـ الاسلامية) على أيدي المغولية التتارية الآسيوية عام ١٢٥٨ م. ورغم

لحظات الاستنهاض التي مكّنت العرب والمسلمين، من صدّ هاتين الهجمتين واحتوائهما وهزيمتهما في أواخر القرن الثالث عشر، إلا أن عوامل الضعف الهيكلية كانت مستمرة تفعل فعلها في جسم المجتمع العربي. وربما كان أهمّ هذه العوامل هو حركات الانفصال في الامبراطورية العربية ـ الاسلامية، التي بدأت بانفصال الأندلس على يد الأمير الأموي عبد الرحمن الداخل في أواخر القرن الثامن الميلادي. ثم تتالت حركات الانفصال هذه في أطراف الدولة العربية ـ الاسلامية البعيدة عن العاصمة بغداد (في المغرب ومصر غرباً، وفي الأقاليم الآسيوية شرق العراق).

ونلاحظ أن حركات الانفصال هذه، كانت تبدأ بأسر حاكمة قوية، تتحدّى الخلافة المركزية في بغداد، وتقيم ملكها المستقل لما يقرب من قرن أو قرنين على الأكثر. ثم ما تلبث هي نفسها أن تضعف ويتحلل سلطانها، وتتفتّت أراضيها، إلى أن تسقط في أيدي أسرة مالكة جديدة ذات عصبية قبلية، أو حميّة دينية تبدأ من إحدى البقاع المفتتة هذه، ثم تعيد توحيد الأقاليم المجاورة لها، وتبسط عليها سلطانها وتزدهر إلى حين من الدهر، ثم تعتريها عوامل الضعف ثم الانحلال نفسها وهكذا، على النحو الذي وصفه ابن خلدون بدقة بالغة في القرن الرابع عشر الميلادي[1].

فانفصال الأندلس، وتكوين دولة أموية جديدة فيها، هو نموذج على هذه العملية الجدلية. فقد نجح عبد الرحمن الداخل في الاستيلاء على قرطبة عام ٧٥٦ م، وأخذ يبسط سلطانه على المناطق المجاورة تدريجاً خلال العقدين التاليين. وعندما سيطر تماماً على كل الأندلس، أوقف الدعاء للخليفة العباسي في بغداد (عام ٧٧٣ م)، وكان ذلك بمثابة الانفصال الرسمي عن بقية الدولة العربية ـ الاسلامية. واستمر حكم الأمويين في الأندلس الموحّدة قوياً مزدهراً طوال القرنين التاليين، ثم بدأت تدبّ فيه عوامل الضعف، ومن ثم حركات الانفصال، والتفتّت إلى إمارات صغيرة متناحرة بعد عام ١٠٠٢ م (وفاة الحاجب المنصور، وهو أقوى قائد عرفته اسبانيا العربية)[2]. واستمرت هذه الدويلات المتناحرة من ضعف إلى ضعف، في ظلّ ما يعرف في التاريخ العربي باسم ملوك الطوائف، إلى أن سقطت واحدة بعد الأخرى في أيدي ملوك إسبانيا. وبسقوط غرناطة عام ١٤٩٢ م، زال آخر أثر للحكم العربي ـ الإسلامي في الأندلس.

وقد تكرّر هذا المشهد الجدلي في المغرب، وغيره من أقاليم الدولة العربية ـ الإسلامية في المشرق. ويزخر التاريخ العربي خلال تلك القرون من التاسع إلى الخامس عشر، بحركات

---

(١) أنظر تفصيلات نظرية ابن خلدون في قيام الممالك وازدهارها، ثم انحلالها وسقوطها في: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤).

(٢) فيليب خوري حتي، **تاريخ العرب**، ترجمة جبرائيل جبور وادوارد جرجي، ط ٥ (بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٤)، ص ٥٨٦.

الانفصال وقيام مثل هذه «الدول» والممالك وانهيارها. فالطولونيون والأخشيديون والفاطميون والايوبيون والمماليك في مصر، والأغالبة والفاطميون والمرابطون والموحدون في شمال افريقيا، وهكذا. وكانت الجزيرة العربية، بعد انتقال الخلافة منها مع الأمويين إلى دمشق في منتصف القرن السابع الميلادي، قد أصبحت أحد الأقاليم التابعة للعاصمة المركزية في دمشق ثم بغداد. ومع ضعف الخلافة العباسية نفسها في القرن التاسع الميلادي، أصبحت الحجاز خاضعة لولاة مصر أو ولاة الشام، بينما انكفأ قلب الجزيرة نفسه إلى العزلة النسبية، وإلى نوع من القبلية الاجتماعية ـ السياسية.

وبظهور العثمانيين على المسرح في آسيا الوسطى، ثم الأناضول، في القرن الرابع عشر، كقوة عسكرية تعتنق الاسلام، وتمتّد جنوباً وغرباً، فإن ما نطلق عليه اليوم الوطن العربي يقع في قبضتهم تدريجـاً، في النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي ـ المشرق والجزيرة ومصر بين عامي ١٥٠٠ و١٥١٧، ومعظم شمال افريقيا بين عامي ١٥١٨ و ١٥٥١ ـ ولم يستعص على العثمانيين إلا المغرب الأقصى واليمن. أي أن معظم الوطن العربي أصبح أقاليم ضمن أمبراطورية موحدة هي الامبراطورية العثمانية، والتي أصبح حكامها يعرفون بسلاطين آل عثمان، ثم نصّبوا أنفسهم فيما بعد خلفاء للمسلمين، وكانوا أوّل من يفعل ذلك من غير العرب. ولكن هذه الامبراطورية الاسلامية الشاسعة، تعرضت لعوامل الضعف والتآكل التدريجي نفسها، وبخاصة نحو الاطراف، التي بدأت تستقل فعلياً عن مركز الخلافة في القسطنطينية، وإن ظلّت إسمياً تعلن الولاء للسلطان. كذلك بدأت الدول الاوروبية الصاعدة تتحدّى السيطرة العثمانية في بعض هذه الأطراف، بدءاً من القرن السابع عشر، وتمعن في ذلك في القرنين التاليين.

إن القرون الأربعة التي سيطرت فيها الامبراطورية العثمانية على مقدرات معظم الوطن العربي، فعلياً ثم إسمياً، هي القرون نفسها التي حققت فيها أوروبا قفزاتها النوعية الهائلة إلى الامام، في مضمار العلوم والفنون والاقتصاد، وإعادة تنظيم هياكلها الاجتماعية والسياسية. وكما ذكرنا في الفصل السابق، كانت تلكم هي القرون الثلاثة التي شهدت ظهور الدول القومية في أوروبا (وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨). وهي القرون التي شهدت عصر النهضة والتنوير والثورات العلمية والجغرافية والصناعية والسياسية. وهي القرون التي خلقت من أوروبا قوة عالمية طاغية، استطاعت أن تصوغ ما نسميه بـ «النظام العالمي»، الذي ربط كلّ اجزاء المعمورة بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية الاقتصادية العسكرية، لأول مرة في التاريخ الإنساني[٣].

هذه القرون الأربعة نفسها، هي التي تعرّض فيها الوطن العربي لعزلة نسبية عن التطورات العلمية والفكرية والاقتصادية العالمية، ولم تواكب هياكله الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتيرة

---

(٣) حول انبثاق هذا النظام العالمي وتطوره، أنظر:
Immanuel Wallerstein, *The Modern World System* (New York: Academic Press, 1974).

التطور والتغير اللذين كانا يحدثان إلى الشمال عبر البحر المتوسط في أوروبا. فإلى القرن الرابع عشر، يمكن القول إن مستوى التطور الحضاري والاقتصادي والعسكري كان لا يزال متقارباً بين العالم العربي ـ الاسلامي من ناحية، والعالم الغربي ـ الأوروبي من ناحية ثانية. وإلى ذلك الوقت كانت الغلبة لأي منهما على الآخر في المواجهات العسكرية، نتاجاً لقوى السياسة والزعامة وعوامل الحشد والتنظيم، أكثر منها نتاجاً لعوامل اقتصادية ـ اجتماعية بنيوية في داخل مجتمعات كل طرف، الأمر الذي أصبح حاسماً، بدءاً من القرن السابع عشر.

إن العزلة النسبية، التي سبّبها انتقال مركز السلطة إلى خارج الوطن العربي (مع سيطرة آل عثمان)، وتحوّل طرق التجارة العالمية الرئيسية بعيداً عن قلب الوطن العربي (بسبب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والامريكتين)، وتداعيات ذلك من ركود حضاري واقتصادي وعلمي وسياسي، ترك الهياكل الاجتماعية العربية ترسف في اغلالها التقليدية بشكل دائري شبه مغلق. كانت هناك لحظات استنهاض وازدهار بين الحين والآخر، ولكن كان يحكمها سقف متدنّ لا يتجاوزه الوطن العربي، بسبب هياكله الاجتماعية ـ الاقتصادية التقليدية. أي أن لحظات الاستنهاض والازدهار لم يكن لها الطبيعة التراكمية المستمرّة، كما أصبح الحال في أوروبا منذ القرن الخامس عشر.

وضمن هذا الاطار التقليدي الدائري الرتيب، وفي ظل العزلة النسبية عن مسيرة التطور الحضاري ـ الاجتماعي ـ التكنولوجي العالمي، كانت خصوصيات الموقع الجغرافي، والايكولوجيا البشرية (أي التفاعل بين الناس والبيئة الطبيعية)، والارث الثقافي، هي التي تحدّد سقف أنماط الانتاج والفائض والتوزيع، وعلاقة القوى الاجتماعية التقليدية بالسلطة السياسية التقليدية. وفي هذا الاطار، فإن التنوع في علاقة المجتمع بالسلطة السياسية بين أجزاء الوطن العربي، كان نتاجاً للاختلاف في أحد هذه العوامل.

وفيما يلي نلقي نظرة على كل من أقاليم الوطن العربي الكبرى، من حيث ارثها الاجتماعي ـ السياسي، قبيل الاختراق الغربي الاستعماري لها.

١ ـ إرث الدولة المخزنية في المغرب العربي[٤]

المغرب العربي، في سياق هذه الدراسة، يشمل الاقطار العربية غرب وادي النيل إلى سواحل المحيط الأطلسي. وهو يشمل: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. وتمتدّ هذه المنطقة من ساحل البحر المتوسط شمالاً إلى جنوب الصحراء الكبرى، إلى أن تلامس المجتمعات الافريقية الزنجية غير العربية. وتشمل المنطقة ثلاث بيئات متميّزة، من حيث طبيعة السطح وكمية المياه المتوافرة، والسواحل والسهول في أقصى الشمال، والهضاب المرتفعة في الوسط، والصحارى في الجنوب. وتتدرج كمية المياه المتاحة للزراعة والمراعي، تنازلياً من

---

(٤) اعتمدنا في هذا الجزء على كتاب: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، الفصل ١، «إرث الدولة المخزنية».

الشمال إلى الجنوب. ويمثّل المغرب العربي، حلقة الوصل التجاري والثقافي بين أفريقيا الزنجية جنوب الصحراء من ناحية، وبقية الوطن العربي (شرقاً) وأوروبا (شمالاً) من ناحية أخرى. ورغم أن الاقليم بكامله قد دخل في الإسلام خلال قرنين من الفتح العربي في القرن السابع الميلادي، إلا أن عملية تعريبه استغرقت قروناً عدة، بل وظلّت فيه إلى وقتنا الحاضر مجموعات كبيرة من المسلمين البربر الذين احتفظوا بلغتهم، والكثير من تقاليدهم غير العربية. وتمثّل هذه المجموعات ما يقرب من ربع سكان المغرب العربي الكبير. وقد تمّت عملية التعريب من خلال نشر الاسلام وموجات الهجرة للقبائل العربية من شبه الجزيرة، واستيطانها وتفاعلها وتزاوجها مع السكان الأصليين من قبائل البربر. وكانت هذه العملية الاجتماعية ـ الثقافية أكثر ما تكون كثافة في المناطق الساحلية والسهلية، وكانت أقل من ذلك في الهضاب الجبلية في الوسط، والمناطق الصحراوية في الجنوب.

ظلت «القبيلة» هي وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية في المغرب الكبير، طوال القرون الاثني عشر التالية للفتح العربي ـ الاسلامي. ورغم الضعف التدريجي المتواصل لهذا الشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، وبخاصة في القرون الثلاثة الأخيرة، إلا أن بقاياه لا تزال قائمة إلى الوقت الحاضر. وحينما نتحدث عن القبيلة كوحدة للتنظيم الاجتماعي، فإننا نقصد جماعة تربط اعضاءها صلات الدم والقرابة، ونمط الانتاج والتوزيع والاستهلاك الجماعي، وأسلوب المعيشة، والقيم ومعايير السلوك المشتركة، وهيكل السلطة الداخلية. وبهذا المعنى، فإن هوية الفرد وولاءه الأول يكونان لهذه الجماعة، وعليها يعتمد في إشباع حاجاته الاساسية. ومن خلال القبيلة، يمكن لهويات وولاءات أخرى أوسع أن تنتقل إلى وجدان أفراد القبيلة وتؤثر في سلوكهم. ومن خلال القبيلة يمكن، أيضاً، أن يحدث العكس. فحينما انتشر الاسلام في المغرب الكبير، مثلاً، فإن ذلك كان في الغالب الأعمّ بهذه الصورة، أي بشكل جماعي من خلال القبيلة نفسها. وحينما اعتمد العرب المسلمون على البربر في مواصلة فتوحاتهم غرباً وشمالاً، فإن ذلك كان يتمّ من خلال استنفار قبائلهم، التي دخلت الإسلام حديثاً، بشكل جماعي.

ومع الوهن الذي أصاب الدولة العباسية، بعد قرن من تأسيسها، بدأت تظهر دول أو دويلات مستقلة في المغرب، وعلى النحو الذي ذكرناه أعلاه. وحكم ظهور هذه الدول وارتفاع شأنها، ثم ضعفها وانحلالها وسقوطها، ما يشبه القانون الجدلي العام الذي تحدث عنه ابن خلدون. والمهمّ لموضوعنا هنا هو أن «القبيلة» كوحدة للتنظيم الاجتماعي، لعبت دوراً مهماً في جدلية قيام المماليك وصعودهم وانهيارهم في المغرب الكبير بين القرنين العاشر والسادس عشر للميلاد، أي إلى عهد السيطرة العثمانية. فقد كانت احدى القبائل التي تتميز بدرجة عالية من «العصبية»، طبقاً لابن خلدون، تتحدّى السلطة المركزية، إلى أن تنجح في اسقاطها، وتصبح هي السلطة المركزية وتؤسّس «أسرة مالكة». ومع الجيل الثالث لهذه الأسرة، يبدأ الانغماس في ترف الحضارة وكمالياتها، وتضعف عصبيتها تدريجاً. ومع الجيل الرابع، تكون عصبيتها قد تلاشت تماماً، ويكون انحلالها وضعفها قد وصلا إلى أقصاهما. وهنا تأتي قبيلة اخرى، ذات

عصبية شابة متأججة، لتتحدّى السلطة المركزية لتلك الأسرة الحاكمة، وتسقطها، وتحلّ محلها، وهكذا.

لقد اختفى هذا النمط المتكرر لقيام «الدول» وسقوطها، طبقاً للدورة الخلدونية، وبخاصة بعد الفتح العثماني لشمال افريقيا. ولكن، ظلت «القبيلة» مع ذلك وحدة فاعلة، وعاملاً حاسماً، في خلخلة قوة السلطة المركزية، خلال القرون الثلاثة التي سبقت الاختراق الأوروبي الاستعماري للمغرب الكبير. وحتى بعد هذا الاختراق، استمرت القبائل في تحدّي السلطة الاستعمارية. وقد دفع ذلك العديد من الانثروبولوجيين الأوروبيين، وخصوصاً الفرنسيين، إلى القول بأن المغرب العربي، لم يشهد حقيقة قيام «دول» بالمعنى الحقيقي لمصطلح «الدولة». نعم، كانت هناك سلطة سياسية في هذا الاقليم أو ذاك، في هذه الحقبة أو تلك، ولكن هذه السلطة لم ترق إلى بناء «دولة»، حيث لم يوجد «مجتمع» وطني أو قومي بالمعنى المدني للكلمة، وجدت، فقط، قبائل متنافسة أو متصارعة، يسيطر عليها قانون «الانقسامية»(Segmentary) التي عرفت باسم «اللف»(Leffs) في المغرب الأقصى، أو «الصف»(Seffus) في الجزائر وتونس. ويعنون بذلك وجود نزعات صراعية دائمة بين عشائر كل قبيلة، ونزعات مماثلة بين القبائل وبعضها البعض، وبين القبائل وأي سلطة مركزية. وتتوقف صراعات العشائر (الصفوف الداخلية للقبيلة الواحدة) فقط، ومؤقتاً، حينما تواجه هذه القبائل السلطة المركزية. وقد غالى المنظرون الفرنسيون في نفيهم لوجود أي أسس «لمجتمع» واحد، ومن ثم أي أسس «لدولة» بالمعنى الحقيقي، في أي من أقطار المغرب العربي. ولا شك أن هذه المغالاة لم تكن مجرد اجتهاد علمي خاطىء، بل كانت أيضاً مبرراً ايديولوجياً لتبرير الاستعمار. فالغزو الفرنسي، طبقاً لهذا التفسير، لم يكن لدول مستقلة أو شعوب ومجتمعات متكاملة، وإنما كان لبقاع مليئة بالمجموعات البشرية والقبلية الانقسامية المتصارعة، والتي تعمّها الفوضى. والتداعي المنطقي لهذا المنظور هو أن فرنسا تقوم - باحتلالها لتلك البلاد - بالقضاء على الفوضى، وتمدين هذه الجماعات، ووضع حدّ لصراعاتها الدائمة.

والحقيقة أن «انقسامية» المجتمع المغربي هي نصف الحقيقة فقط، والنصف الآخر من الحقيقة هو «التحاميته». فالانقسام والالتحام هما وجهان متلازمان للوجود أو العمران البشري في المغرب الكبير. لقد كان «الانقسام» هو الذي لفت انظار معظم الدارسين لهذه المنطقة، بدءاً بابن خلدون، الذي لاحظ أن: «والبربر قبائلهم بالمغرب أكثر من أن تحصى، وكلهم بادية وأهل عصائب وعشائر. وكلما هلكت قبيلة عادت الأخرى مكانها وإلى دينها من الخلاف والردّة، فطال أمر العرب في تمهيد الدولة بوطن افريقية والمغرب [...] وبعكس هذا أيضاً الأوطان الخالية من العصبيات يسهل تمهيد الدولة فيها، ويكون سلطانها وازعاً لقلّة الهرج والانتقاض، ولا تحتاج الدولة فيها إلى كثير من العصبية، كما هو الشأن في مصر [...] إذ هي خلو من القبائل والعصبيات [...] فملك مصر في غاية الدعة والرسوخ لقلة الخوارج وأهل العصائب، إنما هو سلطان ورعية»[٥].

(٥) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ٢١٥ - ٢١٦.

ولكن المتمعّن في هذا الاقتباس من ابن خلدون يلمح الوجه الآخر لحقيقة العمران المغربي، أي «الالتحامية». فهو يستعمل «العصبية» بمعنى مزدوج. فالعصبية بمعنى قوة الترابط، أي الالتحام، تساعد على بناء الدولة، في حين يؤدي استمرار «العصبية» عند جماعات اخرى إلى الانقسامية، ومن ثم، إلى تهديد بناء الدولة القائمة أو تقويضه. على أي حال، كانت، ولا تزال، هناك عوامل وقوى تغلب «الالتحامية» حيناً، وأخرى تغلب «الانقسامية» حيناً. ومن الاعتبارات التي غلّبت الالتحامية في المجتمع المغربي هو وجود عوامل حضارية ـ ثقافية ـ اقتصادية أوسع من حدود القبيلة، أي «عبر ـ قبلية» (Trans -tribal) ، وهذه العوامل الأوسع نجدها تلعب دوراً متعاظماً، يكسر الدورة الخلدونية، بدءاً من القرن السادس عشر. ومن أهم هذه العوامل:

ـ **الإسلام كإطار عقيدي وحضاري توحيدي لكل العشائر والقبائل.** والدول أو الممالك التي صمدت واستمرت أكثر من غيرها، هي تلك التي نجحت فيها الجماعة الحاكمة باستنفار هذا الاطار العقيدي العام، وجعله أساساً لشرعيتها، كما فعلت الأسرة العلوية في المغرب الأقصى، والتي ما زالت تحكم إلى الوقت الحاضر. هذا لا يمنع، بالطبع، من وجود أسس أخرى لتوطيد أركان السلطة السياسية المركزية من ناحية، ولتكريس ولاءات مجتمعية أوسع، من ناحية أخرى.

ـ **الترابط الاقتصادي:** فرغم أن كل قبيلة تُعتبر وحدة اجتماعية مستقلة أو شبه مستقلة، إلا أنها ليست كذلك اقتصادياً. فهي عادة ما تحتاج إلى غيرها من القبائل أو سكان الريف والمدن للحصول على بعض احتياجاتها الأساسية. وهي قد تلجأ للغزو أو السطو أو النصب في سبيل ذلك. ولكن الوسيلة النمطية الأعم والأكثر شيوعاً كانت، ولا تزال، هي التبادل، أي بيع منتوجاتها (من الأغنام أو الأصواف أو التّمور)، أو مقايضتها في مقابل الحبوب والسكر والسلع الأخرى. لذلك، أصبحت الأسواق والتجارة آليات مهمة في ربط القبائل ببعضها البعض، وبالمدن والأرياف. وأصبحت هذه الآليات بشكل متزايد عوامل لزيادة «التحامية» العمران المغربي. كما أصبحت هذه الآليات نفسها احدى وسائل الضبط الاجتماعي والسياسي في يد السلطة المركزية تجاه القبائل، كما سنرى.

إذاً فالقبيلة، التي يمكن من ناحية أن تكون عالماً اجتماعياً منطوياً على ذاته، هي في الوقت نفسه جزء لا يتجزأ من «**أمة المؤمنين**» أو من «**دار الإسلام**»، ويمكن تالياً استنفار ولائها أو تعبئتها أو ضبطها من خلال هذا الاطار. والقبيلة، التي تحاول أن تشبع الاحتياجات المادية لأفرادها، تجد نفسها في معظم الأحيان مضطرة للتعامل الاقتصادي السلمي مع وحدات أخرى في الفضاء الاجتماعي المغربي.

وخلاصة القول هنا هي أن «الانقسامية» و«الالتحامية»، وليس الانقسامية وحدها، كانتا وجهين متلازمين للوجود الاجتماعي المغربي. وكان التفاعل بين عوامل الانقسام والالتحام يمثل جدلية العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع (بوحداته القبلية والريفية والحضرية).

وربما كان الوعي المتزايد بكل هذا، هو الذي أدّى إلى تبلور منظور أكثر تعقيداً لتطور المجتمع المغربي، من نمطه الدائري في العصور الإسلامية الوسيطة (التي وصفها ابن خلدون)، إلى إرهاصات الدولة الحديثة، أو ما يسمى بـ **«الدولة المخزنية»**.

مفهوم «المخزنية» يشير إلى نطاق الولاء للسلطة السياسية المباشرة. فحيث تمتد هذه السلطة وتمارس وظائفها الردعية والجبائية بشكل مباشر وفعّال، كانت تعرف باسم بلاد المخزن. والمخزن هو تعبير فعلي ومجازي عن «بيت المال»، الذي كانت السلطة السياسية تضع فيه ما تجمعه من ضرائب وحبوس واتاوات نقدية وعينية من أولئك الخاضعين لها مباشرة، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات أم قبائل. ومفهوم بلاد المخزن بهذا المعنى هو مفهوم نسبي، فحيث تكون السلطة المركزية قوية وقادرة، يتسع نطاق بلاد المخزن، وحيث تضعف هذه السلطة، يضيق نطاق بلاد المخزن، إلى أن يقتصر أحياناً على العاصمة أو المدينة مقر الجماعة الحاكمة.

والمفهوم المضاد لبلاد المخزن، هو **بلاد السيبة**. ويشير إلى المناطق التي يختفي فيها أثر السلطة المركزية تماماً، وحيث لا تقدر على ممارسة أي وظيفة ردعية أو جبائية. وأقصى ما تطمع فيه هذه السلطة في بلاد السيبة، هو استمرار الولاء الرمزي، كأن يذكر اسم الحاكم في خطبة الجمعة على منابر المساجد. وعادة ما تكون المناطق البعيدة أو القاصية أو الجبلية التي يصعب الوصول إليها من جنود السلطة المركزية، أو يسهل لقبائلها الاعتصام والدفاع ضد قوات السلطة، هي المرشحة لشق عصا الطاعة، والتمرد على السلطة. فهي باختصار مهيّأة لرفض دفع الضرائب والاتاوات للمخزن أو لبيت المال. ويمكن أن تدور في بلاد السيبة الصراعات الداخلية بين قبائلها، وبعضها البعض، دون أن تستطيع السلطة المركزية التدخل لوقفها وإقرار النظام والأمن.

وكانت توجد بين بلاد المخزن وبلاد السيبة، عادة، منطقة وسطى، (شبه مخزنية) تمارس فيها السلطة المركزية معظم وظائفها بشكل غير مباشر أو بشكل جزئي. وفي هذه البلاد الوسطية، كانت السلطة المركزية تعتمد على زعماء القبائل، وتفوضهم في جمع الضرائب والاتاوات من قبائل أخرى أو من الريف القريب من قبائلهم، في مقابل إعفائهم من بعض هذه الضرائب والاتاوات، أو كلها.

وقد تطور مفهوم «السيبة» من معناه المكاني المباشر، ليطلق مجازاً على أي تمرد ضد السلطة المركزية، حتى لو كان في العاصمة نفسها، أو في المناطق القريبة منها. أي أن اللفظ أصبح مرادفاً «للتمرد» على السلطة. ويذكر روبرت مونتان (Robert Montagne)، أن ذلك كان يحدث في أثناء الأزمات:

«فبمجرد أن يموت السلطان، وتستفحل الأزمة بين المتنافسين على الخلافة، تنزع القبائل القوية إلى قوانينها الخاصة... وتظهر في هذه اللحظات ما يمكن تسميته بالجمهوريات البربرية... مثلما

حدث في أعقاب موت السلطان مولاي عبد الرحمن، حيث اندلعت سيبة دامت خمس سنوات واجتاحت كامل السهول في المغرب الأقصى»[٦].

إذاً، نحن بصدد ظاهرة معقدة ومرنة في الوقت نفسه لطبيعة السلطة المركزية في بلدان المغرب بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر، أي عشية الاختراق الأوروبي لتلك المنطقة من الوطن العربي. فقد كانت هناك دائماً سلطة سياسية، لها معظم عناصر «الدولة» بالمعنى الذي شرحناه في الفصل الأول. ولكن عنصر السيادة الأرضية أو الاقليمية (حدود الدولة) على رعاياها أو مواطنيها، كان عنصراً نسبياً، يضيق ويتسّع، حسب قوة السلطة المركزية. كما أن عنصر المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات بدوره، كان بالتداعي المنطقي، عنصراً نسبياً، حيث تفاوتت مستويات الردع والجباية من منطقة إلى أخرى. وبهذا المعنى يمكن تجاوزاً أن نطلق على هذه السلطة اسم «الدولة المخزنية». فهي دولة ليس لها كل سمات الدولة القومية الحديثة ومواصفاتها كما عرفناها، وكما انبثقت وتطورت في أوروبا منذ القرن السادس عشر. ولكن في الوقت نفسه، كانت هذه الدولة المخزنية تمثل تطوراً أرقى من النمط الدائري الذي وصفه ابن خلدون، واستمر إلى القرن الخامس عشر. فرغم أن القبيلة ظلت وحدة سياسية ـ اجتماعية مهمة في العلاقة بين المجتمع والدولة، إلا أن قوة القبيلة تحولت تدريجاً من القدرة على اسقاط النخبة الحاكمة والحلول محلها، إلى مجرد القدرة على الاحتجاج أو التمرد. ولم يعد مطلبها الاستيلاء على السلطة، بقدر ما أصبح مجرد الرغبة في الاعتراف بها، وضمان حدّ معقول من مصالحها.

ومع أن هذا التطور كان عاماً في كل البلدان المغربية، إلا أنه كان هناك تفاوت في وتيرته. فقد كان تضاؤل قوة القبيلة يتّم بوتيرة أسرع في تونس، ثم في المغرب الأقصى، ثم في الجزائر. وكان تضاؤل قوة القبيلة يعني بالمقابل زيادة قوة السلطة المركزية، لدرجة تلاشت معها بعض الوحدات القبلية. فضعف القبيلة، كوحدة للضبط الاجتماعي والولاء السياسي والاشباع الاقتصادي، يعني أن وظائفها الاجتماعية تتقلص، ومن ثم يتقلص ارتباط أفرادها بها والتحامهم بعضهم مع بعض (العصبية). ومع حلول القرن التاسع عشر، كان عدد القبائل في تونس لا يتجاوز ٩٣ قبيلة، بينما كان في المغرب الأقصى حوالى ٦٠٠ قبيلة، وفي الجزائر حوالى ٧٤٤ قبيلة[٧]. ويشير المؤرخون المغاربة والانثروبولوجيون الفرنسيون، إلى أن هذه الأعداد من الوحدات القبلية كانت أقل منها في قرن أو قرنين سابقين. وحتى بعض الوحدات القبلية التي تدخل في الأرقام السابقة، كانت قد استقرت واندمج عدد كبير من أفرادها في الحياة الريفية والحضرية. أي أن ضعف القبيلة كان لحساب كل من المناطق الحضرية والريفية من ناحية، ولحساب سلطة الدولة المخزنية من ناحية ثانية.

---

(٦) أنظر: Robert Montagne, *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc: Essai sur la transformation politique des berbères sédentaires* (Paris: Librairie Félix Alcan, 1930), p. 286.

(٧) حول تطور عدد القبائل في بلدان المغرب، أنظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٠ ـ ٢٩٠.

كانت السلطة في هذه الدولة المخزنية من النوع الذي يطلق عليه في العلوم الاجتماعية مصطلح (Patrimonialism) «الباترومونيالية» أو «الشخصانية». وهو شكل يعتمد على أسرة حاكمة ذات جيش وبيروقراطية مستقلين عن المجتمع المدني، ويكون ولاؤهما لشخص الحاكم وأسرته. وهذا النوع يختلف عن «الدولة الخلدونية» التي ترتكز على العصبية القبلية من ناحية، وعن «الدولة الحديثة» التي يكون ولاء المواطنين والموظفين فيها للمؤسسات ولحكم القانون، من ناحية أخرى. فالدولة المخزنية، التي ظهرت وتطورت من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر، هي إذاً شكل أرقى من الدولة التي وصفها ابن خلدون، بمعنى أن لها مؤسسات عسكرية ومدنية مستمرة، وأسرة حاكمة أطول عمراً (من متوسط الأجيال الأربعة عند ابن خلدون). ولكن الدولة المخزنية في الوقت نفسه هي أدنى تطوراً من مفهوم الدولة الحديثة، التي يكون فيها ولاء مؤسسات الدولة والعاملين فيها للدولة نفسها، وليس لشخص الحاكم، وحيث يخضع الحاكم نفسه لحكم القانون.

وحينما نذكر أن مؤسسات الدولة المخزنية، مثل الجيش والشرطة والبيروقراطية المدنية، كانت مستقلة عن المجتمع، فإننا لا نعني بذلك انفصالاً أو انفصاماً أو انطواء عن ذلك المجتمع. ولكن معنى الاستقلالية هنا يشير إلى أن تكوينات هذا المجتمع لم يكن لها قول أو تأثير في صياغة هذه المؤسسات، أو التحكم فيمن يتقلدون مناصبها. فالقبائل أو أهل الطوائف الحرفية، كتكوينات في ذلك المجتمع مثلاً، لم يكن يؤخذ رأيها في شكل هذه المؤسسات أو من يقفون على رأسها. قد تحتّج هذه التكوينات، وقد تتمرّد بسبب أداء، أو اشتطاط، مؤسسات الدولة المخزنية وموظفيها. ولكن ذلك لم يكن يرقى إلى فرض صياغة أو أخرى لهذه المؤسسات. لقد كانت الكلمة الأولى والأخيرة في كل ذلك للحاكم نفسه، فهو الذي يعيّن القادة والولاة والقضاة والجباة والمشايخ، وهو الذي يكافئهم أو يعاقبهم، وهو الذي يثبّتهم أو يفصلهم.

في ظل الدولة المخزنية ظهر تطور آخر، إلى جانب المؤسسات العسكرية والمدنية، وهو تبلور شبكة من القيادات الوسطى، التي اكتسبت شرعيتها من الحاكم نفسه. وشملت هذه الشريحة ولاة الأقاليم والمناطق. وفي كثير من الحالات أورث هؤلاء مناصبهم لأبنائهم من بعدهم، وفوضوا سلطات محلية واسعة. وتمتّع بعضهم بمظاهر الأبهة والنفوذ مثل المعيشة في قصر، يحف به الخدم والحشم، ويفصل في المنازعات بين الناس في منطقته، ويجمع منهم الضرائب، وما إلى ذلك. وقد أوحى ظهور هذه القيادات الوسيطة، لبعض المحللين الأنثروبولوجيين، بأن شكلاً من أشكال «الاقطاع» قد ظهر في ظل الدولة المخزنية في بلدان المغرب الكبير. ولكن الأقرب إلى الصحة أن هذه القيادات المحلية، كانت أشبه بنظام «الملتزمين» في مصر المملوكية وفي المشرق العربي. فقد كان الزعماء المحليون هؤلاء في الغالب إما من مشايخ القبائل، أو أصلاً من القادة العسكريين الذين أرسلتهم السلطة المركزية كولاة لتلك المناطق، ثم استمروا واستقروا فيها. وفي كل الأحوال، كان ظهور هذه الشبكة من القيادات الوسيطة جزءاً من عملية التوحيد والالتحام العنيفة التي قام بها المخزن على حساب السيبة لعدة قرون. فكثيراً ما كان الزعيم القبلي الذي تعيّنه السلطة المركزية (المخزن) والياً

محلياً، يتحول في ولائه إلى هذه السلطة على حساب قاعدته القبلية السابقة. وقد تمّ من خلال هذه الآلية اضعاف التكوينات القبلية تدريجاً، ونزع فتيل عصبيتها، الذي طالما هدد الدولة الخلدونية في العصور الإسلامية الوسيطة (من القرن العاشر إلى الخامس عشر للميلاد).

فإذا أخذنا **المغرب الأقصى**، على سبيل المثال، نجد أن الأسرة العلوية الحاكمة قد اعتمدت طوال القرون الثلاثة السابقة للاحتلال الفرنسي، على حوالى ٣٠٠ قائد محلي، بشكل مستمر، لإدارة البلاد. كما اعتمدت على مستوى أقل من الزعامات المحلية عرفوا باسم «الأمغار» و«الشيوخ». ورغم أن بعض هؤلاء القادة كانوا أقوياء، إلا أن أياً منهم، مع القرن الخامس عشر، لم يحاول الاستيلاء على السلطة المركزية. وحتى إذا تمرد أحدهم، فقد كان ذلك عادة من أجل مطالب آنية، أو لمزيد من الاعتراف بخدماته أو لتوسيع رقعة ولايته، وفي كل الأحوال، كان ذلك يتمّ في اطار الاعتراف بشرعية السلطان الروحية والزمنية. باختصار، كان هذا التطور يؤشّر إلى أنه تدريجاً، لم يعد للزعامات المحلية إلا ورقة واحدة لدعم نفوذهم، وهي ورقة إقناع الدولة المخزنية بأنهم يعملون على توحيد البلاد وراء السلطان من ناحية، وبإقناع اتباعهم وقبائلهم من ناحية أخرى، بأنهم يشكّلون آخر ضمان للمحافظة على مصالحهم ازاء المخزن. وكان هذا الأخير بدوره ينظر إلى هذه الزعامات المحلية نظرة مختلفة، فهو يرغب في ولائها، ويقوّي نزعتها إلى إضعاف المؤسسات المحلية المستقلة (مثل القبيلة والزاوية والطرق الصوفية)، وهو في الوقت نفسه يشّك فيها، ولا يتوقف عن مراقبتها. وقد ساعد ذلك الأسرة الحاكمة المغربية على توسيع نطاق بلاد المخزن على حساب بلاد السيبة باطراد. فعشية الاختراق الأوروبي، كان أكثر من نصف البلاد في النطاق المخزني بشكل يكاد يكون مستمراً، والنصف الآخر مقسّماً بين مناطق شبه مخزنية ومناطق سيبة. وحتى هذه الأخيرة، استمر الولاء الروحي فيها للسلطان بسبب شرعيته الدينية، الانحدار من سلالة أهل البيت حتى لو تمرّدت على سلطته السياسية والجبائية. هذا، وقد لجأت الأسرة العلوية الحاكمة إلى آليات أخرى لتوسيع نطاق سلطة الدولة المخزنية في المغرب الأقصى، منها: لعبة التوازن والوساطة بين الجماعات القبلية والاثنية والصوفية، وتقنين المنافسة، أو إشعال الصراع وإدارته في هذا المجتمع التعددي. فمن بلدان المغرب الكبير جميعاً، يبرز المغرب الأقصى كصاحب أغنى تجربة وأطولها للدولة المخزنية (أربعة قرون متواصلة). وكما ألمحنا، كان أحد أسباب ذلك هو تمتّع الأسرة العلوية بشرعية مزدوجة، فشرعيتها تقوم على مرتكز ديني روحي (وهو حصر الخلافة في أهل البيت النبوي) من ناحية، وعلى مرتكز تعاقدي يتمثّل في أخذ البيعة للسلطان، أو وريثه قبل مماته من ناحية أخرى.

ورغم وقوع ليبيا وتونس والجزائر تحت السيطرة العثمانية (الفعلية، ثم الاسمية) منذ بداية القرن السادس عشر إلى عشية الاختراق الأوروبي، فقد شهدت هذه البلدان تطوراً مماثلاً في الاتجاه نفسه، وإن لم يكن بالكثافة نفسها التي تطوّر بها المغرب الأقصى. ونقصد، نهاية النمط الخلدوني (الدائري)، والتكريس التدريجي لنمط جديد هو نمط السلطة المخزنية. ففي **الجزائر**، كانت السلطة المركزية (المخزن) مكّرسة في المناطق الساحلية والسهلية، التي يسهل

الوصول إليها. فإذا أخذنا تصنيف الأراضي وتجمعات السكان التي تقطنها، كمؤشر على النطاق المباشر للسلطة المركزية، فإننا نجدها لا تتجاوز ١٦ بالمائة من المجموع الكلي للأراضي في أوائل القرن التاسع عشر. والمناطق الوسيطة (بين بلاد المخزن وبلاد السيبة) كانت تمثل حوالى ١٥ بالمائة. أما البقية (حوالى ٦٩ بالمائة من مساحة الجزائر)، فقد كان يقطنها حوالى ٢٠٠ قبيلة مستقلة، لا تدفع أي ضرائب، وفي حالة خروج مستمر على طاعة السلطة المركزية، أي أن بلاد السيبة كانت تمثل أكثر من ثلث مساحة الجزائر، وما بين نصف وثلثي جملة السكان. كانت السلطة المركزية في بلاد المخزن الجزائري في يد حكام من الأتراك، أما في المناطق الوسيطة الخاضعة بشكل غير مباشر، وفي بلاد السيبة غير الخاضعة إطلاقاً، فقد كانت في أيدي زعماء محليين، سواء من زعماء القبائل أم من مشايخ الطرق الدينية. وكان التفاعل بين السكان وهؤلاء الزعماء المحليين أكثر بكثير من تفاعل السكان مع الحكام الأتراك. كما أن بلاد السيبة، لم تكن بالفوضى التي قد يوحي بها الاسم (التسيّب)، أو التي توحي بها كتابات الأنثروبولوجيين الفرنسيين. لذلك لم يكن غريباً أن يوحّد أحد هؤلاء الزعماء المحليين، وهو الأمير عبد القادر الجزائري، قسماً كبيراً من سكان الجزائر، ويقودهم في مقاومته الباسلة للاحتلال الفرنسي، لمدة أربعين عاماً، وهو الأمر الذي لم يستطعه الحكام الأتراك في بلاد المخزن. لذلك، فإن تراث عبد القادر في بناء إرهاصات الوحدة الوطنية، وليس تراث السلطة المخزنية التركية، هو الذي سيكون أكثر تأثيراً في بناء الدولة القطرية الوطنية فيما بعد.

وفي تونس، نجد أن بناء السلطة المخزنية واتساع نطاقها يتمّان بسرعة أكبر من كل من المغرب والجزائر. ويلاحظ الأنثروبولوجي الفرنسي أوغستين برنارد أوجه الخلاف هذه بين الأقطار الثلاثة: «في المغرب الأقصى نجد وحدات قبلية كبرى كالبربر. وفي الجزائر قبائل قوية كالأربعة وأولاد نايل. . . أما في تونس فنجد قبائل صغيرة وضعيفة، وقد تحلّلت تقريباً قبل وصولنا (الفرنسيين)، ووصل تحلّلهم إلى درجة أنهم فقدوا أسماءهم، مثلما هو الشأن بالنسبة لقبائل الساحل»[٨].

ويعزى ذلك لأسباب عدة، ربما أهمها هو كثافة تعريب تونس من خلال الهجرات العربية الكبرى التي وفدت عليها تباعاً من الجزيرة العربية، وكان آخرها بنو هلال، ومن خلال الهجرات العربية العائدة من بلاد الأندلس (لجوءاً أو هروباً من الحكم الاسباني ومحاكم التفتيش في القرن الخامس عشر). كما أن الطبيعة السهلية المنبسطة في تونس، قد مكّنت السلطة المركزية من الوصول إلى معظم بقاعها بسهولة نسبية. وأخيراً، فإن ذوبان أو انصهار البربر والعرب، قد قلّص إلى حد كبير من التعددية الاثنية في تونس مقارنة بالمغرب والجزائر. لذلك كله، كان نمو السلطة المخزنية أسرع وتيرة وأكثر شمولاً منه في بقية المغرب الكبير. بقيت بعض التكوينات والولاءات العشائرية، وبخاصة في الجنوب التونسي، ولكنها لم تمّثل تحدياً ذا بال للسلطة المركزية بدءاً من القرن السادس عشر. وحتى حينما كانت تستنفر هذه العصبيات العشائرية في مواجهة السلطة المركزية، فإنها كانت تتم في إطار ولاء عام لهذه السلطة. ففي أعنف ثورة

(٨) Augustin Bernard, *L'Evolution nomadisme* (Alger: [s.n.], 1906), pp. 293-294.

ضريبية، وهي التي وقعت عام ١٨٦٤، تحت زعامة علي بن غذاهم، شكا المتمردون أمرهم للباب العالي في الآستانة، حتى يتوقف الباي (الحاكم التركي للبلاد) عن انحيازه للأجانب، ويخفّف وطأة الاستغلال الداخلي. والأمر نفسه نلاحظه من قبل، حين تمّرد أولاد عزيز عام ١٨٥٤، ولجأوا إلى ليبيا، نظراً لعجزهم عن دفع الضرائب الثقيلة. فقد كتبوا إلى باي تونس يشكون من عبء تلك الضرائب، وجاء في تظلمهم: «إننا كنا رعاياك دائماً أباً عن جد، ونودّ أن نجعلكم تدركون بأن الهروب من وجه السلطة هو نوع من الطاعة»(٩).

وبتعبير آخر، فإن حركات التمرد والاحتجاج في تونس المخزنية كانت في الاطار المخزني نفسه، وليس انفصالاً عنه أو رفضاً لشرعيته. لذلك، فإن عملية بناء الدولة في تونس كانت تتقدم بخطى وئيدة، وتكاد تنقلها من النمط المخزني إلى النمط الوطني الحديث في القرن التاسع عشر. فمن خلال الاصلاحات الكبرى التي أدخلها خير الدين التونسي، تمّ تبنّي دستور عصري، ورشّدت وحدّثت مؤسسات الدولة، وحدّ من الفوضى الاقتصادية. وإلى حد كبير، شابهت هذه الاصلاحات نظيراتها في مصر (على يد محمد علي)، وفي العراق (على يد داود باشا)(١٠). ولو استمرت المسيرة التي بدأها خير الدين، لكانت تونس أول بلدان المغرب العربي من حيث بناء الدولة الحديثة وفي وقت مبكر. ولكن الهجمة الاستعمارية الفرنسية قطعت هذه العملية، وأخرّتها إلى ما يقرب من قرن كامل.

في ليبيا، ظلت السلطة المخزنية مستقرة في الساحل أيضاً، بطرابلس الغرب، كونها أهم وأنشط مركز عمراني منذ الفتح الإسلامي. وما له مغزاه، بهذا الخصوص، قوة سيطرة طرابلس الغرب على الاقليم الساحلي لبرقة والجبل الأخضر، وضعفها على بقية المناطق الداخلية كـ «فزان»، التي كانت تحكمها بشكل مستقل أسرة بني خطاب، حيث اتخذت من مدينة زويلة عاصمة لها. وعلى الرغم من قيام الأتراك بتوحيد أقاليم ليبيا الثلاثة عام ١٥٥٤م: برقة وفزان وطرابلس، إلا أن سياسة التتريك القاسية، كانت قد عزلت الولاة من عائلة القرمانلي (١٧١٠ ـ ١٨٣٥) عن المجتمع الليبي، وأفضت إلى قيام القيادة المحلية السنوسية، التي أسست في برقة عام ١٨٤٣ أولى زواياها: الزاوية البيضاء. وفيما بعد، توالى قيام الزوايا السنوسية في المناطق الداخلية للبلاد: زاوية جغبوب وزاوية الجوف وزاوية واحة الكفرة(١١).

---

(٩) أنظر: **وثائق الحكومة التونسية**، العدد ١٨٢٠٥، نقلاً عن:
Mohammad El-Hadi El-Charif, *Les Mouvements nationaux d'indépendance* (Paris: Armand Colin, 1971).

(١٠) لمزيد من التفصيل حول هذا التوازي في محاولات التحديث وتأسيس الدولة العصرية في مصر والعراق وتونس في القرن التاسع عشر، أنظر: جلال أحمد أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

(١١) **موسوعة السياسة**، رئيس التحرير عبد الوهاب الكيالي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)، ج ٥، ص ٥٤٨ ـ ٥٦٠.

هكذا تحولت الطريقة السنوسية إلى منظمة دينية ـ عسكرية، تستقطب القبائل، وتبسط سلطتها الفعلية في المناطق الداخلية وحتى أقاصي أفريقيا، بفضل شبكة الزوايا. حتى سلطات الاحتلال الايطالي (١٩١١ ـ ١٩٤٣) أُجبرت على التمركز في المدن الساحلية، ولم تفلح بالتوغل في داخل البلاد.

أما المجتمع الموريتاني، وبسبب من خصوصيات الموقع الجغرافي، وغياب السلطة المركزية، فقد أطلق عليه مجتمع «البلاد السائبة». فمنذ بداية القرن الرابع عشر الميلادي، هاجرت قبائل بني حسان إلى موريتانيا وبسطت نفوذها على السكان وهم مجموعات قبلية ورثت الإسلام عن حركة المرابطين[١٢]. وتمفصل المجتمع الموريتاني عمودياً حول قيادة تقليدية محلية، تقوم على تراتب هرمي مغلق من الطوائف الاجتماعية، وأفقياً حول «البيضان» و «السودان». تقف على قمة الهرم طبقة النبلاء، التي تتشكل من المحاربين والنُسّاك. تلي هذه المرتبة طبقة السكان التابعين، الذين يحظون إما بحماية المحاربين أو النساك، مقابل الجزية التي يقدمونها. أما قاعدة الهرم فتتشكل من السودان العبيد والأحرار[١٣]. ومنذ مطالع هذا القرن، تغير تدريجاً الانقسام الاجتماعي التقليدي بسبب الهيمنة الفرنسية (١٩٠٣ ـ ١٩٥٨) وقيام الدولة الوطنية عام ١٩٦١.

وخلاصة القول حول ارث الدولة المخزنية، هي أنها تمّثل تطوراً مهماً، كسرت به الدورة التقليدية التي وصفها ابن خلدون عن قيام الممالك وسقوطها في المغرب بين القرنين العاشر والخامس عشر. ولكن هذا التطور توقف عند سقف معين لم يتجاوزه إلى المرحلة التي كان يمكن أن تبزغ فيها الدولة الوطنية الحديثة. ومن ثم واجهت الدولة المخزنية أزمة طاحنة في القرن التاسع عشر، انتهت بعجزها عن مواجهة التحدي الاستعماري الغربي. أهم عوامل هذه الأزمة هو فشلها في تطوير الانتاج، وتحديث أجهزتها البيروقراطية ومؤسساتها التعليمية. ومن ناحية أخرى، فإن طبيعة السلطة الباترومونيالية أو الشخصانية، وما صاحبها من شبكة الزعامات المحلية الوسيطة في بلدان المغرب، كانا يعنيان مصادرة الفائض الاقتصادي للتكوينات الاجتماعية المنتجة أولاً بأول ـ وهم الفلاحون والصناع والحرفيون والتجار ـ وقد حدّ ذلك بدوره من تبلور هذه التكوينات إلى طبقات اجتماعية متطورة، تستطيع بدورها أن تقود عملية تحديث المجتمع، كما حدث في أوروبا. أي أن الدولة المخزنية كانت أضعف من أن تسيطر على المجتمع وأرضه وموارده كاملة، وتديرها بشكل رشيد. ولكنها كانت أقوى من التكوينات الاجتماعية المستّقرة والمنتجة، بحيث تصادر فائض قيمة عملها وتقف عائقاً في مسيرة تطورها، ومن ثم تحول بينها وبين قيادة عملية التحديث.

---

(١٢) أحمد ولد الحسن، «مظاهر الوعي القومي عند مثقفي بلاد شنقيط في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»، المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٥)، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(١٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر:
The New Encyclopedia Britanica, 30 vols. (London: William Benton, 1978), vol. 11, pp. 710-714.

٢ ـ استمرارية الدولة النهرية في وادي النيل

يشمل وادي النيل، في سياق هذه الدراسة: مصر والسودان، وتجاوزاً الصومال وجيبوتي. فهذه الأقطار العربية الأربعة تقع في شرق أفريقيا، واثنان منها ـ مصر والسودان ـ متلاصقان جغرافياً ويمتدان من خط الاستواء جنوباً إلى البحر المتوسط شمالاً، ويربطهما نهر النيل. وفيما عدا ذلك، فإن هناك من التباينات بين الأقطار الأربعة الشيء الكثير، بحيث يصعب التعميم عن تطور الأقطار الأربعة، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بالشكل الذي كان ممكناً بالنسبة إلى بلدان المغرب الكبير، مثلاً. فأحد هذه الأقطار، هو مصر، التي تعتبر أرسخ البلدان العربية من حيث قدم مؤسسة الدولة وتجانس المجتمع. وأحدها، وهو الصومال، لا يرجع تاريخ السلطة المركزية فيه لأكثر من عدة عقود، وإن كان مجتمعه على درجة لا بأس بها من التجانس الاثني والتعدد القبلي. أما السودان، فإن السلطة المركزية فيه تعود إلى القرن التاسع عشر، ومن ثم ارهاصات الدولة الحديثة، وإن كان مجتمعه هو الأكثر تعددية اثنياً ولغوياً ودينياً وثقافياً، ليس بين الأقطار الأربعة فقط، ولكن بين كل الأقطار العربية أيضاً.

لذلك سنقوم، هنا، بتحليل منفصل للتطور السياسي ـ الاجتماعي حتى عشية الاختراق الأوروبي لكل قطر على حدة. وطبيعي أن تحظى مصر بقدر أكبر من التفصيل في هذا العرض، لا لأهميتها ومركزيتها وحجمها فقط، ولكن لامتداد تاريخ «الدولة» فيها إلى آلاف السنين، ولغزارة الأدبيات والمعلومات المتوافرة عنها أيضاً، وذلك بعكس كل من السودان والصومال وجيبوتي. وهاتان الأخيرتان بالذات تندر المعلومات والدراسات عنهما في الحقبة ما قبل الاستعمارية، لذلك سيكون تعرضنا لهما عابراً وسريعاً.

أ ـ جذور الدولة المركزية في مصر(١٤)

إن تحديد تاريخ نشأة «الدولة» في مصر يعتمد على مفهوم الدولة في ذهن الكاتب. فبعض عناصر التعريف الذي اعتمدناه في الفصل الأول ينطبق على مصر منذ آلاف السنين. فالدولة بمعنى سيطرة حكومة مركزية على إقليم محدد المعالم، بما فيه من سكان، وتسيير شؤونه، قد وجدت في مصر منذ ستة آلاف سنة، وبالتحديد منذ وحّد مينا الوجهين القبلي والبحري. ولكن العناصر المنتقصة من هذا التعريف هي «المواطنة» و«حكم القانون» و«المساواة في الحقوق والواجبات»، وهي عناصر لا يظهر بعضها في مصر إلا مع محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر، ولا يظهر بعضها الآخر إلا في القرن العشرين مع جمال عبد الناصر. وبين مينا والعصور الفرعونية من ناحية، ومحمد علي وعبد الناصر من ناحية أخرى، تواردت على مصر حقب عديدة، تتابعت في حكمها قوى من خارج مصر والوطن العربي (الفرس والاغريق والرومان)، ثم كان الفتح العربي ـ الإسلامي في القرن السابع الميلادي، ثم حكم المماليك والأتراك من القرن الثالث عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر.

---

(١٤) اعتمدنا في هذا الجزء على مخطوطة أعدها: نزيه نصيف الأيوبي، «تراث الدولة المركزية في مصر،» (أعدّت ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي). (غير منشورة)

ولكن السمة الرئيسية أو الخيط المستمر للسلطة السياسية في مصر، عبر العصور، كان ولا يزال، مركزيتها الشديدة، وسط هيمنتها على كامل الأراضي المصرية ومجمل المجتمع المصري. وهنا نعود مرة أخرى إلى ما أشرنا إليه في مقدمة هذا الفصل، وهو أن أحد العوامل الحاكمة في تطور المجتمع والدولة في الوطن العربي هو العامل الايكولوجي، أي نمط التفاعل بين البشر والبيئة الطبيعية (بمناخها وتضاريسها ومواردها وبخاصة المائية منها). لقد أطلق المؤرخ اليوناني القديم، هيرودوت، مقولته المشهورة «**مصر هبة النيل**»، وأطلق المؤرخ المصري الحديث، شفيق غربال، مقولته المضادة «**مصر هبة المصريين**». والواقع أن المقولتين معاً صحيحتان، ويجمعهما ما نسميه هنا بالعامل الايكولوجي، أي التفاعل بين البشر والطبيعة[١٥]. فمن دون النيل، ما كان لمصر أن تكون مختلفة عما يحيط بها شرقاً وغرباً (الجزيرة العربية وليبيا). ومن دون ما فعلته الجماعة البشرية (التي أصبحت تعرف باسم المصريين) مع هذا النيل، ما كان لمصر أن تكون مختلفة عن العديد من البلدان التي تقع جنوبها ويمر فيها النيل (السودان وأوغندا مثلاً). إن هذا التفاعل الخلّاق بين البشر ونهر النيل في بيئة صحراوية منبسطة، هو الذي أدّى إلى ظهور الحضارة الفرعونية القديمة، ومعها سلطة مركزية قوية. وفيما يلي عرض سريع لجذور هذه السلطة المركزية وتطورها عبر العصور، إلى عشية الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢.

تعَد المركزية الوظيفية وتركيز السلطة، من الملامح الأساسية المسيطرة على التراث السياسي والإداري المصري، والتي ترجع في الجانب الأكبر (وليس الوحيد) منها إلى مقتضيات تسيير مجتمع، اعتمد طويلاً في اقتصاده وفي حياته على الري عن طريق النهر، وما يستلزمه ذلك من أعمال معقدة ومن ضبط إداري ورقابة أمينة تتطلب بالضرورة دوراً ضخماً للحاكم، الذي يعمل على تنمية مصادر المياه وتحسينها، فضلاً عن تنظيمها وتوزيعها والتحكيم في الصراع حولها.

لقد كانت مصر الفرعونية، ومنذ وحّد مينا الدلتا والصعيد، اقليماً واحداً كبيراً ممتداً يحكمه الفرعون في معظم الأحيان - وكما عبّر ماكس فيبر - بناء على حق الوصاية الأبوية[١٦]. وتوضح دولة مصر الفرعونية مدى تركيز السلطة بأسلوب مبسّط يتجاوب مع احتياجات الري النهري، دون أن يخلو من احكام النظام ومن تضخّم مكانة الفرعون واختصاصاته. فلقد أدى الاحتياج إلى ضبط المياه وتوزيعها إلى ضرورة قبول سكان مصر لأسلوب تنظيمي للري يسمح بالعدل وبالوفاء باحتياجات الوادي كافة. وهو أسلوب أدّى في النهاية إلى ظهور سلطة أعلى من

---

(١٥) لمناقشة تفصيلية حول هاتين المقولتين وغيرهما مما يتصل بطبيعة المجتمع المصري، أنظر: سعد الدين إبراهيم، «مدخل إلى فهم مصر،» في: سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، **مصر في ربع قرن، ١٩٥٢ - ١٩٧٧: دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١)، ص ١٥ - ٥٤.

(١٦) Max Weber: *The Theory of Social and Economic Organization* (London: William and Hodge, 1947), p. 288, and *Economy and Society* (New York: Bedminster Press, 1968), pp. 1013 - 1014.

كل شيء، يكون من حقها مراقبة نظام الري هذا، وينتهي بها الأمر بعد ذلك إلى إخضاع الجميع إلى سيد واحد على رأس ملكية مطلقة.

كان القانون العرفي للبلاد، هو كلمة فرعون، والقابلة للتغير كلما رأى هو ذلك. وكان المبدأ السياسي الأساسي هو أن مصر يملكها ويحكمها إله يضمن للبلاد الخير والرخاء، لأن معرفته وسلطته كاملة ومطلقة. وقد شهدت فترة المملكة القديمة ـ وهي فترة الرخاء الاقتصادي والمركزية المطلقة على حد سواء ـ نظاماً للحكم يستوعب داخله كل شيء من الفن إلى الدين، ويقوم على الاعتقاد بأن نجاح النظام إنما يتوقف أولاً وأخيراً على نجاح الفرعون في منح الخصوبة للأرض. وإذا كان المصريون اعتبروا الفرعون بمثابة الملك ـ الإله، فإنما فعلوا ذلك لأنه كان في الأساس «الملك ـ المهندس» الذي أتى إلى البلاد بالأمطار الساقطة بعيداً[١٧].

كانت مصر القديمة إذاً دولة واحدة، يحكمها سيد واحد، وإن عاونه على ذلك وزير أعلى ومجلس للحكم. كذلك كانت الإدارة واضحة التدرج (هيراركية) في تفصيل وتعقّد. وكان النظام من المركزية والشمول لدرجة أن سمّاه أحد الكتاب المعاصرين بنظام «اشتراكية الدولة»[١٨]. وقد اتفق الجميع ـ وأولهم فيبر ـ على أن ذلك النظام كان أول نموذج تاريخي متطور للظاهرة البيروقراطية في معناها المتعارف عليه[١٩].

فإذا قفزنا عدة قرون، على الحقب الفارسية ـ اليونانية ـ الرومانية، إلى فتح المسلمين لمصر، نجد أنها احتفظت في ظل الحكم العربي ـ الإسلامي الذي بدأ عام ٦٣٩م، بأكثر من مظهر من مظاهر الإدارة البيزنطية السابقة، مع تدعيمها بجانب من «كفاحية» الدين الجديد. وقد استمر حكم مصر كوحدة واحدة، وإن قسّمت إدارياً إلى قسمين كبيرين، هما مصر العليا ومصر السفلى، ضمّا في داخلهما عدداً من الكورات (المقاطعات) والبلدان. وقد كان لوالي مصر، تحت اشراف الخليفة، جميع السلطات التنفيذية على البلاد، التي تدعّمت كذلك بكونه إماماً للصلاة. وقد تمّتع الوالي بحرية كبيرة في الإدارة، كما كان القضاء وإدارة الجند من اختصاصه، فضلاً عن إدارة الشرطة التي ربما كان مديرها هو الشخص التالي مباشرة للوالي من حيث أهميته في تسيير النظام.

وقد تمّيز الحكم في مصر العربية ـ الإسلامية بالمركزية العالية، إذ تجمعت السلطات كافة في يدي الوالي الذي سيطر على كل التفاصيل تقريباً، دون أن يكون مسؤولاً إلا أمام الخليفة ومن بين التزامات الفرد نحو الحكومة التي استمرت في ظل الحكم العربي ـ الإسلامي، والتي قد يعود تاريخها إلى أيام الرومان والبيزنطيين بل والفراعنة، كان هناك عدد من المهام اليدوية والإدارية المرتبطة بحفر الترع، وبناء الطرق والسفن، وإقامة المباني والمساجد، وكانت هناك سجلات لضمان قيام الأفراد بهذه الالتزامات. وقد استعانت هذه الأنشطة في الري

(١٧) Karl Wittfogel, *Oriental Dispotism* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957), p. 39.

(١٨) A. Noret, *Le Nil et la civilisation égyptienne* (Paris: Albin Michel, 1937), p. 39.

(١٩) Weber, *The Theory of Social and Economic Organization*, pp. 288-289.

والإنشاء خلال عهد عمرو بن العاص (أول حاكم عربي لمصر) بأكثر من ١٢٠ ألف عامل موسم. ومن بين ما قام به عمرو في هذا الصدد، وصل النيل بالبحر الأحمر، وحفر قناة من النيل إلى الاسكندرية، وبناء عدد من مقاييس النيل. وقد خصص حوالى ثلث دخل البلاد للإنفاق على عمليات الريّ وما اتصل بها. أما أعمال الإنشاء، فكان أهمها بناء الفسطاط (وهي أصل القاهرة الحالية) التي شيّدها الأقباط تحت إشراف عمرو[٢٠].

وقد كان هذا النوع من الحكم المركزي مميّزاً بصفة عامة لمعظم فترات الحكم العربي - الإسلامي لمصر. فقد كان للوالي أو السلطان حكم البلاد مباشرة وفي الموقع، مدمجاً في اختصاصه الوظائف التنفيذية بجانبيها المدني والعسكري والوظيفة القضائية، مع هامش ضئيل من السلطة التشريعية خارج أحكام القرآن والسّنة. وقد أحكم الولاة أو السلاطين دائماً قبضتهم المركزية الشديدة على البيروقراطية، التي اشتغل بها عدد كبير من الكتبة موزعين على دواوين مختلفة، وخاضعين دائماً للإشراف الشخصي المباشر للوالي. أما السلطة السياسية، فقد تركّزت أساساً في المدينة بأحيائها وجماعاتها المختلفة، وإن لم تكن المدينة معزولة عن الريف انعزالاً كاملاً، حيث كان وجهاء المدينة دائماً يتملّكون الأراضي ويتمتّعون بالنفوذ في المناطق الريفية المحيطة بالمدن.

ويبدو الحكم العثماني - المملوكي (من القرن الثالث عشر إلى الثامن عشر) لأول وهلة، كما لو كان أقلّ مركزية بكثير من الحكم في العصور السابقة له، على أن هذا ليس صحيحاً تماماً. فمن المعروف أن وظائف الإدارة في مصر العثمانية قد قسمت على أساس «المقاطعات». وهو نظام في الملكية وتوزيع الأرض، كان يضمن أكبر قدر ممكن من الاستغلال لثروة البلاد، وتحويل أكبر قدر ممكن من الدخل إلى الخزانة العثمانية في مصر. على أن مصر استمرت ولاية واحدة يسيطر عليها الوالي، أو الباشا، الذي يعيّنه الباب العالي (في الآستانة) مباشرة لمدة سنة واحدة. ولا شك أن قصر مدة الوالي قد جعله يشدّد من قبضته المركزية على البلاد، لكي يضمن أكبر قدر من النهب المنظم لنفسه وللخزانة خلال هذه المدة القصيرة، خصوصاً أن تعيينه قلّما تكرر أكثر من مرة أو مرتين[٢١].

وقد كان هناك، إضافة إلى السلم الوظيفي الحكومي العثماني، سلّم وظيفي سلطوي للمماليك، الذين مثّلوا القوة العسكرية في مصر، واحتلّوا عدة وظائف كالأمراء والكشافين.

ومعنى ذلك أن السلطة في مصر، في ذلك الوقت، كان يشترك فيها الولاة الذين يمثلون السلطان العثماني، والمماليك الذين يحكمون أنفسهم بأنفسهم، ويستمدّون جانباً من قوتهم

---

(٢٠) لمزيد من التفصيل حول هذه الحقبة، أنظر: محمد فوزي عمر، الادارة المصرية في صدر الاسلام (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، ١٩٦٩)، ص ٣٩ - ٦٣.

(٢١) أنظر حول هذه الحقبة:

Stanford J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517-1798,* Princeton Oriental Studies, no. 19 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), pp. 1-10.

من وجودهم المحلي على أرض مصر. ويعدّ تاريخ مصر في هذه الفترة تاريخاً للصراعات المتتالية بين أعضاء الهيراركية المملوكية، وبينهم وبين ممثلي الباب العالي في مصر، في سبيل السيطرة على البيروقراطية المصرية واستغلال الأرض والثروة فيها.

على أن الحديث عن توازي هذين السلّمين الوظيفيين، قد يكون شديد التبسيط ومبالغاً فيه بعض الشيء. فقد كانت العلاقات داخل النظام الإداري وبين العاملين فيه أكثر تعقيداً من ذلك، كما أنها تباينت من فترة إلى أخرى، وكانت حافلة بمختلف أنواع الصراعات، كالصراع بين «أهل السيف» و «أهل القلم»، أو الصراع بين أصحاب الرتب وأصحاب الوظائف، أو الصراع بين القصر وبين البيروقراطية[٢٢]. ومع ذلك، فيتعين ألا ننسى أن السلطة السياسية (المنصب)، قد استمرت هي المدخل الرئيسي إلى الثروة الاقتصادية، وأن النظام ظل هرمياً (هيراركياً) بصفة أساسية، وإن بدا أحياناً أن فيه سلّمين وظيفيين وليس سلّم واحد. فقد كان المماليك هم المصدر الرئيسي لمن احتلّوا وظيفة «البكوات» في السلم الوظيفي الرسمي (العثماني). ومن هنا، فقد كانت هناك درجة من درجات التداخل بين السلّمين. كذلك ظلت القاهرة على الدوام هي عاصمة مصر بأكملها، وظلت البلاد بكليتها محكومة من القلعة وليس من أي مركز إقليمي آخر.

ولم يكن النظام شبه الاقطاعي (الالتزام والملتزمون المسؤولون عن جباية الضرائب في مناطق معينة) الذي ساد في هذه الفترة بذي أهمية كبرى في الحدّ من مركزية الحكومة. ذلك أن المماليك لم تكن لهم حقوق الملكية، وإنما كانوا يحصلون على مجرد رخصة لاستخدام الأراضي فيما يتصل بوظائفهم، أو جمع الضرائب من الذين يزرعونها. وكان من حق السلطان الذي أعطى هذه الرخص أن يستردّها مرة أخرى، وهو ما كان يحدث فعلياً لأكثر من سبب. ولم يفكّر أحد من الملتزمين المماليك في الانفصال، وإنما كان الصراع السياسي من أجل السيطرة على الحكومة المركزية. وقد عاش معظم الملتزمين في القاهرة، ونظروا إلى ذلك على أنه الترتيب الطبيعي الوحيد، لدرجة أن المرسوم الذي يطلب من الملتزم العودة إلى اقطاعه، كان يعدّ نوعاً من «النفي» الذي يتعيّن مقاومته بالقوة. وظل ذلك هو الحال إلى وفود الحملة الفرنسية إلى مصر، والتي تعتبر البداية المبكرة لمحاولة الاختراق الأوروبي.

كان لفترة الاحتلال الفرنسي القصير (١٧٩٨ - ١٨٠١) التي تلت غزو نابليون لمصر تأثير كبير، إذ حملت إلى مصر مجموعة من الأفكار والتنظيمات الجديدة وإن كان ذلك لفترة محدودة. وربما كان الأهم من ذلك تلك «الصدمة الحضارية» التي نتجت عن الحملة، فقد اقترن إحياء المشاعر الوطنية وبذر بذور الفكرة البرلمانية بإمكانات الإصلاح الإداري. ووعدت الحملة المصريين باقتصاد مصري تكون كل الوظائف فيه، بما فيها أعلاها، مفتوحة للمواطنين

---

(٢٢) وليم سليمان، «القاهرة في مصر المملوكية،» الطليعة، السنة ٥، العدد ٢ (شباط/ فبراير ١٩٦٩)، ص ٥٥ - ٥٦.

كافة على قدم المساواة، وعلى أساس من الحكمة والخلق والعلم فحسب، كما وعدتهم باختيار القيادات المحلية والشعبية المعبّرة عنهم[٢٣].

وما لبث هذا الالتقاء بالتأثير الأوروبي أن كان له نتائجه السريعة. فلم يمرّ على خروج الفرنسيين من البلاد إلا أربع سنوات، حتى جاء إلى حكم مصر محمد علي باشا الذي ظل حتى اسماعيل، يمثل السلطان العثماني، وإن اتّبع سياسة مستقلة كان من شأنها بداية إقامة الدولة الحديثة والإدارة الحديثة في مصر.

والصورة في ظل حكم محمد علي، الذي بدأ عام ١٨٠٥، واضحة بسيطة. فبعد أن حطم قوة المماليك، أقوى أعدائه السياسيين، بدأ في إقامة أسس نظام احتكاري مركزي، ما لبث أن شمل، تقريباً، كل مظاهر النشاط الاقتصادي في مصر من زراعة وتجارة وصناعة. ولقد استهدف محمد علي الاستقلال الاقتصادي الكامل لمصر، وتحقيق سياسته الخارجية الطموحة. ولهذا احتاج إلى السيطرة المركزية على زراعة لا بد من تحسينها، وصناعة لا بد من تحديثها، من أجل تعضيد جيش قوي، ومن أجل تنمية البلاد.

ولقد فهم محمد علي، ككل حكام مصر العظام، أهمية الأرض والنيل. فسرعان ما أولى اهتماماً كبيراً إلى الري الذي تطلّب بالضرورة قدراً هائلاً من المركزية، في سبيل تجديد النظام الذي أهمله المماليك طويلاً، وترميمه، وإدخال ترع الريّ الصيفي العميقة، والتوسّع في الريّ الدائم في الدلتا، وإنشاء القناطر الخيرية، وغير ذلك من أعمال اقتضت جهداً تنظيمياً كبيراً في توظيف عمال السخرة وتشغيلهم[٢٤].

لقد انطوت تجربة محمد علي على الكثير مما يمكن تسميته بـ «القومية التنموية»، بكل ما تنطوي عليه من مركزية وتعبئة في سبيل البناء العسكري والتنمية الاقتصادية من منطلق وطني، ولو أن محمد علي نفسه لم يكن مصرياً.

وكان نظام الحكم الذي تطور في مصر، في ظل محمد علي، نظاماً شديد المركزية بالمقارنة مع الحكم المملوكي السابق. فقد تمتع محمد علي، باعتباره والي مصر، بسيطرة كاملة على الحكومة، مستعيناً ببعض مجالس المداولات برئاسة النظّار، وبعدد من الدواوين يرئسها نظّار كذلك. ومع ذلك، فلم يكن للمجالس أي سلطة في العمل دون رضى الباشا، الذي كانت موافقته على توصيات هذه المجالس ضرورية لاعتمادها. وقد كانت الدواوين الرئيسية ستة هي: الداخلية، الخزانة، الحربية، البحرية، التعليم العام والأشغال العمومية، والشؤون الخارجية والتجارة. وفي سبيل تشديد قبضة الباشا على الحكم، أنشأ ديواناً رقابياً عاماً باسم «ديوان عام التفتيش»، له فروع محلية في القاهرة ومصر السفلى والوسطى والعليا. على أن

---

(٢٣) لمزيد من التفصيل حول هذه المؤثرات للحملة الفرنسية، أنظر: لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩)، ج ١، ص ١٣٤ وما بعدها.

(٢٤) إبراهيم، «مدخل إلى فهم مصر،» ص ٢٠ ـ ٣٥.

زيارات محمد علي التفتيشية، ظلّت من الناحية العملية هي أهم وسائل الرقابة والضبط[٢٥].

أما الحكم المحلي في ظل محمد علي، فتطوّر تدريجاً تحت سيطرته المباشرة كذلك، حتى تقسّمت البلاد إلى وحدات إدارية مختلفة تتخذ شكل المأمورية أو القسم أو الخط أو الناحية. ويقوم بالإدارة فيها مديرون أو مآمير أو نظّار أو حكام أو قائمو مقام أو شيوخ، تعاونهم مجموعة ضخمة من الموظفين كالمحاسبين والكتبة والصرافين والخولية والخفراء.

وقد كان تحوّل طبقة الموظفين التي أنشأها محمد علي إلى طبقة قلة متميزة (أوليغاركية) مالكة، بعد انهيار النظام الاحتكاري الذي شيّده الباشا، من أهّم التطورات التي شهدتها البلاد، والتي كان حكم محمد علي مسؤولاً عنها. ذلك أن هذه الطريقة الأخيرة، هي التي أفرزت الصفوة الإدارية ذات المصالح «التنظيمية» الواضحة، التي استمر وجودها في مصر منذ ذلك الوقت وحتى الآن تقريباً. فالواقع أن الفترة من الحملة الفرنسية وحتى الاحتلال البريطاني، قد شهدت بدايات تحول مهم في الاقتصاد، تميّز بظهور طبقة مصرية من ملاك الأراضي، وصفوة من الموظفين ذوي المصالح البيروقراطية الواضحة. وقد كانت هذه الصفوة في طور التكوين، في الفترة ما بين وفاة محمد علي وتنحية اسماعيل. وقد تضمنت عملية التكوين هذه، اضمحلال مكانة الفئة التركية ـ الشركسية الحاكمة وعلو المصريين «الأصلاء» في مؤسسات الدولة، فضلاً عن توسع البيروقراطية، وتخصصها وزيادة طابعها الرسمي، وظهور الملكية الخاصة في الأرض، ونمو البناء التحتي، وتطور التسهيلات المالية[٢٦].

وكان من أهّم ما شهدته هذه الفترة من أحداث، تشكيل أول وزارة مصرية بالمعنى الأوروبي لهذه الكلمة في عام ١٨٧٨. وكان ذلك بمثابة استجابة من الخديوي للضغوط الأوروبية التي طالبته بزيادة فعالية حكومته والحدّ من سلطويتها. ومن هنا، قرّر اسماعيل أن يصلح الإدارة، وأن ينظمها طبقاً لقواعد شبيهة بتلك المتبعة في إدارات ممالك أوروبا[٢٧].

وقد ترتّب على هذه التطورات ظهور صفوة بيروقراطية جديدة نبتت من الداخل، في

---

(٢٥) لمزيد من التفصيل حول تنظيمات الدولة والإدارة في عهد محمد علي، أنظر:
Helen Rivlin, *The Agricultural Policy of Mohammad'Ali in Egypt* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968), and
محمد فهمي هليطة، **تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة** (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٤).

(٢٦) أنظر حول هذه التطورات:
Robert Hunter, «The Passing of Khedivial Absolutism, 1805-1879,» (Memo., 1972); Roger Owen, «Egypt and Europe: From French Expedition to British Occupation,» in: R. Owen and B. Sutcliffe, eds., *Studies in the Theory of Imperialism* (London: Longmans, 1972), pp. 195-209, and Ibrahim Abu-Lughod, «The Transformation of the Egyptian Elite: Prelude to the «Urabi Revolt,» *Middle East Journal,* vol. 21 (1962), pp. 326-344.

(٢٧) عبد الرحمن الرافعي، **عصر اسماعيل**، ٢ ج (القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٤٨)، ج ١، ص ٦٨ ـ ٧٥.

الوقت الذي بدأت تنمو فيه المصالح الأوروبية المالية والتجارية من الخارج. وكان لهذين النوعين الجديدين من المصالح تأثيرهما على إضعاف سلطة الحاكم.

ولا شك أن وضعاً جديداً كان لا بد أن يظهر كنتيجة لاستيعاب الأقلية التركية في المجتمع المصري، مقترناً بتوسع الصفوة المصرية، بحيث تتضمن جميع العناصر الجديدة التي أبرزت نفسها، سواء في المجال الاقتصادي والثقافي والإداري، عن طريق ملكية الأرض، أم عن طريق الترقية داخل الجهاز الإداري. هذه الصفوة الجديدة التي تمّ الآن توحيدها لغوياً واقتصادياً، استطاعت أن تفرض ضغوطاً كافية في سبعينات القرن الماضي، لكي تزيد من قدرتها على توجيه الحياة العامة. ولا شك أن انتصارات هذه الصفوة في مواجهة الخديوي، قد ساعدت عليها بعض الشيء الضغوط الخارجية التي كانت تسعى من جانبها إلى أهداف أخرى، وأدى تحقيقها فيما بعد، إلى حدوث صراع مصالح بين هذه القوى الخارجية من ناحية، وبين الصفوة المحلية الصاعدة من ناحية أخرى. ولكن عدم قدرة الخديوي على تقنين هذه التطورات، أو الوقوف الحاسم إلى جانب الصفوات المحلية الصاعدة ضد القوى الخارجية، جعله يفقد ولاء الداخل، دون أن يرضي الطامعين في السيطرة من الخارج. وافلتت المعادلة من يد الخديوي اسماعيل تماماً، بعد أن أغرق مصر في الديون. وكان ذلك إيذاناً بتطور محاولات الهيمنة الأوروبية على الدولة المصرية الحديثة إلى اختراق سافر.

ب ـ السودان بين المركزية والتعددية[٢٨]

إن مصطلح «السودان» في الكتابات التاريخية يشمل: الحزام الممتد من سواحل البحر الأحمر وجنوب مصر إلى سواحل الأطلسي جنوب المغرب الأقصى. وقسّم المؤرخون في العصور الإسلامية الوسيطة هذا الحزام إلى ثلاثة أقاليم كبرى هي: السودان الشرقي، والأوسط، والغربي. ومن هذه الأقاليم الثلاثة، فإننا نتحدث هنا عن السودان الشرقي، الذي يتطابق تقريباً مع حدود جمهورية السودان الحالية، والتي تبلورت معالمها السياسية خلال الفترة من أوائل القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين.

كانت القبيلة هي الوحدة الرئيسية للتنظيم الاجتماعي ـ السياسي في إقليم السودان الشرقي. وكانت كل قبيلة تشغل حيزاً جغرافياً تستقر أو تتحرك فيه، تمارس أنشطتها الاقتصادية البدائية، وتتفاعل تفاعلاً محدوداً مع غيرها من القبائل المجاورة، بشكل تبادلي سلمي أو بشكل تنافسي وصراعي، على الموارد المتاحة، مثل المراعي وقطعان الماشية ومصادر المياه. . . وما إلى ذلك.

وفي داخل كل قبيلة، كان يوجد تمايز وتدرّج بسيط، يتسلسل تنازلياً من شيخ القبيلة أو رئيسها، ولكن في إطار تضامن وترابط وتكافل جماعي، يضمن للقبيلة البقاء والاستمرار،

---

(٢٨) اعتمدنا في هذا الجزء على مخطوطة أعدها الواثق كمير بعنوان: «الدولة والمجتمع في السودان،» (أعدّت ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي). (غير منشورة)

ومواجهة القبائل الأخرى. وظلّ السودان على هذا الحال إلى أواخر القرن الرابع عشر الميلادي. ولكن بدءاً من القرن الخامس عشر، يظهر تطوران مهمان: الأول، هو انتشار الإسلام على نطاق واسع، من خلال التجار والطرق الصوفية الوافدة من الشمال (مصر)، والغرب (المغرب الكبير)، والشرق (الجزيرة العربية). والتطور الثاني، هو ظهور وحدات سياسية مركزية تضم تحت لوائها عدداً من القبائل في رقعة جغرافية محدودة المعالم أهمها: مملكة الفونج في سنّار، وسلطنة الكيرا في دارفور، واللتان برزتا واستمرتا بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ م، أي إلى عشية الفتح المصري ـ التركي للسودان في عهد محمد علي[٢٩].

والأهم بين هاتين السلطتين المركزيتين هي مملكة الفونج في سنّار، لأنها نشأت في السودان النهري ـ النيلي، وبالتالي، تمثل توازياً ـ وإن يكن متأخراً ـ مع الدولة النيلية في مصر[٣٠]. تقع سنّار في وادي النيل بين مصر (شمالاً)، ومرتفعات الحبشة (شرقاً)، ومستنقعات جنوب السودان (جنوباً)، وكردفان (غرباً). وتتميّز هذه المنطقة الشاسعة بأن معظمها كان يعتمد على النيل وروافده في الزراعة المروية، فهي تضم الأراضي الخصبة المعروفة اليوم باسم منطقة الجزيرة (بين النيلين الأزرق والأبيض). ورغم بدائية الزراعة وأنماط النشاط الاقتصادي الأخرى، إلا أنها كانت مصدراً لتراكم فوائض اقتصادية، ساعدت على تبلور تكوينات اجتماعية شبه طبقية، لذلك، كانت هذه المنطقة مسرحاً لظهور ممالك ودويلات عدة، حتى قبل ظهور مملكة الفونج في القرن السادس عشر للميلاد. ولكن ما استحدثته قبيلة الفونج هو فرض هيمنتها السياسية على هذه الدويلات، في أعقاب حقبة من الفوضى والصراع بينها. وأصبح الفونج يمثلون نخبة حاكمة تسيطر على العديد من القبائل الأخرى، من خلال جهاز سلطة مركزية، يشيع قدراً لا بأس به من الاستقرار، الذي سمح بدوره بتطوير قواعد الإنتاج المحلية وتنويعها، وازدهار التجارة والمبادلات، بما في ذلك تجارة المسافات الطويلة مع الجهات المجاورة لمملكة الفونج. وأدّى ذلك إلى تراكم فوائض اقتصادية، استحوذت النخبة الحاكمة على القدر الأعظم منها.

فرضت السلطة المركزية الجديدة الضرائب والاتاوات على كل من الزراع والتجار. وكان سلطان الفونج يتمتع بحقوق اقتصادية كبيرة. فالسلطان عرفياً هو مالك جميع الأراضي الواقعة تحت سيادته. كما أنه الوحيد الذي يملك حق منح الأرض أو تفويض الآخرين من أتباعه بهذا الحق، كما كان من سلطاته حق مصادرة أي ممتلكات. وقد دعم من هذه السلطات المطلقة

---

(٢٩) أنظر حول هذه الفترة وما قبلها من التاريخ الاجتماعي للسودان:
J.O. Voll and S.P. Voll, *The Sudan: Unity and Diversity in a Multicultural State* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985), pp. 25-47; Robert O. Collins, *Land Beyond the Rivers* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981), pp. 10-33, and Peter Malcolm Holt and M.W. Daly, *The History of the Sudan from the Coming of Islam to the Present Day*, 3rd ed. (London: Weidenfeld, 1979), pp. 95-115.

(٣٠) معظم المعلومات في هذا القسم ملخصة من:
Voll and Voll, Ibid., and Holt and Daly, Ibid.

للحاكم، المعتقدات الدينية السائدة (قبل دخول الإسلام) التي أضفت عليه «قدسية»، تجعله فوق الرعية، وفوق المساءلة، وتعطيه ـ باسم الدين ـ حقّ التحكم في حياة البشر واستعبادهم حسبما أراد. ومن هذه الزاوية، نجد تماثلاً كبيراً بين سلطان الفونج المقدس في السودان والملك ـ الاله في مصر الفرعونية.

وقد طوّر سلاطين الفونج المتعاقبون نظاماً سياسياً ـ إدارياً، أحكموا به سيطرتهم المركزية على المستويات العليا لجهاز الدولة، ولكنهم سمحوا بقدر من اللامركزية على المستويات المحلية. وكان التسلسل في هذه اللامركزية يبدأ من أسفل، على مستوى القرية، وصولاً إلى مجلس للنبلاء (من زعماء القبائل الكبرى والأسر الحاكمة في الدويلات السابقة)، ثم يتربع سلطان الفونج على قمة هذا الهرم الاداري. وفوّض السلطان هؤلاء الزعماء المحليين، كلاً في مستواه، بجمع الضرائب والاتاوات، وتحويل جزء منها إلى المستوى الأعلى، والاحتفاظ بجزء منها لنفسه، بحيث يصل إلى السلطان قدر معلوم، ومحدد سلفاً. فهو نظام أشبه بنظام «الالتزام» المتعدد المراحل، الذي وجد في مصر المملوكية ـ العثمانية. وكان يعني أن زعامات كل مستوى من مستويات الهرم الإداري، تستحوذ على نصيب من الفائض المنتج.

وكان استمرار هذا النظام الإداري ـ الاقتصادي يعتمد على نظام عسكري مواز. فسيطرة السلطان استندت، منذ البداية، إلى قوته العسكرية التي أخضع لها القبائل والدويلات الأخرى. واحتفظ السلطان بجيشه المركزي في سنّار، وسمح بإنشاء جيوش محلية أصغر، يستعين بها الزعماء المحليون على حفظ النظام، ويمدّون السلطان ببعض وحداتها (وبخاصة من الفرسان)، كلما احتاج إلى ذلك في حروبه الدفاعية أو الهجومية. كما استعانت مملكة الفونج بالرقيق لأغراض الخدمة العسكرية، ولأغراض الخدمة المنزلية والعمل في الزراعة. كما كان الرقيق احدى السلع التي احتكر السلطان تصديرها إلى الخارج، أسوة بالذهب والجلود، في مقابل الحصول على التوابل والمنسوجات والأسلحة النارية.

وقد ضمن هذا النظام الشامل ـ بجوانبه الضريبية والتجارية والعسكرية ـ للسلطان احتكار القدر الأكبر من الفائض الاقتصادي ومن السلطة لحسابه وحساب أسرته. وسمح ببعضها للمستويات المختلفة من الإداريين المحليين. وكان من شأن استمرار هذه الأوضاع، تبلور تكوينات اجتماعية متمايزة، يمكن أن نطلق عليها تجاوزاً، «تكوينات طبقية».

ولأن المنطقة التي أنشأ الفونج فيها دولتهم كانت شاسعة، فقد ضمّت قبائل عديدة ذات عرقيات مختلفة. أي أننا هنا في صدد تجمّع بشري تعدّدي تحت سيطرة مركزية. ومن ثمّ، فرغم المركزية المطلقة للسلطة السياسية، فقد نجح الفونج في ابتداع «لا مركزية إدارية» أكثر استجابة وملاءمة لهذه التعديدية القبلية ـ الاثنية الكثيفة. ولطبيعة الموقع أو البيئة أو مستوى الغنى الانتاجي السائد في كل جماعة قبلية ـ عرقية، فقد أفرز ذلك بمرور الوقت نوعاً من تقسيم العمل بينها. فبعض هذه الجماعات اشتغل أساساً بالزراعة، وبعضها الآخر اشتغل بالتجارة المحلية أو تجارة المسافات الطويلة. وقد أدّى ذلك إلى تباين من نوع ثالث، فالزرّاع عادة، كانوا

أكثر تعرّضاً للضرائب الثقيلة من ناحية، ولاستغلال التجار من ناحية أخرى. ومن ثم بدأت تتداخل التمايزات القبلية ـ العرقية ـ الطبقية. فالجماعات الشمالية عموماً، كانت أعظم تمايزاً من الجماعات الجنوبية. وزاد من تمايز الأولى فيما بعد، أنها كانت الأسبق في اعتناق الإسلام، بحكم سيطرتها على تجارة القوافل والمسافات البعيدة (مصر والمغرب). وظهرت فئة **الجلابة**، وهم التجار الشماليون الذين وفدوا من المناطق النيلية الشمالية (مثل شندي ودنقلة) إلى غرب وجنوب السودان، ونشطوا في تجارة الذهب والرقيق والصمغ والعاج. وبالتدريج أصبحوا تكوينات طبقية ـ قبلية ـ اثنية ـ دينية أعلى مرتبة وأكثر ثراء من التكوينات المماثلة في الغرب والجنوب. وقد ظل هذا التمايز وتكرّس إلى الوقت الحاضر، وهو أحد العوامل الكامنة في الصراعات الأهلية السودانية الراهنة.

كان الانتشار الواسع للإسلام في السودان تطوراً من تطورات ما بعد القرن الخامس عشر، رغم أن علاقات المسلمين العرب بالسودان تعود إلى القرن السابع للميلاد. إلا أنه كما أسلفنا، لم ينتشر الإسلام على نطاق واسع إلا بنمو تجارة القوافل والمسافات الطويلة، وهي التجارة التي ازدهرت مع مملكة الفونج، والتي اهتم بها وشارك فيها سلاطين الفونج أنفسهم. ومع انتشار الإسلام خلال القرنين التاليين (السابع عشر والثامن عشر) ـ على حساب المسيحية في بلاد النوبة وعلى حساب الديانات الأخرى في بقية مملكة الفونج ـ بدأ سلاطين الفونج يدركون أهمية الدين الجديد، وتوظيفه ايديولوجياً للحفاظ على شرعية سيطرتهم المركزية. ومن ثم اعتنقوا الإسلام، وكان لهم ما أرادوا من الحفاظ على تلك الشرعية إلى حين.

ولكن الدين الجديد، ضمن عوامل أخرى، قوّض تدريجاً سلطة حكام الفونج وحقوقهم الاقتصادية المطلقة. فمن ناحية، لم يكن ممكناً الاستمرار في إدعاء «القدسية للحاكم» في ظل الإسلام ونظامه العقيدي. ومن ناحية أخرى، كانت تعاليم الشريعة الإسلامية واضحة في تقنين حق الملكية الفردية واحكام الميراث، الأمر الذي نزع عن سلطان الفونج حق احتكار ملكية أراضي الدولة، وتالياً، بدأت هيبة السلطان ونفوذه السياسي وقوته الاقتصادية في التقلص. وزاد من تقلّصها النفوذ المتزايد والثروة المتعاظمة للتجار، وبخاصة في تجارة القوافل، حيث إن جزءاً من حركتهم وأرباحهم كان يأتي من مصادر خارج السودان، وبدأوا ينافسونه من أجل السلطة. وفي بعض الحالات، وقعت مدن بأكملها في قبضة التجار أو زعماء الطرق الصوفية (الذين عمل بعضهم بالتجارة في الوقت نفسه). حدث ذلك، مثلاً، في مدينة بربر في شمال السودان مع نهاية القرن الثامن عشر. وتزامن مع ظهور فئة التجار الكبار، ظهور فئة أخرى من كبار ملاّك الأراضي الزراعية. وكان بعض هؤلاء أيضاً من زعماء الطرق الصوفية. وكما فعل كبار التجار، بدأ كبار ملاك الأراضي في تحدّي السلطة المركزية للفونج، وزاد ذلك من ضعف النخبة الحاكمة ومن تآكل سيطرتها السياسية وقوتها العسكرية وثروتها الاقتصادية. ومع بدايات القرن التاسع عشر، كانت مملكة الفونج قد وصلت إلى حالة من الضعف والفوضى والعجز، بحيث لم تستطع الصمود لقوات الفتح التركي ـ المصري التي اجتاحت السودان بقيادة أحد أبناء محمد علي عام ١٨٢١.

ويعتبر بعض المؤرخين والكتاب السودانيين هذا الاجتياح بداية الاختراق «الاستعماري» الحديث للسودان. كما يعتبرون الموجة الثانية من هذا الاختراق الاستعماري، تلك التي تمثلت في الغزو الانكليزي ـ المصري للسودان عام ١٨٩٩. بين عامي ١٨٢١ و ١٨٨١، حكمت مصر السودان نيابة عن السلطان العثماني[٣١]. وكان لمحمد علي هدفان مزدوجان من فتحه للسودان: الأول، هو اكتشاف منابع النيل والسيطرة عليها. والثاني، هو استغلال موارد السودان، وبخاصة من الذهب والعاج والرقيق، في بناء دولته الحديثة واشباع طموحاته الامبراطورية. ومن أجل ذلك، فعل فيها ما فعله في مصر، وهمّ بتنظيم الإدارة وإقامة المرافق والمؤسسات التي تسهّل له تحقيق أهدافه. ووجد محمد علي في فئة التجار السودانيين خير حليف وشريك له في الاستحواذ على الفائض الاقتصادي، الذي كان في تزايد نتيجة الاستقرار الأمني والكفاءة الإدارية وتحسين وسائل الريّ. كما استعان محمد علي بالقيادات والنخب المحلية، وبخاصة من القبائل المستعربة المسلمة في الشمال، بمن فيهم كبار الملاّك والتجار وزعماء الطرق الصوفية. وقد كرّس ذلك من نفوذهم ومن تبلور تكويناتهم الطبقية، التي بدأ تميّزها من قبل، على نحو ما أسلفنا. وظهرت نواة أجهزة بيروقراطية حديثة، وثبّتت قواعد الملكية الفردية، وأنظمة قانونية متطورة. ودام الحكم المصري قوياً في السودان إلى ستينات القرن التاسع عشر. ولكن سرعان ما تسرب إليه الوهن والضعف اللذان أصابا مصر نفسها في سبعينات ذلك القرن، واللذان أدّيا بمصر إلى الوقوع في براثن الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢. وقبيل ذلك بسنوات قليلة، كانت قد ظهرت في السودان حركة دينية ـ سياسية قوية بزعامة السيد محمد أحمد المهدي، وعرفت بالمهدية[٣٢]. ومع انتشار هذه الحركة، بدأت في تحدّي السلطة المصرية في السودان، التي كانت قد ضعفت وفسدت في ذلك الوقت. ونجحت الثورة المهدية أخيراً في اقتلاع النفوذ المصري من السودان عام ١٨٨١، وكوّنت دولة وطنية بزعامة المهدي، استمرت حوالى عقد ونصف العقد. في تلك الأثناء، كانت بريطانيا قد أحكمت قبضتها على مصر، وبدأت تداعب خيالها الأهداف نفسها التي حركت محمد علي لغزو السودان قبل ذلك بستة عقود. وباسم مصر والسلطان العثماني، خطّطت ونفذت غزوهـا للسودان بجيش من الضباط الانكليز والجنود المصريين. ونجحت، بعد مقاومة شرسة من المهديين، في احتلال السودان عام ١٨٩٩، وحكمته باسمها وباسم مصر منذ ذلك الوقت إلى عام ١٩٥٦.

يبرز تأثير العامل الايكولوجي، بكل وضوح، في القرن الأفريقي، حيث جيبوتي والصومال. إن الطبيعة غير السمحة، جعلت من البداوة نمطاً اجتماعياً مهيمناً حتى الآن، فيما جعل الموقع الجغرافي من المجتمع حقلاً لتفاعل الحضارات التي قامت في كل من الجزيرة العربية ومصر. لقد كان قدماء المصريين أول من أقام علاقات مع القرن الأفريقي، إذ كانت أول

---

(٣١) Voll and Voll, Ibid., pp. 35-39.

(٣٢) أنظر حول الدولة المهدية:

Peter Malcolm Holt, *The Mahdist State in the Sudan, 1881-1898: A Study of its Origin Development and Overthrow*, 2nd ed. (Oxford: Clarendon Press, 1970).

بعثة مصرية بحرية، قد وصلت جيبوتي في الألف الثالث قبل الميلاد خلال حكم فرعون مصر بيبي الأول[٣٣]، فيما تؤكد أسماء الآلهة المشتركة بين الفراعنة والصوماليين التأثير المصري العريق[٣٤].

يعتقد الصوماليون أنهم يعودون بأصلهم إلى القبائل العربية وبالأخص قبيلة قريش، ويشكلون مجتمعاً موحداً بالدين والتقاليد واللغة وإن كانت هناك لهجات عدة، وهذه الميزة غير متوافرة في البلدان الأفريقية التي تضم اثنيات ولغات متعددة. أما المجتمع الجيبوتي، فينتمي إلى جماعتين رئيسيتين هما العفار (الدناقل) والعيسى (الصوماليون)، حيث يعتقد العفار أنهم يعودون بأصولهم إلى اليمن والجزيرة، وأنهم أقاموا بالمنطقة منذ القرن السادس قبل الميلاد.

لقد أدت الظروف الطبيعية القاسية إلى تعزيز الأواصر القبلية البدوية بين سكان القرن الأفريقي، فيما عزّز الموقع الجغرافي على الساحل (باب المندب، المحيط الهندي) قيام السلطات المركزية في المدن الساحلية. ففي القرن التاسع الميلادي، قامت بالصومال مملكة عفة الإسلامية في الجبال الشمالية من منطقة شُوا، وتوسعت باتجاه الساحل حيث أقامت مرفأ زيلا، وفي القرن السادس عشر، كانت موقاديشو تحت إدارة عائلة من الاشراف المسلمين هي عائلة مظفر[٣٥]، وكذا الحال بالنسبة إلى الدور المركزي الذي قام به ميناء جيبوتي.

كانت مصر، بعد ضم السودان إليها، قد مدت نفوذها ليصل إلى أرتيريا، وفي عام ١٨٧١، كانت السلطة المصرية تمتد من سواحل البحر الأحمر إلى سواحل خليج عدن، أي أنها شملت سواكن ومصوع مروراً بعصب فتاجورة فزيلع فبربرة[٣٦]. لكن، ما ان بدأ التوسع الاستعماري يتجه نحو منطقة القرن الأفريقي، حتى تحولت إلى مناطق نفوذ عديدة. فعلى إثر احتلال بريطانيا لمصر، استولى الفرنسيون على تاجورة وبقية الأراضي التي تشكل جيبوتي الآن. وسيطرت ايطاليا على جزء من السودان وضمته إلى الشريط الساحلي، وأقامت على ساحل المحيط الهندي مستعمرة الصومال الايطالي. أما بريطانيا فقد أقامت محمية الصومال البريطاني وجعلت من هرجيا عاصمة لها.

وكما في السودان واجه المستعمرون البريطانيون والايطاليون والفرنسيون الثورات الحديثة، ففي الصومال حذا محمد عبد الله حسن حذو المهدي في السودان، بإعلانه الحرب المقدسة ضد الإنكليز عام ١٨٩٩، وبعد سلسلة معارك ضد الانكليز والايطاليين وأحياناً ضد الأثيوبيين، انتزع حق السيادة على مناطق وادي نوغال. وكانت ثورة محمد عبد الله حسن بمثابة

---

(٣٣) موسوعة السياسة، ج ٢، ص ١٢٣.
(٣٤) أحمد برخت مام، وثائق عن الصومال والحبشة وارتيريا (أبو ظبي: دائرة المؤلف، ١٩٨٢)، ص ١٧٩ ـ ١٨٩.
(٣٥) موسوعة السياسة، ج ٣، ص ٦٧٠ ـ ٦٧١.
(٣٦) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٤.

أول إرهاصة لدولة مركزية نهرية، دامت حوالى عقدين من الزمن، وانتهت بقصف المنطقة حسب الأمر الذي أصدره ونستون تشرشل عام ١٩٢٠.

وخلاصة القول إنه، حتى عشية الاستعمار الأوروبي للسودان والقرن الأفريقي، كانت هناك ثلاث إرهاصات لدول مركزية ـ نهرية، دامت الأولى وهي دولة الفونج، حوالى قرنين، والثانية وهي الدولة المهدية دامت حوالى عقدين، والثالثة هي دولة وادي نوغال في الصومال التي دامت أيضاً عقدين. واتسمت هذه المحاولات بتركيز السلطة السياسية في نخبة حاكمة، استمدت شرعيتها من القوة العسكرية والهيبة الدينية، إلى جانب تصديها للسيطرة الاستعمارية. لكن في الدولتين السودانيتين، عمدت السلطة إلى ممارسة نوع من اللامركزية الإدارية تتواءم مع التعددية الاثنية القبلية الكثيفة في السودان، فيما اتسمت السلطة في وادي نوغال بالمركزية لانعدام التعددية الاثنية. وكان لفترات الاستقرار الطويلة نسبياً في السودان خلال القرون الثلاثة من ١٦٠٠ إلى ١٩٠٠، أثرها في بلورة عدد من التكوينات الاجتماعية المتمايزة، وفي تطوير أنماط الانتاج البدائي، وازدهار التجارة الداخلية والخارجية. أما منطقة القرن الأفريقي (جيبوتي والصومال)، فبسبب من انعدام الاستقرار، والاقتسام والسيطرة الأوربيين، ظل إيقاع التطورات في البنية الاجتماعية وأنماط الانتاج البدائي واهناً حتى الآن.

٣ ـ الخصوصية والتنوع في المشرق العربي[٣٧]

المشرق العربي، في سياق هذه الدراسة، هو بلاد الشام والعراق، أي المنطقة الشمالية من الوطن العربي، التي تمتد بين ايران (شرقاً)، وتركيا (شمالاً)، ومصر (غرباً)، وبادية الشام (جنوباً). وقد سمّيت هذه المنطقة في الأزمنة الحديثة أحياناً بـ «الشرق الأدنى»، وأحياناً بـ «الهلال الخصيب». ولكن نظراً لارتباط هاتين التسميتين باعتبارات استشراقية استعمارية أو تحيّزات ايديولوجية، فقد فضّلنا أن نستخدم تسمية «المشرق العربي». وهي تشمل في الوقت الحاضر خمسة كيانات عربية هي: العراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، والأردن.

تتميّز هذه المنطقة بحيوية موقعها الجغرافي والاستراتيجي، وبخصوبة أراضيها. لذلك كانت موطناً لحضارات قديمة مثل البابلية والسومرية والفينيقية والنبطية. وكانت محطّ صراعات بين امبراطوريات كبرى محيطة بها مثل المصرية والفارسية واليونانية والرومانية. كما أن هذه المنطقة كانت موطناً لظهور الأنبياء والرسالات السماوية الكبرى (اليهودية والمسيحية). وقد فتحها العرب المسلمون في القرن السابع للميلاد، في عهد الخليفة الأول أبي بكر، والخليفة الثاني عمر بن الخطاب، واستخلصوا بلدانها من الامبراطوريتين البيزنطية (الشام)، والفارسية (العراق) بين عامي ٦٣٢ و ٦٣٧ م.

(٣٧) اعتمدنا في هذا الجزء على كتاب: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

وبعد الفتح العربي ـ الإسلامي، مضت عملية تعريب وأسلمة هذه المنطقة على قدم وساق، ولكن في إطار واسع من التسامح والمرونة في معاملة أهاليها من أصحاب الديانات والمذاهب غير الإسلامية، مما مكّن جماعات عديدة من الاحتفاظ بمعتقداتها الدينية[٣٨]. وانتقل مركز الخلافة العربية ـ الإسلامية إلى هذه المنطقة من الحجاز في شبه الجزيرة العربية، بدءاً من الخليفة الأموي معاوية، الذي اتخذ من دمشق عاصمة له (٦٦١م). وبعد سقوط الأمويين ووصول العباسيين إلى السلطة، ظل مركز الخلافة في هذه المنطقة، وإن كان قد انتقل إلى بغداد (٧٥٠ ـ ١٢٥٨م). باختصار، كانت المنطقة الممتدة من دجلة إلى سيناء هي قلب الامبراطورية العربية ـ الإسلامية لستة قرون. كما أنها شهدت أولى محاولات الاختراق الأجنبي المبكر من الغرب الصليبي، ومن الشرق المغولي (بين عامي ١٠٩٦ و ١٢٩١م). ومع سقوط الخلافة العباسية في بغداد (١٢٥٨م). انتقل آخر رموز السلطة من أيدي العرب إلى شعوب وقوميات إسلامية أخرى. وظلّ هذا هو الحال زهاء سبعة قرون إلى صبيحة الحرب العالمية الأولى. وكانت آخر القوى الإسلامية التي هيمنت على مصر والمشرق العربي هي الامبراطورية العثمانية، بين عامي ١٥١٦ و ١٩١٨م. وفترة ما بين الحربين، ١٩١٨ ـ ١٩٤٥، هي فترة الهيمنة الاستعمارية الغربية السافرة على مقدرات المشرق. وهي الفترة التي تمت فيها «بلقنة» المشرق، وتقسيمه إلى الأقطار الخمسة التي أصبحت دولاً، إلى وقتنا هذا.

والواقع، لم يكن انحلال الطابع المسكوني للحكم الاسلامي، وانقسامه إلى كيانات سياسية متعددة، سمة خاصة بالامبراطورية الاسلامية؛ قبلها انحل الطابع المسكوني للامبراطورية المسيحية، لكنه تمخّض عن كيانات سياسية قومية نموذجية. يختلف الأمر بالنسبة إلى التحول الذي شهده الحكم الاسلامي ،فقد تحقق الانحلال في ظرف تفاقمت فيه وتداخلت ضغوط داخلية وخارجية، لم تشهد كثافتها الانقسامات السياسية للعوالم المسكونية الأخرى.

فالمسلمون كانوا قد عرفوا النزعة الوطنية، كنوع من الولاء، حتى قبل انتشارها في الغرب. لكن، هذا النزوع لم يكن بالضرورة اقليمياً، بالمعنى الجغرافي للكلمة. لقد حاول الإسلام نقل الشعور بالولاء من نطاقه القبلي والمكاني إلى صعيد أوسع يرتكز على قيم الدين والأخلاق. وأثناء المرحلة المسكونية للحكم الاسلامي، كاد العرب أن يفقدوا حسهم الجغرافي وذكرياتهم العرقية، لكنهم ازدادوا تعلقاً بلغتهم ورفعوها إلى مقام الوطن[٣٩]. وحين وهنت السيطرة العثمانية على البلقان، في أواخر القرن التاسع عشر، وقامت دول مستقلة، اعتمدت الكيانات القومية أساساً لها، وبدعم من الدول الغربية، أدى ذلك إلى تنامي أفكار قومية «عربية اسلامية تربط بين العروبة والاسلام، وإذا كان للاحياء الثقافي دور في التأكيد على العربية وتراثها، رابطة

---

(٣٨) لمسح تاريخي حول هذه الحقبة، أنظر: حتي، **تاريخ العرب**.

(٣٩) مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ٢٤ ـ ٣٦.

لتخطي الطائفية، فإن حركة الاصلاح الإسلامي كان لها دور في الاتجاه نفسه»[٤٠]. وهكذا ترتب على العرب، في مرحلة تاريخية معقدة، القيام بمهمتين في آن: الحفاظ على الوحدة الإسلامية؛ وإطلاق يقظة عربية قائمة على أساس القومية. ولهذا السبب أبى المسلمون الداعون للقومية المطالبة بفصل الأراضي العربية عن الامبراطورية العثمانية، ويعتبر عبد الرحمن الكواكبي، الرمز الأنقى لهذا التوجه فيما بين المسلمين العرب، بينما يعتبر نجيب عازوري مثيله فيما بين المسيحيين العرب، حيث دعا هذا الأخير إلى تحرير العرب من الحكم العثماني، راضياً بنوع من الارتباط بالوحدة العثمانية[٤١].

وفي الوقت الذي أدى فيه التحدي الأوروبي إلى بروز تيار النهضة، فالأخير عبّر هو الآخر، عن استيقاظ الحاسة التاريخية الجماعية، وتحقق التطابق في التصور الجماعي للأمة، الأمر الذي يفسر، مثلاً، التقارب بين العلمانية المسيحية والاتجاهات الاسلامية العقلانية، لكن بانتماء عربي[٤٢]، حيث تبلور هذا الاتجاه وتعزز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى[٤٣].

لم يقتصر الأمر على مستوى الوعي، بل وجدت تلك التيارات ما يعبر عنها في حركة الواقع. فقد وجد التيار الذي كان يدعو للأخذ بأساليب التقدم والتحديث والاصلاح في منطقة المشرق، ولكن في اطار الامبراطورية العثمانية والابقاء على الخلافة الاسلامية، وجد هذا التيار في ابراهيم باشا (الذي هيمنت جيوش ابيه على الشام) وفي داوود باشا المملوكي في العراق (توفي عام ١٨٣٠) رمزيهما. لكن هذه المحاولات كانت تحبط أو تجهض، إما بمعارضة الباب العالي لها، أو بتدخل القوى الأوروبية. وتكررت هذه المحاولات مع مدحت باشا في العراق. وفي ظل سياسة التتريك وتفتت السلطة العثمانية، وازاء التحدي الأوروبي، أخذت الحركة العربية تتجسد على شكل تنظيمات، كان من أبرزها، حزب اللامركزية (عام ١٩١٢) بالقاهرة، والجمعية الاصلاحية (أيضاً عام ١٩١٢) في بيروت، وتشكلت كل من جمعية البصرة الاصلاحية وجمعية العهد (عام ١٩١٣) في العراق. وقد أفضت هذه الحركة، سواء قام بها أفراد أم جمعيات علنية وسرية، إلى محاولة جمع اطرافها، ولهذا وبمبادرة من جمعية العربية الفتاة،

---

(٤٠) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٤١) خدوري، المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤٢) أنظر حول ذلك: قسطنطين زريق، **نحن والتاريخ** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩)، ص ٣١؛ ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨)، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٥، وهشام شرابي، **المثقفون العرب والغرب: عصر النهضة، ١٨٧٥ ـ ١٩١٤** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١)، ص ٧٦ ـ ٧٩.

(٤٣) أنظر حول ذلك: الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، الفصلان ٥ و ٦، أنظر أيضاً: وميض نظمي، «ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكرة القومية العربية،» في: سعدون حمادي [وآخرون]، **دراسات في القومية العربية والوحدة**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٠٥ ـ ١٣٢.

انعقد المؤتمر العربي الأول في باريس (١٨ ـ ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩١٣)، حيث جرى التعبير من خلاله عن مطامح العرب في المشرق العربي، من مسلمين ومسيحيين، سواء مـا تعلق منها بالدولة العثمانية، أم بأوروبا، ازاء وحدتهم واقامة الكيان السياسي العربي.

بيد أن اهمال المطالب العربية ومحاولة تتريك اقاليم المشرق العربية، وفي أشد حالتها تطرفاً وتعسفاً، نصب جمال باشا المشانق في دمشق وبيروت لقيادات الجمعيات العربية النهضوية في أوائل القرن العشرين. لقد أدى ذلك إلى تفاقم الحركة العربية السرية التي تركزت في جمعيتي العربية الفتاة والعهد. وحين ألح الأتراك على مد خط سكة حديد الحجاز من المدينة إلى مكة، ومعارضة القبائل العربية له، ومع دخول تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب الألمان، اندفعت تنظيمات الحركة العربية للاتصال بالشريف حسين، للقيام بحركة عربية استقلالية في المشرق وباطار دولة واحدة. وقد تفجرت الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين، حاكم الحجاز، وابنائه، ضد الامبراطورية العثمانية. وتحالف هذا التيار مع بريطانيا وفرنسا، ضد الامبراطوريتين العثمانية والألمانية في الحرب العالمية الأولى، على وعد من الحلفاء (اتفاق حسين ـ مكماهون) لتأييد الاستقلال والوحدة. وكان عماد هذا التيار التكوينات الاجتماعية العربية الحديثة (من مهنيين وتجار ومعلمين ومفكرين مسلمين ومسيحيين)، وبعض القوى العربية التقليدية المستنيرة (مثل الشريف حسين نفسه، وبعض رجال الدين الاسلامي الذين يئسوا من اصلاح شؤون الخلافة في استانبول). وإذا ما انتهت تلك الحركة بتجزئة المشرق العربي، وهيمنة الغرب، والبدء بتنفيذ المشروع الصهيوني، فإن إلغاء الخلافة عام ١٩٢٦، قد انهى مرحلة في نشأة القومية العربية[٤٤]. بيد ان «التفكير القومي العربي أخذ يكتسب مفهوماً علمانياً على يد المفكر ساطع الحصري... ولاحت امكانية تأسيس أمة عربية جديدة غير مرتبطة ضرورة بمفهوم (دار الاسلام).... اذ عندما تتعلمن العروبة لا بد أن يتعرض ذلك المزيج العضوي التاريخي للتحلل بافتراق عنصريه: (العصبية العربية) و(الدعوة الدينية)، إذا شئنا استخدام مصطلح ابن خلدون ومفهومه التاريخي»[٤٥].

لقد عبّرت معاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٧، بين بريطانيا وفرنسا عن رغبة الغرب في الحيلولة دون قيام كيان جماعي في المشرق العربي، لأنها أحبطت الوحدة السلفية بزعامة الشريف حسين. أما الصراع على النفوذ، الذي نشأ بين بريطانيا وفرنسا فيما بين الحربين، فقد قضى على إمكانية الوحدة الليبرالية بين سوريا والعراق. وبمعارضة الغرب، الممثل بعد الحرب العالمية الثانية بقطبيه الدوليين، للوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٦١، قد قضى على الوحدة التقدمية[٤٦].

---

(٤٤) الدوري، المصدر نفسه، ص ٢٧٦.

(٤٥) محمد جابر الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، سلسلة عالم المعرفة، ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٤٦) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (بيروت: دار الأنوار، [١٩٦٨]).

هذه التسوية التاريخية التي فرضت على العرب، من خلال إقامة كيانات متعددة، مستندة إلى وقائع اقليمية وتاريخية وإثنية، قائمة في واقع المشرق العربي، كما في كل منطقة أخرى من مناطق العالم، لم تتخذ بعد صفة التشكل الطبيعي المستقر والنهائي، وما يؤكد ذلك أنّ جميع الحركات السياسية القائمة الآن، وعلى اختلاف منطلقاتها، تجمع على أمرين: رفض حدود التجزئة السياسية القائمة، والعمل على تغيير المجتمع. هذا في الوقت الذي فشلت فيه حتى الآن، كل الكيانات السياسية، على دمج مجتمعاتها وتعزيز فكرة الوطن.

وإذا ما كانت هذه طبيعة التسوية التاريخية التي فرضها الغرب على منطقة الشرق العربي، فإنه استند في ذلك إلى ما حققته الحقبة العثمانية من وقائع. فخلال الحقبة العثمانية الطويلة (أربعة قرون)، كان المشرق اقليماً من أقاليم الامبراطورية العثمانية المترامية الأطراف، ولكنه لم يعد قلب دار الاسلام والعروبة. وحينما وفد عليه الأتراك العثمانيون، وجدوا فيه خليطاً من الحكام والزعماء من أصول مملوكية أو من اصول محلية. وكانت سياسة العثمانيين هي سحق المعارضين منهم، والاستعانة بمن يقبل بسلطتهم وتثبيته كحاكم محلي أو كملتزم، يتولى جمع الضرائب والجزية، ويسلّم الجزء الأكبر منها للوالي العثماني (الباشا) في الأقاليم، لكي يرسل بدوره الجزء الأكبر منها إلى السلطان في القسطنطينية (الآستانة، استامبول). وكان الولاة الذين يعيّنهم السلطان لا يستمرون أكثر من سنتين أو ثلاث، أما المماليك والزعماء المحليّون، فقد كانوا يستمرون ما داموا لا يتحدّون سلطة الباب العالي. وقد ضمن هذا النظام الاداري المرن للعثمانيين فرصة الاستمرار لقرون طويلة، حتى بعد أن أصاب الضعف والوهن جسم الامبراطورية وعقلها في القرنين الأخيرين من عمرها (الرجل المريض). كانت اسس ادارة الامبراطورية العثمانية قد أرسيت في عهد سليمان القانوني (ابن سليم الأول فاتح الشام ومصر والعراق)، ومن ثم اطلق عليه لقب «القانوني». وقد ادخلت على هذه النظم تعديلات جزئية فيما بعد، ولكن روحها لم تتغيّر كثيراً. ومن هذه الأسس، كما أسلفنا: اعطاء الزعماء المحليين جزءاً من سلطة تسيير الأمور في مناطقهم. وقد تطوّر هذا المبدأ ليشمل الزعماء الروحيين للطوائف غير الإسلامية من مسيحيين ويهود، ثم لبعض الطوائف الإسلامية غير السنّية، ثم لبعض الجماعات الاثنية الاسلامية غير العربية (مثل الأكراد)، ثم للجاليات الأجنبية المقيمة في المشرق (مثل الجاليات الفرنسية والايطالية والانكليزية). وعرفت هذه الممارسة المقننة بنظام «الملّة» أو «الملل»[٤٧].

كان من شأن نظام الملل هذا، بمرور الوقت، ان جعل من الطوائف الدينية وحدة التنظيم الاجتماعي الرئيسية في المشرق. فإذا كانت «القبيلة» هي وحدة التنظيم الاجتماعي الرئيسية في المغرب الكبير والجزيرة العربية، فإن الطائفة قامت بهذا الدور في المشرق. فبينما خضع المسلمون السنّة مباشرة لسلطة الوالي، أو المتصرف أو الملتزم المفوض من قبل الوالي، فإن

(٤٧) حول نشأة نظام الملل وتطوره في المشرق العربي خصوصاً وفي الامبراطورية العثمانية عموماً، أنظر: جورج قرم، **تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩).

غيرهم من أبناء الطوائف الأخرى خضعوا لهذه السلطة بشكل غير مباشر، أي عبر زعمائهم الروحيين. ومن ثم اصبح زعيم الطائفة هو المرجع السياسي والقضائي والمدني لأفراد طائفته. وكان الموازي الاقتصادي لنظام الملل هو «نظام الحرف». والعاملون في كل نشاط اقتصادي، كانوا ينتظمون في حرفة معينة، لها رئيسها أو شيخها أو معلمها. ولأن القاعدة الانتاجية والأنشطة الاقتصادية كانت أكثر تنوعاً في المشرق (عنها مثلاً في الجزيرة أو المغرب الكبير)، فقد كان هناك العديد من هذه الحرف (كالنجارين والبنائين، والصاغة، والتجار، والعطارين، والحدادين، والغزّالين. . . الخ). وقد تداخل نظاما «الملل» و «الحرف» الى حد كبير. فقد كان أبناء كل طائفة دينية يتركّزون في حرفة اقتصادية معينة. كان شيخ كل حرفة هو المسؤول عن الضبط الاجتماعي أو السلوك الاقتصادي للمشتغلين في الحرفة في مدينته أو جهته. ولكن رؤساء الحرف كانوا عادة في منزلة اقلّ من منزلة زعيم الطائفة الدينية، لذلك كان رئيس الطائفة الدينية هو المرجع الأول، ورئيس الحرفة هو المرجع الثاني. فإذا تصادف أن كان الفرد ورئيس حرفته من الطائفة الدينية نفسها، فإنه يخضع لعملية ضبط اجتماعي ـ اقتصادي مزدوج، محوره الطائفة كجماعة مرجعية.

وقد كرّس هذا الوجود الطائفي عامل ثالث، وهو محل الإقامة. فعادة ما كان أبناء كل طائفة يقطنون في نفس الحي أو الشارع أو الحارة. كذلك كان أبناء كل حرفة يعملون في نفس السوق أو الحي أو الشارع أو الحارة. وعادة ما كان مقرّ السكن ومقر العمل في المكان نفسه. فمعظم المدن المشرقية (بل كل المدن قبل ـ الصناعية) كانت مقسمة إلى أحياء، طبقاً للنشاط الاقتصادي، أو طبقاً للهوّية الطائفية والاثنية، وفي الغالب طبقاً لهذين المعيارين معاً. وقد أدّى ذلك، فيما أدّى إليه، إلى زيادة التضامن الطائفي، حيث تتداخل المراجع الثلاثة التي تحدّد الوجود اليومي للفرد (ديانته ومهنته وسكنه)، وكل ما يترتب على ذلك من تداعيات هيكلية وتفاعلية أخرى: الأسرة والنظام القرابي وشبكة الأصدقاء والمعارف. لقد كانت الطائفة بهذا المعنى هي المقابل الوظيفي «للقبيلة» في السياق القبل ـ تحديثي، ولـ «الطبقة» في سياق المجتمع الصناعي الحديث. وكما أن «الوعي» و«الولاء» الحاكمين للسلوك هما «الوعي القبلي» و«الولاء القبلي» في سياق، وهما «الوعي الطبقي» و«الولاء الطبقي» في سياق آخر، فقد كانا في السياق المشرقي ـ العثماني هما «الوعي الطائفي» و«الولاء الطائفي»(٤٨).

ضمن هذا الترتيب للأفراد ولجماعاتهم المرجعية نوعاً من الاطمئنان النفسي والسلام الاجتماعي. وضمن للسلطة العثمانية (أو من يمثّلها) نوعاً من الطاعة والانضباط السياسي. هذا طالما كانت السلطة المركزية نفسها قوية وقادرة، ولكن حين تصاب هذه الأخيرة بالضعف والترّهل، فإن كل هذه الترتيبات تصبح سلاحاً مرتدّاً. وهذا هو ما حدث في القرن الأخير من حياة الامبراطورية العثمانية، وبخاصة في بلاد الشام.

---

(٤٨) لمناقشة أكثر تفصيلاً حول هذه الولاءات، أنظر: سعد الدين ابراهيم، **الأقليات والطوائف في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر])، و
Albert Hourani, *Minorities in the Arab World* (London: Oxford University Press, 1947).

فمنذ القرن الثامن عشر، والدول الأوروبية تبحث عن موطىء قدم في أراضي الامبراطورية العثمانية، التي كانت علامات ضعفها تتزايد يوماً بعد يوم. فهذه القوى الأوروبية كانت في مرحلة صعود تاريخي. وكان معظمها قد أنجز ثوراته السياسية والاجتماعية والعلمية، ودخل في معمعة ثورته الرأسمالية والصناعية. وكان التنافس شديداً بين هذه القوى الصاعدة على الساحة الأوروبية نفسها، كما على مناطق النفوذ والمستعمرات خارجها. وكانت أقاليم الامبراطورية العثمانية هي الأقرب والأغنى بموادها الخام وأسواقها. وكان المشرق هو أحد هذه الأقاليم التي سعت القوى الأوروبية لاختراقها مبكراً، وإن يكن بصورة غير مباشرة، ولم يبدأ القرن التاسع عشر، إلا وقد بادرت إحدى هذه القوى ـ وهي فرنسا ـ بالانتقال إلى العمل العسكري المباشر ـ حملة نابليون على مصر والشام (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) ـ وبالسرعة نفسها تتصدى لها غريمتها الأوروبية الأولى ـ بريطانيا ـ وتنشب المعارك البحرية بينهما في شرق المتوسط. وتتتالى مشاهد هذا القرن بسرعة، في الاتجاه نفسه، وهو الهيمنة على المشرق، كما على مناطق عربية أخرى. ولا يتّم لها ما تريده تماماً، إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أي اقتسام وتقسيم المشرق بين بريطانيا وفرنسا.

وما يهمنا الآن، هو أنه خلال القرن التاسع عشر، وللأسباب المذكورة أعلاه، وباستغلال إرث نظام الملل العثماني من ناحية، وضعف الامبراطورية العثمانية من ناحية أخرى، تحاول القوى الأوروبية تكريس النزعات والنزاعات الطائفية، كل لحسابها الخاص. وفي مواجهة ذلك، تظهر محاولات عربية ـ مشرقية، إما للإصلاح والتحديث في إطار الامبراطورية العثمانية وتحت لواء الخلافة الإسلامية، أو للانفصال والاستقلال عن الأتراك العثمانيين تحت لواء وطنيات محلية، أو تحت لواء «القومية العربية». وقبل أن نتحدث عن كلّ من هذه التيارات، لا بد من التنويه بأن نظام الإدارة العثماني لم يخلق حدوداً تعيق حركة البشر والتجارة بين أقاليم الامبراطورية، أو بين الولايات داخل كل إقليم. وبهذا المعنى، كان المواطن «العثماني» العربي يتنقل ويعمل ويستقر كيفما وأينما شاء، فيما نسمّيه اليوم بالوطن العربي، أو في أقاليم الامبراطورية الأخرى. لذلك، ظلت وحدة العرب وأراضيهم وأنشطتهم دون أن تمسّ أو تعرقل، حتى وإن لم يملكوا السلطة السياسية في هذه الامبراطورية. وحكمت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أرجاء المشرق العربي، وبينه وبين الأقاليم العربية الأخرى، اعتبارات موضوعية عضوية، كما كان الحال طيلة القرون الإسلامية الستة السابقة على الفتح العثماني. فبلاد الشام كانت منتظمة إدارياً في أربع أيالات أو ولايات. أولاها دمشق، التي كانت تمتّد جنوباً لتشمل الجزء الشمالي من شرق الأردن وشرق فلسطين والبقاع اللبناني (أما جنوب الأردن الحالي فقد كان تابعاً لولاية الحجاز). والثانية، ولاية حلب، التي شملت شمال الفرات (سوريا الحالية) والاسكندرونه (التي هي جزء من تركيا الحالية). والثالثة، ولاية طرابلس، التي شملت بقية شاطىء بلاد الشام وغرب فلسطين إلى غزة وشمال سيناء (المصرية). وتسمّى هذه الولايات مجتمعة، أحياناً، باسم «سوريا الطبيعية» أو «سوريا الكبرى» ـ وهي المنطقة الواقعة بين جبال طوروس (شمالاً)، وسيناء (جنوباً)، والبحر المتوسط (غرباً)، وبادية الشام (شرقاً) ـ وقد توحّدت سوريا الطبيعية إدارياً مرّات عديدة في إطار الامبراطوريات الإسلامية المتتالية، وكانت

تحكم من دمشق. وكان آخر عهد لها بمثل هذا التوحّد الإداري، هو أثناء الحكم المصري على يد إبراهيم باشا (ابن محمد علي) خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر (١٨٣١ ـ ١٨٤٠). وكانت كل ولاية من هذه الولايات الأربع، تقسم أحياناً إلى وحدات إدارية أصغر، سميت «سناجق» أو «متصرفيات».

أما العراق في أواخر العهد العثماني، فكان موزعاً بين ثلاث ولايات، هي: البصرة في الجنوب بما فيها الكويت الحالية، وبغداد في الوسط، والموصل في الشمال (من تكريت إلى جنوب تركيا الحالية بما فيها كردستان). وكان العراق، مثله مثل مصر إلى حد كبير، قد اعتمد العثمانيون في حكمه على بقايا المماليك الجورجيين، كحكام وإداريين محليين. وفي مراحل ضعف الامبراطورية، عاث هؤلاء المماليك فساداً في ولايات العراق، وساموا أهلها في الحضر والريف كل ألوان الظلم والاستغلال. وكان نزاع بعضهم مع بعض، ومع الوالي أو الباشا العثماني على السلطة والامتيازات مستمراً. كما كان أهالي البلاد يتعرضون لغزوات دورية من القبائل البدوية الساعية للسلب والنهب. وكان العراق أيضاً محطاً للأطماع الدائمة للدولة الصفوية الفارسية المجاورة والمنافسة للامبراطورية العثمانية، وقد احتلت أجزاء منه عدة مرّات (كان أهمها عام ١٦٦٣ حين احتلت جيوش الشاه عباس مدينة بغداد). وكانت المواصلات بين الولايات العثمانية الثلاث (في العراق الحالي) صعبة وغير آمنة. لقد ارتبطت كل ولاية اقتصادياً وتجارياً وبشرياً بولايات عربية عثمانية أخرى، أكثر من ارتباط بعضها بالبعض الآخر. فكانت ولاية الموصل، مثلاً، أكثر ارتباطاً بولاية حلب (في سوريا الحالية) منها ببغداد أو البصرة. وكانت هذه الأخيرة أكثر ارتباطاً ببقية بلدان الخليج والجزيرة العربية، منها ببغداد أو حلب.

نعود إلى تفاعل القوى والتيارات وتضاربها في المشرق العربي خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فكما ذكرنا، تميّزت المنطقة بتعددية دينية واثنية كثيفة، أكثر من أي إقليم عربي آخر. فبلاد الشام، مثلا، وجدت فيها أقليات وطوائف دينية عديدة؛ فإلى جانب الأغلبية العربية ـ الإسلامية ـ السّنية، وجدت جماعات وفرق إسلامية ـ شيعية ودرزية وعلوية. وإلى جانب هؤلاء وأولئك، وجدت طوائف مسيحية مختلفة، يربو عددها على العشرين، أهمها الأرثوذكس والموارنة والكاثوليك. كما وجدت جيوب اثنية ـ لغوية وعرقية ـ مثل الأكراد (مسلمون سنة وشيعة) والشركس والتركمان، والألبان، ومعظمهم مسلمون، وجيوب اثنية من الوافدين غير المسلمين من أقاليم الامبراطورية الأخرى مثل الأرمن واليونانيين. ناهيك عن جاليات أوروبية أخرى من خارج الامبراطورية، بدأت تفد وتستقرّ لأغراض التجارة ـ منذ منتصف القرن السادس عشر ـ مثل الفرنسيين والايطاليين والإنكليز. وحصل هؤلاء وأولئك جميعاً على حقوق الملل الأصيلة نفسها في الامبراطورية. وفي لحظات ضعف هذه الأخيرة، حصلوا على مزيد من «الامتيازات الاجنبية»، التي لم تكن من حق أهل البلاد الأصليين من مسلمين وغير مسلمين. وفي الوقت نفسه كانت إحدى الآليات المفضّلة للقوى الأوروبية في اختراق بلاد الشام هي استخدام الجماعات الدينية، وتقوية نزعاتها الطائفية وتغذية نزاعاتها مع الطوائف الأخرى أو مع الأغلبية. وتقرّبت كل دولة أوروبية من طائفة هنا أو طائفة هناك، سواء

في استخدام أفرادها كوكلاء تجاريين، أم فتح مدارس وتعليم أبنائهم فيها، أم إرسالهم لتلقّي التعليم في هذه الدولة الأوروبية أو تلك. ومن خلال المصالح التجارية، أو هذا الغزو الثقافي، أوحت كل دولة لطائفتها المفضلة، أنها حاميتها والساهرة على مصالحها في مواجهة الآخرين. فنجد فرنسا، مثلاً، تحتضن الموارنة والكاثوليك، وانكلترا تحتضن الدروز، وروسيا تحتضن الأرثوذكس. وإلى حد ما، سعت الإرساليات الأمريكية لاحتضان الأعداد القليلة من البروتستانت وبخاصة من خلال المعاهد العلمية، وأهمها الجامعة الأميركية في بيروت، التي أنشئت في ستينات القرن التاسع عشر (في البداية تحت اسم الكلية السورية البروتستانتية). كذلك ساعدت هذه العلاقات المتميزة بين القوى الأوروبية والطوائف المحلية (وبخاصة المسيحية) على تطوير مستواها الاقتصادي والثقافي. وتبلورت من داخلها تكوينات اجتماعية ـ طبقية حديثة، قفزت بمستواها التعليمي والمهني والمالي إلى ما هو أعلى من مستوى الأغلبية المسلمة في كثير من الأحيان. ونرى بدايات الوعي الطائفي ـ الانفصالي أو الاستقلالي في جبل لبنان منذ أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التالي. وحينما نشب الصراع بين الموارنة والدروز (حكّام الجبل في ذلك الحين)، وقفت فرنسا إلى جانب الموارنة. وخلال الفترة من عام ١٨٤٠ إلى عام ١٨٦٠، دارت حروب طاحنة، ووقعت مذابح عدة بين الطرفين، انتهت بتقسيم الجبل إلى قائمقاميتين، واحدة مارونية في الشمال وثانية درزية في الجنوب، ثم إلى سنجق واحد تتوزع فيه السلطة بنسب معينة بين مختلف الطوائف، ويتمتع باستقلال ذاتي ضمن الامبراطورية العثمانية، بضمان من الدول الأوروبية الكبرى في ذلك الوقت (فرنسا، بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا)[٤٩].

أما في العراق، فقد كان التنوع والتعدد دينياً واثنياً وطائفياً. فكان يقطن في جنوبه أغلبية عربية ـ مسلمة ولكنها شيعية المذهب. وفي وسطه كانت الأغلبية عربية ـ مسلمة ولكنها سنية المذهب. وفي شماله، كانت هناك أغلبية كردية مسلمة ـ سنية، ولكنها غير عربية (لغة وثقافة). هذا إلى جانب أقليات دينية مسيحية ويهودية عدة، وجيوب من الإيرانيين والأشوريين والتركمان والأرمن. ثم كانت هناك انقسامية أخرى تتمثل في القبائل والعشائر البدوية المتجولة في صحراء العراق وحول الفرات الجنوبي، وبين أهل العراق المستقرين في القرى والمدن. وبذلك، أرسيت البذور المؤسسية الأولى لنوعٍ من الدول التي ستظهر في المنطقة فيما بعد، وتقوم على أساس طائفي مقنّن، صراحة أو ضمناً. وسيستمر هذا الخط، لغة الخطاب الطائفي أو الاثني في الفكر والممارسة، كأحد التصورات السياسية والايديولوجية لتنظيم المجتمع والمنطقة إجمالاً[٥٠].

وخلاصة القول، إنه حتى قبل الاستعمار الغربي المباشر، كانت التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية الحديثة تتبلور بخطى وئيدة في المشرق، نتيجة الاتصال والاحتكاك بالقوى

---

(٤٩) ابراهيم، المصدر نفسه، الفصل ٦.
(٥٠) المصدر نفسه، الفصل ٣.

الأوروبية. وكانت هناك محاولات إصلاحية عدة. ولكن هذه وتلك لم ترقيا إلى مستوى ارهاصات دولة مركزية حديثة، لا في الشام (باستثناء الفترة القصيرة جداً التي حكم فيها إبراهيم باشا)، ولا في العراق. بتعبير آخر، لم تظهر هذه الارهاصات، رغم توافر العديد من مكوّناتها البنائية السوسيولوجية، وربما بدرجة أعلى من بلدان المغرب، أو السودان، مثلاً. ويرجع ذلك في رأينا إلى عاملين أساسيين: الأول، هو أن التعددية الاثنية والدينية، التي كانت حصاد نظام الملل العثماني، قد جعلت الوعي الطائفي والاثني يطغي أحياناً على الوعي الوطني والقومي والطبقي، عند العديد من الجماعات. والعامل الثاني، هو التدخل الأوروبي المستمر لإجهاض القوى الاصلاحية والقومية التي كان يمكن أن تقدم وعياً وتصوراً وممارسة بديلة لتلك التي قدمتها القوى الطائفية والاثنية.

٤ ـ مجتمع الجزيرة والخليج: القبيلة بين الحرب والتجارة[٥١]

يضم هذا الاقليم من أقاليم الوطن العربي، شبه الجزيرة العربية، التي تشمل في الوقت الحاضر الدول القطرية التالية: السعودية، اليمن العربية، اليمن الديمقراطية، عُمان، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، والكويت. وهو اقليم صحراوي يقع جنوب منطقة الهلال الخصيب (شمالاً)، والمحيط الهندي وبحر العرب (جنوباً)، والخليج العربي (شرقاً)، والبحر الأحمر (غرباً). وهذه المنطقة الشاسعة هي مهد العروبة والإسلام، وهي المسؤولة تاريخياً عن تعريب وأسلمة ما نطلق عليه اليوم اسم «الوطن العربي»، الذي يمتد من المحيط إلى الخليج. ورغم أن المركز الجنوبي الغربي لهذه المنطقة ـ اليمن ـ قد شهد مولد حضارات قديمة، إلا أن دورها الحاسم إقليمياً وعالمياً وحضارياً، كان لا بد أن ينتظر إلى أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع للميلاد، أي إلى ظهور الإسلام، وانتشاره السريع في كل الاتجاهات المحيطة بالجزيرة ومعه اللغة العربية، لغة القرآن الكريم. أسهم الإسلام في توحيد قبائل الجزيرة، وعبأ العرب وراء هذه الرسالة السماوية الكبرى، فقاموا بفتوحاتهم الفذة، التي امتدت خلال القرن الإسلامي الأول، من حدود الصين شرقاً إلى شبه جزيرة ايبيريا غرباً.

ويبدو أن القرن الإسلامي الأول من ظهور الإسلام إلى انتقال مقر الخلافة إلى دمشق، أنهى الدور السياسي الرئيسي لهذه المنطقة في التاريخ الاقليمي والعالمي، وإن ظل دور سكانها رئيسياً لعدة قرون تالية، من خلال الهجرات البشرية المتتالية منها إلى بقية أنحاء ما أصبح وطناً عربياً ـ إسلامياً كبيراً. وبسقوط الأسرة الأموية الحاكمة (٧٥٠م)، تهمش دور الجزيرة العربية أكثر فأكثر، حيث صعدت إلى الحكم أسرة عباسية في بغداد، اعتمدت أساساً في تكريس سلطتها على غناصر غير عربية (بخاصة من الفرس)، وإن كانت إسلامية. وبسقوط بغداد (١٢٥٨م)، تضاعف تهميش دور الجزيرة في التاريخ العربي الوسيط، إلى أواخر القرن الثامن

---

(٥١) اعتمدنا في هذا الجزء على كتاب: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

عشر، حيث بدأ دور الجزيرة العربية في التاريخ الاقليمي يتصاعد، ويتصاعد أكثر وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد اكتشاف النفط واستغلاله على نطاق كبير.

في فترات الصعود الأولى، وفي فترات الانزواء والهامشية، كما في فترة الصعود الأخيرة، ظلت سواحل الجزيرة محل أهمية واهتمام. وينطبق ذلك بشكل خاص على سواحلها الغربية - المدخل إلى بلاد الحجاز، حيث المدن الإسلامية المقدسة، مكة المكرمة حيث الكعبة الشريفة، والمدينة المنورة حيث قبر الرسول محمد (ص)، وحيث يحج المسلمون سنوياً من كل أركان المعمورة. وبشكل أقل، ظلت السواحل الشرقية (من الكويت إلى مسقط) ذات أهمية أيضاً كموانيء للتجارة مع بلاد فارس والعراق والهند. ولكن المناطق التي أصابها الاهمال والنسيان حقاً، من القرن الثامن إلى القرن الثامن عشر للميلاد، فهي قلب الجزيرة العربية. في هذه القرون العشرة، هناك ما يشبه الإجماع، على أن التكوينات القبلية عادت إلى بعض سيرتها الأولى، السابقة للإسلام، من حيث أسلوب حياتها وممارساتها وسلوكها، وإن كانت بالطبع قد حافظت على «إسلامها». فالرعي والزراعة الموسمية البسيطة، كانا النشاطين الاقتصاديين الرئيسيين لقبائل الداخل. ودعمت ذلك بنشاطين ثانويين لاستكمال احتياجاتها الأساسية: الأول، التجارة مع قبائل المنطقة الغربية والشرقية. والثاني، الغزوات الدورية لبعضها البعض، أو لقوافل التجار والحجاج. أما معظم قبائل سواحل الجزيرة، فقد كان نشاطها الاقتصادي الرئيسي هو التجارة بكل أنواعها: تجارة المسافات الطويلة الخارجية، وتجارة المسافات القصيرة الداخلية. وكان موسم الحج يعتبر مناسبة سنوية رئيسية لكلا النوعين من التجارة.

ظلت القبيلة، إذاً، هي وحدة التنظيم الاجتماعي - السياسي - الاقتصادي الرئيسية في الجزيرة العربية والخليج. هذا بكل ما يعنيه مصطلح «ألقبيلة»، كوحدة قرابية (تقوم على رابطة الدم والنسب)، متضامنة في وظائف الانتاج والاستهلاك، وفي وظائف الدفاع والتكافل، ويحكمها هيكل من علاقات السلطة، في قمته شيخ، أو شيوخ، القبيلة، وينطوي على تقسيم بدائي للعمل[٥٢].

لا يدخل في هذا التعريف «للقبيلة» أي مقولات استشراقية أو رومانسية، من قبيل أنها «مكتفية ذاتياً»، أو أنها «عالم مستقل بنفسه»، أو أنها في صراع دائم مع غيرها من قبائل أو مع

---

(٥٢) هذا هو المعنى الذي يعتمده خلدون حسن النقيب، في: المصدر نفسه، الفصل ١، ص ٢١، والفصل ٢، ص ٢٩ - ٣٠. ويستند فيه إلى دراسات انثروبولوجية واثنوغرافية موثقة من قبيل:
Ailon Shiloh, ed., *Peoples and Cultures of the Middle East* (New York: Random House, 1969); Louise E. Sweet, comp., *Peoples and Cultures of the Middle East: An Anthropological Reader,* 2 vols. (Garden City, N.Y.: Published for the American Museum of Natural History by the Natural History Press, 1970); Cynthia Nelson, ed., *The Desert and the Sown: Nomads in the Wider Society* (Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, 1973), and Dale F. Eickelman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1981).

التجمعات المستقرة في الريف والحضر القريب منها(٥٣). لا لأن جزءاً من كل هذه المقولات غير صحيح، ولكنها لأنها ليست سمات هيكلية دائمة أو مطلقة. فهي توجد في بعض الحالات، وليس في كلّها. وإن وجدت في بعض الحالات، فهي نسبية وظرفية. وأهم من هذا وذاك، أن معظم قبائل ومجتمعات الجزيرة العربية كان بينها من التنوع الاقتصادي والاجتماعي، ومن ممارسات التعاون والتبادل السلمي، بقدر ما كان بينها من التجانس أو ما بينها من التنافس والتصارع.

لقد كانت هناك ثلاثة أنواع من نمط الانتاج الأولي على الأقل، هي: الرعي، والزراعة، والصيد (البري والبحري). وقد غلب نمط أو أكثر من هذه الثلاثة في بعض القبائل، وليس في بعضها الآخر. كما وجدت بعض الحرف والصناعات الأولية، وبخاصة بين القبائل الأكثر استقراراً في المدن والقرى، وخصوصاً في اليمن والحجاز، طوال الفترة من القرن الثامن إلى القرن الثامن عشر. ولكن هذا الانتاج الأولي والحرفي كان بالكاد يكفي لسدّ الاحتياجات الأساسية. ومن ثم لعبت التجارة، لسد الحاجات الأخرى، دوراً رئيسياً في حياة كل التكوينات القبلية في الجزيرة، على مرّ العصور، بما فيها عصر ما قبل الإسلام. واستمر الأمر كذلك إلى الوقت الحاضر. وإذا تكوّن «فائض اقتصادي»، وكان يتكوّن عادة مثل هذا الفائض، فإنه لم يكن من أنماط الانتاج الأولية، التي مارسها أهل الجزيرة والخليج. ولكن مثل هذا الفائض تكوّن من **التجارة**، الطويلة والقصيرة، وبنوعيها **المقايضة** و **المضاربة** (٥٤).

سادت تجارة المقايضة في التعاملات الداخلية. وهي نمط شائع ومعروف في معظم المجتمعات. أما تجارة المضاربة، فقد كانت أقرب ما يكون إلى «التجارة المتجولة»، وقد سادت في موانىء الخليج والجزيرة. وهي معروفة منذ ما قبل الإسلام. وقد اشتغل بها الرسول محمد (ص) نفسه قبل نزول الوحي عليه. وقد عرفت أيضاً باسم تجارة «المقايضة» أو «القراض». ويتلخص هذا النمط في أن يدفع شخص ما (من الأثرياء أو كبار التجار) إلى تاجر آخر مالاً أو سلعاً يتّجر بها، على أن يقتسما الربح، بعد سداد رأس المال. وهذا ما كانت تفعله

---

(٥٣) من أمثلة هذه الكتابات الاستشراقية عن المجتمع القبلي في الجزيرة والخليج، أنظر: John Lewis Burkhardt, *Travels in Arabia* (London: Henry Colburn, 1829); Charles M. Doughty, *Travels in Arabia Deserta* (London: Jonathan Cape, 1888); Harry St. John Bridger Philby, *Arabia of the Wahhabis* (London: Constable, 1928); R.H. Kiernan, *The Unveiling of Arabia* (London: [n. pb.], 1937), and Gertrude Lowthian Bell, *The Letters of Gertrude Lowthian Bell*, 2 vols. (London: Ernest Benn, 1927).

(٥٤) حول هذين النوعين من التجارة، أنظر: النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**، الفصل ٢، ص ٣٢ - ٣٥. ونقلاً عنه، أنظر أيضاً: Abraham L. Udovitch, *Partnership and Profit in Medieval Islam* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970);

عبد الرحمن الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة**، ٥ ج (القاهرة: مطبعة الاستقامة، [د. ت.])، ج ٣، ص ٣٤ - ٦٢ (مباحث المضاربة)، وأبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي، **الإشارة إلى محاسن التجارة** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٠٠).

السيدة خديجة (الثرية) مع محمد بن عبد الله (التاجر المتجول في رحلتي الشتاء والصيف). وقد استمر هذا النوع من التجارة إلى وقت قريب، وإن كانت قواعد اقتسام الربح قابلة للتعديل، طبقاً لنوع المخاطر التي يتحملها صاحب رأس المال وحجمها. ومنذ أواخر العصر العباسي، أصبحت هذه النسبة ثلثي الربح لصاحب رأس المال أو البضاعة، وثلثه للتاجر المتجول. والتاجر المتجول (وليس البائع المتجول) هذا، هو الذي كان عماد ما نطلق عليه هنا مصطلح تجارة المسافات الطويلة. فهو الذي كان يسافر بين موانىء الجزيرة وشرق أفريقيا، والهند، ومصر والشام والعراق. وكان من حقه أن يعقد أكثر من صفقة خلال رحلاته الطويلة (كأن يبيع ويشتري ويبيع مرة أخرى) قبل أن يعود إلى موطنه، حيث صاحب رأس المال.

هذا النوع من النشاط التجاري، كما نرى، لم يكن يمثل نشاطاً رئيسياً فقط، ولكن المصدر الرئيسي أيضاً، إن لم يكن الوحيد، لتكوين الفائض الاقتصادي، في الجزيرة والخليج. وهو يذكّرنا بأطروحات سمير أمين التي تعرّضنا لها في الفصل الثاني. كما أن التأكيد على هذه الحقيقة من شأنه أن يضع مظاهر النشاط الأخرى في حجمها الطبيعي، ونقصد أنماط الانتاج الأولي أو الكفافي من ناحية، والنشاط الغزوي (نهب القوافل والقبائل الأخرى) من ناحية ثانية. فهذان النشاطان كانا ثانويين، وكانت التجارة هي النشاط الرئيسي. كما أن سيادة النشاط التجاري بهذا المعنى، كانت تنطوي على قدر غير بسيط من التنظيم والالتزام بقيم ومعايير صارمة، تتناقض مع صورة الفوضى «الهوبزية»، أي صراع الجميع ضد الجميع، التي توحي بها أحياناً بعض الكتابات الغربية والعربية عن مجتمع الجزيرة بين القرنين الثامن والثامن عشر[٥٥].

كانت التجارة تعني أيضاً ضرورة بلورة نوع من «السلطة الحاكمة». وقد عرفت مجتمعات الجزيرة مثل هذه السلطة أو السلطات بشكل دائم. وكانت تتمثل أساساً في وجود قبيلة رئيسية، أو تحالف عدة قبائل، تقوم بتقنين (غير مكتوب عادة) لقواعد التعامل، وتضطلع بوظائف الدفاع والوساطة والفصل في المنازعات. هذه السلطات الحاكمة، كانت محلية وليست مركزية. فقد كان لكل مجموعة من القبائل «وطن» يتحركون في إطاره، يستقرّون جزءاً من العام يزرعون ويحصدون أو يصيدون، ويتجولون جزءاً من العام يرعون أو يتاجرون. ومن ثم كانت السلطة في إطار هذا «الوطن» المعروفة رقعته بالتقريب (دون علامات حدود بالمعنى الحديث). وفي ثلاثة مواضع، على الأقل، كانت هناك سلطات حاكمة في أسر معروفة، جمعت بين المكانة الدينية والقوة السياسية، منذ القرن العاشر للميلاد. ونعني بها **اليمن**، حيث ظلت الامامة مستمرة في أسرة **حميد الدين** إلى عام ١٩٦٢، و **الحجاز**، حيث ظلت **الأسرة الهاشمية** تحكم في ظل الامبراطوريات الإسلامية المتعاقبة إلى عام ١٩٢٦، و **مسقط وعُمان**، حيث تتالت أسر حاكمة، كان آخرها الأسرة الحالية، التي بدأت سلسلة سلاطينها عام ١٧٤٩م[٥٦]. ويلاحظ

(٥٥) حول أمثلة لهذه التصورات في كتابات الرحالة والمستشرقين، أنظر:
Burkhardt, Ibid.; Doughty, Ibid.; Philby, Ibid.; Kiernan, Ibid., and Bell, Ibid.

(٥٦) لمزيد من التفصيل حول نشأة هذه الأسر الحاكمة وتطورها في الجزيرة، أنظر:
= Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale

بالطبع أن هذه السلطات السياسية المستمرة والمستقرّة نسبياً، كانت كلها على سواحل أو قرب سواحل شبه الجزيرة، وفي مجتمعات محلية ذات قاعدة انتاجية متعددة الأنشطة (زراعة، رعي، صيد، حرف، وتجارة). ولكن حتى في قلب الجزيرة العربية، حيث لا نجد مثل هذه الدرجة من الاستمرار والاستقرار للسلطة السياسية الحاكمة، فإن الذين قاموا بهذه الوظيفة السياسية، كانوا دائماً قبائل، أو عشائر من قبائل معروفة. فرغم أن كل قبيلة كان لها هيكل سلطة داخلية خاص بها ـ ويتمركز عادة حول كبار العشائر والبطون ـ إلا أنه إلى جانب ذلك، كانت هناك قبائل تتمتع بسلطة سياسية تتجاوز حدودها وتمتدّ على عدد أكبر من القبائل المجاورة لها. وكانت معايير امتلاك هذه السلطة السياسية الأوسع معروفة. منها نسب القبيلة وأصالتها، وحجمها، وقوة بأسها، وتحالفاتها مع قبائل أخرى. فهناك هرمية معروفة لقبائل الجزيرة، حسب أصالتها (أي تسلسل نسبها من يعرب، ثم عدنان وقحطان، إلى الوقت الحاضر)، وصفاء هذا النسب (أي إذا كانت القبيلة قد تصاهرت مع قبائل على مستوى الأصالة نفسه. . . وما إلى ذلك). وبصرف النظر عن مدى دقة هذا النسب وصدقه (حيث تختلط الأساطير بالحقائق)، إلا أن عرب الجزيرة كانوا، وما زالوا، يأخذون هذا الأمر مأخذ جدّ شديد.

طبيعي أن هذا النظام في بلورة السلطة السياسية، كان يحتوي على بذور عدم الاستقرار. فالقبيلة الواحدة، كانت تنمو على مر الزمن، وتتشعب عشائرها، وبطونها وأفخاذها. وكانت هناك، بالتالي منافسة حادة بين هذه العشائر والبطون والأفخاذ، على من يتحدث باسم القبيلة، ويمارس السلطة نيابة عنها لا في داخل القبيلة فقط، ولكن على القبائل الأخرى المتحالفة أو الخاضعة أيضاً. أي أن النوع الأول من عدم استقرار السلطة السياسية كان ينبع من داخل القبيلة نفسها، فإذا احتدم التنافس والصراع لمدة طويلة داخل عشائر هذه القبيلة وبطونها، فإنه يضعفها عموماً في مواجهة القبائل المتحالفة معها أو الخاضعة لها. وقد تتحدى سلطتها، وتحاول أن تحل محلّها في القيام بالوظيفة السياسية الأوسع. وكان هذا بدوره يخلق نوعاً ثانياً من عدم الاستقرار. وأحياناً تداخل الصراع الداخلي في القبيلة نفسها مع الصراع خارجها. ففي منافسة بين فرعين من القبيلة نفسها، قد يستعين كل طرف منهما بقبيلة أخرى لتنصره على منافسه من قبيلته. وربما كانت هذه اللحظات الصراعية هي التي سجّلها الرحالة، ومنها استنتجوا وجود حالة فوضى وحرب دائمة بين القبائل، وتناقلها عنهم الرواة، حتى أصبحت تلك هي الصورة النمطية عن الأحوال السياسية والاجتماعية في الجزيرة.

ما نريد أن نخلص إليه هو أن مجتمعات الجزيرة العربية ما كان لها أن تستمر إلى اليوم، إلا بوجود نسق اقتصادي ـ اجتماعي ـ سياسي يضمن ويوفّر الشروط الضرورية لاستمرار هذا البقاء، حتى لو كانت دعائم هذا النسق وقواعد التفاعل في داخله تبدو «غريبة» للمراقب

University Press, 1980), pp. 165-229; Ayman Al-Yassini, *Religion and State in the Kingdom of* = *Saudi Arabia* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985), pp. 5-20.

ومسعود ضاهر، **المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، بخاصة ص ٢٧١ ـ ٤١٢.

الخارجي. فإلى جانب السلطات السياسية الثلاث، المستقرة والمستمرة، (بالمفهوم المعتاد في مجتمعات أخرى) في الحجاز واليمن ومسقط وعُمان، منذ القرن العاشر للميلاد، وجد دائماً «المقابل الوظيفي» (Functional Equivalent) لهذه السلطة السياسية في كل أنحاء الجزيرة، على مرّ العصور. صحيح أن هذه الأخيرة كانت تبدو أقل استقراراً وأقل استمراراً، ولكنها كانت موجودة دائماً. وكانت عناصرها البشرية من قبائل معروفة، أو معترف بحسبها ونسبها وكبر حجمها وبأسها وشجاعتها. وكان يوطّد من «شرعيتها» إمّا انتسابها (أو ادعاء نسبها) إلى قريش أو البيت النبوي، أو احتضانها لرسالة دينية اصلاحية، أو دفاعها عن أحد المذاهب الإسلامية.

ولذلك لا يأتي القرن السادس عشر، وعودة الاحتكاك المكثف بالعالم الخارجي، إلا ونجد أسراً حاكمة في كل بقاع الجزيرة والخليج. فالعثمانيون الذين غزوا المشرق في أوائل ذلك القرن، مدّوا فتوحاتهم إلى السواحل الغربية للجزيرة حتى عدن، بما في ذلك الحجاز واليمن، ثم امتدّوا بفتوحاتهم من العراق جنوباً إلى بقية شواطىء الخليج حتى مسقط. وقد وجدوا أسراً حاكمة من قبائل رئيسية، فاعترفوا بها واقرّوا سلطاتها المحلية، ما دامت تعترف للسلطان العثماني بالولاء، وذلك جرياً على سياستها المرنة في إدارة امبراطوريتها الواسعة، كما أسلفنا. لم يتوغل العثمانيون في عمق الجزيرة، فلم يكن هناك من حافز اقتصادي أو استراتيجي لذلك. ولكن حينما كانت تخرج من قلب الجزيرة حركات أو قبائل تتحدى السلطنة أو تهدد مصالحها، فإنها كانت تجرد الحملات العسكرية، بالأصالة أو بالوكالة، لتأديبها أو القضاء عليها. وهذا ما حدث مثلاً مع الأسرة السعودية والحركة الوهابية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. فلو ظلّت هذه الأسرة في نجد (منطقة الدرعية بالرياض)، وهيمنت على كل قلب الجزيرة (وهو ما قامت به فعلاً)، ولم تتجاوزها إلى شواطىء الخليج وجنوب العراق، لما حرّك السلطان العثماني ساكناً. ولكن الحماس الديني ـ القبلي للتحالف السعودي ـ الوهابي، ونشوة الانتصارات المتتالية في قلب الجزيرة، أدى بهذا التحالف إلى الاندفاع إلى أطرافها الشمالية الشرقية. ومن ثم كانت حملة محمد علي من مصر ضده، كما هو معروف[٥٧].

وحينما بدأ البرتغاليون، ثم الهولنديون، ثم الانكليز ينافسون العرب وسفنهم التجارية في بحر العرب والمحيط الهندي، كان لا بد للصراع أن ينشب مع هذه القوى الأوروبية طوال القرنين التاليين (السادس عشر والسابع عشر). وكان العرب يخسرون الجولة بعد الأخرى لمنافسيهم الأوروبيين. فهؤلاء كانوا جزءاً من نهضة أوروبية صاعدة، تعتمد على مقومات اقتصادية وتنظيمية وعلمية أكثر حداثة، وأسرع تراكماً. كانت سفنهم أكبر، ومدافعهم أقوى وأبعد مدى، وشبكة علاقاتهم التجارية أوسع وأعمق، ورؤوس أموالهم أضخم، والتأمين عليها أضمن. لذلك كانت كل العوامل في صالحهم، وكان لا بد لهم من الانتصار على تجار «المضاربة» أو «المقايضة»، الذين لم يطوّروا كثيراً في أساليب تجارتهم ولا في حجم سفنهم

---

(٥٧) لمزيد من التفصيل حول هذه التطورات، أنظر: Al-Yassini, Ibid., pp. 21-32.

وسرعتها ولا قوة مدافعهم. ولم يكن لهم أن يقدروا على ذلك، حتى لو أرادوا. فقد كان المجتمع الذي يتاجرون نيابة عنه (الجزيرة والخليج)، كبقية الوطن العربي، قد تخلّف عن ركب التطورات الاقتصادية والعلمية والتنظيمية التي كانت محتدمة في أوروبا، منذ ما بعد نهاية الحروب الصليبية مباشرة، أي بدءاً من القرن الرابع عشر(٥٨).

كانت تجارة المسافات الطويلة هي التي تحقّق الفائض الاقتصادي في الجزيرة والخليج. وكانت الأسر والقبائل الحاكمة تستحوذ على جزء كبير من هذا الفائض، إما لأن بعضها كان شريكاً مباشراً (برأس مال) في هذه التجارة، وإمّا مقابل الوظيفة الدفاعية والسياسية التي يقوم بها لحماية السفن والقوافل ورعايتها. وباشتداد منافسة الأوروبيين الناجمة لهذه التجارة، كان لا بد أن يتناقص الفائض. وقد مثّل ذلك أزمة مبكرة للسلطات السياسية ولمجتمع الجزيرة عموماً، فتحولت بعض سفنهم وتجارهم إلى «القرصنة» في بحر العرب والمحيط الهندي، الأمر الذي جلب حملات التأديب الأوروبية إلى شواطىء الجزيرة والخليج، من عدن إلى البحرين، ثم إلى احتلال الأوروبيين (البرتغاليون ثم الانكليز) لنقاط حاكمة على هذه الشواطىء، وتشييد القلاع لمراقبتها، ثم لبناء المخازن ومحطات التموين فيها. ومع بداية القرن الثامن عشر، لم يكن أمام حكّام هذه الأشرطة الساحلية إلا الإذعان للأمر الواقع، ما داموا عاجزين عسكرياً. أما التجار العرب، فقد تحولوا تدريجياً إلى وكلاء محليين وموزعين للشركات التجارية الأوروبية الجديدة، وبخاصة **شركة الهند الشرقية**، التي يملكها الانكليز. وكانت هذه بداية الاختراق والهيمنة الأوروبية المباشرة على سواحل الجزيرة والخليج. وستزيد هذه الهيمنة طوال القرنين التاليين، وستحدث تأثيرها على تشكيل المجتمع وظهور الدولة في هذه المنطقة، كما سنرى.

ثانياً: المجتمع والسياسة في الحقبة الاستعمارية

١ - الاندماج في النظام العالمي

في آخر حديثنا عن المواجهة بين تجارة عرب الجزيرة والخليج من ناحية، والتجارة الأوروبية في المحيط الهندي من ناحية أخرى، عقدنا مقارنة بين عوامل المنافسة وعناصرها. كانت سفن الطرف الأوروبي (برتغالي ـ هولندي ـ انكليزي) أكبر وأسرع، ومدافعها أقوى وأبعد مدى، ورؤوس أموالها أوفر، وأساليبها التنظيمية أكفأ. وكان لا بد لها أن تنتصر على الأساطيل العربية، بدءاً من القرن السابع عشر، رغم أن هذه الأخيرة كانت على بعد عشرات الأميال من بلادها، بينما كانت الأولى على بعد آلاف الأميال من أوطانها. وذكرنا أن الأساطيل الأوروبية، لم تكن مجرد ظاهرة مادية ـ عسكرية متفوقة على غريمتها العربية، ولكنها أهم من ذلك كانت

(٥٨) حول هذه الحقبة النهضوية في التاريخ الأوروبي، بخاصة بزوغ القوى البحرية، أنظر: H.G. Wells, *The Outline of History*, revised ed., 2 vols. (New York: Garden City Books, 1961), vol. 2, book 7, chap. 33, pp. 582-636.

نتاجاً لنهضة أوروبية شاملة، ولمجتمعات تتطور بسرعة، وتكسر هياكلها التقليدية، وتشيّد هياكل جديدة، تعتمد على تراكم عقلاني ورأسمالي وعلمي وتكنولوجي، غير مسبوق في التاريخ البشري. فإذا جاز لنا أن نعتبر **اسحق نيوتن** (I. Newton) ـ عالم الرياضيات والطبيعيات ومكتشف قانون الجاذبية ـ رمز النهضة، فيمكن أن نقول ان المجتمعات الأوروبية مع القرن السابع عشر، كانت مجتمعات ما **بعد ـ النيوتنية**، بينما كان المجتمع العربي (مع بقية مجتمعات العالم الثالث) ما زال في المرحلة ما **قبل ـ النيوتنية**. **الخط الفاصل** هو موقع العقلانية والتفكير العلمي، وما يترتب عليهما من ممارسات تنظيمية وسلوكية، في حركة المجتمع. كانت أوروبا قد اخترقت هذا الخط الفاصل، ومعه بدأت في اختراق العالم ما **قبل ـ النيوتني**، بما فيه الوطن العربي.

فالاكتشافات الجغرافية الأوروبية، ما كان لها أن تتحقّق، إلا بعد وصول نظريات الفلك (وبخاصة كروية الأرض) والرياضيات وعلوم البحار إلى مستوى معيّن من التطور. وتجارة المسافات الطويلة الأوروبية، ما كان لها أن تقفز تلك القفزة النوعية إلا بالكشوف الجغرافية، المشار إليها توّاً من ناحية، وإلا باستحداث نظم التأمين على السفن والتجارة، والتي كان لويد (الانكليزي) أحد أقطابها من ناحية أخرى. وما كان لهذا وذاك أن يتكرسا إلا بانتشار مذهب «الفردية» (Individualism)، الذي حرّر الفرد من أغلال الاقطاع وسطوة الأسرة الممتدة، وبالتالي، وفّر لهذه التجارة ما تحتاجه من عناصر بشرية مغامرة، تريد أن تحقق الذات والثراء. وهكذا نجد مجموعة متوازية، ثم متناغمة، ثم متجمّعة من التطورات في شتى مناحي الحياة؛ ولكنها تصّب جميعاً في خلق دينامية حضارية واجتماعية غير مسبوقة. وكان كل اكتشاف أو تطور جديد ـ سواء في مجال العلم أم في شؤون المجتمع ـ يجد له مكانة وتوظيفاً في هذه المنظومة النهضوية الشاملة[٥٩].

إنّ ما كانت تفعله أوروبا، ثم الغرب عموماً، منذ القرن السادس عشر، بتجارتها الطويلة، هو في الواقع وضع بذور «نظام عالمي» لأول مرة في تاريخ الإنسانية. وإذا كانت «الدولة القومية» هي وحدة هذا النظام سياسياً (كما رأينا في الفصل الأول، بعد معاهدة وستفاليا)، فقد كانت تجارة المسافات الطويلة هي دعامته الاقتصادية. وما نعنيه تحديداً، هو أنه لأول مرة أصبحت كل أطراف المعمورة مكتشفة، وأصبحت كل هذه الأطراف متصلة، من خلال شبكة العلاقات التجارية المتنامية. بتعبير آخر: أصبح هناك تبادل على نطاق عالمي، سرعان ما سيتحول إلى تقسيم دولي للعمل، يجري بمقتضاه تخصيص الموارد، والمواد الأولية، وتصنيعها، وتسويقها،

---

(٥٩) يناقش كل من ايمانويل وولرشتاين وروبرت ميرتون هذا التوازي والتداخل والتناغم بين تطورات عدة أنتجت في النهاية الثورة الصناعية وربطت عناصر النظام العالمي الجديد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أنظر: Wallerstein, *The Modern World System*, and R. Merton, *Social Theory and Social Structure*, 3rd ed. (New York: Free Press, 1968).

واستهلاكها، وجني الأرباح منها، واستثمارها، ثم إعادة استثمارها. . . كل هذا على نطاق عالمي[٦٠].

كان الأوروبيون هم الذين وضعوا بذور هذا النظام العالمي الجديد. وهم الذين طوّروه ونمّوه، وصاغوا قواعده، وتحكموا في تفاعلاته. وبانضمام الولايات المتحدة الأمريكية لنادي الأوروبيين هذا في القرن التاسع عشر، أصبحنا في صدد «عالم غربي» يتحكّم في العوالم الأخرى. وتنضم له اليابان في القرن العشرين (ودول أخرى في خلال فترة الاستشراف، أي مع نهاية هذا القرن وبداية القرن الحادي والعشرين)، ولكن هذا فصل آخر.

المهّم أنه في سياق هذا النظام العالمي الجديد، المنبثق منذ القرن السادس عشر، والمتنامي طوال القرنين التاليين، ينبغي أن ننظر إلى عملية الاختراق الأوروبي للوطن العربي، وتداعيات ذلك على تطور المجتمع وعلاقته بالدولة.

أمّن الأوروبيون طرق تجارتهم البحرية، بعيداً عن الممرات البحرية والأرضية العربية، إلى الهند والشرق الأقصى، بالدوران حول رأس الرجاء الصالح في القرن الخامس عشر. وبذلك ضمنوا ألا يتحكم فيهم أو يبتزّهم العالم الإسلامي والعربي. بعد ذلك، بدأوا في محاولاتهم الاختراقية للوطن العربي نفسه. فقد كان هو الأقرب إلى أوروبا جغرافياً. ورغم الالتفاف حول ممراته الشمالية، إلّا أن جنوب الوطن العربي كان لا يزال يهدد سفنهم وتجارتهم في بحر العرب والمحيط الهندي. ثم أنه كان أكثر مناطق العالم تطوراً في ذلك الوقت بعد أوروبا نفسها. ومن ثم، فهو مجال خصب لتسويق بضائعهم. هذا فضلاً عن أن موارده الخام هي الأكثر تفضيلاً، لقرب المسافة الجغرافية. لهذا كله، ولعوامل أخرى معروفة، بدأت أوروبا في اختراق أطراف الوطن العربي تدريجياً منذ القرن السابع عشر: سواحل الجزيرة والخليج، ثم سواحل الشام، ثم سواحل شمال أفريقيا. ومع القرن التاسع عشر، بدأ يتسع هذا الاختراق نطاقاً ويشتد سفوراً. وقد ذكرنا بالفعل، احتلال الأوروبيين لنقاط شاطئية حاكمة على سواحل جنوب الجزيرة والخليج في تلك الفترة المبكرة. ثم تمّ احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠، وتلاها احتلال تونس عام ١٨٨١. واحتلت بريطانيا مصر عام ١٨٨٢، والسودان عام ١٨٩٨. ثم احتلت فرنسا المغرب عام ١٩١٢. واحتلت ايطاليا الصومال عام ١٨٩٦، وطرابلس وبرقة عام ١٩١١، وأطلقت عليهما معاً اسم «ليبيا»، وهو الاسم الروماني القديم لهذا الاقليم. ثم بعد الحرب العالمية الأولى، كما أسلفنا، اكتمل اقتسام الوطن العربي بين فرنسا وبريطانيا للمشرق، فاحتلت بريطانيا فلسطين وشرق الأردن والعراق، واحتلت فرنسا سوريا ولبنان. ولم يفلت من الاحتلال الغربي أو «الحماية» أو «الانتداب» المباشر في الوطن العربي، إلا السعودية، واليمن، ولكن بريطانيا وقعت معهما اتفاقات ومعاهدات ضمنت هيمنة غير مباشرة عليهما.

(٦٠) إلى جانب المصدرين المذكورين في الهامش السابق، هناك معالجات أصيلة للكاتب العربي سمير أمين حول التطورات الاقتصادية لهذا النظام الرأسمالي العالمي، بخاصة في:
Samir Amin, *Accumulation on World Scale* (New York: Monthly Review Press, [.n.d.]).

وهكذا نجد أن عملية دمج الوطن العربي تجارياً في النظام العالمي الذي خلقته أوروبا، والتي بدأت بسواحل الجزيرة والخليج في أوائل القرن السابع عشر، استمرت وتطورت إلى أن أصبحت احتلالاً عسكرياً سافراً في القرنين التاسع عشر والعشرين. وبهذا الاحتلال، تعمّق اندماج الوطن العربي في النظام العالمي اقتصادياً واستراتيجياً، لا بشروطه ولمصلحته، ولكن بشروط المحتلين ولمصالحهم.

٢ ـ البنى والهياكل الاجتماعية بين التطور والتشوّه

ولأن شروط اندماج العرب في النظام العالمي كانت بأيدي غيرهم ولمصالح غيرهم، فإنها فجرّت سلسلة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، والتغيرات الهيكلية والقيمية العميقة في عقل المجتمع العربي وجسمه. وقد تفاوتت هذه التداعيات والتغيّرات من قطر إلى آخر في الوطن العربي، طبقاً لعوامل عدة منها: طبيعة المرحلة التطورية في كل قطر أو اقليم عربي عشية الاختراق الأوروبي غير المباشر ثم المباشر (الاحتلال)، والدولة الأوروبية التي قامت بالاختراق، وأولوية أهدافها من احتلال القطر المعني.

في سواحل الخليج والجزيرة وقّعت بريطانيا مجموعة من الاتفاقات والمعاهدات مع مشيخات تلك المنطقة وسلاطينها، حتى أن الأخيرة سميت بالامارات أو المشيخات «المتصالحة (Trucial Sheikdomes). بدأت هذه السلسلة باتفاق ودّي مع الكويت عام ١٧٧٥، وبمقتضاه أصبحت الكويت «محطة بريد» في مواصلات بريطانيا مع الهند. وأتبعت ذلك بمعاهدات مماثلة مع بقية المشيخات من البحرين إلى السلطنات المجاورة لعدن، مروراً بمسقط وعُمان وقطر، طوال القرن التاسع عشر. وأصبحت بريطانيا هي القوة الأوروبية المهيمنة. وفي عدد من الحالات، عينت مندوباً سامياً مقيماً في بعضها (مثل البحرين) أو مستشارين للمشايخ والأمراء. واعتمدت بريطانيا عليها أساساً كمحطات تموين وبريد في شبكة مواصلاتها واتصالاتها. كما اعتمدت عليها بشكل ثانوي كمنافذ تجارية، بتعيين وكلاء محليين لشركاتها المتزايدة. وفي المقابل تم تثبيت الأسر الحاكمة في كل هذه المناطق، وخف النزاع بينها والتحدي لها من الأسر والقبائل المنافسة. فثبت حكم **آل الصباح** في الكويت (وهي أحد فروع قبائل عنزة التي يأتي منها البيت السعودي أيضاً) منذ عام ١٧١٠؛ و**آل خليفة** في البحرين (وهي أحد فروع قبيلة عتب) منذ عام ١٧٨٣؛ وحكم **آل ثاني** في قطر منذ عام ١٨٦٠؛ و**آل بو فلاح** (من قبيلة بني ياس) في أبو ظبي منذ أواخر القرن الثامن عشر (حوالى عام ١٧٦٠)؛ و**آل بو فلاسة** (من قبيلة بني ياس أيضاً) في دبيّ منذ عام ١٨٣٣؛ و**آل بو سعيد** في عُمان ومسقط، منذ عام ١٧٤٩. أي أننا هنا بصدد عدد من الأسر الحاكمة التي استقرّت واستمرّت لها السلطة في هذه المناطق، لما يتراوح بين قرن ونصف القرن على الأقل وقرنين ونصف القرن على الأكثر، وذلك بفضل الهيمنة البريطانية. كانت تحدث في داخل هذه الأسر الحاكمة صراعات قرابية على السلطة والخلافة، ولكن هذه الأسر جميعاً استمرت «تحكم» بلا

تحدّ من أسر أو قبائل أخرى، إلى الوقت الحاضر[٦١]. ويمكن بهذا المعنى أن نقول إن النخبات القبلية الحاكمة هذه كانت المستفيد الأول من الاختراق والهيمنة الأوروبية. وكانت الفئة التالية المستفيدة هي فئة كبار التجار، التي عوّضتها انكلترا عن خسارتها لطرق التجارة الطويلة، بإعطائها توكيلات تجارية لشركاتها في تلك المناطق. فيما عدا ذلك، لم تفعل بريطانيا شيئاً يذكر لتطوير الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية داخل هذه المشيخات والامارات، ولم تهتم بإنشاء أي مرافق أو خدمات لأهلها. وحين تركت بريطانيا هذه المناطق في الستينات والسبعينات من هذا القرن، كان بعضها بلا مدرسة ثانوية واحدة، ناهيك عن معاهد وكليات جامعية[٦٢]. لذلك، كانت بلا كوادر بشرية مدربة للاضطلاع بأعباء الإدارة، ناهيك عن الخدمات والانتاج. هذا بعد قرنين تقريباً من الهيمنة البريطانية. وبلدان الخليج التي قيضّ لها بعض التطور قبل الاستقلال ـ مثل البحرين والكويت ـ كان ذلك مرجعه اكتشاف النفط واستغلاله في عشرينات وثلاثينات هذا القرن فقط، وبمساعدة أقطار عربية أخرى، أهمها مصر.

أما في الأقطار العربية الأخرى التي كان الهدف من احتلالها هو الحصول على المواد الخام الرخيصة واحتكار الأسواق لبضائعها المصنعة، فقد أدخلت إليها القوى الأوروبية المحتلة الكثير من التغييرات، وبخاصة على نظام الإدارة الحكومية، والشؤون المالية، والضرائب، والنقل والمواصلات، وتطوير وسائل الري والزراعة الحديثة، وتنظيم الملكية الفردية وتقنينها. كل هذه التغيرات ـ وهي تبدو إيجابية ـ كان هدفها الأول هو تعظيم فرص الاستغلال، وزيادة فائض القيمة، الذي يذهب معظمه بالطبع إلى حكومة الدولة المحتلة، أو شركاتها ومواطنيها العاملين في هذا القطر العربي أو ذاك. وقد أفادت هذه التطويرات فئات معينة من أهالي البلاد بالطبع، كما أنها تركت بنية أساسية، لا بأس بها، بدأت بها معظم الأقطار العربية دولها القطرية بعد الاستقلال. وينطبق هذا على: الجزائر، ومصر، وتونس، والسودان، والعراق، وسوريا، ولبنان، والأردن.

ولكن هذه التغييرات، المادية والتنظيمية في معظمها، كان ثمنها المعنوي فادحاً. فحتى على المستوى المادي، كان معظم هذه التطويرات انتقائياً، بما يخدم المصالح المباشرة للمحتل الأوروبي. فتطوير الموانىء وشق الطرق، مثلاً، ارتبطا فقط بتلك المناطق (داخل البلد الواحد) التي تسهل استنزاف الفائض ـ أي تصدير المواد الخام واستيراد السلع الصناعية ـ وقد خلق ذلك ازدواجية حادة في اقتصادات الأقطار العربية المذكورة. فكان هناك قطاع انتاجي وخدماتي واتصالي متطور، بينما ظلّ قطاع آخر، (وهو الذي تتعامل معه أو في داخله أغلبية

---

(٦١) حول الملابسات التي أحاطت بتطور الخطة البريطانية للسيطرة على سواحل الجزيرة والخليج، أنظر: Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy,* pp. 165-209; Donald Hawley, *The Trucial States,* foreword by William Luce (London: Allen and Unwin; NewYork: Twayne Publishers, 1970), and John Barrett Kelly, *Eastern Arabian Frontiers* (New York: Praeger, 1964), and ضاهر، **المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة**، بخاصة الجزء الوثائقي، ص ٤٣١.

(٦٢) Hudson, Ibid., p. 190.

السكان) متخلفاً للغاية. وينطبق الأمر نفسه على تبلور التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية. فقطاع أصغر من السكان المحليين ارتبط «بالاقتصاد الحديث» التابع للمتروبول المحتل (أو المركز الأوروبي)، ونشأ وترعرع وازدهر في كنفه، وكان بمثابة الشريك المحلّي الأصغر في نظام الاستغلال والاستنزاف هذا، وحقق من وراء ذلك ثروات طائلة، على الأقل بالمقاييس المحلية. بينما أغلبية السكان في الحضر والريف (وبخاصة الريف) ظلت ترسف في اقتصادات الكفاف. وكما كانت الازدواجية في الاقتصاد، كانت أيضاً في الخدمات، وبخاصة النظام التعليمي والنظام القضائي، وفي أنماط القيم ومعايير السلوك. ففي التعليم، مثلاً، ظلّ نظام التعليم الديني التقليدي قائماً. ولكن إلى جواره وبالتوازي معه، خلق نظام تعليمي «حديث» بمعنى من المعاني، لتخريج كوادر متوسطة في الأغلب، لمساعدة الإدارة الاستعمارية. وفي القضاء، ظلت المحاكم الشرعية للفصل في الشؤون الشخصية (الزواج والطلاق والميراث)، وإلى جوارها، وبالتوازي معها، نظام قضائي على الطراز الأوروبي للفصل في القضايا التجارية والمالية والمدنية، وهكذا. وكان من شأن ذلك كله خلق ازدواجيات عديدة في طول المجتمع وعرضه. وامتدت هذه الازدواجية إلى مجال القيم والمعايير وأنماط السلوك. فهناك دائماً جيوب بشرية، من التي تعلمت واشتغلت واستفادت من الأنظمة الأوروبية التي جلبها المحتل، تأخذ بأنساق من القيم والمعايير وأنماط السلوك الغربية، في مواجهة الأغلبية التي ظلت على أنساقها القيمية والمعيارية والسلوكية التقليدية. وحينما نقول إن البعض أخذ «بالجديد»، والبعض الأكبر ظل على «القديم»، فإننا بالطبع نبسّط الأمور نوعاً ما. فالحقيقة أن هذا وذاك لم يكن نقيّاً تماماً، لا فيما أخذ من «جديد»، ولا فيما ظلّ عليه من «قديم». واقع الحال أنه كان هناك تداخل بين القديم والجديد، ولكن بدرجات متفاوتة. والأدق، أنه كان هناك تطور مشوّه متعدد الوجوه. فالتغيير أو التطوير، لم ينبت عضوياً، بشكل تلقائي أو طبيعي أو تدريجي، والأنماط والهياكل التقليدية لم يكن ممكناً بحال تحصينها والمحافظة على نقائها. وخلاصة القول أننا أصبحنا بعد عقدين أو ثلاثة من بداية الاحتلال، في الحزام الشمالي من الوطن العربي، في صدد «اقتصادين»، و«ثقافتين»، و«مجتمعين» مشوهين(٦٣).

إلى جانب عموميات هذا «التطور المشوّه»، كانت هناك خصوصيات كمية ونوعية للتطور المشوّه في بعض الأقطار العربية دون بعضها الآخر.

ـ فهناك أقاليم مُزقت أو قُسمت أو بُلقنت بشكل تعسفي صارخ. وكانت منطقة المشرق، كما أسلفنا، أكبر ضحية لهذا النوع من التشويه. فقد اصطنعت فيها خمسة أقطار: العراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، والأردن. ومع أن لمعظمها نواة طبيعية (كجبل لبنان، وولاية دمشق، وولاية بغداد، وولاية القدس)، إلاّ أن عملية «القصّ» و «اللصق» و «التفتيت» التي

---

(٦٣) لمزيد من التفصيل حول هذا التطور المشوه، أنظر:
Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim, eds., *Arab Society, Social Science Perspectives*, 2nd ed. (Cairo: American University in Cairo Press, 1985), pp. 11-15 and 357-364.

حدثت حول كل منها، كانت فادحة اقتصادياً وبشرياً. وكان أحدها، وهو الأردن مثلاً، عبارة عن سلخ ثلاث قطع أرضية (من جنوب سوريا، ومشرق فلسطين، وشمال غرب الحجاز)، وجمعها في قطر واحد (يحكمه أحد فروع الأسرة الهاشمية تحت الرعاية البريطانية).

ـ وهناك أقطار ابتليت بأبشع أنواع الاحتلال، وهو «الاستعمار الاستيطاني»، وفي مقدمتها الجزائر وفلسطين. وقد قصد الفرنسيون أن يجعلوا الأول اقليماً من فرنسا، وقصد البريطانيون أن يجعلوا من الثاني وطناً يهودياً (وعد بلفور عام ١٩١٧). ولذلك تعّرض القطران لموجات كثيفة من المستوطنين الأوروبيين، تصاحبها بالضرورة عمليات اقتلاع وتهميش أو تشريد لسكانها العرب الأصليين، وعمليات إبادة حضارية وثقافية للمؤسسات المحلية، بصرف النظر عن درجة تقليديتها أو سلفيتها. وما زالت آثار هذه الخصوصية الاستعمارية التشويهية قائمة إلى اليوم في الجزائر، وبشكل أكثر درامية في فلسطين. وقصة هذه الأخيرة معروفة ومعاشة يومياً بما فيه الكفاية. ويكفي القول بأن الجسم الغريب الذي زرع فيها ـ اسرائيل ـ قد نما وتوسع. وهو يمثّل الخطر الرئيسي الداهم على حاضر الوطن العربي كله ومستقبله (كما سنرى في المشهد الأول من الفصل الأخير).

٣ ـ التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية في ظل الاستعمار

ذكرنا، في القسم السابق، بعض مظاهر التشوّه الرئيسية في تطور المجتمع العربي في الحقبة الاستعمارية. ونتناول هنا باختصار مسألة التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية بشكل محدد.

بداية، لا بد من التنويه بأن عدداً من الأقطار في الحزام الشمالي للوطن العربي ـ مصر والشام والعراق وتونس خصوصاً ـ كانت قد بدأت في أوقات مختلفة من القرن التاسع عشر برامج اصلاحية ذاتية، في التعليم والاقتصاد والادارة. وقد تدعّم هذا الاتجاه إلى حد ما، حينما أخذت الامبراطورية العثمانية ببرنامج اصلاحي واسع، يعرف في الأدبيات التاريخية باسم **التنظيمات**. وبصرف النظر عن الاجهاض الداخلي أو الخارجي لهذه البرامج الاصلاحية، فإنها كانت قد خلقت بذور فئات اجتماعية جديدة، أهمها ما يمكن تسميته **بالطبقة المتوسطة الحديثة**. وعمادها أولئك الذين تلقوا تعليماً حديثاً في مجالات العلوم والفنون والمهن العصرية، في المعاهد التي أنشأها، مثلاً، محمد علي في مصر، أو خير الدين في تونس، أو داود باشا ومدحت باشا في العراق[٦٤]. وقد شغل هؤلاء مناصب وسيطة في الجيش والادارة والتعليم والمالية. ورغم إجهاض المحاولات الاصلاحية التي كانوا جزءاً منها، إلا أنهم ظلّوا على توجههم العصري في نظرتهم وتعاملهم مع شؤون المجتمع والعالم. وظلت هذه

---

(٦٤) أنظر: أمين، **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية.**

التكوينة الوليدة تنمو ببطء. والجيلان الثاني والثالث منها هما اللذان سيحملان مسؤوليات قيادة النضال من أجل التحرر من الاحتلال[٦٥].

ومع الطبقة المتوسطة الحديثة، وبسبب بعض برامج التصنيع المحدود التي بدأت كجزء من اصلاحات القرن التاسع عشر، ولدت أيضاً نواة «**طبقة عاملة حديثة**». ورغم إجهاض برامج التصنيع هذه، إلا أن هذه الطبقة الوليدة، شأنها شأن الطبقة الوسطى الجديدة، صمدت ونمت، ولو بوتيرة أبطأ[٦٦].

حينما وفد الاستعمار بشكله السافر، كان هناك إلى جانب التكوينتين الجديدتين المذكورتين أعلاه، عدة تكوينات قديمة وتقليدية. منها **الفئة الحاكمة** سواء أكانت من أصول قبلية أم ارستقراطية محلية، أم ارستقراطية من أصول تركية ـ عثمانية (مثل البايات والدايات في المغرب، والباشوات والبكاوات في المشرق). وقد أبقى الاستعمار على معظم هذه الفئات وامتيازاتها الأدبية والاجتماعية وثرواتها، ولكنه جرّدها من نفوذها السياسي الحقيقي، لأنه أصبح الحاكم الفعلي للبلاد. وظلت هذه الفئة رمزاً بلا مضمون، يستعين بها المحتل حيثما يريد كواجهة لاضفاء الشرعية على بعض سياساته.

وكانت هناك فئة **كبار ملّاك الأراضي**. ورغم وجود هذه الفئة من زمن قديم، مثل الملتزمين والمماليك وشيوخ القبائل والعشائر، إلا أن عناصرها البشرية كانت غير مستقرّة وغير مستمرّة. فقد كان الوالي أو السلطان يجرد أيّاً منهم من ممتلكاته أو ما تحت يده من أراض ومنقولات، حيثما وحينما يروق له ذلك. طبعاً كانت هناك استثناءات مهمة لهذه القاعدة (في مصر بعد محمد علي، وفي المغرب منذ استقرار الأسرة العلوية في الحكم في القرن السابع عشر). والذي فعله الاستعمار مع الجيل الذي وجده من هذه الفئة، هو تثبيتها في أراضيها (مثلما فعل في سياق آخر مع الأسر الحاكمة في الخليج). وقد فعل الاستعمار ذلك لعدة أسباب، منها: أنه كان حريصاً على استحداث وتكريس نظام الملكية الفردية عموماً، وللأراضي خصوصاً. فذلك فضلاً عن اتساقه مع جوهر الاقتصاد الرأسمالي في أوروبا نفسها، فهو يساعد على تعظيم الانتاج الذي يحتاجه المستعمر كمواد خام (القطن والسكر والكروم والحرير) لمصانعه في المتروبول. ومنها أنه يضمن ولاء هذه الفئة المهمة سياسياً، ويربطها بمصالحه اقتصادياً. ومرّة أخرى، كان الاستثناء من هذه الممارسة الاستعمارية العامة هو حيث كان الاستعمار استيطانياً (الجزائر وفلسطين، وإلى حد ما تونس وليبيا). المهمّ أننا هنا في صدد فئة تقليدية، يحتضنها ويدعمها الاستعمار، ويطوّر من أساليب استغلالها، ومن خلالها يحوّلها تدريجاً إلى ما يشبه الرأسمالية الزراعية[٦٧].

---

(٦٥) سعد الدين ابراهيم، «مشكلة مجتمع أم مشكلة طبقة؟» المنار (١٩٨٥).

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) لمزيد من التفصيل حول هذه التكوينة الاجتماعية، أنظر: المعهد العربي للتخطيط بالكويت [وآخرون]، **ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية** (الكويت: المعهد، ١٩٨٢)، و = Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's*

أما الفئة التقليدية الثالثة، فهي فئة العلماء ورجال الدين. وقد لعبت هذه الفئة دوراً سياسياً وسيطاً بين النخبة الحاكمة وجمهرة المواطنين. فقد كانت تضفي الشرعية على الحاكم وقراراته، وتقنع الرعية بطاعته من ناحية، وتتوسط للمواطنين لدى الحاكم اذا اشتدّ الجور أو الظلم من ناحية أخرى. وبين الحين والآخر، كانت تتزعم الانتفاضات الاحتجاجية ضد الحاكم إذا لم يتعاطف مع التماساتها نيابة عن نفسها أو عن الرعية. وكانت فئة رجال الدين تعتمد في دخلها على الأوقاف أو عطايا الحاكم أو عطايا المواطنين. وكانت تقوم بوظائفها المهنية الأخرى، كالخطابة في المساجد وإمامة الصلاة، والوعظ، والقضاء، وأحياناً الاحتساب (مراقبة الأسواق). وحينما حدثت محاولات الاختراق الأوروبي تصدّى لها عدد من رجال الدين أسوة بفئات أخرى. ففي مصر كان المشايخ الدينيون ـ مثل محمد كريم والشرقاوي وعمر مكرم ـ هم الذين قادوا المقاومة الشعبية ضد حملة نابليون. وفي الجزائر، قاد المقاومة المسلّحة ضد الفرنسيين الأمير عبد القادر، وهو أحد رؤساء الطرق الدينية. وقادها بشكل سلمي فيما بعد عبد الحميد بن باديس. ولكن بعد خفوت موجة المقاومة الأولى للاحتلال الأجنبي، عمد المحتلون إلى استمالة زعماء الدين، وتدجينهم، بالامتيازات المعنوية والمادية، ولكن مع الحرص على تجريدهم من أي فعالية شعبية أو سياسية. واستجاب لذلك قطاع كبير منهم، وبخاصة زعماء الطرق الصوفية والزوايا في المغرب الأقصى. ولكن قطاعاً لا يستهان به صمد وقاوم هذه الاغراءات، ونشأ منهم بالتدريج ما يمكن تسميته بـ «السلفيين الوطنيين» كما يسميهم علّال الفاسي الزعيم الوطني المغربي[٦٨]. وقد كان هذا القطاع يستوحي ويستلهم قيادته المعنوية من كتابات وممارسات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي ورشيد رضا وبن باديس.

والفئة التقليدية الرابعة هي فئة التجار في الأسواق الحضرية، أو ما يعرف أحياناً باسم «تجار البازار». وقد تحوّل معظم هؤلاء تدريجاً إلى وكلاء تجاريين وموزعين للبضائع الأجنبية، التي غزت أسواق البلدان العربية مع الاختراق الأوروبي. وقد ذكرنا أمثلة لذلك في منطقة الخليج منذ القرن الثامن عشر، بعد أن فقد هؤلاء التحكّم في تجارة المسافات الطويلة (من الهند وشرق أفريقيا). وحدث أمر مماثل، مع اختلاف التفاصيل، مع تجار الجملة وتجار التجزئة (المرتبطين بهم بحكم ضرورة الأشياء) في بلدان الحزام الشمالي للوطن العربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين. ولكن التجار عموماً كانوا مهيئين للتعاون مع التيارات الوطنية المقاومة للاستعمار، بخاصة إذا كانت لها أبعاد اقتصادية، ومن ذلك، تعاون قطاع كبير منهم مع حركة طلعت حرب وبنك مصر، اللذين كانا امتداداً اقتصادياً للحركة الوطنية المصرية. ولم يكن هذا التعاون لأسباب سياسية وطنية فقط،

Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers (Princeton, = N.J.: Princeton University Press, 1978).

(٦٨) وردت مقولة علال الفاسي حول السلفيين الوطنيين في محاضرة: محمد عابد الجابري، «حول مستقبل الثقافة العربية،» منتدى الفكر العربي، عمان، ١٥/ ٣/ ١٩٨٧.

ولكن لأسباب مصلحية أيضاً. فمعظم كبار ومتوسطي التجار المحليين، كانوا في منافسة دائمة مع تجار أوروبيين مقيمين ويتمتعون بحماية المحتل وبعديد من الامتيازات المالية والقانونية، وبعض هذه الامتيازات كانوا قد حصلوا عليها من الدولة العثمانية، حتى قبل وصول قوات الاحتلال من بلادهم الأوروبية. وكانت فئة التجار الحضريين هذه هي التي خرج من أحشائها معظم عناصر الطبقة الوسطى الجديدة، التي أشرنا إليها منذ قليل. فقد كانوا من أول المبادرين إلى إرسال أبنائهم للمدارس الحديثة، سواء التي أنشأها المصلحون المحليون في القرن التاسع عشر قبل وصول الاحتلال السافر، أم التي أنشئت بعد ذلك بواسطة السلطات المحتلة نفسها أو بواسطة الحركات الوطنية. كما أرسل البعض منهم أولاده للدراسة في الخارج، إدراكاً منهم لأهمية التعليم العصري. ومن صفوف هذه الطبقة الوسطى الجديدة (المحامون والمعلمون والأطباء والكتاب... إلخ) ستخرج الزعامات الوطنية التي قادت النضال من أجل الاستقلال[٦٩].

والفئة الخامسة هي فئة الحرفيين في المدن العربية. وهذه فئة قديمة ومستمرة منذ ظهور المدن في المنطقة. وكثير من أسماء العائلات العربية الشائعة الآن تعود بجذورها الى هذه الفئة (النجّار، الحداد، الخياط، النحّاس، الحبّاك، القزّاز، الدهّان، الخيمي، الذهبي، الطرابيشي... الخ). وحين بدأت برامج التصنيع في الحركات الاصلاحية العربية في القرن التاسع عشر، تحوّل قطاع من الحرفيين إلى الصناعات الحديثة، وأصبحوا جزءاً من الطبقة العاملة الحديثة، التي تحدثنا عنها أعلاه. ولكن الجزء الأكبر ظلّ يمارس حرفته التقليدية لاشباع الحاجات الاستهلاكية لمعظم سكان المدن والأرياف والبادية العربية. فلم تكن الصناعات الحديثة التي أقيمت بكافية لسدّ كل الاحتياجات، بل كان معظمها بالكاد يكفي لسدّ حاجات الجيش (كما في مصر محمد علي). ولكن مع الاحتلال الأجنبي السافر، والغزو الاقتصادي الأوروبي، لم يستطع معظم الحرفيين الوقوف في وجهها والتنافس معها. لذلك هجر هؤلاء حرفهم، وتحوّلوا إما إلى تجار صغار، أو التحقوا بصفوف الطبقة العاملة الحديثة. وارتضى بعضهم الصمود في حرفته، لكن دون أن يورّثها للجيل التالي من أبنائه (كما كانت العادة)، إلى أن تقاعد أو توفي. والعناصر القليلة من الحرفيين التي استمرت، هي تلك التي كانت تمارس حرفاً لا تنافسها فيها الصناعة الأوروبية، أو تلك التي كان الأوروبيون أنفسهم يشترون منتوجاتها، لذوقها وطرافتها، مثل بعض أعمال النحاس والصدف والفضة والسجاد، وهي التي نطلق عليها اليوم السلع السياحية أو «الصناعات التقليدية». أي أنه حتى ما تبقّى من هذه الحرف التقليدية أصبح يعتمد، بشكل أو بآخر، على الأجانب المقيمين أو السياح الوافدين، أي أنه أصبح جزءاً تابعاً في النظام الرأسمالي العالمي.

والفئة السادسة، هي فئة الفلاحين في الأرياف العربية. وهؤلاء كانوا يمثّلون الأغلبية العظمى من السكان في وادي النيل والمغرب الكبير والمشرق (كانت نسبتهم محدودة في منطقة

---

(٦٩) ابراهيم، «مشكلة مجتمع أم مشكلة طبقة؟».

الجزيرة والخليج فقط). والى وفود الاحتلال، كان حظ هؤلاء محكوماً بأهواء الحكام والملتزمين وكبار ملاّك الأراضي من ناحية، وبظروف الطبيعة المادية (الأمطار، والفياضانات، والري) من ناحية أخرى. وكانت أحوال الفلاحين تتحسن وتزدهر، في الفترات التي يكون هنالك حاكم عادل، والعكس صحيح. وقد عاش الريف العربي عموماً (إلى القرن التاسع عشر) في اطار اقتصادات الكفاف (Subsistence). فالفن الانتاجي وعلاقات الانتاج والمستوى المعرفي والتكنولوجي لم تكن تسمح بأكثر من ذلك كثيراً. أي أن الفلاح كان ينتج ما يكفيه وأفراد أسرته، مع فائض محدود، يذهب جزء منه للسلطة (بمختلف مستوياتها: الملتزم، الوالي، السلطان)، والمتبقي يتم تخزينه (لسنوات القحط)، أو مقايضته في الأسواق المحلية. وفي الأوقات التي كان يحتاج فيها الحاكم إلى المزيد، كان ذلك لا يحدث على حساب الفائض القليل الذي يدخره الفلاح فقط، وإنما على حساب احتياجاته الأساسية الدنيا أيضاً. لذلك كانت مستويات التغذية والصحة متدنية للغاية في الأرياف العربية. واسهم في هذا التدني انتشار الجهل، وأصبح ثالوث «الفقر والجهل والمرض» هو الطابع العام لجماهير الفلاحين في الأرياف العربية. لذلك كان معدل الوفيات مرتفعاً للغاية في معظم حقب التاريخ العربي (حوالى ٤٠ بالألف سنوياً)، وكان يقارب معدلات الولادة المرتفعة أيضاً (حوالى ٤٥ بالألف سنوياً، أي بزيادة سنوية صافية لا تتجاوز النصف في المائة مقارنة بحوالى ثلاثة بالمائة في الوقت الحاضر).

ما الذي أحدثه الاختراق الاستعماري المباشر لهذه الأوضاع؟ حدثت أمور مختلطة عديدة. فنتيجة لتقنين نظم الملكية والحيازة الزراعية وتحسين وسائل الري والتسميد ومقاومة الآفات والتسويق، شهدت الأرياف العربية درجة عالية من الاستقرار، وزيادة تدريجية في الانتاج الزراعي. وكانت تلك بالتأكيد جوانب ايجابية. أما الوجه الآخر للصورة، فقد انطوى على دمج الزراعة العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بكل التداعيات السلبية لذلك على الفلاحين العرب. فقد حدّدت سلطات الاحتلال نوع المحاصيل التي تزرع، وأسعارها، وطرق تسويقها بما يخدم مصالح المتروبول الأوروبي. من ذلك، أن الزراعة تحولت إلى المحاصيل النقدية التي تحتاج اليها الأسواق الأوروبية كمواد خام، لا ما يحتاج إليه الفلاح وأسرته للاستهلاك المباشر. وكانت أسعار هذه المحاصيل النقدية تحدّد بما يسمح لمستوردها الأوروبي بأرخص الأسعار، التي تمكّنه من المنافسة مع أوروبي آخر يستورد المادة الأولية نفسها من مستعمرة أقرب. وفي الوقت نفسه، لم يكن للفلاح (أو غيره من الأهالي الوطنيين) حرية الاختيار بين السلع المستوردة ليأخذ الأرخص والأنسب منها. فقد كانت سلطة الاحتلال تقصر هذا الاستيراد عادة على السلع التي تأتي من البلد الأم (انكلترا أو فرنسا أو إيطاليا). بتعبير آخر، أصبح الفائض الزراعي المتنامي تتمّ مصادرته لحساب السلطة الاستعمارية بطريق مباشر أو غير مباشر. وكان الأمر السلبي الثاني، هو أنه في ظروف المنافسة غير العادلة واقتصادات السوق والتعامل بالنقود، أصبح الفلاحون الصغار يجدون صعوبات متزايدة في الاستمرار. واضطر البعض منهم إلى بيع المساحات المحدودة التي كان يملكها لمتوسطي الملاك وكبارهم،

وتحوّل إلى عمال زراعيين أجراء. وهجر البعض منهم الريف إلى المدينة بحثاً عن الرزق والعمل، ممّا خلق فئة جديدة من «البروليتاريا الهلامية» (Lumpen Proletariat) في شكل عمّال خدمات غير منتظمة، أو عاطلين مقنّعين أو متسوّلين، أو باعة متجوّلين. وتفاقمت هذه الأوضاع بشكل خاص في الأقطار العربية التي بليت بالاستعمار الاستيطاني مثل الجزائر وفلسطين، وبدرجة أخفّ تونس والمغرب ومصر. فسواء بقرارات ادارية من السلطة المحتلة، أم من خلال الرهونات للبنوك العقارية (ومعظمها كان أجنبياً) مقابل القروض أو وفاء للضرائب، كانت تنزع ملكيات الكثيرين من صغار الفلاحين (وحتى بعض متوسطيهم)، ويعاد بيعها أو تخصيصها «للمعمرين» الأجانب. وبهذه الوسائل وغيرها، وصلت نسبة الأراضي التي يحوزها هؤلاء المعمّرون في الجزائر، مثلاً، حوالى ٥٠ بالمائة من أجود الأراضي، لعدد من الملاك لا يتجاوز بضعة آلاف، بينما كان عدد الفلاحين الجزائريين الذي يعدّ بالملايين في منتصف القرن يحوز البقية (٥٠ بالمائة) من الأراضي الأقل جودة[٧٠]. ولم يختلف الوضع عن ذلك كثيراً في فلسطين[٧١].

٤ ـ النضال من أجل الاستقلال

لم تتوقف المقاومة ضد الهيمنة الأجنبية، منذ بدأت محاولات الاختراق الأوروبي. ولكن يمكن التمييز بين ثلاث مراحل لهذه المقاومة، قادت المقاومة فيها فئة اجتماعية معينة من التكوينات الاجتماعية التي أشرنا إليها منذ قليل. وهذا التمايز في المراحل والفئات، هو في حد ذاته منظور آخر لمسيرة التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي في الوطن العربي. كما أنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من المقاومة في المرحلة الثالثة، التي تمّ فيها الحصول على الاستقلال. ولأن هذا الجانب من تاريخنا قريب للقارىء العربي، فلن نتعرض له بالتفصيل، ويكفي الاشارة إليه في عجالة، بقصد بيان بعض ملامحه النمطية فقط.

بشيء من التبسيط والتعميم، يمكن القول ان **المرحلة الأولى** من مقاومة الهيمنة الأجنبية

---

(٧٠) لمزيد من التفصيل حول تأثير التجربة الاستعمارية الاستيطانية على أوضاع الفلاحين في بلدان المغرب، أنظر:

Saad Eddin Ibrahim, *Population and Urbanization in Morocco* (Cairo: American University in Cairo, 1980),

والهادي التيمومي، «الطبقات الاجتماعية التونسية،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت [وآخرون]، ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية، ص ١٣٩ ـ ١٨٥.

(٧١) حول تأثير الاستعمار الاستيطاني الصهيوني على الفلاحين الفلسطينيين، أنظر:

Kenneth W. Stein, *The Land Question in Palestine, 1917-1939* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984); Ann Mosely Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement* (Ithaca, N.Y.; London: Cornell University Press, 1979), and Rosemary Sayegh, *Palestinians, from Peasants to Revolutionaries: A People's History Recorded from Interviews with Camp Palestinians in Lebanon,* with an introduction by Noam Chomsky, Middle East Series, no. 3 (London: Zed Press, 1979).

كانت قبيل وأثناء وقوع الاحتلال السافر. كانت الدول الأوروبية تطلب امتيازات في قطر عربي معين، فإذا ما رفض طلبها لجأت إلى التضييق والتحرش بهذا البلد. فتارة بدعوى «محاربة القرصنة»، وتارة بدعوى حماية «الأجانب أو الأقليات»، وثالثة بدعوى «استيفاء ديون متأخرة»، كان يتمّ التحرش، ثم التدخل، ثم الاحتلال. وحينما كانت لا تجد الدولة الأوروبية ذريعة «مقبولة»، كانت تختلق أي عذر مهما كان تافهاً، من ذلك ما ادعته فرنسا من أن باي الجزائر، قد أهان قنصلها بلمسه «بمنشة ذباب»، وأن في ذلك إهانة لفرنسا تستدعي اعلان الحرب على الجزائر. والطريف في الأمر أن هذه الحادثة ـ على افتراض وقوعها ـ كانت قد حدثت قبل سبع سنوات من إعلان الحرب، وقبل أكثر من عشر سنوات من احتلال الجزائر. أي أن فرنسا حين لم تجد عذراً مباشراً، لجأت إلى التفتيش في ماض بعيد عن مثل هذا العذر. في هذه المرحلة من الاختراق، كانت المقاومة تتمّ بواسطة السلطة الرسمية المحلية (الحكام، السلاطين، البايات، الدايات). ولكنها كانت عادة مقاومة قصيرة، وغير فعّالة. لذلك كانت الفئات الوطنية التقليدية تبادر هي بنفسها لأخذ زمام المقاومة المسلحة مثلما فعل عبد القادر في الجزائر، وأحمد عرابي ورجال الأزهر في مصر، وعبد الكريم الخطّابي في المغرب الأقصى، وخلفاء المهدي في السودان، والسنوسية في ليبيا. وكانت هذه المقاومة المسلحة، سواء أطالت أم قصرت، تنتهي بالاندحار، ويتمّ الاحتلال. أي أن مرحلة المقاومة الأولى كانت تقودها فئات تقليدية، سواء من الحكام أم غيرهم من القوى، وبخاصة رجال الدين.

المرحلة الثانية من المقاومة، كانت عادة بوسائل سلمية. فمع القضاء على آخر المقاومين المسلحين، واحتلال الأرض، وتوطيد المواقع، لم يكن عادة أمام الشعب الرافض، مع ذلك، للاستعمار إلا أن يقاوم بالوسائل السلمية المتاحة أمامه. كانت هذه المقاومة تأخذ شكل الاضرابات والتظاهرات والاعتصامات والتظلمات والالتماسات. وأحياناً يكون سببها المباشر هو اجراء استعماري ظالم متطرف، مثل ظهير البربر في المغرب[٧٢]، أو اجراءات دفن التوانسة المتفرنسين في مقابر المسلمين[٧٣]، أو محاكمات ظالمة (كما حدث في دنشواي بمصر)، ويكون الهدف في هذه الحالة هو الضغط على سلطة الاحتلال للتراجع عن اجرائها. وأحياناً كانت المقاومة السياسية السلمية من أجل الحصول على وعد بالجلاء، أو الحصول على قسط

---

(٧٢) الاشارة هي إلى محاولة فرنسا شق صفوف الحركة الوطنية في المغرب الأقصى من خلال التفرقة بين عنصري المجتمع هناك، العرب والبربر. فقد استصدرت قانوناً (ظهيراً) عام ١٩٣٠، يستثني البربر من أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والميراث)، ويضعهم تحت القانون الوضعي الفرنسي، أو يعاملهم طبق التقاليد البربرية الخاصة. وكانت دعواهم في ذلك هي أن البربر أكثر تحرراً وتهيوءاً لقبول الحداثة من العرب! وعكس ما تصورت فرنسا، فإن البربر كانوا الأسبق في رفض هذا التمييز والاحتجاج عليه بعنف، شأنهم في ذلك شأن العرب المغاربة. وقد اضطرت فرنسا تحت وطأة هذا الاجماع الاحتجاجي العنيف من العرب والبربر على السواء أن تسحب «ظهير البربر».

(٧٣) الاشارة هنا هي إلى محاولة فرنسا إضفاء الامتيازات على المتعاونين معها من التونسيين، بما في ذلك منحهم الجنسية الفرنسية، الأمر الذي استنكرته الحركة الوطنية التونسية، وأصدر علماء الدين فتوى بتحريم دفن هؤلاء المتفرنسين التونسيين في مقابر التونسيين المسلمين.

أكبر من الحكم الذاتي لأهالي البلاد. . . وما إلى ذلك. في المرحلة الثانية من المقاومة، تكون القيادة مختلطة، أي بأيدي زعامات تقليدية وزعامات حديثة (مثلاً رجال الدين مع المحامين والمعلمين)، وأحياناً كان ينضمّ اليهم بعض عناصر النخبة الحاكمة القديمة، الذين أبقتهم السلطة الاستعمارية كرموز بلا سلطة حقيقية، مثلما فعل الخديوي عباس حلمي الثاني في مصر، والسلطان محمد الخامس في المغرب.

المرحلة الثالثة من المقاومة، يكون زمام القيادة فيها لعناصر من الفئات الحديثة، عناصر من الطبقة المتوسطة الجديدة أو الطبقةالعاملة الجديدة. ولم يعن ذلك استبعاد الفئات التقليدية من المقاومة، كل ما في الأمر أن القيادة لم تعد في أيديها. وهذه هي المرحلة التي توّجت بالاستقلال السياسي في معظم الأقطار العربية، في فترة ما بعد انحرب العالمية الثانية. ويمكن تمييز ثلاثة أنماط من المقاومة في هذه المرحلة: **الأول**، نمط سياسي سلمي بحت، مثل التظاهرات والالتماسات والضغوط الشعبية والوطنية والاقليمية وفي المحافل الدولية. و **النمط الثاني** هو المقاومة المسلحة، من خلال حرب استنزاف شعبية طويلة في المدن والأرياف، تذعن في أعقابها سلطة الاحتلال للتفاوض، ومنح الاستقلال والجلاء. و **النمط الثالث** كان خليطاً من المقاومة السياسية والمقاومة المسلحة. ويمكن القول إن معظم بلدان الخليج والسودان ولبنان قد شهد النمط الأول من النضال ضد الاستعمار، بينما كانت الجزائر واليمن الديمقراطية (اليمن الجنوبي) نموذجاً للنمط الثاني (المقاومة المسلحة)، وأخذت بقية الأقطار العربية بالنمط الثالث، أي الذي خلط بين وسائل النضال السياسي والمسلح.

لقد كان لنمط النضال من أجل الاستقلال تأثيره في مسيرة التطور السياسي، بعد الاستقلال. فمعظم البلدان التي أخذت بالنضال السياسي السلمي (النمط الأول)، أو النضال السياسي والمسلح معاً (النمط الثالث)، بدأت مسيرتها السياسية بتجربة «ليبرالية» أو «شبه ليبرالية». أي أنها أصدرت دستوراً، وأسّست مجالس نيابية، وسمحت بالتعددية السياسية (سواء في شكل أحزاب صريحة أم ضمنية). أما الأقطار التي اعتمدت أسلوب النضال المسلح في الحصول على استقلالها (النمط الثاني)، فقد بدأت مسيرتها بنظام الحزب الواحد، أو «الجبهة الوطنية» كتنظيم سياسي أوحد في البلاد. كذلك أبقت معظم البلاد التي ناضلت سلمياً من أجل الاستقلال، على النخبة الحاكمة التقليدية (الملوك والسلاطين والأمراء)، على الأقل في بداية مسيرتها بعد الاستقلال. وفي كل الأحوال، ارتبطت البلدان العربية المستقلة حديثاً باتفاقات ومعاهدات مع الدول الأجنبية التي كانت تمثّل السلطة الاستعمارية فيها. وكانت هذه أساساً تنطوي على تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية، وأحياناً العسكرية، لمدة انتقالية معلومة. ومعظم هذه الاتفاقات تلغى في مرحلة المدّ القومي العربي، كما تتغير أمور كثيرة أخرى. نستعرضها في الفصل الرابع.

ولكن من الأهميّة بمكان أن نستشّف بعض مضاعفات هذا النمط أو ذاك وتداعياته، ودور هذه الفئة أو تلك في النضال من أجل الاستقلال، على مسيرة التطور السياسي ـ الاجتماعي ـ

الثقافي لأقطار الوطن العربي، حاضراً ومستقبلاً. فتغيّر الفئات الاجتماعية التي قادت المقاومة ضد الاستعمار ـ من تكوينات تقليدية إلى تكوينات حديثة ـ كان يخفي في الواقع جدلية صراعية أعمق على المستوى الثقافي الحضاري، ونقصد بها جدلية «الأصالة والمعاصرة»؛ والتي ما فتئت تخبو وتظهر طوال القرن الأخير، أو بتعبير أدق، منذ بداية الاختراق الأوروبي لأقطار الوطن العربي. وقد أخذت هذه الجدلية أسماء ومصطلحات مختلفة، مثل «القديم والحديث»، أو «الأصيل والدخيل»، أو «الوافد والموروث»، أو «الديني والعلماني». ولكن المسمّى مع ذلك هو هو لم يتغيّر كثيراً، إلا في التفاصيل[٧٤].

نشأت هذه الجدلية، كغيرها من جدليات المجتمع العربي المعاصر، مع الاختراق الغربي للوطن العربي. فقد ولّد هذا الاختراق ثلاث ردّات فعل نمطية في العقل والوجدان العربيين، كما في الحركة الثقافية والسياسية العربية. ردّ الفعل النمطي الأول هو **الرفض القاطع** والكامل للغرب، رفضه **كاحتلال** وهيمنة عسكرية ـ سياسية ـ اقتصادية، ورفضه كحضارة وكأسلوب في الحياة والتنظيم. وكان هذا النمط الرافض يؤمن بأن الوسيلة المثلى للمقاومة ولردّ الاعتبار الجماعي، هي في التمسك بالتراث العربي ـ الاسلامي، الذي جعل من هذه الأمة **﴿خير أمة أخرجت للناس﴾**[٧٥]. والتفسير الذي يقدمه أصحاب هذا الاتجاه لحالة الضعف والتردي، التي مكّنت الأجنبي من اختراق الأمة، هو التراخي في التمسك بأهداب هذا التراث العظيم. فإهمال الدين نتج عنه خسارة الدنيا.

وردّ الفعل النمطي الثاني هو **محاكاة الغرب**، سواء لمقاومته أم للتصالح أو التحالف معه. وأصحاب هذا الاتجاه كانوا مبهورين بتقدم الغرب وقوته وحيويته، مقارنة بتخلف الشرق وضعفه وجموده. ورأوا أن هذه الحالة الأخيرة للشرق مردّها التمسك بتراث عفى عليه الزمن، ولم يعد صالحاً لمواكبة العصر. وأنه إذا كان للعرب والمسلمين أن تقوم لهم قائمة في الحاضر والمستقبل، فإن ذلك لن يتأتّى إلا بالتخلص من سطوة «التراث»، وكسر حالة الجمود التي يشيعها في كل مؤسسات المجتمع، والأخذ بدلاً من ذلك «بمحاكاة الغرب»، في علمه وتكنولوجيته، وفي قيمه ومعاييره وفي أساليب تنظيمه لشؤون الاجتماع والاقتصاد والسياسة. ومن خلال هذه المحاكاة فقط، سيصبح العرب والمسلمون أنداداً للغرب، يتعاملون معه من موقع القوة.

---

(٧٤) لمزيد من التفصيل حول هذه الجدلية، أنظر: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١)؛ **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥)؛ عبد الله العروي، **أزمة المثقفين العرب: تقليدية أم تاريخية**، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)؛ محمد عابد الجابري، **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، وكذلك المصادر العديدة المذكورة في الهوامش (٣٣) ـ (٤٢) من الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٧٥) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

وردّ الفعل النمطي الثالث هو التوفيقية، بين رفض الغرب ومحاكاته. ويذهب أصحاب هذا الاتجاه مذهباً انتقائياً في تعاملهم مع التراث، كما في تعاملهم مع الغرب وحضارته. فليس كل التراث خيراً وبركة، وليس كل الغرب انحلالاً ومفسدة. فمن التراث ما هو صالح لكل زمان ومكان، ومنه ما تجاوزه الزمان وتخطاه المكان. من التراث ما يتسق مع ضرورات العصر، وما يدعم الهوية الذاتية، وما يضمن الاستمرارية الجماعية للأمة، ومن ثم لا بد من استبقائه والمحافظة عليه وتطويره. ومن الغرب ما هو علم وتقنية وتنظيم، ثبت بالدليل القاطع والمعاش تفوقه على كل ما خلفه لنا التراث، وهذا ينبغي تعلمه وتمثله لتتوافر لنا أسباب القوة والرخاء.

ردود الفعل النمطية الثلاثة هذه، اختلطت عناصرها في الواقع، وإن ظل جوهر كل منها مطروحاً على الساحة الفكرية والسياسية العربية إلى الوقت الراهن. وقد تفاوت حظ كل منها من حيث الغلبة والاتّباع، من حقبة إلى أخرى، ومن قطر عربي لآخر، طوال القرن الأخير. ويمكن القول بأن مرحلة المقاومة المبكرة للاختراق الغربي، والتي قادتها تكوينات اجتماعية تقليدية كان يغلب عليها رد الفعل النمطي الأول (الرافض)، أو الأكثر تمسكاً بالتراث والأصالة. هنا نجد شخصيات قيادية من أمثال الأمير عبد القادر الجزائري، والأمير عبد الكريم الخطابي (في الريف المغربي)، ومحمد أحمد المهدي (في السودان)، والسنوسية وعمر المختار (في ليبيا). كما نجدهم في فترة أبكر (أوائل القرن التاسع عشر) في مصر، ممثلين في مشايخ الأزهر الذين قادوا ثورتي القاهرة ضد الحملة الفرنسية (١٧٩٨ ـ ١٨٠٢)، وممثلين في الثورة العرابية التي قاومت الغزو البريطاني في أواخر القرن نفسه (التاسع عشر). ولكن انحدار هذه المقاومة التقليدية، رغم البسالة الأسطورية لبعض قياداتها، هو الذي مهّد الساحة المجتمعية لقبول ردّي الفعل النمطيين الآخرين، أي: المحاكاة والتوفيقية.

رد فعل محاكاة الغرب، قلباً وقالباً، لم يجد له في أي وقت شعبية واسعة في أي من الأقطار العربية، وإن وجد له دائماً متحدثين باسمه ومروجين لمقولاته. ومن هؤلاء من أخذ في دعوته وسلوكه بتقليد سطحي مظهري للغرب. ولعل المثال الدرامي لذلك، كان الخديوي اسماعيل في مصر. ولكن منهم أيضاً من كان أكثر فهماً وعمقاً لما تنطوي عليه الحضارة الغربية ـ سواء في جانبها العلمي التقني (مثل سلامة موسى وشبلي شميّل ومحمد مظهر)، أم في جانبها السياسي الليبرالي (مثل أحمد لطفي السيد)، أم في جانبها الثقافي (مثل طه حسين). ولكن هذا الاتجاه كان يصطدم عادة في أذهان الناس بشبهة التعاون مع الغرب (أي الاحتلال) سياسياً، حتى وإن كان الواقع الموضوعي غير ذلك.

رد الفعل التوفيقي ربما كان أكثر الأنماط الثلاثة حظاً في شعبيته وقيادته خلال هذا القرن. وكأي اتجاه توفيقي، كانت تتفاوت درجة «جرعة الأصالة» و «جرعة المعاصرة» فيما يطرحه من أفكار وممارسات. كما كانت تتفاوت الصيغة التوفيقية الاجمالية في مصطلحها وخطابها السياسي. وأصحاب الاتجاه التوفيقي هم الذين قادوا المقاومة ضد الاحتلال في المرحلة الثانية (بعد انحدار المقاومة التقليدية الأولى)، وهي المرحلة التي توّجت بالاستقلال. وقد تزامنت هذه المرحلة في معظم الأقطار العربية مع فترة ما بين الحربين، وفي أعقاب الحرب العالمية

الثانية مباشرة. لقد تجسّم الاتجاه التوفيقي في الدعوة «الوطنية» وفي «الدعوة القومية». فالوطن والأمة، احتويا على قدر مناسب من الأصالة والاعتزاز الجماعي بالنفس في مواجهة الآخر، الأجنبي المحتل. في الوقت نفسه، كان المفهومان حديثين نسبياً على الساحة العربية السياسية، بخاصة وأن مفهوم الأمة كان مطروحاً بالمعنى «القومي»، وليس بالمعنى الديني التقليدي الصريح (أي أمة المسلمين أو المؤمنين). مفهوما الوطنية والقومية، كشعارين للحركات الاستقلالية في النصف الأول من القرن، لم يعاديا التراث أو الإسلام ولم ينتقصا من شأنهما، ولكنهما في الوقت نفسه، لم يتمحورا حول التراث والإسلام بشكل رئيسي أو صريح. وقد ساعد على قبول هذه الصيغة التوفيقية أن أصحابها كانوا خليطاً من ذوي الثقافة الدينية المستنيرة ومن ذوي الثقافة العصرية الحديثة. بل كان من روادها الأوائل من غرف من الثقافتين معاً مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وسعد زغلول في مصر، والشيخ عبد الحميد بن باديس في الجزائر، وعلي باش حانبه والشيخ عبد العزيز الثعالبي في تونس، والشيخ عبد الحميد الزهراوي وشكيب أرسلان في الشام. ومع الجيل الثاني من أصحاب الاتجاه التوفيقي، الذي رفع شعاري الوطنية والقومية، كانت نسبة أصحاب ذوي الثقافة الدينية قد تقلّصت، ونسبة أصحاب الثقافة العصرية قد زادت (جيل مصطفى النحاس والحبيب بورقيبة وشكري القوتلي ورياض الصلح وعبد الرحمن الأزهري). ورغم ذلك، ظلت عناصر الصيغة التوفيقية على حالها؛ إن يكن من حيث قدرتها على المواءمة بين الأصالة والمعاصرة، أو من حيث فعاليتها التعبوية للجماهير ضد الاستعمار.

هذه الاتجاهات النمطية الثلاثة ستظل قائمة على الساحة بعد الاستقلال، مع استمرار الغلبة للاتجاه التوفيقي في العقود الثلاثة التالية. ولكن هذا الاتجاه سينقسم على نفسه، وتتوارى منه العناصر الليبرالية المدنية، وتبرز فيه العناصر السلطوية العسكرية. وقد صاحب هذا الانقسام تعثّر لأصحاب الصيغة التوفيقية في مواجهة مشكلات ما بعد الاستقلال، رغم تطعيم الصيغة بشتى العناصر الفكرية (مثل الاشتراكية) والبشرية (دخول فئات جديدة إلى سدة الحكم). وقد مهد هذا التعثر، وبخاصة بعد هزيمة عام ١٩٦٧، لأصحاب النمط الرافض (الجيل الثالث من وارثي المقاومة التقليدية)، أن يبرزوا على الساحة من جديد في شكل حركات احتجاجية الاسلامية. وهذه قضية نعود إليها تفصيلاً في فصل تال.

الفصْل الـرّابع

الـدّولـَة القـُطِريـَّة

أولاً: مقدمة

في الوطن العربي اليوم، اثنان وعشرون كياناً قطرياً، تسعة منها في شمال أفريقيا، وثلاثة عشر في غرب آسيا. ويفصل بين المجموعتين حاجز مائي جزئي هو البحر الأحمر.

الكيانات العربية القطرية في أفريقيا هي: موريتانيا، والمغرب (الاقصى)، والجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، والسودان، والصومال، وجيبوتي. والكيانات العربية في آسيا هي: فلسطين، والأردن، وسوريا، ولبنان، والعراق، والسعودية، واليمن العربية، واليمن الديمقراطية، وعُمان، والامارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والكويت.

وباستثناء فلسطين، التي أقيمت إسرائيل على الجزء الأكبر من أرضها عام ١٩٤٨، استقلّت الكيانات القطرية العربية الاحدى والعشرون الاخرى خلال الربع الثاني والربع الثالث من هذا القرن، وأصبحت دولاً وطنية ذات سيادة، وانضمت إلى الجامعة العربية وإلى الأمم المتحدة (اللتين أنشئتا عام ١٩٤٥).

بعض هذه الكيانات القطرية وُجد تاريخياً بحدوده الموجودة اليوم، وكان فيه سلطات سياسية مركزية، اما في شكل «دول» أو ارهاصات لدول. وبعضها الآخر اكتسب وجوده الجغرافي ـ السياسي القانوني الحالي بفعل الارادة الاستعمارية. وهذه الأخيرة بالذات، لا تعني أن الكيان الجغرافي ـ السياسي ـ القانوني متطابق بالضرورة مع الكيان الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الثقافي لكل من هذه الدول. وقد مثّل ذلك، ولا يزال احدى المعضلات الرئيسية في عملية بناء «الدولة القطرية» في الوطن العربي، ناهيك عن أن حجم المساحة والسكان وقاعدة الموارد ومستوى التطور الاجتماعي ـ السياسي يتفاوت بين هذه الكيانات القطرية تفاوتاً هائلاً. وقد مثل

ذلك، ولا يزال، احدى المعضلات الرئيسية في عملية توحيد الوطن العربي في «دولة قومية» واحدة.

ومع كل معضلات بناء «الدولة القطرية» (الوطنية) فقد صمدت هذه الكيانات، بأطول مما تصوّر الكثير من القوميين العرب ومن المراقبين الخارجيين، عند إعلان استقلال هذه الكيانات. لقد استقلّ بعض هذه الكيانات منذ العشرينات والثلاثينات، مثل مصر والسعودية والعراق. فإذا كان من السهل تفسير صمود كيان الدولة المصرية الحديثة بسبب جذورها التاريخية الطويلة، وبسبب تطابق حدود المجتمع مع حدود الاقتصاد والسياسة، فبماذا نفسّر صمود الدولتين العراقية والسعودية الحديثتين للمدة نفسها، وهي أكثر من ستة عقود زمنية؟ فالعراق الحالي، كما أشرنا وكما سنرى، هو تجميع بريطاني لثلاث ولايات عثمانية. والسعودية هي نتاج عملية توحيد عسكري ـ سياسي، قامت بها أسرة آل سعود المتحالفة مع حركة دينية (الوهابية)، لأقاليم في الجزيرة العربية. فإذا جاز القول بأن العراق أو السعودية اعتمدا على قاعدة سكانية وجغرافية كبيرة نسبياً، وأن ذلك عوّض النقص المجتمعي المبدئي عند قيام كل منهما فبماذا نفسر صمود كيانات قطرية أخرى لم يتوافر لها لا عمق تاريخ السلطة السياسية المركزية والتجانس المجتمعي (مصر)، ولا قاعدة المساحة والسكان والموارد (العراق والسعودية)؟ ففي هذه الفئة الأخيرة، تندرج كيانات قطرية مثل الأردن ومعظم دول الخليج وموريتانيا وجيبوتي واليمن الديمقراطية.

هنالك تفسيرات عدة لصمود معظم الدول القطرية في الوطن العربي، رغم عدم توافر العديد من «المقومات الطبيعية» لهذا الصمود. التفسير الأول، هو أنه رغم خلق بعض هذه الكيانات بإرادة استعمارية، إلا أن هذه الارادة لم يكن تعسفها مطلقاً. فقد راعت أن يقوم كل كيان حول نواة صلبة (قبيلة أو طائفة أو أسرة)، حتى لو كانت أطراف الكيان أو بقية تكويناته الداخلية هشة، أو دخيلة، أو رافضة لهذا الكيان أصلاً[1]. وهناك تفسير آخر فحواه أن قواعد النظام الإقليمي والنظام الدولي الذي خلقت بمقتضاه هذه الكيانات، هي التي مكّنتها من الصمود منذ استقلالها. فقواعد النظامين، وبخاصة الدولي، هي من خلق القوى الغربية المهيمنة التي خلقت هذه الكيانات. وهذه القوى الغربية الاستعمارية هي التي حمت وتحمي كليهما. حتى المنظمات الاقليمية التوحيدية التي أنشئت بعد الاستقلال، مثل جامعة الدول العربية (عام ١٩٤٥) ومنظمة الوحدة الإفريقية، قد التزمت في مواثيقها وممارساتها باحترام حدود هذه الكيانات القطرية، ناهيك عن الأمم المتحدة نفسها[2]. والتفسير الثالث، هو أنه

---

(١) انظر مناقشة تفصيلية حول هذا التفسير في: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، وايليا حريق، «نشوء نظام الدولة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ٩٩ (ايار/مايو ١٩٨٧).

(٢) انظر مناقشة تفصيلية حول هذا التفسير في: بهجت قرني، «وافدة، متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية القطرية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ومحمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١١١.

بصرف النظر عن توافر مقومات صمود هذه الكيانات من عدمه عند ولادتها أو استقلالها، فإن معظم مقومات الصمود قد تراكمت بمرور الوقت، وأصبح لقوى اجتماعية مهمة داخل كل كيان مصلحة في بقائه واستمراره[٣].

هذه التفسيرات وغيرها، ليست متضادة بالضرورة، بل الشاهد أنه يمكن النظر إليها جميعاً كعوامل متضافرة ومتداخلة في تفسير صمود الدولة القطرية في الوطن العربي. وهي نفسها التي تفسر صمود العديد من الدول الحديثة المنشأ في بقية أجزاء العالم الثالث. فالقاعدة العامة في النظام العالمي الراهن هي أن «الدولة» متى ولدت، بصرف النظر عن مقوّمات أو مبررات أو عدالة أو ظروف ولادتها فإنها تبقى، والاستثناء هو اختفاء هذه الدول أو انقسامها أو ضمها إلى دول أخرى[٤].

كانت مصر أولى الدول القطرية العربية الحديثة التي حصلت على استقلالها بعد ثورة عام ١٩١٩ ضد الانكليز (تصريح ٢٨ شباط/فبراير ١٩٢٢). وكانت جيبوتي آخر هذه الدول التي حصلت على استقلالها من فرنسا عام ١٩٧٧. وبين مصر وجيبوتي حصلت بقية الاقطار العربية على الاستقلال، المعترف به عربياً ودولياً، خلال العقود الخمسة الوسيطة. وكان معظمها في الأربعينات والخمسينات[٥]. وبين مصر وجيبوتي من الاختلاف والتباين بون شاسع: في حجم السكان، والمساحة، ومسيرة التاريخ، وقاعدة الموارد، ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. فإذا كانت الأولى هي أول مجتمع موّحد في التاريخ عرف السلطة المركزية، وأول قطر عربي شهد مولد الدولة الحديثة (مرّة على يد محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر، ومرّة في عشرينات هذا القرن)، فإن جيبوتي لم تتوحّد، ولم تعرف سلطة مركزية ولم تشهد مولد دولة، إلا في سبعينات هذا القرن. مصر وجيبوتي يمثّلان طرفي نقيض في النظام

---

(٣) انظر مناقشة تفصيلية حول هذا التفسير في: سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

(٤) قرني، المصدر نفسه.

(٥) الاستثناء من هذا التعميم هو حالتا اليمن (العربية) والسعودية. فاليمن قد تمتعت بسلطة سياسية مستقلة متمثلة في نظام «الامامة» منذ عام ٨٩٨ م. والتي استمرت حتى عام ١٩٦٢ (عام الثورة واعلان الجمهورية)، ولم تخضع للاستعمار المباشر، لا في عهد الامامة ولا في العهد الجمهوري. والدولة السعودية الحديثة المعاصرة، بدأت مسيرتها المستقلة في نجد، على أيدي مؤسسها عبد العزيز آل سعود عام ١٩٠٢، وامتدت إلى الاحساء (المنطقة الشرقية) عام ١٩١٣، وإلى حائل وجبل شمّر (شمال نجد) عام ١٩٢١، وإلى الحجاز (المنطقة الغربية) عام ١٩٢٦. واعلن عبد العزيز نفسه ملكاً على هذا الكيان الجديد، الذي سمّي بالمملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٣٣ حتى الوقت الحاضر. لمزيد من التفصيل حول مولد الدولة السعودية الحديثة وتطورها، انظر: Ayman Al - Yassini, *Religion and State in the Kingdom of Saudi Arabia* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985); Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), pp. 168 - 182.

غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ومسعود ضاهر، **المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٧١ - ٣١٤.

الاقليمي العربي، وبين هذين الطرفين تقع بقية أقطار الوطن العربي، وهو ما سنراه في ثنايا هذا الفصل.

وقولنا ان الدولة القطرية في الوطن العربي قد صمدت، ككيان سياسي معترف به عربياً واقليمياً ودولياً منذ الاستقلال، رغم عدم توافر العديد من المقوّمات التي تعارف عليها العلم الاجتماعي، لا يعني بالضرورة أن هذه الدولة ستصمد مستقبلاً. وبالقطع، لا يعني أن هذه الدولة القطرية في صحة جيدة أو عافية سليمة. فالشاهد هو أن الدولة القطرية تعيش مشكلات عدة، إن لم يكن أزمات طاحنة، في الوقت الحاضر، وكما سنرى في موضع لاحق من هذا الكتاب. ولكننا نركّز في هذا الفصل على ولادة كيان الدولة القطرية المستقلة، وتطوّر هذا الكيان، وعلاقته بالمجتمع المدني، من خلال المشاركة السياسية.

ثانياً: التباين في ولادة كيانات الدولة القطرية

رغم أن كل بقاع الوطن العربي تنتمي إلى أمة واحدة، ذات ثقافة رئيسية واحدة، وتشترك في رقعة جغرافية واحدة متصلة من المحيط إلى الخليج، إلا أن هنالك خصوصيات للأقاليم العربية الكبرى في إطار هذه الوحدة العامة، بل إن هناك خصوصيات قطرية داخل كل من هذه الأقاليم (المغرب الكبير، وادي النيل، والمشرق، والجزيرة العربية). وأكثر من ذلك، هناك خصوصيات محلية داخل القطر الواحد. هذه الخصوصيات (المحلية والقطرية والإقليمية) كانت، ولا تزال، أمراً طبيعياً. فالاسلام واللغة العربية هما اللذان أعطيا ما نسميه بالوطن العربي اليوم، وحدته الحضارية العامة، ومن ثم تبلور الوعي القومي لسكان هذا الوطن كأمة عربية واحدة[٦]. ولكنّ هذين العاملين الموّحدين لهذا الوطن الكبير، والخالقين لهذه الأمة الواحدة، لم يكونا طارئين، ولم يهبطا في فراغ اجتماعي ـ ثقافي، ولم ينتشرا في منطقة جغرافية متجانسة المناخ والتضاريس والموارد. فقد كان هناك مجتمعات مستقرة، وأخرى نصف مستقرة، وثالثة غير مستقرة، خارج الجزيرة العربية التي أتى منها الإسلام واللغة العربية. وكانت البيئات الطبيعية لهذه المجتمعات غير العربية، ولا تزال، وستظل، على جانب كبير من التنوع، رغم اتصالها الجغرافي ـ الأرضي. أي أن الإسلام واللغة العربية والعرب (من سكان الجزيرة)، عناصر وفدت إلى بقاع متنوعة وشعوب متنوعة، ولكل منها تاريخه وثقافته، ومستواه المتباين او المتقارب من التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. تفاعل العرب والإسلام واللغة العربية مع هذا كله في عملية جدلية تاريخية كبرى، نتج عنها، في القرون القليلة التالية للقرن السابع الميلادي، الموحّدات الكبرى التي جعلت الأرض الممتدة بين المحيط والخليج وطناً عربياً واحداً، وجعلت أغلبية البشر الذين يعيشون عليها أمة عربية واحدة. لقد دفعت هذه

---

(٦) لمزيد من التفصيل المعمق حول التبلور التاريخي الاجتماعي والثقافي للوطن العربي، انظر: عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

الموحّدات الكبرى بالخصوصيات (الاقليمية والقطرية والمحلية) إلى خلفية المسرح الحضاري للمنطقة، ولكنها لم تلغها أو تقض عليها. بتعبير آخر، تعايشت الخصوصيات واستمرّت، ولكن في ظل الموحّدات الحضارية القومية الكبرى، بل وتطوّرت في كثير من الأحيان بالتوازي مع هذه الموحّدات. وأكثر من ذلك، كانت هذه الخصوصيات بين الحين والآخر، تخرج من خلفية المسرح، وتقفز إلى مقدمته، وتدفع بالموحّدات الحضارية الكبرى إلى خلفية المسرح، على النحو الذي أشرنا إليه في أواخر الفصل الأول من هذا الكتاب.

إن هذا التعايش المستمر بين العموميات والخصوصيات الحضارية في الوطن العربي، كان، ولا يزال، يعبّر عن نفسه في الجدلية السياسية الدائمة بين المجتمع والدولة. وهي التي تفسر التطور المتباين بين أقاليم الوطن العربي، حتى قبل الاختراق الغربي، على النحو الذي رأيناه في الفصل الثالث.

ولكن مع الاختراق الاستعماري، طرأت على الساحة عوامل اضافية مهمة عمّقت، وفي معظم الأحوال شوّهت، هذا التطور المتباين بين أقاليم الوطن العربي، وفي داخل أجزاء كل اقليم. ويبدأ ذلك بخلق معظم الكيانات القطرية الحالية، والتي أصبحت «دولاً ذات سيادة». ورغم عموميات الخطة الاستعمارية (النهب والاستغلال)، إلا أنه في إطار هذه الخطة كانت هناك أيضاً خصوصيات، نبعت من:

١ ـ **التوقيت** الذي بدأ فيه احتلال هذا الجزء، أو اختراقه أو الهيمنة غير المباشرة عليه. وهذه الخصوصية ذات علاقة بمستوى التطور في كل من الدولة الغربية الهاجمة والجزء العربي المهاجَم.

٢ ـ **عمق الاختراق**، أي ما إذا كان مقتصراً على المناطق الساحلية والموانىء، أم أكثر تغلغلاً في الداخل، وعما إذا كان مقتصراً على النهب الاقتصادي، أو استغلال الموقع الجغرا ـ سياسي لأغراض عسكرية واقتصادية، أو الاخضاع السياسي التام، أو الهيمنة الثقافية، أو كل ذلك معاً.

٣ ـ **نوع التحالف والانقسامات** التي نتجت عن هذا الاختراق، وتداعيات ذلك على أنماط المقاومة والمهادنة ضد السلطة الاستعمارية.

لقد كانت فرنسا، مثلاً، أكثر ميلاً لممارسات الهيمنة الشاملة: الاستغلال الاقتصادي، والاخضاع السياسي، والتسلّط الثقافي، والاقتلاع الاجتماعي للسكان الوطنيين ومؤسساتهم، والإدارة المباشرة لشؤونهم. بينما كانت بريطانيا أكثر ميلاً لممارسات الهيمنة الانتقائية: الاستغلال الاقتصادي والاستراتيجي والتحكّم في طرق المواصلات، والإدارة غير المباشرة للشؤون المحلية. وكانت ايطاليا (في ليبيا والصومال) تتبع خليطاً من الممارسات الوسطية بين النموذج الفرنسي والنموذج البريطاني في الهيمنة.

ألمحنا، في نهاية الفصل الثالث، إلى أن معظم الدول العربية التي نعرفها اليوم، بدأت حدودها القطرية وملامحها المؤسسية تتبلور في فترة ما بين الحربين، وبفعل خطط التقسيم

الاستعماري للوطن العربي في الأساس. فرغم أن الاختراق الغربي للمنطقة العربية بدأ في بعض الأجزاء مع بداية النظام الرأسمالي العالمي الجديد في القرن السابع عشر، إلا أن هذا الاختراق لم يشمل الأجزاء الأخرى وبشكل سافر، إلا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وهنا يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من الأقطار العربية في تفاعلها مع الخبرة الاستعمارية.

المجموعة الأولى، كانت كيانات قائمة، يتمتع كل منها بسلطة سياسية مستقلة أو شبه مستقلة (في ظل الامبراطورية العثمانية)، ثم هيمن عليها الاستعمار الغربي، واقتلع هذه السلطة السياسية المحلية أو همّشها، وحلّ محلّها طيلة مدة الاحتلال. ولكنه لم يغيّر تغييراً محسوساً في حدودها. وتشمل هذه كلاً من المغرب الأقصى (مراكش)، والجزائر، وتونس، ومصر.

المجموعة الثانية، هي كيانات تم تقسيمها أو فصلت أجزاء منها، أو ضمت أجزاء إليها. فمنطقة المشرق، مثلاً، أعيد ترتيبها طبقاً لخطة التقسيم الانكليزية ـ الفرنسية. فقسمت بلاد الشام إلى: **سوريا ولبنان وفلسطين والأردن**. واقتلعت أجزاء من سوريا وضمت إلى جبل لبنان (طرابلس والبقاع وصيدا)، لخلق «لبنان الكبير» الذي تضاعف حجمه مرتين بقرار إداري من سلطة الانتداب الفرنسية (عام ١٩٢٠).

واقتطع جزء من شمال غرب سوريا (الاسكندرونة) وسلم إلى تركيا، وجزء آخر من جنوبها دخل في كيان سياسي جديد هو الأردن. وهذا الأخير تكوّن بقرار انكليزي من ثلاثة أجزاء مقتطعة من كيانات مجاورة: الجهة الشرقية لوادي نهر الأردن (بينما ظلت ضفته الغربية جزءاً من فلسطين)، وشمال غرب اقليم الحجاز (بما فيه منطقة العقبة)، وجنوب سوريا، كما أسلفنا[٧]. ويدخل العراق في هذه المجموعة أيضاً، وقد برز ككيان بحدوده الحالية في أعقاب الحرب الأولى من تجميع ثلاث ولايات عثمانية سابقة هي: الموصل وبغداد والبصرة[٨]. وخارج المشرق، برز ضمن هذه المجموعة أيضاً **الكيان الليبي**، الذي هو تجميع ايطالي لثلاث ولايات عثمانية متجاورة هي: برقة وفزان وطرابلس (١٩١١ ـ ١٩١٧)، ثم وضعت تحت الوصاية

---

(٧) حول تقسيم سوريا الكبرى وظهور كيانات المشرق كدول حديثة، انظر: سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**.

(٨) كان هناك تاريخياً كيان عراقي، يضم على الأقل بغداد والبصرة، بخاصة منذ قيام الدولة العباسية. ولكن هذا الكيان كان يضيق ويمتد طبقاً للظروف والتحولات الاقليمية. حول تكوين العراق الحديث، انظر: Philip Willard Ireland, *Iraq: A Study in Political Development* (London: Jonathan Cape, 1937); Stephen Hemsley Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History* (London; New York: Oxford University Press, 1953);

سلامة، المصدر نفسه؛ هاشم جواد، **مقدمة في كيان العراق الاجتماعي** (بغداد: مطبعة المثنى، ١٩٤٦)، والدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ص ٩٩ ـ ١٠٢.

البريطانية بعد الحرب الثانية، في ظل أسرة ملكية هي الأسرة السنوسية، ثم انتقلت تحت اسمها الجديد (ليبيا) في أوائل الخمسينات من هذا القرن[٩]. وينطبق الأمر نفسه، على **موريتانيا**. فالجزء الشمالي منها كان تاريخياً تابعاً للمغرب الأقصى (مراكش)، وإن كان دائماً من «بلاد السيبة» التي لا تصلها التأثيرات المباشرة للسلطة المركزية. وقد احتلت فرنسا هذا الجزء وضمته إلى جزء آخر من مستعمراتها شمال نهر السنغال، وأطلقت عليهما معاً اسم موريتانيا (أي بلاد المور، وهو لفظ أوروبي يطلق على العرب المولدين)، وظلت تحت هيمنتها، تديرها أحياناً من عواصم أخرى في غرب أفريقيا، إلى أن حصلت على الاستقلال عام ١٩٦٠[١٠].

أما **الكيان السوداني**، فرغم أن بداياته كما أوضحنا في الفصل الثالث، تعود إلى أول سلطة مركزية ممثلة بدولة الفونج (القرن السابع عشر) في شمال السودان، إلا أن بقية أقاليمه قد ضمّت تباعاً خلال فترة الحكم التركي ـ المصري (القرن التاسع عشر) وشملت أعالي النيل (الاقاليم الجنوبية)، وخلال فترة الحكم الانكليزي ـ المصري (النصف الأول من القرن العشرين) وشملت مناطق غرب السودان. أي أن الكيان السوداني الحالي هو نتاج عملية ضم مستمرة، استغرقت أكثر من قرن، إلى أن استقرت مع استقلال السودان عام ١٩٥٦[١١]. وبعكس ذلك، نجد أن الكيان الصومالي الحالي هو ما تبقّى من أرض الصومال التاريخية الشاسعة. فهذا، مثل سوريا الكبرى، تعرض خلال الجزء الأول من القرن العشرين إلى عملية بلقنة اشتركت فيها ايطاليا وبريطانيا وفرنسا (والمانيا لمدة قصيرة). وكانت نتيجتها أن الجزء الغربي من الصومال وقع تحت هيمنة الانكليز، ثم ضم فيما بعد إلى أثيوبيا (الحبشة)، وهي اقليم الأوغادين. واحتلت فرنسا الجزء الشمالي، والذي أصبح فيما بعد دولة مستقلة هي جيبوتي (عام ١٩٧٧). واحتلت ايطاليا الجزء الجنوبي، ثم وضع تحت الوصايا البريطانية (مثل ليبيا) بعد هزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية، وأخيراً حصل على استقلاله عام ١٩٦٠، ولكن بعد أن كانت قد اقتطعت منه بريطانيا جزءاً خامساً وضمته إلى كينيا (التي كانت بدورها مستعمرة بريطانية). أي أن أجزاء من الشعب الصومالي والأراضي الصومالية الأصلية تعيش الآن

---

(٩) حول ظهور الكيان الليبي وتبلوره في دولة حديثة، انظر:
Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, pp. 312 - 319; Adrian Pelt, *Libyan Independence and the United Nations: A Case of Planned Decolonization*, foreword by U. Thant (New Haven, Conn.: Published for the Carnegie Endowment for International Peace by Yale University Press, 1970), pp. 1 - 56,

والهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**.

(١٠) الهرماسي، المصدر نفسه.

(١١) لمزيد من التفصيل حول تكوّن الدولة السودانية الحديثة، انظر: الواثق كمير، «المجتمع والدولة في السودان،» (مخطوطة اعدّت ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي). (غيرمنشورة)؛
J. O. Voll and S. P. Volt, *The Sudan: Unity and Diversity in a Multicultural State* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985); Peter Malcolm Holt and M.W. Daly, *The History of the Sudan from the Coming of Islam to the Present Day*, 3rd ed. (Boulder, Colo.: Westview Press, 1979), and Mohamed Omar Bashir, *The Southern Sudan: Background to Conflict* (London: C. Hurst, 1968).

في كنف دول أخرى، في أثيوبيا وجيبوتي[١٢]. والأخيرة هي دولة عضو في جامعة الدول العربية منذ استقلت عن الاستعمار الفرنسي عام ١٩٧٧ . أما دولة اليمن الديمقراطية فقد بدأت نواتها بميناء عدن عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (باب المندب)، وكانت بريطانيا قد اقتطعتها من اليمن (عام ١٨٣٩)، ثم ضمّت إليها المشيخات والسلطنات المجاورة لها شرقاً بامتداد بحر العرب، وحصلت على استقلالها معاً تحت هذا الاسم عام ١٩٦٧[١٣].

المجموعة الثالثة تشمل الأقطار العربية الحالية التي لم تتعرّض لخبرة احتلال استعمارية مباشرة ـ وهي السعودية واليمن وبلدان الخليج العربي (عُمان، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت). ولكن هذه البلاد، مع ذلك، تأثرت بالاستعمار البريطاني خلال القرن الأخير، في جانبين أساسيين على الأقل: الأول هو تعيين الحدود الحالية لهذه الأقطار، وفرض حد أدنى من الاحترام، وليس بالضرورة قبول، هذه الحدود. فعدن وجزء من الساحل الجنوبي للجزيرة العربية كانا تاريخياً تحت السيادة اليمنية، ويعتبر سكانهما أنفسهم إلى اليوم جزءاً من الشعب اليمني (ومن ثم اطلاق اسم اليمن الجنوبي أو اليمن الديمقراطية الشعبية). وكذلك وقّعت بريطانيا معاهدة مع السعودية، أوقفت بها عملية التوسع السعودي لتوحيد الجزيرة العربية، وبخاصة في ركنها الشرقي الجنوبي (حيث عُمان والامارات العربية المتحدة حالياً). كما ثبّتت بريطانيا الحدود بين الكويت والعراق من ناحية، وبين الكويت والسعودية من ناحية أخرى. أما الجانب الثاني الأساسي للخبرة الاستعمارية في هذه المجموعة من الأقطار العربية، فهو تثبيت الأسر الحاكمة الحالية في السلطة، وتقديم المشورة لها في شؤونها الخارجية، وبعض شؤونها الداخلية، إلى أن حصلت على استقلالها الرسمي الكامل في عقدي الستينات والسبعينات[١٤].

---

(١٢) حول تقسيم الصومال، وظهور الكيانات الحالية على انقاض الصومال الكبرى، انظر: محمد فريد حجاج، **صفحات من تاريخ الصومال** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣)، و
Robert F. Gorman. *Political Conflict on the Horn of Africa* (New York: Praeger, 1981).

(١٣) لمزيد من التفصيل حول ضم مشيخات الجنوب العربي إلى عدن، وملابسات خلق دولة اليمن الديمقراطية الشعبية، انظر كتاب آخر حاكم بريطاني للمنطقة:
Gerald Kennedy Trevaskis, *Shades of Amber: A South Arabian Episode* (London: Hutchinson, 1968).

ولمزيد من التفصيل حول التباين الاجتماعي والثقافي والسياسي في كل من هذه المشيخات من ناحية، ومدينة عدن من ناحية أخرى، أنظر:
Abdalla S. Bujra, *The Politics of Stratification: A Study of Political Change in a South Arabian Town* (Oxford: Clarendon Press, 1971), pp. 165 - 183.

(١٤) حول هذا التأثير البريطاني غير المباشر في تخطيط حدود دول شبه الجزيرة العربية والخليج وتثبيتها، انظر: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛
Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, pp. 168 - 209.
وضاهر، **المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة**، ص ٣١٥ ـ ٣٧٤.

باختصار، إذاً، تبلورت حدود الكيانات القطرية الحالية، والتي أقيمت فيها الدول العربية الاحدى والعشرون، كنتاج للتفاعل المباشر أو غير المباشر مع الخبرة الاستعمارية والهيمنة الغربية خلال القرنين الأخيرين، وبخاصة في فترة ما بين الحربين. ولا بد من تصحيح المقولة الشائعة بأن الخطة الاستعمارية مزّقت أو جزّأت الوطن العربي إلى هذا العدد الكبير من الكيانات القطرية. الصحيح هو أن الخطة الاستعمارية أعادت ترتيب الوطن العربي وتقسيمه بما يناسب أغراضها ومصالحها هي. لقد قامت الدول الاستعمارية فعلاً بتفتيت بعض اقاليم الوطن العربي وتجزئتها ـ مثلما رأينا في حالة بلاد الشام، واليمن والصومال ـ ولكن مصالح هذه الدول نفسها وأغراضها تطلبت في حالات أخرى أن «توحّد» و«تضمّ» كيانات قائمة إلى بعضها البعض، وهذا ما حدث مثلاً في حالتي السودان وليبيا. لم يكن الأمر، إذاً، مجرد تفتيت وتجزئة، أو طرح وقسمة فقط، ولكنه انطوى أيضاً على عمليات جمع وتجميع، كما انطوى على اقتطاع أجزاء من الأراضي العربية والتنازل عنها لكيانات غير عربية ـ مثلما حدث في أراضي فلسطين وعربستان والاسكندرونة وأقاليم صومالية ـ وعلى اقتطاع اجزاء من أراضي وشعوب غير عربية وضمها إلى كيانات عربية ـ مثلما حدث في جنوب موريتانيا وجنوب السودان وغربه (حيث ضمت دارفور للسودان الحالي عام ١٩١٦) ـ ولأن عمليات الجمع والطرح هذه (وليس الطرح وحده) تمّت، كما قلنا، على غير أساس من منطق الجغرافيا والتاريخ والاجتماع والثقافة، فقد دخلت الكيانات القطرية العربية المسرح العالمي، كدول ذات سيادة، وهي مثقلة بالأعباء. وكانت مسيرة معظمها مليئة بالألغام. وبلغة الأدبيات الشائعة في العلم الاجتماعي: كانت هذه ولا تزال إحدى الفجوات الرئيسية في التطابق بين «المجتمع المدني» و«الدولة القطرية الحديثة» في الوطن العربي، وهو أمر سنعود إليه تفصيلاً في فقرات تالية. يكفي أن نذكر أن الولادة القيصرية لعدد من الكيانات القطرية، التي أصبحت دولاً فيما بعد، قد أثقل بعضها بمشكلة شحّ الموارد الطبيعية، وبعضها الآخر بمشكلة شحّ الموارد البشرية، وبعضها الثالث بشحّ هذين النوعين من الموارد معاً. وأثقلت دول قطرية أخرى بمشكلة الدمج الوطني لعدد من التكوينات الاجتماعية (وبخاصة الاثنية والطائفية) في الجسم السياسي الاجتماعي لهذه الدول. وترتّب على ذلك في بعض الحالات صراعات وتوترات داخلية ممتدة، قوّضت شرعية الدولة الوليدة، أو أمنها الداخلي والاقليمي، أو قوّضتهما معاً. وكان لذلك تداعيات أخرى متشابكة، منها استنزاف الموارد، والتعثر في جهود التنمية الاقتصادية، وفتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي.

وبتعبير آخر، دخلت معظم الدول القطرية الجديدة الساحة وهي مثقلة بإرثين هائلين: الأول هو إرث المجتمع التقليدي الذي وجد قبل الاختراق الغربي، ولكنه لم يتطور تلقائياً، وطبقاً للاحتياجات الداخلية والجدل الاجتماعي المحلي، من ناحية، ولم يُزل ولم يختفِ من ناحية أخرى، بل ظل مستمراً، أو بالاحرى ظلت أشلاؤه مستمرة، ولكن بعد أن أصابه الكثير من التشّوه نتيجة الممارسات الاستعمارية. أما الإرث الثاني، فهو ما طرأ على تكوينات مجتمع الدولة القطرية من تغييرات مستحدثة (بنيوية ومؤسسية وقيمية وسلوكية)، وفدت مع التجربة الاستعمارية، ولم تختف أو ترحل مع رحيل الاحتلال الاجنبي المباشر.

إلى جانب هذين الارثين الثقيلين، كان على هذه الدول القطرية أن تقوم بأربع مهام ضخمة وأساسية، مثلها في ذلك مثل كل «الدول الجديدة» في العالم الثالث. المهمة الأولى هي بناء مؤسسات حديثة لتكريس كيان الدولة الوليدة (حكومة، نظام سياسي مقنن، جهاز أمن، جيش، بيروقراطية، وما إلى ذلك). والمهمة الثانية هي احداث تنمية اقتصادية واجتماعية، ليس لإشباع الحاجات الاساسية «لمواطني» الدولة الجديدة فحسب، بل أيضاً لتلبية طموحات وتوقعات الفئات الصاعدة التي تمت تعبئتها أثناء النضال من أجل الاستقلال، وبذلت لها الوعود من القيادات التي تزعمت هذا النضال. والمهمة الثالثة هي الحفاظ على الاستقلال وتكريس الهوية الوطنية وخلق، أو تعميق، الولاء للدولة بين الأغلبية العظمى من مواطنيها. والمهمة الرابعة هي احتواء الانشقاقات الاجتماعية وتقليص الصراع بينها أو تقنينه وإدارته. وسنرى في ثنايا هذا الفصل وما يليه، إلى أي مدى استطاعت الدول القطرية أن تتعامل مع الإرثين الثقيلين، وإلى أي مدى استطاعت أن تنجز هذه المهام الرئيسية الأربع.

وإذا كنا، في الفصل الثالث، قد أخذنا بتصنيف الوطن العربي إلى أقاليم أربعة كبرى (المغرب، وادي النيل، المشرق، والجزيرة)، فلأننا كنا نتحدث عن تطورّ المجتمع والدولة قبل الحقبة الاستعمارية. لقد كان يحكم هذا التطور أساساً العوامل الداخلية والبيئية للوطن العربي. أما بعد الاختراق الاستعماري الغربي الحديث، فقد حدث قدر هائل من التشويه، وأصبحت العوامل الخارجية والنظام العالمي يؤثران بالقدر نفسه، إن لم يكن بقدر أعظم، في المسيرة التطورية للوطن العربي. ومن ثم سنلجأ بين الحين والآخر إلى اعتماد تصنيفات اضافية أو بديلة للتصنيف الاقليمي الرباعي. من ذلك مثلاً تصنيف الأقطار العربية إلى بلدان **الحزام الشمالي** و **الحزام الجنوبي**، وهو تصنيف يأخذ في الحسبان توقيت تغلغل الاختراق الاستعماري ودرجته. فقد كان ذلك التغلغل أكبر وأعمق بالنسبة إلى بلدان الحزام الشمالي. وقد كان من تداعيات ذلك التفاوت في التوقيت وفي درجة التغلغل، تفاوت في مستويات تبلور التكوينات الاجتماعية الحديثة (مثل الطبقات والنقابات المهنية والاحزاب السياسية الحديثة). كما سنعتمد أحياناً تصنيف الأقطار، طبقاً **لقاعدة الموارد الطبيعية والبشرية**. فكما رأينا، عمدت الهيمنة الغربية إلى إعادة ترتيب الوطن العربي وتقسيمه إلى كيانات بالطريقة التي تحقق مصالحها هي، دون مراعاة لمنطق الجغرافيا والتاريخ والاجتماع الفرعي لاقاليم الوطن العربي، أو حتى للمقوّمات الجغرا ـ سياسية والاقتصادية للكيانات القطرية الجديدة. وكان أحد تداعيات ذلك، وجود كيانات قطرية غنية بالموارد الطبيعية ولكنها فقيرة بالموارد البشرية، أو العكس. وفي حالة ثالثة نجد كيانات فقيرة بكلا النوعين من الموارد. ونادراً ما سمحت الخطة الاستعمارية بوجود كيان قطري عربي غني بالنوعين من الموارد معاً. وأخيراً وليس آخراً، سنعتمد أحياناً تصنيفاً لأقطار الوطن العربي على أساس شكل **أنظمة الحكم ومصادر شرعيتها** (ملكية، جمهورية، شرعيات تقليدية أو حديثة أو مختلطة) وما إلى ذلك.

ثالثاً: بناء مؤسسات الدولة القطرية

في صبيحة الاستقلال السياسي، كان هناك بالفعل جهاز اداري في كل الأقطار العربية، و«لحظة ليبرالية»، في معظم هذه الأقطار. كان الجهاز الاداري هو النواة المؤسسية لعملية بناء الدولة الوطنية في العقود التالية للاستقلال. وكان جهازاً هجيناً مختلطاً يحمل من بصمات المجتمع التقليدي، بقدر ما يحمل من بصمات التنظيمات الاصلاحية السابقة للحقبة الاستعمارية مباشرة، وبقدر ما يحمل من بصمات الحقبة الاستعمارية نفسها. أما «اللحظة الليبرالية»، فقد كانت وليدة حقبة النضال من أجل الاستقلال من ناحية، ومحاكاة الممارسات السياسية في المجتمعات الغربية نفسها من ناحية ثانية. وبينما استمرت عملية بناء وتكريس مؤسسات الدولة الجديدة بخطى سريعة، فإن «اللحظة الليبرالية»، في الأقطار التي شهدتها بداية، قد أجهضت بعد سنوات قليلة من الاستقلال، لتحّل محلّها ممارسات سلطوية أو شمولية قلّصت من حجم المشاركة السياسية. وفي عقد الثمانينات فقط نجد ارهاصات «لحظة ليبرالية» ثانية في بعض الأقطار العربية. وفيما يلي نتناول هذين الجانبين بشيء من التفصيل.

جاءت عملية بناء مؤسسات الدولة القطرية لتكرّس بقاء وصمود هذه الدولة نفسها خارجياً وداخلياً، وتضفي عليها «شرعية واقعية» في مواجهة الآخرين (الدول القطرية الأخرى في الوطن العربي، والدول الاجنبية)، وفي مواجهة «مواطنيها» الذين ربما تردّد بعضهم ابتداءً في الاعتراف «بشرعيتها القانونية». وكان مرور كل سنة، ثم كل عقد من السنين، على هذه الكيانات، يدعم من الشرعية القانونية والواقعية للدولة القطرية العربية.

١ ـ تكريس الكيانات القطرية

كما أشرنا سابقاً، كانت هناك كيانات قطرية لم تتأثّر جذورها أو تكوينها البشري مباشرة بالخطة الاستعمارية ـ مثل مصر وتونس والمغرب والجزائر، والسعودية واليمن ـ لذلك اعتبرت أن في ولادة الدولة المستقلة انجازاً شبه نهائي للنخبة الوطنية التي قادت العمل السياسي من أجل الاستقلال. وللدقة، فإن بعض هذه الأقطار، مثل المغرب واليمن، ظلت تعتبر أنها وحدات سياسية منتقصة، حيث كانت القوى الاستعمارية قد فصلت عنها أجزاء طرفية (الصحراء وموريتانيا بالنسبة إلى المغرب، واليمن الديمقراطية وبخاصة عدن، بالنسبة إلى اليمن). وكان هناك كيان سياسي فريد، وهو السعودية التي ولدت نتيجة عملية توحيدية طويلة، استمرت ارهاصاتها أكثر من قرن من الزمان، ثم أخذت شكلها الحالي خلال العقود الأربعة الأولى من هذا القرن، بفعل قوى داخلية في الجزيرة العربية، كان عمادها أسرة آل سعود المتحالفة مع الحركة الوهابية. هذه الكيانات القطرية اعتبرت نفسها إذاً دولاً «نهائية»، وإن لم تستبعد احتمالات اتحادها أو وحدتها مع كيانات أخرى، سواء في شكل اقليمي، مثل المغرب العربي الكبير، أو وادي النيل، أم في وحدة عربية شاملة. وتتميز مجموعة الأقطار هذه بأنها بالفعل كبيرة المساحة والسكان نسبياً، وأنها شهدت منذ مرحلة ما قبل الاستعمار إما دولاً أو ارهاصات لدول، حتى لو كانت من نوع «الدولة ما قبل الحديثة»، مثل الدولة المركزية النهرية في وادي النيل

والدولة المخزنية في المغرب العربي، على نحو ما رأينا في الفصل الثالث.

ولكن معظم الكيانات القطرية الأخرى، وبخاصة في الهلال الخصيب والخليج العربي، لم تعتبر نفسها في صبيحة الاستقلال كيانات نهائية أو شبه نهائية، بعكس المجموعة السابقة. فالمشرق (الهلال الخصيب) كان وحدة جغرافية ومجتمعية واقتصادية واحدة، حتى وإن لم يكن «دولة» قبل الحقبة الاستعمارية. وجاءت هذه الأخيرة و«بلقنته» إلى خمس كيانات: العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين. لذلك، حينما استقلت ثلاثة من هذه الكيانات، وهي العراق وسوريا والأردن، لم تعتبر نفسها «دولاً نهائية»، وظلت الحركة الوطنية فيها تعتبر أنها «دول مرحلية» تبحث عن «النهائية» من خلال توحّدها معاً، ثم توحّدها مع بقية أقطار الوطن العربي. أما لبنان، فإن حركته الوطنية، كانت وما زالت، منقسمة على نفسها، إزاء «مرحلية» و«نهائية» الكيان اللبناني، وكان الانقسام ولا يزال موازياً للتكوينات الاثنية الطائفية إلى حد بعيد[١٥]. أما أقطار الخليج، فإنها مثل الهلال الخصيب، اعتبرت نفسها «دولاً مرحلية»، تبحث عن «نهائيتها» من خلال السعي إلى شكل من أشكال الوحدة الاقليمية على الأقل. فباستثناء عُمان، كانت أقطار الخليج صغيرة المساحة والسكان، وبلا خبرة ممتدة كدول أو ارهاصات دول.

وعلى أي حال، جاء إنشاء الجامعة العربية منذ عام ١٩٤٥، ليمثل صيغة تلتقي فيها الكيانات القطرية المستقلة، سواء اعتبرت نفسها «نهائية» أم «شبه نهائية» أم «مرحلية»[١٦]. ومضت هذه الكيانات القطرية المستقلة تشيّد مؤسسات «الدولة الحديثة». وكما ذكرنا، لم تبدأ أي منها من العدم. فقد كانت هناك بالفعل نواة هذه المؤسسات في جهاز اداري موروث، إما من الحقبة العثمانية أو الحقبة المخزنية أو الحقبة الاستعمارية. وكانت هناك قوانين وتنظيمات ما زالت سارية ومختلطة ومتداخلة من هذه الموروثات الثلاثة بدرجات متفاوتة. والذي استحدثته الدول القطرية الجديدة، كان في الأساس توسعاً في هذه الموروثات بشكل انتقائي من ناحية، وإضافة رموز السيادة الوطنية من ناحية ثانية، وإضافة وظائف جديدة لمؤسسات الدولة من ناحية ثالثة.

ومن حيث التوسع الانتقائي في موروثات الجهاز الإداري، نجد أن القوانين العثمانية أو المخزنية قد جمدت وهمشت وقلصت تدريجياً. واستمرت قوانين الحقبة الاستعمارية وتنظيماتها إلى حد بعيد، مع التعديلات التي اقتضتها ظروف الاستقلال. فالقوانين والمؤسسات التي خلقتها الإدارة الاستعمارية كانت هي «الاحدث» من الناحية الموضوعية، وكانت هي

---

(١٥) انظر مناقشة حول هذه الخلافات داخل الكيان اللبناني في: سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**؛ سعد الدين ابراهيم، **الاقليات والطوائف في الوطن العربي: دراسة في توجهاتها العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر])، وزين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠).

(١٦) حول دور الجامعة العربية في تقنين وتثبيت الدول القطرية التي انضمت لها، انظر اعمال ندوة: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

الأقرب عهداً صبيحة الاستقلال. كما أخذ معظم الأقطار العربية بالصياغات التوفيقية بين الشريعة الإسلامية، والقوانين الوضعية الأوروبية، وهي صياغات كانت قد بدأت في مصر في أواخر القرن التاسع عشر، ثم استكملت في فترة ما بين الحربين، أي بعد حصول مصر على استقلالها الاسمي عام ١٩٢٢. وقد نقلت معظم الأقطار العربية عن مصر في هذا الصدد، كما نقلت عنها في تنظيم الجهاز الإداري البيروقراطي للدولة.

أما العاملون في جهاز الدولة أنفسهم، فقد أصبحوا تدريجاً من الوطنيين، مع بقاء أعداد قليلة من الخبراء والموظفين الأجانب، وبخاصة من رعايا الدولة الاستعمارية السابقة. وقد توسّعت الدولة القطرية في أجهـزتها البيروقراطية باطراد، وأصبحت هذه الأجهزة أحد مصادر الاستخدام والتوظيف للمتدفقين من مؤسسات التعليم الحديث، وغالباً بصرف النظر عن حاجة هذه الأجهزة إليهم. وفي بعض الأقطار تضاعف عدد العاملين في أجهزة الدولة ثلاثة أو أربعة أمثال، في غضون عقد أو عقدين من الاستقلال[١٧]. وقد أدى ذلك فيما أدى إليه إلى تكدّس الموظفين، وتدنّي الكفاءة في أداء هذه الأجهزة، كما أدى إلى إثقال كاهل معظم الأقطار العربية بأعباء مالية ضخمة لأجهزة متضخمة.

٢ ـ بناء المؤسسات السيادية

أولت الدولة القطرية الجديدة المؤسسات السيادية أهمية خاصة. وكان أهم هذه المؤسسات هي **الجيش وجهاز الأمن الداخلي**. فقد حرصت كل دولة على أن يكون لها جيش وطني حديث. واعتمد بعضها في بناء النواة الأولى لهذا الجيش على المجاهدين أو المناضلين المسلحين في حقبة الكفاح من أجل الاستقلال (مثل الجزائر واليمن الديمقراطية). وبعضها اعتمد على الفرق العسكرية التي كانت سلطة الاحتلال قد أنشأتها، وألحقتها بجيوشها أثناء الحقبة الاستعمارية (المغرب وتونس ولبنان والأردن). وبعضها بدأ بخليط من هذا وذاك. وفي كل الأحوال، بدأت معظم الأقطار بفتح كليات عسكرية صبيحة الاستقلال أو استعانت ببعثات عسكرية أجنبية لتدريب جيوشها الوطنية، كما أرسلت بعثات وطنية للتدرّب في الخارج[١٨].

---

(١٧) حول تضخم الجهاز الاداري للدولة القطرية، بخاصة في مصر وبلدان المغرب العربي، انظر: نزيه نصيف الايوبي، «تراث الدولة المركزية في مصر،» (مخطوطة اعدّت ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)، (غير منشورة)، حيث يذكر: «. . . لا يستطيع أي مراقب للشؤون المصرية أن يغفل عن ملاحظة ظاهرة التضخم البيروقراطي في مصر، وبخاصة في الخمسينات والستينات. لقد نما في مصر في هذه الفترة جهاز اداري كبير ومعقد، بل ومرتبك، يضم هياكل تنظيمية من أنواع مختلفة، فهناك الوزارات بمصالحها وادارتها واقسامها، وهناك الهيئات العامة والشركات العامة، ثم هناك الأجهزة المركزية واللجان العليا والمجالس العليا. هذا فضلاً بالطبع عن هيئات الحكم المحلي واجهزة التخطيط المركزية والقطاعية . . . في فترة الستينات زاد الدخل القومي بحوالى ٦٨ بالمائة . . . ومع ذلك فقد زادت الوظائف في البيروقراطية العامة بحوالى ٧٠ بالمائة، وزادت المرتبات بحوالى ١٢٣ بالمائة. وهكذا يتضح أن التضخم البيروقراطي قد جاوز معدل النمو في السكان وفي العمالة وفي الانتاج في الفترة نفسها»، المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧، والهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**.

(١٨) حول بدايات انشاء الجيوش العربية الحديثة ودورها في الحياة العامة للدول القطرية، انظر: مجدي حمّاد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

وقد اعتبرت الدولة القطرية أن جيشها ليس رمزاً للسيادة الوطنية فقط، بل هو أيضاً بوتقة لصهر أبناء المناطق المختلفة وخلق هوية مشتركة، وكوسيلة من وسائل التحديث أيضاً. وباستثناء بعض دول الخليج، دخلت جيوش الأقطار العربية معارك حربية قصيرة أو ممتدة منذ الاستقلال، سواء ضد عدو أجنبي (مثل إسرائيل أو بريطانيا وفرنسا وإيران وأثيوبيا) أم ضد جيران عرب (مصر في اليمن وليبيا، والجزائر والمغرب على الحدود)، أم ضد تمرّدات داخلية (العراق، السودان، لبنان).

وقد دخلت بعض هذه الجيوش الجديدة للدول الجديدة حروباً ومعارك في غضون سنوات أو أحياناً بعد شهور من الاستقلال (الدول العربية المشرقية مع اسرائيل منذ عام ١٩٤٨، والجزائر مع المغرب في أعقاب استقلال الأولى عام ١٩٦٢). المهم أن حال الاستنفار المبكرة هذه للجيوش العربية، فضلاً عمّا يمثله الجيش من رمز للسيادة، قد أدت إلى استئثار المؤسسة العسكرية بنصيب وافر من الموارد المالية البشرية المحدودة للدولة القطرية العربية. ثم كان دخول بعض هذه الجيوش معترك السياسة الداخلية وانقضاض العسكر على الحكم، عاملاً اضافياً لتضخم المؤسسة العسكرية حقيقة ومجازاً. وأخيراً، نجد أن الجيش في بعض الأقطار العربية قد أصبح مقصداً لأبناء بعض التكوينات الاثنية أكثر من غيرهم. فنسبة الضباط العلويين في الجيش السوري قد زادت باطّراد منذ الاستقلال. ونجد حالة مماثلة في المغرب، حيث اعتمد الملك الحسن الثاني خلال العقد الأول من توليه الحكم على الضباط البربر في قيادات الجيش المغربي، ولم يغيّر هذه الممارسة إلا بعد تعدّد محاولات الانقلاب عليه من بعض هؤلاء الضباط في أعوام ١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٣. كما حاول جعفر نميري زيادة عدد الضباط الجنوبيين في الجيش السوداني بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا (عام ١٩٧٢)، بل وجعل احدى فرقهم حرسه الخاص. وسنرى فيما بعد تداعيات التضخم في المؤسسة العسكرية على نظام الحكم والمشاركة السياسية عامة من ناحية، وتداعيات التمثيل غير المتناسب لبعض الجماعات الاثنية في المؤسسة العسكرية بصفة خاصة من ناحية ثانية[١٩].

أعطت الدولة القطرية درجة الاهتمام نفسها لبناء المؤسسة الأمنية. ومرة أخرى، ورثت الدولة الجديدة نواة معقولة لهذه المؤسسة من الحقبة الاستعمارية، أو استعانت بخبرة أجنبية لبناء هذه المؤسسة وتوسيعها. ولأن عدداً من الكيانات القطرية كان مرفوضاً أو مشكوكاً في شرعيته من فئات اجتماعية رئيسية داخل الكيان، ولأن عدداً أكبر من أنظمة الحكم كان ولا يزال مشكوكاً في شرعيته حتى مع قبول الكيان القطري، فإنّ جهاز الأمن كان، ولا يزال، أداة رئيسية لفرض هيمنة الدولة والنظام الحاكم، وبسط نفوذها على كل الجهات والجماعات. ووزارات الداخلية العربية، التي تضطلع بمهام الأمن، هي من أكبر الوزارات حجماً وموارد ونفوذاً. بل

---

(١٩) حول دور المؤسسة العسكرية في السياسة في كل من المغرب العربي ووادي النيل والمشرق العربي، على التوالي، أنظر: الهرماسي، المصدر نفسه؛ الايوبي، «تراث الدولة المركزية في مصر،» وسلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**.

وتُسند إلى وزارة الداخلية في بعض الأقطار مهامّ غير معتادة في معظم الدول غير العربية. فهي تقوم، إلى جانب الوظيفة الأمنية المباشرة، أحياناً بوظيفة الإشراف على التعليم والصحة والبلديات والجمعيات التطوعية والسجون والانتخابات. وبعد انقضاء اللحظة الليبرالية القصيرة التي شهدتها بعض الأقطار العربية صبيحة الاستقلال، أصبحت المؤسسة الأمنية (وزارة الداخلية)، هي قمة السلطة التنفيذية الحقيقية. فهي لا تخضع غالباً للسلطة التشريعية (في حال وجودها النادر)، وتلتف على، أو لا تمتثل لأوامر السلطة القضائية وأحكامها. وفي السنوات الأخيرة زادت انتهاكاتها لحقوق الانسان وللحريات الأساسية بشكل غير مسبوق، حتى في الحقبة الاستعمارية[20].

إلى جانب المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية، حرصت الدولة القطرية الجديدة منذ البداية على بناء مؤسسات سيادية أخرى لتكريس شرعيتها خارجياً. فاهتمت **بالتمثيل الدبلوماسي** الخارجي، وبخاصة لدى الدول العربية القطرية الأخرى، ولدى الدول العظمى، وفي المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية. كما حرص كل منها على أن يكون له **خطوط جوية**، تكرس رمزياً «السيادة الوطنية» بقدر، وربما أكثر، مما تقوم من خدمة مباشرة لمسافريها. كما حرصت بعض الدول القطرية النفطية، وبخاصة الأصغر منها، على إنشاء **صناديق تنموية** لتقديم المساعدات المالية للدول الأخرى الأقل حظاً، وهنا أيضاً كان المعنى الرمزي، ولا يزال، لا يقل شأناً عن المعنى الاقتصادي.

وقد كانت الكويت أسبق الدول النفطية في استحداث هذه الآلية من آليات تكريس استقلالها كدولة قطرية. فقد أنشأت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في غضون شهور قليلة من إعلانها دولة مستقلة (عام ١٩٦١). وتلتها دول نفطية أخرى في العقدين التاليين.

٣ ـ المؤسسات الخدمية

إذا كانت المؤسسات السياسية هي ضرورة وجود ورمز لهذا الوجود داخلياً وخارجياً، فإن المؤسسات الخدمية هي آلية لتعظيم رضا المواطنين عن دولتهم الجديدة. لذلك نجد أن انشاء هذه المؤسسات الخدمية مواكب، أو يتلو مباشرة، إنشاء المؤسسات السيادية في الدولة القطرية بالوطن العربي. وفي هذا الصدد، نجد أنّ من أولى المؤسسات التي أولتها الدولة القطرية رعاية مبكرة، هي **المؤسسة التعليمية**. فالحركات الوطنية، أثناء النضال من أجل الاستقلال، جعلت من محاربة الجهل والأمية أحد شعاراتها ومطالبها. وعملت هذه الحركات على أخذ مبادرات مهمة في إنشاء معاهد التعليم الوطنية الحديثة بجهود أهلية وتطوعية. وزاد الاندفاع في هذا

---

(٢٠) حول هذه الانتهاكات المتزايدة لحقوق الانسان في السنوات الأخيرة بالاقطار العربية، انظر: التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية (١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦)؛ دوريات المنظمة العربية لحقوق الانسان (١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧)، بخاصة التقرير العام عن «اوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي» الذي قدّم للجمعية العمومية للمنظمة، الخرطوم، ٢٩ ـ ١٩٨٧/١/٣١.

الاتجاه بعد الاستقلال، بل ان الدولة القطرية سرعان ما تبّنت سياسات التعليم الالزامي والمجاني، وتوسعّت في انشاء المدارس، ثم الجامعات. وقد دعم من هذا الاتجاه تزايد الطلب من المواطنين أنفسهم على الخدمة التعليمية لأبنائهم، كوسيلة للحراك الاجتماعي إلى أعلى من ناحية، وحرص الدولة الجديدة على بث مفاهيمها وايديولوجيتها وتعميقهما من ناحية ثانية، وحاجتها (في البداية على الأقل) إلى كوادر بشرية مدربة لتسيير الأجهزة والمؤسسات الجديدة للدولة القطرية من ناحية ثالثة. وقد تنوّعت السياسات التعليمية في بعض الأقطار طبقاً لخصوصيات داخلية، كما تنوعت المشكلات المصاحبة لتلك الخصوصيات. فمن ناحية، ظل هناك أكثر من نظام تعليمي يتعايش بطريقة متوازية، مثل التعليم الديني التقليدي بكل مراحله مع التعليم الحديث بكل مراحله، كما في مصر والسعودية واليمن والجزائر والمغرب. وفي بعضها الآخر، ظلت المدارس الأجنبية والخاصة التي لا تخضع لإشراف الدولة جنباً إلى جنب مع المدارس الوطنية العامة والخاصة التي تشرف عليها الدولة، كما في مصر ولبنان والأردن والسودان وبعض أقطار الخليج. وبرزت بشكل خاص مشكلة «الهوية» من خلال تدريس المواد الاجتماعية (التاريخ والتربية الوطنية) واللغات وبخاصة العربية في أقطار مثل لبنان والعراق والجزائر والمغرب وتونس والسودان وموريتانيا والصومال. فالتكوينات الاثنية والقومية المتنافسة داخل هذه الأقطار لم تتفق على حد أدنى من الاجماع أو القواسم المشتركة التي ينبغي الأخذ بها في مناهج التعليم. وتمثل مشكلة التعريب قضية سياسية صراعية في بلدان المغرب الكبير، وفي السودان بشكل خاص[٢١].

أعطت الدولة القطرية أولوية متأخرة، نسبياً، لبقية مؤسسات الخدمات، باستثناء المواصلات والاتصالات مع الخارج لأسباب معروفة. وجاءت الدولة القطرية لتكرس هذه المؤسسات وتتوسّع فيها لاعتبارات أمنية داخلية إضافية. ولم يحظ باقي مؤسسات الخدمات بعناية الدولة، إلا بدءاً من العقد الثاني للاستقلال، وبخاصة في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية والشباب والمرأة والثقافة.

وأصبح أحد معايير اهتمام الدولة بالتنظيم المؤسسي لجانب من جوانب الحياة في المجتمع هو انشاء «وزارة» له. ومن ثم زاد عدد الوزارات (أو الحقائب الوزارية) باطراد. فبعد الاستقلال مباشرة كان عدد الوزراء لا يتجاوز العشرة، لنجده الآن وقد وصل في المتوسط إلى أكثر من عشرين وزيراً. واستحدثت وزارات جديدة بدءاً من الستينات مثل: الصناعة والتخطيط والشباب والرياضة والثقافة والإعلام، وما إلى ذلك.

٤ ـ المؤسسات الانتاجية

ولكن النقلة الكيفية في بناء مؤسسات الدولة القطرية بعد الاستقلال، تمثّل في دخولها

---

(٢١) حول مشكلة التعدد والازدواجية في مناهج التعليم وعلاقته بالمسألة الاثنية، انظر: ابراهيم، **الاقليات والطوائف في الوطن العربي: دراسة في توجهاتها العربية.**

إلى المجالات الانتاجية المباشرة، التي كانت متروكة بكاملها في السابق لأفراد القطاع الخاص وشركاته. وقد اقتحمت الدولة هذه المجالات من مسارين: أولهما تأميم الشركات الأجنبية ونقل ملكيتها إلى الدولة، وفي بعضها تأميم الشركات الوطنية الكبرى بالطريقة نفسها. والمسار الثاني، هو مبادرة الدولة إلى تنفيذ مشروعات انتاجية كبرى جديدة بنفسها، نظراً لضخامة الاستثمارات المطلوبة لها، أو لعزوف القطاع الخاص عن أخذ المخاطرة بتنفيذها. وقد نتج عن هذه الممارسات جميعها انشاء «قطاع عام» تملكه الدولة، ويملك بدوره عدداً من المشاريع الاقتصادية الكبرى. وفي بعض الأقطار، أصبح القطاع العام هو المسيطر على مجمل الاقتصاد الوطني، وهو المستخدم الأكبر للعمالة، وهو ذراع الدولة في تخطيط وتوجيه الأنشطة الاقتصادية لمجمل المجتمع. ولا يصدق هذا فقط على الدول القطرية التي أعلنت «الاشتراكية» فلسفة مفضلة لها، ولكن أيضاً على الدول ذات «الاقتصاد الحر». فالأقطار النفطية في الجزيرة والخليج، وبخاصة السعودية، تملك الدولة فيها قطاع انتاج النفط، وهو المصدر الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، لتوليد الموارد المالية للدولة. ومن هذه الموارد، التي تضخمت تضخماً فلكياً في السبعينات، أنشأت الدولة مشاريع اقتصادية عملاقة، مثل مشروع «ينبع ـ جبيل» للصناعات الهيدروكاربونية في السعودية[٢٢]، وهو مماثل لصناعة الحديد والصلب في مصر والجزائر، وللسد العالي وسد الفرات في مصر وسوريا، وكلها يملكها القطاع العام للدولة، رغم اختلاف الفلسفات الاقتصادية المعلنة هنا وهناك. وخلاصة القول ان دخول الدولة القطرية مجال الانتاج الاقتصادي المباشر، وليس مجرد التقنين والتنظيم، قد أعطاها مصادر قوة إضافية في السيطرة على المجتمع. فمن خلال القطاع الاقتصادي العام، أصبحت الدولة مصدراً لخلق الوظائف وفرص الاستخدام، وأصبحت شريكة كبرى في توجه الاقتصاد الوطني بشكل مباشر، وأصبحت أكثر استقلالية عن كل تكوينة اجتماعية ـ طبقية بذاتها. ولا يعني هذا كله بالطبع أن هذا التحّول الكيفي كان، أو لا يزال، بلا مشكلات. فالشاهد أن القطاع العام في معظم الاقطار العربية، بقدر ما هو أحد مصادر قوة الدولة، إلا أنه يمثل أيضاً عبئاً إدارياً وسياسياً على كاهلها[٢٣].

ويمكن اجمال مسيرة بناء مؤسسات الدولة القطرية في الوطن العربي إذاً، بأنها مرت بمرحلة **المؤسسات السيادية** (الجيش، الأمن، الخارجية، المالية)، ثم مرحلة بناء **المؤسسات الخدمية** (التعليم والصحة والأشغال والبلديات)، ثم مرحلة بناء **المؤسسات الاقتصادية الانتاجية**. ومع تقدم البناء المؤسسي للدولة، زادت تدريجاً قدرتها على السيطرة والهيمنة على معظم نواحي الحياة في المجتمع، وعلى كل جهات الوطن القطري جغرافياً.

---

(٢٢) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

(٢٣) حول نشأة ومشكلات القطاع العام وتطورها في الأقطار العربية، انظر على سبيل المثال: الايوبي، «تراث الدولة المركزية في مصر،» الفصل ٣، والهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بخاصة الفصل ٣ عن الجزائر وتونس.

٥ ـ الدولة القطرية والمجتمع في الوطن العربي

وهذا العرض الموجز لبناء مؤسسات الدولة القطرية، سواء في المجال السيادي أم الخدمي أم الانتاجي، لا ينبغي أن يختلط ـ في الأذهان ـ بعملية سابقة وموازية ولاحقة، ألا وهي بناء مؤسسات المجتمع المدني المستقلة عن الدولة. وهذه الأخيرة تتركّز أساساً في المجالات الخدمية والانتاجية، وهي قديمة قدم المجتمع نفسه. ولكن التركيز في الفقرات السابقة كان حول تلك المؤسسات التي استحدثتها الدولة القطرية الجديدة في الوطن العربي، أو أمّمتها واحتكرت ادارتها مباشرة لحسابها. فإذا كانت المؤسسات السيادية (الجيش، الشرطة، القضاء، التمثيل الخارجي، اصدار النقد، الجمارك والضرائب) هي من أخصّ خصائص أي دولة، فإن المؤسسات الخدمية والانتاجية ليست كذلك بالضرورة. ففي عدد كبير من المجتمعات، وبخاصة في العالم الأول، لا تتصدى الدولة لبناء مثل هذه المؤسسات عادة؛ بل تتركها لتكوينات المجتمع المدني (القطاع الخاص والأهلي). وقد تدخل الدولة هناك إلى هذه المجالات على سبيل الاستثناء، وعادة بعد مطالبات الرأي العام فيها بذلك. ولكن الدولة القطرية العربية خاضت في مجال بناء المؤسسات الخدمية والانتاجية، كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، لا كلما ضغط الرأي العام عليها لتفعل ذلك. وقد فعلت ذلك في الغالب كإحدى وسائل الضبط والتحكم في حركة المجتمع المدني، ولتقليص هامش استقلاليته عنها. وهذا ما يفسّر اقبال كل الدول القطرية العربية، بصرف النظر عن ايديولوجية النظام الحاكم فيها، على التوسع في انشاء المؤسسات الخدمية والانتاجية. فحتى في الدول التي تأخذ بنظام الاقتصاد الحر، والتي يوجد فيها قطاع خاص كبير، حرصت الدولة على أن تربطه بها من خلال سياسة الانفاق العام، أو من خلال القوانين والضوابط الإدارية.

وفي العديد من الأقطار العربية، حرصت الدولة أيضاً على الضبط والتحكم في النشاط الأهلي، أو ما يعرف باسم **الجماعات والتنظيمات التطوعية** (Voluntary Associations)، مثل الجمعيات والروابط والاتحادات والنقابات والتعاونيات والأحزاب. ويلاحظ العديدون أنه كلما قويت المؤسسات الردعية للدولة القطرية، كلما ضيّقت الخناق على هذه التنظيمات الطوعية، إما بمنع انشائها أصلاً، أو بتكبيلها بالقيود الرسمية التي تستنّها البيروقراطية الحكومية، أو بالاشراف المباشر أو غير المباشر عليها، حتى تصبح ذراعاً للنظام الحاكم. وفي كل هذه الحالات، تفقد المؤسسات التطوعية الجزء الأعظم من فعاليتها، سواء في القيام بوظائفها التي من أجلها أنشئت، أم في حماية أعضائها ورعاية مصالحهم، أم في القيام بالرقابة والضبط المتبادل مع مؤسسات الدولة (الحكومية)[٢٤].

بتعبير آخر كلما اشتد ساعد الدولة القطرية في الوطن العربي، كلما توسّعت في وظائفها،

---

(٢٤) الايوبي، المصدر نفسه؛ الهرماسي، المصدر نفسه، والنقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف.**

وخلقت مؤسسات جديدة لهذه الوظائف من ناحية، وضيّقت الخناق على مؤسسات المجتمع المدني، أو حوّلتها إلى أشكال بلا مضمون وفعالية حقيقيين من ناحية أخرى. وهذه الخلاصة المبكرة عن هذا الجانب من نشأة الدولة القطرية وتطورها يدفعنا إلى التطرق إلى موضوع المشاركة السياسية. فهذه الأخيرة تتحقق أو تتعثر بمقدار الهامش المتاح أمام المنظمات الطوعية ـ ومنها الأحزاب السياسية ـ للنشأة والحركة والنمو. وهذه المنظمات الطوعية في الواقع، هي آليات المجتمع المدني لتقنين العلاقة مع الدولة، وضمان حد أدنى من التأثير في مؤسسات الدولة.

رابعاً: المشاركة السياسية

تعني المشاركة السياسية في الدولة الحديثة، أن المجتمع المدني بتكويناته المختلفة، قادر على التأثير في اتخاذ القرارات ذات العلاقة المباشرة، أو الطويلة الأمد، بحياته ومصيره.

ويتراوح هذا التأثير للمجتمع المدني على الدولة من حالة إلى أخرى. ففي حده الأقصى يصل تأثير المجتمع المدني إلى عملية صياغة شكل الدولة نفسها، واختيار النظام السياسي، وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغييرها بشكل دوري مقنّن. وفي حدّه الادنى، يكون تأثير المجتمع المدني شبه معدوم، ويقتصر على السخط الصامت وعدم التعاون غير المنظم.

حين نتحدث عن المجتمع المدني، فنحن لا نتحدث عن كيان واحد متجانس ومتسق، ويعبّر عن نفسه بصوت واحد تجاه الدولة. فالمجتمع المدني هو تكوينات مختلفة، ومتنافسة، وفي بعض الأحيان متناقضة في رؤاها ومصالحها ومواقفها، بقدر ما هي متفاوتة أيضاً في مستويات وعيها وتنظيمها وحجمها ومواردها المادية أو المعنوية. وهي بهذا المعنى نادراً ما تكون كلها، وفي الوقت نفسه، في موقف رضا كامل أو موقف رفض كامل للدولة وسياساتها. ففي الغالب الأعم يكون هنالك تكوين اجتماعي واحد، على الأقل، من تكوينات المجتمع المدني الرئيسية على وفاق كامل وتحالف وثيق مع مؤسسة الدولة؛ بل وقد يكون هذا التكوين الأساسي هو المهيمن على مؤسسة الدولة. ولكن الذي يفرّق ويميز بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في النهاية، هو أن هذه الأخيرة تنشأ طوعية، أهلية، اختيارية، لتحقيق أهداف عامة أو مصالح خاصة للمنخرطين فيها. وتتراوح مؤسسات المجتمع المدني في درجات ومستويات «تنظيمها» و«رسميتها»، ولكنها في كل الأحوال تظل مستقلة لدرجة كبيرة عن الحكومة. وقد ذكرنا، في أكثر من موضع، أمثلة لمؤسسات المجتمع المدني هذه، الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والروابط والجمعيات المهنية والثقافية والفكرية.

وتؤثر مؤسسات المجتمع المدني في الدولة عادة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى، أو الصحافة ووسائل الاعلام، وجماعات الضغط والمصالح المنظمة (Lobbies)، كما من خلال شبكات الاتصال غير الرسمية وغير المعلنة، كالجماعات القرابية وجماعات الزملاء والأصدقاء. وقد تمارس مؤسسات المجتمع المدني تأثيرها على الدولة من خلال اللجوء

إلى القضاء أو التظاهر والاعتصام والمقاطعة، أو أخيراً باللجوء إلى العنف المنظم أو غير المنظم.

ولكن المعنى الأكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية هو قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني الحر في اتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أم من خلال اختيار ممثلين لهم يفعلون ذلك. وقد ذكرنا في أكثر من موضع من هذه الدراسة أن العلاقة السويّة بين المجتمع والدولة، تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم (غير الحكومية) في اتخاذ القرار. أي أن المشاركة السياسية هي مؤشر تفاعلي لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة. فبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعها، بقدر ما تزداد المشاركة السياسية السلمية المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة، سواء بصفتهم الفردية أم الجماعية (من خلال مؤسساتهم الطوعية).

ونعرض في الفقرات التالية تطور موقف الدولة القطرية في الوطن العربي، من مسألة المشاركة السياسية.

١ ـ اللحظة الليبرالية الأولى

حينما حصلت الكيانات القطرية العربية على استقلالها (الجزئي أو الكلي)، مارس معظمها نوعاً من الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي: مصر، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، السودان، المغرب، تونس، ليبيا، الكويت، الصومال، وموريتانيا. وانطوى ذلك على انشاء مجالس برلمانية، وعقد انتخابات عامة (سواء في وجود أحزاب، وهو الغالب، أم مع عدم وجودها الصريح، كما في حالة الكويت). وقد استمرت هذه الممارسة الديمقراطية الليبرالية في ظل صحافة حرة نسبياً. كان بين هذه الأقطار أنظمة حكم ملكية عند الاستقلال (مصر والعراق، الأردن، المغرب، ليبيا، الكويت)، وارتضت أو اختارت أن تكون ملكيات دستورية، وكان بعضها الآخر أنظمة حكم جمهورية (سوريا، لبنان، السودان، الصومال، موريتانيا). وكانت الأقطار العربية الأخرى إما ذات أنظمة حكم ملكية مطلقة (السعودية، اليمن، عُمان، إمارات الخليج عدا الكويت)، أو جمهوريات أخذت بنظام الحزب الواحد أو الجبهة الوطنية الواحدة منذ البداية (الجزائر واليمن الديمقراطية).

أغلبية الأقطار العربية إذاً عند الاستقلال، بدأت بديمقراطيات على النمط الغربي، ومثل ذلك ما يسميه غسان سلامة «باللحظة الليبرالية» في الوطن العربي[٢٥]. ساعد على ذلك أن الصفوة السياسية النشطة التي قادت النضال ضد الاستعمار من أجل الاستقلال، كانت من الطبقة الوسطى الحديثة، ذات التعليم العصري، والمتأثر بالفكر الليبرالي والقومي الأوروبي.

(٢٥) غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

وحاولت تكوين أحزاب على النمط الغربي (كحزب الوفد في مصر، والاستقلال في المغرب، والدستوري في تونس، وحزبي الأمة والاتحادي الوطني في السودان، وما إلى ذلك). ولأن هذه كانت أحزاباً جماهيرية كبرى، وقامت بدور حاسم في قيادة الكفاح من أجل الاستقلال، فقد ارتضت النخبات الحاكمة التقليدية الملكية تلك الصيغة الليبرالية التعددية عند الاستقلال. وبتعبير آخر، كسبت هذه الأحزاب حقها في المشاركة السياسية الديمقراطية بفضل اسهامها في تحقيق الاستقلال. لقد كانت شريكة حقيقية في اضفاء الشرعية على مجمل نظام الحكم في أقطارها، عند الاستقلال.

أما الأقطار ذات الملكيات المطلقة، مثل السعودية واليمن وعُمان، فقد كانت، أولاً، بلاتكوينات طبقية حديثة (من أقطار الحزام الجنوبي)، وكانت القبيلة هي وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية، ثم انها كانت، ثانياً، بلا وجود احتلال استعماري مباشر في أراضيها يستوجب قيام حركة نضال وطني من أجل الاستقلال. فالأنظمة الحاكمة فيها كانت تستمد شرعيتها من التقاليد أو حق الفتح أو التوحيد أو الدين. أي أننا، هنا، بصدد أسر ملكية حاكمة قديمة، في أقطار لم تتعرض للاحتلال الاجنبي المباشر، وذات تكوينات اجتماعية تقليدية (ما قبل طبقية)[٢٦].

فإذا قصرنا الحديث على الأقطار العربية التي بدأت الاستقلال «بلحظة ليبرالية»، فإننا ندرك على التو أن معظمها يقع في الحزام الشمالي للوطن العربي، وأنها بدأت اتصالها المكثف بأوروبا حتى قبل الاختراق الاستعماري المباشر، وأنها بلورت تكوينات اجتماعية طبقية حديثة، حتى مع بقاء بعض الهياكل التقليدية (الاثنية والقبلية) على نحو ما ذكرنا في فقرات سابقة. خلال العهد الليبرالي في هذه الأقطار، كانت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية هي القنوات الرئيسية، ولكن ليست الوحيدة، للمشاركة السياسية. ولكن القطاع الحديث الذي انتظم في الأحزاب والنقابات، رغم حيويته ونشاطه وانجازه، كان لا يزال يمثّل أقلية عددية من السكان. لقد كانت الأحزاب والنقابات هي بداية ما يسمّى «بالمجتمع المدني» الوليد، ولكنه كان وليداً أشبه بجزيرة صغيرة في داخل مجتمع تقليدي أكبر. لذلك سرعان ما حُجّم هذا الوليد، أو تم احتواؤه وحصاره بفعل عوامل متعددة، سيأتي الحديث عنها، ولكن الجدير بالذكر هو: أولاً، لماذا وكيف توافرت ظروف هذه الحقبة أو اللحظة الليبرالية في الوطن العربي؟

لقد عرفت معظم أقطار الحزام الشمالي تجربة التمثيل النيابي، حتى قبل الحصول على الاستقلال. فالكيانات المشرقية التي فرضتها الخطة البريطانية ـ الفرنسية (العراق، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين)، جاءت في معظمها رغماً عن ارادة الأغلبية، أو ضد ارادة أقليات كبيرة فيها. لذلك، حرصت الادارة الاستعمارية (الانتداب) في هذه الكيانات على امتصاص سخط

---

(٢٦) لمزيد من التفصيل حول مصادر شرعية هذه الأنظمة، انظر: سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ورقة قدّمت إلى: **ازمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٠٩ ـ ٤١٧.

زعماء الجماعات المُسيّسة والتكوينات الاجتماعية المهمة. وفعلت ذلك من خلال آليتين: الأولى، خلق شبكة من المصالح الاقتصادية والمالية المشتركة بين هؤلاء، وسلطة الانتداب أو الاحتلال؛ والثانية، هي السماح بقيام مؤسسات تمثيلية، يكون مجرد المشاركة فيها بمثابة اقرار أو اعتراف ضمني بشرعية الكيانات الجديدة. نجد ذلك على سبيل المثال وبشكل درامي في الحالة اللبنانية. فقد كان نصف سكان الكيان الجديد (لبنان الكبير) غير راضين عنه في أحسن الأحوال، ورافضين له رفضاً صريحاً ونشيطاً في أسوأ الأحوال. ففي غضون سنوات قليلة من اعلان الكيان اللبناني بواسطة سلطة الانتداب الفرنسية (١٩٢٠)، بدأ الزعماء المسلمون، وبخاصة من السنّة، يطالبون بحق عادل في «السلطة» داخل ذلك الكيان، الذي كانوا قد رفضوه أصلاً عند ولادته.

لقد كانت حكومة فيصل العربية المستقلة في سوريا الكبرى (والتي دامت عدة أشهر عام ١٩٢٠) قد أرست سابقة مهمة بإنشائها مجلساً نيابياً شعبياً. فلما أقصتها قوات الاحتلال الفرنسي عن دمشق (بعد موقعة ميسلون)، واضطر فيصل إلى اللجوء إلى العراق في ظل انتداب أجنبي آخر (الانكليز)، فقد حافظ على التقليد نفسه، وأنشأ مجلساً نيابياً منتخباً، وارتضى أن يكون نظام الحكم ملكياً دستورياً، وإن يكن في ظل سلطة الانتداب البريطانية. لقد كان فيصل حجازياً، يحاول تقلّد السلطة باسم أبيه الشريف حسين، حيناً في سوريا، وحيناً في العراق، رغم وجود عائلات محلية في هذين القطرين لا تقلّ عن أسرته حسباً ونسباً وتأثيراً. لذلك كانت إحدى آليات ارساء شرعية للهاشميين، بعيداً عن موطنهم الأصلي (الحجاز)، ترتكز على تمثيلهم لوعي قومي وإرادة عربية عامة. وما كان لهذا التمثيل أن يبدو صادقاً وجاداً إلا بوجود مجالس تمثيلية منتخبة تضفي على الملكية الهاشمية (في سوريا، ثم في العراق والأردن) هذه الشرعية الجديدة[٢٧]. وكان حرص الهاشميين على هذا النوع من الشرعية لأسباب عربية داخلية، لا يقلّ عن حرصهم عليها لأسباب خارجية، وهي تقوية مركزهم في التفاوض مع الحلفاء، أو سلطات الانتداب فيما بعد.

باختصار، إذاً، كانت هناك ارهاصات للديمقراطية حتى قبل الحصول على الاستقلال في معظم أقطار الحزام الشمالي للوطن العربي. وكما ذكرنا، كانت قيادات الأحزاب التي قادت النضال من أجل هذا الاستقلال من الطبقة المتوسطة الجديدة ذات التعليم العصري، والمتأثرة بالليبرالية الغربية. وكان جزء من نضالها يعتمد على التوجه للرأي العام الغربي نفسه، والتخاطب معه من موقع ليبرالي يبدّد تهمة أن شعوبهم غير مؤهلة لحكم نفسها حكماً ديمقراطياً.

على أي حال، دامت الحقبة الليبرالية في معظم هذه الأقطار عدة عقود، قبيل الاستقلال وبعد الاستقلال. وأدت هذه الممارسة الليبرالية عدة وظائف، أهمها: أنها أضفت شرعية على

---

(٢٧) عن هذه التطورات والارهاصات الديمقراطية في المشرق، انظر: سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، الفصل ٣، ص ٩١ - ٩٧، وخيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢).

الكيان القطري (في ظل الهيمنة الأجنبية المباشرة)، ثم على كيان الدولة القطرية المستقلة (أي بعد زوال الهيمنة الأجنبية المباشرة). وأضفت أيضاً شرعية على بعض النخب التقليدية الحاكمة، وبخاصة إذا كانت أصولها غير محلية (مثل الهاشميين في العراق والأردن). وأخيراً، فإنها أعطت الأحزاب التي ناضلت من أجل الاستقلال شرعية كونها طرفاً فاعلاً في كيان الدولة الجديدة، ومن حقها أن تكون شريكة في السلطة. ومع تكريس وجود الدولة القطرية والاعتراف بشرعيتها في غضون سنوات بعد الاستقلال، كان بعض هذه الوظائف قد استنفد منطقياً، وتكالبت عوامل اجهاض التجربة الليبرالية أو تقليصها إلى أدنى الحدود. من أهم هذه العوامل:

أ ـ انقسام الأحزاب وتشرذمها وتكالبها على السلطة

فمع الاستقلال، اتضح أن الحيز المتاح للمشاركة الفعلية المباشرة في السلطة، لا يكفي إلا لعدد محدود من قيادات ما قبل الاستقلال. ومن ثم احتدم التنافس والصراع بينها. ففي مصر، مثلاً، انقسم حزب الوفد إلى حزبين (حزب الوفد والحزب السعدي)، كلاهما يدّعي أنه الأكثر ائتماناً على تراث ثورة ١٩١٩. ثم انقسم أحدهما مرّة أخرى في بداية الأربعينات إلى حزبين (الوفد والكتلة الوفدية)[٢٨]. أي أن حزب الوفد الذي قاد النضال من أجل الاستقلال في العشرينات، أصبح في غضون عقدين، ثلاثة أحزاب متنافسة (هي: الوفد، السعديون، والكتلة الوفدية)، هذا فضلاً عن أحزاب أخرى مناوئة للوفد، ومتحالفة مع السراي (الملك) مثل الأحرار الدستوريين، أو مناوئة للوفد والأحزاب الأخرى والسراي والانكليز معاً، مثل الحزب الوطني القديم (الذي أسّسه مصطفى كامل في أوائل القرن) ومصر الفتاة (الحزب الاشتراكي الذي أسّسه أحمد حسين في الثلاثينات)، ناهيك عن حركة اسلامية جديدة وفتية أسّسها حسن البنا في أواخر العشرينات[٢٩]. نجد الأمر نفسه في المغرب، حيث ينقسم حزب الاستقلال، وهو الحزب الجماهيري الكبير الذي أسّسه علاّل الفاسي، وبدأت ارهاصاته منذ الثلاثينات، إلى حزبين في غضون سنوات قليلة بعد الاستقلال (حزب الاستقلال، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية). ثم ينقسم أحد الحزبين مرّة أخرى (الاتحاد الوطني للقوى الشعبية والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية). هذا فضلاً عن أحزاب أخرى متحالفة مع الملك، وأخرى مناهضة للجميع، وأكثر يسارية وماركسية. ويحدث الأمر نفسه تقريباً في الحركة النقابية المغربية التي

---

(٢٨) حول التفاعلات السياسية والحزبية في مصر خلال الحقبة الليبرالية (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢)، انظر: الايوبي، «تراث الدولة المركزية في مصر،» الفصل٢، ص ٣٠ ـ ٣٩؛ يونان لبيب رزق، **الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٧٧)؛ علي الدين هلال، **السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني، ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧)؛ طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣)، وعبد العظيم رمضان، **دراسات في تاريخ مصر المعاصرة** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١).

(٢٩) للمزيد حول حركة الاخوان المسلمين، إلى جانب المصادر المذكورة في الهامش السابق، انظر: **Richard P. Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers*, Middle Eastern Monographs, no. 9 (London: Oxford University Press, 1969).**

تنقسم على نفسها بشكل متواز مع انقسامات حزب الاستقلال[٣٠]. وفي تونس، ينقسم الحزب الدستوري إلى حزبين هما: الحزب الدستوري، والحزب الدستوري الجديد (بقيادة الحبيب بورقيبة). وقد حدث مثل هذا الانقسام في العديد من الأحزاب الليبرالية المشرقية، سواء قبيل الحصول على الاستقلال مباشرة، أم في أعقاب الحصول على هذا الاستقلال[٣١].

ب ـ دأب الأسر الملكية الحاكمة على احتكار السلطة

كان اذعان معظم الأسر الحاكمة لصيغة «الملكية ـ الدستورية» تحت ضغوط النضال من أجل الاستقلال، ولكن ما إن حصلت هذه الأقطار على استقلالها الجزئي أو الكلي حتى بدأت الأسر الحاكمة في تقويض روح الديمقراطية الليبرالية، وإن أبقت عليها شكلاً إلى حين. فمن ناحية، عمدت الأسر الحاكمة إلى تشجيع قيام أحزاب موالية لها ضد الأحزاب الوطنية الجماهيرية الكبرى. واستندت الأحزاب الموالية للقصر هذه إلى قواعد وعصبيات تقليدية، وبخاصة في الأرياف والبوادي. ومن ناحية ثانية، دأبت على تعطيل البرلمانات أو حلّها لمدد طويلة، أو استخدام أجهزة الأمن لتزوير الانتخابات. ومن ناحية ثالثة، شجعت الانقسامات داخل الأحزاب الجماهيرية الكبيرة وغذّتها. وفي بعض الأحيان لجأت إلى اعتقال زعماء المعارضة وسجنهم بذرائع مختلفة.

ج ـ التدخل الاجنبي

في الحالات القطرية التي كان الاستقلال فيها جزئياً أو على مراحل (مصر، العراق، تونس، المغرب، ليبيا، الأردن)، ظلت هناك هيمنة أجنبية غير مباشرة، إمّا لبقاء بعض قوات الاحتلال في قواعد عسكرية محدودة، وإما من خلال المساعدات الاقتصادية والفنية والعسكرية للدولة الجديدة. ولم تتوان هذه القوى الأجنبية عن التدخل والتأثير في مجريات اللعبة السياسية الليبرالية. وكان هذا التدخل عادة لمصلحة القصر والأحزاب المتحالفة معه. أي أننا كنا في صدد لعبة ثلاثية أطرافها: الأحزاب الوطنية، والقصر، والنفوذ الأجنبي المستتر أو الظاهر. أي أن الممارسة الديمقراطية الليبرالية في الدول القطرية صبيحة الاستقلال لم تكن محلية وطنية خالصة، ولم تتم بمعزل عن تبعية اقتصادية واضحة للدولة المحتلة السابقة. وانطبق هذا حتى على الأقطار التي لم تكن فيها أسر ملكية حاكمة عند الاستقلال (سوريا، لبنان، السودان، الصومال، موريتانيا). كل ما هنالك في هذه الحالة أن التطاحن والتنافس كانا بين أحزاب وطنية مستقلة وأحزاب أخرى موالية لقوة أجنبية (هي في الغالب دولة الاحتلال السابقة).

د ـ ظهور الأحزاب والتنظيمات والايديولوجيات اللاديمقراطية

بعد سنوات من الاستقلال الاسمي (الجزئي أو الكلي)، وفي ضوء التطاحن بين الأحزاب

---

(٣٠) الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ص ٦٧ ـ ٧٩، وعبد الحفيظ الرفاعي، البدايات، ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥: التجربة الديمقراطية في المغرب (الرباط: منتدى فكر وحوار، ١٩٨٣).

(٣١) سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص ٩٤ ـ ٩٨.

ذات التوجه الليبرالي، وتلاعب القصر أو القوى الأجنبية في مجريات الممارسة الديمقراطية، بدأت تظهر في عدد من الأقطار العربية أحزاب وتنظيمات تعبر عن سخطها حيال اللعبة الديمقراطية، وتعزو إليها التلكوء في استكمال الاستقلال (إذا كان لا يزال جزئياً)، أو عدم تحويله إلى حقيقة واقعة (إذا كان شاملاً ولكنه إسمي). أو التعثر في تلبية مطالب شعبية أخرى مثل العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والوحدة العربية (أو المغربية) والأصالة الاسلامية. ولأن هذه الأحزاب والتنظيمات أدركت أن وصولها للسلطة أو مشاركتها فيها، أمر غير مؤات في ظل الأوضاع السائدة، فقد نزعت إلى التشكيك في الصيغة الليبرالية أو مهاجمتها صراحة، وروّجت لايديولوجيات سلطوية أو شمولية. بعض هذه الأحزاب والتنظيمات كان متأثراً بالأفكار والممارسات الفاشية الأوروبية في فترة ما بين الحربين، وروّج لمقولات مشابهة، وإن أخذ بشعارات شعبوية وتراثية (مثل المستبد العادل، والحاكمية للّه والقرآن). ومن نماذج هذه الحركات والأحزاب كل من «مصر الفتاة» وجماعة «الأخوان المسلمين» في مصر والسودان والمشرق العربي، و«حزب التحرير الاسلامي» في فلسطين والأردن، و«حزب الكتائب» في لبنان، و«الحزب القومي السوري» في أقطار الهلال الخصيب، وبعض، أجنحة «حزب البعث العربي الاشتراكي» و«حركة القوميين العرب»، وكل منها وضع مطلب الوحدة العربية في قمة أولوياته. كما نجد نموذجاً آخر للتنظيمات ذات الايديولوجيات اللاديمقراطية التي وضعت المسألة الاجتماعية في قمّة أولوياتها، وهاجمت بدورها اللعبة الليبرالية الديمقراطية في أقطارها، وهي كل الأحزاب الشيوعية الماركسية العربية السرية (حيث لم يكن مصرّحاً لها بالعمل في معظم الأقطار العربية). وقد لاقت هذه الدعوات الشعبوية اللاديمقراطية رواجاً تدريجياً، مع استمرار تعثّر أنظمة الحكم والأحزاب الليبرالية في إنجاز المطالب الشعبية (استكمال الاستقلال، العدالة، التنمية، الوحدة، وما إلى ذلك)، أو مع اصابتها بانتكاسات وهزائم عسكرية (كما حدث بالنسبة إلى اقطار المشرق في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨). كما دعم من انتشار دعواتها، يأس قطاع واسع من الطبقة الوسطى من فعالية الأحزاب الليبرالية التي أيدتها في فترة سابقة، ووفود جماعات ريفية كبيرة هاجرت الى المدن، ولم يتم استيعابها في القطاعات الاقتصادية الحديثة بسرعة وسهولة، فأصبحت بمثابة بروليتاريا هلامية، تستجيب بتلقائية نسبية للشعارات الشعبوية السلطوية والشمولية، كما سنرى في الفصل الخامس. هذا فضلاً عن أن الأحزاب الليبرالية المتنافسة ذاتها لم تكن تكفّ عن اتهام بعضها بعضاً بتزوير الانتخابات، أو التلاعب بالأصوات والنتائج. وقد كانت هذه الاتهامات المتبادلة مادة سهلة في أيدي الأحزاب غير الليبرالية للتشكيك أكثر وأكثر في عبثية التجربة الديمقراطية برمتها.

كلّ هذه العوامل جعلت التجربة «الديمقراطية الليبرالية» في الوطن العربي محكوماً عليها بالاجهاض أو الموت المبكر. وهو ما حدث فعلاً في مصر بعد ثلاثة عقود من بداية التجربة (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢) وفي العراق (١٩٣٠ ـ ١٩٥٨)، وفي غيرها بعد فترات أقصر بكثير (سوريا، السودان، ليبيا، تونس، المغرب، الصومال، موريتانيا، الأردن). وهنا نلاحظ أن قصر التجربة

الليبرالية في هذه الأخيرة، ربما يعود إلى أن هذه الأقطار حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، بينما تمتّعت مصر والعراق باستقلال (اسميٍ عليٍ الأقل) في فترة ما بين الحربين. ولأن مصر بالذات تمثل نموذجاً حضارياً وسياسياً مؤثراً، فإن اجهاض تجربتها الليبرالية في اوائل الخمسينات، شجّع غيرها من الأقطار الأحدث استقلالاً على التعجيل بانهاء تجاربها الليبرالية.

ورغم أنه ليس هنا المجال المناسب لتقويم التجربة الليبرالية الأولى في الوطن العربي، إلا أنه ينبغي التأكيد مرة أخرى على محدودية القوى الاجتماعية الحديثة والظروف الهيكلية المؤاتية التي كان يمكن أن تطيل في عمرها وترسّخ جذورها. وفي هذا الصدد، ننوّه بأن الذين مارسوا هذه التجربة واستفادوا منها، لم يتعدّوا الشريحة العليا من الطبقة الوسطى الحديثة والطبقة العليا بكل أجنحتها (البرجوازية التجارية، وكبار ملاك الأراضي، والبرجوازية الصناعية). وكان هؤلاء جميعاً، في أحسن الأحوال، لا يتجاوزون عشرة بالمائة من مجمل السكان. أما بقية شرائح الطبقة الوسطى الحديثة وفضلاً عن الطبقة العاملة الجديدة (البروليتاريا المنظمة)، والبروليتاريا الهلامية والفلاحين (أي بقية المجتمع أو حوالى ٨٥ بالمائة من مجمل السكان)، فلم يستفيدوا من هذه الديمقراطية، حتى لو كان بعضهم قد عُبّىء بين الحين والآخر للتصويت في الانتخابات النيابية. من هنا يجوز القول حقاً، إن «الليبرالية» مثّلت لحظة خاطفة في بدايات عهد الاستقلال في معظم الاقطار العربية، دون أن تجد التربة أو المناخ المناسبين للتجذّر والنمو. مرّت اللحظة الليبرالية الأولى ـ إذاً ـ ولم تترك إلا ذكرى ووعداً بإمكانية العودة.

٢ ـ المشاركة الشعبية: من التعبئة إلى الاستبداد[٣٢]

أُجهضت الديمقراطية، أو وئدت الليبرالية، بطريقتين رئيسيتين في الأقطار التي شهدت لحظتها الأولى بعد الاستقلال.

الطريقة الأولى، من خلال الانقلابات و«الثورات»، التي اقتلعت النظام القديم، وأحلّت محله أنظمة حكم تعتمد على «مجالس ثورية»، أو حزب واحد، أو «تنظيم جبهوي» واحد. والطريقة الثانية كانت تقويض التعددية الليبرالية صراحة أو ضمناً دون تغيير نظام الحكم (من ملكي إلى جمهوري أو العكس).

في مصر وتونس والعراق وليبيا، قامت ثورات وانقلابات، تخلّصت من الأسر الملكية الحاكمة، وأعلنت الجمهورية، وألغت التعددية السياسية، واعتمدت صيغة التنظيم السياسي الواحد الذي يهيمن «باسم الشعب» أو باسم «تحالف قوى الشعب العاملة» على السلطة. وحدث ذلك في سلسلة من الاجراءات المتزامنة أو المتتالية تباعاً. وفي حالة اليمن (الشمالي)

---

(٣٢) نعتمد في هذا الجزء على المصادر التالية: ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»؛ سلامة، المصدر نفسه؛ الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**؛ الايوبي، «تراث الدولة المركزية في مصر،» و Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, pp. 164 - 388.

ألغيت الملكية وأعلنت الجمهورية بعد انقلاب ثوري عسكري (عام ١٩٦٢). ولما لم تكن هناك تعددية سياسية في ظل نظام الامامة، لم يكن هناك اجراء يلزم لالغاء أو تجميد مثل هذه التعددية. فقد حلّ مجلس قيادة الثورة محل النظام الملكي. أما في سوريا والسودان وموريتانيا والصومال، فقد كان شكل الحكم جمهورياً منذ الاستقلال مع تعددية حزبية سياسية، لذلك أدت انقلاباتها أو ثوراتها إلى الغاء التعدّدية الحزبية، مع الابقاء على الشكل الجمهوري في الحكم.

المغرب والأردن والكويت، بدأت عهد الاستقلال بأنظمة ملكية/ أميرية وتعدّدية سياسية برلمانية. وبعد بضع سنوات عطلت أو جمّدت التعددية السياسية، ولكن ظل شكل الحكم ملكياً/ أميرياً.

في الجزائر واليمن الديمقراطية، بدأت الحياة السياسية منذ الاستقلال بشكل حكم جمهوري وبلا تعدّدية سياسية. أي أن هذين القطرين، لم يعرفا لا النظام الملكي ولا التعدّدية السياسية البرلمانية الليبرالية في تاريخهما، كدول قطرية مستقلة.

وكانت هناك الأقطار ذات الأسر الملكية أو الاميرية الحاكمة، التي لم تخبر أي تعدّدية سياسية ليبرالية في تاريخها قبل ولادة الدولة المستقلة فيها أو بعدها، وهي السعودية وعُمان وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة.

وأخيراً كانت هناك حالة لبنان الخاصة. فقد ولد جمهورية مستقلة ذات تعدّدية سياسية ليبرالية ديمقراطية. واستمر هكذا بصيغة حكمه وليبراليته لأكثر من ثلاثة عقود (١٩٤٣ - ١٩٧٥) إلى أن انفجرت حربه الأهلية التي ما زالت مستمرة بعد أكثر من ١٣ عاماً. ورغم افراغ الصيغة من محتواها بسبب احداث الحرب وتطوراتها، إلا أنها ظلت باقية على الورق اسمياً.

والمتأمل في العرض العام لتطورات ما بعد العهد الليبرالي، يلاحظ أن القاسم المشترك بينها جميعاً هو النزعة إلى الابتعاد عن التعدّدية السياسية المقنّنة، سواء في الأنظمة الملكية التي أصبحت جمهورية، أم في الأنظمة الملكية التي ظلت ملكية، أم في الأنظمة الجمهورية التي ظلت جمهورية. ومع ذلك ينبغي التفريق في مسارات هذا التحوّل عن التعدّدية الليبرالية وعوامله، وما ترتّب عليه من نتائج مجتمعية متباينة من قطر لآخر، أو من مجموعة أقطار إلى أخرى.

بداية، لا بد من التنويه بدور العسكريين والانتلجنسيا المدنية في تقويض التعدّدية الليبرالية، ومصاحبات التحول إلى التنظيم السياسي الأوحد. فمع اختلاف التفاصيل في توقيت هذا التحول وشكله، إلا أن هاتين القوتين الاجتماعيتين لعبتا دوراً حاسماً في هذا الصدد. وهما معاً تنحدران من الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة الوسطى الجديدة التي تحدثنا عنها في فقرات سابقة. وهذه هي الطبقة التي شاركت في الكفاح من أجل الاستقلال والدستور والديمقراطية في فترة سابقة. ولكن شرائحها الوسطى والدنيا سرعان ما أصيبت بالاحباط بعد سنوات من الاستقلال، بسبب بطء انجاز حكومات ما بعد الاستقلال وتنازع الأحزاب، والهيمنة الاجنبية،

والانتكاسات العسكرية الخارجية. وكما ذكرنا تفصيلاً من قبل، تخلّت هذه الشرائح تدريجاً عن الايديولوجية الديمقراطية ـ الليبرالية، التي لم تكن قد تعمّقت أو تجذرت في وجدانها على أي حال. وانجذبت إلى ايديولوجيات لاديمقراطية. وقامت الانتلجنسيا المدنية والأحزاب اللاديمقراطية الجديدة، بالترويج والتجنيد لرؤاها السلطوية ـ الشمولية في صفوف ضباط الجيوش العربية الوليدة.

وبعد مرور خمس إلى عشر سنوات من الاستقلال، كان هؤلاء الضباط قد وصلوا إلى المراتب الوسطى في المؤسسة العسكرية، وبدأت محاولات الانقلابات العسكرية للاستيلاء على السلطة، بالتعاون الضمني أو الصريح مع بعض القوى والتنظيمات الحزبية المدنية. ونجحت هذه المحاولات في سوريا ومصر والعراق والسودان وموريتانيا والصومال والجزائر وليبيا. وتتكرر الانقلابات ضمن الانقلابات من المؤسسة العسكرية نفسها بالتحالف مع قوى مدنية من الشرائح الاجتماعية نفسها في عدد من الحالات (سوريا، والعراق، وموريتانيا، واليمن). وفي احدى الحالات الفذة ـ وهي السودان ـ حدث انقلابان عسكريان ناجحان (١٩٥٨ و ١٩٦٩) ضد التعدّدية الليبرالية، وانقلابان شعبيان ناجحان ضد الحكم العسكري (١٩٦٤ و ١٩٨٥). وما يهمنا في هذه التنويعة من التحوّل عن التعدّدية الليبرالية إلى التنظيم السياسي الواحد، هو أن العسكريين لعبوا الدور الحاسم. ولكن بتحريض ايديولوجي سابق وتعاون لاحق من بعض قطاعات الانتلجنسيا المدنية[٣٣]، وإن الايديولوجيا التي اعتمدوها بعد الوصول إلى السلطة كانت شعبوية تقدمية في توجهاتها. فقد ركزت على المعاني والشعارات التي تلبي احتياجات اجتماعية ونفسية لدى الطبقة الوسطى وما دونها من طبقات في ذلك الوقت. وكانت أهم مفردات هذا التوجه ما يلي:

١ ـ محاربة الفساد في الادارة ونظام الحكم.
٢ ـ الوحدة الوطنية.
٣ ـ العدالة الاجتماعية وانصاف الكادحين.
٤ ـ المحافظة على الاستقلال الوطني وتكريسه.
٥ ـ التنمية الاقتصادية الجادة والسريعة.

وفي الأقطار المشرقية أضيفت إلى هذه المفردات مسألتا الوحدة العربية وتحرير فلسطين.

---

(٣٣) الامثلة الصارخة في هذا الصدد، تشمل دور حزب البعث العربي الاشتراكي في تحريض جناحه العسكري للقيام بانقلابات في كل من سوريا والعراق في الستينات، والحزب الشيوعي السوداني في تحريض بعض ضباط الجيش السوداني للقيام بانقلاب عام ١٩٦٩ الناجح بقيادة جعفر نميري، وانقلاب آخر فاشل عام ١٩٧١ بقيادة هاشم العطا. كما قامت كل من حركتي الأخوان المسلمين والقوميين العرب بأدوار مماثلة، وإن كانت على مستوى اقل في كل من مصر (عام ١٩٥٢) واليمن الديمقراطية (عام ١٩٦٧) على التوالي. هذا غير المحاولات الانقلابية العسكرية العديدة الفاشلة أو التي لم يعلن عنها، وكانت أيضاً بإيعاز من احزاب وتنظيمات سياسية مدنية.

ولم تعمد النخبة العسكرية ـ المدنية الجديدة إلى تعبئة أبناء طبقتها الوسطى فقط من وراء هذا البرنامج، وإنما عمدت أيضاً إلى تعبئة الطبقات الشعبية الكادحة في المدن والأرياف. واستخدمت في هذه التعبئة آليات متعددة، أهمها الاعلام والتعليم، وسرعة الانجاز في تطبيق وتنفيذ برامج اصلاحية طال انتظارها في العهد السابق. ولعل أهم هذه جميعاً، كان برامج الاصلاح الزراعي وتحديد ملكية كبار الملاك، وتأميم الشركات الأجنبية، ثم مصالح البرجوازية الوطنية الكبيرة. فهذه الانجازات بقرارات، لم تكن لتحتاج وقتاً أو مجهوداً فوق العادة، وإن انطوت أحياناً على مخاطرات داخلية وخارجية كبيرة. ولكن الجسارة في اتخاذ مثل هذه القرارات، كانت في حد ذاتها آلية استنفار وتعبئة للرأي العام، ومظهراً لجدية النخبة الحاكمة الجديدة. كذلك أخذت بعض هذه النخبات في تنفيذ برامج تنموية طموحة، فتوسعت في التعليم بكل مراحله وفي مشروعات البنية الأساسية، وبدأت عملية التصنيع، مستخدمة في ذلك كله أسلوب التخطيط المركزي.

باختصار، تحولت «السياسة» في ظل النخبة العسكرية ـ المدنية الجديدة إلى تعبئة البشر والموارد لأهداف مجتمعية مرغوبة، ولكن دون سماح بالتعدّدية السياسية أو بوجود مراكز قوة مستقلة عن السلطة المركزية للدولة. أي أنها لم تسمح لمنظمات المجتمع المدني وتكويناته، بأن تنمو مستقلة عن هيمنة الدولة. وما وجد من هذه التنظيمات قبل وصول تلك النخبة أو حزبها إلى السلطة تم احتواؤه أو القضاء عليه. وأصبحت النقابات المهنية والعمالية والتنظيمات النسائية والشبابية كلها أذرعاً للدولة أو للحزب المهيمن على جهاز الدولة. ولم تكن هناك مقاومة تذكر لهذه الهيمنة على تنظيمات المجتمع المدني في السنوات الأولى من وصول النخبة الجديدة إلى السلطة. فالأحزاب الليبرالية القديمة كانت قد فقدت الكثير من مصداقيتها، كما لم تتوافر لديها مصادر القوى المادية (العسكرية) نفسها للمقاومة، أو شق عصا الطاعة على النخبة العسكرية ـ المدنية الجديدة من ناحية. ومن ناحية أخرى، بدت الانجازات المبكّرة لهذه النخبة مبهرة للطبقة الوسطى والطبقات الدنيا، واستفادت من هذه الانجازات بدرجات متفاوتة، ولكنها ملموسة وايجابية. كما أن التوسع الهائل في الجهاز الحكومي والقطاع العام، قد وفّر فرصاً عديدة للتوظف والمزايا لأبناء هذه الطبقات بشكل لم تعهده في الحقبة الليبرالية. وأخيراً، فإن الشعارات والممارسات الوطنية والاستقلالية كانت صاخبة، تدوي بها وسائل الاعلام الجماهيرية المحتكرة بواسطة الدولة (أو الحزب).

وبمرور الوقت، حدثت التطورات التالية لنظام النخبة العسكرية ـ المدنية الحاكمة الجديدة:

ـ تركزت السلطة تدريجاً في شخص حاكم واحد أوحد، أي أن الدول القطرية التي بدأت استقلالها بلحظة ليبرالية تعددية، تحوّلت انقلابياً إلى التنظيم السياسي الواحد، ثم تدريجاً إلى الحاكم الفرد والواحد فعلياً. حتى مع بقاء الأطر الشكلية للتنظيم الواحد.

ـ تحول الجناح المدني في النخبة الحاكمة الجديدة من فريق مُسيّس، إلى نخبة

بيروقراطية، تكنوقراطية، لا تشارك في اتخاذ القرار بقدر ما تساعد على تنفيذ القرار.

ـ تقوّى الجهاز الأمني الداخلي، وتعددت أذرعه ووظائفه، بحيث تجاوز وظيفة حفظ الأمن والنظام إلى وظائف القمع والارهاب.

ـ تقوّى الجهاز الاعلامي، وتحوّل تدريجاً من الاعلام إلى التلقين الايديولوجي إلى الدعاية للحزب. ثم إلى تأليه شخص الحاكم.

وطالما استمر تحقيق انجازات تنموية ووطنية، كان هناك ما يشبه القبول من الأغلبية العظمى، وما يشبه الاذعان أو المعارضة الصامتة من الأقلية المسيّسة التي أنكر عليها حق المشاركة السياسية الفعلية في الحكم. ولكن حتى مع جفاف الانجازات، وبداية التعثر ثم الانتكاسات، وبخاصة العسكرية والاقليمية، تحوّل قبول الأغلبية إلى إذعان أو معارضة صامتة، وتحول اذعان الاقلية المسيّسة من معارضة صامتة إلى معارضة علنية أو عنفية. ولكن مع هذا الوقت، كانت النخبة الحاكمة قد تمرّست بأساليب المناورة السياسية، وكان جهازا القمع والاعلام المتوافران لها، من القوة بحيث سُحق المعارضون أو أسكتوا أو أجبروا على الفرار خارج حدود الدولة القطرية. كما افتعلت الازمات الخارجية أحياناً لصرف النظر عن المشكلات والمآزق الداخلية، أو العكس. ويمكن القول إن الأنظمة العسكرية ـ التكنوقراطية الحاكمة تعيش «أزمة شرعية» منذ هزيمة عام ١٩٦٧. وقد خفّت هذه الأزمة بعض الشيء في أعقاب حرب عام ١٩٧٣ وما تلاها من تداعيات الطفرة النفطية، ولكنها عادت للاستحكام من جديد منذ أواخر السبعينات وحتى الوقت الحاضر، وهو ما سنعود إليه في فصل مقبل.

ماذا عن أنظمة الحكم الملكية، التي بدأت الاستقلال هي الأخرى بلحظة ليبرالية تعدّدية؟

يمكن القول إن الذي نجا منها من موجة الانقلابات والثورات التي اقتلعت مثيلاتها خلال عقدي الخمسينات والستينات، قد نحا منحى النخب العسكرية التكنوقراطية في العديد من الوجوه. بتعبير آخر، قامت أنظمة الحكم الملكية بانقلاب تدريجي صامت ضد التعدّدية السياسية. وقوّت من أجهزتها الأمنية والاعلامية، وتبنّت برامج اصلاحية أو اسعافية، وأخذت بدورها بالتخطيط المركزي وببعض برامج التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية. ولكنها أبقت مع ذلك على الدعائم الاساسية للتركيبة السياسية.

وانطوى ذلك في الغالب على تأمين الجيش والجهاز الأمني الداخلي تماماً لحساب العرش، بوضع أفراد من الأسرة الحاكمة لا في قمتهما فقط، ولكن أيضاً بوضع عناصر موثوق فيها بالمستويات القيادية الوسطى لهاتين المؤسستين. وهذه المستويات الوسطى لهاتين المؤسستين (من رتبة عقيد إلى رتبة مقدم) كانت، في العادة، هي التي تقود الانقلابات العسكرية. كذلك واءمت الأنظمة الملكية بين الحفاظ على ولاء التكوينات التقليدية (القبائل والعشائر ورجال الدين)، وبين ولاء عناصر مختارة من التكوينات الحديثة (أصحاب المهن الحرة والتكنوقراطية ورجال المال والأعمال والتجار). وأسبغت على هؤلاء وأولئك المزايا

المادية أو المعنوية أو النوعين من المزايا معاً. ولم تعدم الأنظمة الملكية حيلة التلويح بعودة الديمقراطية والتعدّدية السياسية بين الحين والآخر. بل وتقدم دورياً على خطوات رمزية في هذا الاتجاه، كلما شعرت بتصاعد الاحتقان الداخلي. ولعلّ من الأمثلة الفذة في استخدام هذه المعادلة المعقدة كلاً من النظامين الأردني والمغربي، طوال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد استفادت الأنظمة الملكية عموماً من الأخطاء الفادحة والهزائم الكبيرة للأنظمة العسكرية. كما تعلّمت في فترة مبكرة تحاشي الاسراف في اطلاق الوعود وبيع الأحلام لمواطنيها. لذلك بدا انجازها، مهما كان متواضعاً، أفضل نسبياً لمواطنيها الذين لم يتوقعوا الكثير منذ البداية، بينما بدا انجاز الأنظمة العسكرية، مهما عظم شانه، متواضعاً بالمقارنة مع ما وعدت به هذه الأنظمة شعوبها عند الوصول إلى السلطة.

ومع ذلك، فإن كل أنظمة الحكم العربية الحالية تبدو مقبلة على أزمة طاحنة، إن لم يكن بعضها في خضّم هذه الأزمة بالفعل. فمعظم هذه الأنظمة متربع على السلطة منذ عقدين أو أكثر. وفي هذين العقدين، تغيّر المجتمع في كل دولة قطرية كمياً وكيفياً، بأكثر وأعمق ممّا يمكن لهذه الأنظمة أن تستوعب حتى على المستوى المفهومي، ناهيك عن قدرتها وقدرة مؤسسات الدولة القطرية القائمة على التعامل معها. وما حدث داخلياً في العقدين الماضيين، تزامن مع تغيرات اقليمية وعالمية لا تقل جذرية وتعقيداً. وهنا أيضاً لا تبدو الأنظمة الحاكمة في الدولة القطرية قادرة على التعامل الخلّاق مع هذه المتغيرات الخارجية.

لذلك، فإن الحديث عن «مأزق عربي» أو عن «أزمة الدولة القطرية» لا يبدو حديثاً مبالغاً فيه على الاطلاق[٣٤]. ولكي نستجلي طبيعة وأبعاد هذا المأزق أو تلك الأزمة، لا بد من اطلالة عامة، مع تعمّق انتقائي فيما حدث ويحدث من تفاعلات مجتمعية في الوطن العربي، منذ ولادة الدولة القطرية. أما المتغيرات والتفاعلات الخارجية (الاقليمية والدولية) فيتعرض لها كتاب آخر من كتب مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي[٣٥].

---

(٣٤) الحديث عن «المأزق العربي» و«الأزمة العربية» يملأ الأفق الفكري والسياسي منذ سنوات. وقد تحاور حولهما كبار المفكرين والساسة على مدى عامين على صفحات جريدة **الاهرام** (١٩٨٥ و١٩٨٦). انظر هذه الحوادث مجموعة في: **المأزق العربي**، تحرير لطفي الخولي (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦).

(٣٥) علي الدين هلال [وآخرون]، **العرب والعالم** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

الفصل الخامس

مُجتمع الدولة القطريّة

أولاً: مقدمة

كان ميلاد الدولة القطرية وتطورها، بالشكل الذي عرضناه في الفصل الرابع، متأثرين بحجم المجتمع الذي ورثته هذه الدولة وتكوينه. كما أنّ سياسات الدولة القطرية منذ الاستقلال، كان لها أبلغ الأثر في المسيرة التطورية لمجتمعها. أي أننا هنا في صدد تأثير وتأثر متبادلين بين مؤسسة الدولة الحديثة نسبياً، وبين مجتمع أقدم وأكثر رسوخاً. وقد تعرضت تكوينات هذا الأخير، والعلاقة بينها، للعديد من التغيرات الكمية والكيفية، التي لعبت فيها الدولة، بوعي أو بغير وعي، دوراً حاسماً. **ولغياب المشاركة السياسية جزئياً أو كلياً، فإن هذه التغيرات المجتمعية لم تجد دائماً القنوات الشرعية أو الصحية للتأثير بدورها على مؤسسة الدولة في الوطن العربي.**

وبلا استثناء يذكر، فإنّ الدولة القطرية في خلال سنوات قليلة من الاستقلال، مارست سياسات تدخل كثيفة في شؤون الاقتصاد والتعليم والصحة والاسكان، وغيرها من المجالات، بصرف النظر عن اللافتات الايديولوجية لأنظمة الحكم القائمة في كل منها. وقد استوت في ذلك الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية، تلك التي رفعت شعارات «اشتراكية» أو تلك التي رفعت شعارات «الاقتصاد الحر». والجدير بالذكر أن انتفاء «سياسة معلنة» للدولة في هذا المجال أو ذاك، لم يعنِ عدم وجود مثل هذه السياسة بشكل ضمني. كما أن وجود «سياسة معلنة» في هذا المجال أو ذاك لم يعن دائماً أن هذه السياسة قد طبقت بأمانة، ناهيك عن تطبيقها بكفاءة. وفي معظم الأحيان، لم يعنِ الاعلان أو عدم الاعلان عن سياسة صريحة أن الأهداف المرجّوة من هذه السياسة قد تحققت. وفي بعض الأحيان، تداعت نتائج مختلفة، أو حتى معاكسة تماماً، لما كانت عليه سياسة معينة من سياسات الدولة القطرية تقصده أو تتمناه.

وفي هذا الفصل، نعرض بشكل انتقائي تطور بعض الهياكل والتكوينات الاجتماعية، التي نعتبرها ذات أهمية خاصة في صياغة مستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي. وسنبدأ ذلك بتطور القاعدة البشرية السكانية، ثم الهياكل الحضرية (المدن)، والاثنية، والطبقية. وتحكم هذه الانتقائية افتراضات ضمنية مؤداها أن السياسات التداخلية للدولة القطرية، وبخاصة في المجال الانمائي، كان لها دور مباشر في تطور القاعدة السكانية عموماً وفي نمو المدن خصوصاً. وان هذه الأخيرة قد أصبحت ساحة تلتقي وتتفاعل فيها كل التناقضات والصراعات الاجتماعية بشكل درامي مكثّف في الربع الأخير من القرن العشرين. وإن هذه الصراعات الاجتماعية تتمحور، إمّا حول العلاقات الاثنية (في الأقطار شديدة التنوع) وإمّا حول العلاقات الطبقية (في الأقطار شديدة التجانس)، أو حولهما معا (حيث يتضافر ويتداخل المتغيّر الاثني والمتغيّر الطبقي، كما في حالة لبنان والعراق والسودان). ولا يعني اقتصارنا على المتغيرات أنها هي الوحيدة الفاعلة على الساحة العربية، ولكنه يعني أنها الأكثر حسماً في مسار العلاقة الجدلية بين المجتمع المدني والدولة.

ثانياً: التباين في تطور القاعدة البشرية للكيانات القطرية

كان حجم سكان الوطن العربي، في منتصف الثمانينات، حوالى ١٨٢ مليون نسمة. وقد نمت القاعدة السكانية العربية سريعاً خلال النصف الأخير من هذا القرن. فقد قدّر اجمالي سكان الوطن العربي في أوائل القرن العشرين بحوالى ٣٨ مليوناً. وفي منتصف القرن (١٩٥٠) وصل إلى ٧٧ مليوناً، ثم إلى ١٢٥ مليوناً في عام ١٩٧٠، وإلى ١٨٢ مليوناً عام ١٩٨٥. ويعطي الجدول رقم (٥-١)) مؤشرات عن تطور حجم السكان إجمالاً، ونسبة سكان الحضر (المدن) خلال المدة ١٩٥٠ - ١٩٨٥ للأقطار العربية، وكذلك لمساحة الأقطار العربية. هذا، وثلثا مساحة الوطن العربي وأكثر من ثلثي سكانه في القارة الافريقية، وحوالى الثلث الباقي في قارة آسيا.

ويوضح الجدول عدداً من مؤشرات التباين بين الكيانات القطرية منذ ولادة معظمها كدول وطنية بعد الحرب العالمية الثانية. فبداية، تفاوتت مساحة هذه الأقطار تفاوتاً شاسعاً، فالسودان (أكبر الأقطار) تصل مساحته إلى ٢,٥ مليون كم^2، مقارناً بالبحرين (أصغر الأقطار) التي لا تتجاوز مساحته ٦٠٠ كم^2 - أي أن مساحة الأول تعادل أكثر من ٤١٥ مرّة مساحة الثاني. وهناك ثلاثة أقطار تزيد مساحة كل منها على مليوني كم^2، وتبلغ مساحتها معاً أكثر من نصف اجمالي مساحة الوطن العربي كله، وهي السودان والسعودية والجزائر (٧ مليون كم^2 من جملة ١٣,٧ مليون كم^2).

والتفاوت الشاسع نفسه بين مساحة الأقطار يلاحظ في حجم السكان. فأكثر الأقطار سكاناً هو مصر (٤٦ مليوناً)[1] يصل إلى أكثر من ٤٦٠ مثل أصغرها وهي جيبوتي (١٠٠,٠٠٠). إن

(١) بلغ عدد سكان مصر حسب التعداد الأخير الذي تم عام ١٩٨٦ ما يزيد على ٥٠,٤ مليون نسمة. انظر: =

جدول رقم (٥ ـ ١)

بعض المؤشرات السكانية العامة للوطن العربي

الاقاليم/ الاقطار	تطور حجم السكان (مليون نسمة)			تطور نسبة سكان الحضر (نسب مئوية)			المساحة (بالالف كلم[٢])	الكثافة في الكلم[٢]
	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٨٥		١٩٨٥
المغرب العربي								
المغرب	٩,٠	١٥,٥	٢٢,٣	٢٢	٣٥	٤٥	٤٤٥	٠,٠٥
الجزائر	٨,٩	١٣,٧	٢١,٢	٢٥	٣٥	٤٧	٢٣٨٣	٠,٠٠٩
تونس	٣,٦	٤,٩	٧,٠	٣١	٤٣	٥٥	١٦٤	٠,٠٤٣
ليبيا	١,٠	٢,٠	٢,٨	٢٢	٣٨	٦٣	١٧٥٧	٠,٠٠١٦
موريتانيا	٠,٧	١,٢	١,٧	٢	١٣	٢٦	٦٧٠	٠,٠٠٢٥
وادي النيل								
مصر	٢٠,٥	٣٣,٣	٤٦,٥	٣٢	٤٢	٥٠	١٠٠١	٠,٠٤٦
السودان	١٠,٠	١٥,٦	٢٠,١	٦	١٥	٢٥	٢٥٠٦	٠,٠٠٨
الصومال	٤,٠	٥,٠	٦,٣	٣	١٠	٢٠	٣٩٣	٠,٠١٦
جيبوتي	٠,١	٠,٢	٠,٣	٢٠	٣٠	٤٢	٢٦	٠,٠١٢
المشرق العربي								
العراق	٥,٢	٩,١	١٥,٤	٣٥	٤٣	٧٢	٤٣٥	٠,٠٣٥
سوريا	٣,٤	٦,١	١٠,٢	٣٥	٤٢	٥٠	١٨٥	٠,٠٥٥
الأردن/ فلسطين	١,٣	٢,٤	٥,٤	٣٥	٤٨	٧٢	٩٨	٠,٠٥٥
لبنان	١,٨	٢,٩	٢,٩	٤٠	٥٥	٧٦	١٠	٠,٢٩
الجزيرة والخليج								
السعودية	٣,٥	٧,٤	٩,٦	٩	٣٥	٧٢	٢١٥٠	٠,٠٠٤٥
اليمن العربية	٤,٠	٥,٠	٦,٣	٣	١٠	٢٠	١٩٥	٠,٠٣٢
اليمن الديمقراطية	٠,٧	١,٠	٢,٠	٩	٣٤	٣٨	٢٨٨	٠,٠٠٧
عُمان	٠,٥	٠,٦	١,١	٣	٧	٢٧	٢١٢	٠,٠٥٢
الكويت	٠,٢	٠,٧	١,٧	٤٠	٧٥	٩٣	١٦	٠,١١
البحرين	٠,١	٠,٢	٠,٥	٧١	٧٤	٨٠	٦	٠,٠٨٣
الامارات العربية المتحدة	٠,١	٠,٢	١,٣	٢٥	٥٥	٨٠	٨٤	٠,٠١٥
قطر	٠,١	٠,١	٠,٣	٥٠	٧٠	٨٠	٢٢	٠,٠١٤
مجموع الوطن العربي	٧٧,٠	١٢٥,٠	١٨٢,٠	٢٥,٠	٣٥,٠	٥٠,٠	١٣,٦٠٠	

المصدر: تجميع واعادة حساب من:

The Arabs: Atlas and Almanac, 1985/86 (Washington, D.C.: The American Educational Trust, 1986), World Bank, *World Development Report, 1986* (Washington, D.C.: The Bank, 1986); Saad Eddin Ibrahim, « Urbanization in the Arab World,» in: Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim, eds., *Arab Society, Social Science Perpectives* (Cairo:American University in Cairo Press, 1985), pp. 100 and 124.

= الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت، ١٩٨٦: النتائج الأولية (القاهرة: الجهاز، ١٩٨٧).

سكان مصر يبلغون أكثر من ربع جملة سكان الوطن العربي، ويساوي حجم سكان أصغر ستة عشر قطراً عربياً مجتمعة وهي السعودية وتونس واليمن العربية والصومال والأردن وفلسطين ولبنان وليبيا واليمن الديمقراطية وموريتانيا وعمان والكويت والبحرين والامارات وقطر وجيبوتي. وهناك أربعة أقطار عربية يزيد حجم سكان كل منها في منتصف الثمانينات عن عشرين مليون نسمة، وهي مصر والمغرب والجزائر والسودان. وهي معاً (١١٠ ملايين نسمة) وتعادل أكثر من ٦٠ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي (١٨٢ مليون نسمة). وهذه الأقطار الأربعة تقع كلها في أفريقيا العربية.

وهناك مظاهر عدة أخرى للتفاوت الصارخ بين الكيانات القطرية العربية، سيأتي الحديث عنها في فقرات مقبلة. المهم الآن أن نوضح بعض الملامح والخصائص العامة للهياكل السكانية في الوطن العربي[٢].

١ ـ تميز سكان الوطن العربي بمعدلات نمو طبيعية سريعة

فإلى منتصف القرن التاسع عشر ـ أي بداية الاختراق الأوروبي المكثف ـ كان حجم السكان مستقراً عند حوالى ٣٥ مليون نسمة[٣]. يزيدون قليلاً وينقصون قليلاً، ولكن عددهم ظل لقرون طويلة يتراوح حول هذا الرقم. وهذه الحالة المستقرة لحجم السكان هي ما يعرف في الأدبيات الديمغرافية باسم «التوازن التقليدي» (Traditional Equilibrium)، وهو توازن تتصف به المجتمعات التقليدية، التي ترتفع فيها معدلات المواليد ومعدلات الوفيات إلى أعلى درجاتها (حوالى ٥٠ بالألف سنوياً لكل منهما)، وبالتالي كان بعضهما يلغي أثر البعض إلى حد كبير، ببقاء الحجم الكلي للسكان على حاله. ومع محاولات الاصلاح العربية (محمد علي، وخير الدين وداود باشا... الخ) ثم الاختراق الغربي، بدأت أقطار الحزام الشمالي في الأخذ ببعض وسائل الطب والصحة العامة الحديثة. وكان لذلك تأثير مباشر على انخفاض معدل الوفيات، مع بقاء معدل المواليد على مستواه المرتفع، ونتج عن ذلك زيادة تدريجية متراكمة للسكان في هذه الأقطار. فمصر، على سبيل المثال، تضاعف عدد سكانها بين أوائل القرن التاسع عشر وأواخره (من ٥ إلى ١٠ ملايين نسمة) ـ أي خلال مائة عام ـ تضاعف مرّة ثانية في الخمسين سنة التالية (من ١٠ ملايين إلى ٢٠ مليون نسمة بين سنتي ١٩٠٠ و١٩٥٠)، ثم تضاعف مرّة ثالثة في الأعوام الثلاثين التالية (من ٢٠ إلى ٤٠ مليون نسمة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٠). إن الذي حدث في مصر سكانياً يسمى في أدبيات العلوم الاجتماعية بمرحلة

---

(٢) اعتمدنا في هذا الجزء على تلخيص من:
Ibrahim Saad Eddin, «Introduction to Issues to Demography and Urbanization,» in: Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim, eds., *Arab Society, Social Science Perspectives*, 2nd ed. (Cairo: American University in Cairo Press, 1985), pp. 99 - 105.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.

التحول الديمغرافي (Demographic Transition)، والتي تتصف بالانخفاض المستمر للوفيات، مع بقاء معدل المواليد العالي على حاله، أو انخفاضه ببطء شديد. ومن المفترض نظرياً أن تنخفض معدلات المواليد تدريجاً إلى أن تصل إلى مستوى معدل الوفيات، بحيث يحدث توازن جديد ويستقر حجم السكان على حاله، ويسمى ذلك «بالتوازن الحديث» (Modern Equilibrium) مثلما هو الحال في المجتمعات الصناعية المتقدمة. الوطن العربي، اجمالاً، ما زال في المرحلة الوسيطة، أي مرحلة التحول الديمغرافي. ولكن الأقطار العربية دخلت تلك المرحلة في أوقات مختلفة. فبينما بدأت مصر تحولها الديمغرافي في أوائل القرن الماضي، ومعها أو بعدها بقليل بلاد الشام والمغرب الكبير، فإن بقية البلدان العربية لم تدخل تلك المرحلة إلا بعد ذلك بقرن كامل، أي خلال النصف الأول من القرن العشرين (الجزيرة والخليج والسودان والصومال وموريتانيا). ويتراوح معدل صافي الزيادة الطبيعية الآن بين ٢,٥ و ٣,٢ بالمائة سنوياً. المعدل الأصغر يسود بين الأقطار التي دخلت مبكراً مرحلة التحول الديمغرافي (مثل مصر وتونس ولبنان والمغرب)، وهو معدل لا يزال مرتفعاً بالمقاييس العالمية، وهو يكفي (عند ٢,٥ بالمائة سنوياً) لمضاعفة حجم السكان كل ٢٨ عاماً. المعدل الأعلى للزيادة الطبيعية (٣,٢ بالمائة سنوياً) يسود بين الأقطار التي دخلت مرحلة التحول الديمغرافي خلال نصف القرن الأخير (بلدان الجزيرة والخليج والسودان والصومال وموريتانيا)، وهو أعلى المعدلات في العالم، ويكفي لمضاعفة حجم السكان كل ٢٢ عاماً. ويكشف الجدول رقم (٣ - ١) عن هذه الحقائق. بل ويلاحظ أن بعض الأقطار قد ضاعف عدد سكانه في أقل من ذلك بكثير، وبخاصة في منطقة الخليج، ولكن ذلك لا يرجع للزيادة الطبيعية المرتفعة بين المواطنين فقط، ولكن للهجرة الوافدة في أعقاب الطفرة النفطية في أوائل السبعينات أيضاً، وهو أمر سنعود إليه لاحقاً. المهم في هذه الخاصية أن أقطار الوطن العربي تمر الآن (وبعضها منذ قرن كامل) بمرحلة نمو سكاني سريع ومستمر لأول مرّة في تاريخها، وان السكان العرب يتضاعفون على الأقل مرة كل ثلاثين عاماً. وهو ما يعني أنه في نهاية فترة الاستشراف عام (٢٠١٥). سيصل حجمهم إلى حوالى ٣٦٠ مليون نسمة.

٢ - يتميز السكان العرب بأن أغلبيتهم من الأطفال والفتيان

فأكثر من ٥٠ بالمائة من إجمالي السكان هم دون سن العشرين. وهذه نتيجة منطقية لارتفاع معدلات الخصوبة في الوطن العربي. ويترتب عليها تداعيات أخرى مهمة اجتماعياً وسياسياً. فهذه النسبة العالية من الأطفال والفتيان في الوقت الحاضر تعني أن معدلات الخصوبة المرتفعة ستستمر لجيلين مقبلين على الأقل (أي نصف القرن المقبل، أو إلى عام ٢٠٣٥). ويعني هذا العدد المضخم من الصغار أن «معدل الاعتمادية» (Dependency Ratio)، وهو نسبة غير العاملين إلى العاملين في مجمل السكان، سيظل مرتفعاً للغاية. بتعبير آخر، ستكون نسبة المنتجين إلى غير المنتجين في قوة العمل منخفضة. فهي لا تتجاوز في الوقت الحاضر ٢٥ بالمائة في المتوسط مقارنة بحوالى ٥٥ بالمائة في المتوسط في مجتمعات العالمين الأول

والثاني. ففي مقابل كل شخص يشارك عملياً في سوق العمل، هناك ثلاثة أشخاص لا يشاركون. ومن ثم يعتمدون على ذلك الشخص العامل لكي يعيلهم. ومما يرفع من معدل الاعتمادية في الوطن العربي، ليس غلبة عدد الأطفال فقط، وإنما عدم اسهام النساء أيضاً بدرجة كافية في سوق العمل خارج المنزل، حيث لا تتجاوز نسبة من يعملن منهن ١٠ بالمائة من كل الاناث فوق سن الخامسة عشرة. وانخفاض نسبة الاناث العاملات يعود إلى أسباب عديدة، بعضها يتعلق بالتقاليد والقيم التقليدية السائدة أو «السلفية الجديدة»، أو عدم إتاحة فرص التعليم والتدريب أو العمل أمام الراغبات منهن في دخول سوق العمل. وخلاصة القول في هذا الملمح من ملامح الهيكل السكاني العربي، أن الدولة ستظل تحت ضغوط شديدة لتخصيص المزيد من مواردها لتقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، بشكل مباشر أو غير مباشر، لثلاثة أرباع المجتمع ممن لا يعملون.

٣ ـ تتصف القاعدة السكانية العربية بتدني مواصفاتها الكيفية

فأغلبية السكان العرب أميون ويعيشون في مستوى صحي منخفض، ومن ثم فهم ذوو انتاجية منخفضة. فإلى جانب ما أشرنا إليه أعلاه من أن نصف المجتمع تقريباً (النساء) لا يقوم بعمل مجز، فإن من يقوم بالعمل من البالغين الذكور هم على الاجمال ذوو انتاجية لا تتجاوز ربع انتاجية أقرانهم في مجتمعات العالمين الأول والثاني. أما عن مستوى الأمية (من لا يقرأون أو يكتبون من السكان فوق سن العاشرة) فإن نسبتها تصل إلى حوالى ٦٠ بالمائة للوطن العربي اجمالاً. هذا رغم الجهود الضخمة التي بذلت في العقود الثلاثة الأخيرة، والتي أدت إلى مضاعفة غير الأميين (من ١٨ بالمائة سنة ١٩٦٠ إلى ٤٠ بالمائة عام ١٩٨٥). وتتفاوت مستويات غير الاميين بالطبع من قطر عربي إلى آخر، كما تتفاوت بين الذكور والاناث. فهي تنخفض إلى حوالى ٢٠ بالمائة (أي ٨٠ بالمائة أميون) في معظم أقطار الحزام الجنوبي، مثل السودان واليمن والسعودية وعمان وموريتانيا والصومال وجيبوتي، بينما ترتفع إلى أكثر من ٨٥ بالمئة (أي ١٥ بالمائة أميون فقط) في الأردن وفلسطين، ولبنان والكويت، وتتراوح بين ٤٠ و ٧٠ بالمائة في باقي الأقطار العربية (مصر، والمغرب، والجزائر، وتونس، وسوريا، وليبيا). وهي جميعاً من أقطار الحزام الشمالي للوطن العربي. وفيما يتعلق بمؤشرات الصحة فيكفي أن نذكر منها مؤشرين جامعين: الأول، هو **متوسط الحياة المتوقعة عند الولادة** (Life Expectancy)، والذي كان في عام ١٩٨٥ حوالى ٥٧ عاماً في المتوسط للوطن العربي اجمالاً وبينما يمثل ذلك تحسناً عنه في عام ١٩٥٠ حيث لم يتجاوز وقتها ٤٠ عاماً، إلا أنه يظل متدنياً مقارناً بمتوسط الحياة في العالم الأول الذي يصل إلى ٧٥ سنة، وفي العالم الثاني الذي يصل إلى ٧٠ عاماً. أما المؤشر الثاني، فهو **معدل وفيات الأطفال** (دون السنة)، فقد انخفض هذا المعدل من ١٧٠ بالألف عام ١٩٥٠ إلى ١٠٠ بالألف في منتصف الثمانينات، ورغم هذا التحسن الملحوظ إلا أنه لا يزال معدلاً عالياً، لا بالنسبة إلى مجتمعات العالم الأول (٩ بالألف) والثاني (١٩ بالألف) فقط، ولكن أيضاً مقارناً بمعظم دول العالم الثالث، (٥٩ بالألف في كل من الصين والهند). هناك مع ذلك أقطار عربية حققت تخفيضاً هائلاً في معدل وفيات الأطفال، في مقدمتها الكويت (٢٢

بالألف) والامارات (٣٥) والأردن (٤٩) ولبنان (٤٤)، هذا بينما يظل هذا المعدل مرتفعاً في اليمن العربية (١٢٨) والصومال (١٥٢) واليمن الديمقراطية (١٢٨) وعمان (١٠٩) وهي كلها من أقطار الحزام الجنوبي في الوطن العربي[٤].

٤ -يتسّم الوطن العربي بسوء توزيع سكانه سواء بين الأقطار، أم داخل كل قطر منها

وسوء التوزيع بين الأقطار سواء من حيث الحجم المطلق أم الكثافة المقارنة، هو أمر ظاهر تماماً في الجدول رقم (٥ ـ ١). فبينما لم تتعدّ هذه الكثافة أقل من شخصين لكل كم٢ في ليبيا، نجدها تصل إلى ٢٩٠ شخصاً لكل كم٢ في لبنان. والواقع أن الكثافة الحقيقية أعلى من ذلك بكثير في كل من الأقطار العربية. إذ ان أكثر من ٨٠ بالمائة من مساحة الوطن العربي، وكما ذكرنا في موضع سابق، هو أراض صحراوية غير مأهولة. وخلال العقود الأربعة التي تلت الاستقلال، لم يتم استصلاح وتعمير أي قدر يذكر من هذه الصحارى. فالمناطق المأهولة لا تتجاوز ٢,٥ مليون كم٢ (من مجموع ١٣,٦ مليون كم٢). وقد ارتفعت الكثافة الاجمالية في الرقعة المأهولة من ٣١ شخصاً عام ١٩٥٠ إلى ٧٣ شخصاً عام ١٩٨٥. ولا يوجد اقليم كبير مثل الوطن العربي، فيه هذه النسبة المرتفعة من الأراضي الصحراوية غير المأهولة. فإذا أخذنا مصر، على سبيل المثال، نجد أن المأهول أو المعمور منها لا يتجاوز ٤ بالمائة من مساحتها الكلية (أي ٤٠,٠٠٠ كم٢ من مليون كم٢). لذلك ارتفعت الكثافة الحقيقية فيها من ٢٥٠ شخصاً في الكم٢ المأهول عام ١٩٠٠ إلى ٥٠٠ شخص عام ١٩٥٠ إلى ١١٥٠ شخصاً عام ١٩٨٥. وما ينطبق على مصر يصدق على معظم الأقطار العربية الأخرى بدرجات متفاوتة. فإذا أخذنا الكويت، نجد أن المساحة المأهولة لا تتجاوز ١٠ بالمائة من المساحة الكلية. لذلك تصل فيها الكثافة الحقيقية عام ١٩٨٥ إلى أكثر من ١٠,٠٠٠ شخص في الكم٢ (المأهول)، مقارناً بالرقم الذي يظهر في الجدول رقم (٥ ـ ١) للكثافة الخام أو الاجمالية، وهو ١٠٦ أشخاص في الكم٢. وهذه الملاحظة تفسّر لماذا تبدو المدن والقرى العربية مزدحمة، أو حتى مكتظة بالسكان، رغم ضخامة المساحة الاجمالية للوطن العربي. لذلك يلاحظ من صور الأقمار الصناعية أن خريطة الوطن العربي عبارة عن فضاء فسيح تتخلله ما يشبه «الواحات» المتناثرة. فمدينة الكويت التي تضم حوالى ٩٠ بالمائة من جملة سكان الكويت لا تشغل إلا أقل من ٨ بالمائة من مسطّح القطر الكويتي. ومع استمرار الزيادة الطبيعية في السكان، لنا أن نتوقع تضاعف الضغوط على المناطق الصغيرة المأهولة في الوطن العربي، ومن ثم الارتفاع الهائل في ثمن الأراضي الزراعية والعقارية في تلك المناطق المأهولة. كما أن استمرار التركز السكاني العربي في ٢٠ بالمائة من مساحة الأرض العربية، يحمل في طياته مضاعفات استراتيجية سلبية

(٤) الأرقام والمعدلات الواردة في هذه الفقرة محسوبة من الملاحق الاحصائية في:
World Bank, *World Development Report, 1986* (Washington, D.C.: The Bank, 1986); *The Arabs: Atlas and Almanac, 1985/86* (Washington, D.C.: The American Educational Trust, 1986), ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال(اليونيسيف)، وضع الأطفال في العالم، ١٩٨٧ (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٧).

للأمن الوطني والقومي. فالأراضي غير المأهولة هي بمثابة دعوة مفتوحة للغزاة والطامعين. ولعل سيناء وجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأم موسى في الخليج العربي، هي أمثلة حية لصدق هذه المقولة.

٥ ـ يتّسم الوطن العربي بسرعة معدلات التحضر، وينطوي على مشكلات اجتماعية ـ اقتصادية حادة

إن إحدى نتائج سوء توزيع السكان هي تزايد الضغوط على الأراضي الزراعية المحدودة في الوطن العربي. وقد كان ذلك أحد العوامل الرئيسية الطاردة للسكان من الأرياف إلى المدن العربية، سواء في داخل القطر نفسه أم عبر الحدود القطرية. وتجلى ذلك في تيارين كبيرين ومستمرين للهجرة من الريف والبادية إلى المدن العربية. فسكان هذه الأخيرة، أسوة ببقية السكان، يتزايدون زيادة طبيعية مرتفعة (من ٢ إلى ٣ بالمائة سنوياً) خلال هذا القرن. ومعدل الزيادة الطبيعية في الريف يزيد قليلاً. ولكن مشكلة الريف العربي أن فيه، إلى الآن على الأقل، نشاطاً اقتصادياً واحداً وهو الزراعة. وبما أن مساحة الأراضي الزراعية تظل ثابتة أو تتسع ببطء شديد، فإن الزيادة السكانية في الريف غالباً ما تعني إضافات بشرية لا تستطيع أن تكسب قوتها من العمل الزراعي. لذلك تهاجر هذه الاضافات السكانية إلى المدن، حيث تتنوّع الأنشطة الاقتصادية، سعياً للعمل وكسب القوت، لذلك نجد أن المدن العربية تنمو من هذا المصدر (الهجرة الريفية والبدوية اليها) بقدر ما تنمو من الزيادة الطبيعية (أي الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات). فإذا كانت المدينة العربية تنمو بمعدل ٢,٥ بالمائة سنوياً من الزيادة الطبيعة، فهي تنمو أيضاً بمعدل ٢,٥ بالمائة من الهجرة إليها، أي أن معدل نموها الاجمالي من المصدرين يصل إلى ٥ بالمائة سنوياً. وقد كان هذا هو الحال منذ الاستقلال، أي خلال العقود الأربعة الأخيرة. لقد زاد اجمالي سكان الوطن العربي في تلك الفترة حوالى ١٥٠ بالمائة (من ٧٧ مليوناً عام ١٩٥٠ إلى ١٨٢ مليوناً عام ١٩٨٥). ولكن سكان المدن أو الحضر تضاعفوا عدة مرات خلال الفترة نفسها: من ١٩ مليوناً، عام ١٩٥٠ إلى ٩٤ مليوناً، عام ١٩٨٥، أي نسبة ٣٩٥ بالمائة. ولأننا سنفرد قسماً خاصاً في هذا الفصل لمعالجة المدن العربية، فإننا نكتفي بالإشارة إلى أن معدل تدفق المهاجرين (من الأرياف والبوادي) على المدن العربية هو اسرع واضخم من أن تستطيع هذه المدن أن تستوعبهم وتدمجهم في قطاعات الاقتصاد الحديثة، ومن ثم يتحوّل معظمهم إلى عاطلين سافرين أو مقنعين، وهو ما يجعل من هذه الملايين عماد ما يسمى بطبقة **البروليتاريا الهلامية** أو الرثّة. وهي طبقة، رغم هامشيتها في العملية الانتاجية، إلا أنها ذات تأثير هائل على مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما سنرى تفصيلاً.

٦ ـ إن حجم السكان في الوطن العربي وتكوينهم وتوزيعهم ذو تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على عملية التنمية

ولتوضيح هذه التأثيرات، يمكن تقسيم الوطن العربي سكانياً إلى ثلاث مجموعات

مختلفة، ولكن اختلافها ذو مردودات سلبية. المجموعة الأولى هي **الأقطار المكتظة سكانياً والمتكدّسة حضرياً** في الوقت نفسه، وتشمل مصر والمغرب والجزائر وتونس. ونجد في هذه المجموعة أن معدل الزيادة السكانية مساو أو يزيد على معدل التنمية الاقتصادية، وأنّ معدل النمو الحضري من الهجرة يفوق بشكل ملحوظ قدرة المدن على استيعاب المهاجرين ونجاحهم في الاقتصادات الحديثة. والمجموعة الثانية هي **الأقطار المخلخلة سكانياً والمتكدّسة حضرياً**، ومن أمثلتها العراق والسعودية وليبيا والسودان. وهي رغم أن اقتصادها ينمو أو هو قابل للنمو بسرعة، إلا أن هذا النمو يصطدم بسقف معين لن يتجاوزه، بسبب نقص السكان الوطنيين القادرين على المساهمة في القطاعات الانتاجية والخدمية الحديثة. ويضاعف من هذه المشكلة أن عدد السكان المحدود في الريف، وحيث الحاجة إليهم ماسّة وفرص العمل الزراعي متوافرة، إلا أنهم ينجذبون للهجرة إلى المدينة، حيث لا حاجة حقيقية إليهم، ولكن حيث إغراءات الحياة المتنوعة. أما المجموعة الثالثة، فهي مجموعة **أقطار الخليج النفطية** (باستثناء السعودية)، حيث هناك **تخلخل سكاني حادّ وتكدّس حضري حادّ**. المشكلة هنا ليست تضخم حجم المدن، ولكنها ضآلة القاعدة السكانية الوطنية أصلاً. فالموارد المالية لهذه البلدان منذ الاستقلال (في الستينات والسبعينات) أكبر من طاقة اقتصاداتها على الاستيعاب، وبرامجها التنموية أضخم مما تستطيع قوة العمل البشرية الوطنية أن تضطلع بها. لذلك لجأت، ولا تزال، إلى طلب قوى العمالة الأجنبية على نطاق واسع، وقد تضخمت هذه العمالة في السنوات الأخيرة، بخاصة غير العربية منها (من شرق آسيا وجنوبها) بشكل يهدّد الهوية الوطنية والقومية لأقطار الخليج العربي. فقد وصلت نسبة غير الوطنيين وغير العرب (الآخرين) في بعضها (الامارات) إلى أكثر من ٦٠ بالمائة من اجمالي السكان، وإلى أكثر من ٨٠ بالمائة من قوة العمل، في منتصف الثمانينات. وسنرى ما يمكن أن يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية وسياسية وخيمة لهذه المجموعة من الأقطار مستقبلاً.

ويحمل الجدولان (٥ ـ ٢) و (٥ ـ ٣) بعض مظاهر التباين في المساحة وعدد السكان، ومتوسط الدخل، وفي مؤشرات أخرى بين أقطار الوطن العربي، وهي في مجموعها تؤكّد المقولة التي وردت في مواضع سابقة حول عدم الاتساق في توزيع الأرض والبشر والموارد بين تلك الأقطار. فيندر أن نجد كياناً قطرياً عربياً واحداً تتوافر له المساحة الأرضية الواسعة وحجم السكان الكبير والناتج القومي الوفير. فبعض أصغر أقطار الوطن العربي سكانا ومساحة، هو أعلاها من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، مثل الامارات والكويت، وبعض أكبر أقطار الوطن العربي مساحة وسكاناً هو من أدناها دخلاً، مثل مصر والسودان (الجدول رقم (٥ ـ ٣)) وكان لا بد لهذا التباين أن ينعكس على مؤشرات نوعية الحياة الأخرى، مثل التعليم ومعدل وفيات الأطفال (راجع الجدول رقم (٥ ـ ٢)). كما أن هذا التباين الصارخ في حجم الأرض والبشر والموارد بين كيانات قطرية متجاورة، تنتمي لنفس الوطن والأمة، يجعل النظام العربي الاقليمي مليئاً بعوامل عدم الاستقرار داخلياً، كما يجعله سهل الاختراق خارجياً. وإذا كانت مظاهر عدم الاستقرار الداخلية، سيجري التعامل معها في ثنايا هذا المجلد، فإن مظاهر

جدول رقم (٥ - ٢)

مؤشرات أساسية توضح بعض التباينات بين أقطار الوطن العربي

الاقاليم / الأقطار	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة		معدل وفيات الرضع دون السنة		مجموع السكان (بالملايين)	العدد السنوي الولادات / الوفيات الرضع والاطفال حتى سن الرابعة (بالآلاف)		حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الاجمالي (بالدولار الامريكي)	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	النسبة المئوية للبالغين المتعلمين		النسبة المئوية للالتحاق بالمدارس الابتدائية حسب فئات الأعمار المختلفة		حصة الفرد من دخل الأسرة (نسبة مئوية)	
	١٩٦٠	١٩٨٥	١٩٦٠	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٨٥		١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٢ - ١٩٨٤		١٩٨٢ - ١٩٨٤		١٩٧٥ - ١٩٨٢	
						الولادات	الوفيات			ذكور	اناث	ذكور	اناث	أدنى ٤٠ بالمائة	أعلى ٢٠ بالمائة
المغرب العربي															
المغرب	٢٦٥	١٣٠	١٦٣	٩٠	٢١,٩	٧٥٤	٩٨	٦٧٠	٦٠	٤٥	٢٢	٩٧	١١	٠٠	٠٠
الجزائر	٢٧٠	١١٧	١٦٨	٨١	٢١,٧	٩١٦	١٠٥	٢٤١٠	٦١	٦٣	٣٧	١٠٦	٨٢	٠٠	٠٠
تونس	٢٥٥	١١٠	١٥٩	٧٨	٧,١	٢٢٥	٢٥	١٢٧٠	٦٢	٦٨	٤١	١٢٥	١٠٢	٠٠	٠٠
ليبيا	٢٦٨	١٣٠	١٦٠	٩٠	٣,٦	١٦٢	٢١	٨٥٢٠	٦٠	٨١	٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
موريتانيا	٢١٠	٢٢٣	١٨٥	١٣٢	١,٩	٩٥	٢١	٤٥٠	٤٥	٠٠	٠٠	٤٥	٣٩	٠٠	٠٠
وادي النيل															
مصر	٣٠٠	١٣٦	١٧٩	٩٣	٤٦,٩	١٦٢٦	٢٢٠	٧٢٠	٥٩	٥٩	٣٠	١٠١	٧٦	١٧	٤٨
السودان	٢٩٣	١٨٧	١٧٠	١١٢	٢١,٦	٩٧٥	١٨٠	٣٦٠	٤٩	٤١	٢١	٥٩	٤٢	٠٠	٠٠
الصومال	٢٩٤	٢٥٧	١٧٥	١٥٢	٤,٧	٢٢١	٥٦	٢٦٠	٤١	١٨	٦	٢٨	١٥	٠٠	٠٠
جيبوتي					٠,٢			٣٠٠							
المشرق العربي															
العراق	٢٢٢	١٠١	١٣٩	٧٣	١٥,٩	٦٧٨	٦٨	٣٠٢٠	٦٣	٩٠	٨٧	١١٣	٩٩	٠٠	٠
سوريا	٢١٨	٧١	١٣٥	٥٤	١٠,٥	٤٨٧	٣٤	١٦٢٠	٦٤	٧٦	٤٣	١١٤	٩٦	٠٠	٠٠
الأردن	٢١٨	٦٥	١٣٥	٤٩	٣,٥	١٦٣	١١	١٥٧٠	٦٥	٨٧	٦٣	١٠١	٩٨	٠٠	٠٠
لبنان	٩٢	٥٦	٦٨	٤٤	٢,٧	٨٠	٥	٠٠	٦٦	٨٦	٦٩	١١٥	١٠٥	٠٠	٠٠

يتبع

تابع جدول رقم (٥ - ٢)

الجزيرة والخليج															
السعودية	٢٩٢	١٠٩	١٧٠	٧٨	١١,٥	٤٨٠	٥٣	١٠٥٣٠	٦٢	٣٥	١٢	٨١	٥٦	٠٠	٠٠
اليمن العربية	٣٨٧	٢١٠	٢١٤	١٢٨	٦,٨	٣٣١	٧٠	٥٥٠	٥٠	٢٧	٢	١٠٧	٢١	٠٠	٠٠
اليمن الديمقراطية	٣٧٨	٢١٠	٢١٤	١٢٨	٢,١	١٠١	٢١	٥٥٠	٥٠	٥٩	٢٥	٩٧	٢٦	٠٠	٠٠
عُمان	٣٧٨	١٧٢	٢١٤	١٠٩	١,٢	٥٦	١٠	٦٤٩٠	٥٤	٠٠	٠٠	٩٤	٧٢	٠٠	٠٠
الكويت	١٢٨	٢٥	٨٩	٢٢	١,٨	٦١	٢	١٦٧٢٠	٧٢	٧٦	٦٣	٩٦	٩٤	٠٠	٠٠
الامارات العربية المتحدة	٢٣٩	٤٣	١٤٥	٣٥	١,٣	٣٥	٢	٢١٩٢٠	٦٨	٥٨	٣٨	٩٤	٩٥	٠٠	٠٠
البحرين				٣٧	٠,٥			١٠٤٧٠	٦٩	٧٨	٥٥	٨٥	٧٩	٠٠	٠٠
قطر					٠,٣			١٩٨١٠	٧٢						

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف)، **وضع الأطفال في العالم**، ١٩٨٧، (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٧)، الملحق الاحصائي.

جدول رقم (٥ ـ ٣)

ترتيب أقطار الوطن العربي طبقاً لبعض مظاهر التباين السكاني والدخلي في منتصف الثمانينات

ترتيب الأقطار (السكان ١٩٨٥) بالمليون	ترتيب الأقطار (المساحة بالألف كلم٢)	ترتيب الأقطار حسب نسبة التحضر (نسبة مئوية) (١٩٨٥)	ترتيب الأقطار حسب متوسط الدخل الفردي بالدولار (١٩٨٥)
مصر (٤٦,٥)	١) السودان (٢٥٠٦)	١) الكويت (٩٣)	الامارات العربية المتحدة (٢١٩٢٠)
المغرب (٢٢,٣)	٢) الجزائر (٢٣٨٣)	٢) البحرين (٨٠)	قطر (١٩٨١٠)
الجزائر (٢١,٣)	٣) السعودية (٢١٥٠)	٣) الامارات العربية المتحدة (٨٠)	الكويت (١٦٧٢٠)
السودان (٢٠,١)	٤) ليبيا (١٧٥٧)	٤) قطر (٨٠)	السعودية (١٠٥٣٠)
العراق (١٥,٤)	٥) مصر (١٠٠١)	٥) لبنان (٧٦)	البحرين (١٠٤٧٠)
سوريا (١٠,٢)	٦) موريتانيا (٦٧٠)	٦) السعودية (٧٢)	ليبيا (٨٥٢٠)
السعودية (٦,٦)	٧) المغرب (٤٤٥)	٧) الأردن/ فلسطين (٧٢)	عُمان (٦٤٩٠)
تونس (٧,٠)	٨) العراق (٤٣٥)	٨) العراق (٧٢)	العراق (٣٠٢٠)
اليمن العربية (٦,٣)	٩) الصومال (٣٩٣)	٩) ليبيا (٦٣)	الجزائر (٢٤١٠)
الصومال (٦,٣)	١٠) اليمن الديمقراطية (٢٨٨)	١٠) تونس (٥٥)	سوريا (١٦٢٠)
الأردن/ فلسطين (٥,٤)	١١) عُمان (٢١٢)	١١) مصر (٥٠)	الأردن (١٥٧٠)
لبنان (٢,٩)	١٢) اليمن العربية (١٩٥)	١٢) سوريا (٥٠)	تونس (١٢٧٠)
ليبيا (٢,٨)	١٣) سوريا (١٨٥)	١٣) الجزائر (٤٧)	مصر (٧٢٠)
اليمن الديمقراطية (٢,٠)	١٤) تونس (١٦٤)	١٤) المغرب (٤٥)	المغرب (٦٧٠)
موريتانيا (١,٧)	١٥) الأردن/ فلسطين	١٥) جيبوتي (٤٢)	اليمن الديمقراطية (٥٥٠)
الكويت (١,٧)	١٦) الامارات العربية المتحدة (٨٤)	١٦) اليمن الديمقراطية (٣٨)	اليمن العربية (٥٥٠)
الامارات العربية المتحدة (١,٣)	١٧) جيبوتي (٢٦)	١٧) عُمان (٢٧)	موريتانيا (٤٥٠)
عُمان (١,١)	١٨) قطر (٢٢)	١٨) موريتانيا (٢٦)	السودان (٣٦٠)
البحرين (٠,٥)	١٩) الكويت (١٦)	١٩) السودان (٢٥)	جيبوتي (٣٠٠)
قطر (٠,٣)	٢٠) لبنان (١٠)	٢٠) الصومال (٢٠)	الصومال (٢٦٠)
جيبوتي (٠,١)	٢١) البحرين (٦)	٢١) اليمن العربية (٢٠)	

المصدر: نقلاً عن، وتجميعاً من الجدولين (٥ ـ ١) و(٥ ـ ٢).

ومواضع الاختراق الخارجي تعالج في مجلد **العرب والعالم** ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

أحد مظاهر عدم الاستقرار الداخلي في الوطن العربي، والناتجة عن تباين التطور الديمغرافي لمجتمعات الدول القطرية، يكمن في التوزيع الداخلي للسكان بين الريف والحضر في كل كيان قطري. وأحد افتراضات هذه الدراسة هو أن المدن العربية الآخذة في التضخم، ستكون إحدى الساحات الصراعية العنيفة خلال العقود الثلاثة المقبلة. ففيها تتركز وتتفاعل كل متناقضات الوطن العربي، سواء تلك الموروثة عن الماضي أم تلك الناتجة عن حاضر النمو المشوّه وغير المتوازن. لذلك سنتناول التطور المتباين للهياكل الحضرية العربية في القسم التالي.

ثالثاً: التطور المتباين للهياكل الحضرية العربية

في القسم السابق من هذا الفصل، أشرنا إلى الملامح الحضرية في القاعدة السكانية العامة للوطن العربي، ونفرد هذا القسم لتفصيل تلك الملامح. فمستقبل الأنظمة السياسية العربية - كما جزء كبير من حاضرها - يتقرر على مسرح المدن العربية وبخاصة المدن العملاقة منها. كيف نمت وتطورت هذه المدن، وعلاقتها بالارياف والبوادي العربية، وعلاقات القوى بين تكويناتها الاجتماعية؟ هذا القسم هو في الجانب الأعظم منه، تحليل لاشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي[٥].

فكما أشرنا في أكثر من موضع أنه، بوقوع الوطن العربي في براثن الهيمنة الغربية، شهدت بناه الاقتصادية والسكانية والاجتماعية تغيرات شتّى، أهمها دمج الوطن العربي في النظام الدولي الرأسمالي. ولمّا كان الغرض الاساسي للهيمنة الغربية، هو استغلال موارد الوطن العربي الطبيعية واحتكار أسواقه، فإن ذلك قد استتبع بالضرورة احداث تغييرات هيكلية في اقتصادات أقطاره. من ذلك - مثلاً - تحويل الزراعة في بعضها من انتاج المحاصيل النقدية كالقطن في مصر والسودان، وتصديرها خاماً لمصانع الغزل والنسيج في القارة الأوروبية. وحتى تتم العملية بكفاءة رأسمالية، أدخلت «الميكنة» وأساليب الريّ والتسميد وطرق المواصلات الحديثة التي تربط مراكز انتاج المواد الخام في الأقطار العربية بمراكز تصنيعها في الأقطار الأوروبية.

---

(٥) اعتمدنا في هذا القسم على تلخيص للأعمال التالية: سعد الدين ابراهيم، «حاضر المدن العربية ومستقبلها،» **الفكر العربي**، السنة ١، العدد ١٠ (آذار/مارس - نيسان/ ابريل ١٩٧٩)، ص ٨٧ - ١١٦؛ غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، فصل ٦: «تمدن السكان وتريّف السلطة»؛

Saad Eddin Ibrahim: «Urbanization in the Arab World,» in: Hopkins and Ibrahim, eds., *Arab Society, Social Science Prerspectives*, pp. 123 - 147; *Population and Urbanization in Morocco* (Cairo: American University in Cairo Press, 1981), and Fradj Stambouli, «Emergence of a New Urban Society in the Maghreb,» in: Hopkins and Ibrahim, eds., Ibid., pp. 148 - 162.

واتساقاً مع الهدف نفسه، نزعت ملكية أجود الأراضي الزراعية في بعض الأقطار العربية، ونقلت إلى أيد أوروبية لانشاء مزارع كبيرة تصلح للاستغلال الرأسمالي. وتحوّل عدد كبير من الفلاحين العرب إلى عمال أجراء في هذه المزارع، بينما فقد عدد آخر مصدر رزقه الأساسي، ولم يعد أمامه من بديل غير أن يهجر الريف سعيا وراء العمل. وقد عرفت كل من الجزائر وتونس والمغرب وفلسطين هذا النمط من الاستعمار الاستيطاني الأوروبي.

والتغيّر الأساسي الآخر الذي نتج عن الهيمنة الامبريالية هو القضاء على الصناعات الحرفية، واضعاف الصناعات الحديثة الوليدة التي كانت قد بدأت في الظهور. وكان هذا التغيّر لازمة منطقية لكي تحتكر كل دولة استعمارية أسواق الأقطار التي هيمنت عليها.

وأخيراً، كان من نتيجة التفاعل المكثف مع الغرب ـ كما ذكرنا من قبل ـ أخْذ السكان العرب بمبادىء الصحة العامة الحديثة والطب العلاجي والوقائي. وكان أثر ذلك بالغاً في خفض معدل الوفيات في المدن أولاً، ثم في الريف بعد ذلك. وبما أن التعليم لم ينتشر بصورة سريعة، ولأن معظم السكان ظلوا خارج قوة العمل الصناعية في القطاعات الحديثة، فإن اتجاهاتهم وقيمهم وسلوكهم بخصوص تحديد النسل وخفض معدل المواليد، لم تتأثر بالدرجة نفسها التي تأثر بها معدل الوفيات. أي انه نتيجة التطور المشوّه أو غير المتوازن للبنية الاقتصادية التحتية، فإن الهياكل الفوقية للمجتمع العربي لم تتطور بالسرعة المطلوبة. فكان نمو السكان أسرع من نمو الاقتصاد والتعليم والثقافة.

كيف أثّر ذلك ـ أي دمج الوطن العربي في النظام الدولي الرأسمالي ـ على نمو المدن العربية؟ يتضح من الفقرات السابقة أنه، ابتداء من القرن التاسع عشر، بدأت زيادة مطّردة في عدد السكان في الريف والحضر على السواء. كان يصاحب الزيادة السكانية تقلص في انتاج الغذاء مع تحويل الزراعة إلى محاصيل نقدية للمواد الخام، ونزع ملكية أراضي أعداد كبيرة من الفلاحين ونقلها إلى أيد أجنبية ورأسمالية أو كبار ملاك وطنيين، وهو الأمر الذي قلص من فرص العمالة في الريف. فكأننا بصدد ريف عربي يتزايد سكانه من ناحية، وتتقلّص فيه فرص العمل وكسب العيش من ناحية ثانية، ولا تزيد فيه الرقعة الزراعية الكلية كثيراً من ناحية ثالثة. أمام هذه العوامل التي خلقتها الهيمنة الامبريالية، كان من الطبيعي أن تهجر أعداد متزايدة قراها في الريف وتتجه إلى المدن سعياً وراء فرص الحياة. ومنذ ذلك الوقت والريف يدفع، في عملية طرد مستمرة بأعداد من سكانه سنوياً إلى كل مدينة عربية.

الأثر الثاني البارز نتيجة الهيمنة الامبريالية هو نمو المدن الساحلية، وبالتحديد مدن الموانىء. فقد أصبحت هذه خلال الحقبة الاستعمارية نقطة الوصل في خطوط الاستغلال. فمنها يتمّ تصدير المواد الخام، وإليها تأتي البضائع المصنّعة لتغزو أسواق الأقطار العربية، واليها يأتي كذلك جنود الدول المهيمنة وسلاحها للقهر ولحراسة خطوط الاستغلال، التي تبدأ من الريف العربي وترتد إليه مروراً بمدن أوروبا التي تستبقي لنفسها فائض القيمة من العملية الاستغلالية. لذلك نرى مدناً مثل الدار البيضاء والجزائر والاسكندرية وبيروت والبصرة تمتلىء

بالحركة وتجذب إليها السكان من الريف، ومن المدن الأصغر خلال الحقبة الاستعمارية.

الأثر الثالث للهيمنة الاستعمارية هو خلق تقسيم **طبقي ووظيفي** داخل المدن العربية. فقد اختار الأوروبيون أن يُفردوا لأنفسهم أقساماً معينة داخل كل مدينة عربية كبيرة، خططّوها حسب النهج الغربي: شوارع عريضة ومتقاطعة، وحدائق ومنتزهات ومياها نقية وكهرباء وغازاً تم توصيله إلى وحداتهم السكنية، وخدمات بلدية عامة مثل نظافة الشوارع وجمع القمامة وانشاء الأندية ودور السينما وغيرها من الأنشطة الترويحية، وما إلى ذلك. وأخذت هذه الأقسام أسماء مختلفة مثل «المدينة الجديدة» أو «الحي الأوروبي»، تمييزاً لها عن أقسام المدينة العربية القديمة التي لم تحظ بالعناية والتطور نفسهما وظلت على حالها، بل وتدهورت نتيجة الاكتظاظ السكاني الذي سبّبته الزيادة الطبيعية لسكانها من ناحية، والهجرة الريفية من ناحية أخرى، وباختصار، أصبحت معظم المدن العربية تنقسم إلى عالمين متمايزين في كل شيء، وإن كانا متجاورين مكانياً.

هذه الآثار الثلاثة الرئيسية، وغيرها مما لا يتّسع المجال لذكره، التي نتجت عن الهيمنة الاستعمارية، كان، ولا يزال، لها أبلغ المضاعفات على مسيرة التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي لمعظم أقطار الوطن العربي. فحتى بعد زوال الاستعمار الغربي بصوره السافرة، ظلت قوة العوامل التي كان قد خلقها مستمرة في احداث مفعولها في تشويه هذا التطور حتى الوقت الحاضر. ولم تستطع النخبات الوطنية الحاكمة أن تقضي على جذور هذه العوامل، وتصحّح العلاقات المشوهة بين الريف والمدن. فرغم محاولات بعض الأنظمة لوضع حد لاهمال الريف واستغلاله، باستحداث قوانين وسياسات الاصلاح الزراعي، كما حدث في مصر وسوريا والعراق والجزائر، إلا أن هذه المحاولات إما جاءت متأخرة أو مبتورة. لذلك لم يكن لها الأثر المنشود في تصحيح هذه العلاقات. وزاد من تدهور الأمور أن السنوات العشر الأخيرة قد شهدت ما يشبه «الردة» على محاولات التغيير الاشتراكي في هذا الاتجاه. لذلك استمر تدفق الهجرة من الريف إلى المدينة، واستمر نمو هذه الأخيرة على حساب الريف. وكذلك استمر التمايز الطبقي والوظيفي بين الأحياء القديمة أو «الشعبية» والاحياء الجديدة حيث يسكن الميسورون. ففي هذه الأخيرة حلّت النخبات الوطنية المقتدرة محلّ الفئات الأجنبية من المستوطنين الغربيين. ولكن هذه النخبات ظلت تمارس الوظيفة التي كان يمارسها الأجانب، وهي امتصاص «فائض القيمة» وتوصيله إلى مراكز الرأسمالية الصناعية في المجتمعات الغربية، مقابل اقتطاع جزء لنفسها مقابل الحراسة كعمولة أو سمسرة، أو الحراسة لخطوط الاستغلال التي كان يقوم بها جنود الاستعمار مباشرة في الماضي.

إن استمرار العلاقة بين الريف والحضر على المنوال الذي أرست الامبريالية دعائمه حينما نجحت في دمج الاقتصاد العربي في نظامها العالمي، يمثّل جانباً من قصة الواقع. ويكون تبسيطاً مخلاً إذا اعتقدنا أن تلك هي القصة كلها. هناك جوانب أخرى ساهمت في تعقيد ظاهرة الانحسار الريفي والمد الحضري في عهد الاستقلال، أي بعد الحرب العالمية الثانية، وكان دافعها الرغبة العارمة من بعض القيادات في احداث تنمية اقتصادية سريعة، أو اتخاذ حلول وقتية

لمشكلات اجتماعية معقدة. هذا الجانب من قصة نمو المدن العربية يغلب عليه حسن القصد وسوء التخطيط، أو غياب التخطيط كلياً. لذلك أصبح جزء كبير من نمو المدن بمثابة نمو طفيلي أو سرطاني، يهدّد هذه المدن نفسها أو المجتمع كله، بأوخم العواقب. ولكن قبل أن نتعرض لهذه العواقب بالتحليل يجدر أن نلقي نظرة أكثر تفحصاً على واقع ظاهرة التحضر والمدن العربية في الوقت الحاضر[٦].

١ ـ أنماط النمو الحضري في الوطن العربي

رغم اشتراك كل أقطار الوطن العربي في مجموعة الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية العامة، ورغم اشتراكها جميعاً في علاقات التبعية التي نتجت عن دمج اقتصادات هذه الأقطار في النظام الرأسمالي العالمي، إلا أنه تظل هناك بعض الاختلافات النوعية والكمية في تأثير ذلك كله على هياكلها الحضرية. ويمكن تصنيف الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات في هذا المجال: مجموعة أقطار الخليج، مجموعة الحزام الشمالي، ومجموعة الحزام الجنوبي.

أ ـ مجموعة أقطار الخليج: دولة المدينة

بالرجوع إلى الجدول رقم (٥ ـ ٤) يتضح لنا أن أقطار هذه المجموعة (الكويت، وقطر، والبحرين، والامارات العربية المتحدة) هي أكثر أقطار الوطن العربي حضرية. فنسبة سكان المدن في كل منها تتراوح بين ٨٠ بالمائة (الامارات) و ٩٣ بالمائة (الكويت)، مروراً بقطر عام ١٩٨٥. وهذه النسب مرتفعة جداً بالقياس إلى معظم المجتمعات الغربية التي بدأت ثورتها السكانية والحضرية منذ قرنين من الزمان (مثل بريطانيا، وألمانيا، والولايات المتحدة). لقد كان معدل نمو المدن في دول الخليج في عقد الستينات حوالى ١٥ بالمائة سنوياً، وهو معدل يكفي لمضاعفة سكان هذه المدن مرّة كل خمس سنوات. وقد استمر هذا المعدل خلال عقد السبعينات، بل وزاد في كل من الامارات وقطر إلى ما يقرب من ١٨ بالمائة سنوياً.

ومما يلفت النظر أن هذه المجموعة هي آخر المجموعات العربية الثلاث دخولاً إلى مرحلة التحوّل السكاني (Stage of Demographic Transition) وإلى ميدان الحضرية. فهي قد

---

(٦) هناك تعريفات ومعايير مختلفة للتجمعات «السكانية ـ المكانية» التي يطلق عليها مصطلح «الحضر» (Urban) أو «المدينة» (Town, City) في بلدان العالم الأول الغربية، وطبقاً لمعايير الأمم المتحدة المتأثرة بها، يعتبر «حضراً» أي وحدة مكانية يعيش فيها ٥٠٠٠ نسمة أو أكثر. ولكن بلدان العالم الثالث عموماً لا تأخذ بهذا المعيار، حيث ان كثيراً من القرى فيها تتجاوز هذا الحجم بكثير. لذلك يأخذ معظمها، ومنها الأقطار العربية بمقياس مركّب في تعريف الحضر، يدخل فيه حجم السكان (عادة ٢٠٠٠٠ نسمة أو أكثر)، ونشاطهم الاقتصادي (أغلبية لا تعمل بالزراعة أو الرعي أو الصيد) والوظيفة الادارية والتعريف القانوني (حيث تكون الوحدة المكانية السكانية محل الاعتبار عادة مركزاً ادارياً لعدد من القرى المحيطة بها، وحيث يصدر عادة قانون أو أمر اداري يطلق عليها اسم المدينة). ونظراً للتنوع في هذه المعايير من قطر عربي إلى آخر، فإننا نأخذ الاحصاءات القطرية العربية على علاتها في هذا الصدد؛ أي أننا نعتبر «حضراً» في كل منها ما تطلق هي عليه هذا الاصطلاح.

دخلت مرحلة التحوّل السكاني بعد أكثر من مائة سنة من دخول أقطار الحزام الشمالي (مصر، والمغرب، والجزائر، وتونس، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، والعراق). ولكن النمو السكاني في هذه المجموعة لا يتأتّى من مصدر الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) بقدر ما هو متأت من مصدر الهجرة إلى أقطار الخليج من كل أنحاء الوطن العربي وايران وشبه القارة الهندية. والطفرة النفطية في هذه الأقطار في العقود الثلاثة الماضية، تعتبر المسؤول الأول عن النمو الهائل في سكان هذه الأقطار عموماً، وسكان مدنها خصوصاً. فأكثر من نصف سكان هذه الأقطار الأربعة مهاجرون لم يولدوا على أرضها، ومعظمهم إمّا عرب (وخاصة من فلسطين ومصر واليمن والعراق) أو غير عرب من الدول المواجهة لها، على الجانب الآخر من الخليج والبحر العربي.

والملاحظة الأهم في النمط التوزيعي لسكان أقطار الخليج، هي أن معظمهم يتركز في مدينة واحدة، هي العاصمة. فمدينة الكويت العاصمة تضم حوالى ٩٠ بالمائة من جملة سكان الكويت الدولة. ومدينة الدوحة تضم أكثر من ٧٥ بالمائة من مجموع سكان دولة قطر. والمنامة كانت تضم ٦٥ بالمائة من مجموع سكان البحرين عام ١٩٨٥. وكل امارة في دولة الامارات العربية المتحدة، هي في الواقع عبارة عن مدينة بلا أرياف حولها (مثل دبي والعين وأبو ظبي). لذلك ليس من قبيل المبالغة أن نطلق على كل من هذه الأقطار «دولة المدينة»(City State)، مثلها في ذلك مثل المدن الاغريقية القديمة. من هذه الناحية تمثّل أقطار الخليج نموذجاً فريداً في عالمنا المعاصر (ويشبه إلى حد كبير نموذج سنغافورة) جديراً بالدراسة والتأمل، بخاصة وأن هذه الأقطار قد برزت في السنوات التي تلت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ كعملاق مالي في عالم المال والتجارة، بسبب ثرواتها الضخمة من النفط الذي زادت أسعاره زيادة فلكية بعد تلك الحرب.

ولكن، أيّاً كانت الأهمية المالية والنفطية لأقطار الخليج، فإنها لا تمثّل نسبة تذكر من الحجم السكاني العربي. فسكان هذه الأقطار مجتمعين لا يتعدون أربعة ملايين شخص. ومع ذلك، فإذا استمرت معدلات الزيادة من الهجرة على حالها في العقدين المقبلين من هذا القرن، فإن هذه المجموعة سترفع وزنها النسبي سكانياً وحضرياً من أقل من ٣ بالمائة في الوقت الحاضر إلى أكثر من ١٠ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي مع نهاية هذا القرن. ولكن الدلائل في منتصف الثمانينات توحي بأن هذه المعدلات ستتناقص، نتيجة انخفاض اسعار النفط من ناحية، ولأن هذه البلدان قد استكملت معظم بنيتها الأساسية (Infrastructure) من طرق ومطارات ومنافع عامة، وهي الأنشطة التي كانت تحتاج عادة إلى أعداد كبيرة من العمالة الوافدة من خارج الحدود(٧).

(٧) لمزيد من التفصيل حول تداعيات انخفاض أسعار النفط في منطقة الخليج، انظر أعمال ندوة: عرب بلا نفط (لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨٦).

جدول رقم (٥ ـ ٤)
تصنيف أقطار الوطن العربي طبقاً لتطور انماط النمو الحضري

المجموعة القطرية	تطور حجم السكان الاجمالي (بالمليون)			النسبة المئوية لسكان الحضر		
	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٨٥
مجموعة دول المدينة						
الكويت	٠,٢	٠,٧	١,٧	٤٠	٧٥	٩٣
قطر	٠,٠٥	٠,١	٠,٣	٥٠	٧٠	٨٠
البحرين	٠,١	٠,٢	٠,٥	٧١	٧٤	٨٠
الامارات العربية المتحدة	٠,٠٨	٠,٢	١,٣	٢٥	٥٥	٨٠
المجموع	٠,٤٣	١,٢	٣,٨	٤٦	٧١	٨٦
مجموع الحزام الشمالي						
المغرب	٩,٠	١٥,٥	٢٢,٣	٢٢	٣٥	٤٥
الجزائر	٨,٩	١٣,٧	٢١,٧	٢٥	٣٥	٤٧
تونس	٣,٦	٤,٩	٧,٠	٣١	٤٣	٥٥
ليبيا	١,٠	٢,٠	٢,٨	٢٢	٣٨	٦٣
مصر	٢٠,٥	٣٣,٣	٤٦,٥	٣٢	٤٢	٥٠
الأردن/ فلسطين	١,٣	٢,٤	٥,٤	٣٥	٤٨	٧٢
لبنان	١,٨	٢,٩	٢,٩	٤٠	٥٥	٧٦
سوريا	٣,٤	٦,١	١٠,٢	٣٥	٤٢	٥٠
العراق	٥,٢	٩,١	١٥,٤	٣٥	٤٣	٧٢
المجموع	٥٤,٧	٨٩,٩	١٣٤,٢	٣٠	٤٠	٥٣
مجموعة الحزام الجنوبي						
موريتانيا	٠,٧	١,٢	١,٧	٢	١٣	٢٦
السودان	١٠,٠	١٥,٦	٢٠,١	٦	١٥	٢٥
الصومال	٤,٠	٥,٠	٦,٣	٣	١٠	٢٠
جيبوتي	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,١	١٠	١٥	٢٥
السعودية	٣,٥	٧,٤	٩,٦	٩	٣٥	٧٢
اليمن العربية	٤,٠	٥,٠	٦,٣	٣	١٠	٢٠
اليمن الديمقراطية	٠,٧	١,٠	٢,٠	٩	٣٤	٢٨
عُمان	٠,٥	٠,٦	١,١	٣	٧	٢٧
المجموع	٢٣,٤٥	٣٥,٨٨	٤٧,٢	٥	١٨	٣٤

المصدر: تجميعاً ونقلاً عن : Ibrahim, «Urbanization in the Arab World,» p. 124.

والجداول (٥ ـ ١)، (٥ ـ ٢)، (٥ ـ ٣)، والمصادر المبينة في أسفل كل منها.

ب ـ مجموعة أقطار الحزام الشمالي: المدن المليونية

يمثل الجزء الشمالي من الوطن العربي، سواء في غرب آسيا أو شمال افريقيا مركز الثقل الحقيقي للسكان عموماً، ولسكان المدن العربية خصوصاً. وتضم هذه المجموعة تسعة أقطار عربية يعيش فيها حوالى ١٣٨ مليون شخص، أي ثلاثة أرباع سكان الوطن العربي في منتصف الثمانينات. وفي هذه المجموعة بدأت مرحلة «التحول الديمغرافي» منذ مائة سنة، وبدأت معها ظاهرة التّحضر الناتج عن الهجرة من الريف. ويتراوح مستوى الحضرية فيها بين ٤٥ و ٧٦ بالمائة في الوقت الحاضر، ولا تزال معدلات النمو المديني في صعود. وفي قمة هذه المجموعة نجد لبنان حيث يُمثل سكان المدن فيه ٧٦ بالمائة من جملة السكان، يليه كل من العراق والأردن وليبيا وتونس حيث يُمثل سكان مدن كل منها ما بين ٥٥ و ٧٢ بالمائة من جملة السكان. أما مصر والمغرب والجزائر فتأتي بعد ذلك، حيث يُمثل سكان المدن ما بين ٤٥ و ٥٠ بالمائة من جملة سكان كل منها.

وأهم ما يميّز الظاهرة الحضرية في هذه المجموعة التساعية هو قدم مدنها وضخامتها. فجميع مدن الوطن العربي التي يزيد سكانها عن المليون، تقع ضمن هذه الأقطار التسعة: القاهرة، وبغداد، والاسكندرية، والدار البيضاء، والجزائر، ودمشق وتونس وبيروت. والمتأمل لهذه القائمة يلاحظ وجود كل عواصم «الامبراطوريات» العربية الاسلامية بين القرنين الثامن والثالث عشر للميلاد، كما يلاحظ كل الموانىء الكبرى للوطن العربي التي نمت في القرنين التاسع عشر والعشرين، نتيجة الاحتكاك والتفاعل المكثف مع الغرب (الاسكندرية، وبيروت، والبصرة، وتونس، والجزائر، والدار البيضاء).

مجموعة أقطار الحزام الشمالي للوطن العربي، هي أكثر الأقطار قرباً من الغرب، حيث انها تقع على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط أو بالقرب منه. ولذلك فإن معظم هذه الأقطار أو ما وقع منها ضمن مجالات الهيمنة الغربية الامبريالية، كان قد بدأ فيها تفكك هياكل المجتمع التقليدي ومحاولات بناء هياكل حديثة في فترة مبكرة، بالقياس لمجموعة أقطار الخليج (التي تحدثنا عنها أعلاه) ومجموعة الحزام الجنوبي (التي سنتحدث عنها في الفقرة التالية).

ج ـ مجموعة أقطار الحزام الجنوبي: المدن النامية

تشمل هذه المجموعة كلا من موريتانيا، والسودان والصومال، وجيبوتي، والسعودية، واليمن العربية، وعمان وهي تقع جميعها في النصف الجنوبي من الوطن العربي. وهي أقل المجموعات حضرية. رغم أنّ هذه الأقطار السبعة تضم أكثر من ٢٥ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي، حيث لا تتجاوز نسبة سكان المدن فيها ٣٨ بالمائة من اجمالي السكان، باستثناء السعودية (٧٢ بالمائة)، التي قفز فيها معدل الحضرية إلى أكثر من الضعف في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٥، وأقل الأقطار حضرية في هذه المجموعة الصومال واليمن الديمقراطية حيث لا تزيد نسبة سكان المدن عن ٢٠ بالمائة من جملة السكان.

وقد كانت هذه المجموعة آخر من دخل «مرحلة التحول السكاني» في الوطن العربي. فإلى ثلاثين سنة مضت، كان تركيبها السكاني لا يزال محكوماً «بالتوازن التقليدي»، أي ارتفاع كل من معدلي المواليد والوفيات، مما جعل نموها السكاني ثابتاً أو بطيئاً. كما أن هذه المجموعة كانت ـ وما زالت ـ تتسم بوجود تجمعات قبلية رعوية من البدو الرحل، وبخاصة في موريتانيا والصومال والسودان والسعودية. بل إن معظم سكان الوطن العربي الذين يتصفون بالنمط المعيشي البدوي يتركّزون في هذه المجموعة الجنوبية. لهذه الأسباب، ظلت المدن في أقطار الحزام الجنوبي صغيرة الحجم، وتتصف بـ «الريفية» (Ruralism) في تنظيمها الاجتماعي وفي مبانيها وشوارعها وأسواقها. والاستثناء الواضح من هذه الملاحظة هو مدينة الرياض، عاصمة السعودية.

ولكن السنوات العشرين الماضية، وبخاصة في أعقاب حصول معظم أقطار هذه المجموعة على الاستقلال، شهدت بداية «التحول الديمغرافي» فيها. لذلك كان معدل الزيادة الطبيعية لسكانها مرتفعاً للغاية، حيث يصل إلى أكثر من ٣,٣ بالمائة سنوياً. ولا بد أن ينعكس ذلك على نمو مدن هذه الأقطار، بمعدل مرتفع في العقدين المقبلين. فإذا أضفنا إلى ذلك مصدر الهجرة من خارج الحدود بسبب الجذب النفطي في كل من السعودية وعمان، فإننا نتوقع أن يرتفع معدل النمو السنوي للمدن فيها من مستواه الحالي، وهو ٧ بالمائة إلى ١٠ بالمائة. لذلك نتنبأ بظهور مدن مليونية في بعض أقطار هذه المجموعة، وبخاصة في السعودية والسودان، قبل نهاية القرن العشرين.

٢ ـ ظاهرة المدن العملاقة في الوطن العربي

يتّصف التحضر في الوطن العربي بوجود مدينة رئيسية عملاقة في كل قطر من أقطاره، تسيطر سياسياً واقتصادياً وسكانياً على الريف والمدن الأخرى على السواء في القطر المذكور. وباستثناء المغرب ، فإن هذه المدينة الرئيسية المسيطرة في كل الأقطار هي العاصمة. وإذا كان طبيعياً، في معظم مجتمعات العالم، أن تكون العاصمة مدينة رئيسية، بل وربما أكبر المدن، إلا أن الملاحظ أن الوضع في الوطن العربي يختلف في درجة ضخامة المدينة الرئيسية وسيطرتها بشكل حاد. ففي بلاد مثل الولايات المتحدة وألمانيا والهند وتركيا والصين نجد: أولاً، ان العاصمة السياسية ليست أكبر المدن، ونلاحظ، ثانياً، ان هناك عدداً من المدن الكبرى تتقارب في أحجام سكانها، وحتى في البلاد التي تكون العاصمة السياسية فيها هي أكبر المدن، مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وايران، فإنّ الفارق في الضخامة بين العاصمة والمدينة الثانية أو الثالثة، ليس بالدرجة نفسها التي نجدها في معظم أقطار الوطن العربي.

ويوضح الجدول رقم (٤ ـ ٥) مركز المدينة الرئيسية في كل قطر عربي بالنسبة إلى سكان القطر عموماً، ومجموع سكان الحضر فيه. وفي أقطار مثل الكويت وقطر، تمثّل المدينة الرئيسية أكثر من ٧٥ بالمائة من مجموع السكان، وأكثر من ٩٥ بالمائة من جملة سكان المدن. بل إننا

نجد أن كل السكان الحضريين في قطر والبحرين (١٠٠ بالمائة) يتركزون في مدينتي الدوحة والمنامة، على التوالي. ولكن أمر أقطار الخليج ـ كما أشرنا من قبل ـ يمثل الاستثناء حيث ان كلا منها يعتبر دولة مدينة (City State)، وفي معظم الأقطار العربية الأخرى، نجد المدينة الرئيسية تمثل ما بين ٢٠ و٣٠ بالمائة من جملة السكان في أقطارها، وهذه نسبة عالية بمقاييس العالمين الأول والثاني. فلو افترضنا هذه النسبة في بلد مثل الصين لأصبح حجم شنغهاي (أكبر المدن) أربعين مليوناً بدلاً من عشرة (كما هو الحال الآن). إن بيروت وبغداد وعمان تضم أكثر من ٣٠ بالمائة من حجم السكان في لبنان والعراق والأردن، على التوالي. وهذا يعادل أن تضم نيويورك أربعين مليوناً (بدلاً من ثمانية)، وكلكتا ثمانين مليوناً (بدلاً من عشرة)، وطوكيو عشرين مليوناً (بدلاً من اثني عشر)، وموسكو ستين مليوناً (بدلاً من ثمانية). ولكن ربما كان تركّز نسبة أكبر من جملة سكان الحضر في مدينة واحدة أخطر من تركّز نسبة كبيرة من سكان كل قطر عربي في مدينة رئيسية. ولكي نقدر هذه الظاهرة حق قدرها، نلجأ مرة أخرى إلى المقارنات الدولية. ان وجود ٥٠ بالمائة من سكان الحضر في مدينة واحدة، هو بمثابة أن تصبح نيويورك سبعين مليوناً (بدلاً من عشرة)، وتصبح شنغهاي أربعين مليوناً (بدلاً من عشرة).

إن ظاهرة المدينة العملاقة في الوطن العربي، يمكن قياسها بطرق أخرى اصطلح عليها علماء الاجتماع الحضري (Urban Sociology). ومن هذه الطرق قاعدة الحجم والمرتبة[٨] (Rank - size Rule) التي تعطي مقياساً كمياً لمدى التوازن الحضري في المجتمع. ومغزاها أن أكبر مدينة لا ينبغي أن تزيد كثيراً عن ضعف سكان المدينة الثانية، وأن لا تزيد هذه الأخيرة عن ضعف المدينة الثالثة... وهكذا، وإلا أصبح الهيكل الحضري لهذا المجتمع مختلاً، بكل ما يترتب على هذا الاختلال من مضاعفات اقتصادية واجتماعية وسياسية، سنتعرض لها فيما بعد.

ويبين الجدول رقم (٥ ـ ٥) تطبيق مقياس قاعدة الحجم والمرتبة على عدد من الأقطار العربية. من مجموع الأقطار التسعة، هناك ستة بلدان تتّصف بعدم التوازن الحضري. ففي كل من المغرب والجزائر ومصر ولبنان والأردن والعراق، نجد المدينة الرئيسية تزيد عن ضعف حجم المدينة الثانية التي تليها بشكل صارخ. ويوضح العمود (٢) من الجدول الحجم الأمثل الذي ينبغي أن تكون عليه المدينة الرئيسية الأولى من حيث حجم السكان، حتى يتوافر الاتّساق والتوازن الحضري في داخل كل قطر. ويبين العمود (٣) الفرق بين الحجم الحقيقي (الحالي) والحجم الأمثل طبقاً لقاعدة الحجم والمرتبة. وهذا الفرق يعتبره كثير من علماء الاجتماع الحضري بمثابة «زيادة وزن» أو «زيادة طفيلية» أو «نمو سرطاني»، يثقل على المدينة وعلى

(٨) مقياس «المرتبة ـ المكانة» (Rank - Size Rule) للتوازن الحضري توصل إليه العالم الألماني فليكس أورباك (Felix Awerbeck)، أثناء دراسته للمدن الألمانية عام ١٩١٣. ثم قام العالم ألفرد لوتكا عام ١٩٢٥ بتدقيقه وتقنينه في شكل المعادلة البسيطة التي ذكرناها في المتن. انظر:
Alferd Lotka, *Elements of Physical Biology* (Baltimore, Mad.: Williams and Wilkins, 1925), pp. 306 - 307.

مؤسسات الخدمات فيها من ناحية، ويمتصّ جزءاً كبيراً من فائض القيمة الريفي من ناحية ثانية، ويحرم المدن الأصغر من النمو الطبيعي من ناحية ثالثة. ونلاحظ أن مثل هذه الزيادة «الطفيلية» كانت أكبر ما تكون من حيث الحجم المطلق في القاهرة (٣,٤ ملايين)، وبغداد (٢,٢ مليون)، ثم الجزائر (٩٢٤ ألفاً)، فالدار البيضاء (٥٥٠ ألفاً)، وبيروت (٥٠٠ ألف)، وعمّان (٢٥٠ ألفاً). أما من حيث حجم الزيادة الطفيلية النسبية، فإن بيروت تأتي في المقدمة (٥٨,٣ بالمائة)، تليها بغداد (٥٧,٩ بالمائة)، ثم الجزائر (٢٤,٠ بالمائة)، فالقاهرة (٤٠,٥ بالمائة)، وعمان (٣٨,٥ بالمائة)، والدار البيضاء (٣١,٤ بالمائة). وربما يكون الحجم النسبي لهذا التضخم الحضري الطفيلي، هو أحد المؤشرات المهمة للتنبوء بعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بهذه الدول القطرية في العقود الثلاثة المقبلة. هذا، ولا يُظهر الجدول رقم (٥ ـ ٥) حالتي تونس والسودان، رغم أن الملاحظة نفسها تصدق عليهما. ففي تونس يصل حجم سكان أكبر مدينة، وهي تونس العاصمة، أكثر من مليون نسمة في منتصف الثمانينات، بينما لا يوجد في القطر التونسي أي مدينة أخرى يصل سكانها إلى ربع هذا الرقم. أي أننا هنا في صدد عاصمة متضخمة عن حجمها الأمثل (الذي ينبغي ألا يتجاوز في احسن الحالات نصف مليون) بحوالى نصف مليون، أو ٥٠ بالمائة من حجمها الحالي. أما بالنسبة إلى السودان، فإن الاحصاءات خدّاعة نوعاً ما. فمدينة الخرطوم، وهي أكبر المدن، وصل تعداد سكانها في أوائل الثمانينات إلى أكثر قليلاً من ٣٠٠,٠٠٠ نسمة؛ والمدينة الثانية، وهي أم درمان وصل تعدادها إلى حوالى ٢٠٠,٠٠٠، والمدينة الثالثة وهي الخرطوم ـ بحري وصل تعدادها إلى الحجم نفسه تقريباً. ولكن واقع الحال هو أن هذه المدن الثلاث، رغم استقلالية كل منها إدارياً، ومن ثم في الاحصاءات الرسمية؛ هي في الحقيقة مدينة واحدة من الناحية الاجتماعية ـ الاقتصادية. فالوحدات الإدارية الثلاث متلاصقة، وتكوّن معاً تجمعاً حضرياً واحداً، يصل حجمه إلى حوالى ثلاثة أرباع المليون. وبهذا المعنى، فإن هذه المدينة المثلّثة (وتسمى عادة العاصمة المثلثة) تفوق أي مدينة سودانية أخرى بحوالى أربعة أمثال. أي أننا نكون، هنا أيضاً، في صدد خرطوم كبرى متضخمة عن حجمها الأمثل في هرم التراتب الحضري السوداني، بحوالى ٥٠ بالمائة من حجمها الحالي.

ومن مجموعة المدن العربية الثمانية المتضخمة تضخماً طفيلياً سرطانياً، والمذكورة في الفقرات السابقة، وهي: بيروت، وبغداد، وتونس، والخرطوم، والجزائر، والقاهرة، وعمّان، والدار البيضاء، شهدت ست منها قلاقل واسعة النطاق في العقد الأخير: بيروت، والقاهرة، والخرطوم، وتونس، والدار البيضاء والجزائر.

٣ ـ أسباب الاختلال السكاني والحضري في الوطن العربي

إن زيادة الحجم المطلق والحجم النسبي لسكان المدن العربية، بالقياس إلى الريف تشكل نوعاً من الاختلال في هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي للوطن

جدول رقم (٥ ـ ٥)

مؤشر التوازن الحضري طبقاً لقاعدة «الحجم والمرتبة» في بعض أقطار الوطن العربي في منتصف الثمانينات

القطر	الحجم الحالي للمدينة الأولى والمدينة الثانية (١)	الحجم الأمثل للمدينة الأولى (٢)	الفرق بين الحجم الأمثل والحجم الحقيقي للمدينة الأولى (٣)	نسبة الفرق بين الحجم الأمثل والحجم الحقيقي (نسبة مئوية) (٤)
المغرب	الدار البيضاء ١,٧٥٠,٠٠٠ الرباط ٦٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠	٣١,٤
الجزائر	الجزائر ٣,٢٠٠,٠٠٠ وهران ٦٣٣,٠٠٠	١,٢٧٦,٠٠٠	٩٢٤,٠٠٠	٤٢,٠
ليبيا	طرابلس ٢٨٠,٠٠٠ بنغازي ١٣٢,٠٠٠	٢٦٤,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٥,٧
مصر	القاهرة ٨,٤٠٠,٠٠٠ الاسكندرية ٢,٥٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٣,٤٠٠,٠٠٠	٤٠,٥
لبنان	بيروت ١,٢٠٠,٠٠٠ طرابلس ٢٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٥٨,٠
سوريا	دمشق ٢,٠٠٠,٠٠٠ حلب ١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-
الأردن	عمان ٦٥٠,٠٠٠ الزرقاء ٢٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	
العراق	بغداد ٣,٨٠٠,٠٠٠ البصرة ٨٠٠,٠٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	٥٧,٩
السعودية	الرياض ٧٥٠,٠٠٠ جدة ٦١٥,٠٠٠	١,٢٣٠,٠٠٠	-٤٨٠,٠٠٠	-٦٤,٠

المصدر: الأرقام التي تم على أساسها حساب هذا المقياس وردت في:

The Arabs: Atlas and Almanac, 1985/86,p. 5.

العربي. لقد ذكرنا أن نسبة سكان الحضر تصل إلى ٥٠ بالمائة من جملة السكان على مستوى الوطن العربي ككل، وهي في تصاعد مستمر بمعدل ٥ إلى ٦ بالمائة سنوياً. هذا الاختلال هو سبب ونتيجة للتشويه الذي أصاب الهياكل الاقتصادية الاجتماعية العربية. فبينما ارتفع معدل التحضر في أقطار العالمين الأول والثاني، كنتيجة أو كاستجابة لحركة التصنيع الواسعة في تلك الأقطار، نجد أن ذلك لم يحدث في أقطار الوطن العربي. إن تضخم حجم المدن العربية قد سبق حركة التصنيع فيها بمسافة كبيرة، بل إنه في معظم الحالات أصبح عبئاً وعائقاً

أمام التنمية بوجه عام، وأمام التصنيع بوجه خاص. وفي الفترة ما بين ١٨٥٠ و ١٩٠٠ كانت نسبة سكان الحضر تتراوح ما بين ١١ و ١٥ بالمائة في كل من فرنسا والسويد وسويسرا. وكانت تلك الفترة تمثل مرحلة الانطلاق الاقتصادي الصناعي (The Take - off stage) للبلدان الثلاثة. وكان العاملون في الصناعة تتراوح نسبتهم ما بين ٢٥ و ٥٠ بالمائة من جملة القوى العاملة في كل من الأقطار الثلاثة[٩]. فالتصنيع في هذه الحالات كان سابقاً للتحضر، ودافعاً له فيما بعد. وفي بلاد عربية مثل مصر والعراق والمغرب وتونس نجد العكس. ففي عام ١٩٨٥، كانت نسبة سكان الحضر في البلدان الأربعة هي على التوالي ٥٠ و٧٢ و٤٥ و٥٥ بالمائة وكانت نسبة العاملين في الصناعة في تلك الأقطار العربية الأربعة هي على التوالي ١٨ و١٠ و١٣ و٢٠ بالمائة. أي أنه بينما سبق التصنيع التحضر في البلدان الأوروبية بحوالى ٢٥ نقطة مئوية، نجد أن التحضر سبق التصنيع بحوالى ٢٥ نقطة مئوية في الأقطار العربية. وحينما يسبق التصنيع ظاهرة التحضر، يكون معنى ذلك أن المدينة منتجة أكثر منها مستهلكة، وبالتالي تحقق للاقتصاد القومي فائضاً يمكن استثماره في مزيد من الانتاج أو الخدمات التي يعم أثرها المجتمع كله، بما في ذلك ريف هذا المجتمع. أما حين يسبق التحضر التصنيع، فذلك يعني أن المدينة تصبح مستهلكة أكثر من منتجة، وبالتالي تكون عالة على الاقتصاد القومي، وتستنزف جزءاً كبيراً من فائض القيمة وبخاصة من الريف. ويصبح هذا الأخير محروماً من نصيبه العادل من عائد العملية الانتاجية، ومحروماً من الخدمات الأساسية.

وهذه النتيجة المنطقية الامبريقية هي بيت القصيد في عوامل التضخم الحضري في أقطار الوطن العربي ونتائجه. فنتيجة اهمال الريف وحرمانه من الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والمرافق العامة وبرامج الانعاش الاجتماعي، ونتيجة زيادة الضغط السكاني فيه على الموارد الزراعية المحدودة، نجد سيلاً من الريفيين الذين يهجرونه إلى المدينة. هنا تختلط الاسباب والنتائج في جدلية اجتماعية اقتصادية تتفاعل فيها عوامل الطرد (Push factors) مع عوامل الجذب (Pull Factors)، فالمدن هي مركز القوة السياسية، وهي تحظى بالعناية والرعاية من قبل الحكام، لأنهم يعيشون فيها أولاً، ولأنهم أكثر حساسية لمطالب سكانها ثانياً. ولمّا كانت هذه المدن، كما أشرنا، ليست مدناً منتجة بالدرجة الأولى، فإن ما تحظى به من خدمات، في مجتمع محدود الموارد، لا بد أن يكون على حساب الريف، وإهمال الريف وحرمانه ينطويان على ما يسمّى بعوامل الطرد، وحظوة المدينة والعناية بها تنطويان على ما يسمّى بعوامل

---

(٩) للمزيد من التفصيل حول هذه الأرقام المقارنة عن الدول الصناعية وعلاقة التحضر بالنمو الاقتصادي، انظر:
J. Berry, «Some Relations of Urbanization and Economic Development,» in: F. Pitts, ed., *Urban Systems and Economic Development* (Eugene: University of Oregon Press, 1962).

ولمناقشة عامة حول هذه العلاقة، أنظر:
Wilbert Moore, *The Impact of Industry* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice -Hall,1965), and Saad Eddin Ibrahim, «Urbanization and Modernization in Yugoslavia,» *International Review: of Modern Sociology,* vol. 2 (September 1972).

الجذب. فالمهاجرون من الريف ينجذبون إلى المدينة بسبب الحرمان وهرباً منه من ناحية، وبسبب ما توفّره المدينة في نظرهم من فرص أحسن للحياة، من ناحية أخرى.

لننظر إلى بعض الشواهد الاحصائية التي تؤكّد هذه المقولات: في مصر، نجد أن نصيب الفلاح من الأرض الزراعية قد تضاءل من فدان واحد في أوائل القرن التاسع عشر إلى ثلث الفدان في منتصف القرن العشرين، إلى $\frac{1}{5}$ في أوائل الثمانينات، أي أن الضغط السكاني على الموارد الزراعية في تصاعد مستمر، مما أدى إلى تقليص النصيب الفردي من الأرض، عاماً بعد عام. وفي غياب أي برامج جادة لتنويع القاعدة الاقتصادية في الريف، مثل الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فإن مستوى الدخول يصبح غير كافٍ لسد احتياجات قطاع كبير من سكان الريف. لقد كان متوسط دخل الأسرة المكونة من ستة أفراد عام ١٩٧٥ أقل من نصف متوسط دخل الأسرة الحضرية المكونة من خمسة أفراد. وفي العراق، نجد تبايناً مشابهاً في الدخول، وربما أكثر حدة واستقطاباً. فدخل الفرد الحضري في كل من البلدين، يوازي ثلاثة أمثال نظيره في الريف.

وتشتد ظاهرة التباين والتفاوت هذه في الخدمات، خصوصاً بين العاصمة أو المدينة الرئيسية وبقية أنحاء القطر. فالخرطوم مثلاً، يتركز فيها نصف أطباء السودان، رغم أنها لا تضم أكثر من ١٠ بالمائة من جملتهم. وبيروت كانت إلى أواخر السبعينات تتركز فيها كل جامعات لبنان، رغم أن سكانها يساوون ٣٥ بالمائة فقط من المجموع. والقاهرة فيها ٥٠ بالمائة من كل صناعة مصر ومن جميع أجهزة الهاتف (التلفون) رغم أنها لا تضمّ أكثر من ٢٠ بالمائة من مجمل السكان.

هذه الشواهد تفسّر أولاً، درجة اهمال الريف وحظوة المدن بصفة عامة وبالتالي طوفان الهجرة إليها. وهي تفسّر، لماذا تستأثر العواصم العربية بالقدر الأعظم من هؤلاء المهاجرين. فحتى المدن الصغيرة والمتوسطة، وإن كانت نسبياً أحسن حالاً من الريف المحيط بها، إلا أنها لا تحظى بالقدر النسبي نفسه من الخدمات والعناية التي تحظى بها العاصمة. لذلك نجد أن العواصم العربية لا تجتذب فقط المهاجرين من الريف، ولكن مهاجرين من المدن الصغيرة والمتوسطة، أيضاً.

وثمة دائرة مفرغة تحدث في أقطارنا العربية نتيجة هذه الظاهرة. فالمهاجرون من الريف والمدن الصغرى إلى المدن الكبرى نوعان: نوع منهم يُسمّى **مهاجرين غير انتقائيين** (Non - selective migrants) وهم أولئك الذين ضاقت بهم سبل الحياة في قراهم ومدنهم الصغرى، ويسعون إلى المدن الكبرى طلباً للنجاة من الجوع والفاقة، وهم عادة أميون وغير مهرة، ولا يمكن أن يضيفوا كثيراً للعملية الانتاجية في المدينة، ولكن وجودهم المادي فيها يتطلب حدّاً أدنى من الانفاق العام عليهم في صورة خدمات ومرافق. والنوع الثاني يمثله **المهاجرون الانتقائيون** (Selective Migrants) وهؤلاء على قدر أعلى من التعليم والمهارة ويمثلون خلاصة ما في الريف والمدن الصغرى، ولكنهم لا يجدون مجالاً لإشباع طموحاتهم فيها. لذلك فهم يسعون إلى المدن الكبرى طلباً لفرص أعظم مما هو متاح في مواطنهم الأصلية. وهم يضيفون

الكثير للعملية الانتاجية في هذه المدن الكبرى. ولكن الدائرة المأساوية هنا، هي أن هذه العناصر الانتقائية هي التي كان يمكن أن تنهض بالريف وتنميه اقتصادياً وتنعشه اجتماعياً، إذ من دونها سيتأخر النهوض بالريف والمدن الصغرى.

إن هذه الظاهرة على المستوى القطري، هي أشبه ما تكون بظاهرة تسرب العقول والكفاءات من العالم الثالث إلى العالم الأول على المستوى الدولي. فالغرب كان يستنزف الموارد الاقتصادية من العالم الثالث في القرن الماضي وفي النصف الأول من هذا القرن، ولكنه أضاف في النصف الثاني نوعاً آخر من الاستنزاف وهو استنزاف العقول (ومنها العقول العربية). وكذلك الحال بالنسبة لمدن الوطن العربي وريفه. فالمدن التي كان استنزافها للريف ـ إلى ما قبل خمسين سنة ـ مقصوراً فقط على موارده الاقتصادية إلى حد كبير، أصبحت الآن تستنزف موارده البشرية أيضاً. وكما تتكرس هيمنة الغرب على البلدان النامية نتيجة هذا الاستنزاف المزدوج، تتكرس سطوة المدن العربية الكبرى على الريف والمدن الصغرى، نتيجة استنزاف مزدوج مماثل.

ونشير إلى جانب آخر من هذه الدائرة المأساوية، وهو أن الفرص التي تقدمها المدن الكبرى للمهاجرين غير الانتقائيين عموماً أقل بكثير من عدد الساعين وراء هذه الفرص. فمن كل ثلاثة مهاجرين من هذا النوع، ربما يوفّق واحد فقط في الحصول على فرصة عمل منتجة حقيقية في أحد القطاعات الحديثة للاقتصاد. ويبقى اثنان بلا عمل حقيقي منتج. وهم في هذه الحالة، إمّا أنهم يشغلون أنفسهم بأعمال غير منتجة، أي يكونون عاطلين مقنعين، (Hidden unemployed, underemployed) يعيشون في فاقة أو عالة على غيرهم، وإمّا تضطر الحكومة إلى الحاقهم كخدم وفراشين وسعاة في أجهزتها، أو يتخذون من من ضروب الانحراف والرذيلة وسائل لكسب عيشهم. وفي الحالات الثلاث، يصنعون نسيج الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ الأخلاقية للمجتمع. وهؤلاء هم الذين يشكلون سكان الأحياء المعدمة على أطراف المدن العربية الكبرى، من الخليج إلى المحيط. إنهم سكان مدينة «الثورة» و«الشعلة» حول بغداد، و«برج البراجنة» خارج بيروت و«مدينة الموتى» وامبابة شرق وغرب القاهرة، و«مدن القصدير» (Bidonvilles) حول تونس والجزائر والدار البيضاء. إنهم يمثلون حصاراً بروليتاريا قابلاً للإنفجار حول العواصم العربية. وقد شهد لبنان ومصر وتونس والمغرب والسودان بوادر هذا الانفجار في السنوات العشر الماضية، كما ذكرنا في فقرة سابقة.

٤ ـ مستقبل الحضرية والمدن في الوطن العربي

الحديث عن مستقبل المدن العربية له أكثر من جانب وأكثر من مستوى، ويتوقف على نوع الافتراضات التي يبسطها الباحث. فإذا افترضنا أن الاتجاهات العامة التي سيطرت في السنين العشرين أو الثلاثين الماضية ستستمر، بالصورة نفسها وبالمعدلات نفسها سكانياً وحضرياً، فإن قراءة المستقبل ـ على الأقل في جانبه الكمّي ـ تصبح ممكنة إلى حد كبير. ولكن هناك في خبرة غيرنا من المجتمعات التي مرّت بطور التحول السكاني والنمو الحضري السريع، ما يفيد أنه بعد

فترة معينة تبدأ المعدلات المرتفعة في التباطؤ التدريجي، نتيجة عوامل عديدة اقتصادية وحضارية. كذلك يمكن تصور أن الحكومات يمكن أن تتدخل لتوجيه عمليتي التحول السكاني والنمو الحضري أو ضبطهما بشكل أو بآخر، خدمة لأهداف سياسية أو قومية أو تنموية. ونظراً لأن بعض هذه الافتراضات من الصعب الجزم به، فإنه يمكننا أن نعرض لاستقراء المستقبل في صورة احتمالات، في ظل افتراضات بديلة أو متنافسة.

إن نمو سكان المدن يتوقف، في جانب كبير منه، على نمو السكان الاجمالي. فإذا افترضنا أن سكان الوطن العربي إجمالاً سيستمرون في النمو بمعدلهم الحالي، وهو مرتفع للغاية (٣,٣ بالمائة سنوياً)، فإنهم سيصلون إلى حوالى ٣٢٣ مليوناً سنة ٢٠٠٠. ولكن إذا افترضنا أن الحكومات تدخلت وحاولت تخفيض معدل النمو السنوي إلى ٢,٣ بالمائة مثلاً، فإن العدد الاجمالي يمكنه أن يصل إلى ٢٥٠ مليوناً فقط. الافتراض الوسط هو معدل تزايد في حدود ٢,٨ بالمائة سنوياً حتى نهاية القرن. وفي هذه الحالة، يمكن أن يصل مجموع السكان إلى حوالى ٣٠٠ مليون شخص في سنة ٢٠٠٠.

بالمثل، يمكن افتراض ثلاثة احتمالات لنمو المدن العربية. الاحتمال الأول، هو استمرار معدل النمو الحالي، أي ٦ بالمائة سنوياً. وفى هذه الحالة، وبالاسقاط من أرقام ١٩٧٠ كسنة أساس، سوف تضاعف المدن العربية عدد سكانها كل ١٢ سنة، أي أنها كانت ستصل إلى ٨٦ مليوناً سنة ١٩٨٥ وإلى ٢٠٦ ملايين سنة ٢٠٠٠، كما يبيّن العمود (٣) في الجدول رقم (٥ ـ ٦). الاحتمال الثاني هو النقيض، أي معدّل نموّ منخفض لا يزيد عن ٣ بالمائة سنوياً. وفي هذه الحالة كان من المفروض أن يصل اجمالي سكان المدن العربية إلى ٥٦ مليوناً سنة ١٩٨٥، وإلى ٨٧ مليوناً سنة ٢٠٠٠. وهذا الاحتمال يعني شبه توقف كامل للهجرة من الريف إلى الحضر، أي أن المدن تنمو نتيجة الزيادة الطبيعية فقط (أي الفرق السنوي بين عدد المواليد وعدد الوفيات). وبما أن حجم المدن العربية عام ١٩٨٥، قد تجاوز هذا الحد بالفعل، (٩١ مليوناً)، فإن معدل النمو المرتفع هو الأقرب إلى الواقع. ولعل هذه الزيادة الفعلية التي فاقت أعلى ما كان متوقعاً، هي التي خلقت احساساً متزايداً لدى الحكومات العربية بضرورة الابطاء من معدلات نمو المدن. فمشكلات الاسكان والمواصلات والتعليم والمياه والكهرباء، وغير ذلك من الخدمات الحضرية، قد وصلت في الآونة الأخيرة إلى ما يشبه الأزمة الطاحنة، وذلك في الأقطار العربية الغنية والفقيرة على حد سواء. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، بدأت بعض هذه الحكومات تبذل مجهودات أكثر جدية في تنمية الريف، وهو الأمر الذي يمكن أن يبطىء من طوفان الهجرة منه إلى المدن. بل إن **بعض الحكومات، مثل الحكومة العراقية والمصرية تتحدث منذ سنوات عما يسمّى بدء الهجرة المعاكسة**، أي تشجيع بعض سكان المدن الكبرى على الهجرة إلى الريف والمدن الصغرى، ومنح حوافز مباشرة وغير مباشرة لمن يفعلون ذلك. وفي مصر، في هذه الأيام، محاولات لتخفيف المركزية، وتشجيع خريجي الجامعات على استيطان الأراضي الجديدة المستصلحة.

ولكن مع ترجيحنا لمعدل النمّو الحضري المعتدل (٤,٥ بالمائة سنوياً) فإن المدن

العربية الكبرى، وبخاصة العواصم، ستصل حتماً إلى أحجام ضخمة فيما تبقّى من القرن العشرين. ولا أدّل على ذلك من نهج النّمو السكاني لمدينة القاهرة، وهي أول المدن العربية وأكبرها. لقد كان حجم القاهرة في أوائل القرن العشرين نصف مليون شخص، ولكن، كما يبّين الجدول رقم (٥ ـ ٧)، ضاعفت القاهرة عدد سكانها في عام ١٩٣٠، ثم ضاعفت نفسها مرة ثانية في السنوات العشرين التالية، لتصل إلى أكثر من ٢,٣ مليون عام ١٩٥٠، ثم مرة ثالثة في أقل من عشرين سنة لتصل إلى ٥,٧ ملايين عام ١٩٧٠، ويصل حجم القاهرة الكبرى الآن إلى حوالي ٨,٤ ملايين شخص. وإذا استمر معدل الزيادة الحالية كما هو، فإن حجم سكان القاهرة الكبرى سيصلون إلى أكثر من ١٦ مليوناً في عام ٢٠٠٠.

فإذا افترضنا استمرار معدل النمو الذي ساد في العقدين السابقين، فإن المدن الكبرى للوطن العربي ستنحو منحى القاهرة نفسه في السنوات الباقية من هذا القرن، وسنصبح في مواجهة تجمعات حضرية ضخمة لم تشهد لها أي من مناطق العالم مثيلاً، في مثل هذه الفترة القصيرة في عمر الشعوب. ويبيّن الجدول رقم (٥ ـ ٥) التنبؤات التقديرية للمدن العشر الكبرى في الوطن العربي عام ٢٠٠٠ على أساس المعدل المتواضع ٤,٥ بالمائة سنوياً. ومنه يتّضح أن بغداد يمكن أن تصل إلى ٧,٦ ملايين والاسكندرية إلى خمسة ملايين، والجزائر إلى حوالى خمسة ملايين. كذلك ستتخطى دمشق أربعة ملايين، وتونس والكويت وحلب مليونين. ومن الصعب على عقولنا تصوّر استمرار معدل الزيادة السنوية لمدينة الكويت على النحو الذي نمت به في العقدين الأخيرين (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥)، وهو ١٥ بالمائة سنوياً، ويمكن أن يوصلها، إذا استمر، إلى ثمانية ملايين عام ٢٠٠٠، ولكن كما يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٨) احتسبنا معدل نمو ٤,٥ بالمائة، مما يوصل حجم سكانها إلى مليونين فقط عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (٥ ـ ٦)
تنبؤات تقديرية حسبت عام ١٩٧٥ لنمو سكان المدن في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠
(بالملايين)

السنة	(١) معدل نمو منخفض (٣ بالمائة سنوياً)	(٢) معدل نمو متوسط (٤,٥ بالمائة سنوياً)	(٣) معدل النمو الحالي (٦ بالمائة سنوياً)
١٩٧٠	٣٦	٣٦	٣٦
١٩٨٥(*)	٥٦	٧٠	٨٦
٢٠٠٠	٨٧	١٩٩	٢٠٦

(*) هذه الأرقام وردت في إحدى الدراسات المستقبلية العربية المبكرة (انظر مصدر الجدول): ولكن كما نرى من أرقام الجدول (٥ ـ ١) والجدول (٥ ـ ٥)، فاقت الأرقام والنسب الفعلية لعام ١٩٨٥ أعلى معدل توقعته تلك الدراسة المستقبلية المبكرة (٨٦ مليوناً تنبوء، مقارناً بـ ٩١ مليوناً كحجم فعلي متحقق).

المصدر: **الوطن العربي لعام ٢٠٠٠** (بيروت: مؤسسة المشاريع والإنماء العربية، ١٩٧٥)، ص ٣٢.

جدول رقم (٥ ـ ٧)

القاهرة الكبرى، حالة النمو السريع

(١٩٢٠ ـ ٢٠٠٠)(*)

السنة	حجم السكان	الزيادة في عشر سنوات	نسبة الزيادة في عشر سنوات
١٩٢٠	٨٧٥,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٣٠,٠
١٩٣٠	١,١٥٠,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠	٣٣,٠
١٩٤٠	١,٥٢٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	٣٢,٦
١٩٥٠	٢,٣٥٠,٠٠٠	٨٢٥,٠٠٠	٥٤,٠
١٩٦٠	٣,٧٤٧,٠٠٠	١,٣٩٧,٠٠٠	٦٠,١
١٩٧٠	٥,٧٠٠,٠٠٠	١,٩٥٣,٠٠٠	٥٤,٠
١٩٨٠	٨,٧٧٨,٠٠٠	٣,٠٧٨,٠٠٠	٥٤,٠
١٩٩٠	١٣,٤٠٠,٠٠٠	٤,٦٢٢,٠٠٠	٥٤,٠
٢٠٠٠	٢٠,٦٠٠,٠٠٠	٧,٢٠٠,٠٠٠	٥٤,٠

(*) تنبوء تقديري على أساس معدل زيادة معتدلة هو ٤,٥ بالمائة سنوياً.

جدول رقم (٥ ـ ٨)

المدن العشر الكبرى في الوطن العربي، تنبؤ تقديري للعام ٢٠٠٠(*)

المدينة	حجم السكان في منتصف الثمانينات	حجم السكان عام ٢٠٠٠ (معدل نمو ٤,٥ بالمائة سنوياً)
القاهرة	٨,٤٠٠,٠٠٠	١٦,٨٠٠,٠٠٠
بغداد	٣,٨٠٠,٠٠٠	٧,٦٠٠,٠٠٠
الاسكندرية	٢,٥٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
الجزائر	٢,٢٠٠,٠٠٠	٤,٨٠٠,٠٠٠
الدار البيضاء	١,٧٥٣,٠٠٠	٣,٥٠٦,٠٠٠
دمشق	٢,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
بيروت الكبرى	١,٢٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠
تونس	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
حلب	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
مدينة الكويت	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٢٣,٠٥٣,٠٠٠	٤٦,١٠٦,٠٠٠

(*) التنبؤ التقديري على أساس معدل نمو معتدل يساوي ٤,٥ بالمائة سنوياً، وهو معدل متحفظ، بالمقارنة لما ساد من معدلات في العقدين السابقين، والتي تراوحت بين ٥ و ١٥ بالمائة، والمعدل الأخير (١٥ بالمائة) هو لمدينة الكويت.

على أي حال، وأيّاً كانت التقديرات التي نأخذ بها، فإن أغلبية سكان الوطن العربي (ما بين ٧٠ و ٨٠ بالمائة من جملة السكان) سيكونون من ساكني المدن عام ٢٠٠٠ . والسؤال هو: هل في ذلك فائدة أم ضرر؟ هل سيساعد ذلك على دفع عجلة التنمية الشاملة، أم سيبطىء من حركتها؟ هل ستستطيع حكوماتنا أن تدير هذه الكيانات الحضرية الضخمة وتضبط حركتها، أم يمكن أن يفلت زمام الأمور منها؟ ونحن نعلم يقيناً من الشواهد المعاصرة أن مجتمعات أكثر منا ثراء وتقدماً تكنولوجيا وتنظيمياً، مثل الولايات المتحدة، تواجه صعوبات جمّة في إدارة مدنها الكبرى. فكل من نيويورك وفيلادلفيا وكليفلاند ودترويت ـ وكلها مدن مليونية ـ تواجه الافلاس المالي، وهو ما يهدّد بانهيار أجهزة الخدمات والأمن الاجتماعي فيها في الوقت الحاضر. وقد كانت أزمة المدن الكبرى الأمريكية إحدى المسائل الرئيسية في حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٦.

ففضلاً عن أننا لا نملك مثل ما تملك الولايات المتحدة من موارد مالية وتكنولوجية، وليس لدينا ما لديها من تراث وخبرات متراكمة في إدارة المدن، فإن مشكلات مدننا ستكون أكثر تعقيداً، أولاً، لأن بعض المدن العربية ستتجاوز في أحجامها مدن الولايات المتحدة. وثانياً، لأن زيادة التحضر (Over urbanization) عندنا لا تعني زيادة مواكبة في «الحضرية» (Urbanism). والمصطلح الأول يعني زيادة حجم المدن نتيجة الهجرة المستمرة من الريف. أي أنه مفهوم كمّي يشير إلى تغيّر التوازن العددي بين الريف والمدن لصالح الأخيرة. أما المصطلح الثاني، الحضرية، فهو يشير إلى أسلوب حياة (Life - style) وعقلية وقيم ومعايير سلوك معينة مثل: الانضباط، وتقدير قيمة الوقت، والمحافظة على النظام، وتقبّل الجديد، والاقبال على تذوق الثقافة بمفهومها الواسع، والانخراط في أعمال منتجة حقيقية، والرغبة في الانجاز وما إلى ذلك. والشاهد، كما دلّت معظم الدراسات الميدانية لسكان المدن العربية في السنوات الأخيرة، هو أن نسبة كبيرة منهم لا تتوافر فيهم معظم هذه السمات، بل، بالعكس، ما يزالون يتّصفون بأسلوب الحياة الريفية والبدوية والقبلية وخصائصها رغم اقامتهم في المدن. ويطلق البعض على هذه الظاهرة اصطلاح «ترييف» (Ruralization) أو «بَدْوَنَة» (Bedoiunization) المدن العربية. وقد نتج ذلك في نظرنا من جرّاء معدلات الهجرة العالية في فترة زمنية وجيزة لم تسمح بعمليات صهر المهاجرين ودمجهم في الحياة المدنية الحديثة، أو امتصاصهم في القطاعات الاقتصادية المتطورة، وهو الأمر الذي كان يمكنه أن يكسبهم أسلوب الحياة الحضرية (Urbanism). بدلاً من ذلك، كان عدد المهاجرين من الضخامة بحيث تمركزت اعداد كبيرة من المناطق الريفية نفسها في مكان واحد في المدن التي هاجروا اليها، وخلقوا ترتيبات معيشية في هذه المدن أقرب إلى الأنماط التي تركوها وراءهم في مواطنهم الأصلية. وقد جعل ذلك من عملية امتصاصهم وصهرهم وتغيير قيمهم ومعاييرهم السلوكية، بما يتفق مع متطلبات المدينة الحديثة، اموراً بالغة الصعوبة.

والخطر الكامن، والذي يمكن أن يتفجّر في المستقبل، رهن بنجاح الحكومات العربية أو فشلها في فهم دينامية العلاقة الجدلية المعقّدة بين ريف الوطن العربي ومدنه. فغياب مثل هذا

الفهم، يترتب عليه غياب استراتيجيا مستنيرة لمواجهة تحديات المستقبل. إن العنصر الأساسي في نجاح استراتيجية حضرية لا يبدأ في المدن، وإنما في الريف. فإذا لم يكن هناك استراتيجيا لتنمية الريف، فإن طوفان المهاجرين سيستمر. وما لم يتم امتصاص هذا الطوفان، واستيعابه في القطاعات الانتاجية والخدمية الحديثة، فإنه سيكثّف من حصار المعدمين حول المدن العربية. وسيزداد هذا الحصار احكاماً وغضباً مع مولد جيل آخر من أبناء المهاجرين في الأحياء المعدمة، جيل تشتد لديه التطلعات إلى حياة أفضل، وترتفع لديه نسبة الاحباطات في تحقيق أحلامه. وهذه باختصار هي معادلة الانفجار. وقد رأينا ـ كما قلنا أعلاه ـ بوادر فعل هذه المعادلة في انتفاضة الجياع التي اجتاحت المدن المصرية الكبرى من الاسكندرية إلى أسوان في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧. ثم في تونس مرّتين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٤، وفي المغرب عام ١٩٨٤ والسودان عام ١٩٨٥. وهذا هو التحدي. لذلك نختتم هذا الجزء بنفس ما بدأنا به وهو أن مستقبل الأنظمة السياسية، والمجتمع العربي كله، سيتقرر في المدن العربية خلال العقود القليلة المقبلة.

رابعاً: تطور التكوينات الاجتماعية

تعبير «التكوينات الاجتماعية» يستخدم، هنا، بالمعنى الواسع، وذلك للدلالة على مجموعات بشرية تجمعها روابط خاصة، تضفي عليها قدراً معيناً من التضامن الداخلي بين افرادها، وتجعلهم مهيئين للسلوك الجماعي طبقاً لهذه الروابط وهذا التضامن، سعياً لتحقيق مصالح خاصة بهذه المجموعة[١٠].

والتكوينات الاجتماعية بهذا المعنى عديدة وتجلّ عن الحصر. ولكن سنقتصر، هنا، على تحليل ذلك العدد المحدود منها الذي يكون تهيـؤه لسلوك جماعي سياسي، أي ذو صلة «بعلاقات القوة» (Power - relations)، سواء تجاه تكوينات اجتماعية أخرى أم تجاه السلطة الحاكمة. وفي أقطار الوطن العربي، نجد أن مثل هذه التكوينات يتمركز تضامنها الداخلي على أسس إما طبقية أو اثنية أو قبلية. وفي حالات ليست بالقليلة، يمكن أن تتداخل هذه التكوينات

---

(١٠) لمناقشة نظرية حول مفهوم التكوينات أو التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية عموماً، وفي المجتمع العربي خصوصاً، انظر: خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٩ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٤ ـ ٤١؛ المعهد العربي للتخطيط بالكويت [وآخرون]، **ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الاقطار العربية** (الكويت: المعهد، ١٩٨٢)؛ حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٦ ـ ٨٠؛ عبد القادر زغل، «المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٧ (آذار/ مارس ١٩٨٢)، ص ٦ ـ ٢٥؛ احمد صادق سعد، **تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١)؛ كلود دوبار وسليم نصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، تعريب جورج أبي صالح (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ونادية رمسيس فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦).

الاجتماعية، إما بالتطابق أو التقاطع. فالتكوينة الاجتماعية نفسها يمكنها أن تكون اثنية. ويحدث هذا عندما تكون جماعة اثنية (عرقية أو دينية أو طائفية أو لغوية أو قومية) تحتل بمعظم أفرادها موقعاً معيناً في السلم الطبقي، أو في علاقات الانتاج في المجتمع، ويكون هذا نموذجاً للتطابق بين الروابط الداخلية ـ التضامنية الخاصة في تكوينتين اجتماعيتين من نوعين مختلفين. أما حالة **التقاطع**، فتحدث حينما يكون أفراد تكوينة اجتماعية نوعية محددة موزّعين على تكوينات اجتماعية نوعية مختلفة. كأن يكون الفرد في تكوينة اجتماعية اثنية، ويشعر مع أفرادها بالتضامن الداخلي، ويكون في تكوينة اجتماعية ذات طبيعة طبقية ويشعر معها بالتضامن أيضاً، رغم أنها تضّم أفراداً من جماعات اثنية أخرى مضادة أو متنافرة مع جماعته الاثنية. إن عضويته في هاتين التكوينتين، تجعله مهيّأ لنوعين مختلفين من السلوك الجماعي السياسي، ويكون عليه في لحظات معينة أن يختار واحداً منهما فقط.

ونتيجة للتشوهات التي حدثت في مسيرة التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي العربي خلال القرنين الأخيرين، نلاحظ أن التكوينات الاجتماعية، بالمعنى الذي اصطلحنا عليه أعلاه، غير متسقة في تسلسلها الرأسي أو تقسيمها الأفقي.

من ذلك، مثلاً، نجد أن التكوينات الاجتماعية الحضرية في بعض الأقطار أكثر نزوعاً إلى تمركزها حول **الطبقة** كوحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي، ومن ثم السلوك السياسي. بينما نجد أن التكوينات الاجتماعية الريفية أكثر تمركزاً حول **العشيرة** أو **الطائفة** والتكوينات الاجتماعية البدوية أكثر تمركزاً حول **القبيلة** أو **العشيرة** كأسس للتنظيم، ومن ثم للولاء والسلوك السياسي[(١١)].

يذهب كثير من المحللين الاجتماعيين إلى أن أساس التكوينات الاجتماعية الحديثة هو الأساس **الانتاجي ـ المهني** فموقع الفرد في المجتمع الحديث يتحدّد (أو ينبغي أن يتحدد) على أساس موقعه في **العملية الانتاجية الحديثة** التي تقوم على تقسيم العمل والتخصص وترشيد الادارة، أو على أساس **موقعه المهني**، الذي يعتمد بدوره على إنجازه وكفاءته وتدريبه وخلفيته التعليمية[(١٢)]. وأن هذين الاعتبارين هما من أهمّ ما يميّز المجتمع الحديث عن المجتمع التقليدي. ففي هذا الأخير، يكون أساس التكوينات الاجتماعية هو المعايير **القرابية** (الأسرة، العشيرة، القبيلة)، أو **الدينية** (المذهب، الطائفة، الطريقة)، أو **العرقية** (السلالة، العنصر،

---

(١١) لمناقشة نزعات الانتماء المختلفة هذه وعوامل تغيرها، انظر:
Richard Lobban, «Sudanese Class Formation and the Demography of Urban Migration,» in: Hopkins and Ibrahim, eds., *Arab Society, Social Science Perspectives*, pp. 163 - 176; Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978),

والنقيب، المصدر نفسه.

(١٢) لمسح تحليلي لوجهات النظر هذه، انظر: محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، الفصل الأول.

الأصل القومي). وهذه كلها معايير لا دخل لانجاز الفرد أو مهاراته فيها. ومن ثم فإن طاقات التكوينات التقليدية وقدراتها، وبالتالي المجتمع التقليدي كله، تظلّ محدودة لا تتجاوز سقفاً معيناً. بينما طاقات التكوينات الحديثة وقدراتها، ومن ثم المجتمع الحديث كله، هي في نموّ دائم ومتجدد. بتعبير آخر، هناك معياران عريضان لتبلور التكوينات الاجتماعية، أحدهما هو **الارث الاجتماعي المفروض** على الفرد (Ascription) ولا يمكن تغييره، وهذا أساس التكوينات التقليدية. والمعيار الثاني هو «الانجاز» (Achievement)، أي ما يستطيع الفرد احرازه طبقاً لجهوده ومهاراته وقراراته، وهو أساس التكوينات الاجتماعية الحديثة. فالذين يشتركون في الارث الاجتماعي المفروض نفسه، ويأخذون ذلك الارث مأخذ الجّد، ويتصرفون على أساسه، فإنهم يشكّلون معاً تكوينة اجتماعية تقليدية. والذين يشتركون معاً في مستوى الانجاز كمّاً وكيفاً، ويحصلون، أو يتوقعون الحصول، على عائد يتّسق مع هذا الانجاز، ويتصرفون على أساس ذلك، فإنهم يشكّلون تكوينة اجتماعية حديثة، أي الطبقات والفئات المهنية الحديثة. ويلاحظ العلماء الاجتماعيون مع ذلك أنه، حتى في المجتمعات الصناعية الحديثة التي تعتمد معيار الانجاز كأساس أول في تنظيمها الاجتماعي، فإن الأمر لا يخلو من تأثير للمعيار الارثي، ولكنه يظل معياراً ثانوياً[١٣].

والمجتمعات العربية لا تزال في طور الانتقال من المرحلة التقليدية (التي يسودها المعيار الارثي كأساس أول للتنظيم الاجتماعي) إلى المرحلة الحديثة (التي يسودها المعيار الانجازي كأساس أول للتنظيم الاجتماعي). ولكن المفروض، طبقاً للنماذج النظرية (الماركسية والوظيفية على السواء) أن تكون مسيرة المجتمع التطورية هي في اتجاه الأخذ بالمعايير الانجازية. ومن ثم، فإن رصدنا وتحليلنا لتطور التكوينات الاجتماعية في الوطن العربي يهتديان بهذه المقولة النظرية.

لقد أشرنا في نهاية الفصل الثاني إلى ظهور تكوينات اجتماعية حديثة في بعض أقطار الوطن العربي، بدءاً من القرن التاسع عشر. وقد زاد عدد هذه التكوينات وحجمها منذ ذلك الحين. كما أشرنا إلى أنه بهزيمة التكوينات التقليدية في مرحلة المقاومة الأولى للاختراق الاستعماري، فإن قيادة النضال الوطني، منذ هذا الاستعمار، انتقلت تدريجاً إلى عناصر من التكوينات الاجتماعية الحديثة ـ الطبقة الوسطى الجديدة من مهنيين ورجال أعمال وتكنوقراطيين وكتّاب ومعلمين، والطبقة العاملة الجديدة، التي تتعامل مع الآلات والتنظيمات الانتاجية والخدمية الحديثة لقاء أجر تعاقدي. ولكن هذا لم يعن انتفاء التكوينات التقليدية؛ إنما عنى فقط تقلص حجمها ودورها تدريجاً.

ولكنا نلاحظ، مع ذلك، أن هناك تلكؤاً في الولاء للتكوينات التقليدية، والتمسك بها،

(١٣) لمناقشات نظرية ودراسات تطبيقية حول تداخل هذين المعيارين (الارثي والانجازي) في تحديد الموقع الطبقي والمكانة الاجتماعية، انظر:
Reinhard Bendix and Seymour M. Lipset, eds., *Class Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective,* 2nd ed. (New York: Free Press, 1966).

سواء من أفرادها، أم باستنفارها وتغذيتها من قوى أخرى داخلية وخارجية. ومن مفارقات النظام الاجتماعي العربي منذ الاستقلال السياسي، أن بعض عناصر التكوينات الاجتماعية الحديثة قد لجأ هو نفسه في لحظات الجدل الاجتماعي الصراعي إلى استثارة هذه الولاءات التقليدية في معاركه. ومن ثم فإن التطوّر، الذي بشّرتنا به النماذج النظرية والتطورية (الماركسية والوظيفية) لم يتم بالسرعة المتوقعة، بل وفي بعض الأحيان حدث توقف أو انتكاس في هذه المسيرة (من التكوينات التقليدية إلى التكوينات الحديثة). وقد ضاعف من تكثيف هذا التداخل وتعقيده استخدام الأبعاد واللافتات «الايديولوجية الحديثة» في إدارة هذا الصراع.

تختلف درجات التداخل والتعقيد الموضوعي الايديولوجي بين التكوينات الحديثة والتكوينات التقليدية، من قطر عربي إلى آخر. فإذا نظرنا إلى التكوينات الحديثة وحدها، فإننا نلاحظ أن **أقطار الحزام** الشمالي للوطن العربي، وهي التي كانت الأكثر تبكيراً في التفاعل مع النظام العالمي، كانت هي الأسبق أيضاً في بلورة هذه التكوينات. ومن ثم يمكن الحديث عن طبقات حديثة مثل البرجوازية (بفروعها التجارية والصناعية والزراعية)، والطبقات المتوسطة والطبقة العاملة الحديثة. وفي مقدمة أقطار الحزام الشمالي هذه نجد **مصر**، **والمغرب**، **وتونس**، **وسوريا**، **ولبنان**، **والعراق**، **والأردن**، **وفلسطين**. بينما تأخّر تبلور مثل هذه الطبقات الجديدة في أقطار الحزام الجنوبي للوطن العربي، **السعودية واليمن وأقطار الخليج والسودان والصومال وموريتانيا**.

وإذا نظرنا إلى التكوينات التقليدية وحدها، فإننا نجد تقسيماً آخر لأقطار الوطن العربي، ليس على أساس حزام شمالي وحزام جنوبي، ولكن على أساس **اقليمي وقطري**. فإقليما المشرق والجزيرة العربية بصفة عامة، ما زالت التكوينات الاجتماعية التقليدية فيهما ذات تأثير كبير. ففي المشرق، وبخاصة **لبنان وسوريا والعراق**، نجد مثل هذه التكوينات التقليدية ترتكز على معايير التضامن **الديني - الطائفي - العرقي**. فالمشرق هو أكثر الاقاليم العربية تنوّعاً من حيث تركيبته «الاثنية» (Ethnic)، وكثير من المستشرقين الذين وصفوا الوطن العربي بأنه «مجتمع فسيفسائي»(Mosaic society) كانوا متأثرين بواقع هذا الاقليم، دون الاقاليم الثلاثة الأخرى في الوطن العربي (والتي تضم أكثر من ٨٠ بالمائة من السكان والمساحة). وفي اقليم الجزيرة العربية، نجد أن التكوينات التقليدية ترتكز على معايير **التضامن العشائري القبلي**، وبدرجة أقل على التضامن المذهبي (سنّة وشيعة). فإذا تركنا الأقاليم الكبرى، فإننا نجد أن **السودان والمغرب والجزائر وموريتانيا**، ذات تكوينات تقليدية تعتمد على تضامن **قبلي - اثني** في الوقت نفسه. بينما في ليبيا والصومال ترتكز التكوينات التقليدية على التضامن القبلي وهي في ذلك أقرب إلى اقاليم الجزيرة العربية[١٤].

---

(١٤) يأخذ حليم بركات بمصطلحي «الولاءات الافقية» و«الولاءات الرأسية أو العمودية» للدلالة على المعيار الطبقي (الانجازي - الانتاجي)، والمعيار الارثي (الطائفي أو القبلي) في تحليله للمجتمع العربي المعاصر. انظر: بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ٦ - ٨٠، والنقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» ص ٢٠ - ٢٩.

ومن الفقرتين السابقتين، يتضّح أن هناك أقطاراً عربية معينة كانت هي الأبكر في بلورة تكوينات طبقية حديثة، وفي الوقت نفسه أبقت على تكوينات تقليدية مؤثرة، وبخاصة من حيث الولاء. وتمثّل هذه المجموعة ازدواجية حادة في تداخل الحداثة والتقليدية معاً. ولعل **لبنان** هو نموذجها الدرامي. فقد تبلورت تكويناته الطبقية الحديثة منذ أوائل القرن التاسع عشر، أي مع مصر وتونس، أو حتى قبلهما بقليل. ومع الاستقلال كان في لبنان برجوازية تجارية ـ مصرفية قوية، سرعان ما وسّعت نشاطها إلى الصناعة، ثم إلى الزراعة الرأسمالية. وبلورت هذه البرجوازية الكبيرة معها، بحكم ضرورات الانتاج، طبقة عاملة حديثة (بروليتاريا)، وبينهما العديد من شرائح الطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة وصغار الملاك وأصحاب المهن الحديثة). ولكن لبنان منذ ولادته ككيان قطري، ثم كدولة، ظل محتفظاً بتكويناته الطائفية التقليدية. بل ومع تأزّم العلاقات الطبقية الحديثة، وبفعل ضغوط اقليمية ودولية، نجد أنه مع بداية السبعينات تم استنفار هذه التكوينات الطائفية التقليدية فطغت على مسرح الأحداث، وأصبحت هي القوى المعتمدة في إدارة الجدل الاجتماعي الصراعي. بينما هُمّشت (على الأقل في الوقت الحاضر) التكوينات الحديثة. بتعبير آخر، طغت الولاءات الطائفية ولغة الخطاب الطائفي (التقليدي) على الولاءات الطبقية ولغة الخطاب الطبقي (الحديث). فالخطاب الطائفي هو السائد منذ نشوب الحرب الأهلية (١٩٧٥) إلى الآن (١٩٨٧)[١٥]. لبنان، إذاً، يُمثّل حالة درامية، وليس حالة شاذة، لمجموعة فريدة من أقطار الوطن العربي، كانت أسبق من غيرها في بلورة تكوينات حديثة، بينما احتفظ تحتها أو في موازاتها بتكوينات تقليدية. ويندرج في هذه المجموعة كل من **العراق وسوريا في المشرق، والمغرب الأقصى والجزائر في المغرب الكبير**. ويمكن تفسير هذه الازدواجية الحادة في تعايش التكوينات الحديثة والتقليدية في هذه المجموعة بما يلي:

١ ـ كانت مجتمعات هذه الأقطار ذات تنوع اثني قبل الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي. ولكن تكويناتها التقليدية كانت تعيش مركّزة في مناطق جغرافية بعينها، وتدير شؤونها الداخلية بقدر كبير من الاستقلال، في ظل نظام سياسي تقليدي يعتمد في شرعيته على السلطة الدينية، وتدين له كل التكوينات بالولاء الفعلي أو الرمزي. وكان هناك في المشرق على الأخصّ، نظام الملّة العثماني (الذي سبق الحديث عنه) الذي قنّن العلاقة بين بعض هذه التكوينات والبعض الآخر، وبينها كلّها من ناحية، والسلطة المركزية من ناحية أخرى.

٢ ـ ببداية الاختراق الغربي والاندماج في النظام العالمي، قلّت عزلة هذه التكوينات عن بعضها البعض، وتخلخل تركزها الجغرافي، وتفاعلت مع اقتصادات سوق وطنية أوسع، ثم سوق عالمية أكبر. وتعرضت عناصر منها لعمليات الحراك الجغرافي (الهجرة إلى المدن) والحراك المهني (الاشتغال بأعمال حديثة) والحراك التعليمي (المدارس الحديثة)... وكانت

(١٥) لمزيد من التفصيل حول هذا التداخل الطبقي ـ الطائفي في حالة لبنان، وتداعياته على مستوى الوعي والمواقف والسلوك، انظر الدراسة الميدانية الرائدة: دوبار ونصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**.

هذه التطورات تمثّل، في الواقع، البذور الجنينية للتكوينات الاجتماعية الحديثة.

٣ ـ ولكن أبناء بعض، وليس كلّ، هذه التكوينات التقليدية كانوا أسبق من غيرهم في عمليات الحراك هذه، إمّا بفعل الصدفة الجغرافية (القرب من العواصم والموانىء)، أو بفعل سياسة مقصودة من قوى الهيمنة الخارجية، التي اصطفت مجموعات معينة وقرّبتها إليها، وفتحت لها مجالات هذا الحراك وفرصه، ومن ثم أصبح أبناء طوائف أو قبائل معينة هم الأسبق من غيرهم إلى الأخذ بفرص الحداثة، وأصبحوا نواة التكوينات الاجتماعية الحديثة. وفي مرحلة تالية (مع زيادة حجمهم ووعيهم وعلو شأنهم النسبي) بدأوا يتطلعون إلى قيادة مجتمعهم، إمّا في وجه النخبات التقليدية الحاكمة أو في وجه السلطة الاستعمارية المهيمنة، أو في وجههما معاً. لقد أصبحت هذه العناصر الصاعدة الحديثة، والآتية مع ذلك من خلفيات تكوينات تقليدية بعينها، هي التي تقود النضال من أجل الاستقلال.

٤ ـ في مرحلة النضال من أجل الاستقلال، وبُعيد الاستقلال مباشرة، اعتمدت هذه العناصر الصاعدة من التكوينات الحديثة، خطاب الوحدة الوطنية والتحرر والعدالة والتقدم. وعزت تخلف أو تلكؤ بقية التكوينات الاجتماعية التقليدية إمّا إلى وجود الاستعمار أو إلى تسلط النخبة الحاكمة التقليدية، ومن ثم طالبت وعملت على إتاحة فرص واسعة لأبناء التكوينات التقليدية الأقل حظاً: فتحت أبواب التعليم والمدارس العسكرية وأجهزة الدولة أمامهم. ولكنها احتفظت لنفسها بمواقع القيادة السياسية والهيمنة الاقتصادية والوجاهة الاجتماعية، في المراحل الأولى للاستقلال.

٥ ـ بدأ أبناء التكوينات التقليدية الأقل حظاً، والذين جاؤوا إلى بداية سلم الحداثة متأخرين جيلاً أو جيلين (ما بين ٢٥ و٥٠ عاماً) يصعدون درجات هذا السلم، إلى أن وصلوا إلى منتصفه أو قرب قمته. ولكنهم وجدوا مواصلة الصعود متعذرة بسبب شغل آخرين للدرجات العليا والقمة. وتصادف أن هؤلاء الآخرين (في القمة) هم في الغالب الأعم من خلفيات تقليدية (طائفية أو قبلية أو عرقية) معينة، حتى لو لم يكونوا هم تقليديين أو يعتمدون خطاب وسلوك التكوينات التقليدية التي انحدروا منها (منذ جيل أو جيلين سابقين). وهنا بدايات التنافس ثم الصراع، لا بين تكوينة تقليدية وتكوينة حديثة (فقد حدث ذلك في مرحلة سابقة)، ولكن بين عناصر تكوينات حديثة «سابقة»، صادف أن معظمها من خلفيات تقليدية بعينها، وعناصر تكوينات حديثة أيضاً، ولكنها «لاحقة» وصادف أن معظمها من خلفيات تقليدية بعينها. ولأن «اللاحقين» كانوا هم الأضعف موضوعياً (أي بمعايير طبقية وانجازية)، فقد لجأوا إلى آليتين لتعويض هذا الضعف، احداهما ظاهرة معلنة، والأخرى مستترة خجولة. الآلية الظاهرة والمعلنة كانت الآلية الايديولوجية (العدالة/ الاشتراكية/ الوحدة/ الوطنية/القومية) ذات الخطاب الحديث والمشروع المرغوب شعبياً. والآلية الثانية، المستترة والخجولة، كانت استنفار العصبوية التقليدية (الطائفية/ القبلية/ الاثنية/ العرقية).

ولعل مثالي لبنان وسوريا يوضحان هذا التوصيف العام للتداخل بين التكوينات الحديثة

(الطبقية) والتكوينات التقليدية (في هذه الحالة الطائفية والمذهبية). في لبنان، كانت الطوائف المسيحية عموماً والطائفة المارونية خصوصاً هي الأسبق إلى «التحديث»[١٦]. فقد بدأ اتصال هذه الطوائف وتفاعلها مع أوروبا منذ القرن السابع عشر، وزادت وتيرته في القرنين التاليين. وكان التحديث يعني في هذه الحالة زيادة التعليم والمدارس التبشيرية، أو التدريب على المهن الحديثة (المصرفية والصناعية)، والأخذ بالممارسات المستحدثة في الصحة وأسلوب الحياة. لذلك سرعان ما تضاعف حجم سكانهم في جبل لبنان (مرحلة التحول الديمغرافي التي تحدثنا عنها في قسم سابق من هذا الفصل) وزادت قوتهم الاقتصادية. ومع بداية القرن التاسع عشر، دخلت الفئات المسيحية الحديثة في صراع مع الفئات المسيحية التقليدية المهيمنة على شؤونهم (المقاطعجية)، ودعمتهم الكنيسة في ذلك الصراع الذي خرجوا منه بنصيب أكبر من السلطة والتأثير في شؤون المسيحيين في الجبل. وكان سكان الجبل جميعاً (مسيحيين ومسلمين) يخضعون لسلطة فئة حاكمة من الأمراء الدروز منذ القرن السادس عشر. لذلك ما ان فرغت القوى المسيحية الحديثة من صراعها الداخلي ضد المقاطعجية المسيحيين التقليديين، حتى بدأت هذه الفئات نفسها تتحدى سلطة حكام الجبل من الدروز، ودار صراع دام بينهما من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، وتدخلت فيه القوى الأوروبية، إلى أن حسم لصالح المسيحيين الموارنة. والطريف هو أن القوى المسيحية الحديثة الصاعدة، كثيراً ما استخدمت في صراعها (سواء ضد المقاطعجية المسيحيين أو الأمراء الدروز) اللافتات والشعارات الايديولوجية الحديثة للثورة الفرنسية (الحرية، والمساواة، والاخاء والتقدم، وما إلى ذلك). وظل هذا الصعود الاجتماعي والسياسي للفئات المسيحية الحديثة، إلى أن توّج بإنشاء لبنان الكبير عام ١٩٢٠ في ظل الانتداب الفرنسي، ثم باستقلال لبنان بعد ذلك بعقدين، أصبحت فيه هي الفئة الحاكمة الأكثر تميّزاً. وظل الموارنة يسيطرون على القسط الأعظم من السلطة السياسية خلال العقود الثلاثة التالية أي إلى منتصف السبعينات. ولكن خلال هذه المدة الزمنية الممتدة كانت الفئات الاسلامية الأقل حظاً منذ البداية، قد أخذت تتطور ديمغرافياً وتعليمياً ومهنياً. وبدأت هذه الفئات (وبخاصة من المسلمين الشيعة) تطالب بتغيير المعادلة التي تعطي المسيحيين نصيب الأسد في السلطة والثروة، خصوصاً وأن وزنهم العددي أصبح متساوياً أو متفوقاً على عدد المسيحيين. ورغم أن الحرب الأهلية اللبنانية المشتعلة منذ عام ١٩٧٥ لها أسباب عديدة ومعقدة، إلا أن ذلك هو أحد أهّم أسبابها[١٧]. إن المسلمين والشيعة خصوصاً، يمرون منذ أواسط هذا القرن بالتحول الديمغرافي والاجتماعي نفسه الذي مرّ به المسيحيون عموماً، والموارنة خصوصاً في بداية القرن الماضي. وكما تحدّى الموارنة سلطة المقاطعجية المسيحيين، ثم الأمراء الدروز (الفئة الحاكمة) فإن جماهير الشيعة تحدّت سلطة الاقطاعيين

---

(١٦) لمزيد من التفصيل عن الحالة اللبنانية عموماً، والطائفة المارونية خصوصاً، انظر: سعد الدين ابراهيم، **الأقليات والطوائف في الوطن العربي: دراسة في توجهاتها العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر]).

(١٧) المصدر نفسه.

الشيعة (من آل الأسعد وعسيران وحمادة. . .)، ثم سلطة النخبة المارونية الحاكمة. وكما استعانت جماهير الموارنة بتأييد الكنيسة في عملية صعود مماثلة، فإن الذين يقودون الأحزاب والميليشيات الطائفية المتأخرة في لبنان، في الوقت الحاضر ليسوا عناصر «تقليدية»، ولكنهم أنفسهم عناصر «حديثة» (محامون وأطباء ومهندسون ومعلمون. . .) تلّقوا تعليماً وتدريباً حديثين في أرقى الجامعات اللبنانية (في الأميركية واليسوعية) والخارجية (في أوروبا وأمريكا). ولكن هذه «العناصر الحديثة» المتنافرة هي نخبة في السلطة (السابقون من الموارنة) ونخبة تريد السلطة أو نصيباً متكافئاً فيها (اللاحقون من المسلمين الشيعة). ولكن كلتا النخبتين الحديثتين المتصارعتين تستنفران وتعبئان الولاءات التقليدية الطائفية في صراعهما.

في حالة سوريا، يختلف المشهد في التفاصيل، وليس في الجوهر. فالذين قادوا النضال من أجل الاستقلال، كانوا أيضاً من الفئات الحديثة ذات الأصول الإسلامية السنية والمسيحية في الغالب الأعمّ. لقد كانت هذه الفئات في المدن السورية، وبخاصة دمشق وحلب، هي الأسبق إلى الأخذ بوسائل التحديث (تعليمياً ومهنياً) منذ بدايات هذا القرن. لذلك، حينما حصلت سوريا على استقلالها من فرنسا، كان هؤلاء هم الحكام الجدد في الدولة السورية المستقلة: تكوينات اجتماعية حديثة من محامين وأطباء وأساتذة، من أصول اسلامية سنية ومسيحية حضرية.

ومع بداية الاستقلال، كانت هناك تكوينات اجتماعية تقليدية معزولة جغرافياً، ومهمّشة سياسياً واقتصادياً تتركز في الأرياف والجبال السورية، وتنتمي في أغلبيتها الساحقة إلى الطائفة العلوية ـ النصيرية أو الاقلية الكردية. في أثناء النضال من أجل الاستقلال، كانت لغة الخطاب الحزبي تعزو بؤس هذه الفئات وحرمانها إلى الاستعمار، وتطالب بفتح أبواب التعليم واتاحة الفرص لها. وبالفعل، ما إن تبوأت النخبة السورية الحديثة (السنية في أغلبها) السلطة، حتى سارعت إلى فتح أبواب المدارس لأبناء هذه الأقليات المحرومة. كما تسابقت الأحزاب، وبخاصة حزب البعث والحزب الشيوعي، على تجنيدهم في صفوفها. وكان الجيش كإحدى مؤسسات الدولة السورية، معبراً سريعاً لابناء هذه الأقليات، سواء كجنود أو ضباط. ومع مسيرة الاستقلال في عقدها الأول، بات العسكريون من أبناء هذه الأقليات، وهم بعد في هذه المراتب الوسطى، يتطلعون إلى الحكم. ومن ثم تبدأ الانقلابات العسكرية، بداية بضباط من أصول كردية في الخمسينات (مثل أديب الشيشكلي) وانتهاء بضباط من أصول علوية ـ نصيرية في أواخر الستينات. ولا تزال هذه النخبة الجديدة ذات الأصول الريفية ـ الجبلية (جبل العلويين قرب اللاذقية) تسيطر على السلطة السياسية في سوريا.

ونجد هذا التداخل الجدلي المشّوه نفسه (بين التكوينات الاجتماعية الحديثة والتقليدية) في العديد من الأقطار العربية، وخصوصاً التي تكون تكويناتها التقليدية ذات طبيعة اثنية (دينية وطائفية ولغوية وعرقية) مثل العراق والسودان والمغرب والجزائر. ولأهمية هذا التداخل، الذي يزّكيه العامل الديمغرافي والريفي ـ الحضري، نفرد الفقرات التالية لنموذجين رئيسيين من الهياكل التقليدية والحديثة. الأول، هو الهياكل الاثنية، والثاني، هو الهياكل الطبقية.

خامساً: التكوينات الاثنية في الوطن العربي والدولة القطرية

رغم أن الأغلبية الساحقة لسكان الوطن العربي هم من العرب، لغة وثقافة، (حوالى ٨٨ بالمائة)، إلا أنه توجد فيه تكوينات أقلّوية من العرب غير المسلمين (مثل المسيحيين وابناء الديانات الأخرى)، أو من المسلمين غير العرب (مثل الأكراد والبربر)، أو مسلمين عرب غير سنة (مثل الشيعة)، أو مواطنين غير عرب وغير مسلمين (مثل قبائل جنوب السودان والأرمن). ويعزى الوجود المستمر لهذه الجماعات، على اختلاف عوامل تباينها عن الأغلبية العربية المسلمة السنية، إلى أسباب عدة. أهمها المستوى الكبير نسبياً من تسامح العرب المسلمين، حين فتحوا و«عرّبوا» و«اسلموا» المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج، والتي نطلق عليها اليوم اسم «الوطن العربي». ومنها أن عدداً من هذه الجماعات من سكان المنطقة الأصليين (أي قبل الفتح العربي الاسلامي في القرن السابع للميلاد) كان يعيش في مناطق نائية أو جبلية، قللت من حجم التفاعل وحدّته بينهم وبين العرب والمسلمين. ومنها أن هذا الوطن العربي قد استقبل على مدى القرون الأربعة عشر الماضية هجرات وافدة من خارجه، أتى معظمها واستقرّ بطريقة سلمية (مثل الشركس والأرمن)، وأتى بعضها في حماية قوى أجنبية، وفرض وجوده بقوة السلاح (مثل اليهود الغربيين الذين أسّسوا إسرائيل على أرض فلسطين بمساعدة بريطانيا والولايات المتحدة). وعلى أي حال، ليس هنا مجال التفصيل في الجذور التاريخية لهذه الجماعات الاثنية[١٨]. ويكفي أن نعرض في عجالة ملامح الخريطة الاثنية العامة في الوطن العربي، ثم نتطرق إلى الهياكل الاثنية في الأقطار العربية التي أصبحت دولاً مستقلة.

١ ـ الخريطة الاثنية العامة في الوطن العربي

«الجماعة الاثنية»[١٩] كما تعرّف في أدبيات العلوم الاجتماعية، هي تلك التي تختلف عن جماعة أو جماعات أخرى تعيش معها في المجتمع نفسه، في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: اللغة، الدين، المذهب في داخل الدين الواحد، أو السلالة العرقية. فإذا أخذنا كل متغيّر من هذه المتغيّرات على حدة، نجد الآتي[٢٠]:

أ ـ **اللغة**: أكثر من ٨٨ بالمائة من سكان الوطن العربي يعتبرون العربية لغتهم وثقافتهم الأولى. أما البقية (حوالى ٢٠ مليوناً أو ١١,٦ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي) فلغتهم الأولى غير عربية، وإن كان معظمهم يتحدث العربية كلغة ثانية، ويتبنّى معظم أنماط الثقافة العربية في تفكيره وسلوكه اليومي. وكما يوضح الجدول التلخيصي رقم (٥ ـ ٩)، يمثّل البربر (في المغرب العربي الكبير) أكبـر هذه المجموعات اللغوية غير العربية (حوالى ١٠ ملايين أو

(١٨) المصدر نفسه، الفصل ٢.

(١٩) المصدر نفسه، الفصل ١.

(٢٠) تلخيص من: المصدر نفسه، الفصل ٢. ولمناقشة متعمقة حول المسألة الطائفية، انظر الدراسة المهمة: برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

٥,٥ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي)، يليهم قبائل جنوب السودان الزنجية (حوالى ٥ ملايين، أو ٤,٢ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي)، ثم الأكراد (حوالى ٣,٥ ملايين أو ٢ بالمائة)، ثم اليهود الغربيون في فلسطين المحتلة (١,٣ مليون أو ١ بالمائة). تأتي بعد ذلك جماعات اثنية لغوية صغيرة، مثل النوبيين والأرمن والايرانيين والتركمان والشركس والسريان.

ب ـ **الدين**: أكثر من ٩١ بالمائة من سكان الوطن العربي هم مسلمون، أما البقية (١٥,٦ مليوناً أو ٨,٢ بالمائة) فهم من ديانات أخرى. يأتي في مقدمة هؤلاء المسيحيون الشرقيون على اختلاف طوائفهم، ويبلغ عددهم حوالى ثمانية ملايين (أو حوالى ٥ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي) في منتصف الثمانينات، وجلّهم تقريباً من العرب، ويأتي بعدهم اليهود (٣,٦ ملايين أو ١,٩ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي)، والديانات القبلية الزنجية في جنوب السودان (٤ ملايين أو ٢ بالمائة). ويعطي الجدول التلخيصي رقم (٥ ـ ١٠) تفصيلات عن توزيع هذه الجماعات الدينية غير الإسلامية.

ج ـ **المذهب**: أغلبية العرب مسلمون (٩١ بالمائة) وأغلبية المسلمين ينتمون إلى المذهب السني (٨٤ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي، و ٩١ بالمائة من مجموع المسلمين). أما بقية المسلمين غير السنة، فقد وصل عددهم في منتصف الثمانينات إلى حوالى ١٥ مليون نسمة (٨ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي)، معظمهم من المسلمين الشيعة (١٠,٧ ملايين أو ٧ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي)، يليهم العلويون ـ النصيرية (١,٥ مليون)، والخوارج الأباضية (١,٣ مليون)، والدروز الموحّدون (مليون نسمة). ويعطي الجدول التلخيصي رقم (٣ ـ ٩) مزيداً من التفصيلات حول الطوائف الاسلامية غير السنية.

د ـ **السلالة**: ينتمي كل سكان الوطن العربي، باستثناء قبائل جنوب السودان، إلى خليط من السلالات الساميّة ـ الحاميّة. أما قبائل جنوب السودان، فتنتمي إلى سلالات زنجية مختلفة، ويبلغ عددها حوالى ٥ ملايين شخص (أي حوالى ٣,٤ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي).

فإذا أخذنا المتغيّرات الأربعة معاً، فإننا نكون في صدد حوالى ٥٣ مليون شخص يختلفون عن الأغلبية العربية السنية المسلمة السامية الحامية التي يصل عددها إلى أكثر من ١٣٠ مليوناً، أي حوالى ٧٢ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي، في أحد هذه المتغيرات، (أنظر الجدول التلخيصي رقم (٥ ـ ١٠)).

ويبدو، من هذه الخريطة الاثنية العامة، أن الجماعات الاثنية هي من الضآلة العددية والنسبية، بحيث يمكن اعتبار الوطن العربي ككل من أكثر مناطق العالم تجانساً. ولكن، لأن بعض الجماعات الاثنية المذكورة في هذا العرض الاجمالي، تميل إلى التركّز في أقطار عربية بعينها، وبعضها يتركّز في مناطق جغرافية بعينها داخل بعض هذه الأقطار، فإن الأمر يبدو أكثر تعقيداً مما يظهر للوهلة الأولى. فرغم أن معظم هذه الجماعات الاثنية شديدة الاندماج، وعميقة الانتماء للجسم العربي العام، إلا أن العدد المحدود من هذه الجماعات الاثنية الأقل اندماجاً وانتماء، يشكل نقاط حساسية ملحوظة في تماسك البنية الاجتماعية لبعض الأقطار العربية.

وهو الأمر الذي يدعونا إلى عرض الهياكل الاثنية لكل قطر من الأقطار العربية على حدة.

٢ ـ الهياكل الاثنية للدولة القطرية

يمكن تقسيم الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات، طبقاً لدرجة التنوع الاثني بكل منها.

جدول رقم (٥ ـ ٩)
الجماعات الاقلية اللغوية في الوطن العربي في منتصف الثمانينات

(متغيرات اثنية أخرى) / الجماعة الاقلية	العدد الاجمالي في الوطن العربي(*)	الدين لدى أغلبيتهم	السلالة	الموطن الأصلي	مناطق التركز الحالية بترتيب أهميتها
الأكراد	٣,٥٠٠,٠٠٠	مسلمون	حاميون ساميون	الموطن الحالي نفسه	العراق ـ سوريا
الأرمن	٣٠٠,٠٠٠	مسيحيون	حاميون ساميون	أرمينيا (تركيا والاتحاد السوفياتي)	لبنان ـ سوريا العراق ـ مصر
الآراميون والسريان	١٠٠,٠٠٠	مسيحيون	حاميون ساميون	الموطن الحالي نفسه	سوريا ـ العراق ـ لبنان
التركمان والشركس	١٠٠,٠٠٠	مسلمون	حاميون ساميون	جنوب الاتحاد السوفياتي وتركيا	الأردن ـ سوريا
الأتراك	١٠٠,٠٠٠	مسلمون	حاميون ساميون	تركيا	سوريا ـ العراق
الايرانيون	٢٥٠,٠٠٠	مسلمون	حاميون ساميون	ايران	العراق ـ أقطار الخليج العربي
اليهود الغربيون	١,٢٥٠,٠٠٠	اليهودية	حاميون ساميون	أوروبا ـ الأمريكيتان	فلسطين المحتلة (اسرائيل)
القبائل الزنجية	٤,٥٠٠,٠٠٠	وثنيون	زنوج	الموطن الحالي نفسه	جنوب السودان ـ جنوب المغرب
النوبيون	٤٥٠,٠٠٠	مسلمون	حاميون ساميون	الموطن الحالي نفسه	جنوب مصر ـ شمال السودان
البربر	١٠,٠٠٠,٠٠٠	مسلمون	حاميون ساميون	الموطن الحالي نفسه	المغرب ـ الجزائر ـ تونس ـ ليبيا
الجملة	٢٠,٠٥٠,٠٠٠				

(*) معظم هذه الأرقام تقديرية، وتوصلنا إليها بإحدى طريقتين: ١ ـ آخر احصاء رسمي، مع اضافة نسبة للزيادة الطبيعية تعادل نسبة الزيادة الطبيعية لاجمالي السكان في الأقطار التي تعيش فيها هذه الجماعات للسنوات التالية لآخر احصاء، ٢ ـ أخذ المتوسط الحسابي لأدنى وأقصى التقديرات المذكورة في المراجع المختلفة. واعتمدنا بصفة خاصة على المراجع الآتية:

Albert Hourani, *Minorities in the Arab World* (london: Oxford University Press, 1947); Ernest Gellner and Charles Micaud, eds., *Arabs and Berbers: From the Tribe to Nation in North Africa* (London: Dukworth, 1973); Mohamed Omar Bashir, *The Southern Sudan: Background to Conflict,* 2nd ed. (Khartoum: Khartoum University Press, 1970); World Bank, *World Tables* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1980), and Ronald De Mclaurin, ed., *The Political Role of Minority Groups in the Middle East* (New York: Praeger, 1979), appendix 6, pp. 268 - 287.

وهذه المراجع كلها نقلاً عن: سعد الدين إبراهيم، **الاقليات والطوائف في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر]).

جدول رقم (٥ - ١٠)

الجماعات الدينية غير الاسلامية في الوطن العربي في منتصف الثمانينات

الاقليات الدينية غير الاسلامية	العدد الاجمالي في الوطن العربي(*)	مناطق التركّز الحالية بترتيب أهميتها
١ - المسيحيون	٧,٨٠٠,٠٠٠	
أ - اليونان (الروم) الأرثوذكس	١,٢٥٠,٠٠٠	سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين - مصر
ب - النساطرة (الاشوريون)	٧٥,٠٠٠	سوريا - العراق - لبنان
ج - المونوفيزيون	٤,٤٠٠,٠٠٠	
(الأقباط الأرثوذكس)	(٤,٠٠٠,٠٠٠)	مصر - السودان
(اليعاقبة الأرثوذكس)	(١٥٠,٠٠٠)	سوريا - لبنان - العراق
(الأرمن الأرثوذكس)	(٢٥٠,٠٠٠)	سوريا - لبنان - العراق - مصر
د - الكاثوليك	١,٩٧٥,٠٠٠	
(أتباع الكنيسة الغربية - اللاتين)	(٤٥٠,٠٠٠)	السودان - سوريا - لبنان - فلسطين - مصر
(اليونان - الروم الكاثوليك)	(٢٧٠,٠٠٠)	لبنان - سوريا - مصر
(السريان - الروم الكاثوليك)	(٥٥,٠٠٠)	سوريا - لبنان
(الأرمن - الروم الكاثوليك)	(٥٠,٠٠٠)	سوريا - لبنان
(الأقباط - الروم الكاثوليك)	(١٠٠,٠٠٠)	مصر - السودان
(الكلدان - الروم الكاثوليك)	(٢٠٠,٠٠٠)	العراق - سوريا - لبنان
(الموارنة - الروم الكاثوليك)	(٨٥٠,٠٠٠)	لبنان - سوريا
هـ - البروتستانت	١٥٠,٠٠٠	السودان - لبنان - سوريا - مصر
٢ - اليهود	٣,٦٠٠,٠٠٠	
أ - الربانيون الأرثوذكس	٣,٥٠٠,٠٠٠	فلسطين المحتلة (اسرائيل) - أقطار المغرب
ب - القراؤون	٥٠,٠٠٠	فلسطين المحتلة (اسرائيل) - أقطار المشرق
ج - السامريون	٥٠,٠٠٠	فلسطين المحتلة (اسرائيل)
٣ - الديانات التوفيقية وغير السماوية	٤,١٦٠,٠٠٠	
الصابئة (المانديون)	١٠,٠٠٠	العراق
اليزيدية والشوابك	١٠٠,٠٠٠	العراق
البهائية	٥٠,٠٠٠	فلسطين المحتلة (اسرائيل) - العراق
الديانات القبلية الزنجية	٤,٠٠٠,٠٠٠	السودان
إجمالي الجماعات الدينية غير الاسلامية	١٥,٥٦٠,٠٠٠	

(*) معظم هذه الأرقام تقريبية، وقد توصلنا إليها بنفس الطريقتين المذكورتين في الجدول السابق (آخر احصاء رسمي، مع إضافة نسبة للزيادة الطبيعية تعادل نسبة الزيادة الطبيعية لاجمالي السكان في الأقطار التي تعيش =

= فيها هذه الجماعات للسنوات التالية لآخر احصاء، أو أخذ المتوسط الحسابي لأدنى وأقصى التقديرات المذكورة في المراجع الموثوقة حول الموضوع)، واعتمدنا بصفة خاصة على المراجع التالية:

Robert B. Betts, *Christians in the Arab East: A Political Study* (Athens: Lycabettus Press, 1975); Hourani, Ibid.; Bashir, Ibid.; World Bank, Ibid., and Mclaurin, Ibid., appendix B, pp. 268 - 287.

نقلاً عن: ابراهيم، المصدر نفسه.

ويمكن أن نأخذ النسبة العامة لمجموع الجماعات الاثنية من حيث متغيري اللغة والدين في الوطن العربي ككل - وهي ٢٠ بالمائة - كمعيار موضوعي لقياس درجة التنوع الاثني في كل قطر عربي على حدة. ولأن النسبة العامة هي متوسط حسابي عند نقطة مئوية واحدة، يمكن الاصطلاح هنا على فئة مئوية أوسع قليلاً على جانبي هذه النقطة، ولتكن من ٢٥ بالمائة. وبالتالي يمكن اعتبار هذه الفئة المئوية، وكأنها تمثل درجة متوسطة في التنوع أو التجانس الاثني. فالأقطار التي يقلّ فيها حجم

جدول رقم (٥ - ١١)

الطوائف الاسلامية غير السنّية في منتصف الثمانينات

الطوائف الاسلامية غير السنّية	العدد الاجمالي في الوطن العربي (*)	القرن الميلادي الذي ظهرت فيه الطائفة	مناطق التركّز الحالية بترتيب أهميتها
١ - الشيعة الاثنا عشرية	٨,٠٠٠,٠٠٠	السابع - التاسع	العراق - لبنان - أقطار الخليج
٢ - الشيعة الزيدية	٢,٥٠٠,٠٠٠	الثامن	اليمن - جنوب الجزيرة العربية
٣ - الشيعة الإسماعيلية	٢٠٠,٠٠٠	الثامن	سوريا - لبنان - العراق - أقطار الخليج
٤ - الدروز (الموحّدون)	١,٠٠٠,٠٠٠	الحادي عشر	سوريا - لبنان - فلسطين المحتلة (اسرائيل)
٥ - العلويون (النصيرية)	١,٥٠٠,٠٠٠	التاسع	سوريا - لبنان
٦ - الخوارج الأباضية	١,٣٠٠,٠٠٠	السابع	عمان - الجزائر - تونس - ليبيا
الجملة	١٤,٥٠٠,٠٠٠		

(*) معظم هذه الأرقام تقريبية، وقد توصلنا إليها بنفس الطريقتين المذكورتين في الجدولين السابقين (آخر احصاء رسمي، مع إضافة نسبة للزيادة الطبيعية تعادل نسبة الزيادة الطبيعية لإجمالي السكان في الأقطار التي تعيش فيها هذه الطوائف للسنوات التالية لإجراء الاحصاء، أو أخذ المتوسط الحسابي لأدنى وأقصى التقديرات المذكورة في المراجع الموثوقة حول الموضوع)، واعتمدنا بصفة خاصة على المراجع التالية:

Hourani, Ibid.; Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search forLegitimacy*(New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977); Gellner and Micaud, eds., *Arabs and Berbers: From the Tribe to Nation in North Africa,* and World Bank, Ibid.

نقلاً عن: ابراهيم، المصدر نفسه.

الجماعات الاثنية عن ١٥ بالمائة من اجمالي سكان القطر، يمكن اعتبارها أقطاراً أقلّ تنوعاً (أو أشدّ تجانساً) من الناحية الاثنية، وفي المقابل، فإن الأقطار التي يزيد فيها حجم هذه الجماعات عن ٢٥ بالمائة من اجمالي السكان، يمكن اعتبارها أقطاراً أكثر تنوعاً (أو أقلّ تجانساً) من الناحية الاثنية. أما الأقطار التي يتراوح فيها حجم الجماعات الاثنية بين ١٥ و ٢٥ بالمائة فهي متوسطة التنوع أو متوسطة التجانس[٢١].

جدول رقم (٥ - ١٢)
حجم ونسبة الأنواع الأربعة من الجماعات الاثنية في الوطن العربي في منتصف الثمانينات
(الحجم الكلي لسكان الوطن العربي ١٨٥ مليوناً)

أنواع الأقليات	العدد الاجمالي في الوطن العربي	النسبة المئوية الى اجمالي السكان	أقطار التركّز العددي للاقليات حسب أهميتها
الجماعات اللغوية (غير العربية)	٢١,٠٠٠,٠٠٠	١١,٤	المغرب - السودان - الجزائر - العراق
الجماعات الدينية (غير الاسلامية)	١٢,٥٠٠,٠٠٠	٧,٦	فلسطين المحتلة - السودان - مصر - لبنان
الجماعات الاسلامية المذهبية (غير السنّيّة)	١٤,٥٠٠,٠٠٠	٧,٨	العراق - سوريا - لبنان - فلسطين - الخليج
الجماعات السلالية (غير الحامية - السامية)	٤,٥٠٠,٠٠٠	٢,٤	السودان
الجملة	٥٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٨,٤	

المصدر: احتسبت من الجداول (٥ - ٩)، (٥ - ١٠) و (٥ - ١١).

أ - الأقطار العربية الأكثر تجانساً

هناك ثمانية أقطار عربية تقلّ فيها نسبة الجماعات الاثنية عن ١٥ بالمائة وهي قطر، والسعودية، واليمن الديمقراطية، والأردن، ومصر، وليبيا، وتونس، والصومال. في هذه الأقطار الثمانية، يمكن أن نقول ان الغالبية العظمى من السكان شديدة التجانس اثنيا، من حيث انهم عرب لغة وثقافة، ومسلمون ديناً، وسنيون مذهباً وساميون حاميون سلالة.

(٢١) تلخيص من: ابراهيم، المصدر نفسه، الفصل ٣.

إذا أخذنا فقط السكان الأصليين أو المواطنين وليس الوافدين من العمالة المؤقتة، فإن سكان **السعودية وقطر** هم جميعاً عرب مسلمون (١٠٠ بالمائة)، وأغلبيتهم (حوالى ٩٠ بالمائة) يتبعون المذهب السنّي الحنبلي، في صورته الوهابية، وحوالى عشرة بالمائة فقط من مجموع مواطني السعودية (٩ ملايين)[٢٢]، وقطر (٥٠٠,٠٠٠) هم عرب مسلمون، ولكنهم يتبعون المذهب الشيعي. ويتركّز شيعة السعودية في الاقليم الشرقي المطلّ على الخليج العربي.

اليمن الديمقراطية: (حوالى مليونين) كل سكانها هم عرب مسلمون، أغلبيتهم الساحقة سنّية مذهباً، ومع وجود بعض الجماعات الشيعية الزيدية، وبعض جماعات الخوارج الأباضية. هذا التنوع الاثني الطفيف للغاية قد ضعفت أهميته أكثر وأكثر مع سيادة الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية في اليمن الديمقراطية، منذ الاستقلال عام ١٩٦٧، إلّا أن الأحداث الأخيرة فيها كشفت عن وجود عصبيات أخرى قبلية لا تزال موجودة فيها وقابلة للاستثارة.

الأردن: (حوالى ٣,٥ مليون)، تصل أغلبيتها العربية المسلمة السنّية إلى حوالى ٨٧ بالمائة. وأهم الجماعات الاثنية هم المسيحيون العرب الذين تصل نسبتهم إلى حوالى ١١ بالمائة، ومعظمهم من الروم الكاثوليك واليونان الأرثوذكس. ويرجع معظم هؤلاء المسيحيين بأصول نسبهم إلى القبائل العربية ما قبل الإسلام، وبعضهم لا يزال يحتفظ بالخصائص القبلية والعشائرية السائدة بين نظرائهم من العرب المسلمين. والجماعة التالية، بعد المسيحيين، في الأردن هي الشركس، وهم مسلمون متعربون، ولا تتجاوز نسبتهم ٣ بالمائة من مجموع السكان. وكلتا الجماعتين المسيحية العربية، والشركسية المسلمة، مندمجتان تماماً في النسيج السياسي الاقتصادي للمجتمع الأردني. ويتمتع أفرادهما بمساواة تامة في الحقوق والواجبات، بمقتضى الدساتير والقوانين الأردنية منذ عام ١٩٣٨، وبالأعراف والممارسات الفعلية للأسرة الحاكمة، ولهم عدة مقاعد في المجالس النيابية الأردنية.

مصر: (حوالى ٤٧ مليوناً)[٢٣]. هي أكبر الأقطار العربية المتجانسة اثنيا، حيث تصل نسبة العرب المسلمين فيها إلى حوالى ٩٠ بالمائة. الجماعة الاثنية الرئيسية فيها هي الأقباط المسيحيون الأرثوذكس الذين يمثلون حوالى ٨ بالمائة من مجموع السكان (ما بين ٣ و ٤ ملايين). وهم مندمجون اجتماعياً واقتصادياً في نسيج المجتمع المصري، وإن لم يلعبوا دوراً سياسياً معترفاً به رسمياً، إلا منذ بداية عصر النهضة الحديثة، مع الحملة الفرنسية وعهد محمد علي الكبير. وأصبحوا، منذ بداية هذا القرن، يلعبون دوراً سياسياً متنامياً، وصل أوجه في ثورة ١٩١٩ وخلال الحقبة الليبرالية (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢). وهم متساوون مع المسلمين بحكم الدستور

---

(٢٢) هذا الرقم (وغيره) عن سكان السعودية هو الرقم الرسمي. وهناك خلافات حول الحجم الحقيقي لسكان السعودية. وفي غياب تعداد رسمي موثوق بدقته تتراوح الاجتهادات في تقدير سكان السعودية من ٥ إلى ١٠ ملايين نسمة!

(٢٣) هذا الرقم تقدير لعام ١٩٨٤، وقد أعلنت نتائج التعداد الرسمي لمصر الذي أجري في أواخر عام ١٩٨٦، وبمقتضاها يصل حجم السكان إلى حوالى ٥١ مليون نسمة.

والقوانين الوضعية. ولكن التاريخ الطويل للتسامح والتعايش بين الأغلبية المسلمة والأقلية القبطية، لم يخلُ من لحظات التوتر والصراع. وإلى جانب الجماعة القبطية الرئيسية، هناك جماعات اثنية صغيرة أهمها النوبيون (حوالى ١ بالمائة)، وبعض الجماعات المسيحية الأخرى واليهودية، التي لا يتجاوز عدد أفرادها بضعة الآف.

الصومال: (حوالى ٥ ملايين). هو من أكثر البلدان العربية والافريقية تجانساً من الناحية الاثنية. فأغلبيته الساحقة (أكثر من ٩٥ بالمائة) من المسلمين، الذين يتحدثون اللغة الصومالية (الكوشيتية)، ولو أن هناك محاولات نصف جادة في تعليمهم اللغة العربية، منذ انضمام الصومال إلى الجامعة العربية في منتصف السبعينات. ولا توجد في الصومال الا جماعات اثنية صغيرة مختلفة عن أغلبية السكان، أهمها جماعات قبلية من «البانتو» (وهم عبيد سابقون) و«الديجيل» (Digil) و«الراهانومين» (Rahanmin)، الذين يتحدثون لهجات خاصة تختلف عن اللغة الصومالية. ومحاور الانقسام في الصومال ليست اثنية، بقدر ما هي قبلية وعشائرية (قبائل اسحق والدارود والدير، وهي في معظمها قبائل رعوية، والهاويون الذين يعملون بالزراعة). وقد كان للحروب التي خاضها الصوماليون، كشعب مسلم، مع جيرانهم غير المسلمين تأثيرها في خلق وعي وطني مبكّر يتجاوز الولاء القبلي. كما أن الحكم المدني الذي ساد بعد الاستقلال (١٩٦٠ - ١٩٦٩) قد روّج لايديولوجية ليبرالية تناهض هذا الولاء القبلي. وحينما أتى العسكريون إلى الحكم (١٩٦٩) فإنهم واصلوا هذه الحملة ضد القبلية تحت شعارات اشتراكية علمية علمانية. وهناك قوانين تحرّم إنشاء احزاب أو تنظيمات سياسية على أساس قبلي أو عشائري. ولكن غلبة انحدار النخبة الحاكمة من قبائل جنوبية، تنتقص من مصداقية هذه الدعوة نوعاً ما.

أخيراً، نأتي إلى آخر الأقطار العربية الشديدة التجانس اثنياً في المغرب الكبير، وهما **ليبيا وتونس**. ليبيا (حوالى ٣ ملايين نسمة) تكاد تكون مائة في المائة من العرب المسلمين السنّة، باستثناء جيوب صغيرة لا تتجاوز عدة الاف من البربر المسلمين في الجنوب والجنوب الغربي من البلاد الذين ينتمون إلى قبائل الطوارق. وينطبق القول نفسه على تونس (حوالى ٧ ملايين نسمة)، والتي يوجد فيها أيضاً بعض الجماعات البربرية والاباضية من المسلمين، وبضعة الاف من المسيحيين واليهود. ولكن هذا التجانس الاثني الشديد في كلا القطرين، لا يعني عدم وجود تنوعات اجتماعية ـ اقتصادية تمثل مصادر التوتر. ففي ليبيا لا تزال القبيلة ركناً مهما من أركان التنظيم الاجتماعي في اقليمي برقة وفزان في مواجهة اقليم طرابلس ومناطق الساحل التي هي أكثر حضرية واستقراراً. ورغم أن السنوسية كطريقة دينية، وذكريات النضال ضد الاستعمار الايطالي، والثورة النفطية، ثم الثورة الليبية (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩)، قد أدّت إلى مزيد من الصهر والدمج الاجتماعي والسياسي، إلا أن العصبيات القبلية والاقليمية لا تزال موجودة، وقابلة للاستثارة. وفي تونس أيضاً، فإن مصادر التوتر الاجتماعي في الأساس طبقية وسياسية وليست اثنية. ففي مواجهة علمانية أوتوقراطية البورقيبية المسيطرة على الدولة والمجتمع منذ الاستقلال (١٩٥٦) وحتى أواخر عام ١٩٨٧، هناك تيارات متنامية ومضادة ترفع أعلام

الديمقراطية حيناً، والإسلام والعروبة حيناً آخر، والاشتراكية والعدالة الاجتماعية حينا ثالثاً.

هذه الإشارات بالنسبة لليبيا وتونس تعني أن حديثنا عن التجانس الاثني في كل أقطار هذه المجموعة لا ينبغي أن يوحي للقارىء بأن التجانس في حد ذاته يفضي إلى الانسجام والتماسك المجتمعي، كما لا ينبغي أن يوحي وجود هذا التجانس بغياب مصادر أخرى للتوتر والصراع. ففي السعودية مثلا يعتبر مصدر الصراع الكامن أو الظاهر هو مسألتا المشاركة السياسية والعدالة التوزيعية. وفي الأردن، فإن مصدر الصراع يأتي أساساً من الاستقطاب الأردني ـ الفلسطيني (حيث ان نصف سكان الأردن هم أصلاً فلسطينيون لجأوا إليه واستوطنوا فيه منذ انشاء اسرائيل ١٩٤٨).

ب ـ الأقطار المتوسطة التجانس

الأقطار العربية التي تحتوي على تكوينات اثنية (لغوية أو دينية أو مذهبية أو سلالية) تبلغ نسبتها ما بين ١٥ و ٢٥ بالمائة من مجموع السكان ـ أي في حدود المتوسط العام للوطن العربي ككل ـ هي التي نطلق عليها الأقطار المتوسطة التجانس، والمتوسطة التنوع إثنيا. وتضم هذه المجموعة خمسة أقطار هي: الكويت، والامارات العربية المتحدة، وعُمان، وسوريا، والجزائر.

في كل من **الكويت والامارات**، تصل الأغلبية العربية المسلمة السنّية بين المواطنين إلى حوالى ٨٠ بالمائة. إلى جانب هذه الأغلبية، توجد جماعات شيعية مسلمة تصل إلى حوالى ٢٠ بالمائة من مجموع السكان. ونصف هؤلاء هم أيضاً من أصول ثقافية عربية، أما النصف الثاني فهم من أصول ايرانية وفدت إلى هذين القطرين (وغيرهما من أقطار الخليج) خلال القرنين الأخيرين، وقد تعرّب معظمهم بالفعل، واكتسب جنسية هذه البلاد. ولكن الذين وفدوا منهم إلى الجانب العربي من الخليج خلال العقود الأربعة الماضية، لا يزالون يحتفظون بكثير من عناصر الثقافة الفارسية، بما في ذلك اللغة. معظم شيعة الكويت يتركزون في مدينة الكويت، وهم مندمجون تماماً في الحياة الاقتصادية والتجارية وفي الهيكل المهني للمجتمع الكويتي، ولكن التزاوج والاختلاط الاجتماعي المكثّف بينهم وبين الأغلبية العربية السّنية يكادان لا يوجدان. وقد ساعد الرواج الذي جاء مع الحقبة النفطية، والذي عمّ السّنة والشيعة على السواء، على تقليص أهمية هذا العامل الاثني، لدرجة أن الزائر للكويت لم يكن يلاحظ أو يسمع عن أي فروق. ولكن، في السنوات القليلة التي زامنت الثورة الايرانية وأعقبتها، بدأت بذور التوتّر الكامن تطفو إلى السطح من كلا الجانبين السنّي والشيعي. وقد زادت حدة التوتر، نوعاً ما، بعد اشتعال الحرب بين ايران والعراق، حيث ذهب تعاطف بعض الشيعة إلى الجانب الإيراني، بل واشترك بعض الكويتيين الشيعة كمتطوعين في القتال ضد العراق، وهو الأمر الذي أثار حفيظة كثير من العناصر السنّية. وقد انعكس هذا التوتّر في صورة ظاهرة أحياناً، بما في ذلك تبادل الاتهامات في الخطب الدينية وفي المنشورات المكتوبة، التي تجاوزت حدّ الاختلاف السياسي إلى ألوان من التعصب والاستعداء الديني ـ الفقهي. ولكن معظم هذه التوترات يتم احتواؤها

عادة بسرعة، بواسطة الدولة من ناحية، وبواسطة العقلاء من الجانبين من ناحية أخرى. ومما يساعد على فاعلية هذا الاحتواء أن الكويت لا تزال تمثّل للمجتمع مصالح ضخمة ـ مادية وسياسية ومعنوية ـ لا يسهل التضحية بها.

أما في **الامارات**، فيتركّز الشيعة في امارة دبي، التي هي بمثابة ميناء حر منذ تولى السلطة فيها حاكمها الحالي الشيخ راشد بن مكتوم. وقد اعتمد ازدهار دبي على التجارة والتهريب وتقديم الخدمات طوال العقود الأربعة الأخيرة، وهو الأمر الذي أدّى إلى وفود أعداد متزايدة من الايرانيين الشيعة الذين انضموا إلى الجماعة الشيعية العربية من أهل البلاد الاصليين. وبالتالي أصبحت نسبة الشيعة في دبي تصل إلى ما يقرب من النصف، رغم أنها في دولة الامارات ككل هي في حدود ٢٠ بالمائة فقط من مجموع المواطنين (حوالى ٤٠٠,٠٠٠). ولكن مجموع المواطنين الأصليين يشكّل أقلية بالنسبة لمجموع السكان. فقد تزايد حجم العمالة الأجنبية (العربية وغير العربية) في العقدين الأخيرين زيادة هائلة نتيجة الثراء النفطي وما ترتّب عليه من طلب شديد على العمالة اللازمة لبرامج التشييد والخدمات. وتقدر العمالة الوافدة في الامارات في منتصف الثمانينات بحوالى ٧٥ بالمائة من المجموع الكلّي للعاملين. وعلى أي حال، لا يمثّل الشيعة في الامارات، ولا العمالة الوافدة حتى الآن، أي مصدر ظاهر للتوتر والصراع مع الأغلبية السنيّة من مواطني البلاد (والتي هي كما قلنا أقلية سكانية).

بالنسبة إلى **عُمان** (حوالى مليون نسمة)، هناك ثلاث تكوينات أثنية: أغلبية عربية مسلمة تتبع المذهب الخارجي الاباضي (حوالى ٧٠ بالمائة)، وأقلية عربية مسلمة سنية (حوالى ٢٠ بالمائة)، وأقلية مسلمة شيعية (خليط من العرب والايرانيين يمثلون أقل من ١٠ بالمائة). والأسرة الحاكمة (آل بو سعيد ومنهم السلطان الحالي قابوس) تتبع المذهب الأباضي. ولكن الفروق بين الاباضية والسنّة في عُمان ليست ذات وزن كبير أو محسوس في الحياة اليومية أو في الممارسات الرسمية. وربما أكثر الفروق بين الاباضية والسنّة، هي الفروق بين الجماعتين من جانب، والشيعة من جانب آخر. فالشيعة في عُمان (حتى الذين هم من أصول عربية) يصنفون أنفسهم ويصنفهم الآخرون «كايرانيين». ولكن هذا التصنيف لا يترتب عليه أكثر من اختلاف في أسلوب الحياة العائلية، وعدم التزاوج خارج الجماعة المذهبية، ولا يترتب عليه أي تمييز أمام القانون في الحقوق والواجبات. وتالياً، لا يمثّل التنوع الاثني في عُمان، مصدراً ظاهراً للتوتر والصراع. هناك محاور ومصادر أخرى لمثل هذا الصراع ـ مثل المحور القبلي والاقليمي (قبائل الجبال والداخل ضد نظرائهم في المدن والسواحل). والثورة التي نشبت في ظفار في الستينات وأوائل السبعينات لم ترفع لافتات اثنية (دينية أو مذهبية) ولكن شعارات ايديولوجية اشتراكية (ماركسية) وقومية. وهذا لا يعني عدم قابلية هذه الفروق الاثنية للتفجر، ولكنه يعني أنها في حد ذاتها، لا تمثّل في الوقت الحاضر أهمّ مصادر التوتر. وهي قابلة للتفجر، فقط إذا تطابقت مع فروق طبقية وتمايزات سياسية واقتصادية حادة.

الجزائر (حوالى ٢١ مليوناً)، توجد بها جماعة اثنية لغوية كبيرة هي **البربر**، الذين تقدر

نسبتهم بحوالى ٢٢ بالمائة من إجمالي السكان (أي حوالى ٤,٥ ملايين)، بينما تقدّر الأغلبية العربية بحوالى ٧٥ بالمائة (أي حوالى ١٦ مليون نسمة في منتصف الثمانينات). وهذه الجماعة البربرية تتركز في مناطق المرتفعات الجبلية بالأوراس وقبيلة الطوارق (أو التوارك) في الجنوب الصحراوي. والبربر يدينون بالإسلام ويتبعون المذهب السّني، أسوة بالأغلبية العربية. ورغم أن العامل اللغوي الثقافي هو العامل الرئيسي الذي يفرّقهم عن الأغلبية، إلا أن بربر الجزائر أنفسهم ينقسمون إلى أربع مجموعات فرعية لكل منها لهجتها الخاصة، وهي قبيلة الشاوية، والطوارق، والمظابية. والبربر هم أهل البلاد الأصليون، وقد عرفوا الديانتين اليهودية والمسيحية، وديانات بدائية أخرى، قبل أن يدخلوا الاسلام بعد الفتح العربي بداية من القرن السابع للميلاد. ولكن اعتناقهم لهذه الديانات السماوية الوافدة إلى بلادهم لم يؤدّ إلى اختفاء لغتهم أو ثقافتهم أو هوّيتهم الجماعية. ولكن الصحيح أيضاً هو أن اعداداً متزايدة منهم، وبخاصة من كانوا يعيشون في السواحل والسهول الجزائرية، تفاعلوا وتزاوجوا مع العرب المسلمين الفاتحين، وبالتالي تعرّبوا تدريجاً خلال القرون الخمسة التالية للفتح. وأصبحت الجزائر عربية لغة وثقافة، ومسلمة ديناً، سنّية مذهباً في غالبيتها العظمى. والذين بقوا في الجبال والصحارى الجزائرية هم فقط الذين حافظوا على هوّيتهم البربرية لغة وثقافة، ومعظمهم يتحدث اللغة العربية كلغة ثانية.

والعلاقة بين العرب والبربر في الجزائر، هي على الإجمال علاقة تعاون واحترام وتعايش. وفي الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي (١٨٣٠ ـ ١٩٦١) حارب العرب والبربر جنباً إلى جنب، ولم تجد كثيراً محاولات الفرنسيين في خلق الوقيعة بين العرب والبربر وتعميقها. وفي فترة ما بعد الاستقلال، استمر هذا التعاون والتآلف إلى درجة كبيرة، وشارك البربر في الحكم (من خلال حزب جبهة التحرير الجزائرية، ومجلس الوزراء، وأجهزة الدولة الأخرى). ولكن سياسة الجزائر في احلال العربية محل الفرنسية في كل مستويات التعليم والمعاملات الحكومية، وهي السياسة المعروفة «بسياسة التعريب»، قد أدّت إلى زيادة الحساسية لدى بعض البربر، وبدأت تنمو بين صفوف بعض المثقفين منهم نزعة إلى تأكيد الثقافة واللغة البربرية (الامازيغية). ولم تقابل الحكومة الجزائرية هذه النزعة بالتفهم والتعاطف الكافي، بل بالشك أو التجاهل احياناً، وهو الأمر الذي يمكن أن يتحول إلى توتر واسع بين الجماعتين. ولكن كل المراقبين مع ذلك يستبعدون أن يؤدي هذا الأمر إلى صراع مكشوف، أو إلى حركة انفصالية بربرية في الجزائر.

ج ـ الأقطار الأكثر تنوعاً

هناك تسعة أقطار عربية يصل فيها حجم الجماعات الاثنية إلى أكثر من ٣٥ بالمائة من إجمالي عدد السكان وهي: العراق والبحرين وسوريا ولبنان وموريتانيا واليمن والسودان وجيبوتي والمغرب. وليس في بعض هذه الأقطار، في أغلبية مطلقة لأي جماعة اثنية، مثل العراق ولبنان وموريتانيا. وأربعة من هذه الأقطار التسعة شهدت في العقود الثلاثة الأخيرة، صراعات داخلية

مسلحة، كان العامل الاثني هو أحد أسبابها المباشرة أو غير المباشرة، وهي العراق واليمن ولبنان والسودان.

العراق: (حوالى ١٥ مليوناً) من أكثر الأقطار العربية تنوعاً من الناحية الاثنية. فعلى المتغير اللغوي ـ الثقافي فقط، هناك أغلبية عربية لغة وثقافة تصل إلى حوالى ٨٠ بالمائة من اجمالي السكان، توجد إلى جانبها أقلية لغوية ـ ثقافية رئيسية هي **الأكراد** الذين يشكلون حوالى ١٨ بالمائة، وجماعات ضئيلة من التركمان والإيرانيين والآشوريين والأرمن لا يتجاوزون ٢ بالمائة. ومن حيث المتغير الديني فقط، هناك أيضاً أغلبية مسلمة تصل إلى أكثر من ٩٥ بالمائة من إجمالي السكان، إلى جانبها **جماعات مسيحية** (معظمها أيضاً جماعات لغوية) تصل إلى حوالى ٤ بالمائة، وجماعات ضئيلة من اليزيديين والمانديين والصابئة واليهود تصل في مجموعها إلى حوالى ١ بالمائة. ولكن بين المسلمين، وهم الأغلبية الساحقة، نجد مجموعتين مذهبيتين متساويتين في الحجم تقريباً وهما **السنّة** (حوالى ٤٨ بالمائة) **والشيعة** (حوالى ٤٨ بالمائة). أما من الناحية السلالية فكل سكان العراق ينتمون إلى السلالة السامية ـ الحامية أو البحر متوسطية.

إذاً، هناك متغيّرات أو محاور ثلاثة تحكم التعددية الاثنية في القطر العراقي: المحور اللغوي ـ الثقافي، والمحور الديني، والمحور الاسلامي المذهبي. على محورين منهما ـ وهما محورا اللغة والدين ـ هناك أغلبية ساحقة ومجموعة أقليات. أما على المحور الثالث ـ وهو المحور الاسلامي المذهبي ـ فلا توجد أغلبية وأقلية، إنما مجموعة أقليات أكبرهما السنة والشيعة. فإذا تقاطع محورا اللغة والمذهب، فإن العرب السنة يصبحون أقلية أصغر (حيث إن الأكراد معظمهم من السنة مذهباً، لكنهم ليسوا عرباً لغة)، من العرب الشيعة (٣٣ بالمائة مقابل ٤٤ بالمائة)، كما يتضح من الجدول رقم (٥ ـ ١٣).

هذه التعددية الاثنية بالتوازي وبالتقاطع ـ تجعل الحفاظ على تماسك المجتمع العراقي ووحدته مهمّة غاية في الصعوبة والحساسية، وأدنى اختلال يؤدي إلى التوتر أو إلى الصراع السافر، وهو الأمر الذي حدث بالفعل على مدى العقود الثلاثة الماضية بين الأقلية الكردية والأغلبية العربية. أما العلاقة بين الشيعة والسّنة في العراق، فهي تتراوح بين التعاون في أوقات الكفاح ضد عدوّ خارجي (كما حدث في العشرينات والثلاثينات اثناء مقاومة الاحتلال الانكليزي)، والتعايش السلمي في أوقات الاستقرار والرخاء، والتوتر المكتوم في أوقات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. ويكفي هنا أن نذكر أن العرب السنة قد هيمنوا على معظم المناصب السياسية القيادية في العراق، منذ عشرينات هذا القرن. ومع ذلك، فإن الدساتير والقوانين العراقية تنصّ على المساواة الكاملة للمواطنين كافة بصرف النظر عن الدين والمذهب واللغة والأصل القومي. وفي الممارسة العملية منذ الاستقلال، لا تخلو أي حكومة أو مجلس نيابي من ممثلين لأبناء كل هذه الجماعات الاثنية.

البحرين: (حوالى نصف مليون) هي إحدى امارات الخليج، وتشغل جزيرة تبعد عن

جدول رقم (٥ ـ ١٣)

الخريطة الاثنية في العراق في أوائل الثمانينات

الجماعات الاثنية	الحجم التقريبي بالآلاف	النسبة المئوية من اجمالي السكان	مراكز التركّز الجغرافي في العراق
المحور اللغوي الثقافي			
العرب	١١,٢٠٠	٨٠	شمال غرب ووسط وجنوب العراق
الأكراد	٢,٥٢٠	١٨	شمال شرق العراق
آخرون (تركمان/ ايرانيون/ آشوريون/ أرمن)	٢٨٠	٢	وسط وشمال العراق
الجملة	١٤,٠٠٠	١٠٠	
المحور الديني			
مسلمون	١٣,٣٠٠	٩٥	كل أنحاء العراق
مسيحيون (آشوريون/ أرمن/آخرون)	٥٦٠	٤	وسط وشمال العراق
ديانات أخرى (يزيدية/ مندية/ يهودية/ صابئة)	١٤٠	١	متفرقون في أنحاء العراق
الجملة	١٤,٠٠٠	١٠٠	
المحور المذهبي			
مسلمون سنّة	٦,٦٥٠	٤٧,٥	وسط وشمال العراق
مسلمون شيعة	٦,٦٥٠	٤٧,٥	جنوب العراق
الجملة	١٣,٣٠٠	٩٦	
تقاطع المحورين اللغوي والمذهبي (للمسلمين فقط)			
عرب مسلمون سنّة	٤,٦٠٠	٣٣	وسط وشمال العراق
عرب مسلمون شيعة	٦,١٦٠	٤٤	جنوب العراق
أكراد مسلمون سنّة	٢,١٠٠	١٥	شمال وشرق العراق
أكراد مسلمون شيعة	٤٢٠	٣	شمال وشرق العراق
الجملة	١٣,٢٨٠	٩٥	

المصدر: ابراهيم، المصدر نفسه، الفصل ٣.

الجانب العربي من الخليج (في مواجهة السعودية وقطر) بحوالى خمسة عشر كيلومتراً. وينقسم مواطنوها إلى ثلاث جماعات اثنية: العرب السنة وهم حوالى ٤٥ بالمائة من اجمالي السكان، والعرب الشيعة وهم أيضاً حوالى ٤٥ بالمائة، والايرانيون وهم حوالى ٨ بالمائة ثلثاهم سنة. هذا إلى جانب العمالة الوافدة من غير المواطنين (حوالى ٥٠,٠٠٠ من الأقطار العربية وجنوب

آسيا). فإذا أخذنا البعد اللغوي ـ الثقافي فقط كمحور للتقسيم الاثني في البحرين، فإنّ الأغلبية الساحقة (حوالى ٩٠ بالمائة) هم من العرب المسلمين. أما إذا أخذنا البعد المذهبي الإسلامي كمحور للتصنيف الاثني، فإن المسلمين الشيعة (عرباً وايرانيين) يصلون إلى أكثر قليلاً من نصف السكان (٥١ بالمائة)، وأقلّ قليلاً من نصف السكان (عرباً وايرانيين وبلوش) هم من المسلمين السنة (٤٩ بالمائة). والأسرة الحاكمة في البحرين وهي آل خليفة تنتمي إلى إحدى القبائل العربية (قبيلة عتبة). وهي التي حرّرت البحرين من الحكم الايراني وحكمت الجزيرة منذ عام ١٧٨٢. وتتأثر العلاقات بين الشيعة والسنة بالعوامل الاقليمية المحيطة بالبحرين، بقدر ما تتأثر بالعوامل الداخلية في الجزيرة نفسها. ويصدق ذلك بشكل خاص على المؤثرات القادمة من ايران، التي ظلت إلى أوائل السبعينات من هذاالقرن تدّعي أن البحرين أرض ايرانية. وفي السنوات الأخيرة من السبعينات وأوائل الثمانينات، حينما انفجرت الثورة الاسلامية في ايران بقيادة آية الله الخميني، تحركت في نفوس بعض شيعة البحرين بذور السخط على الأسرة الحاكمة، التي يعتبرها معظم البحرانيين (شيعة وسنة) عقبة في طريق مزيد من المشاركة في السلطة والثروة بالبلاد. ولكن لم يصل هذا السخط إلى مستوى الصراع السافر بعد. ورغم أن إمكانية الصراع قائمة، إلا أنها في الأساس تتمحور حول قضية المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، أكثر من أنها قضية مذهبية دينية. ولكن، كالعادة، قد يتطابق العامل الاثني (المذهبي في هذه الحالة) مع عوامل طبقية وسياسية، فيأخذ التوتر أو الصراع أبعاداً متعددة تطمس القضية الأساسية، وتعطي الفرص لقوى أجنبية للتدخل.

سوريا: (حوالى ١٠ ملايين نسمة) هي قلب الهلال الخصيب في المشرق العربي الشمالي (الذي يضم أيضاً لبنان وفلسطين والأردن والعراق). وهذا الاقليم ككل هو من أكثر أقاليم الوطن العربي تنوعاً من حيث التركيب الاثني. وباستثناء الأردن الذي تحدثنا عنه بالفعل ضمن مجموعة الأقطار الأكثر تجانساً، فإن كلا من أقطار المشرق الشمالي يضم عدة جماعات اثنية تصل في مجموعها إلى أكثر من ٣٠ بالمائة من اجمالي السكان. وفي سوريا نفسها، توجد إلى جانب الأغلبية العربية السنية، ما لا يقل عن سبع عشرة جماعة دينية ومذهبية ولغوية. الأغلبية العربية السنية نفسها تمثّل أكثر من ٦٥ بالمائة من مجموع السكان في سوريا. ويلي هذه الأغلبية، من حيث الحجم النسبي، العلويون (١٢ بالمائة)، والمسيحيون بمختلف طوائفهم (٨ بالمائة)، وكلاهما عرب ثقافة ولغة، ثم يأتي الأكراد (٨ بالمائة) وهم مسلمون ديناً، وسنّة مذهباً، إلا أن لهم لغتهم وثقافتهم الكردية، وإن كان معظمهم يتحدثون العربية، وقد وفد بعضهم إلى سوريا من الأقطار المجاورة (العراق وتركيا) في القرن الأخير. ويليهم من حيث الحجم الدروز (٣ بالمائة)، وهم عرب مسلمون ولهم مذهبهم الديني الخاص، والأرمن (٣ بالمائة) وهم أقلية مسيحية دينية ولغوية وافدة في العصر الحديث من بلادها الأصلية في أرمينيا. كما توجد في سوريا جماعات اثنية أخرى، يصل كل منها إلى عدة آلاف وتشمل الشيعة الاثني عشرية (٥٥,٠٠٠)، والشيعة الاسماعيلية (٦٠٠,٠٠٠)، واليزيدية (١٠٠,٠٠٠)، وبقايا الطائفة اليهودية (٣٠,٠٠٠) التي هاجر معظمها بعد انشاء اسرائيل.

الجماعات الاثنية الرئيسية في سوريا تميل إلى التركّز في مناطق جغرافية معينة من القطر السوري. فالعلويون يتركّزون في جبل العلويين بمحافظة اللاذقية، والدروز في جبل الدروز بجنوب سوريا، والأرمن في محافظة حلب، والأكراد في محافظة الجزيرة والفرات الأعلى. هذا التركز الجغرافي لمعظم الجماعات الاثنية، إلى جانب المبدأ الاستعماري العنيد «فرق تَسُد»، كان وراء محاولات الفرنسيين في فترة ما بين الحربين لخلق دول طائفية في سوريا (أسوة بما فعلوا في لبنان بالفعل). فبعد أن أنهت قوات الاحتلال الفرنسي حكم الأمير فيصل في دمشق، في أعقاب معركة ميسلون (١٩٣٠)، وبعد الانتفاضة الوطنية بقيادة الزعيم الدرزي سلطان باشا الأطرش عام ١٩٣٥، قامت سلطات الحماية الفرنسية بتقسيم سوريا الكبرى إلى خمس دويلات: احداها علوية، والثانية درزية، والثالثة سنّية في حلب، والرابعة سنية أيضاً في دمشق، والخامسة مسيحية في لبنان. ولكن لم يكتب الدوام إلا لهذه الأخيرة التي أصبحت فيما بعد الدولة اللبنانية. الدويلتان السنّيتان في حلب ودمشق اندمجتا فيما يسمّى بدولة سوريا بعد انتفاضة ١٩٣٥، وانضمت إليهما في عام ١٩٣٧ دويلتا العلويين والدروز. ولا شك أن هذه المشروعات الفرنسية كان لها بعض المؤيدين من أبناء تلك الجماعات، وإن كانت الأغلبية من أفراد هذه الجماعات نفسها قد قاومتها، ووقفت إلى جانب الأغلبية السّنية والحركة الوطنية السورية، في سعيها نحو وحدة سوريا الكبرى، وفي نضالها ضد الاستعمار الفرنسي. ولكن آثار هذا التقسيم الطائفي وما صحبه من محاولات فرنسية لإذكاء العصبيات المحلية في فترة ما بين الحربين، ظلت عالقة في الأذهان لفترة طويلة. وهي قابلة للاستثارة بين الحين والآخر، بفعل مؤثّرات داخلية وخارجية. وقد حرصت الحكومات والأحزاب السورية قبيل الاستقلال وبعده على مقاومة هذه النزعات الطائفية والانفصالية، وذلك بالتأكيد على الوحدة السورية، وعلى الوحدة القومية العربية. كما تضمّن الدستور السوري الأول عام ١٩٣٠، والدساتير والقوانين التالية، على مواد صريحة تؤكد وتضمن حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللغة، واحترام قوانين الأحوال الشخصية لمختلف الطوائف. وفي الممارسة العملية منذ الاستقلال، تبوأ أبناء هذه الجماعات الاثنية مواقع عدة في جهاز الدولة وفي المجالس النيابية المنتخبة، وفي قمة السلطة التنفيذية.

بل إن الثقافة السياسية في سوريا كانت من الانفتاح والتسامح، بحيث أتاحت لابناء إحدى هذه الجماعات في الستينات من الصعود التدريجي إلى معظم المناصب السياسية القيادية وهي الجماعة العلوية. فالعلويون كانوا من أكثر الجماعات الاثنية حرمانا واضطهاداً إلى عدة عقود ماضية. ولكن مزيداً من أبناء هذه الطائفة وجدوا في الجيش السوري، وفي حزب البعث العربي الاشتراكي، مجالاً للحراك الاجتماعي والسياسي إلى أعلى. ومع أواخر الستينات وأوائل السبعينات، أصبحوا بالفعل هم النخبة الحاكمة في سوريا، ولأول مرة أصبح رئيس الجمهورية في سوريا من أبناء هذه الطائفة.

لبنان: (حوالى ٣ ملايين) هو أكثر الأقطار العربية تنوعاً وتعدداً من حيث خريطته الاثنية،

جدول رقم (٥ ـ ١٤)

الخريطة الاثنية في سوريا في أوائل الثمانينات

المجموعات الاثنية	الحجم التقريبي (بالآلاف)	النسبة المئوية من اجمالي السكان	مناطق التركّز الرئيسية
العرب المسلمون	٧,٦٠٠	٨٠,١	
السنّة	٦,١٠٠	٦٤,٢	كل المحافظات السورية ما عدا جبلي الدروز والعلويين
العلويون	١,١٠٠	١١,٦	اللاذقية(جبل العلويين)وحماةوحمص
الدروز	٣٨٠	٣,٠	جبل الدروز ودمشق
الإسماعيلية	٨٠	٠,٨	حماة واللاذقية
الشيعة (الإثنا عشرية)	٤٠	٠,٤	حلب وحمص
العرب المسيحيون	٨٤٠	٨,٩	
الروم الارثوذكس(اليونان الارثوذكس)	٤٠٠	٤,٢	اللاذقية، وحمص، ودمشق وحماة
الروم الكاثوليك (اليونان الكاثوليك)	١٢٥	١,٣	دمشق، وحلب، وحوران
السوريون الارثوذكس	١٢٥	١,٣	الجزيرة، وحمص، وحلب
السوريون الكاثوليك	٥٠	٠,٥	حلب، ودمشق، والجزيرة
الموارنة	٤٠	٠,٤	اللاذقية، وحلب
البروتستانت	٣٥	٠,٤	اللاذقية، وحلب، وحمص
طوائف مسيحية اخرى (الكلدان واللاتين والنساطرة)	٦٥	٠,٧	الجزيرة ، وحلب، واللاذقية
الأكراد (مسلمون سنيّون)	٦٥٠	٧,٠	الجزيرة
الأرمن (مسيحيون ارثوذكس وكاثوليك)	٣٥٠	٤,٠	حلب، ودمشق، والجزيرة
جماعات اثنية اخرى (يزيديون، يهود)	٥٠	٠,٥	حلب، ودمشق، والجزيرة
المجموع	٩,٤٩٠	١٠٠,٠	

المصدر: المصدر نفسه، الفصل ٣.

ومحورا التنوع الاساسيان هما المحور الديني، والمحور المذهبي الطائفي. كما يوجد تنوع بدرجة أقل على المحور اللغوي ـ الثقافي. فعلى المحور الديني ينقسم لبنان مناصفة بين المسلمين (٥١,٥ بالمائة في أوائل الثمانينات) والمسيحيين (٤٩,٥ بالمائة). ولكن داخل كل مجموعة يوجد عدد من الطوائف المذهبية التي لا تشكّل أيّ منها أغلبية عددية. فكما يتضح من الجدول (٥ ـ ١٥) ينقسم النصف اللبناني المسلم إلى شيعة (٢٥ بالمائة من اجمالي سكان لبنان)، وسنّة (٢٠ بالمائة)، ودروز (٧ بالمائة)، وهم جميعاً عرب لغة وثقافة.

أما النصف اللبناني المسيحي، فينقسم بدوره إلى عدة طوائف، أكبرها وأهمها الطائفة المارونية (٢٠ بالمائة من إجمالي سكان لبنان). وتليها من حيث الحجم طائفة الروم الارثوذكس (١١ بالمائة)، والروم الكاثوليك (٧ بالمائة)، ثم البروتستانت، واللاتين الكاثوليك، والسريان الكاثوليك، والسريان الارثوذكس، وكل منها تمثّل أقل من ١ بالمائة من مجموع السكان. وهي جميعاً طوائف مسيحية عربية لغة على الأقل، وإن كان بعضها، بمن فيهم بعض الموارنة، ينكرون هويّتهم العربية.

أخيراً، هناك مجموعة اثنية غير عربية لغة وثقافة وهي الأرمن، وهم أقلية وافدة، كما أشرنا من قبل، ويدين افرادها بالمسيحية ويحافظون على لغتهم وثقافتهم الأرمنية. وهم يمثلون ـ في الثمانينات ـ حوالى ٧ بالمائة من اجمالي سكان لبنان. وهم مندمجون تماماً في الحياة الاقتصادية، ولهم تمثيل نيابي في البرلمان اللبناني (٤ مقاعد من مجموع ٩٩ مقعداً).

لبنان، إذاً، هو مجموعة من الاقليات، وتاريخ لبنان الحديث هو نتاج للتعايش والتعاون والتّوتر والصراع بين هذه الأقليات. وفي خلال السنوات المائتين الأخيرة، تبادلت بعض هذه الأقليات مركز الصدارة والهيمنة السياسية والاقتصادية والسكانية. وأصبحت «الطائفية» متداخلة في كل النسيج السياسي والإداري والاقتصادي والنفسي للمجتمع اللبناني. وأعطت هذه التركيبة الطائفية اللبنانية الحساسة مجالاً واسعاً لتدخّل القوى الأجنبية الاقليمية والدولية في شؤون لبنان طوال القرنين الأخيرين. وكان هذا التدخل أحياناً، بسعي من بعض الأقليات اللبنانية طلباً للدعم أو المعونة من قوة أجنبيـة في صراعها مع الأقليات الأخرى، وفي احيان أخرى كان التدخل الأجنبي مفروضاً تحقيقاً لمخططات القوى الأجنبية وأهدافها. ولكن في الفترات القصيرة (والاستثنائية) التي ترك الأمر فيها للبنانيين أنفسهم، فإنهم صاغوا معاً من الترتيبات السياسية ما ضمن الحد الأدنى من مصالح كل طائفة، وعمّ مناخ من الاستقرار والرخاء، وكان آخر هذه الترتيبات ما عرف بالميثاق الوطني عام ١٩٤٣ وهو عرف غير مكتوب جعل رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنيّاً، ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً، وقائد الجيش مسيحياً مارونياً. كما تمّ، بمقتضى ذلك الميثاق، توزيع مقاعد المجلس النيابي التسعة والتسعين، على أساس ٥٤ مقعداً للمسيحيين (٣٠ للموارنة، ١١ للروم الارثوذكس، ٦ للروم الكاثوليك، ٤ للأرمن، ٣ للطوائف المسيحية الأخرى)، و ٤٥ مقعداً للمسلمين (٢٠ للسّنة، ١٩ للشيعة، و ٦ للدروز).

بدت هذه الصيغة، على السطح، مقبولة إلى حين. لقد كانت الترتيبات السياسية وغيرها في أوائل الأربعينات، تحاول أن تجعل الهيكل السياسي متجاوباً مع البناء الاجتماعي الاثني للبنان. وقد أرسيت قواعد اقتسام السلطة على أساس الوزن الديمغرافي النسبي لكل طائفة طبقاً لتعداد للسكان أجري في عام ١٩٣٣. في ذلك التعداد، كان الموارنة هم أكبر الأقليات (حوالى ٣٠ بالمائة)، يليهم المسلمون السّنة (٢١ بالمائة)، ثم المسلمون الشيعة (١٩ بالمائة)، ثم المسيحيون الارثوذكس (١٠ بالمائة) فالمسلمون الدروز (٧ بالمائة)، فالمسيحيون الكاثوليك (٦ بالمائة).

جدول رقم (٥ ـ ١٥)

الخريطة الاثنية في لبنان في أوائل الثمانينات

الجماعات الاثنية	الحجم التقريبي	النسبة المئوية من اجمالي السكان	مناطق التركّز الرئيسية
العرب المسلمون	١,٦٧٥,٠٠٠	٥١,٥	
الشيعة	٨٠٠,٠٠٠	٢٤,٦	جنوب لبنان ـ البقاع ـ بيروت
السنّة	٦٥٠,٠٠٠	٢٠,٠	شمال لبنان (طرابلس) ـ بيروت ـ البقاع
الدروز	٢٢٥,٠٠٠	٦,٩	جبل لبنان ـ البقاع ـ جنوب لبنان
العرب المسيحيون	١,٣٤٥,٠٠٠	٤١,٤	
الموارنة	٦٥٠,٠٠٠	٢٠,٠	جبل لبنان ـ شمال لبنان ـ جنوب لبنان ـ بيروت
الروم الارثوذكس (اليونان الارثوذكس)	٣٥٠,٠٠٠	١٠,٨	شمال لبنان ـ جبل لبنان ـ بيروت
الروم الكاثوليك (اليونان الكاثوليك)	٣٤٠,٠٠٠	٧,٤	البقاع ـ جنوب لبنان ـ جبل لبنان ـ بيروت
البروتستانت	٣٠,٠٠٠	٠,٩	بيروت ـ جبل لبنان
اللاتين الكاثوليك	٢٥,٠٠٠	٠,٨	بيروت
السريان الارثوذكس	٢٥,٠٠٠	٠,٨	بيروت ـ البقاع
السريان الكاثوليك	٢٥,٠٠٠	٠,٨	بيروت
الأرمن (مسيحيون)	٣١٠,٠٠٠	٦,٥	
الأرمن الأرثوذكس	١٨٠,٠٠٠	٥,٥	بيروت ـ جبل لبنان ـ البقاع
الأرمن الكاثوليك	٣٠,٠٠٠	١,٠	بيروت ـ جبل لبنان ـ البقاع
اليهود	٥,٠٠٠	٠,٢	بيروت
أقليات أخرى	٢٥,٠٠٠	٠,٨	بيروت ـ شمال لبنان
المجموع	٣,٢٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠	

المصدر: المصدر نفسه، الفصل ٣.

كما انطوى الميثاق الوطني على تفاهم ضمني بأن تكّف الطوائف المسيحية عن تحالفها واحتمائها بالدول الغربية (بخاصة فرنسا التي كانت قوة انتداب الى ذلك الحين)، في مقابل أن تكفّ الطوائف الاسلامية عن المطالبة بالاتحاد مع سوريا، أو الانضمام إلى مشاريع وحدوية عربية.

وقد استمر الالتزام بهذه الترتيبات من الجميع لمدة خمس عشرة سنة، إلى أن أصابته هزة

مؤقتة عام ١٩٥٨، ثم زلزال أعنف عام ١٩٧٥، حيث نشبت حرب أهلية ضارية لم ير لبنان مثيلاً لها منذ ستينات القرن التاسع عشر.

كان وراء هزّة ١٩٥٨ ثم زلزال ١٩٧٥ العديد من العوامل الداخلية والاقليمية والدولية. يكفي، في هذه العجالة المسحية أن نقول إن أحد العوامل الداخلية على الأقل كان التغير الديمغرافي الذي حدث خلال العقود الثلاثة التالية للميثاق الوطني. فقد تبدّل الوزن السكاني النسبي، وأصبح المسلمون ككل أكثر من نصف سكان لبنان، وأصبح المسيحيون ككل أقل من نصف السكان، كما يتضح من الجدول (٥ ـ ١٥). ثم تبدّل الوضع النسبي لعدد من الطوائف داخل المجموعتين الكبيرتين. ورغم عدم وجود تعداد رسمي تعترف به كل الطوائف، إلا أن معظم التقديرات العلمية تشير إلى أن المسلمين الشيعة مثلاً قد أصبحوا أكبر الطوائف (حوالى ٢٥ بالمائة) يليهم السّنة والموارنة. هذه التغيرات الديمغرافية، صاحبتها كالعادة تغيرات اجتماعية واقتصادية أخرى، كانت تقتضي مراجعة التركيبة السياسية لاقتسام السلطة (بفروعها الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية). . ولكن تلكوء النخبة، أو معارضة أقسام منها في إعادة النظر للاستجابة لهذه المتغيرات، أدى إلى زيادة السخط بين بعض الطوائف، وإلى زيادة الخوف من بعضها الآخر. وأصبح المجتمع اللبناني مستقطباً بين ساخطين على تركيبة يعتبرونها ظالمة، وخائفين يتوجّسون من أي تغيير يفقدهم مكانتهم المتميزة. وبتفاعل هذا الاستقطاب الداخلي مع عوامل اقليمية ودولية، كان لا بد للوضع اللبناني أن ينفجر.

اليمن: (حوالى ٦,٥ ملايين) تنقسم إلى جماعتين اثنتين رئيسيتين، هما: الشيعة الزيدية، والسنة الشافعية، وتكاد تتساوى الجماعتان من حيث الحجم السكاني، حوالى ٤٩ بالمائة لكل منهما، مع جماعات صغيرة من الاباضية (بقايا احدى فرق الخوارج) واليهود (الذين نزح معظمهم إلى إسرائيل بعد عام ١٩٤٨). ويتركّز معظم الزيديين في المناطق الجبلية والشمالية لليمن، وما زالوا ينتظمون في تشكيلات قبلية. أما الشافعية (أو الشوافع كما يطلق عليهم أحياناً) فهم يتركّزون في السهول الساحلية لمنطقة تهامة ومناطق التلال الجنوبية، وهم أكثر استقراراً في المدن وأقل انتظاماً في تشكيلات قبلية. وهذا يعني أن الانقسام المذهبي في اليمن يتطابق أيضاً مع الاستقطاب الجغرافي والايكولوجي والاجتماعي ـ الاقتصادي. وربما كانت محاور الاستقطاب الأخيرة هذه أكثر أهمية من الانقسام المذهبي في حد ذاته. فلا يعرف عن الزيدية مثلاً أي تعصب مذهبي أو أي دور ديني نشط بين فرق الشيعة، والأمر نفسه يمكن أن يقال عن الشافعية. هذا رغم الفروق الفقهية النظرية الكبيرة بين الجماعتين، ورغم الاختلال في الطقوس والعبادات، ووجود مساجد مستقلة لكل منهما.

ومع أن الشافعية يمثّلون نصف السكان (أو أكثر من النصف في نظر معظم المراقبين)، إلا أن الشيعة الزيدية قد حكموا اليمن منذ عام ٨٩٨ إلى عام ١٩٦٢ للميلاد من خلال منصب «الامامة»، الذي يكتسب أهمية دينية وزمنية خاصة في المذهب الشيعي. ورغم أن السّنة الشافعية لا يعترفون فقهياً بمعظم ما يذهب إليه الشيعة حول منصب الامامة، إلا أن الهالة الدينية

التي أحيط بها الائمة الزيدية كأحفاد «لأهل البيت»، مصحوبة بمظاهر القوة والغلبة، قد جعلت معظمهم يذعنون لهذا التقليد لما يزيد عن عشرة قرون. ولكن هذا الاذعان لم يكن عاماً أو دائماً لأسرة حميد الدين التي حكمت اليمن (إلى قيام ثورة ١٩٦٢) حتى بين الشيعة الزيدية أنفسهم. وفي عديد من المناسبات، قامت قبائل زيدية بتحدي سلطة الامام. فقد قام السيد محمد الهاشم، مع عدد من القبائل بمنطقة صعدة، بتحدي الامام يحيى (١٩٠٤ ـ ١٩٤٨)، وإعلان نفسه إماماً في صعدة، إلا أن تمرده لم ينجح. ثم قامت عناصر أخرى بقيادة عبد الله الوزير باغتيال الامام يحيى عام ١٩٤٨، واستولت على الحكم في صنعاء لمدة شهر، قبل أن يتمكن الامام أحمد (ابن الامام يحيى) من تعبئة القبائل الموالية واقتحام العاصمة وإعدام عبد الله الوزير وحلفائه. وتعرض الامام أحمد (١٩٤٨ ـ ١٩٦٢) لمحاولة انقلاب فاشلة أخرى عام ١٩٥٥. وتوالت المحاولات إلى أن نجحت إحداها بواسطة مجموعة من ضباط الجيش اليمني بقيادة عبد الله السلال عام ١٩٦٢، وذلك عقب وفاة الامام أحمد، وقبل أن يستتب الأمر لابنه البدر في الامامة. ورغم أن السلال نفسه كان زيدياً، إلا أن معظم الضباط الذين قاموا بالثورة كانوا شافعيين. ومنذ ذلك الوقت، وطوال الحرب الأهلية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧)، أصبحت السلطة في اليمن مشاعاً بين عناصر شافعية وزيدية. ولم يعد الاستقطاب المذهبي هو المحور الأساسي في النزاع على السلطة، في العقدين الأخيرين. فحتى قبل سقوط الامامة، كانت هناك مناسبات استعان فيها الامام الزيدي بعناصر وقبائل شافعية لإخماد تمردات قبائل زيدية (والعكس صحيح)، بل انه أثناء الحرب الأهلية كان الجانب الملكي بقيادة الأمير البدر (الزيدي) يضمّ عناصر شافعية، وكان الجانب الجمهوري بقيادة عبد الله السلال (الزيدي) يضم عناصر شافعية وزيدية على السواء. وكان العون الخارجي لكلا الفريقين يأتي من السعودية (حيث نظام الحكم السنّي الحنبلي الوهابي) ومن مصر (حيث الأغلبية السنّية). والذي نقصده هنا هو أنه مع أن معظم من حاربوا مع الملكيين كانوا من قبائل زيدية، ومعظم من حاربوا مع الجمهوريين كانوا من الشافعيين، إلا أن الاستقطاب المذهبي لم يكن تاماً، ولم يحاول أي من الفريقين أن يرفع شعارات مذهبية صريحة أثناء الصراع، كما أن الذين ساعدوا كلا الفريقين (السعودية على الجانب الملكي، ومصر على الجانب الجمهوري) لم يفعلوا ذلك لأسباب مذهبية دينية، وإنما لأسباب ايديولوجية.

لقد استقر نظام الحكم الجمهوري في اليمن، وانتهت الامامة الزيدية ربما إلى الأبد، ولكن اليمن لم يستقر سياسياً. فقد شهد عدة انقلابات عسكرية في إطار الحكم الجمهوري. وهو يشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة، احدها بسبب التأثير الهائل للثروة النفطية في البلاد العربية المجاورة وبخاصة السعودية، والثاني بسبب التأثير المحسوس للثورة الماركسية اللينينية في اليمن الديمقراطية إلى الجنوب، والتي هي امتداد بشري وحضاري لليمن العربية. هذا فضلاً عن المؤثرات الدولية، وبخاصة من القوتين الأعظم. وفي ظلّ هذه المؤثرات جميعاً، نشأت محاور جديدة للصراع الاجتماعي والسياسي في اليمن غطّت على محور الانقسام المذهبي في السنوات الأخيرة. ولكن ما لم تنجح النخبة في إرساء قواعد راسخة للشرعية

ولانتقال السلطة، وتنجز بناء مؤسسات الدولة الحديثة، وتحدث تنمية اجتماعية ـ اقتصادية متوازنة، وتضع حداً للنمو الطفيلي لبعض الفئات، فإن اليمن سيشهد المزيد من القلاقل في السنوات المقبلة. وفي جو القلاقل العنيفة، من الممكن للمتصارعين أن يستحثّوا الخلافات المذهبية من جديد، مثلما حدث في لبنان في السبعينات.

السودان: (حوالى ٢٠ مليوناً) هي أكبر البلاد العربية والافريقية مساحة، وتمثل أحد أقاليم اللقاء والتماسّ بين الوطن العربي وافريقيا. لذلك تضافرت صدف الجغرافيا والتاريخ والثقافة في جعل السودان من أكثر البلاد العربية تنوعاً من الناحية الاثنية. أهم انقسام اثني في السودان هو بين الأغلبية العربية أو المعرّبة (حوالى ٧٠ بالمائة) والأقلية الزنجية (٢٥ بالمائة). هذا الانقسام يشمل كل المتغيرات الاثنية الأربعة التي أشرنا إليها في صدر هذا القسم، أي محاور اللغة ـ والثقافة، والدين (وبالتالي المذهب)، والسلالة. ثم يضاف إليها محورا الجغرافيا والمستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي. فبينما الأغلبية هم عرب لغة وثقافة، ومسلمون ديناً، وسنّة مذهباً، وحاميّون ـ ساميون سلالة، ويعيشون في الشمال، وأكثر تقدماً اقتصادياً واجتماعياً، فإن الأقلية ذات لغات وثقافات محلية مختلفة، وهم في معظمهم يعتنقون ديانات وثنية بدائية، وحوالى ١٥ بالمائة منهم فقط يدينون بالمسيحية، ويعتنقون المذهب الكاثوليكي، وهم زنوج سلالة، ويتركزون في أقاليم السودان الجنوبية (النيل الأعلى وبحر الغزال والاستوائية). وهم أقلّ تقدماً اقتصادياً واجتماعياً. وهكذا بعكس كل الأقليات أو الجماعات الاثنية الأخرى في الوطن العربي والتي تشترك مع الأغلبية العربية في واحد على الأقل من المتغيرات الاثنية الأربعة (اللغة، والدين، والمذهب، والسلالة)، فإن الأقلية الزنجية في السودان لا تشترك مع الأغلبية، في أي من هذه المتغيرات.

وقد ساعد الاستعمار الانكليزي (١٨٨٥ ـ ١٩٥٥) على تعميق الهوة بين الشمال والجنوب، ومنع التفاعل بينهما، من خلال ما كان يُعرف باسم «السياسة الجنوبية» التي اهتمت بربط الجنوب بالأقطار الافريقية الأخرى التي كانت تهيمن عليها بريطانيا، أكثر من اهتمامه بربط الجنوب بالشمال، أو بتنمية الجنوب، لذلك وضعت بذور الشقاق بين الشماليين والجنوبيين خلال السنوات السبعين التي سيطر فيها الانكليز على مقدّرات السودان. وتفاعلت هذه البذور مع الاختلافات الاثنية الموضوعية التي أشرنا إليها. وغذّتها أنشطة البعثات التبشيرية الأوروبية، والنشاط الاسرائيلي فيما بعد. لذلك فما إن حصل السودان على استقلاله، حتى بدأت حرب أهلية بين بعض الجنوبيين والحكومة الوليدة في الخرطوم عام ١٩٥٦، ثم اتّسعت تدريجـاً حتى وصلت هذه الحرب أوجها عام ١٩٦٨، واستمرت إلى عام ١٩٧٢. وارتكب الطرفان في اثنائها العديد من البشاعات الدموية، وقدر ضحاياها بأكثر من نصف مليون شخص من الجانبين (معظمهم جنوبيون). وقد توقف القتال بمقتضى اتفاق بين الحكومة العسكرية للرئيس السابق جعفر نميري وبين قادة جبهة تحرير ازانيا (Azania Liberation Front)، بإشراف امبراطور اثيوبيا آنذاك هيلاسيلاسي. وطبقاً لهذا الاتفاق الذي يعرف باسم اتفاق **أديس أبابا (١٩٧٣)** حصل الجنوب على الحكم الذاتي: تصريف كل شؤونه الداخلية بما في ذلك الادارة وحفظ

الأمن وانتخاب مجالس نيابية محلية. وقد اثبت هذا الاتفاق جدواه، حيث صمد إلى عام ١٩٨٣. وكان يعتبر الانجاز الضخم الوحيد لعهد جعفر نميري. ثم انفجر الصراع الأهلي مرّة أخرى بين الجنوب والشمال عام ١٩٨٣ في أعقاب تطبيق نميري للشريعة الاسلامية. ولكن السبب الحقيقي هو استمرار تخلف الجنوب، وتعثّر جهود التنمية بصفة عامة (شمالاً وجنوباً على السواء)، والتلكؤ في ارساء دعائم المشاركة السياسية وبناء المؤسسات الحديثة. فالمشكلة الاثنية في السودان (بأكثر مما في اليمن، ومثل ما هي في العراق) قابلة للانفجار دائماً. لذلك فرغم سقوط نظام نميري عام ١٩٨٥، وانتخاب حكومة ديمقراطية (١٩٨٦) بقيادة الصادق المهدي، إلا أن الحرب الأهلية لا تزال مستمرة.

وقبل أن نترك التنوع الاثني الرئيسي في السودان، لا يفوتنا أن نذكر أن هناك محاور أخرى للصراع بعضها شبه اثني. فهناك طريقتان دينيتان رئيسيتان متنافستان بين الأغلبية العربية، وهما المهدية أو الأنصار والختمية. وقد بدأت كل منهما كحركة دينية اصلاحية (مثل السنوسية في ليبيا والوهابية في السعودية) في القرن التاسع عشر، سرعان ما تحولت إلى حركة دينية سياسية. وكما هو شأن هذه الحركات في مجتمع تقليدي شبه قبلي محافظ، حدث استقطاب طبقي واقليمي حول كل منهما. فأصبحت المهدية (الأنصار) أكثر قوة في غرب السودان، وأصبحت الختمية أكثر قوة في (شمال الشمال). وركّزت الأولى على استقلالية السودان ومعاداة كل تقارب مع مصر، بينما أيّدت الثانية التقارب الوحدوي مع مصر. وفي القرن العشرين، أنشأت أو باركت كل منهما حزباً سياسياً يكرّس هذه النزعات في شكل عصري. الأولى حزب الأمة، والثانية حزب الاشقاء، ثم حزب الشعب الديمقراطي. ولكن الحكم العسكري - وبخاصة منذ ثورة أيار/ مايو ١٩٦٩ بقيادة جعفر نميري - حاول اضعاف كل من الأنصار والختمية، وكل الأحزاب السياسية المرتبطة بهما، وكذلك الحزب الشيوعي السوداني. وقد اصطدم بشكل دموي عنيف مع الأنصار بصفة خاصة (نيسان/ ابريل ١٩٧٠)، ثم مع الشيوعيين (تموز/ يوليو ١٩٧١). وحاول نظام نميري أن يخلق قاعدته السياسية المستقلة ولكن دون نجاح ملموس. ورغم أنه أبقى كل هذه القوى في حالة ارتباك دائم، إلا أن جذورها لا تزال عميقة في البناء الاجتماعي السوداني. وشأنها شأن مسألة الجنوب، تعود دائماً إلى مسرح الأحداث إن آجلاً أو عاجلاً. وهو ما حدث بالفعل بعد انتفاضة ١٩٨٥، وفوز الحزبين بأغلبية مقاعد الجمعية التأسيسية في انتخابات عام ١٩٨٦، واضطرارها إلى تأليف حكومة مشتركة.

جيبوتي: (حوالى نصف مليون)، وهي جيب جغرافي وبشري صغير يقع بين أثيوبيا والصومال، وإن كان قد انتزع من الوطن الصومالي في المرحلة الاستعمارية، وأصبح من نصيب فرنسا (بينما أقاليم صومالية أخرى وقعت تحت الهيمنة الانكليزية والايطالية والاثيوبية). وظل هذا الجيب تحت الهيمنة الفرنسية إلى أن حصل على استقلاله، وانضم إلى الجامعة العربية عام ١٩٧٧. ومع ذلك، لا تزال فرنسا تحتفظ بقاعدة عسكرية بحرية مهمة في جيبوتي مطلة على مشارف البحر الأحمر والمحيط الهندي لقاء تقديم مساعدة اقتصادية كبيرة تعتبر هي المورد المالي الرئيسي لحكومة جيبوتي. وبحكم هذا الموقع، فإن جيبوتي قد أصبحت منذ منتصف

هذا القرن محطة وملجأ للعديد من الجماعات القبلية من البلدان المجاورة، وهو سبب التنوع الاثني الكبير فيها. فقد تزايد سكان جيبوتي بمعدلات سريعة نتيجة هذه الهجرات، فقفز من ٢٢٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٦ (قبيل الاستقلال) إلى حوالى ٥٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٦، أي تضاعف السكان في عشر سنوات فقط. وينقسم سكان جيبوتي إلى مجموعتين اثنيتين رئيسيتين هما: الصوماليون (من قبائل العيسا خاصة) ويمثلون حوالى ٥٠ بالمائة من مجموع السكان، والعفاريون (وهم من أصول اثيوبية) ويمثلون حوالى ٣٥ بالمائة من السكان. وهناك جماعات اثنية أصغر من العرب (اليمنيين)، والأوروبيين، والآسيويين، وغيرهم، ممن جذبهم النشاط التجاري للميناء أو لتقديم الخدمات للقاعدة الفرنسية، ويشكلون معاً حوالى ١٥ بالمائة من مجموع السكان. والصراع الاثني الأساسي هو بين العفاريين والصوماليين. فمع أن الجماعتين تدينان بالاسلام، إلا أنهما تتحدثان لغتين مختلفتين، ويعتبر العفاريون أنفسهم أصحاب البلاد الأصليين وينظرون إلى الصوماليين كدخلاء. وقد كان للعفاريين الغلبة العددية والسياسية (بتأييد الفرنسيين) إلى أواخر الستينات، وظلوا متمسكين بالوجود الفرنسي في جيبوتي، خوفاً من الصومال التي ما انفكت تنظر إليها كأحد الأقاليم الصومالية. ولكن الصوماليين في جيبوتي، بتدفق مهاجرين صوماليين طوال عقد السبعينات، نجحوا في تحقيق أغلبية عددية، طالبت من خلال احزابها السياسية بالاستقلال عن فرنسا، وهو الأمر الذي تحقق عام ١٩٧٧ بقيادة حزب الاتحاد الشعبي الافريقي وزعامة حسن جوليد (وهو من الجماعة الصومالية) الذي أصبح رئيساً لجمهورية جيبوتي، وعين عفاري (أحمد ديني) رئيساً للوزراء ويستند الحكم منذ ذلك الوقت إلى هذه المعادلة الحساسة التي تشابه، في بعض الوجوه، المعادلة الطائفية اللبنانية.

المغرب: (حوالى ٢٢ مليوناً) يوجد فيها تنوع اثني على محور رئيسي واحد وهو المحور اللغوي ـ الثقافي. فحوالى ثلث سكان المغرب (٣٣ بالمائة) هم من البربر. وقد تحدثنا عن هذه الجماعة الاثنية في موضعين سابقين (في المسح العام للجماعات الاثنية، ثم في هذا الفصل عند حديثنا عن الجزائر). وبربر المغرب هم جماعة اثنية رئيسية من كل الوجوه (حجماً وتاريخاً وثقافة وسياسة).

والبربر في المغرب (كما هم في الجزائر) يشتركون مع الأغلبية العربية (٦٦ بالمائة) في الدين (الاسلام) والمذهب (سنة مالكية) والسلالة (حاميون ـ ساميون أو بحر متوسطيون)، ويتركّزون في ثلاث مناطق هي الريف (شمال المغرب)، وجبال الأطلس (شرق المغرب)، والجنوب. وهي جميعاً مناطق نائية أو وعرة، كان يصعب اختراقها والسيطرة عليها بواسطة العرب الفاتحين في القرون الأولى للاسلام، أو بواسطة الحكومات المتعاقبة التي اتخذت من المدن الساحلية أو السهلية عواصم لها. وتعرف هذه المناطق في أدبيات التاريخ الاجتماعي للمغرب «ببلاد السيبة» (مقابل بلاد المخزن) ـ اشارة إلى صعوبة بسط سلطان الحكومة المركزية عليها ـ وقد ساعد ذلك البربر على الاحتفاظ بلغتهم وكثير من عناصر ثقافتهم وتنظيمهم الاجتماعي القبلي، رغم اعتناقهم التدريجي للاسلام.

وقد لعب البربر دوراً رئيسياً في الفتوحات الاسلامية الأولى، جنباً إلى جنب مع العرب المسلمين، وبخاصة في بلاد الأندلس عبر المضيق، إلى أن أطلق عليه اسم أحد القادة البربر الأفذاذ وهو طارق بن زياد. واستمر البربر عنصراً أساسياً في الحياة السياسية للمغرب إلى الوقت الحاضر، دون أن يكون الاختلاف الاثني بينهم وبين العرب عاملاً مهماً أو حاسماً. فالعروة الوثقى ـ وهي الاسلام ـ كانت وما زالت إلى حد بعيد تقلّل من أهمية هذا الاختلاف، حتى عندما حاولت فرنسا أثناء احتلالها للمغرب (١٩٥٦ ـ ١٩٦٣) أن تخلق الشقاق وتغذّيه، فإن نجاحها كان محدوداً للغاية، بل إن لواء المقاومة للاستعمار الفرنسي بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٣٦ كان بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي، الذي هو نفسه أحد الزعماء القبليين البربر، والذي ظلت ثورته محتدمة في منطقة الريف المغربي، إلى أن تكالبت عليه كل من فرنسا وإسبانيا معاً (كما حدث في الجزائر).

ولكن تعثّر بناء الدولة الحديثة بعد الاستقلال، والرحيل المفاجىء للسلطان (الملك فيما بعد) محمد الخامس (كانون الثاني/ يناير ١٩٦١)، والذي كان رمزاً للنضال والوحدة الوطنية والشرعية السياسية، قد فجّر العديد من الصراعات في المغرب طوال العقدين التاليين. ويشهد على ذلك العديد من محاولات الانقلاب ضد خليفته الملك الحسن الثاني (١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣) والاضرابات المتوالية، والاعتقالات الجماعية، واغتيال الحكومة لبعض أقطاب المعارضة في الخارج (كما في مثال اغتيال المهدي بن بركة بواسطة الكولونيل أوفقير وزير الداخلية المغربي بباريس في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥).

ومع أن الاختلاف الاثني العربي ـ البربري ليس أحد محاور الصراع الاجتماعي ـ السياسي الدائر في المغرب، إلا أنّ النخبة الحاكمة بقيادة الملك نفسه حاولت في الماضي، وربما ستحاول في المستقبل، أن تلعب بهذه الورقة. ويحدث ذلك عادة بقصد تحقيق هدفين سياسيين: الأول، داخلي، وهو الاستعانة بالقوى السياسية من البربر المحافظين، وخصوصاً في جبال اطلس، واستخدامهم ضد المعارضة السياسية اليسارية المتنامية في المراكز الحضرية الكبرى، على الساحل وفي السهول (مثل الدار البيضاء والرباط وطنجة وفاس)، والتي يغلب فيها العنصر الاثني العربي. ويفسّر ذلك أيضاً غلبة العناصر البربرية في أجهزة الأمن والجيش والحرس الملكي. ولكن يبدو من واقع اشتراك عدد كبير من الضباط البربر في الانقلابات العسكرية، أن هذه الورقة محفوفة بالمخاطر. أما الهدف السياسي الثاني الذي قد يستخدم فيه الملك الورقة الاثنية، فهو هدف اقليمي: الصراع مع الجزائر. فكلما حدث توتّر بين البربر والنظام الحاكم في الجزائر، حول قضايا ثقافية عادة، فإن الملك يتعمّد الترويج لجهوده في المحافظة على الثقافة البربرية في المغرب. وقد سمح النظام في هذا الصدد بتكوين الجمعيات المختلفة للحفاظ على التراث البربري واللغة الامازيغية (لغة البربر). ورغم ما قد يبدو على هذه المحاولات من الطبيعة الانتهازية، إلا أنها بلا شك تقوّي النزعة الاثنية لدى البربر، وتحوّلها بالتدريج من مسألة هوية ثقافية، إلى صراع سياسي بربري ـ عربي. فقوى المعارضة السياسية (وبخاصة اليسارية) تنظر بعين الشك إلى هذه المحاولات، وتعتقد أنه لا يقصد بها احراج النظام

الجزائري فقط، ولكنها أيضاً تؤدي إلى تمييع النضال السياسي ـ الاجتماعي في المغرب، وتصرف انظار البربر (ومعظمهم من الفئات الكادحة) عن الصراع الأساسي من أجل المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية.

على أي حال، يُجمع المتخصصون في شؤون المغرب، على أن المسألة الاثنية مهما توتّرت، إلا أنها لن تؤدي إلى حركات سياسية انفصالية (مثل ما حدث بين أكراد العراق أو في جنوب السودان) في المدى القريب. ولكن مثل هذا التوتر، مع ذلك، هو احتمال قائم في كل من الجزائر والمغرب.

موريتانيا: (حوالى مليونين). هي أقصى امتداد للوطن العربي غرباً، وشأنها شأن السودان جنوباً، والعراق شرقاً، فإن موريتانيا هي إحدى نقاط اللقاء والتفاعل الحضاري بين الوطن العربي وغيره من الثقافات واللغات والشعوب والسلالات. ومثل كل من الجزائر والمغرب، وصل العرب المسلمون إلى هذه البقاع بدينهم ولغتهم في قرون الإسلام الأولى، وبينما انتشر الدين على نطاق واسع، لم يتمّ تعريب كل السكان للأسباب نفسها: قلّة التفاعل المكثّف بين العرب وبين السكان في المناطق النائية والوعرة في الداخل. كما أن التزاوج ـ وهو إحدى وسائل التعريب المهمة ـ اقتصر على المناطق الساحلية التي امتدّ إليها حكم العرب من المغرب، أو التي تكوّنت فيها دول ودويلات للمرابطين منذ القرن الخامس الهجري (الحادي عشر للميلاد). فحين وصلت إلى هذه البلاد دفعات متتالية من العرب والبربر والمسلمين ـ ومنهم عرب بني هلال وبني سليم خلال حكم الدولة الفاطمية ـ تمّ التفاعل والتزاوج بينهم وبين البربر الموجودين من أهلها الأصليين، وبينهم جميعاً وبين القبائل الافريقية الزنجية التي كانت تتجوّل حول مناطق نهر السنغال. وبدأت عملية امتزاج تاريخية طويلة استمرت من القرن الحادي عشر إلى القرن السابع عشر للميلاد. ودعم هذه العملية، وفود المزيد من عرب بني معقل ومن بربر قبائل صنهاجة الكبرى. بل يذهب ابن خلدون إلى أن البربر الأصليين في موريتانيا (والتي كانت في زمانه تعرف باسم بلاد شنقيط) هم من عشائر صنهاجة التي استوطنت أو جابت تلك الصحراء منذ ما قبل الاسلام.

على أي حال، ما إن أتى القرن السابع عشر حتى أصبح العنصر البشري والثقافي والسياسي والديني العربي هو الغالب، وأسّس بنو حسان (وهم أحد فروع قبائل بنو معقل) دولة مزدهرة في الترازرة عام ١٦٣٢، وبسطوا نفوذهم إلى حدود السنغال. واندمج البربر (ومعظمهم من صنهاجة) بالعرب وتخلوا عن لهجاتهم البربرية وتعلّموا العربية تدريجاً، وأصبحوا معاً يكوّنون جماعة اثنية واحدة يسميها أهل البلاد «بالبيضان»، ويسميها الأوروبيون في كتبهم باسم «المور» (وهو اللفظ نفسه الذي أطلقوه على عرب الأندلس)، ولغتهم تُسمى «الحسانية» (وهي عربية تتخللها الفاظ بربرية)، ودينهم الاسلام. وهذه هي الجماعة الاثنية الرئيسية المهيمنة في موريتانيا اجتماعياً منذئذ إلى الوقت الحاضر، رغم أن هيمنتها السياسية تقلّصت أثناء فترة

الاستعمار الفرنسي، الذي وصل إليها من المغرب، ولم يجل عنها إلا عام ١٩٦٠.

«البيضان» إذاً هم خليط من العرب الأصليين والبربر المعرّبين، يكوّنون معاً حوالى ٦٠ بالمائة من سكان موريتانيا. وإلى جانبهم، توجد جماعة اثنية ثانية هي البربر الذين اسلموا ولكنهم لم يعرّبوا، وتصل نسبتهم إلى حوالى ١٥ بالمائة من اجمالي السكان. وهناك مجموعة ثالثة «السودان»، وهي القبائل الزنجية التي تتحدث بلغات ولهجات زنجية افريقية أهمها التكرور، والسراكولي، والوولف، وهم معاً يكوّنون حوالى ٢٥ بالمائة من اجمالي السكان. وفي البداية، كان لفظ «البيضان» يحمل في طياته معنى سلالياً يشير إلى ذوي البشرة الفاتحة والملامح الخاصة الساميّة، ولفظ «السودان» يشير إلى ذوي البشرة السوداء والملامح الزنجية. ولكن مع استمرار عملية «الأسلمة» أصبح من يدخلون الاسلام ويتكلمون العربية (الحسانية)، حتى لو كانوا زنوجاً من ذوي البشرة الداكنة، يطلق عليهم أيضاً اسم بيضان، أي أن اللفظ قد تحوّل تدريجاً من محتواه السلالي إلى محتوى ثقافي ـ لغوي ـ ديني.

وتواجه موريتانيا (شأنها في ذلك شأن الصومال) مشكلة بلورة «الهويّة الثقافية». فقد اختارت على المستوى السياسي «الهويّة العربية»، رغم مقاومة المغرب في البداية لانضمام موريتانيا إلى الجامعة العربية كدولة مستقلة (حيث ان المغرب ظلت تطالب بضمّها إلى أوائل السبعينات) إلا أنها اخيراً انضمت عام ١٩٧٣. ولكن الحسم السياسي لصالح الهوية العربية لم يعن بعد سيادة اللغة والثقافة العربيتين. وقد اصطدمت محاولات التعريب في برامج التعليم (التي كانت منذ الاستعمار الفرنسي وما زالت بالفرنسية) بصعوبات شتّى، منها: قلة الموارد والكوادر القادرة على إحداث هذا التعريب، ومنها مقاومة الجماعات الاثنية الزنجية للتعريب. فهذه الأخيرة رأت في التعريب تفضيلاً للغة واحدة من اللغات الأربع السائدة في البلاد على اللغات الثلاث الأخرى. وقد دعمت فرنسا ـ التي لا تزال تتمتع بنفوذ ثقافي هائل ـ هذه النزعة الرافضة للعربية بين أبناء القبائل الزنجية. ولكن الأهمّ من ذلك أن رفض العربية أصبح نوعاً من التعبير عن الاحتجاج السياسي ضد النخبة الحاكمة والفئات «البيضانية» المهيمنة اجتماعياً واقتصادياً على مقاليد الأمور. وقد أدّى تأخر التحاق موريتانيا بالجامعة العربية (١٢ سنة) من ناحية، وعدم تقديم المساعدات التعليمية والاقتصادية لها من الحكومات العربية القادرة من ناحية ثانية، واستمرار التركيبة الاجتماعية التقليدية الجامدة من ناحية ثالثة، إلى تفاقم هذه الأوضاع في السبعينات والثمانينات. وهذا العامل الأخير (التركيب الاجتماعي) ربما هو أهمّ ما يكمن خلف التوتر الثقافي بين البيضان والسودان. فعبور الخط الاجتماعي الفاصل من السودان إلى البيضان يستلزم تبني الاسلام والحسانية. وحتى إذا تمّ، فإنه يبقي صاحبه في قاع السلم الاجتماعي للبيضان ـ كأحد الاتباع ـ فالبيضان أنفسهم منقسمون إلى فئات اجتماعية تراتبية متسلسلة من أعلى إلى أسفل، تبدأ بالمحاربين، يليهم رجال العلم، فالريفيون والفلاحون (الخراطون)، ثم الاتباع. ورغم أن هذا التقسيم لا يعني بالضرورة الممارسة الفعلية لمهنة الحرب مثلاً بالنسبة إلى الفئة الأولى، إلا أنه مثل نظام الطبقات المغلقة في الهند (caste System) أصبح نظاماً وراثياً تقليدياً.

لذلك أصبحت مقاومة العربية والتعريب في موريتانيا من جانب «السودان»، هي أحد مظاهر الاحتجاج السياسي على هذا البناء الاجتماعي التمييزي. ورغم أن جهاز الدولة ومؤسساتها الحديثة ـ والتي لا تزال وليدة ـ لا تميّز ولا تفرّق طبقاً لهذه الاعتبارات التقليدية، إلا أن النظام الاجتماعي غير الرسمي لا يزال صارماً. وبالتالي لا يزال امتعاض «السودان» منه بالقوة نفسها. ولا أدلّ على ذلك من أنه حينما حاولت الدولة أن تكون عادلة ومتوازية في تعاملها مع اللغات الزنجية الثلاث (التكرور والسراكولي والوولف)، وعرضت أن تحوّلها إلى لغات مكتوبة أسوة باللغة العربية، وبحروف عربية، فإن أبناء القبائل الزنجية قبلوا ذلك في البداية، وقطعت المحاولة شوطاً طويلاً. ولكن عقب الانقلاب العسكري عام ١٩٧٨، وخشية أبناء القبائل الزنجيبة من سطوة الثقافة العربية، فإنهم طالبوا بكتابة لغاتهم بالأبجدية اللاتينية، وطالبوا باستمرار الفرنسية كلغة رسمية واحدة (بعد أن كانت الحكومة عام ١٩٦٨ قد اعتمدت العربية كلغة رسمية ثانية). ولا يزال هذا الصراع قائماً. وكانت آخر مظاهره محاولة انقلابية بواسطة عناصر من «السودان»، تمّ اجهاضها بواسطة الحكومة ومحاكمة الضالعين فيها واعدام بعضهم في أواخر عام ١٩٨٧.

والذي يمنع هذا الصراع الثقافي ـ الاثني من الانفجار، في الوقت الحاضر، هو الفقر الشديد من ناحية، والانشغال بمشكلة الصحراء (مع المغرب والجزائر والبوليساريو) من ناحية ثانية، وتوزّع «السودان» أنفسهم إلى قبائل وعشائر ولغات متنافرة من ناحية ثالثة. ولكن لا ينبغي الركون إلى هذه العوامل السلبية التي تمنع انفجار المسألة الاثنية. فهذه العوامل نفسها، علاوة على تقليدية البناء الاجتماعي القديم، والتدخل الاجنبي، يمكنها جميعاً أن تؤدي إلى الانفجار. والمطلوب في موريتانيا هو المطلوب نفسه في الأقطار العربية الأخرى، وبخاصة الأكثر تنوعاً من الناحية الاثنية ـ ألا وهو استكمال بناء مؤسسات الدولة الحديثة على أساس تعددي ديمقراطي، والاسراع في برامج التنمية، واتباع صيغة أكثر فعالية في إقرار العدالة الاجتماعية التوزيعية، فمن شأن ذلك أن ينزع فتيل القنبلة الاثنية، ويدفع الاندماج السياسي والاجتماعي لكل عناصر المجتمع. وفي هذا الصدد تحتاج موريتانيا (والصومال) على وجه الخصوص إلى كل المساعدة من الأقطار العربية الأكثر حظاً ويسراً.

لقد فصّلنا وأفضنا في معالجة الهياكل والتكوينات الاثنية في مجتمعات الدول القطرية في الوطن العربي، لا لأن معظم الكتابات السياسية العربية لا تتعرض لها بشكل صريح فقط، ولكن أيضاً، وهو الأهمّ، لأن أحد مفاتيح المستقبل العربي في العقود الثلاثة المقبلة يكمن في المسألة الاثنية. فمعظم الحروب الأهلية التي انفجرت منذ الاستقلال كانت بسبب هذه المسألة. ويتوقف مصير الدولة القطرية على قدرتها على التعامل الخلّاق مع هذه المسألة، وبخاصة في الأقطار الأقل تجانساً والأكثر تنوعاً.

سادساً: التكوينات الطبقية في الدولة القطرية

إذا كانت الجماعات الاثنية هي نموذج للتكوينات الاجتماعية «التقليدية»، فإن الجماعات الطبقية هي نموذج للتكوينات الاجتماعية «الحديثة». يقوم النوع الأول على صفات موروثة، والثاني على انجازات ملموسة. وكما أشرنا من قبل، يعتبر التحول من التنظيم الاجتماعي القائم على «الارث»، إلى التنظيم الاجتماعي القائم على الانجاز، أحد المؤشرات المهمة للتطور نحو الحداثة. وفي معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة، حدث هذا التحول الاجتماعي مواكباً لظهور الدولة القومية الحديثة وتطورها. أما في الوطن العربي، فإن هذا التطور قد أصابه الكثير من التشويه، فعاشت التكوينات التقليدية جنباً إلى جنب مع التكوينات الحديثة (الطبقية والمهنية).

وقد يكون هذا التعايش والتداخل هما اللذان يجعلان محاولات العديد من المفكرين والعلماء الاجتماعيين العرب، وبخاصة من يأخذ منهم بالنهج الماركسي، لتحليل المجتمع العربي القومي أو أحد مجتمعاته القطرية تحليلاً طبقياً، تمريناً شاقاً ومحبطاً. فالبداية النظرية لهذه المحاولات، تكون عادة قوية وواضحة في رفضها، لا لمناهج التحليل غير الطبقي فقط، ولكن لمناهج التحليل الطبقي غير الماركسي أيضاً. ومع منتصف المحاولة، يجد الكاتب أو الباحث نفسه مضطراً إلى التخلي عن بعض المقولات والفئات الماركسية الكلاسيكية، أو إلى اطلاق التحفظات والاستثناءات على هذه المقولات والفئات. ومع نهاية المحاولة، نجد الباحث يَخلُص إلى ما يشبه الاعتذار التاريخي أو المنهجي أو المعرفي لأن المجتمعات العربية لم تأت على «مقاس» النظرية أو المنهج اللذين بدأ بهما[٢٤].

وواقع الأمر أن العلم الاجتماعي العربي لا بد أن يبتدع فئاته المفهومية وأدواته المنهجية وأساليبه التحليلية للتعامل مع الازدواجية والتداخل بين الانساق الاجتماعية التقليدية والحديثة، بل ومع تداخل الأنساق الغربية التقليدية مع بعضها البعض (الحرفة والطائفة مثلاً)، وتداخل الأنساق الفرعية الحديثة مع بعضها البعض (العامل الحديث أثناء ساعات النهار، وصاحب عمل صغير في ساعات المساء كأن يدير ورشة أو يمتلك سيارة أجرة، وما إلى ذلك). بل وقد جلبت حقبة السبعينات معها من التطورات في كل الأقطار العربية تقريباً، وعلى الخصوص في الأقطار النفطية، ما جعل هذا التزاوج والتداخل أشبه بالقاعدة العامة. فقلما يصادف المراقب لمجتمعات الخليج مثلاً، مهنياً حراً (طبيباً أو محامياً أو أستاذاً جامعياً) أو موظفاً في الدولة أو عاملاً محلياً في أي قطاع حديث، إلا ويجده يمارس نشاطاً تجارياً أو اقتصادياً آخر، إلى جانب

---

(٢٤) انظر على سبيل المثال: عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، الفصلان ١ و٧، ودوبار ونصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، المقدمة التي كتبها سليم نصر. كما ناقش هذا الكاتب بشيء من التفصيل الصعوبات المنهجية في اعتماد المنهجين الماركسي والوظيفي في تحليل الهيكل الطبقي المصري. انظر:
Saad Eddin Ibrahim, «Social Mobility and Income Distribution in Egypt,» in: G. Abdel - Khalek and R. Tignor, eds., *The Political Economy of Income Distribution in Egypt* (New York, 1981).

نشاطه المهني المباشر. وقد ضاعف ذلك من حالة **السيولة** أو **الميوعة** الطبقية، التي تجعل من الحديث عن فئات أو شرائح متميزة أو متبلورة طبقياً، وبكل ما ينطوي عليه ذلك من تداعيات في «الوعي» و«القيم» و«السلوك» أمراً بالغ الصعوبة. فالسيولة الموضوعية للفرز الطبقي يصاحبها عادة «ميوعة» في الوعي الطبقي. فالعامل، حتى لو كان يعمل في قطاع صناعي حديث، لا يمتلك في كل الأحوال وعياً طبقياً يجعله يتصرف في سلوكه العام والسياسي كجزء من «طبقة عاملة» أو «طبقة كادحة»، لا لغياب الوعي، ولكن لاختلاط هذا الوعي الطبقي «كعامل» بوعي طبقي منافس، قد يكون طموحه أن يكون «صاحب عمل»، ولو صغيراً. ولأن نماذج الانتقال الموضوعي من هذا إلى ذاك، قد تعدّدت كثيراً خلال الحقبة النفطية، في أقطار النفط والأقطار المتأثرة بالنفط (من خلال الهجرة والمحاكاة)، فإن مثل هذا الطموح يبدو مبرّراً، أي أننا هنا في صدد أكثر من وعي طبقي متنافس بالنسبة إلى الشخص نفسه. ولم تعد مقولة «الوعي الزائف» (False Consciousness) تجدي كثيراً في تفسير هذه الظاهرة. فالعامل الذي يتحوّل إلى صاحب عمل نتيجة ظروف العرض والطلب المؤاتية في بلده أو في بلد آخر، وينجح في إحداث تراكم مالي معقول، يغريه بأن يبدأ نشاطاً تجارياً قريباً من مجال عمله (أو حتى بعيداً عنه)، ويؤدي به ذلك إلى أن يصبح مليونيراً، لم يعد استثناء نادراً في العقدين الأخيرين. وقد يحدث الأمر نفسه للتاجر أو المهني الحديث الذي يتحوّل في غضون سنوات قليلة إلى صاحب شركات صناعية أو شركات توظيف أموال أو من كبار ملاك الأراضي.

هذا كله فضلاً عن تداخل **وعي غير طبقي** مع **وعي طبقي** أو أكثر، وقد تحدّثنا في القسم السابق عن الاثنية والوعي الاثني، ومثله يمكن أن يقال عن **الوعي القبلي أو العشائري**. وما دام تعرّضنا للموضوع يهدف أساساً لما يمكن أن يترتّب على هذا الوعي أو ذاك من مواقف وسلوكيات سياسية، فجدير بالذكر تسجيل هذه الملاحظة المهمة عن مجتمع الدولة القطرية منذ الاستقلال، وهي أن الوضع الطبقي وما يصاحبه من وعي لم يؤديّا وحدهما في أي حال إلى نشوب صراع داخلي مسلّح. بعكس ذلك، نجد أن كل الصراعات الداخلية المسلحة في الأقطار العربية منذ الاستقلال، كانت بسبب «عوامل اثنية»، قد يصحبها أو لا يصحبها عوامل طبقية، أي أن الوضع الطبقي والوعي الطبقي، رغم أهميتهما، إلا أنهما ولاعتبارات السيولة والميوعة المذكورة أعلاه، لم يكونا من القوة بعد، بحيث ينطويان وحدهما على احداث صراعات مسلحة في أي من مجتمعات الدول القطرية. الغالب والأعمّ هو أن يؤدي الوضع الطبقي في أنضج أحواله إلى مظاهرات أو اضرابات أو اعتصامات ضد أصحاب العمل أو الدولة. حتى ما شهدته بعض المدن العربية الكبرى من انتفاضات شعبية عنيفة وواسعة النطاق في السنوات الأخيرة (مصر وتونس والمغرب والسودان) كان عمادها الأول ما يسمى بـ«البلوريتاريا الهلامية» (أو الرثة) التي ليست جزءاً من الطبقة العاملة الحديثة[٢٥].

---

(٢٥) يسجل الهرماسي هذه الملاحظة بوضوح في حالة انتفاضات الخبز في تونس (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، والتي اعترفت القيادات العمالية التونسية لا بعدم دورها فيها فقط، ولكن بعدم القدرة على التحكم فيها =

هذه الملاحظات والتحفظات، في بداية معالجتنا لتطور التكوينات الطبقية في مجتمع الدولة القطرية، لا نقصد منها التقليل من أهمية المتغيّر الطبقي أو المبالغة في أهميته. ورغم أننا نفرد هذا القسم للموضوع، إلا أن مسألة التكوينات الطبقية وعلاقتها الجدلية بالدولة، تتخلّل كل فصول الكتاب من البداية إلى النهاية.

سبق وذكرنا أنه مع حلول القرن التاسع عشر، بدأ الهيكل الطبقي التقليدي في التغيّر بشكل عضوي، نتيجة عوامل عدة من بينها تغلغل النفوذ الغربي في أقطار الوطن العربي والمحاولات التي بذلتها القوى المحلية لمقاومة هذا التغلغل الأجنبي. وهنا قد يكون مهماً أن نلحظ وجود فواصل زمنية في تغيير الهياكل الطبقية ما بين منطقة في الوطن العربي ومنطقة أخرى. فبلدان الحزام الشمالي العربية والتي يطلّ معظمها على البحر الأبيض المتوسط، شهدت التغيير قبل بلدان الحزام الجنوبي من المنطقة العربية بفترة تتراوح بين خمسين ومائة عام على الأقلّ. من هنا يحقّ لنا أن نتعامل مع كل من هاتين المجموعتين على حدة.

ومرّة أخرى، نعيد التذكير بأن الاختراق الغربي للمنطقة العربية انطوى، فيما انطوى عليه، على دمج الوطن العربي تدريجياً في النظام الرأسمالي العالمي، وكان أحد تداعيات ذلك، بالطبع، هو تغلغل العلاقات الرأسمالية الحديثة، والتي هي احدى ركائز نشأة الطبقات الحديثة وتبلورها. ولكن لأن هذا التغلغل لم يكن شاملاً، ولأنه لم يتصاحب مع تغييرات جذرية في القاعدة المعرفية والعلمية والتكنولوجية في الوطن العربي، فإنه لم يؤدّ إلى اتساع وتنوّع القاعدة الاقتصادية الانتاجية لأقطار هذا الوطن بالشكل الذي كان حرياً بتحويل بلدانه إلى مجتمعات صناعية حديثة، حتى ولو رأسمالية. وبدلاً من ذلك، كان إدماج هذه الأقطار في النظام العالمي وتغلغل العلاقات الرأسمالية بالقدر الذي يجعلها مصدرة للمواد الخام ومستهلكة للسلع المصنعة فقط. أي أن دورها في نظام تقسيم العمل الدولي، انطوى على جعلها اقتصادات تابعة، يحدّد اقطاب النظام الدولي شروط التعامل معها (شراء وبيعاً واستغلالاً).

هذا هو الارث الاستعماري الذي بدأت به الدولة القطرية مسيرتها صبيحة «الاستقلال السياسي». بعض هذه الدول ارتضت أنظمتها الحاكمة قبول هذا الارث، وبعضها حاول التحلّل منه تدريجاً، وبعضها حاول التمرد عليه. ويعالج محور **العرب والعالم** ومحور **التنمية الاقتصادية** قضية التبعية في الوطن العربي بمزيد من التفصيل، وسنتعرض إلى بعض تداعياتها في تشكيل البنى الطبقية العربية. ونبدأ بأقطار الحزام الشمالي.

١ - التكوينات الطبقية في أقطار الحزام الشمالي[٢٦]

إنّ أهم تغيير طرأ على الهيكل الطبقي في الحزام الشمالي من الوطن العربي، تمثّل في

= أيضاً. أنظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٢٦) نعتمد في هذا الجزء أساساً على دراسات أخرى منشورة لهذا الكاتب، اهمها: سعد الدين ابراهيم، =

النشوء التدريجي لـ «طبقة متوسطة» ولـ «طبقة عمالية» تعيش في المدن. إلا أن حجم هاتين الطبقتين بقي محدوداً، فلم يصل مجموعهما معاً إلى ما يزيد على ١٥ بالمائة من مجموع السكان في أي بلد عربي، خلال الفترة الفاصلة بين منتصف القرن التاسع عشر، ومنتصف القرن العشرين. ثم بدأت «الطبقة البرجوازية الجديدة» ـ كما يسمّيها بعض الكتاب ـ تلعب دوراً متزايداً ومهمّاً على الساحتين الاجتماعية والسياسية على الرغم من حجمها المحدود. لقد تحدّر أعضاء هذه الطبقة من أصلاب كبار التجار ومن متوسطيهم، ومن أعيان الأرياف. إنما تميّز هؤلاء عن آبائهم وأسلافهم بما حصّلوا من تعليم مدني حديث ومن مهن عصرية مارسوها، فضلاً عما تميزوا به من نظرة عصرية إلى الأمور. وبفضل تعليمهم الحديث انخرطوا في مهن مختلفة (كأطباء ومحامين ورجال أعمال)، بل إن منهم من حاول الدخول في مضمار الصناعة، على نحو ما فعل نظراؤهم في الغرب (كما هي الحالة مع طلعت حرب مثلاً في مصر، وأصحاب الشركة الخماسية في سوريا). أما منطلق هذه الطبقة البرجوازية الجديدة، فينبثق أساساً من الأفكار الحديثة التي تبنتها. لقد تشبّعت هذه الطبقة باتجاهات قومية ووطنية وتقدمية. لقد كانت ساخطة على السيطرة الأجنبية على مقدّرات بلادها وناقدة للنخبة التقليدية الحاكمة في وطنها (الممثّلة في الطبقة العليا القديمة)، إمّا لأنها سلّمت قيادة البلاد للمحتل الأجنبي، و/أو لأنها فشلت في مقاومته، أو تحالفت معه. وبالقدر نفسه، شرعت هذه الطبقة الوسطى الجديدة في تبنّي وطرح أفكار جديدة أيضاً عن الليبرالية والاصلاح الاجتماعي والديمقراطية. لقد كانت هذه الطبقة هي التي تشكّلت منها الأحزاب السياسية القومية والوطنية التي قادت، بدورها، النضال ضد الاستعمار الغربي، كما أثارت الهمم للاصلاح الاجتماعي، طوال الجزء الأول من هذا القرن العشرين، في معظم أقطار الحزام الشمالي للوطن العربي (مصر وسوريا ولبنان والعراق وفلسطين والمغرب وتونس والجزائر). وهذه الطبقة استخدمت وسائل متنوعة، تدرّجت من النضال السلمي إلى انتهاج وسائل شبه عنيفة، إلى اتباع أساليب النضال المسلح. كما حاولت قيادات هذه الطبقة المتوسطة تعبئة الطبقات الأخرى الأدنى منها في معارك الكفاح من أجل

= **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، و Ibrahim, «Social Mobility and Income Distribution in Egypt».

انظر أيضاً المراجع التكميلية التالية عن الهياكل الطبقية في أقطار الحزام الشمالي:

Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers;* Marnia Lazreg, *The Emergence of Classes in Algeria: A Study of Colonialism and Socio - Political Change* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1976); James A. Bill, «Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 3, no. 4, (October 1972); Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1963);

بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**؛ عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**؛ عادل غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، وعصام الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).

الاستقلال. وقد نجحت بالفعل في الحصول على نوع من الاستقلال السياسي لأقطارها. وفي السنوات القليلة التي أعقبت هذا الاستقلال، تولّت العناصر المدنية من هذه الطبقة الوسطى الجديدة مقاليد المسؤولية في أقطارها. ولكن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ظلت تتفاقم وطأتها وحدّتها، وهو الأمر الذي دفع بمجموعات من الضباط الشبان في الجيوش العربية الحديثة التكوين إلى أن تهيىء الساحة لمسلسل من الانقلابات العسكرية في بلد إثر آخر. إن معظم النخب الحاكمة في العراق وسوريا واليمن العربية والصومال والسودان ومصر وليبيا والجزائر وموريتانيا، هي نخب عسكرية تعدّ كلها بمثابة النتائج المباشرة أو الورثة المباشرين لهذه الانقلابات العسكرية. ولقد عمل بعض صانعي هذه الانقلابات لصالح أحزاب عقائدية كانت موجودة فعلاً في الساحة، كما في حالة سوريا والعراق، في حين أن بعض هؤلاء الانقلابيين حاولوا انشاء أحزابهم الخاصة بعد وصولهم إلى السلطة (كالصومال ومصر والسودان وليبيا)، وحاول البعض الآخر تحويل ما بدأ كانقلاب في مرحلته الأولى ليصل إلى ما يكاد يكون ثورة كاملة شاملة (كما في حالة مصر في ظل قيادة جمال عبد الناصر).

وأياً كانت التباينات التفصيلية بين بلدان هذا الحزام الشمالي من الوطن العربي، إلا أنها جميعاً شهدت نمواً مطّرداً في حجم الطبقة الوسطى الجديدة ودورها عبر السنوات المائة الأخيرة. وعلى الوتيرة نفسها تشكّلت **طبقة عاملة** جديدة ونمت باطّراد، وقد استمدّت أصولها البشرية الأولى، أو نواتها الجنينية، من أصلاب أرباب الحرف والصنائع في المدن، الذين لم يعد في مقدورهم التنافس مع السلع الأجنبية التي انتجت بكميات ضخمة، والتي غمرت الأسواق العربية عقب احتلال جيوش الغرب للوطن العربي. وقد أدت الزيادة السكانية المطردة والنظام الاقطاعي لحيازة الأراضي، وتفتت الملكيات الصغيرة، إلى دفع أعداد متزايدة من الريفيين المعدمين لينزحوا إلى المدن العربية، مما أضاف إلى أعداد الطبقة العاملة الجديدة في المناطق الحضرية. من هنا قفزت هذه الطبقة، من حيث الحجم، ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في بلدان الحزام الشمالي، خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وفي غضون عقد الستينات، ونتيجة البرامج الطموحة التي بدأتها النخبات الحاكمة الجديدة بعد الاستقلال، وفي الوقت الحاضر، تتراوح نسبة هذه الطبقة العاملة الجديدة ما بين عشرة وعشرين بالمائة من مجموع السكان في معظم أقطار الحزام الشمالي.

أما العلاقة بين العناصر الحاكمة من الطبقة الوسطى الجديدة من ناحية، وبين طبقة العمال والفلاحين من ناحية أخرى، فقد تراوحت بين التحالف والسلام الاجتماعي تارة، والقمع تارة أخرى. في المراحل الأولى من استيلاء الجناح العسكري للطبقة الوسطى على السلطة، كان التحالف عادة يقوم بين الطرفين، ومن ثم، يعود الأمر بمكاسب اقتصادية لا تخطِئُها العين بالنسبة إلى الطبقات الدنيا، ولكن دون أن يكون لها فرصة لأية مشاركة سياسية حقيقية. وفي مرحلة لاحقة في بعض البلدان، (مصر والسودان مثلاً) قد تعمد النخبة الحاكمة إلى تحويل تحالفها صوب العناصر المتبقية من الطبقة العليا القديمة، وتتجاهل مصالح الطبقة العاملة أو حتى تشرع في قمعها.

إنّ ما ينبغي تذّكره من هذه النظرة الشاملة إلى بلدان الحزام الشمالي العربي هو:

١ ـ أن هناك نموّاً مطرداً من أواخر القرن الماضي لطبقة جديدة وسطى، ولطبقة عمالية حضرية جديدة.

٢ ـ أن نمو هاتين الطبقتين، قد حدث في اطار عملية تاريخية طويلة.

٣ ـ أن العلاقة بين الطبقتين ظلت علاقة هشة ومتقلبة.

٤ ـ أن هؤلاء الذين يشكلون النخبة الحاكمة، إنما يمثّلون جزءاً صغيراً من الجناح العسكري للطبقة الوسطى الجديدة، الذي يكاد يحتكر السلطة بين صفوفه، وما دامت النخبة الحاكمة على حماستها بالنسبة إلى عملية التنمية والتوسع الصناعي، والمزيد من بناء مؤسسات الخدمات، فإنّ الأمر يؤدي عادة إلى افساح المجال لنوع من الحراك الاجتماعي يكون أعلى بالنسبة إلى أبناء الطبقة العمالية والفلاحية، على الأقل من الناحيتين الاقتصادية والتكنوقراطية.

من هنا، فإن المجتمع ككل، يجد نفسه وقد تحرك صوب مزيد من العدالة الاجتماعية والاقتصادية، حتى مع استمرار القيود على درجة المشاركة السياسية في هذا المجتمع. لكن عندما تفتر الحماسة للتصنيع، أو لمباشرة تنمية جادة في المجتمع، أو عندما تصادفه عقبات أو نكسات لأي سبب كان، تحدث عادة عملية هي أشبه بتصلّب الشرايين داخل مجتمع البلد المعني، ومن ثم تتقلّص امكانات الحراك الاجتماعي إلى أعلى، كما تتضاءل فرص العدالة الاجتماعية بالتدريج.

هذه الصورة الاجمالية للتكوينات الطبقية في الحزام الشمالي للوطن العربي تحتاج إلى بعض التفصيل عن خصوصيات قطرية.

هناك، **أولاً، ما يتعلق بتكوين الطبقة العليا في أقطار الحزام الشمالي**. لقد بدأت البذور الجنينية لهذه الطبقة قبل الاستقلال بفترات متفاوتة. هذه الطبقة العليا كانت تضمّ شرائح وعناصر مختلفة تشمل النخبة المحلية الحاكمة (فعلياً أو اسمياً في ظل الاحتلال)، وكبار ملاّك الأراضي الزراعية (الذين أطلق عليهم أحياناً اسم الاقطاعيين)[٢٧]، وكبار التجار وأصحاب الأعمال وكبار المهنيين (كالأطباء والمحامين والمهندسين)، وكبار موظفي الحكومة. وكانت هذه الطبقة تتحكّم بمفردها، أو بالتحالف مع السلطة الأجنبية المهيمنة، بجهاز الإدارة وفي عملية توزيع الفائض المجتمعي. كما يلاحظ على عناصرها تعدد الأنشطة وأنواع الملكية. فعناصر النخبة الحاكمة منهم (الأسر الملكية) مثلاً، كانوا أيضاً من كبار ملاك الأراضي. كما كان

---

(٢٧) هناك تحفظات علمية عديدة على استخدام مصطلح «الاقطاع» و «الاقطاعيين» في السياق العربي على ملكية الأرض الزراعية وكبار الملاك. لقد كان الاقطاع في السياق الأوروبي نظاماً اجتماعياً ـ اقتصادياً ـ قانونياً متكاملاً يقوم على علاقة استغلالية ـ ابوية ـ حمائية بين الاقطاعي الأوروبي المقيم في اقطاعيته والأقنان (شبه العبيد) الذين يفلحون هذه الأرض. وباستثناء الجانب الاستغلالي المشترك، فإن كبار الملاّك الزراعيين العرب كانوا في الغالب الأعم ملاّكاً غائبين (يقيمون في المدن) وليس لديهم التزامات قانونية أو عرفية تجاه الفلاحين المزارعين في أراضيهم.

التجار والمهنيّون عادة ما يتملّكون الأراضي الزراعية بمساحات كبيرة. وحين بدأت الممارسات البرجوازية التجارية الحديثة (البنوك وشركات التأمين والاستيراد والتصدير) والصناعية في ما بعد، نجد أن كثيراً من كبار ملاّك الأراضي قد دخلوا فيها كمساهمين أو شركاء. أي أن شرائح الطبقة العليا كانت متداخلة في عناصرها وأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وظهرت الأنشطة البرجوازية الحديثة لهذه الطبقة في بلدان مثل مصر ولبنان وسوريا قبل الحرب العالمية الأولى، بينما ظهرت في بقية بلدان الحزام الشمالي في فترة ما بين الحربين (المغرب والجزائر وتونس والعراق وفلسطين والأردن)، وفي ليبيا وأقطار الحزام الجنوبي بعد الحرب العالمية الثانية. لذلك كانت البرجوازية المحلية العليا، حينما حصلت الكيانات القطرية في الحزام الشمالي على الاستقلال، في مستويات مختلفة من التطور، يفصل بين بعضها والبعض الآخر حوالى نصف قرن، ويفصل بينها جميعاً وبين مثيلاتها في أقطار الحزام الجنوبي ثلاثة أرباع القرن.

هناك، ثانياً، **ما يتعلق بدور الدولة القطرية في تشكيل الهيكل الطبقي وتطويره بعد الاستقلال**. لقد استمرت الطبقة العليا، كما وصفناها اعلاه، تتحكّم في جهاز الدولة وتسخّره لخدمة مصالحها في سنوات ما بعد الاستقلال. ولكن فترة التحكّم والتسخير هذه انتهت في غضون سنوات من الاستقلال، بعد قيام «الثورات» والانقلابات العسكرية في بعض هذه الأقطار (مصر، والعراق، وسوريا، وتونس، والجزائر، وليبيا)، والتي نتج عنها استيلاء شرائح من الطبقة الوسطى على الحكم وجهاز الدولة، وذلك خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن. وفي بعضها الآخر، مثل المغرب والاردن ولبنان، ظلت الطبقة العليا نفسها، التي تكوّنت نواتها قبل الاستقلال، هي المسيطرة، وإن كانت بالطبع قد عدلت في ممارستها وتحالفاتها، مما افسح مجالاً معقولاً للطبقة الوسطى للمشاركة في الثروة، ومجالاً أصغر للمشاركة في السلطة. أي إننا بصدد نمطين للعلاقة بين الدولة والهيكل الطبقي في أقطار الحزام الشمالي. النمط الأول، استمرت فيه الطبقة العليا متحكمة في جهاز الدولة منذ الاستقلال إلى الوقت الحاضر، والنمط الثاني هو الذي أزيحت فيه الطبقة العليا عن السلطة بعد سنوات قليلة من الاستقلال، وحلت محلها عناصر من الطبقة الوسطى، وخصوصاً جناحها العسكري ـ التكنوقراطي. وقد قامت هذه الأخيرة بسلسلة من الاجراءات التي أثّرت في الهيكل الطبقي. من ذلك تأميم المصالح الأجنبية، ثم تأميم مصالح البرجوازية الوطنية الكبيرة، واحداث قوانين للاصلاح الزراعي حدّت من القوة الاقتصادية لفئة كبار الملاك، والقيام بالتوسع في التعليم والخدمات والمشروعات الاقتصادية العامة. وكان من شأن هذه الاجراءات زيادة حجم الطبقة الوسطى نفسها وتقوية نفوذها في المجتمع عموماً، وكذلك توسيع حجم الطبقة العاملة الحديثة وتحسين أوضاع الفلاحين، وفتح قنوات الحراك الاجتماعي أمام أبناء هذه الطبقات للصعود إلى أعلى. وفي العقد أو العقدين التاليين لتسلّم عناصر الطبقة الوسطى للسلطة، تكرّست «رأسمالية الدولة» أو «اشتراكية الدولة»[28] من خلال القطاع العام والسيطرة على أنشطة التصدير والاستيراد

(٢٨) لمزيد من التفصيل حول دور الدولة المتعاظم في تنظيم الاقتصاد والمجتمع، انظر: غسان سلامة، =

وتخصيص الموارد. وكان هناك تحالف سياسي ـ اجتماعي بين الطبقة الوسطى والطبقات الدنيا (برجوازية صغيرة وعمال وفلاحين). ولكنّا نلاحظ بعد فترة، دخول علاقة الدولة بالهياكل الطبقية إلى مرحلة ثالثة، سمّيت في **مصر وتونس** بمرحلة «الانفتاح» منذ السبعينات. وفيها ظلت الدولة متحكّمة في الاقتصاد والمجتمع، ولكن مع تغيّر الممارسات والتحالفات. فعناصر الطبقة الوسطى التي تسلّمت السلطة، وليس كل الطبقة الوسطى، أصبحت بعد عقد أو عقدين «طبقة عليا جديدة» تتمتع إلى جانب النفوذ السياسي بمزايا اقتصادية ووجاهة اجتماعية هائلة. وبدأت تدريجاً في فكّ تحالفها مع الطبقات الدنيا (العمال والفلاحين) والتحالف مع بقايا الطبقة العليا القديمة، وفتحت الباب مجدداً للاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية. وما حدث في مصر وتونس بشكل علني صاخب، حدث أو يحدث في **سوريا والعراق والجزائر** بشكل أقل علانية وصخباً. ورافق، ويرافق، ذلك عموماً ممارسات طفيلية واسعة، فضلاً عن انتشار الفساد والافساد بين كبار العاملين في جهاز الدولة (العمولات والرشاوى، والمحسوبية في منح تراخيص الاستيراد، وبيع أراضي الدولة أو وحدات القطاع العام للأشخاص أو للقطاع الخاص دون معايير صارمة أو عادلة . . . وما إلى ذلك). وهكذا تعود الدائرة إلى بدايتها تقريباً، وتصبح الدولة القطرية **الاشتراكية أو التقدمية**، في غضون عقدين من استلام الطبقة الوسطى لجهازها، مثلها مثل الدولة القطرية المحافظة التي استمرت فيها الطبقة العليا مسيطرة منذ الاستقلال (المغرب والاردن) في اقطار الحزام الشمالي للوطن العربي. لقد أصبحت السياسات والممارسات واحدة تقريباً، رغم تغيّر العناصر البشرية لمكوّنات الطبقة العليا الجديدة في عدد من هذه الأقطار (مصر، وتونس، والجزائر، وسوريا، والعراق) واستمراريتها في أقطار أخرى (المغرب والأردن ولبنان).

وهناك، ثالثاً، ندرة البيانات التفصيلية حول التوزيع الحقيقي للثروة الثابتة والمنقولة والدخول في معظم أقطار الحزام الشمالي. وهو الأمر الذي يخلق صعوبة بالغة في التوصيف الكمّي للهرم الطبقي في هذه البلدان. ويعطي الباحث التونسي الهادي التيمومي أرقاماً تقريبية حول هذا الهرم في تونس في أوائل الثمانينات، وهو كالتالي[٢٩]:

= **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، الفصل ٥، ص ١٤٣ ـ ١٧١؛ الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، الفصل ٣: «التنمية والخريطة الطبقية الجديدة»؛ نزيه نصيف الايوبي، «تراث الدولة المركزية في مصر،» (مخطوطة اعدّت ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)، (غير منشورة)، الفصل ٣: «التداخل بين الدولة الشرقية والدولة الرأسمالية،» والفصل ٥: «سياسة الانفتاح،» وعمرو محي الدين وسعد الدين ابراهيم، «اشتراكية الدولة،» في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **مصر في ربع قرن، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧: دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١).

(٢٩) الهادي التيمومي، «الطبقات الاجتماعية التونسية، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٠،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت [وآخرون]، **ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية**، ص ١٣٩ ـ ١٨٥، البيانات المذكورة ص ١٨٤.

الطبقة العليا (البرجوازية الكبيرة)	٠,٠٨ بالمائة	(١٤,٠٠٠ أسرة)
الطبقة المتوسطة العليا		
(البرجوازية المتوسطة)	١,٥ بالمائة	(٢٠,٠٠٠ أسرة)
الطبقة المتوسطة (البرجوازية الصغيرة)	١٥,٧ بالمائة	(٢٨٠,٠٠٠ أسرة)
المزارعون		
(ملكيات صغيرة ومتوسطة)	١٦,٩ بالمائة	(٣٠٠,٠٠٠ أسرة)
البروليتاريا		
(الطبقة العاملة الحديثة)	٣٠,٩ بالمائة	(٥٥٠,٠٠٠ أسرة)
البروليتاريا الهلامية		
(الهامشيون في الريف والحضر)	٣٤,٣ بالمائة	(٦١٠,٠٠٠ أسرة)

وتقترب هذه النسب للهرم الطبقي التونسي من الأرقام التي كشفت عنها دراسات مماثلة في مصر في السنوات الأخيرة[٣٠]. لذلك يمكن القول إن الهرم الطبقي في بقية أقطار الحزام الشمالي لا يختلف كثيراً عن هذا التوزيع.

فيقارن عبد الباسط عبد المعطي، مثلاً، التقسيم الاجتماعي للعمل في مصر في عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٦ من واقع البيانات الرسمية، ليعطي مؤشرات مبكّرة لما فعلته سياسة الانفتاح في مصر (التي بدأت عام ١٩٧٤ بالقانون ٤٣)، حيث نجدها كالآتي:

	١٩٦٠	١٩٧٦
مستغلو العمل المأجور	٧,٤	٨,٩
العاملون لحسابهم	٢٢,٤	٢٠,٧
العمال بأجر نقدي	٤٩,٣	٦٤,٢
آخرون	٢٠,٠	٦,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ويستخلص الباحث أنه، حتى قبل اكتمال تداعيات سياسة الانفتاح، طرأ تغير في التوزيع النسبي للطبقتين الأساسيتين، وهما «البرجوازية» و «الطبقة العاملة». فبعد أن كان ٧,٤ بالمائة يستغلون فائض قيمة عمل ٤٩,٢ بالمائة من قوة العمل في عام ١٩٦٠، أضحى ٨,٩ بالمائة يستغلون عمل ٦٤,٢ بالمائة في عام ١٩٧٦. مع ملاحظة أن من يمكن وسمهم بأنهم برجوازية

---

(٣٠) Abdel Khalek and Tignor, eds., *The Political Economy of Income Distribution in Egypt;*

عبد الباسط عبد المعطي، «التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية في مصر،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٢٠٩ ـ ٣٩٤، وغنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة**.

صغيرة ويعملون لحسابهم، لم يطرأ عليهم إلا تغير «بسيط بالنقصان»[٣١]. ثم يعطي الباحث نفسه الصورة العامة «لحائزي الأصول الرأسمالية» في مصر من واقع بيانات تعداد ١٩٧٦، التي ننقلها عنه في الجدول (٥ ـ ١٦). أما ما حدث في العقد التالي (١٩٧٦ ـ ١٩٨٦)، الذي أخذت فيه سياسة الانفتاح مداها في مصر (كما في تونس والعراق وسوريا والجزائر) فلا تتوافر عنها بعد مؤشرات رقمية تفصيلية يمكن مقارنتها بما أورده عبد الباسط عبد المعطي أعلاه. ولكن هناك مؤشرات جزئية، كميّة وكيفية، يمكن أن نستخلص منها ما يلي[٣٢]:

أ ـ زيادة النصيب النسبي للقطاع الخاص في مجمل الأنشطة الاقتصادية الوطنية في مصر، على حساب القطاع العام (الذي تملكه الدولة).

ب ـ كان التوسع المبدئي والسريع للقطاع الخاص في مجال المقاولات، الذي استفاد من مشروعات بعينها، كما استفاد من تحويلات المصريين في الخارج. ومن هذا المجال تشعّب إلى مجالات تجارية ومصرفية وخدمية أخرى، وبدرجة أقلّ إلى مجالات الانتاج السلعي في الزراعة (استصلاح الأراضي والزراعة للتصدير) والصناعة الاستهلاكية الخفيفة. كما تشعّب إلى ممارسة التوكيلات للشركات الأجنبية، وبخاصة العملاقة منها (المتعدية الجنسية).

ج ـ صاحب هذا التوسع السريع للقطاع الخاص العديد من الممارسات الطفيلية الصارخة، أهمها المضاربة على الأراضي العقارية، والاتجار غير القانوني في العملات الصعبة، وعمليات السمسرة والوساطة والعمولات، وتجارة المخدرات.

د ـ انشاء الشركات والمشاريع الخاصة، المستفيدة بمزايا قوانين الاستثمار (التي صدرت في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧ خصوصاً) وما تنطوي عليه من اعفاءات من الضرائب واعفاءات جمركية، ولكن بالاعتماد في معظم تمويلها على اسهام الحكومة أو شركات القطاع العام (وخاصة البنوك المملوكة للدولة) دون أن يكون لهذه الأخيرة دور حقيقي يذكر في الادارة واتخاذ القرار.

هـ ـ عمليات التلاعب والتصفيات لشركات الاستثمار، بعد انقضاء سنوات الاعفاء الضريبي (خمس سنوات)، ثم اعادة إنشاء شركات جديدة للاستفادة بالاعفاءات نفسها مرة أخرى، أو تحويل الأصول والأرباح إلى الخارج بطرق شرعية أو غير شرعية (تهريب).

و ـ اشراك كبار موظفي الدولة في أنشطة القطاع الخاص ضمناً، قبل تركهم الخدمة الرسمية (من خلال ذويهم وأقاربهم)، ثم صراحة بعد تركهم خدمة الدولة وبمرتبات عالية لا

---

(٣١) عبد المعطي، المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

(٣٢) انظر توثيقاً تفصيلياً لهذه التطورات في: الايوبي، «تراث الدولة المركزية في مصر،» الفصل ٥: «سياسة الانفتاح»؛ عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، الفصل ٥: «حول خصوصية عملية التطور الرأسمالي في المنطقة العربية وانعكاساته على الواقع الطبقي،» وفؤاد مرسي، **هذا الانفتاح الاقتصادي**، ط ٢ (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠)، ص ١٢٠ ـ ١٢٢.

تتسق مع أي مجهود فعلي، سوى استخدام نفوذهم ومعارفهم لتسهيل أنشطة القطاع الخاص، بما في ذلك الحصول على مزايا تحيط بها الشبهات من الناحية القانونية. وقد امتدت هذه الممارسة مع أواخر السبعينات إلى كبار ضباط الجيش والأمن.

جدول رقم (٥ - ١٦)
حائزو الأصول الرأسمالية من الجماعات البرجوازية في مصر

الطبقة	العدد المطلق	النسبة المئوية
البرجوازية الكبيرة (يستغلون عملاً مأجوراً)	٧٧٩,٩٠١	٢٦,٢٠
١ - في الانتاج الصناعي	٧,٨٣٢	٠,٢٦
٢ - الأرض الزراعية	٦٧٨,٩٧٢	٢٢,٧٢
٣ - في تجارة الجملة والتجزئة	٧٢,٥٨٢	٢,٤٣
٤ - في اعمال الصيد والغابات	٧,٩٩٩	٠,٢٧
٥ - في الخدمات والترفيه	١٢,٥١٧	٠,٤٢
البرجوازية المتوسطة	٢٣١,١٥٩	٧,٨٠
١ - التكنوقراط والفنيون	٥,٦٣٨	٠,٢١
٢ - في التجارة	١٥٦,٧٧٦	٥,٢٧
٣ - أصحاب مشروعات صناعية أو ورش كبيرة	٦٠,٦٧٥	٢,٠٥
٤ - أصحاب مشروعات خدمية وترفيهية	٨,٠٧٠	٠,٢٧
البرجوازية الصغيرة (يملكون عملهم ولا يستغلون عملاً مأجوراً)	١,٩٦٥,٢٨٣	٦٦,٠٠
١ - في الزراعة	١,١١٩,٣٨٢	٣٧,٦١
٢ - في الحرف والورش	٣٤٧,٢٤٣	١١,٦٦
٣ - في الصيد والغابات	٣٨,٥١٣	١,٣٠
٤ - في التجارة	٤١٤,٦٣٨	١٣,٩٠
٥ - في الخدمات	٤٥,٥٠٧	١,٥٣
المجموع الكلي	٢,٩٧٦,٣٤٤	١٠٠,٠٠
نسبة الطبقات البرجوازية إلى مجموع القوى العاملة المصرية	٩,٦١٣,٧٦٩	٣٠,٩٥

المصدر: الجدول العشرون المنشور ضمن البيانات التفصيلية لتعداد السكان والاسكان لعام ١٩٧٦، نقلاً عن: عبد الباسط عبد المعطي، «التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية في مصر،» ورقة قدمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت [وآخرون]، ندوة التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في **الأقطار العربية** (الكويت: المعهد، ١٩٨٢)، ص ٣٤٠ - ٣٤١.

ويذهب كل من عادل غنيم وفؤاد مرسي[٣٣]، إلى أن هذه الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص أو الرأسمالية المحلية، تتم لا رغماً عن الدولة ولكن بالتواطؤ مع قياداتها، وأنها في النهاية تصبّ في تكريس تبعية الاقتصاد والمجتمع المصري للنظام الرأسمالي العالمي، وبخاصة للولايات المتحدة. فهذه الأخيرة، من خلال ما تقدمه من منح وقروض (وصل مجموعها في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٦ إلى ما يزيد عن ١٥ مليار دولار) دعمت البرجوازية المصرية الكبيرة، وضغطت باستمرار (وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتوسيع هامش حرية الحركة المتاح لهذه البرجوازية.

ويؤكد غسان سلامة والباقي الهرماسي[٣٤]، اتجاهات انفتاحية مماثلة لسياسات الدولة في كل من المشرق (سوريا والعراق) والمغرب (تونس والجزائر) لا تختلف عن تلك التي ذكرناها عن مصر من حيث النوع، وان اختلفت من حيث الدرجة. كذلك لم تختلف كثيراً نتائج هذه السياسات عما حدث في مصر بخصوص التأثير على التكوينات الطبقية. فسوريا والعراق وتونس والجزائر، مثلها مثل مصر، كانت الدولة قد أخذت فيها بالنهج الاشتراكي في ادارة الاقتصاد والتنظيم للمجتمع في أواخر الخمسينات وطوال عقد الستينات. ومثلها مثل مصر، تحولت الدولة في هذه الأقطار تدريجاً إلى سياسات الانفتاح، أما بالنسبة إلى لبنان والأردن في المشرق، وبالنسبة إلى المغرب الأقصى، فالدولة فيها منذ الاستقلال قد حافظت على المسار نفسه الذي تحدثنا عنه آنفاً، والذي هو أقرب إلى النموذج الانفتاحي. وإن كان هناك من تغير يذكر، فهو أن الأردن (في المشرق) قد أنشأ قطاعاً عاماً أخذ في التنامي منذ السبعينات، ولكن دون أي تضييق على أنشطة البرجوازية المحلية والقطاع الخاص. ويخلص سلامة من رصد هذه الملاحظة إلى اتجاه الدولة المشرقية (سوريا، والعراق، والأردن) إلى مزيد من التشابه في اقتصاداتها وتكويناتها الطبقية بصرف النظر عن اللافتات الايديولوجية[٣٥]. يبقى أن الحالة اللبنانية، بسبب الحرب الأهلية الممتدة، تظل عسيرة التحليل ويصعب معرفة ما حدث بالضبط لتكويناتها الطبقية. ومن المؤكد أن تغييرات هائلة قد حدثت، في العقدين الأخيرين، ولكن: أين وكيف وإلى أيّ مدى؟ أسئلة لا بد أن تنتظر الجواب إلى أن تصمت المدافع. وأخيراً، فإن الحالة الليبية، رغم وقوعها جغرافياً في أقطار الحزام الشمالي، إلا أن تكويناتها الطبقية، كما اقتصادها، أقرب إلى تلك السائدة في المجموعة النفطية من أقطار الحزام الجنوبي.

---

(٣٣) لمزيد من التفصيل حول هذه المقولة، انظر: غنيم، **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة**، ومرسي، المصدر نفسه.

(٣٤) سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، الفصل ٥، والهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، الفصل ٣.

(٣٥) سلامة، المصدر نفسه، ص ١٦٠، حيث يخلص إلى الملاحظة التالية: «أدت السياسات الانفتاحية المتبعة في السبعينات والثمانينات، بين أمور أخرى، إلى مزيد من التشابه بين الاقتصاديات العربية، على الرغم من تنوع ايديولوجياتها. وفيما يخصنا هنا (الشرق الأدنى)، فقد أدت إلى تشابه اقتصاديات الأردن مع سوريا والعراق، بل إلى تعاون أردني مؤقت مع الأولى في السبعينات وشديد الكثافة مع الثاني في الثمانينات...».

هناك، رابعاً، **تأثير الطفرة النفطية في السبعينات على الهياكل الطبقية في أقطار الحزام الشمالي**. فمع أن معظم هذه الأقطار ليست من بين البلدان الكبيرة التي تنتج النفط وتصدّره، ومن ثم لم تكن من أقطار الفوائض المالية في السبعينات، إلا أنها مع ذلك تأثرت بالطفرة النفطية في بعض أقطار الحزام الجنوبي[٣٦]. وتجسّم هذا التأثر في أربعة مظاهر على الأقل. أولها، الهجرة المؤقتة لأعداد كبيرة من أبناء أقطار الحزام الشمالي ذات القاعدة البشرية الأصغر والموارد المالية الأكبر. وقد مثّلت هذه الهجرة بالنسبة إلى من انخرط فيها، قناة من قنوات الحراك الاجتماعي إلى أعلى. فالأجور العالية التي حصل عليها هؤلاء، وما عادوا به من مدخرات إلى أقطارهم الأصلية، وضعتهم في مواقع اجتماعية ـ اقتصادية أفضل بكثير مما كان عليه وضعهم قبل ذلك بسنوات قليلة. وقدّرت تحويلات هؤلاء خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٤ بحوالى ٥٠ مليار دولار أمريكي[٣٧].

وثاني هذه التأثيرات، هو ما حصلت عليه معظم أقطار الحزام الشمالي من مساعدات مالية رسمية من الأقطار النفطية في الحزام الجنوبي. وقدرت هذه المساعدات في المدة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ بحوالى ٥٠ مليار دولار أمريكي. ومعظم هذه المساعدات تمّ اعادة توزيعها بواسطة جهاز الدولة من خلال انفاقات مختلفة (مشروعات انتاجية وخدمية ومرافق بنية أساسية، وما إلى ذلك)، ذهب بعضها بطريق مباشر أو غير مباشر لتدعيم البرجوازية المحلية (وخصوصاً في قطاع المقاولات) أو في شكل عمولات ودخول طفيلية لكبار المسؤولين والعاملين في جهاز الدولة نفسه. أما ثالث هذه التأثيرات للطفرة النفطية، فقد كان شيوع أنماط استهلاكية جديدة شملت كل الطبقات والفئات في أقطار الحزام الشمالي. وذلك من خلال تأثير المحاكاة (Demonstration effect) في الأقطار النفطية من ناحية، وثورة الاتصال والاعلانات والترويج لنموذج الحياة في الغرب من ناحية ثانية. وهو تأثير ضاعف من الضغوط على حكومات هذه الأقطار لفتح أبواب الاستيراد لاشباع المتطلبات الاستهلاكية الجديدة. ورابع هذه التأثيرات، هو ما طرأ على قوة العمل المحلية من اختلالات واختناقات نتيجة الهجرة الواسعة لفئات مختارة من الطاقة البشرية إلى الأقطار النفطية، ممّا خلق ارتفاعاً هائلاً ومفاجئاً على الطلب، ومن ثم على أجور العاملين في بعض القطاعات المهنية والحرفية والخدمية. وشهدت فئة الحرفيين والعمال المهرة (النجارين والسباكين والميكانيكيين والكهربائيين... الخ) زيادة هائلة في مدخولها، بحيث فاقت دخول الفئات الأكثر تعلماً بمن في ذلك أصحاب التعليم الجامعي وما

---

(٣٦) لمزيد من التفصيل حول هذا التأثير، انظر: ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**؛ نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ومحمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

(٣٧) انظر: تيسير عبد الجابر، «الموقف الراهن لتبادل العمالة في الوطن العربي واحتمالات المستقبل،» ورقة قدّمت إلى: منتدى الفكر العربي (عمان)، ندوة «العائدون من حقول النفط»، عمان، ١٩٨٦، ص ٣٧ ـ ٣٩.

بعد الجامعي. أي أن الحرفيين والعمال المهرة في القطاع الخاص خبروا حراكاً اجتماعياً إلى أعلى، على الأقل من حيث مستوى الدخل، وبالتالي مستوى الاستهلاك. هذا في الوقت الذي ظلت فيه الايديولوجية الرسمية المعلنة تؤكد على الربط بين مستوى الانجاز التعليمي ومستوى الدخل، وهو الأمر الذي كان الواقع الفعلي يجافيه تماماً. وقد أحدث ذلك كله اختلالات اجتماعية ونفسية عميقة، وبخاصة بين أبناء الطبقة الوسطى الجديدة، التي يمثّل التعليم بالنسبة لها منذ بداية هذا القرن الآلية الرئيسية المشروعة للتباين في توزيع الدخول. وسنرى في موضع آخر من هذه الدراسة تداعيات ذلك على السلوك السياسي لأبناء هذه الطبقة.

٢ ـ تطور الهياكل الطبقية في أقطار الحزام الجنوبي[٣٨]

أقطار الحزام الجنوبي عموماً ـ الجزيرة والخليج والسودان والصومال وموريتانيا ـ ما زال تبلور هياكلها الطبقية في بداياته الأولى. وهي في هذا الصدد متلكّئة عن أقطار الحزام الشمالي بما يتراوح بين نصف قرن وقرن من الزمان. فالقبيلة، وليس الطبقة، ظلت إلى عقود قليلة هي المحور الرئيسي للتنظيم الاجتماعي في هذه الأقطار. ولا تزال أحد محاور هذا التنظيم إلى الوقت الراهن، على نحو ما أشرنا في فقرات سابقة. ولكن نصف القرن الأخير شهد انقساماً فرعياً بين أقطار هذه المجموعة، بسبب اكتشاف النفط واستغلاله في بعضها على نطاق واسع. أما الأقطار الأخرى التي لم يكتشف فيها النفط فإن تطور قاعدتها الاقتصادية، وتالياً تشكيلاتها الاجتماعية، لا يزال أبطأ بكثير. والواقع أن الحزام الجنوبي يضمّ في الوقت الحاضر أغنى أقطار الوطن العربي وأفقرها على الاطلاق[٣٩].

فإلى نصف قرن مضى، لم تكن القاعدة الاقتصادية في بلدان الحزام الجنوبي تشمل أكثر من زراعة الكفاف والرعي والقنص والصيد (وفي بعضها الغوص بحثاً عن اللؤلؤ) والتجارة التقليدية وبعض الحرف البسيطة. وفيما عدا المكانة الاجتماعية التي تمتّعت بها بعض القبائل بسبب حجمها، أو شجاعتها العسكرية، أو عراقة نسبها التاريخي، أو نفوذها السياسي، لم يكن ثمة تفاضل أو تباين كبير من حيث الأنشطة الاقتصادية بين التكوينات القبلية أو في داخل هذه التكوينات نفسها. لذلك فإن مفاهيم مثل «الطبقة» أو «الشريحة الطبقية» بالمعنى الحديث لم تكن لتصدق على هذه الحالات في ذلك الوقت. على أن التباين الذي حدث نتيجة الثروة النفطية هو من الأهمية بمكان، بحيث يبرر تحليل البنية الطبقية الآخذة في التبلور في أقطار الجزيرة والخليج، مستقلة عن مثيلاتها في بقية أقطار الحزام الجنوبي (السودان والصومال

---

(٣٨) نعتمد في هذا الجزء على تلخيص من المصادر الرئيسية التالية: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، الفصول ٥، ٦ و٧، وابراهيم، المصدر نفسه.

(٣٩) الاشارة هنا إلى دولة الامارات (حيث يزيد متوسط الفرد في الناتج الاجمالي إلى حوالى ٢٠٠٠٠ دولار سنوياً) وإلى الصومال (حيث ينخفض هذا المتوسط إلى أقل من ٣٠٠ دولار سنوياً). انظر الجدول رقم (٥ ـ ٤) في هذا الفصل.

وموريتانيا، وجيبوتي، واليمن العربية واليمن الديمقراطية).

أ ـ الأقطار الخليجية

ففي العقود الخمسة الأخيرة، لحق التآكل بالقواعد الاقتصادية الكفافية الموجودة في تلك البلدان الخليجية، حيث بدأ السكان يهجرون تدريجاً صيد السمك والغوص والرعي وزراعة الكفاف. وحدث هذا كله بسرعة، وعلى نطاق واسع وفي خلال حياة جيل واحد لا أكثر. ثم كان أن حلّ النفط محل معظم النشاطات السابقة بوصفه الهيكل الاقتصادي الأساسي الجديد. ورغم محدودية قوة العمل في صناعة النفط نفسها، فإن التدفقات المالية، جذبت اعداداً متزايدة من السكان المواطنين لكي يعيشوا في مناطق حضرية نمت بسرعة، ولكي يشتغلوا في مجالات التجارة والخدمة العسكرية والادارات الحكومية[٤٠].

لكن هذا الانتقال من مرحلة اقتصادية إلى أخرى خلال فترة زمنية قصيرة، لم يسمح بوقوع عملية تبلور ونضوج التشكيلات والتكوينات الاجتماعية في هذه البلدان على نحو ما حدث في نظيرتها بالحزام الشمالي. لقد كانت قفزة هائلة، فمن اقتصاد الكفاف وجد مواطنو البلدان النفطية أنفسهم يتعاملون بمليارات الدولارات و «يسيطرون» على مصدر للطاقة يعتمد عليه عالم صناعي هائل التعقيد.

هذا الانتقال المفاجىء أدّى بدوره، بين ما أدّى إليه، إلى قيام ما يمكن أن يسمّى «مجتمع ـ الطبقة» (متميزاً بذلك عن المجتمعات الطبقية في الشمال العربي، وفي أماكن أخرى من العالم). إن صغر حجم السكان المواطنين في هذه البلدان، فضلاً عن وشائجهم القبلية والتاريخية التي تربطهم بالأسر القبلية الحاكمة، إلى جانب المتطلبات العاجلة للأمن الداخلي، كانت كلها عوامل أوحت باعتماد اجراء يقضي بتوزيع الثروة النفطية الجديدة. من هنا قامت سياسات مباشرة وغير مباشرة، لتتيح لمعظم المواطنين أن يكونوا ميسوري الحال من الناحية المالية، أو يصبحوا أثرياء دفعة واحدة. وجاء هذا كله، على شكل منح من الأراضي ومضاربات في البورصة العقارية، وأعمال مصرفية وتجارة في الأسهم، ومضاربات في أسواق العملة والذهب، وعمليات استيراد، ثم استثمارات في الخارج. لقد أصبحت هذه كلها بمثابة النشاطات المفضّلة لدى معظم مواطني تلك البلدان. لقد تحوّلت هذه النشاطات إلى ما يشبه

---

(٤٠) لمزيد من التفصيل حول هذه التغيرات العميقة، انظر: النقيب، المصدر نفسه؛ ابراهيم، المصدر نفسه؛ محمد غانم الرميحي: **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)؛ **البحرين ... مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧)؛ «التشكيل المتزامن والتنمية التابعة: دراسة في الجوهري والعام والمشترك لأقطار الخليج النفطية،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت [وآخرون]، **ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية**، ص ٢٥ ـ ٥٥؛ نوار الفلاح، «الكويت: محاولة لفهم البناء الاجتماعي،» ورقة قدّمت الى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ١٢١، وعبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، الفصل ٦.

«الرياضة الشعبية المفضلة»، يستوي في ذلك طلاب المدارس الثانوية وأعضاء النخب الحاكمة على السواء. إلا أن هناك من بين أبناء هذه البلاد نفسها من ظلوا على هامش هذه العملية المريحة، وهُم القبائل البدو الرحل وغيرهم من أبناء بعض المناطق المتخلفة (كما في الجنوب الغربي من العربية السعودية على سبيل المثال).

ولكن أيّاً كان الأمر، فإن معظم مواطني هذه البلدان، قد أصبحوا بمثابة طبقة مميّزة، تتمتع بدخول عالية مما تحصله من المرتبات والأرباح والايجارات والعائدات الاستثمارية في الخارج، فضلاً عما يتقاضاه أفرادها من عمولات. وقد أطلق بعض الاقتصاديين على تلك البلدان وصف «المجتمعات الريعية»[٤١]. فمن ناحية الدخل وحده، يمكن تصوير التقسيم الطبقي في هذه المجتمعات الريعية بأنها أقرب ما تكون إلى شكل الماسة أكثر من شكل الهرم، على نحو ما يوضحه الشكل (٥ ـ ١).

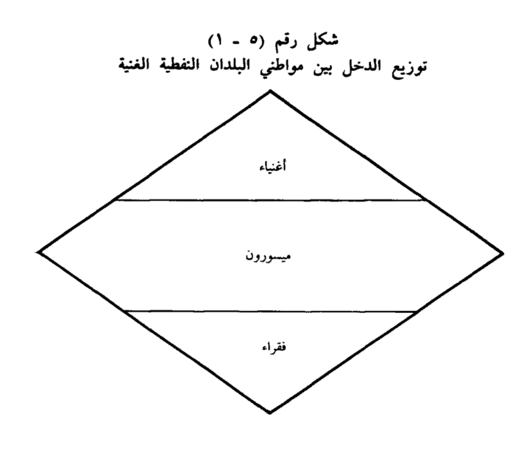
إن الغالبية العظمى من أبناء هذه المجتمعات هي غالبية ميسورة، إلى جانب عدد من الأغنياء وعدد أقل من أثرياء الملايين المتربعين على قمة «الماسة»، وكذلك عدد صغير نسبياً من الفقراء عند قاعدتها. مثل هذا الوضع يقرب إلى حد ما، من شكل توزيع الدخول في الولايات المتحدة، أو في المجتمعات الاسكندنافية. إلا أن ثمة فرقاً أساسياً بين النمطين، يتمثّل في أن هذه المجتمعات «الريعية»، أو «المجتمع ـ الطبقة» يأتي فيها هذا الشكل الطبقي، شكل الماسة، لا نتيجة عملية تاريخية طويلة من التطور الصناعي الرأسمالي (امتدت حوالى ٢٠٠ سنة في الولايات المتحدة وغرب أوروبا)، كما أنه ليس محصّلة نموّ أصيل لقوى انتاجية وطنية. إن هذا المجتمع بالأحرى تكوّن بسرعة، وبصورة مصطنعة، خلال حياة جيل واحد لا أكثر.

حقيقة أن هناك قوى انتاجية في بلدان «المجتمع ـ الطبقة»، في الحزام الجنوبي للوطن العربي، لكنها ليست قوى أصيلة، ولا هي مندمجة في الهيكل الاجتماعي ـ السياسي الوطني الذي يشمل المواطنين من أبناء هذه المجتمعات، فهي قوى من الوافدين العاملين، المستوردين، الذين لا يتمتعون بأيّ حقوق مدنية أو سياسية متساوية مع أبناء المجتمع الأصلي. إنهم رعايا لا مواطنون. ومن ناحية توزيع الدخل، فإن النسبة المئوية لهذه القوى عند المستوى الأعلى محدودة للغاية، (منها مثلاً المهنيون والعاملون من ذوي المستوى الرفيع من الوافدين)، وإن كانت تتسع نسبياً عند الوسط، وتصبح أوسع ما يكون، بل ومفرطة في التمثيل عند القاع. وعلى نحو ما يبين الشكل (٥ ـ ٢)، فإن مواطني تلك المجتمعات الأصليين هم في مجموعهم يشكلون «مجتمعاً ـ طبقة» يتربع معظمهم بصورة متميزة على مجتمع الوافدين (عرباً كانوا أم غير

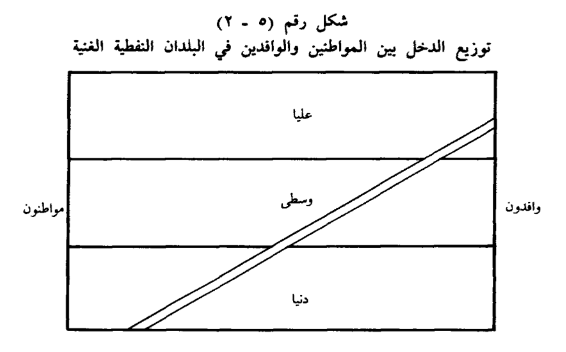
---

(٤١) كان الاقتصادي العربي يوسف صايغ هو الذي روّج هذا الاصطلاح في أواخر السبعينات، أنظر: يوسف صايغ، «الكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية،» ورقة قدّمت إلى: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **الطاقة في الوطن العربي: وقائع مؤتمر الطاقة العربي الأول، ٤ ـ ٨ آذار/ مارس ١٩٧٩، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، ٤ ج** (الكويت، ١٩٨٠)، ج ١.

شكل رقم (٥ - ١)
توزيع الدخل بين مواطني البلدان النفطية الغنية



شكل رقم (٥ - ٢)
توزيع الدخل بين المواطنين والوافدين في البلدان النفطية الغنية



عرب). وهذا الخط الفاصل المزدوج في الشكل يشير إلى نوع التعايش الاجتماعي ـ الاقتصادي الجزئي القائم على العزل شبه العنصري. إنه يشبه سياسة التفرقة العنصرية (الأبارتيد) في جنوب أفريقيا، القائمة على الفصل وعدم المساواة بين الأجناس. ومن البديهي أن يطفح مثل

هذا الوضع بمشاعر الحنق والسخط، بل والعداء الطبقي الكامن المستتر من جانب الوافدين، لا سيما إذا كانوا عرباً. ويصل السخط أعلى مداه بين الوافدين من ذوي التعليم العالي الذين يشعرون عادة بأن كفاءاتهم أعلى من مرؤوسيهم المواطنين؛ في حين أنهم لا يحظون إلا بجزء أقلّ، سواء من الناحية المادية (المرتبات والأجور)، أو من الناحية المعنوية (الحقوق المدنية والسياسية).

ومن المهم، هنا، أن نذكر أن الدولة في الأقطار النفطية قد أصبحت هي القوة الرئيسية في توزيع الثروة على كل الفئات، بطريق مباشر أو غير مباشر. فإلى جانب المنح والامتيازات والأراضي والخدمات العينية التي تقدمها الدولة النفطية، فإن خططها التنموية واجراءاتها التنظيمية أصبحت تؤثّر بشكل صارخ لا على العاملين في جهاز الدولة فحسب، ولكن أيضاً على الفئات التي كانت إلى وقت قريب مستقلة أو شبه مستقلة اقتصادياً عن الدولة. فقد أصبح التجار وشركات المقاولات وقطاع البناء الخاص، يعتمدون على عقود التوريد والتشييد، وعلى السوق الاستهلاكية التي يمثّلها الوافدون إلى هذه الأقطار (العمالة الأجنبية)، أيّ ان الفئات الاجتماعية الحديثة الآخذة في التبلور، مثل العاملين في قطاع المقاولات أو جهاز الدولة، تتأثّر مباشرة بقرارات النخبة الحاكمة. فالدولة لا تعتمد عليها بقدر ما تعتمد هي على الدولة. والفئات الاجتماعية القديمة، مثل العائلات التجارية التقليدية والقبائل والعشائر، أصبحت بدورها أكثر اعتماداً على الدولة سواء للحصول على عقود التوريد أم للحصول على الوظائف في الجيش والشرطة أم حتى للحصول على «الجنسية» لما يترتب على ذلك من امتيازات[٤٢]. بهذا المعنى يمكن القول ان الدولة قد استقلّت (وإن لم تنفصل بالطبع) عن المجتمع اقتصادياً. إن تكوينات هذا الأخير ـ سواء التقليدية أو الحديثة ـ هي التي فقدت استقلالها النسبي السابق، وهي التي أصبحت أكثر اعتماداً على الدولة اقتصادياً.

ورغم الوضع الفريد «للمجتمع ـ الطبقة» في أقطار الخليج النفطية، إلا أنه يمكن أن نشير إلى التبلور التدريجي لشرائح طبقية متفاوتة بين المواطنين المحليين من أهل هذه الأقطار (تمييزاً لهم عن الوافدين). فإذا أخذنا الجزء الأعلى في الشكل (٥ ـ ٢) الذي يرمز إلى مواطني هذه الأقطار، فإننا نتبين التدرّج الطبقي التالي:

(١) الفئات المهيمنة

وتشمل هذه الأسرة الحاكمة والأسر الكبيرة المتحالفة معها أو الدائرة في فلكها. وهم جميعاً يتحدّرون من قبائل وعشائر كبيرة ومرموقة تاريخياً. وقد اعتمدت هذه الفئات في هيمنتها على القوة السياسية ـ العسكرية في مرحلة ما قبل النفط، وكذلك على ملكية الأراضي الشاسعة

---

(٤٢) الاشارة هي إلى ظاهرة وجود اعداد ليست بالقليلة من أبناء الأقطار الخليجية من البدو، بخاصة في الكويت، الذين رغم وجودهم ومعاشهم على أرض تلك الأقطار لعدة أجيال، ورغم أنهم يخدمون بأعداد كبيرة في الجيش والشرطة، إلا أنهم «بدون جنسية» من الناحية القانونية الرسمية.

وقطعان الماشية الكبيرة (إذا كانوا من عرب الداخل)، أو على ملكية أساطيل صيد الأسماك واللؤلؤ والتجارة (إذا كانوا من عرب السواحل).

بعد ظهور النفط واستغلاله وتدفق عوائده المالية، تحوّلت هذه الفئات تدريجياً إلى أنماط الأعمال المالية والتجارية الحديثة، فأصبحت تملك البنوك والمصارف، وشركات الانشاء والمقاولات، وشركات التصدير والاستيراد. واستعانت في إدارة هذه الأعمال بالخبرة العربية والأجنبية الوافدة، وأسّست شبكة من العلاقات التجارية مع الشركات العالمية الكبرى، وأصبحت وكلاء لها في أقطارها، كما دخل البعض كمساهمين في هذه الشركات التي يتمّ تداول أسهمها في أسواق المال العالمية.

وخلال العقدين الأخيرين، نجد افتراقاً ظاهرياً في النشاط التجاري والمالي بين شرائح هذه الفئة المهيمنة. والأسرة الحاكمة (مثل آل سعود، وآل الصباح، وآل خليفة) توارت ظاهرياً عن العمل التجاري المباشر، وبدلاً من ذلك دخل أفرادها كشركاء كامنين مع أسر ومجموعات أخرى، هي التي تصدّت كلافتات للعمل الاقتصادي الخاص، أيّ أننا بدأنا نشهد ظاهرة الفصل الاسمي بين «الوظيفة السياسية» و«الوظيفة الاقتصادية» لدى عناصر هذه الفئة المهيمنة. ولكن انهيار سوق المناخ (للتداول في أسهم الشركات) في الكويت عام ١٩٨٣، وما تبع ذلك من التحقيقات القانونية حول ملابسات التلاعب بأموال المساهمين، كشفت عن التداخل الكثيف بين «الجناح السياسي» و«الجناح التجاري» لهذه الفئة المهيمنة.

كما تذكر مصادر عدة جوانب أخرى لهذا التداخل، أهمّها العمولات الكبيرة التي يحصل عليها أفراد الأسر الحاكمة من الشركات الكبرى نظير ارساء عقود المقاولات والانشاءات والخدمات عليها بواسطة حكومات هذه الأقطار. وغالباً ما تكون هذه الشركات من النوع المعروف بالشركات متعددة (أو متعدية) الجنسية، ولكن مع شريك محلي (شركة وطنية) فعلي أو اسمي. وغالباً أيضاً ما يكون أحد المساهمين في هذه الشركة المحلية ذا علاقة بواحد، أو أكثر، من أفراد الأسرة الحاكمة، الذي في يده اتخاذ القرار[٤٣].

وقد تضخمت أعمال هذه الشركات، وأثرى أصحابها ثراء فلكياً في عقد السبعينات. ويورد أحد الباحثين قائمة بأكبر عشر شركات في الخليج، من تلك التي تقوم بأعمال التوكيلات المحلية لشركات عالمية (متعدّية الجنسية) وحجم أعمالها في عام واحد، هو عام ١٩٨١، كالتالي[٤٤]:

---

(٤٣) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**، الفصل ٧.

(٤٤) لمزيد من التفصيل حول هذه الممارسات، انظر: ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، الفصل٢، بخاصة ص ٣٠ - ٣٥ (الرأسمالي الهلامي).

الشركة	المقر الرئيسي	المصدر الرئيسي للامدادات (الشركة الموكل عنها)	رقم الأعمال السنوي عام ١٩٨١ (مليون دولار أمريكي)
١ ـ الجفالي واخوانه	جدة	وكلاء نحو ٦٠ شركة أجنبية في السعودية	١٣٠٠
٢ ـ مجموعة عبداللطيف جميل المتحدة	جدة	تويوتا اليابانية	١١٠٠
٣ ـ مجموعة العليان	الخبر (السعودية)	الماكنات والمعدات الصناعية	٦٠٠
٤ ـ مجموعة الفطيم	دبي	تويوتا اليابانية	٥٠٠
٥ ـ مجموعة الغانم	الكويت	جنرال موتورز الأمريكية	٤٠٠
٦ ـ مجموعة زاهد	جدة	كاتربيلر (معدات الانشاء الثقيلة)	٣٥٠
٧ ـ شركة بوجشان وبروز	جدة	كوماتو اليابانية	٣٠٠
٨ ـ شركة عبدالعزيز سليمان وشركاه	جدة	داتسون اليابانية	٢٧٥
٩ ـ شركة يوسف بن أحمد كانو	البحرين	آلات ومعدات	٢٥٠
١٠ ـ شركة عبد العزيز والجميح	الرياض	جنرال موتورز الأمريكية	٢٣٠

لذلك أصبحت الدولة النفطية، بخاصة في العقدين الأخيرين[٤٥]، أقوى من مجتمعها وبالطبع أقوى من أيّ طبقة أو تكوينة اجتماعية في هذا المجتمع. وقد جعلها ذلك أكثر تهيؤاً للاستبداد ممّا كانت في السابق، وعلى نحو ما سنرى تفصيلاً في موضع لاحق.

أخيراً ينبغي التنويه، إلى أن بعض المعايير التقليدية الموروثة لا تزال تلعب دورها في عملية التباين الاجتماعي في الأقطار النفطية. فإلى جانب التمييز بين «المواطنين» و «الوافدين» (العمالة الأجنبية)، هناك تمييز (غير معلن) بين المواطنين أنفسهم. فهناك تراتب بين التكوينات القبلية في داخل الأقطار النفطية طبقاً لقرابتها أو نسبها للنخبة الحاكمة (التي هي نفسها قبيلة أو عشيرة من قبيلة). وهناك تراتب بين القبائل يعود إلى نسبها وأصولها التاريخية، وهناك تراتب آخر بين من هم مِن أصل «قَبلي» معروف، ومن هم من غير أصول قبلية معروفة. ويطلق على هذه الثنائية التمايزية في الكويت «أصيل» و «بيسري». وفي السعودية «قبيلي» و «حظيري». وأخيراً هناك تراتب بين «السّنة» و «الشيعة». وخلاصة ذلك أن المواطن، ذا الأصل القبلي المعروف، والذي تكون قبيلته ذات نسب تاريخي مرموق، ومن السّنة، تكون مكانته الاجتماعية أفضل من المواطن «البيسري» الشيعي. ورغم أن قوانين الدولة النفطية وقواعدها لا تميّز رسمياً بين «المواطنين»، إلا أن الممارسة الفعلية تنطوي على مثل هذا التمييز، إن لم يكن اقتصادياً، فبالتأكيد في احتلال المواقع الحساسة والمرموقة في مؤسسات الدولة عموماً، وفي الأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة والاستخبارات) خصوصاً.

---

(٤٥) نقلاً عن: عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**، الفصل ٦، جدول رقم (٦ ـ ١)، ص ١٧١.

وفي الأقطار النفطية، كما في بعض أقطار الحزام الشمالي، تتوازى عادة هذه المعايير الارثية التقليدية مع المعايير الانجازية الحديثة في تحديد مكانة الفرد، ودور الشرائح والفئات الاجتماعية الطبقية في السياسة والمجتمع.

وحجم هذه الأعمال، كما هو حجم العاملين فيها (عدة آلاف أو مئات)، ونمط إدارتها الحديثة، يوحيان بأننا بالفعل بصدد طبقة رأسمالية كبيرة تنمو بسرعة في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية. ولكنها لا تزال في طور «الرأسمالية العائلية التجارية»، فملكيتها تتركّز في عائلة واحدة أو مجموعة من العائلات التي تربطها أواصر القرابة. وخارج هذه العلاقة القرابية، ربما يكون أحد المساهمين المستترين من أفراد الأسر الحاكمة. وقد عرفت أوروبا هذا النوع من «الرأسمالية العائلية» في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إلا أن هذه الأخيرة كانت رأسمالية تجارية ـ صناعية، أخذت على عاتقها بلورة اقتصادات وطنية انتاجية، وتحمّلت في سبيل ذلك قدراً واضحاً من المخاطر. أما الرأسمالية العائلية الخليجية فهي أساساً تجارية، وتابعة لرأسماليات أجنبية (وكلاء محليون)، ومسنودة من الحكام المحليين، ولا تتعرض لأيّ مخاطر اقتصادية تذكر، وليس لديها أي مشروع وطني أو قومي نهضوي، مثلما كان الحال في أوروبا[٤٦].

وباختصار، إذاً، فإن الفئات المهيمنة في قمة السلم الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي في الجزيرة والخليج هي امتداد «حديث» لتكوينة التحالفات القبلية التقليدية نفسها، والتي سادت المنطقة منذ القرن السابع عشر. وإن كانت قد دخلتها عناصر جديدة من خارج النواة التقليدية السابقة، فإن ذلك هو على سبيل الاستثناء.

(٢) الفئات الوسطى الجديدة

وهذه تكوينة حديثة نسبياً على المسرح الخليجي، وهي مشابهة لمثيلاتها في أقطار الحزام الشمالي من حيث تعليمها وتدريبها العصري، وإن كانت لم تظهر كفئة يعتدّ بها كمياً ونوعياً، إلا في العقود الثلاثة الأخيرة. وتشمل هذه الفئات المهنيين والفنيين، سواء في الأعمال الحرة، أم كموظفين بيروقراطيين أم تكنوقراطيين في أجهزة الدولة والشركات. وقد تضخّم عدد هؤلاء نتيجة فتح أبواب التعليم المجاني في كل مراحله بواسطة الدولة. لذلك فإن عناصر هذه الفئات الوسطى الجديدة يأتون من خلفيات طبقية مختلفة، من القبائل والعشائر والأسر الكبيرة (أي الفئات المهيمنة التي تحدثنا عنها في (١) أعلاه)، كما من أبناء صغار التجار والمزارعين والبدو والرعاة، ولكن يجمع بينهم تلقيهم لتعليم حديث.

(٣) فئات الرأسمالية الصغيرة

وتتكوّن هذه من متوسطي وصغار التجار وملاّك الأراضي والعقارات، وأصحاب الورش

---

(٤٦) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٥.

والمصانع والمنشآت الخدمية الصغيرة، ومن يملكون ويديرون وسائل النقل، وصغار موظفي الدولة. وبالمقاييس العربية العامة، يعتبر هؤلاء من الميسورين، بحيث تتراوح دخولهم السنوية بين ما يساوي ٢٠,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ دولار في المتوسط. ولكنهم بالمقاييس الخليجية، يأتون في المرتبة الثالثة بعد الفئتين السابقتين (رقم (١) و(٢)).

تتحدّر عناصر هذه الفئات من أصول عشائرية وبدوية ورعوية وفلاحية متواضعة، ولكنهم استفادوا من الطفرة النفطية، ومن اغداق الدولة بالأراضي أو الوظائف أو القروض المصرفية الميسّرة عليهم. وأهم من ذلك أنّ الدولة، من خلال القوانين الحمائية، قد يسّرت لهم احتكار أعمال وأنشطة معينة لم تسمح للوافدين بها. فملكية المشروعات الانتاجية والتجارية والخدمية محظورة على الأجانب، إلا إذا كان لهم شركاء محليون. ومن هنا ظهرت تلك التكوينة الخليجية الفريدة المعروفة باسم **الكفلاء**، وهي شريحة «ريعية» تحصل على القدر الأعظم من دخلها من خلال كفالة الأجانب الوافدين للعمل في الأقطار الخليجية. فالكفيل من أبناء البلد، يقدم الغطاء القانوني اللازم لمن يريد من هؤلاء الوافدين أن يفتح متجراً أو ورشة أو محلاً للخياطة أو الحلاقة. وفي مقابل هذه المسؤولية القانونية المبهمة والسهلة، يحصل الكفيل على نصيب من دخل هذا المشروع، يتراوح بين ٥٠ و ٨٠ بالمائة من الأرباح. ولمّا كان القانون لا يضع حدّاً أو سقفاً على هذه الممارسة، فإنّ بعض الكفلاء الأذكياء النشطين قد يكفلون مئات الوافدين وعشرات المشروعات من هذا النوع. وقد يتاجر بعض الكفلاء بالمكفولين أنفسهم، كأن يتنازل عن كفالتهم، بعد أن يجلبهم من الخارج، لكفيل آخر مقابل مبلغ معين، وهو الأمر الذي يقترب من نظام «العبودية الجزئية المؤقتة»[٤٧].

وباب الحراك الاجتماعي المالي مفتوح لعناصر الرأسمالية الصغيرة، بخاصة إذا ما كان لهم أبناء أو أشقاء من الذين حصلوا على تعليم عصري، يمكن أن يزاوجوا بينه وبين تلك الثروة المتنامية.

(٤) الطبقة العاملة الحديثة

رغم أن معظم أبناء المجتمعات النفطية يندرجون في عداد إحدى التكوينات الثلاث المذكورة أعلاه، إلا أن منهم من يعمل بأجر في القطاعات الاقتصادية الحديثة، وبخاصة في قطاع الصناعات النفطية والانشائية وفي المؤسسات الخدمية للدولة (كسائقين وسعاة وكمشرفين أو رؤساء عمال على الوافدين). وقد نشأت هذه الطبقة العاملة المحلية مع اكتشاف النفط واستغلاله في مجتمعات الجزيرة والخليج. أي أنّ عمرها يصل إلى أربعة عقود على الأقل. وقد أتت عناصرها من عدة تكوينات تقليدية محلية سابقة للنفط، أهمها البدو، والمزارعون، والذين كانوا يعملون على سفن صيد الأسماك واللؤلؤ. وبانحسار هذه الأنشطة التقليدية بين المحليين من أهل البلاد، تحوّل معظمهم إلى العمل الأجير في القطاعات الحديثة. وكان من الممكن

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٣ - ٢٧.

لهذه الطبقة العاملة الحديثة أن تنمو، وتصبح قوة اجتماعية ـ سياسية مؤثرة (كما أوشكت على ذلك في البحرين، مثلاً)[٤٨]، لولا التوسّع في جلب العمالة الأجنبية من ناحية، ولولا اتاحة فرص الكسب من مصادر أخرى غير العمل المأجور (مثل ممارسة الكفالة كما أسلفنا) أمام عدد كبير من أهل البلاد.

لذلك ظلت الطبقة العاملة المحلية الحديثة صغيرة الحجم في بلدان الخليج. كما أن وعيها الطبقي، إما أنه تميّع بعد أن كان قد حقق نضجاً ملموساً (كما في البحرين والكويت في الخمسينات والستينات)، أو أنه لم ينضج بداية. فما يحصل عليه العمال المحليون من أجور ومزايا تفضيلية، قد أضعف من تضامنهم مع غيرهم من العمال الوافدين. هذا فضلاً عن أن الموانع القانونية والصرامة الأمنية في هذه الأقطار، وبخاصة منذ السبعينات، قد أعاقت من فرصهم التنظيمية، أو شلّت فعاليتهم النقابية. كما أن وعي هذه الطبقة تتنافس عليه ولاءات تقليدية ارثية، إما قبلية، أو مذهبية (بخاصة وأن عدداً ليس بالقليل منهم في أقطار الخليج والمنطقة الشرقية في السعودية، هم من الشيعة).

ويتوقف الدور السياسي للطبقة العاملة الخليجية مستقبلاً على عاملين: أولهما، أن ينمو حجمها العددي نتيجة الاستغناء التدريجي عن العمالة الوافدة (لاعتبارات أمنية أو اقتصادية أو ثقافية) واحلال عناصر محليّة مكانها (وبخاصة من الفئة الخامسة، التي يأتي الحديث عنها بعد قليل). وثانيهما، أن تتبنّى الفئات الوسطى الحديثة مطالب الطبقة العاملة، وبخاصة حقها في التنظيم النقابي الحر، وتنسّق معها سياسياً. والواقع أن التّحول الجذري في طبيعة المجتمع والدولة الخليجية من النمط «القبلي ـ الريعي ـ التسلطي» إلى النمط «المدني ـ الانتاجي ـ الديمقراطي» يكمن في هذا الاحتمال أكثر منه في أي احتمال آخر.

(٥) الفئات الهامشية الكادحة

وتتكون هذه من بقايا التكوينات التقليدية السابقة لعصر النفط، والتي لم تحظ بنصيب يذكر من التداعيات المباشرة أو غير المباشرة للثروة النفطية، كما هو الحال بالنسبة للشرائح الأربع المذكورة قبلاً. ويدخل في عداد هذه الفئات الهامشية من المحليين كل من «البدو الرحل»، الذين لم يُوطّنوا بعد، و **الفلاحين والمزارعين المعدمين** في المناطق القاصية أو المنعزلة (مثل جنوب غرب السعودية، والربع الخالي، ومناطق الداخل الجبلية في سلطنة عمان). وحقيقة الأمر أن هؤلاء يمثّلون نسبة عددية صغيرة من اجمالي سكان أقطار الخليج والجزيرة، ودمجهم في القطاعات الاقتصادية الحديثة هو مسألة وقت. غير أن هذا الدمج المتوقع في العقدين المقبلين سيتزامن مع تناقص قدرة الدولة الريعية على تقديم المزايا الاقتصادية والمالية التي حظيت بها الفئات الأربع السابقة. لذلك فمن المتوقع أن يلتحقوا

---

(٤٨) حول تأثير النفط والثروة النفطية في بزوغ ثم تشوه نمو الطبقة العاملة الخليجية، انظر: الرميحي: **البحرين... مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي**، ص ١٥٠ ـ ١٧٥، و**البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي**.

بصفوف الطبقة العاملة الحديثة، أو في صفوف الجيش والشرطة والحرس الوطني، حينما يطالهم ذراع الدولة، وكوافدين جدد على المؤسسات الحديثة ـ ولكن دون المزايا نفسها التي يتمتع بها غيرهم ـ قد يجعلهم ذلك أكثر تهيؤاً للانخراط في الحركات الاجتماعية الاحتجاجية أيضاً.

ب ـ بقية أقطار الحزام الجنوبي

ماذا عن بقية أقطار الحزام الجنوبي غير النفطية؟

الأقطار غير النفطية في الحزام الجنوبي للوطن العربي تشمل: اليمن العربية واليمن الديمقراطية، والصومال، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا. وكانت هذه المجموعة تشترك مع المجموعة النفطية في كون وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية فيها هي القبيلة، وأن الاختراق الغربي لها جاء متأخراً نسبياً عن أقطار الحزام الشمالي، أو حينما حدث هذا الاختراق فإنه لم يكن عميقاً أو شاملاً لنسيج الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية، وأن النشاط الاقتصادي الرئيسي فيها كان رعوياً وزراعياً، تصاحبه أنشطة تجارية تقليدية مكملة، على النحو الذي عرضناه في الفصل الثالث لدى الحديث عن مجتمع الخليج والجزيرة العربية قبل الاختراق الاستعماري وقبل النفط.

وهذه المجموعة كان يمكن أن تتطور في الاتجاه العام نفسه لو اكتشف فيها النفط، أو كانت المجموعة النفطية (السعودية وأقطار الخليج) تتطور في اتجاهها، لو أن النفط لم يكتشف فيها. لقد حوّل النفط هذه الأخيرة إلى **مجتمعات ريعية**، كما رأينا، وبقيت الأولى مجتمعات **زراعية ـ رعوية**، بعضها مثل السودان واليمن والصومال طوّر أنشطته الزراعية في العقود الأربعة الأخيرة، محولاً إياها من نمط الزراعة البدائية الكفافية إلى زراعة المحاصيل النقدية الحديثة (مشروع الجزيرة وخشم الجربة في السودان، حيث يزرع القطن، ومشروع سد مأرب في اليمن وزراعة القات والبن كمحاصيل نقدية). وقد صاحب هذا التطور للنشاط الزراعي، واندماج مدخلاته ومخرجاته تدريجاً في السوق الدولية، ظهور نمط الملكية الفردية للأرض وتثبيته. فبعد أن كانت الأرض، كغيرها من مصادر الثروة (مثل الماشية والمياه)، مشاعاً بين أفراد العشيرة أو القبيلة، فإنها تحولت تدريجاً إلى الملكية الفردية أو ملكية الدولة (كمشروع الجزيرة في السودان). وقد ساعدت السلطات الاستعمارية، حيث وُجدت في هذه الأقطار، على تعميم هذا النمط القانوني من أنماط الملكية خدمة لأهدافها التجارية (تصدير المحاصيل الخام)، والسياسية (خلق فئة من ملاّك الأرض الذين ترتبط مصالحهم بالدولة الاستعمارية). وقد رأينا نماذج لذلك في بعض أقطار الحزام الشمالي. وكان الذين بادروا بتسجيل الأراضي المشاع بأسمائهم هم بالطبع رؤساء القبائل وشيوخ العشائر (وفي بعض الحالات رؤساء الطرق الدينية، كما في السودان)، وتحول باقي أفراد القبيلة أو العشيرة بالتدريج إلى فلاحين أجراء في أراضي زعمائهم.

وما لحق الزراعة (البدائية ـ الكفافية ـ المشاعية) من تطوير في وسائل انتاجها ونمط

ملكيتها القانونية، لحق تدريجاً بأوجه النشاط الرئيسي الثاني، وهو ملكية الماشية (الأغنام والأبقار والابل). فقد تحولت هذه تدريجاً من ملكية عشائرية مشاعية إلى ملكية أسرية، أو حتى فردية. ولكن النشاط الرعوي لم يتطور في وسائله بالدرجة أو السرعة نفسها اللتين تطورت بهما الزراعة في هذه الأقطار. لذلك يظل الفائض الاقتصادي المتولد من هذا النشاط، والقابل للتوزيع والاستحواذ بواسطة الغير، محدوداً للغاية.

أما بالنسبة إلى التجارة، فقد كان التطور كبيراً، سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي. وكان هذا شيئاً طبيعياً مع زيادة الاندماج في السوق العالمية، ومع وجود بعض الفوائض المحلية (وبخاصة من الزراعة، وغيرها من المواد الخام) للتبادل فيه.

ويمثّل السودان نموذجاً لهذه المجموعة غير النفطية من أقطار الحزام الجنوبي. ويمكن تالياً إجمال خريطة التكوينات الاجتماعية ـ الطبقية في هذه المجموعة من أقطار الحزام الجنوبي من خلال الحالة السودانية[٤٩].

(١) الفئات المهيمنة

وتتكوّن من تكوينتين متنافرتين. الأولى تقليدية، وتشمل: رؤساء القبائل والعشائر الكبرى، وزعماء الطرق الدينية وكبار ملاّك الأراضي، وكبار التجار التقليديين. ولهذا الجناح هيمنة اقتصادية واجتماعية وروحية مستمرة منذ ما قبل الاستقلال وولادة الدولة القطرية. ولكن الهيمنة السياسية لهذه التكوينات، وبخاصة على جهاز الدولة، تعتبر هيمنة قلقة ومتقطعة منذ الاستقلال. ويعتبر زعماء قبائل حاشد في اليمن، والانكا في السودان، نماذج لاحدى شرائح هذه التكوينة، التي تعتمد على العصبية وعلى امتلاك الأراضي الواسعة وقطعان الماشية الكبيرة. وهم يستطيعون أن يتحدّوا سلطة الدولة، ويسبّبوا لها المصاعب، ولكنهم ليسوا من القوة بحيث يستولون على هذه السلطة بمفردهم.

أما التكوينة الثانية فهي حديثة، وتتكوّن أساساً من **العسكريين والانتلجنسيا المدنية**. ولا يزال عددهم محدوداً للغاية بسبب التلكؤ الشديد في التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي لأقطارهم. فلا هم بدأوا المسيرة التطورية مبكراً مثل أقطار الحزام الشمالي، ولا امتلكوا ثروة نفطية هائلة، مثل المجموعة الأخرى في الحزام الجنوبي، التي كان من شأنها أن تسرّع بمسيرة هذا التطور. ولكن هذه التكوينة الحديثة رغم تنافرها مع التكوينة التقليدية، سواء من حيث تعليمها أم ممارساتها، أم من حيث اطاراتها المرجعية ومشروعها لبناء الدولة الحديثة، إلا أنها هي نفسها منقسمة، أولاً، بين جناح مدني وآخر عسكري، وثانياً متشرذمة داخل كل جناح.

---

(٤٩) اعتمدنا في رسم هذه الصورة للتكوينات الطبقية السودانية على: الواثق كمير، «المجتمع والدولة في السودان،» (مخطوطة أعدّت ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)، (غير منشورة)، وورقة م. حيدر ابراهيم المقدّمة إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت [وآخرون]، **ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية**. أنظر أيضاً:

Fatima Babiker Mahmoud, *The Sudanese Bourgeoisie* (London: Zed Press, 1984).

وقد تداولت التكوينتان السلطة منذ الاستقلال. وفي السلطة، حاولت عناصر كل منهما أن تكرّس من مزاياها الطبقية. وبعرض مسيرة السودان منذ الاستقلال إلى منتصف الثمانينات، فإننا نلاحظ الآتي:

(أ) استقل السودان عام ١٩٥٦، وتولّى السلطة فيه تحالف من القوى التقليدية والجناح المدني من القوى الحديثة. تمثلت الأولى بزعماء الطائفتين الدينيتين الرئيسيتين: الأنصار (اتباع آل المهدي)، والختمية (اتباع آل الميرغني). احداهما استمدت قوتها الاقتصادية من ملكية مساحات شاسعة من الأراضي (وبخاصة في جزيرة أبا) وكانت بمثابة رأسمالية زراعية متنامية. والثانية استمدت قوتها الاقتصادية من السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية، أي أنها كانت بمثابة رأسمالية تجارية. وارتبط النشاطان بالنظام الرأسمالي العالمي وبخاصة الانكليزي (تصدير القطن الخام، واستيراد السلع المصنعة). وركزت حكومات العهد الليبرالي بعد الاستقلال (١٩٥٦ ـ ١٩٥٨) جهودها التحديثية في شمال السودان ووسطه، حيث معقل النفوذ السياسي والاقتصادي للطائفتين (الختمية في الشمال، والأنصار في الوسط)، وأهملت مناطق غرب السودان وجنوبه. وكان أول ما سعت إليه الرأسمالية الزراعية ـ التجارية السودانية وهي في الحكم، هو توسيع نطاق نشاطها إلى المجال الصناعي، مع تكريس مواقعها التقليدية في الزراعة والتجارة. فأصدرت في أول سنوات الاستقلال (١٩٥٦) مجموعة من القوانين لتجشيع الاستثمار الصناعي، بما في ذلك الحصول على أراضي الدولة بأسعار رمزية، وحماية رأس المال من الضرائب ومنحه اعفاءات جمركية. فارتفع عدد المؤسسات الصناعية من حوالى ٢٠ مؤسسة في ذلك العام إلى ١٤٦ مؤسسة عند نهاية العهد الليبرالي بعد ذلك بسنتين (١٩٥٨). وحقّقت الرأسمالية السودانية تراكماً رأسمالياً سريعاً في تلك الفترة التي شملت السنوات القليلة التي سبقت الاستقلال (١٩٥٣ ـ ١٩٥٦)، وهي الفترة الانتقالية التي حكمت فيها القوى نفسها في آخر سنوات الهيمنة الأجنبية المباشرة.

(ب) مع الانقلاب العسكري الذي قاده الفريق ابراهيم عبود عام ١٩٥٨ أتى الجناح العسكري من القوى الحديثة إلى الحكم، واستمر إلى عام ١٩٦٤. توقّف تشجيع الدولة للرأسمالية السودانية التقليدية (الزراعية والتجارية)، وبدأت محاولات متواضعة من الدولة لخلق قطاع اقتصادي صناعي حديث تتحكم هي فيه (أسوة بما كان قد بدأ في بعض أقطار الحزام الشمالي مثل مصر والعراق وسوريا). فأنشأت الحكومة البنك الصناعي السوداني عام ١٩٦٣. ومع ذلك لم تتدخل الدولة لتقليص أو تأميم مصالح الرأسمالية التقليدية (الزراعية والتجارية)، والتي ظلت في الواقع مهيمنة على الاقتصاد السوداني، وتابعة للنظام الرأسمالي العالمي.

(ج) أتى التحالف المدني (الحديث والتقليدي) إلى السلطة عام ١٩٦٤، بعد انتفاضة شعبية ضد الحكم العسكري. وكانت الغلبة في هذا التحالف للعناصر التقليدية، التي كرّست مصالحها الرأسمالية التجارية ـ الزراعية مرّة أخرى طيلة السنوات الخمس التالية.

(د) أتى العسكريون إلى الحكم مرّة اخرى عام ١٩٦٩ بعد الانقلاب العسكري الذي

قاده جعفر نميري في أيار/ مايو من ذلك العام. وتدخلت الدولة بشكل أوسع في إدارة الاقتصاد وتوجيهه. وضيّقت الخناق على الرأسمالية التقليدية. ونمت في عهد نميري فئة جديدة احتمت بسياسات الحكومة الاقتصادية، وأثرت ثراء فاحشاً وسريعاً. وضمّت هذه الفئة كبار المسؤولين في قمة الجهاز التنفيذي والبيروقراطي للدولة، من وزراء ومديرين، من خلال استغلال وظائفهم في منح العطاءات والعقود نظير عمولات كبيرة، حوّلوها إلى رأسمال تجاري وعقاري في ما بعد. هذه العناصر من البيروقراطية ـ التكنوقراطية، العسكرية ـ المدنية، هي التي يصطلح على تسميتها احياناً باسم «رأسمالية الدولة» أو «برجوازية الدولة». وقد نشأت في كنف هذه الفئة وارتبطت بها فئة من الوسطاء والسماسرة والمضاربين في العقارات والسوق السوداء، وهي فئة يطلق عليها أحياناً اسم «الرأسمالية ـ الطفيلية». وخلال السنوات الأخيرة من الحكم العسكري، حدث تحالف مع التيارات الاسلامية، وبخاصة الأخوان المسلمين، الذين دخلوا بدورهم حلبة النشاط الاقتصادي، واستغلوا وجودهم في السلطة لإنشاء مجموعة من المؤسسات «الاقتصادية ـ الاسلامية»، مثل البنوك والمصارف وشركات توظيف الأموال والشركات العقارية والتجارية. وقد نمت هذه المؤسسات نمو اً سريعاً في السنوات الخمس الأخيرة من حكم جعفر نميري (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥). وأثرى زعماء هذه التيارات الاسلامية، وأصبحوا بدورهم شريحة رأسمالية منافسة للرأسمالية الزراعية التقليدية (من آل المهدي) والرأسمالية التجارية التقليدية (من آل الميرغني).

(٢) الفئات الوسطى الحديثة

وتتكوّن هذه من الكوادر الشابة والمتوسطة ذات التعليم العصري، في مجال المهن الحرة والمراتب الوسطى والدنيا في جهاز الدولة، كما من صغار التجار وأصحاب الورش والمعامل والمؤسسات الخدمية المتوسطة والصغيرة. وهذه الفئات، هي التي كانت عماد ووقود الحركات الوطنية والاصلاحية والتحديثية في السودان، وهي نواة الطبقة المتوسطة الحديثة. ولكن رغم تعليمها العصري ورؤيتها النهضوية التقدمية، ودورها الدائم في التعبئة السياسية، إلا أن حصاد جهودها ونضالها كان دائماً ينتهي في أيدي الزعامات التقليدية المدنية، أو في أيدي الأنظمة العسكرية. فهذه الفئات هي التي مهدت للاستقلال، وجلبت إلى السلطة الحكم المدني الأول (١٩٥٦ ـ ١٩٥٨)، ثم هي التي سحبت تأييدها من زعاماته التقليدية، ومن ثم مهّدت لقدوم الحكم العسكري الأول (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤). ثم ضاقت ذرعاً به وناهضته إلى أن أسقطته، وجلبت إلى السلطة الحكم المدني الليبرالي الثاني (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩). ثم ناهضت الممارسات التقليدية لزعمائه وقوّضت شرعيتهم، ممهّدة بذلك للحكم العسكري الثاني (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥). ثم ناهضت ذلك الحكم وقادت انتفاضة شعبية كبرى، اسقطته وجلبت إلى السلطة الحكم الليبرالي الثالث (١٩٨٦ وحتى الآن). إن هذه الفئات هي الأسرع نموّاً في السودان منذ الاستقلال، ولكنها مُشرذمة، وتنقصها القيادات والكفاءة التنظيمية المؤسسية. لذلك ينتهي الأمر عادة بأن يقطف غيرها ثمار نضالها وحركتها الدائبة.

(٣) الطبقة العاملة

تتكوّن الطبقة العاملة من عمال القطاع الخاص وعمال القطاع العام في المصانع، ولكن على وجه الخصوص ممن يعملون في قطاع النقل (السكك الحديد والوابورات). ونجد أن سكك حديد السودان هي المعقل الرئيسي للعمال في السودان، وقد كانت المنبع الرئيسي للحركة العمالية السودانية. ويجب الاشارة إلى أنه على الرغم من العددية الصغيرة لهذه الطبقة، إلا أن قيادتها للحركة العمالية قد أكسبتها قوة تنظيمية أكثر بكثير من الفئات الوسطى الحديثة. لذلك تعتمد عليها تلك الأخيرة في تنظيم الانتفاضات الاحتجاجية، مثلما حدث عام ١٩٦٤، وعام ١٩٨٥ ضد الحكم العسكري. ولكن لأن الحزب الشيوعي السوداني والتنظيمات اليسارية الأخرى تتحكّم في الحركة النقابية لهذه الطبقة (وبخاصة عمال السكك الحديد)، فإن الحكومات المدنية التي تأتي في أعقاب هذه الانتفاضات الشعبية الناجحة، وتتزعمها عناصر تقليدية (من آل المهدي وآل الميرغني)، سرعان ما تتنكّر للطبقة العاملة السودانية، وتضيّق الخناق على أحزابها وتنظيماتها، ومن ثم تشل فعاليتها إلى حد بعيد. فالطبقة العاملة، رغم أنها أكثر تنظيماً من الفئات الوسطى الحديثة، إلا أن ثمار نضالها هي الأخرى، يتم قطافها عادة إما بواسطة الزعامات التقليدية أو العسكريين.

(٤) الفلاحون

نتحدث هنا عن الفئات التي ما زالت تعتمد على الاقتصاد الكفافي (الزراعة والرعي) في الريف السوداني، إضافة إلى العمال الزراعيين في المشاريع الحكومية منها والخاصة. ويمكننا القول أنه على الرغم من ضخامة أعداد هذه الطبقة إلا أنها الأقل تنظيماً ووعياً مقارنة بالطبقات الأخرى. ولكن عدد الذين يعتمدون على الاقتصاد الكفافي، وفي ظل السياسات الاقتصادية المتبعة، سيتضاءل وسيتحوّل معظم سكان الريف إمّا إلى عمال زراعيين، أو يهاجرون إلى المدن ويلتحقون بطبقة البروليتاريا الهلامية (الرثّة)، التي نتحدث عنها الآن.

(٥) البروليتاريا الهلامية

أخيراً، تشهد المدن السودانية منذ السبعينات نمواً هائلاً لما يمكن تسميته بالطبقة العاملة غير المنظمة، أو ما يطلق عليه أحياناً اسم «البروليتاريا الهلامية» أو «الرثّة». وهم العمال الهامشيون، والمتعطّلون، من غير المهرة، وخارج القطاعات الاقتصادية الحديثة. وقد نمت اعدادهم في العقدين الأخيرين، نتيجة الهجرة الطوعية أو القسرية من المناطق الريفية في السودان وفي الدول المجاورة نتيجة تخلف الزراعة وسوء أحوالها، ونتيجة الحروب الأهلية (في جنوب السودان واريتريا)، والكوارث الطبيعية (الجفاف الذي اجتاح مناطق كبيرة في شرق افريقيا في السنوات الأخيرة). ويعيش الآلاف من هؤلاء على حواف المدن السودانية الكبرى (الخرطوم، أم درمان، بور سودان. . . .) في المناطق العشوائية المكدسة، في ظروف معيشية تزداد سوءاً مع استمرار تعثّر الاقتصاد السوداني في استيعابهم ودمجهم في أنشطة انتاجية حديثة. ويمثل هؤلاء في السودان، كما في غيره من الأقطار العربية، مادة ملتهبة قابلة للاشتعال

والاستغلال بواسطة أي قوى احتجاجية أو غوغائية.

إن النموذج السوداني يشابه، إلى حد كبير، ما حدث ويحدث في الصومال واليمن وجيبوتي وموريتانيا، أي بقية بلدان الحزام الجنوبي اللانفطية في الوطن العربي.

سابعاً: الدولة القطرية تشكل مجتمعها

تخلص نادية رمسيس فرح، في عرض نقدي للتغيرات المختلفة عن العلاقة بين الدولة والمجتمع، إلى أن معظمها قد فصل بين الدولة والمجتمع بشكل تعسفي، وتسجل الملاحظة التالية[٥٠]:

«يقتصر دور الدولة في كل من التفسير الليبرالي التعددي، والماركسي التقليدي على المجال السياسي البحت. وتعتبر الدولة إما أداة محايدة أو أداة قهر. وفي الحقيقة، تمثّل الدولة علاقة اجتماعية. أي أن الدولة تعبّر في الواقع عن توازنات القوى في خريطة اجتماعية معينة. ولا يعني .... ذلك أنها لا تتمتع في بعض الحالات، وبخاصة في دول العالم الثالث، بدرجة عالية من الاستقلال النسبي عن مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية. وتتميّز الدولة بالاستقلالية، بخاصة في مراحل التحول الهيكلية للنمو الاقتصادي والاجتماعي. ونذكر على سبيل المثال تمتع النظام الناصري بدرجة عالية من الاستقلالية منذ قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو سنة ١٩٥٢ وحتى أوائل الستينات، مما أتاح له حرية الحركة، اضافة إلى حرية تكوين شريحة اجتماعية مهيمنة جديدة، ألا وهي شريحة البيروقراطية الرأسمالية... إن الدولة لعبت تاريخاً دوراً رئيسياً في تنظيم العلاقات الاقتصادية القائمة وإعادة تشكيلها...».

وتذكر الباحثة مسارين رئيسيين فعلت بهما الدولة ذلك. الأول، هو التدخل بطريقة غير مباشرة في المسار الاقتصادي، بإعادة تشكيل علاقات القوة والضبط الاجتماعي والسياسي، من خلال أدوات القهر المتاحة لها مباشرة. والثاني، هو أن تتدخل الدولة بطريقة مباشرة في المسار الاقتصادي من خلال استخدام أدواتها المالية والنقدية. وقد تصبح الدولة نفسها في هذه الحالة هي المنتج المباشر أو صاحب رأس المال[٥١].

ومن عرضنا لدور الدولة السياسي في الفصل الرابع، ثم تبلور التكوينات الاجتماعية في هذا الفصل، يبدو أن ما خلصت إليه نادية رمسيس فرح صحيح إلى حد كبير. فسواء ورثت الدولة القطرية من الحقبة الاستعمارية مجتمعاً تسوده العلاقات الرأسمالية (مثل معظم أقطار الحزام الشمالي)، أو علاقات شبه ـ اقطاعية، أو علاقات عشائرية ـ رعوية (مثل معظم أقطار الحزام الجنوبي)، فإن الدولة القطرية قد لعبت دوراً حاسماً في تطور هذه التكوينات، خلال العقود الأربعة الأخيرة. ففي بعضها ـ كما في المغرب ولبنان والأردن وموريتانيا وجيبوتي ـ كرّست الدولة الأنماط التي ورثتها عن الحقبة السابقة، مستخدمة المسار غير المباشر. وحدث

---

(٥٠) فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية،» ص ٤١ ـ ٦٠، الاقتباس ص ٥٣.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٥٣.

الأمر نفسه تقريباً في دول الخليج والجزيرة العربية (باستثناء اليمن الديمقراطية)، مع فارق واضح، وهو المتغير النفطي الذي دعم من قوة الدولة في المجال الاقتصادي وأعطاها أسلحة اضافية (إلى جانب الأسلحة السياسية) للتأثير في مسار التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي. وسواء أقامت الدولة هنا بتكريس ما ورثته بالثروة النفطية أو بدونها، فإنها لم تحاول تحدّي اطار التبعية الذي كانت تسير فيه اقطارها قبل الاستقلال، ولو على المستوى الايديولوجي والمبدئي.

وبعض الدول القطرية الأخرى، حاولت أن تعدّل في التركيبة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي ورثتها عن الحقبة الاستعمارية، مثل مصر والعراق وسوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية والسودان والصومال. واعتمدت محاولتها على التنمية المخططة، وخلق قطاع اقتصادي عام تملكه الدولة، وسياسة احلال الواردات، وإعادة توزيع الثروة والسلطة في المجتمع. وذلك كله بقصد تعظيم استقلال الدولة وتقليص التبعية للخارج. وبصرف النظر عن مستوى الجدية أو الاستمرارية في هذه المحاولة، وبصرف النظر عن درجة نجاحها، إلا أنها أفضت إلى تغيير واضح في التكوينات الاجتماعية الداخلية عموماً وفي التكوينات الطبقية خصوصاً. لقد خلقت الدولة شرائح اجتماعية جديدة، أو قوّت من شأن هذه الشرائح، وبالقدر نفسه أضعفت من شرائح اجتماعية قديمة.

وخلاصة هذا القول أن الدولة القطرية العربية، بصرف النظر عن الهدف والمسار الذي امتطته أو أعلنته صراحة أو ضمناً، قد أثّرت بشكل حاسم وواضح في التركيبة الطبقية للمجتمع الذي ورثته من الحقبة التقليدية، وكذلك من الحقبة الاستعمارية السافرة.

وفي كل الأحوال، تضخم جهاز الدولة وعدد العاملين فيه، بمعدلات تفوق معدل زيادة حجم السكان ومعدل النموّ الاقتصادي منذ الاستقلال، أي خلال العقود الأربعة الأخيرة.

وفي كل الأحوال، قويت قدرات الدولة على التحكّم في المجتمع وتكويناته، سواء بأساليب القهر أم بأساليب اعادة توزيع الثروة. وربما الاستثناء الظاهر لهذا التعميم، هو في حالتي لبنان والسودان، حيث ظلت قدرات الدولة على التحكّم في المجتمع وتكويناته، محدودة وضعيفة نسبياً.

وفي كل الأحوال، نمت شرائح الطبقة الوسطى الحديثة، والطبقة العاملة الحديثة، والطبقة العاملة الهلامية (البروليتاريا الرثّة) عددياً على الأقل، إن لم يكن دائماً تنظيمياً وسياسياً، نتيجة ممارسات وسياسات الدولة القطرية، وفي بعض الأحيان دون قصد منها (بالقطع في حالة البروليتاريا الحضرية الهلامية).

وفي كل الأحوال، نمت المراكز الحضرية ـ المدينية نموّاً سريعاً، وبمعدلات تفوق نموّ السكان، وتفوق قدرة الدولة على ادارة المدن العملاقة، أو قدرتها على دمج الوافدين إلى المدينة في القطاعات الاقتصادية الانتاجية الحديثة.

وفي كل الأحوال، لم تستطع الدولة القطرية أن تتحكم تماماً في ضبط الولاءات المختلفة

والمتنافسة لأفراد تكوينات مجتمعها، ولا في أنماط الوعي التي تنشأ عن هذه الولاءات.

فالتأثير القوي للدولة القطرية على مجتمع ما بعد الاستقلال، وزيادة قدراتها في التحكم والضبط، لم يعنيا أن التأثير والقدرة كانا كاملين أو شاملين أو متوازيين. ومن هنا الأزمة التي تعيشها الدولة القطرية العربية في عقد الثمانينات. وهو ما نتعرض له في الفصل التالي.

الفصل السَّادس

أزمَة الدولَة القطرِيَّة

أولاً: المقدمة

تمـرّ الدول القطرية في الوطن العربي، منذ عقد على الأقل، بأزمة يشتد خناقها عاماً بعد عام. بعضها مهدّد بالتفتت الداخلي، وبعضها مهدّد بالاجتياح الأجنبي، وبعضها مهدّد بالافلاس المالي، وبعضها مهدّد بالتطرف الديني أو الطائفي. وهي جميعاً تشكو من فجوة متزايدة بين المجتمع والدولة، تكاد تصل إلى حد القطيعة الكاملة بين الشعب والنخبة الحاكمة. كما تشكو جميعاً من التبعية لهذه القوة الأجنبية أو تلك. ولأن هذه الأغراض متزامنة ومتداخلة وحادة، فإننا نطلق لفظ «الأزمة» على حالة الدولة القطرية الراهنة في الوطن العربي.

لا يفهم من ذلك أن كل الدول القطرية على وشك الانهيار أو الانفجار، وإن كان بعضها لا يحتمل أن يفلت من ذلك خلال العقد التالي. كما لا يفهم من ذلك أن كل الدول القطرية قد تعثّرت تماماً، أو أن انجازاتها كانت زهيدة منذ الاستقلال. ولكن الشواهد كلها تشير إلى أن القدرة على مزيد من الانجاز قد وهنت، وتوشك على التوقف تماماً، وقد توقفت بالفعل في بعض الحالات.

لقد نجحت الدولة القطرية في أن تصمد لعدة عقود من الزمان منذ الاستقلال، رغم أن معظم الشواهد كانت تفيد بغير ذلك عند ولادتها القيصرية أو المشوّهة. ونجحت في أن تخلق مؤسساتها، وأن تنجز بها الشيء غير القليل في حقول التعليم والصحة والاقتصاد. بل ونجحت في أن تكرّس هوّيتها القطرية، وتضفي هذه الهوّية على مواطنيها، وجعلتهم يذعنون لها أو يقبلون أو يتحمسون لها. فالمواطنون العرب بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال، يفكرون ويشعرون ويتصرفون، أساساً، كمواطني دولة قطرية فقط (مصري، سعودي، عراقي، كويتي، ليبي، لبناني.. الخ)، وبشكل ثانوي وعارض، يفكرون ويشعرون ويتصرفون «كعرب» أي

كأبناء أمة واحدة. يعتبر هذا وغيره من انجازات الدولة القطرية التي لا يمكن التقليل من شأنها.

إذا كان ذلك صحيحاً، فأين تكمن أزمة الدولة القطرية؟

إن الازمة تكمن في الأسباب الهيكلية التي أفرزت التهديدات التي ذكرناها في مطلع هذا الفصل (التفتيت، الاجتياح الاجنبي، الافلاس، التطرف...) وفي عجز النخبة الحاكمة ومؤسساتها عن استيعاب تلك الاسباب الهيكلية، وعدم قدرتها على التعامل الخلاق معها.

إن معظم النخب الحاكمة الحالية في أقطار الوطن العربي قد تجاوز عمرها في السلطة عشر سنوات. فهناك ملكان ورئيس تجاوزت فترة حكم كل منهم ربع قرن؛ الحسين في الأردن والحسن في المغرب، وبورقيبة في تونس حتى أواخر عام ١٩٨٧. بل إن الفترة التي قضاها أولهم في الحكم حتى الآن، تعتبر أطول فترة قضاها حاكم تنفيذي في العالم. وهناك أربعة رؤساء دول يقرب عمر كل منهم في السلطة حوالى عشرين عاماً ـ صدام حسين في العراق، وحافظ الأسد في سوريا، ومعمر القذافي في ليبيا، وسياد بري في الصومال. وهناك رؤساء دول يقتربون من ذلك في عُمان والامارات العربية المتحدة وقطر البحرين. وحتى من لم يكن في قمة السلطة في بقية الأقطار، فقد كان هو الرجل الثاني في هرمها، منذ ما لا يقل عن عشر سنوات (ملك السعودية وأمير الكويت ورئيس مصر).

في الواقع، لا يوجد بين أقطار الوطن العربي حالياً إلا ثلاثة أقطار في الحزام الجنوبي، ما زال استقرار السلطة فيها لرئيس ما أمراً قلقاً، وهي موريتانيا واليمن الديمقراطية والسودان. وهناك بالطبع، الوضع الشاذ في لبنان.

خلاصة القول، هنا، ان النخبة الحاكمة في الدولة القطرية قد تكلّست وتوقف دورانها عند القمة تقريباً. كانت الانقلابات والثورات احدى آليات دوران النخبة في الوطن العربي منذ الاستقلال وإلى أواخر الستينات. أمّا العقدان الأخيران فقد شهدا تقلصاً لهذه الآلية، إن لم يكن اختفاؤها تماماً. هناك بالطبع عوامل عديدة لطول استقرار هذه النخب في السلطة. بعض هذه العوامل داخلي ـ مثل الخبرة والتمرّس في استخدام وسائل العنف والقهر ضد المعارضة، والمهارات والقدرات العالية لأجهزة الأمن والمخابرات، والاجهاض المستمر لأي نخبات بديلة. وبعض هذه العوامل عربي واقليمي ـ غياب الدولة القائد أو النظام النموذج الذي يلهم أو يحرض أو يؤيد التغيير، وتحلّل النظام الاقليمي العربي نفسه[١]. وبعض هذه العوامل خارجي دولي ـ كالتبعية وحماية الدولة المتبوعة للعديد من الأنظمة.

والمفارقة الكبرى في كل هذا، هي أنه مع استقرار النخب الحاكمة في السلطة وتكلّسها

---

(١) لمزيد من التفصيل حول ما طرأ على النظام الاقليمي العربي من ضعف وتحلل، انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

لما يقرب من عقدين زمنيين، فإن مجتمعات هذه النخب قد شهدت من التغيير والتحول في هذين العقدين أكثر وأعمق مما شهدته في أي فترة مشابهة في تاريخها الحديث (وربما في كل تاريخها). ففي هذين العقدين:

- تضاعف عدد السكان.
- زاد حجم المدن ثلاث مرّات.
- ارتفع عدد المدارس والجامعات أربع مرّات.
- تضاعف متوسط الدخل مرتين.
- تضاعف الحجم المطلق للطبقة المتوسطة مرّتين.
- تضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة مرّتين.
- ارتفع عدد اجهزة الراديو عشر مرّات.
- ارتفع عدد اجهزة التلفزيون عشرين مرّة.
- انفجرت في المنطقة أربع حروب ممتدّة.
- تضاعف عدد المسافرين العرب إلى خارج الوطن العربي عشر مرّات.
- زادت ديون بعض اقطار الوطن العربي للخارج ثلاثين مرّة.
- زادت ارصدة بعض أقطار الوطن العربي في الخارج أربعين مرّة.

هذه قائمة جزئية بتغيرات وتحوّلات كثيرة وعميقة. وقد لا تبدو مفردات القائمة لأول وهلة مترابطة أو ذات معنى خاص، ولكن المتأمل فيها للوهلة الثانية، لا بد أن يدرك بعض الدلالات المهمة التي تؤشّر لهول أزمة الدولة القطرية تجاه مجتمعها المدني، وتجاه اقليمها وعالمها.

ثانياً: أداء الدولة القطرية

لقد حقّق الوطن العربي معدلات نموّ مبهرة في عدد من المجالات، خلال العقدين الأخيرين. وكانت معدلات النمو هذه نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لجهود الدولة القطرية، وتدخلها الدائم في شؤون المجتمع المدني، في محاولة لصياغته بالطريقة التي بدت مناسبة أو مرغوبة من قيادات الدولة. وقد استجاب المجتمع المدني عموماً لهذه المحاولات في مجالات توسيع القاعدة الانتاجية المادية، وتقديم الخدمات - أي في كل ما من شأنه تعظيم فرص الحياة وتحسين نوعيتها - بل أصبح المجتمع المدني يضغط على الدولة، مطالباً بالمزيد من هذه المرغوبات. وكانت الدولة القطرية ترحب بهذه المطالب، التي أضفت عليها شرعية كانت تفتقدها أو غير متأكدة منها في البداية. كانت الدولة ترحب، وتحاول أن تستجيب لهذه المطالب، ما دامت لا تمسّ جوهر العملية السياسية، التي اعتبرها كل من هيمن على جهاز الدولة القطرية، احتكاراً غير قابل للمشاركة من حيث المبدأ.

وقد بدا الأمر، وبخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة (أي بعد انقضاء اللحظة الليبرالية التي عاشتها بعض الأقطار صبيحة الاستقلال)، كما لو كان مقايضة أو عقداً اجتماعياً ضمنياً،

بمقتضاه ينصرف المجتمع المدني عن السياسة، في مقابل أن تحقّق له الدولة العديد من أهدافه ومطالبه الأخرى، «غير السياسية». وهذه مسألة نعود إليها تفصيلاً فيما بعد، حين نناقش أزمة الشرعية في الدولة القطرية. وسنقتصر في هذا الجزء على مظاهر الأداء الايجابية للدولة القطرية في العقدين الأخيرين.

١ ـ مؤشرات النمو السكانية والطاقة البشرية

لقد تضاعف عدد سكان الوطن العربي، خلال ربع القرن، بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٥ (من ٩٠ إلى حوالى ١٨٤ مليون نسمة). ورافق هذه الزيادة الكميّة (حوالى ٣ بالمائة سنوياً) تحسّن نوعي في المؤشرات الديمغرافية. وينعكس ذلك في انخفاض معدل الوفيات، وارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة. فقد نجحت معظم الأقطار العربية في تخفيض وفياتها بحوالى النصف بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٥. وكما يبيّن الجدول رقم (٦ ـ ١)، كانت الأقطار النفطية في مقدمة الأقطار العربية التي حققت انجازاً رفيعاً في هذا المجال. فقد انخفض معدل الوفيات الخام في الكويت من ١٠ بالالف إلى ٣ بالالف، وفي الامارات العربية المتحدة من ١٩ إلى ٤ بالالف، والسعودية من ٢٣ إلى ٨ بالالف، وعُمان من ٢٨ إلى ١٣ بالالف. ولكن حتى بعض الأقطار غير النفطية والمحدودة الموارد، مثل الأردن وسوريا والمغرب وتونس، نجحت جميعاً في تحقيق تخفيض مستويات معدل وفياتها إلى النصف، أو أفضل قليلاً. أما الأقطار التي لم يتجاوز تخفيض هذا المعدل إلى النصف، فقد شملت أكثرها فقراً مثل: موريتانيا (من ٢٨ إلى ٢٠)، والصومال (من ٢٨ إلى ٢٣)، واليمن العربية واليمن الديمقراطية (من ٢٩ إلى ١٧)، والسودان (من ٢٥ إلى ٢٣ بالألف).

وقد انخفض معدل المواليد قليلاً في كل الأقطار العربية تقريباً، من حوالى ٤٨ بالألف إلى حوالى ٤٥ بالألف سنوياً في المتوسط. الاستثناء الوحيد لهذه الملاحظة هو الصومال، الذي ارتفع معدل مواليده من ٤٥ إلى ٤٨ بالألف بين عامي ١٩٦٠و ١٩٨٥. نلاحظ أيضاً من الجدول رقم (٦ ـ ١) أن معظم أقطار الحزام الشمالي قد حققت انخفاضاً أكبر من المتوسط في معدل مواليدها، وبخاصة تونس (٣٢ بالالف) والمغرب (٣٤) ومصر (٣٥)، وهو ما يعني بداية اقتراب هذه الأقطار من دخول مرحلة التوازن الديمغرافي الحديث (أي التساوي بين معدل المواليد ومعدل الوفيات)، والذي يتوقّع أن تصله مع نهاية القرن المقبل، حيث تصله تونس ومصر عام ٢٠٨٠، والأردن والمغرب بين عامي ٢٠٨٥ و ٢٠٩٠. كذلك تشذّ الكويت عن أقطار الحزام الجنوبي، حيث انخفض معدل مواليدها إلى ٣٧ بالألف عام ١٩٨٥ (مقارناً بـ ٤٧ بالألف عام ١٩٦٠)، لذلك، فمن المتوقع أن تصل إلى مرحلة التوازن الديمغرافي الحديث حتى قبل اقطار الحزام الشمالي (حوالى عام ٢٠٧٥). أما بقية الأقطار العربية، فأمامها قرن أو قرن ونصف للوصول إلى هذه المرحلة[٢].

---

(٢) الأرقام نقلاً عن:
The Arabs: Atlas and Almanac, 1985/86 (Washington, D.C.: The American Educational Trust, 1986), p. 24.

لقد نشأ عن الانخفاض الواضح لمعدل الوفيات، ارتفاع واضح أيضاً في متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الأقطار العربية. فبينما كان هذا المتوسط لمجمل الوطن العربي حوالى ٤٥ عاماً في عام ١٩٦٠، نجده يرتفع إلى أكثر من ٥٥ عاماً في عام ١٩٨٥. ومرّة أخرى، نجد أقطار الحزام الشمالي (المغرب العربي، ومصر، والمشرق العربي) يرتفع فيها هذا المتوسط ليصل إلى حوالى ٦٠ عاماً أو أكثر. كذلك نجد ثلاثة أقطار نفطية في الحزام الجنوبي تحقّق هذا المتوسط أو تفوقه، وفي مقدمتها الكويت (٧٢ عاماً)، والامارات العربية المتحدة (٦٨ عاماً)، والسعودية (٦٢ عاماً).

هذه المؤشرات السكانية الانتقائية تعني، أولاً، أن مجهودات الدولة القطرية في تقديم الخدمات الصحية (وهو ما نتحدث عنه في فقرة تالية) كانت جيدة. وتعني، ثانياً، أن سكان الوطن العربي سيستمرون في الزيادة خلال العقود الثلاثة المقبلة بمعدل صاف طبيعي يتراوح بين ٢,٨ و ٣ بالمائة. أي أن الوطن العربي سيضاعف سكانه مرّة واحدة على الأقل قبل عام ٢٠٢٠، ليصل إلى حوالى ٣٧٠ مليون نسمة. ورغم أنه سيظل فتياً من حيث التركيب (٥٠ بالمائة دون سن العشرين)، إلا أن نسبة كبار العمر ستتزايد تدريجياً. ومن المقدر أن يكون عدد من هم فوق سن الستين عام ٢٠٢٠ حوالى سبعين مليون نسمة.

ويعالج أحد مجلدات مشروع الاستشراف، المؤشرات السكانية والطاقة البشرية حاضراً ومستقبلاً، بمزيد من التفصيل، وهو كتاب **التنمية العربية**. يكفي هنا أن نشير إلى تطور الطاقة البشرية، لعلاقة ذلك بالانتاج من ناحية، وتبلور التكوينات الاجتماعية الطبقية من ناحية أخرى.

لقد ارتفع عدد السكان في سن العمل (١٥ ـ ٦٤ عاماً) من حوالى ٥٣ مليون شخص في منتصف الستينات إلى أكثر من ١٠٠ مليون شخص في منتصف الثمانينات. وظلت نسبتهم إلى اجمالي السكان ثابتة تقريباً، عند ٥٢,٤ بالمائة. ولكن المهمّ هو حجم «قوة العمل» (Labour Force)، أي الذين يعملون أو يبحثون عن عمل فعلاً من مجموع من هم في سن العمل، ونسبتهم إلى اجمالي السكان. وقد نمت قوة العمل من حوالى ٣٥ مليون شخص عام ١٩٧٠، إلى حوالى ٤٦ مليوناً عام ١٩٨٠، ثم إلى أكثر قليلاً من ٥٣ مليوناً عام ١٩٨٥. وتمثل هذه الأعداد نسبة ٢٧,٥ بالمائة و ٢٨,٠ بالمائة و ٢٨,٢ بالمائة من اجمالي سكان الوطن العربي على التوالي للسنوات المذكورة[٣].

وتعني هذه الأرقام والنسب أن:

ـ معدل النّمو السنوي لقوة العمل هو حوالى ٢,٨ بالمائة، وهو أقل قليلاً من معدل النّمو السكاني، الذي كان متوسطه السنوي خلال ربع القرن الماضي حوالى ٣ بالمائة.

(٣) الأرقام في هذه الفقرة نقلاً عن: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦**، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٦)، الملحق، الجدولان (١ ـ ١) و(١ ـ ٢)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

جدول رقم (٦ - ١)

تطور بعض المؤشرات السكانية والاقتصادية لأقطار الوطن العربي

(١٩٦٠ - ١٩٨٥)

الأقاليم/ الأقطار	معدل النمو السكاني السنوي (نسبة مئوية)	معدل الوفيات الخام (لكل ألف من السكان)		معدل الولادات الخام (لكل ألف من السكان)		العمر المتوقع عند الولادة (سنة)		حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي (بالدولارات)	متوسط زيادة حصة الفرد الواحد من الناتج القومي الاجمالي (نسبة مئوية)		النسبة المئوية للتضخم	النسبة المئوية من السكان دون مستوى الفقر المطلق	
	١٩٧٣ - ١٩٨٥	١٩٦٠	١٩٨٥	١٩٦٠	١٩٨٥	١٩٦٠	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٦٥ - ١٩٨٤	١٩٨٠ - ١٩٨٤	١٩٧٣ - ١٩٨٤	١٩٧٧ - ١٩٨٤ حضري	ريفي
المغرب العربي													
تونس	٢,٤	١٩	٩	٤٧	٢٢	٤٨	٦٢	١٢٧٠	٤,٤	٢,٤	٩,٩	٢٠	١٥
الجزائر	٣,١	٢١	١٠	٥١	٤٢	٤٧	٦١	٢٤١٠	٣,٦	٣,٤	١٢,٢	٢٠	-
المغرب	٢,٤	٢١	١٠	٥٠	٣٤	٤٧	٦٠	٧٦٠	٢,٨	٠,١	٨,٣	٢٨	٤٥
ليبيا	٤,١	١٩	١٠	٤٩	٤٥	٤٧	٦٠	٨٥٢٠	-١,١	-٧,٩	١٠,٨	-	-
موريتانيا	٢,١	٢٨	٢٠	٥١	٥٠	٣٦	٤٥	٤٥٠	٠,٣	١,٠	٧,٧	-	-
وادي النيل													
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	٤٨	-	-	-	-	-	-
السودان	٢,٩	٢٥	١٦	٤٧	٤٥	٣٩	٤٩	٣٦٠	١,٢	-٣,٤	١٩,٣	٠٠	٨٥
الصومال	٣,٠	٢٨	٢٣	٤٥	٤٨	٣٦	٤١	٢٦٠	-	-٠,٤	٢٠,٢	٤٠	٧٠
مصر	٢,٦	٢١	١١	٤٥	٣٥	٤٦	٥٩	٧٢٠	٤,٣	٤,٦	١٣,١	٢١	٢٥

يتبع

تابع جدول رقم (٦ - ١)

المشرق العربي													
الأردن	٢,٨	٢٠	٧	٤٧	٤٦	٤٧	٦٥	١٥٧٠	٤,٨	٢,٥	٩,٦	١٤	١٧
سوريا	٣,٤	١٨	٨	٤٧	٤٦	٥٠	٦٤	١٦٢٠	٤,٥	٠,٣	١١,٩	-	-
العراق	٣,٦	٢٠	٨	٤٩	٤٣	٤٩	٦٢	٣٠٢٠	-	-	-	-	٤٠
لبنان	-	١٤	٨	٤٣	٢٩	٦٠	٦٦	-	-	-	-	-	-
الجزيرة والخليج													
الامارات العربية المتحدة	١٠,٥	١٩	٤	٤٦	٣٧	٥٣	٦٨	٢١٩٢٠	-	٢,٢-	٨,٧	-	-
البحرين	-	-	-	-	-	-	٦٩	١٠٤٧٠	-	-	-	-	-
السعودية	٤,٩	٢٣	٨	٤٩	٤١	٤٤	٦٢	١٠٥٣٠	٥,٩	٤,٤-	١٤,١	-	-
عُمان	٤,٥	٢٨	١٣	٥١	٤٦	٤٠	٥٤	٦٤٩٠	٦,١	٣,٧	١٦,٤	-	-
قطر	-	-	-	-	-	-	٧٢	١٩٨١٠	-	-	-	-	-
الكويت	٥,٨	١٠	٣	٤٤	٣٧	٦٠	٧٢	١٦٧٢٠	٠,١-	٤,٦-	٩,٢	-	-
اليمن الديمقراطية	٢,٣	٢٩	١٧	٥٠	٤٧	٣٧	٥٠	٥٥٠	٠٠	٢,١-	٠٠	-	٢٠
اليمن العربية	٢,٨	٢٩	١٧	٥٠	٤٨	٣٧	٥٠	٥٥٠	٥,٩	٢,٧	١٢,٦	-	-

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف)، **وضع الأطفال في العالم**، ١٩٨٧ (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٧).

ـ رغم الزيادة المطلقة لقوة العمل العربية، إلا أن نسبتها لإجمالي السكان (أي معدل المشاركة الاقتصادية) لم تتحسّن كثيراً (من ٢٧,٥ إلى ٢٨,٢ بالمائة)، أو تحسنت نسبياً بما لا يتجاوز ٧ بالمائة خلال ربع قرن. ولا يرتفع هذا المعدل عادة إلا بزيادة مشاركة الاناث في قوة العمل. والتحسن الزهيد (٧ بالمائة) يعني أن طاقات المرأة العربية ما زالت معطلة إلى حد كبير. فكانت نسبة مشاركتهن عام ١٩٧٠ هي ٨,٣ بالمائة فقط، ولم ترتفع بعد ذلك وحتى عام ١٩٨٥ إلا إلى ١٠,٢ بالمائة، أي حوالى نقطتين مئويتين في ١٥ عاماً.

ولا تزال نسبة قوة العمل العربية إلى إجمالي السكان منخفضة كثيراً إذا قارناها بالنسبة المقابلة في العالمين الأول (الرأسمالي الصناعي)، والثاني (دول أوروبا الاشتراكية)، حيث تصل إلى ٤٦ و ٤٩٫٠بالمائة، على التوالي. ويعني ذلك أن عبء الاعالة الواقع على كاهل الفرد العربي العامل لا يزال ثقيلاً، إذ عليه أن يعيل ٣,٥ اشخاص، مقارنة بـ ٢,٢ شخص في العالم الأول، و ٢ شخص في العالم الثاني.

ويرتبط بتطور الطاقة البشرية توزيع قوة العمل على القطاعات الاقتصادية المختلفة، الزراعة والصناعة والخدمات. وفي هذا الصدد، حدث انخفاض نسبي مستمّر للعاملين في قطاع الزراعة للوطن العربي اجمالاً، ولكل قطر من أقطاره على حدة. فبينما كانت نسبة العاملين في الزراعة عام ١٩٦٥ هي ٦١ بالمائة من مجموع قوة العمل العربية، انخفضت هذه النسبة إلى ٤٩,٧ عام ١٩٨٥. وتفاوتت نسبة هذا الانخفاض بين المجموعات القطرية المختلفة؛ ففي بلدان الخليج النفطية، انخفضت النسبة من ٥٥,٤ إلى ٣١ بالمائة. وفي أقطار الحزام الشمالي (المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، وسوريا، ولبنان، والأردن)، انخفضت نسبة العاملين في الزراعة من ٥٥ إلى ٤٣ بالمائة. أما أقطار الحزام الجنوبي غير النفطية (جيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن العربية، واليمن الديمقراطية) فقد انخفضت النسبة من ٨٣ إلى ٧٤ بالمائة خلال العقدين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥. أي أن هذه المجموعة لا تزال أغلبية سكانها تعيش وتعمل في الريف.

كان انخفاض نسبة العاملين في الزراعة لحساب ارتفاع نسبتهم في الصناعة والخدمات. ففي الصناعة، ارتفعت النسبة من ١٤ إلى ٢٥,٧ بالمائة، أي حوالى ١١,٧ نقطة مئوية، وهي تكاد تقارب ما خسرته الزراعة في الفترة نفسها (١١,٣ بالمائة). ومرّة اخرى نجد تفاوتاً بين المجموعات القطرية في نسبة زيادة العاملين في الصناعة، فبينما زادت النسبة في أقطار مجلس التعاون الخليجي من ١٥ إلى ١٧ بالمائة فقط، نجدها تتضاعف في بقية أقطار الحزام الشمالي (من ١٦ إلى ٣١,٨ بالمائة)، وتزيد حوالى ٤ نقاط مئوية فقط في أقطار الحزام الجنوبي غير النفطية (من ٧,١ بالمائة عام ١٩٦٥ إلى ١١ بالمائة عام ١٩٨٥).

وأخيراً سجّلت الخدمات ارتفاعاً طفيفاً في نسبة ما استحوذت عليه من قوة العمل العربية، حيث زادت من ٢٤,٩ إلى ٢٨,٧ بالمائة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٥. ووصلت هذه الزيادة أعلى حد لها في الأقطار النفطية (مجلس التعاون والجزائر والعراق وليبيا)، حيث ارتفعت من

٢٨,٤ إلى ٤٣,٥ بالمائة خلال المدة نفسها. أما في أقطار الحزام الجنوبي فقد ارتفعت النسبة من ١٠,٦ إلى ١٥ بالمائة.

وتعكس هذه التغيّرات في توزيع قوة العمل العربية اتجاهين واضحين. الأول، هو استمرار توجهها للتركّز في المدن، والثاني هو زيادة نسبة العاملين في الصناعة. وهو ما يعني نمو الطبقة العاملة الحديثة بوتيرة متسقة.

٢ ـ مؤشرات النمو الاقتصادية

تضاعف الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي عدة مرّات بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٥. فقد ارتفع (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠) من ٢٥ مليار دولار امريكي عام ١٩٦٠، إلى ٤٠ ملياراً عام ١٩٧٠، وإلى ٤٠٦ مليارات عام ١٩٨٠، ثم تناقص قليلاً إلى ٣٩٤ ملياراً عام ١٩٨٥[(٤)]. ويمثل مجمل هذا النّمو في ربع قرن حوالى ١٥٠٠ بالمائة، أو ١٥ مثلاً. وكانت هذه الزيادة الهائلة هي نتيجة الطفرة في ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، حيث قفز سعر برميل النفط من حوالى ٥ دولارات إلى أكثر من ثلاثين دولاراً خلال عقد السبعينات.

لذلك تفاوتت معدلات نموّ الناتج المحلي الاجمالي تفاوتاً شاسعاً، من قطر عربي إلى آخر. فمجموعة الأقطار النفطية كبيرة التصدير ـ وهي السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة وعُمان والبحرين، وليبيا والجزائر والعراق ـ استحوذت على حوالى ٧٤ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي العربي عام ١٩٨٥، أو ما مجموعه ٢٩٠ ملياراً من هذا الناتج البالغ ٣٩٤ ملياراً. هذا علماً بأن هذه المجموعة من الأقطار النفطية لا يتعدّى سكانها معاً ٣٠ بالمائة من جملة سكان الوطن العربي. بل إن ستة أقطار فقط منها، التي يجمعها مجلس التعاون الخليجي (السعودية، والكويت، وقطر، والامارات العربية المتحدة، وعُمان، والبحرين)، قد استحوذت على ٤٢ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي العربي، رغم أن مجموع سكانها لا يتجاوز ٨ بالمائة (١٤ مليوناً) من جملة سكان الوطن العربي.

وقد انعكس هذا التفاوت القطري، بالطبع، على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في بلدان الوطن العربي، على النحو الذي يظهر في الجدول رقم (٦ ـ ١). لقد بلغ هذا المتوسط أعلى مستوى له في الامارات العربية المتحدة ليصل إلى حوالى ٢٢٠٠٠ دولار سنوياً في منتصف الثمانينات، وتليها في ذلك قطر (حوالى ٢٠٠٠٠ دولار)، فالكويت (حوالى ١٧٠٠٠ دولار)، ثم السعودية (حوالى ١١٠٠٠ دولار)، فالبحرين (١٠٥٠٠ دولار)، وليبيا (٨٥٢٠ دولاراً)، وعُمان (٦٥٠٠ دولار). ثم تأتي مجموعة الأقطار ذات الانتاج والتصدير

---

(٤) الأرقام السابقة لعام ١٩٨٠ نقلاً عن:
The Arabs: Atlas and Almanac, 1985/86, p. 52.
مع تعديل رقم الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٠ المذكور في: المصدر نفسه (وهو ١٤,٤ مليار دولار) لأخذ معدلات التضخم في الحسبان. الأرقام لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ هي من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، الملحق، الجدول ٢، ص ٦٣.

المتوسطين للنفط، مثل العراق (٣٠٢٠ دولاراً) والجزائر (٢٤٠٠ دولار). ويصل متوسط نصيب الفرد أدنى مستوى له في الصومال (٢٦٠ دولاراً)، والسودان (٣٦٠ دولاراً)، وموريتانيا (٤٥٠ دولاراً) واليمن العربية واليمن الديمقراطية (٥٥٠ دولاراً). أي أن هذه المجموعة غير النفطية، التي تقع جميعاً في الحزام الجنوبي للوطن العربي، هي أفقر المجموعات العربية. فمع أن مجموع سكانها يصل إلى أكثر من ٢٠ بالمائة من اجمالي سكان الوطن العربي، إلا أن نصيبها من الناتج المحلي العربي الاجمالي لم يتعدّ ٤,٢ بالمائة عام ١٩٨٥. هذا التفاوت المذهل، والذي هو نتيجة صدفة جيولوجية بحتة، قد أدّى في العقدين الماضيين إلى حركة هجرة واسعة للعمالة من الأقطار الفقيرة والمتوسطة، إلى بلدان النفط وبخاصة في منطقة الخليج. وقد أدى ذلك، بدوره إلى تدفق التحويلات المالية من هؤلاء العاملين إلى بلدانهم، وقدرت بحوالى ٥٠ مليار دولار خلال عقد السبعينات[٥].

لقد كان متوسط معدل النمو الاقتصادي للوطن العربي اجمالاً حوالى ٧,٩ بالمائة سنوياً خلال عقد السبعينات. ولكنه تراوح بين ٨,٩ بالمائة سنوياً لأقطار مجلس التعاون الخليجي، و٥,٣ بالمائة لأقطار الحزام الجنوبي غير النفطية (أفقر المجموعات). ولكن في السنوات الوسيطة من عقد الثمانينات، تراجعت معدلات النمّو في المجموعة النفطية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط (هبط سعر البرميل من ٣٠ إلى حوالى ٢٠ دولاراً)، فسجلت نمّواً سالباً بلغ متوسطه ٥,٧ بالمائة في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣. بينما سجلت اقطار الدخل المتوسط (الحزام الشـمالي) متوسط نمّو سنوي يبلغ ٤,١ بالمائة، وأقطار الدخل المنخفض (الحزام الجنوبي غير النفطي) متوسط نموّ سنوي يبلغ ٢,٤ بالمائة للفترة نفسها.

خلاصة القول ان الأداء الإجمالي للدولة القطرية في العقدين الأخيرين عموماً، والعقد الأخير (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) خصوصاً، كان ايجابياً في المجال الاقتصادي، مؤشّراً له بالناتج المحلي الاجمالي. وينطبق ذلك على الأقطار النفطية، وغير النفطية (شمالاً وجنوباً)، مع الاختلاف في الدرجة. فإذا حيّدنا الزيادة السكانية العالية، فإن متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، قد شهد نمّواً مستمراً خلال ربع قرن (١٩٦٥ ـ ١٩٨٤)، في معظم الأقطار العربية بمعدل وصل في المتوسط حوالى ٢,٥ بالمائة سنوياً.

ولكن نموّ الناتج المحلي الاجمالي، ليس هو المؤشّر الوحيد للصحة الاقتصادية لأي مجتمع. هناك مؤشرات أخرى لا بد من أخذها في الحسبان، منها نسبة التضخم، وتوزيع الدخل، ومقدار العجز في موازين المدفوعات، ومستوى الاكتفاء الذاتي من انتاج الغذاء، والمديونية الخارجية، والاستقلال أو التبعية الاقتصادية. ويتناول كتاب **التنمية العربية** هذه الأمور بتفصيل موثّق. ويكفي هنا أن نذكر في عجالة بعض المؤشرات ذات الحساسية الخاصة

(٥) لمزيد من التفصيل عن حجم وآثار تدفقات العمالة والأموال عبر الحدود العربية في عقد السبعينات، انظر: سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

في العلاقة بين الدولة والمجتمع، لما لها من تداعيات محتملة على مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي.

يبيّن العمود قبل الأخير من الجدول رقم (٦ ـ ١)، متوسط نسبة التضخم سنوياً في الفترة من عام ١٩٧٣ (عام حرب تشرين الأول/ أكتوبر والطفرة النفطية) إلى عام ١٩٨٤. ومنها يظهر أن هذا المتوسط لم يقلّ في أي قطر عربي عن ٧,٧ بالمائة سنوياً (موريتانيا)، ووصل أقصاه ٢٠,٢ بالمائة (الصومال). وتشمل الأقطار التي قلّ فيها متوسط التضخم عن عشرة بالمائة خلال تلك الفترة، إلى جانب موريتانيا، كلاً من المغرب وتونس، والأردن، والامارات العربية المتحدة والكويت. أما الأقطار التي يتجاوز فيها المعدل السنوي للتضخم عشرة بالمائة خلال عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، فتشمل إلى جانب الصومال كلاً من: الجزائر وليبيا، ومصر والسودان، وسوريا، والسعودية، واليمن، وعمان. وخطورة التضخم على مستوى الاستقرار الاجتماعي مسألة مؤكدة لا تحتاج إلى تفصيل. فالتضخم يؤذي أول ما يؤذي اصحاب الدخول الثابتة (الموظفون وأصحاب المعاشات)، وأصحاب الدخول المنخفضة. لذلك، فإن ارتفاع معدلات التضخم في الأقطار غير النفطية خصوصاً، لا بد أن تترتّب عليه عواقب وخيمة. فهنا يتضافر الدخل المنخفض أصلاً، مع عامل تآكل القوة الشرائية لهذا الدخل. ونجد الأقطار التي ينطبق عليها ذلك تشمل: الصومال والسودان واليمن، بشكل حادّ، ثم مصر وسوريا وتونس والمغرب بشكل واضح، وإن كان أقل حدة. ولا دهشة والحال هكذا، ان معظم الانتفاضات الشعبية لأسباب اقتصادية (وسياسية) قد وقعت في عدد من هذه الأقطار خلال العقد الماضي (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) مثل مصر وتونس والسودان والمغرب.

ويوضح العمود الأخير من الجدول رقم (٦ ـ ١) البيانات الجزئية المتوافرة عن نسبة السكان تحت «خط الفقر»، كما قدّرته الأمم المتحدة لكل قطر. ومنه يظهر أنّ هذه النسبة أعلى ما تكون في الصومال، حيث وصلت النسبة إلى ٤٠ بالمائة في المدن الصومالية، وإلى ٧٠ بالمائة في الريف، ويليها في ذلك السودان الذي تصل نسبة الفقراء في مناطقه الريفية إلى ٨٥ بالمائة. ورغم عدم توافر الرقم للمدن السودانية، إلا أنه قد لا يقلّ عن ذلك الخاص بالصومال (أي ٤٠ بالمائة من سكان المدن السودانية تحت خط الفقر). ثم نجد المغرب، حيث تصل نسبة الفقر في الحضر ٢٨ بالمائة وفي الريف ٤٥ بالمائة، ثم مصر (٢١/ ٢٥ بالمائة)، وتونس (٢٠/ ١٥ بالمائة)، والجزائر (٢٠/ ـ بالمائة)، والأردن (١٤/ ١٧ بالمائة). وتكمن أهمية هذا المؤشّر في جانبه الحضري خصوصاً. فسكان المدن الفقراء، يميلون إلى التكدّس سكنياً، وإلى الهامشية اقتصادياً، الأمر الذي يجعل منهم بروليتاريا هلامية (أو رثّة)، كما سبق وأشرنا. وحينما تصل نسبتهم إلى خمس سكان المدن أو أكثر، فإن ذلك يحمل في طياته أوخم العواقب. ومرّة اخرى، نجد هذه الحالة تنطبق على البلدان التي شهدت قلاقل حضرية واسعة في العقد الماضي أي: المغرب، تونس، الجزائر، مصر، السودان.

ويرتبط وجود هذه النسبة العالية من مواطني بعض الأقطار العربية تحت خط الفقر بقضية

توزيع الدخول عموماً. ورغم أنه لا توجد بيانات موثوقة عن توزيع الدخل في أي قطر عربي، إلا أن البيانات الجزئية المشتقة من مسح ميزانية الأسرة في بعض هذه الأقطار، والملاحظات الانطباعية للعديد من المراقبين، ومؤشرات أخرى غير مباشرة عن استيراد السلع الكمالية البذخية، توحي بمزيد من الاختلال في توزيع الدخول لمصلحة الفئات العليا في المجتمع. وربما أهم من البيانات الموضوعية حول هذا الاختلال، ودقة هذه البيانات، فإن تداول قصص الاثراء الفاحش والسريع، سواء في وسائل الاعلام الجماهيرية، أم بين العامة، يكون له من التأثير النفسي الجماعي بقدر ما للبيانات الموضوعية أو أكثر.

ويغذّي من هذه النزعة في تداول قصص الاثراء الفاحش، ما يمكن أن يلاحظه رجل الشارع يومياً من مظاهر الاستهلاك الترفي والبذخي لبعض الفئات في مجتمعه، بدءاً من تشييد القصور والفيلات والعمارات السكنية الفخمة، وانتهاء بعدد ونوع السيارات الفارهة التي تجوب شوارع المدن العربية الكبرى. وربما تؤخذ هذه المظاهر بلا جدية تذكر في الأقطار النفطية الغنية، ولكن هذه المظاهر نفسها تؤخذ في الأقطار الأقل يسراً أو الفقيرة مأخذ جد هائل، لا بواسطة الفقراء فقط، ولكن، وهو الأخطر، بواسطة الفئات الشابة والمتعلمة من أبناء الطبقات الوسطى. وفي حدّها الأدنى، تعتبر هذه المظاهر الاستهلاكية الترفية مصدر استفزاز لهم؛ وفي حدها الأقصى تثير سخطهم وتهيئهم للسلوك الاحتجاجي العنيف.

وقد ارتبطت قصص الثراء الفاحش ومظاهر الاستهلاك البذخي بقصص الفساد والرشوة والمحسوبية كآليات لجمع الثروة بطرق غير مشروعة. كما ارتبطت في اذهان القطاعات المثقفة (والمحرومة في الوقت نفسه) بقصص تبديد المساعدات والقروض الخارجية لأقطارهم بواسطة المسؤولين فيها. وقد قدّرت بعض المصادر أن حوالى ثلث هذه المساعدات والقروض يتسرب مرّة أخرى إلى الخارج في شكل حسابات سرية في البنوك الأجنبية، بأسماء كبار المسؤولين[٦].

تنقلنا الملاحظة الأخيرة إلى أحد مؤشرات الصحة الاقتصادية المهمة، ألا وهو **المديونية الخارجية**. لقد تضاعفت مديونية البلدان العربية بسرعة فائقة خلال الفترة التالية لحرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣. ففي ذلك العام، كانت جملة ديون الأربعة عشر بلداً عربياً المستدينة حوالى ١٥ مليار دولار. ويوضح الجدول رقم (٦ ـ ٢) تفاقم هذه الديون في الاثنتي عشرة سنة التالية؛ لتصل عام ١٩٨٥ لكل البلدان العربية إلى أكثر من ١٦٠ مليار دولار، أي بزيادة أكثر من عشرة أمثال.

والجدير بالملاحظة أن خمسة بلدان عربية أدمنت على الاستدانة بمعدلات عالية، وهي: مصر والمغرب والجزائر والسودان وتونس. وكانت هذه البلدان الخمسة وحدها مسؤولة عن ٧٨

---

(٦) أنظر المصادر التي توثّق هذه الملاحظة في: ميشيل مارتو، «قياس المديونية الخارجية،» ورقة قدّمت إلى: منتدى الفكر العربي، ندوة المديونية والأرصدة العربية في الخارج، عمان، ١١ ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.

جدول رقم (٦ ـ ٢)

مجموع الدين الخارجي القائم بما فيه غير المسحوب في الوطن العربي (١٩٧٣ ـ ١٩٨٥)

(مليون دولار)

القطر / السنة	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٥
الأردن	٣٥٩,٣	٢٤٨٥,٧	٢٤٧٥,٧	٢٥١٨,١	٢٨٣٠,٣	٣٦٩٢,٠
تونس	١٢٧١,٢	٥٠٣٥,٨	٥٠١٧,١	٤٩٢٣,١	٥٢٧٨,١	٦٢٦٣,٠
الجزائر	٤٩١٦,٤	٢٣١٨٧,٩	٢٠٤٩٤,١	١٨٦٨٧,٥	١٨٧٦٢,٣	١٨٣٩١,٠
جيبوتي	-	٤٩,٥	٧١,٦	٣٢,٢	١٤٩,٨	٢٣٠,٠
السودان	٩٧١,٨	٥٣٦٨,١	٥٩٤٩,١	٦٤٤٥,٩	٦٥٣٩,٠	٧٢٣١,٠
سوريا	٧٠٧,٦	٤٥٩٦,٦	٤٣٣٩,٢	٤٢٢٠,٠	٣٩٤٠,١	٥٥٦٠,٠
الصومال	٢٦٨,٣	١١٢٩,٢	١٣٠٣,٠	١٣٢١,٩	١٥٠٣,٩	١٧٥٣,٠
عُمان	٩١,٧	٨٩٨,٥	٩٢٩,٥	١٣٠٣,٢	١٦٨٠,٧	٢٢٢٥,٠
لبنان	٩٨,١	٤٢٥,١	٣٨٤,٨	٣٣٢,١	٢٤٦,٢	٣٠٤١,٠
مصر	٢٩١٢,٩	١٧٨٥١,٢	١٩٢١١,٠	١٩٧٨٩,٠	١٩٧٨٩,٠	٣٨٩٢٥,٠
المغرب	١٣٠٩,٤	٩٢١٧,٨	١١٠٩٢,٣	١٢٠٩٨,٩	١٣١٠٣,٥	١٥٢٦٠,٠
موريتانيا	٢١٣,٨	١٣٨٨,٠	١٥٠١,٣	١٦٣٦,٣	١٧٥٣,٩	١٥١١,٠
اليمن الديمقراطية	١٧٤,٥	١٢٤٠,٧	١٢٧١,٥	١٣١٧,٥	٢٠٥٧,٩	١٣٩٢,٠
اليمن العربية	٣٢٢,٦	١٦٥٥,١	٢٠١٩,٠	٢٢٤٤,٠	٢٤٠٣,٠	٢٦٧٣,٠
المجموع الكلي	١٤٦٤١,٢	٧٤٥٢٩,٢	٧٦٠٥٨,٩	٧٦٤٣٢,٩	٨٠٠٣٧,٧	١٦١١٦٤,٠(*)

(*) يشمل هذا المجموع مديونية أقطار عربية أخرى بدأت في الاستدانة عام ١٩٨٤، وهي السعودية (١٦٢٩٠)، والعراق (٩٥٥٦)، والكويت (٩٢٥٣)، وليبيا (٤٣٧٠)، والبحرين (٩١٣)، وقطر (٨٧٠)، والامارات العربية المتحدة (١٢٠٣١).

المصدر: للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة** (الكويت: الصندوق، ١٩٨٤)، و AMEX, Bank International, 1986, and World Bank, *Annual Report 1985*.

بالمائة من جملة الديون العربية عام ١٩٧٣، ثم قفز نصيبها من هذه الديون إلى أكثر من ٨١ بالمائة عام ١٩٨١. ولكن نسبة ديونها إلى جملة الديون العربية بدأت تتناقص منذ ذلك الحين لتنخفض إلى ٥٢ بالمائة عام ١٩٨٦، كما يظهر من الجدول رقم (٦ ـ ٣). هذا رغم أن الحجم المطلق لديونها لا يزال يتصاعد عاماً بعد آخر. ويرجع الانخفاض النسبي في نصيب هذه البلدان الخمسة في الواقع إلى دخول البلدان العربية النفطية إلى ميدان الاستدانة، ابتداء من عام ١٩٨٣، نتيجة الانخفاض في مواردها المالية بسبب تدهور اسعار النفط. فقد بلغت ديون السعودية عام ١٩٨٥ حوالى ١٦ مليار دولار، وارتفع الرقم إلى حوالى ١٧٦ ملياراً في العام التالي (١٩٨٦). وينطبق الأمر نفسه على الكويت والامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وليبيا والعراق. وبالنسبة إلى هذه الأخيرة، فإن انفاقها العسكري بسبب الحرب مع ايران قد ضاعف من حاجتها إلى الاستدانة، ومع ذلك يظلّ الدين الخارجي للبلدان النفطية قضية ثانوية، نظراً لتوافر احتياطات كبيرة لها في الخارج (أرصدة، ودائع، وسندات)، ربما باستثناء العراق وليبيا. أما الأقطار الخمسة المذكورة في الجدول رقم (٦ ـ ٣)، وغيرها من البلدان غير النفطية، فهي الأكثر تعرّضاً للضغوط الخارجية والداخلية بسبب ضخامة ديونها بالنسبة إلى إجمالي ناتجها المحلي من ناحية، ولعدم وجود احتياطات مالية أو ذهبية كبيرة لها من ناحية أخرى. وهذه الأقطار الخمسة ـ كما رأينا على مؤشّرات اخرى في الجدول رقم (٦ ـ ١) ـ تعاني من معدلات تضخمية عالية، ومن وجود نسبة كبيرة من سكان مدنها (أكثر من ٢٠ بالمائة) يعيشون تحت خط الفقر، ويكوّنون «بروليتاريا هلامية» قابلة للانفجار والاشتعال مع أول استفزاز اقتصادي تمارسه الدولة،

جدول رقم (٦ ـ ٣)
مجموع ديون مصر والمغرب والجزائر وتونس والسودان

السنة	مليون دولار	النسبة إلى اجمالي الدين العربي
١٩٧٣	١١٣٨١,٦	٧٧,٧
١٩٨٠	٦٠٦٦٠,٨	٨١,٤
١٩٨١	٦١٧٦٣,٦	٨١,٢٠
١٩٨٢	٦١٤٢٦,٦	٨٠,٤
١٩٨٣	٦٣٤٧١,٩	٧٩,٣
١٩٨٥	٨٦٠٧٠,٠	٥٤,٣
١٩٨٦(*)	٩١٧٠٢,٠	٥٢,٣

(*) المجموع لذلك العام لكل الأقطار العربية هو ١٧٥٤٤٩ مليون دولار، تدخل فيها السعودية (١٨٣٩٥)، والكويت (١٠١٣٥)، والعراق (١٠٨٩٣) والامارات العربية المتحدة (١٣١١٠)، وليبيا (٤٧٠٣)، والبحرين (٩٤٠)، وقطر (٨٩٨).

المصدر: الجدول رقم (٦ ـ ٢) السابق، و Amex, Bank International, 1987.

مثل رفع أسعار الخبز أو الغاء الدعم عن سلع غذائية أخرى.

إن معظم الديون العربية هي لدول ومؤسسات مالية غربية، أو لهيئات مالية دولية يهيمن عليها الغرب، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد تزامن الارتفاع السريع للديون العربية مع التحوّل في السياسة الخارجية لمعظم الأقطار العربية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، باتجاه التحالف مع الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية، كما تزامن هذا الارتفاع مع «سياسات الانفتاح» التي أخذت بها الأقطار العربية التي كانت في العقدين السابقين، تنحو منحى اشتراكياً تخطيطياً في سياساتها الاقتصادية الداخلية. وبتعبير آخر، تزامن «الانفتاح الاقتصادي» داخلياً، مع «توجه غربي» خارجياً، مع زيادة في المديونية، خلال الاثني عشر عاماً التالية لحرب تشرين الأول/ أكتوبر. ويعني ذلك زيادة في تبعية أقطار الوطن العربي للنظام الرأسمالي العالمي في منتصف الثمانينات، عما كان عليه الحال في الستينات وأوائل السبعينات. وهناك مؤشّرات أخرى تؤكد هذه الخلاصة، ولا مجال للتفصيل فيها هنا، مثل اتجاه التجارة الخارجية العربية ومكوناتها[٧].

ولعلّ ما يكشف عنه العمود الثالث من الجدول رقم (٦ ـ ٤)، يمثل مؤشّراً إضافياً لجانب آخر من جوانب الاداء الاقتصادي العربي الذي يكرس هذه التبعية. ونقصد به فجوة الغذاء، التي اتسعت في العقد الأخير. ففي بلدان الاحجام السكانية الكبيرة، قلّ معدل انتاج الغذاء بالنسبة إلى الفرد بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٤. حدث هذا في كل أقطار المغرب العربي (وبخاصة الجزائر وتونس)؛ وكل أقطار وادي النيل، وبخاصة الصومال؛ وفي العراق وأقطار الخليج والجزيرة العربية. هناك أربعة أقطار فقط زاد فيها إنتاج الغذاء في منتصف الثمانينات عمّا كان عليه في منتصف السبعينات، وهي لبنان (٤٥ بالمائة)، والأردن (٣٦ بالمائة)، وسوريا (٢٣ بالمائة). وقد دخلت السعودية هذه الفئة بدءاً من عام ١٩٨٥، حيث اكتفت ذاتياً من انتاج القمح (لا يظهر ذلك في الجدول الذي يتوقف عند عام ١٩٨٤).

لقد تضاءل انتاج العرب لغذائهم طوال العقد السابق. فإذا أخذنا الحبوب كمؤشر للأمن الغذائي، فإننا نلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي العربي منها قد هبطت من ٦٩ بالمائة كمتوسط للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥، إلى ٤٥ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. وبالنسبة إلى **القمح**، وهو الغذاء الرئيسي والاستراتيجي ضمن مجموعة الحبوب، فإننا نلاحظ انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من ٥١ بالمائة إلى نحو ٣٥ بالمائة خلال الفترة نفسها. وتقدّر قيمة واردات الغذاء

---

(٧) لمزيد من التفصيل والتوثيق حول تكريس تبعية أقطار الوطن العربي في العقدين الأخيرين، انظر: ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، **مستقبل التنمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر])، من مجلدات مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي؛ محمد ازهر سعيد السماك، «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (ايلول / سبتمبر ١٩٨٦)، وعادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، ٢ ج (بيروت: دار الكلمة؛ دار الوحدة، ١٩٨١).

من الخارج لسدّ هذه الفجوة المتزايدة بحوالى عشرين مليار دولار عام ١٩٨٥[٨]. ويأتي معظم هذا الغذاء من الدول الغربية. وهو أحد المصادر الرئيسية لزيادة المديونية العربية لهذه الدول. أي أننا في صدد أحد المكبلات الأخرى في علاقات التبعية للغرب. فليس الأمر مجرد ديون، أو تجارة خارجية، ولكنه أيضاً اعتماد على الغرب في سلعة حيوية ـ حياتية هي الغذاء.

ومشكلتا المديونية والغذاء تجعلاننا نضع مؤشّرات النموّ الاقتصادي العالية في الأقطار العربية خلال العقدين الأخيرين في حجمها الحقيقي. فرغم ارتفاع هذه المؤشرات للوطن العربي اجمالاً ـ حيث كان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في السبعينات حوالى ٨ بالمائة ـ إلا أن ادارة الاقتصاد العربي عموماً، وربطها بالاعتبارات الاستراتيجية للأمن العربي خارجياً، واعتبارات العدالة التوزيعية داخلياً، قد جانبها التوفيق. هذا رغم توافر المصادر المالية الهائلة، والتي أشرنا إلى نموّها الفلكي، بخاصة في الفترة التالية لعام ١٩٧٣.

٣ ـ تطور مؤشرات الغذاء والصحة

ما ذكرناه في الفقرة السابقة عن تزايد الفجوة الغذائية في معظم أقطار الوطن العربي، لا ينبغي أن يوحي بتدهور عام في مستويات استهلاك الفرد العربي، أو في الحصول على احتياجاته من السعرات الحرارية. فباستثناء بعض الأقطار التي أصابها الجفاف، ومن ثم المجاعة، في أوائل الثمانينات، فإن معظم أبناء الأقطار الأخرى قد تحسّنت أحوالهم الغذائية. ويظهر ذلك من العمود الرابع في الجدول رقم (٦ ـ ٤). فباستثناء أربعة أقطار ـ هي السودان والصومال واليمن العربية واليمن الديمقراطية ـ كان متوسط الاستهلاك الفردي من السعرات الحرارية أعلى من احتياجاته اليومية بنسبة مئوية تتراوح بين ٥٥ بالمائة (ليبيا)، و ٥ بالمائة (المغرب). أما الأقطار الأربعة التي كان متوسط الاستهلاك الفردي فيها دون المطلوب عام ١٩٨٣، فقد تراوح العجز بين ١١ بالمائة (الصومال)، و ٣ بالمائة (موريتانيا)، وهي كلها من أقطار الحزام الجنوبي غير النفطية. وبصفة عامة، زاد متوسط السعرات الحرارية للفرد في الوطن العربي من أقل من ٦٠٠٠ سُعرة عام ١٩٦٠، إلى أكثر من ٦٦٠٠ سُعرة عام ١٩٨٠، وهو يمثل ١٠٦ بالمائة من المطلوب صحيّاً.

أما في المؤشّرات الصحية الأخرى، فقد كان انجاز كل الدول القطرية ملموساً، مع تفاوت في هذا الصدد من قطر إلى آخر. فكل الأقطار تقريباً نجحت في توفير مياه الشرب النقية لسكان المدن فيها، باستثناء موريتانيا، والصومال واليمن، حيث لا يزال ٢٠ بالمائة و ٣٥ بالمائة و ٢٧ بالمائة، على التوالي محرومين من هذه الخدمة. أما سكان الريف، فإن نسباً أكبر لا تزال

---

(٨) حول مزيد من الارقام عن الفجوة الغذائية، انظر: جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٦، الملحق، الجدول رقم (٥ ـ ٥)، ص ٩٠. وحول تحليل أبعاد مشكلة الغذاء العربية عموماً، أنظر: **الأمن الغذائي العربي: أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي حول الأمن الغذائي في الدول العربية والعالم الثالث، عمان (٨ ـ ١٠ شباط / فبراير ١٩٨٦)**، سلسلة الحوارات العربية (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦)، بخاصة ص ٣١١ ـ ٣١٥.

محرومة، وتتراوح بين ١٠ بالمائة (ليبيا)، و ٧٩ بالمائة (الصومال واليمن العربية).

أما نسبة عدد الأطباء لعدد السكان، فقد احرزت كل الأقطار تقدماً ملحوظاً، كما هو واضح من الجدول رقم (٦ ـ ٤). في عام ١٩٦٠ كان عدد السكان لكل طبيب واحد يتراوح بين ٣٧٠٠٠ في موريتانيا، و ١١٥٠ في الكويت. وفي عام ١٩٨٠ انخفض عدد السكان لكل طبيب وأصبح يتراوح بين ١٤٠٠٠ في الصومال و ٥٣٠ في لبنان. وفي مقدمة الأقطار العربية التي انجزت تقدّماً في هذا الصدد يعد لبنان، وكل من الكويت (٥٩٠ شخصاً)، وليبيا (٧٣٠ شخصاً لكل طبيب)، والامارات العربية المتحدة (٩٠٠ شخص)، ومصر (٩٧٠ شخصاً)، والمعدل فيها جميعاً هو أقل من ألف شخص لكل طبيب، وهو معدل رفيع حتى بالنسبة إلى المستويات العالمية. وهناك مجموعة أخرى من الأقطار يتراوح فيها المعدل بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ شخص من السكان لكل طبيب، وهي تشمل السعودية (١٦٤٠)، والعراق (١٧٩٠)، والأردن (١٨٩٠)، وتليها مجموعة يتراوح المعدل السكاني فيها لكل طبيب بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ شخص، وتشمل الجزائر، وتونس، وسوريا. أما المجموعة التي ما زالت في المؤخرة ـ رغم انجازها الواضح بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ ـ فهي الصومال (١٤٢٩٠)، واليمن العربية (١١٦٧٠)، وموريتانيا (١١٤٠٠)، والسودان (٨٨٠٠)، واليمن الديمقراطية (٧٣٩٠). ونلاحظ الاتجاهات العامة نفسها في تحسّن معدلات الممرضين لعدد السكان خلال العقدين (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠)، بالترتيب نفسه تقريباً. وبصفة عامة، كان عدد السكان لكل طبيب عام ١٩٦٥ هو ١١٨٠٠ شخص كمتوسط عام للوطن العربي، وانخفض هذا المتوسط عام ١٩٨٢ ليصبح ٤٥٠٠ شخص تقريباً. وبالنسبة إلى الممرضين، كان عدد السكان لكل ممرّض هو ٣٠٠٠ شخص عام ١٩٦٠، وانخفض العدد إلى حوالى ٢٠٠٠ شخص عام ١٩٨٠[٩].

وأخيراً، فإن بعض المؤشرات الحساسة وذات الدلالة القصوى في تطور الأحوال الصحية والغذائية في الأقطار العربية كانت قد وردت في الجدول رقم (٦ ـ ١)، ونقصد بها معدل الوفيات الخام ومعدل وفيات الأطفال بصفة خاصة.

٤ ـ تطور مؤشرات التعليم

التعليم هو أحد الميادين الرئيسية التي بذلت فيها الدولة القطرية جهداً كبيراً منذ الاستقلال، بصرف النظر عن الكم والنوع اللذين نتجا عن هذا المجهود. ويعكس الجدول رقم (٦ ـ ٥) بعض جوانب هذا المجهود.

ففي مجال محو الأمية وتعليم الأطفال القراءة والكتابة، ضاعف الوطن العربي ككل نسبة من يقرأون ويكتبونِ أي غير الأميين، من ١٨ بالمائة إلى ٤٠ بالمائة بين عامي ١٩٦٠و ١٩٨٥، أي أكثر من الضعف في ربع قرن. ورغم هذا الانجاز الواضح، فإنه لا يزال معواضعاً حتى

(٩) الأرقام الأحدث في فقرة المؤشرات الصحية وغير الواردة في الجدول رقم (٦ ـ ٤)، هي من: جامعة الدول العربية، الامانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، الملحق، الجدول رقم (١ ـ ٥)، ص ٥٢.

جدول رقم (٦ - ٤)

تطور بعض المؤشرات الصحية والغذائية لأقطار الوطن العربي (١٩٦٠ - ١٩٨٢)

الاقاليم/ الأقطار	النسبة المئوية من السكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب ١٩٨٢			النسبة المئوية من السكان الذين تتوافر لهم الخدمات الصحية ١٩٨٠ - ١٩٨٣			متوسط مؤشر الانتاج الفردي للغذاء (١٩٧٤ - ١٩٧٦ = ١٠٠) ١٩٨٢ - ١٩٨٤	الاستهلاك الفردي بالسعرات كنسبة مئوية من الحاجة اليومية ١٩٨٢	عدد السكان لكل			
	المجموع	حضري	ريفي	المجموع	حضري	ريفي			طبيب		ممرض	
									١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
المغرب العربي												
تونس	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٤	١٢١	١٠,٠٣٠	٣,٦٩٠	٠٠	٨٩٠
الجزائر	٩٠	١٠٠	٨٠	٩٠	١٠٠	٨٠	٧٩	١١٥	٥,٥٣٠	٢,٦٥٠	٠٠	.ذ.
المغرب	٠٠	٠٠	٠٠	٥٠	٩٣	٣٤	٩١	١٠٥	٩,٤١٠	١١,٢٠٠	٠٠	١,٨٣٠
ليبيا	٩٨	١٠٠	٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٤	١٥٥	٦,٥٨٠	٧٣٠	١,٣٢٠	٤٠٠
موريتانيا	٠٠	٨٠	٠٠	٣٠	٠٠	٠٠	٩٥	٩٧	٢٧,٤١٠	١١,٤٠٠	٠٠	١,٨٣٠
وادي النيل												
جيبوتي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السودان	٤٨	٠٠	٣١	٥٢	٠٠	٤٠	٩٣	٩٠	٣٣,٤٣٠	٨,٨٠٠	٣,٠٣٠	١,٤١٠
الصومال	٣١	٦٥	٣١	٢٥	٥٠	١٥	٦٩	٨٩	٢٦,٧٥٠	١٤,٢٩٠	٤,٨١٠	٢,٣٣٠
مصر	٧٥	٨٨	٦٤	٠٠	٠٠	٠٠	٩١	١٢٦	٢,٥٦٠	٩٧٠	١,٩٣٠	١,٥٠٠
المشرق العربي												
الأردن	٨٩	١٠٠	٦٥	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٦	١١٧	٥,٨٠٠	١,٨٩٠	١,٩٣٠	١,٣١٠
سوريا	٧١	٩٨	٥٤	٧٥	٩٢	٦٠	١٢٣	١٢٧	٤,٦٣٠	٢,٣١٠	٦,٦٦٠	١,٤٤٠
العراق	٧٣	٩٧	٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٨٥	١١٨	٥,٣٧٠	١,٧٩٠	٣,٠٣٠	٣,١٤٠
لبنان	٩٣	٩٥	٨٥	٠٠	٠٠	٠٠	١٤٥	٠٠	١,٢١٠	٥٣٠	٢,٠٨٠	٧٣٠

يتبع

تابع جدول رقم (٦ - ٤)

الجزيرة والخليج												
الامارات العربية المتحدة	٩٣	٩٥	٨١	..	..	..	..	..	..	٩٠٠	..	٣٤٠
البحرين							..	..	..	..	..	..
السعودية	٩٣	١٠٠	٦٨	٩٧	١٠٠	٨٨	٩٨	١٣٤	١٦,٣٧٠	١,٦٤٠	٥,٨٥٠	١,١٥٠
عُمان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الكويت	٨٩	..	..	٩٣	..	..	..	..	١,١٥٠	٥٩٠	٢٦٠	١٨٠
اليمن الديمقراطية	٥٠	٧٣	٣٩	٣٠	..	..	٨٣	٩٤	١٢,٢٩٠	٧,٣٩٠	..	٥٨٠
اليمن العربية	٣١	١٠٠	٢١	٣٢	٧٠	٥	٨٤	٩٢	١٣٠,٠١٠	١١,٦٧٠	..	٤,٥٨٠

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأطفال، وضع الأطفال في العالم، ١٩٨٧.

جدول رقم (٦ - ٥)
تطور بعض مؤشّرات التعليم في أقطار الوطن العربي (١٩٦٠ - ١٩٨٥)

الاقاليم/ الأقطار	النسبة المئوية للبالغين المتعلمين ١٩٦٠	١٩٧٠		١٩٨٥		عدد أجهزة الراديو لكل ١٠٠ من السكان ١٩٨٣	نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية (نسبة مئوية) اجمالي ١٩٦٠		اجمالي ١٩٨٢ - ١٩٨٤		صافي ١٩٨٢ - ١٩٨٤		الالتحاق بالصف الأول الابتدائي وانهاء المرحلة الابتدائية (نسبة مئوية)	نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية (نسبة مئوية) ١٩٨٢ - ١٩٨٤		نسبة أصحاب التعليم العالي إلى اجمالي السكان ١٩٨٠ (نسبة مئوية)
	اجمالي	ذكور	اناث	ذكور	اناث		ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	١٩٨٠ - ١٩٨٤	ذكور	اناث	
المغرب العربي																
تونس	١٦	٤٤	١٧	٦٨	٤١	١٦٢	٨٨	٤٣	١٢٥	١٠٢	٩٩	٨٥	٧٨	٤٠	٢٦	٥
الجزائر	١٠	٣٩	١١	٦٣	٣٧	٢١٥	٥٥	٣٧	١٠٦	٨٢	٩٢	٧٤	٧٧	٥٠	٣٥	٥
المغرب	٢٨	٣٤	١٠	٤٥	٢٢	١٦٣	٦٧	٢٧	٩٧	٦١	٧٠	٤٦	٨٠	٣٥	٣٤	٤
ليبيا	٢٢	٦١	١٣	٨١	٥٠	٢٢٢	٩٣	٣٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٢	٠٠	٠٠	٦
موريتانيا	٥	٠٠	٠٠	١٧	١٠	١٠١	١٣	٣	٤٥	٢٩	٠٠	٠٠	٨٠	١٩	٦	٠٠
وادي النيل																
جيبوتي																
السودان	١٣	٢٨	٦	٤١	٢١	٢٤٦	٣٥	١٤	٥٩	٤٣	٠٠	٠٠	٦٩	٢١	١٥	٢
الصومال	٢	٥	١	٦٨	٣٦	٣٥	١٣	٥	٢٨	١٥	٢١	١١	٣٣	١٩	١٠	١
مصر	٢٦	٥٠	٣٠	٥٩	٣٠	١٧٤	٨٠	٥٢	١٠١	٧٦	٠٠	٠٠	٦٤	٦٧	٤٥	١٥
المشرق العربي																
الأردن	٣٢	٦٤	٢٩	٨٧	٦٣	١٩١	٩٤	٥٩	١٠١	٩٨	٩١	٨٨	٩٧	٧٦	٧٧	٢٧
سوريا	١٦	٦٠	٣٠	٧٦	٤٣	١٩٥	٨٩	٣٩	١١٤	٩٦	٩٩	٨٦	٨٧	٦٧	٥٤	٥
العراق	١٨	٥٠	١٨	٧٠	٨٧	١٨٨	٩٤	٣٦	١١٣	٩٩	٩٧	٨٨	٨٧	٧٠	٣٩	٩
لبنان	٦٠	٧٩	٥٨	٨٦	٦٩	٧٩٧	١٠٥	٩٩	١١٥	١٠٥	٠٠	٠٠	٠٠	٦١	٦٣	٣٥

يتبع

الجزيرة والخليج																
الامارات العربية المتحدة	٠٠	٢٤	٧	٥٨	٣٨	٢٤١	٠٠	٠٠	٩٤	٩٥	٥٢	٧٤		٤٩	٦١	٣
البحرين																
السعودية	٣	١٥	٢	٣٥	١٢	٢٩٥	٢٢	٢	٨١	٥٥			١٥			
عُمان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦١٩	٠٠	٠٠	٩٤	٧٢	٧٥	٥٦	٦٤	٣٨	١٩	٢
الكويت	٤٧	٥٠	٢٠	٥٩	٣٠	١٧٤	٨٠	٥٢	١٠١	٧٦	٠٠	٠٠	٩٧	٦٧	٤٥	١٢
اليمن الديمقراطية	٥	٣١	٩	٥٩	٢٥	٦١	٢٠	٥	٩٧	٣٦	٠٠	٠٠	٦٠	٢٦	١١	١
اليمن العربية	٣	٩	١	٢٧	٣	٢٠	١٤	٠	١٠٧	٢١	٠٠	٠٠	٤٠	١٦	٢	٧
المتوسط العام للوطن العربي	١٨			٤٠		-	٦٨	٣٥	٩٥	٦٩	-	-	-	٥٨	٢٢	٨

المصدر: المصدر نفسه، و *The Arabs: Atlas and Almanac 1985/86* (Washington, D.C.: The American Educational Trust, 1986), p. 32.

بمقاييس دول أخرى في العالم الثالث، بما في ذلك بعض دول الجوار مثل ايران، التي رفعت نسبة عدد غير الأميين فيها من ١٦ بالمائة إلى ٥٠ بالمائة خلال الفترة نفسها.

في عام ١٩٦٠ تراوحت نسبة غير الأميين بين ٢ بالمائة (الصومال)، و ٦٠ بالمائة (لبنان). بعد ذلك بربع قرن، تراوحت هذه النسبة بين ١٥ بالمائة (اليمن العربية) إلى ٧٠ بالمائة (الأردن). وفي منتصف الثمانينات كان يلي الأردن في هذا المضمار، كل من لبنان: (٦٨ بالمائة)، وتونس (٦٢ بالمائة)، والكويت والصومال (٦٠ بالمائة). أما الأقطار التي تراوحت نسبة غير الأميين فيها بين ٤٠ و ٦٠ بالمائة فتشمل: سوريا (٥٨ بالمائة)، والامارات العربية المتحدة (٥٦ بالمائة)، ومصر (٤٤ بالمائة)، واليمن الديمقراطية (٤٠ بالمائة). أما باقي الأقطار العربية، بما فيها الأقطار النفطية (غير الكويت والامارات العربية المتحدة)، فلا تزال نسبة غير الأميين فيها دون الأربعين بالمائة؛ وتنخفض هذه النسبة إلى أدناها في موريتانيا (١٧ بالمائة) واليمن العربية (٢١ بالمائة)، والسودان (٢٥ بالمائة)، والمغرب (٢٨ بالمائة). ولعلّ الانجاز الرفيع في هذا المضمار كان للصومال، التي هي أفقر البلاد العربية، ومع ذلك رفعت من نسبة غير الاميين فيها من ٢ إلى ٦٠ بالمائة في ربع قرن؛ ولم يـدانِها في ذلك أحد من الاغنياء أو الفقراء (أي تحقيق ٥٨ نقطة مئوية). وهي ظاهرة تؤكد أن محو الأمية ليس قضية موارد مالية وبشرية لتعليم السكان، بقدر ما هو ارادة وسياسة وادارة، ويصدق الأمر نفسه، وإن يكن بدرجة أقل، على اليمن الديمقراطية، التي رفعت نسبة غير الاميين فيها من ٥ إلى ٤٠ بالمائة (أي ٣٥ نقطة مئوية في ربع قرن).

ويلاحظ من الأعمدة المختلفة في الجدول رقم (٦ ـ ٥) أن نسبة الاناث لا تزال دون نسبة الذكور بشكل ملحوظ، إن يكن فيما يتعلق بغير الاميات، أو الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية؛ وإن كانت الفجوة بين الجنسين تضيق تدريجاً. فبينما كانت هذه الفجوة تصل إلى ٣٣ نقطة مئوية في معدل التحاق الجنسين بالتعليم الابتدائي عام ١٩٦٠، فإنها ضاقت إلى ٢٦ نقطة مئوية عام ١٩٨٤. وبينما ارتفعت نسبة الذكور الذين يحق لهم الالتحاق بهذه المرحلة من ٦٨ إلى ٩٥ بالمائة (أي حوالى ٢٧ نقطة مئوية)، فإننا نجدها قد تضاعفت تقريباً بالنسبة إلى الاناث (من ٣٥ إلى ٦٩ بالمائة، أي ٣٤ نقطة مئوية). والأقطار التي كادت تقفل الفجوة تماماً في تعليم الجنسين في هذه المرحلة على الأقل، تشمل لبنان وتونس والأردن والعراق.

وإجمالاً، تكاد معظم الأقطار العربية توفّر مكاناً في المرحلة الابتدائية لكل الأطفال الذكور، ولنصف الأطفال الاناث مع منتصف الثمانينات. ويوضح الجدول رقم (٦ ـ ٥) التفاوت الواضح في هذا الصدد بين الأقطار العربية.

وفي مرحلة التعليم الثانوي، ارتفعت نسبة من التحقوا به ممن يحقّ لهم ذلك (المجموعة العمرية ١٣ ـ ١٨ سنة) من ١٠ بالمائة عام ١٩٦٠ إلى ٤٠ بالمائة عام ١٩٨٤، أي بزيادة أربعة أمثال خلال ربع قرن. ولكن الفجوة بين الذكور والاناث هنا أيضاً لا تزال كبيرة، حيث لا تتجاوز نسبة الاناث في التعليم الثانوي نصف تلك التي للذكور. ولبنان والأردن والامارات العربية

المتحدة، هي الاستثناء لهذه الملاحظة. ففي كل من الامارات العربية المتحدة ولبنان، تزيد نسبة الاناث عن الذكور في التعليم الثانوي، وفي الأردن تكاد النسبة تكون مساوية (٧٩ بالمائة/ ٧٧ بالمائة).

وأخيراً نلاحظ من الجدول رقم (٦ ـ ٥)، أن **التعليم الجامعي** لا يزال حظ أقلية الأقلية في الوطن العربي اجمالاً، حيث لم تتجاوز نسبة أصحابه ٨ بالمائة من السكان عام ١٩٨٠، ومن المحتمل أن تكون قد وصلت إلى ١٠ بالمائة عام ١٩٨٥. ومع ذلك فهذا يعني أن الوطن العربي ككل يضمّ في الوقت الحاضر حوالى ١٨ مليون شخص جامعي، وهو عدد كبير بالمقاييس المطلقة. وهؤلاء، كما ذكرنا مراراً، هم عماد ما سميناه **«بالطبقة المتوسطة الجديدة»**. وقد لعبت هذه الشريحة دوراً مهماً في مرحلة النضال من اجل الاستقلال. ثم في مرحلة بناء الدولة القطرية. ومن المؤكد أنها بحجمها المتنامي ستلعب دوراً «مماثلاً»، إن لم يكن أكثر أهمية خلال العقود الثلاثة المقبلة. فإذا استمر معدل نموّها على الوتيرة نفسها (٢ بالمائة عام ١٩٦٠ وحوالى ١٠ بالمائة عام ١٩٨٥، أي تضاعفت ٥ مرّات في ربع قرن)؛ فمن المحتمل أن تصل نسبتها إلى ٤٠ بالمائة مع عام ٢٠١٠. وسنرى المضاعفات المحتملة لذلك في موضع مقبل من هذا الكتاب.

ثالثاً: نموّ سريع وتنمية بطيئة وأزمة شرعية

لقد تعمدنا أن نورد مؤشرات النمو السابقة في السكان والطاقة البشرية والاقتصاد والصحة والتعليم، لنسجّل النجاح الكمّي للدولة القطرية في عدد من المجالات الحيوية. ولكننا في الوقت نفسه أشرنا لماماً وبسرعة في عدة مواقع إلى أن هذا النّمو، إمّا أنّه كان أقلّ مما ينبغي (وبخاصة في التعليم والغذاء)، وإمّا أنه كان غير متوازن وبثمن فادح (تخلّف الزراعة والمديونية المتصاعدة، واختلال توزيع الدخول). وهنا تكمن احدى ازمات الدولة القطرية، وهي فقدان الفعالية والمصداقية الشرعية[10].

فالنمو الهائل في السكان والثروة، كان ولا يزال مختلاً في توزيعه بين المجموعات القطرية، وفي داخل كل مجموعة، وفي داخل كل قطر على حدة. كما لم يواكبه بالدرجة أو السرعة نفسها، تنويع لقاعدة الانتاج السلعي، أو توسيع لهذه القاعدة. وأهم من ذلك وأخطر، أنه نمو تابع للنظام الرأسمالي العالمي، بكل ما ينطوي عليه ذلك من خطر على الأمن القومي العربي، وعلى احتمالات الابتزاز المستقبلية، وبخاصة في مجالي الغذاء والسلاح.

---

(١٠) اعتمدنا في هذا الجزء على دراستين سابقتين لهذا الكاتب، انظر: سعد الدين ابراهيم: **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ص ٢٦٤ ـ ٢٧٤، و«مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ورقة قدّمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٠٣ ـ ٤٣١.

كما أن النمو الهائل في السكان والثروة، قد نتجت عنه خلال العقدين الأخيرين تكوينات ونتوءات اجتماعية واقتصادية خلقتها الدولة القطرية بوعي أو عن غير قصد، ولكنها لا تستوعب دينامياتها، ومن ثم فهي عاجزة عن التعامل الخلّاق معها. فالنمو الاجتماعي ـ الاقتصادي السريع الذي حققه الوطن العربي لم يصاحبه لاعدالة في توزيع الثروة، ولا عدالة في توزيع السلطة، ولا صاحبته زيادة في المشاركة السياسية. ولو كنا قد طلبنا من أي مراقب للأحداث، في نهاية عقد السبعينات، أن يسمّي ولو بلداً واحداً من بين البلدان العربية المستقلة العشرين، قد شهد نوعاً من الديمقراطية الفاعلة، لوجد هذا المراقب نفسه في موقف بالغ الحرج. لقد كان من الجائز التسليم بأن العقدين السابقين على السبعينات شهدا ايديولوجيات ثورية، وزعامات كاريزمية، أو حتى سلطات نابعة من الاعراف والتقاليد، وكلها كانت مصادر رئيسية مقبولة للشرعية بالنسبة إلى معظم الأقطار العربية.

لقد كانت هزيمة العرب عام ١٩٦٧ هي التجربة التي انقضّ معها هذا البنيان وتناثرت أجزاؤه. فالنظم التي كانت تستقي شرعيتها من واحد أو أكثر من المصادر السالفة الذكر، فقدت الكثير من مصداقيتها. وفي هذا الاطار، تصدّعت زعامة جمال عبد الناصر الكاريزمية، بقدر ما تصدّعت سلطة النظام السوري بايديولوجيته الشورية البعثية المعلنة آنذاك. واهتز بالقدر نفسه النظام الأردني الذي يستند إلى سلطة تقليدية. وحتى النظم التي لم تلحقها مباشرة أي مهانة في ساحة المعركة، لم تفلح في الهروب من آثار عملية تآكل الشرعية وانهيارها. فمعظم هذه النظم، كانت متشابهة في هياكلها واتجاهاتها، كما كانت متحالفة سياسياً مع احد الخاسرين الرئيسيين الثلاثة في حرب حزيران/يونيو، أو مع هؤلاء الثلاثة جميعاً. لقد كان من المعروف أن النظم الحاكمة في العراق واليمن والجزائر، كانت لها صلات قوية مع نظامي مصر وسوريا، أما النظم الملكية العربية الأخرى فقد كانت مترابطة ايديولوجياً مع النظام الملكي في الأردن.

ومن السذاجة، بطبيعة الحال، أن نعزو جميع مشاكل الشرعية إلى هزيمة العرب عام ١٩٦٧. لكن من الانصاف أيضاً، أن نؤكد أن هذه الصدمة كشفت بصورة درامية عن عورات الأنظمة العربية، وعن التقصير في انجاز المهام المطلوبة لبناء أمة عصرية. لقد تغاضت قطاعات وفصائل رئيسية في المجتمع العربي عن حقها في المشاركة السياسية ومطالبتها بها، رغم كون هذه المشاركة عنصراً مهماً من عناصر التنمية. لقد كان هذا التغاضي أو التنازل المؤقت عن حق المشاركة السياسية هو نتيجة الاعتقاد، بأن بعضاً من هذه النظم الحاكمة، كان مشغولاً في انجاز مهام رئيسية كبرى في بناء الدولة الحديثة، وإزالة آثار الاستعمار، والسعي نحو تحقيق الوحدة العربية، وتأكيد الاستقلال الاقتصادي ـ السياسي، والأخذ بأسباب التصنيع، وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية، وبناء جيوش وطنية قوية لتحرير فلسطين والدفاع عن الوطن العربي. ومن الانصاف القول، بأن ثمة تقدماً كبيراً أحرز في كل من هذه المجالات، ولا سيما في مصر ـ عبد الناصر، ولكن هزيمة عام ١٩٦٧ جاءت أيضاً لتكشف عن أن هذا التقدم كان قاصراً بأشواط بعيدة عما كانت الجماهير العربية تحلم به وتتوقعه.

كانت مصر ـ عبد الناصر هي دعامة النظام العربي الثوري، الذي لحقه دمار كبير من جرّاء هذه الهزيمة. وكانت زعامة عبد الناصر الكاريزمية، والعقيدة التي طرحها، هما القوة الشرعية الرئيسية التي استند اليها نظامه وغيره من الأنظمة المشابهة في الوطن العربي. لقد تهاوى جزء كبير من مخطّط عبد الناصر، ومن الصرح الضخم الذي كان قد شيّده في السنوات الخمس عشرة السابقة. كانت أحجار وكتل البناء لا تزال في الساحة رغم الهزيمة التي شتّتت هذه الكتل في اتجاهات عدة. الجماهير العربية تمسكت بحلم مؤداه أن هذا الرجل سيكون قادراً على أن يعيد تشييد صرح البناء من جديد. وقد حاول عبد الناصر بدوره، وبجهد دون هوادة، أن ينجز هذه المهمة على امتداد سنوات ثلاث. لكنه رحل عن الساحة العربية دون أن ينجز المهمة المطلوبة. ومع ذلك، فإن المؤمنين به ظلوا يسيرون بإخلاص على دربه، على أمل أن تنتصر روح عبد الناصر ونهجه في نهاية المطاف. وقد بدا لهم أن لحظة تحقيق أحلامهم قد حانت في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣، وتمثّل ذلك في الأداء الباهر للجيوش العربية، وفي الجهود الكفؤة للدبلوماسية العربية التي رافقها في الوقت ذاته، ولأول مرة، استخدام فعال لـ «سلاح النفط» في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة.

ومن سخرية القدر، أن هذا العنصر الأخير، سلاح النفط، هو الذي عجّل بنهاية النظام العربي الثوري الذي شادته مصر ـ عبد الناصر. ان تضاعف أسعار النفط أربع مرّات، كان يعني في ذلك الوقت امكانية الضغط التكتيكي على الغرب، بغية التعجيل بإيجاد حل عادل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، إلا أنه أسفر بدلاً من ذلك عن ميلاد نظام عربي جديد يتّسم بالمهادنة والخنوع والتبعية للخارج، ويتّسم بالعنف والتسلط والقمع في الداخل. إن مسيرة الأحداث الاجتماعية السياسية، خلال ما تبقى من عقد السبعينات وعقد الثمانينات، زادت من وطأة أزمة الشرعية، في إطار هذا النظام العربي الوليد.

لقد تحدّثت البترودولارات بصوت أعلى ممّا تحدّثت به الايديولوجيات الثورية. كذلك حازت الواقعية والبراغماتية قصب السبق على المثالية. تبدّدت الاحلام العربية التي كانت تتوق إلى الوحدة القومية لتقوم بدلها محاولات بذلتها النخب الحاكمة، وبنشاط جمّ، لكي تكرس بناء الدول القطرية وترسيخها. وإذا كان هناك من ظل يراعي، ولو بصورة مظهرية، تأكيد الاستقلال الاقتصادي والسياسي على صعيد النظام العالمي، إلا أن هذا التأكيد حجبته حقيقة الهرولة نحو الاندماج التابع في النظام الرأسمالي العالمي. أما التدابير والاجراءات التي كانت قد اتخذت في مجال الاشتراكية، ومركزية التخطيط، ومحاولات تأمين التنمية العادلة والمتوازنة، فقد تبدّدت كلها لمصلحة سياسات وآليات نمو تقوم على أساس الربح والسوق، وعلى أمل أن يتساقط بعض الخيرات على الجماهير العريضة القابعة عند قاعدة النظام.

على الرغم من أهمية هذه التغيرات، إلا أنها ليست جديدة تماماً على الساحة العربية. فلقد شهدت مراحل في الماضي وجود مؤسسات وتوجهات سياسية واقتصادية وذلك خلال الحقبة الاستعمارية، بل وحتى من خلال الفترة القصيرة التي شهدت التجارب الليبرالية عقب

الحصول على الاستقلال السياسي في عدة بلدان عربية (منها مثلاً مصر والعراق بين العشرينات والخمسينات، وسوريا والسودان في الأربعينات والخمسينات، والأردن والمغرب، والعربية السعودية وأقطار الخليج فيما بعد وحتى الآن). ولقد ترافق قيام هذه الأوضاع في السابق، إما مع نوع من الديمقراطية الليبرالية أو من السلطة التقليدية البدائية. ولكن تلك التوجهات تم تحدّيها واسقاطها وتجاوزها خلال عقدي الخمسينات والستينات، وحلّت محلّها توجهات تقدمية مغايرة بشكل جذري في عدد من البلدان العربية المركزية. واستمدّت السلطة السياسية التي قادت التغيير وقتئذ من الايديولوجيات الثورية. في ذلك الوقت، استطاعت زعامة عبد الناصر الكاريزمية التي كانت تمثّل قطب الرحى في السياسة العربية، أن تنال قبول الجماهير العربية، وتأييدها لسياسات التحول الاشتراكي، والتحرر بكل أشكاله، والنضال من اجل الوحدة العربية، والسير على طريق عدم الانحياز.

ولقد كانت الردة أو الانتكاس، إلى سياسات ما قبل الناصرية، في المجالات الداخلية والاقليمية والدولية، انتكاساً تدريجياً وحصيفاً للغاية في كل من مصر، وسوريا، والعراق، والسودان، والصومال، والجزائر. ظلت اصداء الشعارات الثورية تتردد في بعض هذه البلدان، لكن في بعضها الآخر، مثل مصر والسودان، فإن غلالة الحياء، لم تبق طويلاً. واختفت الشعارات التي كانت تقول «بالاشتراكية»، و«نضال قوى الشعب العامل» من مجال الاستخدام الرسمي، لمصلحة شعارات جديدة هي «السلام الاجتماعي» و«الاتجاه نحو الرخاء» و«سياسة الانفتاح». أما عودة الانحياز للغرب، فهي واقع قائم، وإن كان يستتر خلف شعارات من قبيل «الصداقة» و«الشريك الكامل». هذا الانتكاس في المسار كان، بالطبع، مبعثاً لرضا النظم الملكية المحافظة. لقد أتاح لها أن تستمّر في عملية الحكم، كما كانت قد تعوّدت من قبل، دون أن تضطر حتى إلى بذل أدنى عناء في تبنّي شعارات اصلاحية معتدلة.

مع هذا كله، فإن ردة معظم النظم العربية إلى سياسات ما قبل الثورة لم يرافقها بناء قاعدة متينة من الشرعية. إن معظم النظم التي تحكم الوطن العربي في المرحلة الراهنة، لا تستقي شرعيتها لامن الديمقراطية الليبرالية المماثلة لما كنا قد شهدناه صبيحة الاستقلال، ولا من زعامة تاريخية كاريزمية، أوعقيدة ثورية مماثلة لما كانت عليه الزعامة والعقيدة الناصريتان. لا شك أننا نسمع عن، ونشاهد، بين فترة وأخرى استفتاءات واقتراعات وانتخابات. ولكن، لا المواطنون العرب ولا المراقبون الأجانب، يأخذون هذا كله على محمل الجّد. فهم يعلمون النتيجة الملفّقة مقدماً، التي تصل دائماً إلى ٩٩ بالمائة لمصحلة ما يريده النظام الحاكم. لكن إلى جانب هذا التضليل السياسي السافر، فقد اعتمدت معظم الأنظمة العربية للبقاء في الحكم أطول مدة ممكنة على واحد أو أكثر من الأساليب التالية: الابتـزاز، القمع، فعالية حلّ المشكلات، بيع الأحلام، وسياسات التأزيم.

تقوم شرعية **الابتزاز** على أساس إثارة مخاوف الناس ضد أي منافسين على السلطة، يرون في أنفسهم، أو يمكن أن يرى الناس فيهم بديلاً للنظم الحاكمة. وقد أتاحت سيطرة النخب الحاكمة، واحتكارها لوسائل الاعلام في معظم الأقطار العربية، استمرار هذا الاتجاه فترة من

الزمن. إن الحالة النموذجية التي تتمثّل فيها هذه الشرعية المتذرعة بالعجز أو الابتزاز، هي تصوير أي بدائل للنظام القائم على أنها إما «حكم شيوعي دموي» يستمدّ توجيهاته من موسكو (مثل أفغانستان)، أو «دكتاتورية اسلامية متعصبة» (مثل ايران ـ الخميني)، أو «نظام ليبرالي فوضوي ضعيف» (كما يحدث في الصراع والحرب الأهلية في لبنان). من هنا، فلا سبيل إلى تصور أي بدائل عملية للنظام القائم، فضلاً عن أن النظام الحاكم لا يسمح لمثل هذه البدائل أن تتبلور أو تظهر إلى الوجود. ومن خصائص شرعية العجز أو الابتزاز أيضاً، تشويه النظم السابقة عليها من خلال تضخيم ما وقعت فيه تلك النظم من اخطاء. باختصار شديد، فالمطلوب من الجماهير أن تفهم بألف طريقة وطريقة، أن حالها هو أفضل الأحوال في ظل النظام القائم، وأن ليس في الامكان أبدع مما هو كائن، وأن التفكير، مجرد التفكير، في أي بديل للنظام، هو أمر ينطوي على كارثة محققة.

القمع: أياً كان الاسم الذي يتستر وراءه، إلا أنه يحمل المضمون القبيح نفسه. ومن المؤسف أن معظم الأنظمة العربية الحاكمة تلجأ غالباً بدرجات متفاوتة إلى العنف في مواجهة معارضيها، سواء لاحتوائهم، أم ارهابهم، أم تصفيتهم. تستوي في ذلك المعارضة الجماعية، أو المنشقّون الأفراد. ولقد شاع استخدام هذا الأسلوب، حتى مع أعضاء النخبة الحاكمة نفسها، التي باتت تصّفي الخلافات الشخصية وخلافات السياسة فيما بين أفرادها، باستخدام وسائل التصفية الجسدية، دون وازع ولا ضمير. وفي هذا الصدد، تميّزت بعض النظم الحاكمة التي ما زالت تدّعي الثورية عن غيرها بأشواط طويلة. في هذا المضمار تمارس بعض النظم في المنطقة الأسلوب نفسه، ولكن بوسائل أكثر تقدماً وأبعد تطوراً وأشد تعقيداً. فهناك الاعلان بصفة دورية عن اكتشاف مؤامرات لقلب نظام الحكم، وهي غالباً ما تكون مجرد ذريعة، لكي يبادر النظام إلى عقد محاكمات جماعية لخصومه، وإصدار أحكام مشدّدة بحقهم، والتقتيل الجماعي لمن يتصور بأنهم سينقلبون عليه في المستقبل، والذين يطلق عليهم عادة اسم «اعداء الشعب». إن القمع المستمر يبقي المعارضة المنظمة في حال من عدم التوازن، وهو أيضاً يعمد إلى القاء الرعب، في من يمكن أن ينشقوا عليه، وكأنما بهذا يشتري عنصر الزمن، لإطالة عمر النخبة الحاكمة وامتيازاتها.

الفعالية في حل المشكلات: ربما كانت هي أقرب الأنماط لما قد يعتبره علم الاجتماع الغربي مصدراً معقولاً للشرعية. فهناك من بين النخب الحاكمة في الوطن العربي، من استخدم ثروة بلاده أو أجهزتها الحكومية الفعالة لمعالجة مشاكل مزمنة مثل الأمية، والإسكان، والبطالة، والبنية الأساسية. والنجاح في هذا الصدد، مهما كان متواضعاً، عادة ما يحاط بهالات التضخيم والتزويق، ويستخدم في كل الأحوال كذريعة لبيع المزيد من احلام العظمة الوطنية والرخاء الذي سيسود. وقد تشمل هذه الأحلام وعداً بتطبيق «ديمقراطية حقيقية» في وقت ما، يخبئه ضمير المستقبل.

سياسات التأزيم: ليست أمراً فريداً ولا جديداً على الوطن العربي. فأسباب الأزمات الحقيقية، المحلية والاقليمية وفيرة وعديدة، إلا أن حوادث الحدود وصراعاتها ازدادت بصورة

واسعة في السبعينات. في أوج المدّ العربي القومي نحو الوحدة، كانت حوادث الحدود قليلة، وإذا ما وقعت، فقد كان يجري احتواؤها بسرعة. ولعل هذا كان ينطلق من تصور أن جميع الحدود بين الأقطار العربية، ما هي إلا حدود وهمية من صنع الاستعمار، ومن ثم، فإنها حدود وفواصل مؤقتة لا تلبث أن تزول من الخريطة العربية. لكن مع انحسار الاتجاه نحو الوحدة العربية، أصبحت مشاكل الحدود يتمّ تضخيمها ودفعها بشكل مطّرد إلى مستوى الأزمة. وقد حدث أن استخدمت النخب الحاكمة التي تشعر بتناقص شرعيتها، هذه المشاكل الحدودية، ذريعة للتعبئة السياسية المؤيدة لنظمها الحاكمة. فالأمثلة التي شهدتها المنطقة في السنوات العشر الأخيرة كثيرة فيما يتعلق بخلافات ثنائية في هذا المجال. وإلى هذا كله، لا بد من أن نضيف حقيقة الصراع الأصيل، والدائم، بين العرب واسرائيل، والذي يمكن أن ترتفع درجة حرارته إلى مستوى الأزمة في أي وقت، من جانب النخب الحاكمة في بعض الأقطار العربية المواجهة للكيان الصهيوني.

في غياب الشرعية، تستند معظم الأنظمة العربية إلى البدائل التي أشرنا إليها. وقد كانت تلك هي الوسيلة التي استندت إليها النظم العربية الحاكمة ليطول عمرها خلال عقد السبعينات. ومن الملفت للنظر، حقاً، أنه مع استثناء ثلاثة من الأقطار العربية الطرفية (موريتانيا واليمن العربية واليمن الديمقراطية)، فإن جميع البلاد العربية الأخرى ظلت واقعة، لعقدين كاملين أو أكثر من الزمان، تحت سيطرة النظم الحاكمة الراهنة. أما في الجزائر والكويت والعربية السعودية، فقد كان تغيير الحكام عائداً إلى وفاة الحكام، حيث تمّ انتقال السلطة دون مشاكل في إطار النظام القائم. أما النظم الملكية العربية الأخرى، فقد ظلت بدورها بغير مساس خلال السبعينات والثمانينات، وهذا بدوره يدعو إلى مزيد من الدهشة في ضوء ما عرف عن المنطقة العربية بأنها تفتقر دوماً إلى الاستقرار، بالنسبة إلى النخب الحاكمة فيها. إن عقد السبعينات في ذلك الصدد يتناقض بحدّة مع العقدين السابقين عليه (سوريا وحدها تعودت أن تشهد انقلاباً كل سنة ونصف السنة، في المتوسط). مع هذا كله، فإن بدائل الشرعية التي سادت في السبعينات، تبدو كأنها تفقد فعاليتها بسرعة كبيرة. فالتغيرات الهيكلية والسيكولوجية التي تحدث في داخل معظم الأقطار العربية، تتفاعل بدورها مع قوى اقليمية ودولية في تعرية معظم النخب الحاكمة القائمة وتجريدها من مصداقيتها.

وثمة حقيقة تشكّل أهمية محورية في هذا الصدد، وهي أن معظم المطالب والآمال العربية الكبرى لم يتمّ تحقيقها بعد، وخصوصاً فيما يتعلق بالسعي نحو الوحدة العربية، وتحرير فلسطين، وتأكيد الاستقلال القومي. إن الإنسان العربي العادي، يشعر أنه على الرغم من أي تقدم جرى إحرازه فيما يتعلق بهذه الأهداف خلال العقود السابقة، فإن هذا التقدم، قد تدهور عبر السنوات العشر الأخيرة، على يد النخب الحاكمة حالياً في الوطن العربي. إن هناك نظاماً عربياً وقّع بالفعل معاهدة سلام مع اسرائيل. وهناك نظم أخرى تغازل هذه الفكرة وتحوم حولها. ولم يقتصر الأمر على أن السعي النشط نحو الوحدة العربية قد توقّف أو كاد، بل إن التشتت العربي والتجزئة العربية هما الآن في ازدياد. ولم يقتصر الأمر أيضاً على أن المسيرة على طريق

عدم الانحياز، قد توقفت أو كادت، ولكن هناك ما هو أدهى وأمرّ، ألا وهو دعوة النفوذ الأجنبي للقدوم إلى المنطقة، وهذا يتجلى في منح التسهيلات العسكرية والقواعد العسكرية لقوات كلتا الدولتين العظميين. إن الفشل الذريع للنظم العربية في المعالجة الفعّالة للهموم التاريخية الكبرى للجماهير العربية، قد اسقط كثيراً من شرعية تلك النظم، وكانت هي شرعية ضعيفة، شاحبة، من الأساس.

أما بشأن معدلات النموّ السريعة التي شهدها الوطن العربي، فهي قد لا تنطوي على تنمية حقيقية، ومع ذلك، فهذا النمو كان من شأنه إحداث عدد من المتغيرات الهيكلية، وإطلاق العنان لقوى اجتماعية هائلة، ليس للنخب الحاكمة خبرة بها، ولا معرفة بكيفية التعامل معها.

ففي عام ١٩٨٥، بلغ عدد الطلاب المسجلين في مدارس الوطن العربي ما يزيد على ٤٠ مليون طالب، أي حوالى ٢٠ بالمائة من مجموع سكان المنطقة العربية. ومن بين هؤلاء كان هناك حوالى ٢,٥ مليون طالب جامعي. هذه الحقيقة بحد ذاتها تعني أن هناك قاعدة تتزايد باستمرار من العرب الذين تلقّوا تعليماً عالياً. إن استمرار عدم المشاركة السياسية الديمقراطية يباعد بسرعة ما بين هذه القاعدة المتنامية والطبقة الحاكمة في بلادها. فهناك علامات عن انتشار السخط بين صفوف هذه الفئة، وعن بدء شقّها عصا الطاعة بسرعة متزايدة على الحاكمين. إن الملايين من العرب الجامعيين يشكلون ما سماه مانفريد هالبرن، يوماً من الأيام، بالطبقة الوسطى الجديدة[١١]. وتشير البيانات القطرية، والبيانات المتوافرة عن الوطن العربي ككل، إلى أن هذه الطبقة الوسطى الجديدة هي أسرع الطبقات نموّاً في المنطقة، من الناحيتين النسبية والمطلقة.

وتتساوى مع هذا في الأهمية، الطبقة العاملة الصناعية، التي تنمو بشكل مطلق فقط. فمن بين حوالى ٥٢ مليون عربي تضمهم قوة العمل في المنطقة، هناك أكثر من ١٣ مليون عامل صناعي (أو ٢٦ بالمائة) تضمّهم هذه القوة. وإلى جانب هؤلاء، هناك أكثر من ١٤ مليوناً من عمال الخدمات. أي أننا في صدد حوالى ٢٧ مليون عامل يتركّزون بصفة أساسية في المراكز الحضرية. إن معظمهم مهاجرون حديثو العهد من المناطق الريفية. ولقد كان التحوّل الذي طرأ على وعيهم الاجتماعي ـ السياسي بطيئاً، ولكنه مطرد، مستمر الخطى على أي حال. وإذا كانت لقمة العيش، تمثل عادة الهمّ الرئيسي لهذه الفئات، فإن هذه الملايين من العمال، وغيرهم من العاطلين، تمثّل الرصيد الاحتياطي الذي يمكن للطبقة الوسطى الجديدة الساخطة، أن تشعل فيه شرارة التمرد والمعارضة السياسية. وينبغي أن نتذكر في هذا المقام، أن الأحداث التي شهدتها مصر بسبب الغاء الدعم عن السلع الأساسية (كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٧)، والتظاهرات الواسعة النطاق في تونس (في الأعوام ١٩٧٨، ١٩٨٠ و١٩٨٤)، وفي المغرب

---

(١١) انظر تحليلاً مستفيضاً حول هذه المقولة في:
Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963).

(عام ١٩٨٤)، وفي السودان (عام ١٩٨٥)، قادها تحالف بين الطلبة والعمال. وبتعبير آخر، إن قضايا العدالة التي تطالب بها الطبقة العاملة، وقضايا المشاركة السياسية التي تطالب بها الطبقة الوسطى، تبدو كأنها تلتقي ضمن حركة تمرد واحدة، تتحدى شرعية النخب العربية الحاكمة في المنطقة.

في الوقت نفسه، ثمة عوامل هيكلية أخرى تنال من الشرعية السياسية لتلك النخب الحاكمة. ان التغيير الذي طرأ على المشاعر الاثنية ـ العرقية هو أحد هذه العوامل. لقد أتى على الوطن العربي حين من الدهر، شغل فيه بخوض المعركة مع الاستعمار، لكي يزيل كل آثار السيطرة الأجنبية. وفي تلك الفترة، كانت المنطقة بأكملها تستجيب لـ «موحدات» ثقافية وتاريخية تربط بينها في مواجهة الغرباء عن رقعتها. ثم جاءت الناصرية، واستطاعت بمهارة واقتدار أن تتمثّل هذه العوامل التوحيدية وتعبّئها لمصلحة الهدف القومي. لكن، مع غياب الناصرية ومجيء الثروة النفطية المالية الهائلة، ومع شحوب الرؤى الأصيلة القادرة على بث الحيوية في أوصال القواعد الجماهيرية، حدث فقدان للاتجاه. بعدها اطلق العنان لقوى كانت كامنة ساكنة ولو إلى حين، ولكنها ما لبثت أن نهضت من مرقدها. إننا نقصد العصبيات المحلية الضيقة، التي عملت تاريخياً ولا تزال تعمل «كمجزئات» للمجتمع الكبير. وفي غياب «الموحدات»، انطلقت الجماعات العرقية في المنطقة العربية في سعيها نحو إثبات ذاتها داخل اقطارها. وما اندلاع الحرب الأهلية في لبنان، واستمرارها دون هوادة منذ عام ١٩٧٥، إلا حالة درامية من حالات هذه الظاهرة. وهناك حالات أخرى مماثلة في أقطار عربية أخرى، وبخاصة في السودان. على أن مثل هذا التحدي الاثني للنخبة الحاكمة، يمثّل باستمرار مسألة أكثر تعقيداً من مجرد القضية العرقية بحد ذاتها. إنه يمثّل في غالب الأمر محصلة تفاعل عوامل عدة: الحرمان الطبقي، أو الحرمان النسبي الاجتماعي والاقتصادي، وغياب المشاركة السياسية، والقمع العرقي، والتدخل من جانب قوى اقليمية ودولية لإثارة هذه العوامل بعضها أو كلها.

الخلاصة إذاً، ان النظام الاجتماعي العربي المعاصر، الذي كان النفط هو المحرك الأول له، قد نتجت عنه توتّرات جديدة، وانبعثت في ظله توتّرات قديمة كانت ساكنة في الأعماق. كما أنه كشف مدى عجز النخب الحاكمة عن معالجة التوترات القديمة والحديثة على السواء. وفضلاً عن ذلك، فإن الطموحات التاريخية العظيمة التي تجيش في صدور ابناء الأمة العربية (من وحدة، وتحرير لفلسطين، وتحقيق للاستقلال الحقيقي)، ظلت كلها معلّقة بين السماء والأرض، دون أن تجد طريقها إلى التحقيق.

ثم هناك الهموم الناشئة في صدور الطبقات والفئات الاجتماعية الجديدة، التي ترنو إلى المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، وكلها لم تتحقق بعد. باختصار، ليس هناك أي سبب وجيه ومبرر لشرعية معظم النخب الحاكمة في الوطن العربي.

وقد زاد الأمر سوءاً ان هذه النخب نفسها قد دخلت في غمار صراع داخلي فيما بينها. فأبواق الدعاية التي يتحكم فيها كل بلد لا تكف عن تعرية البلد الآخر، والتشهير بالنخبة الحاكمة

فيه. يدخل في ذلك، كشف الصلات بين هذه النخبة أو تلك، وبين الدول الأجنبية، وتسليط الأضواء على الفساد، وعلى الإجراءات القمعية، وعلى دروب الفشل الذي منيت به كل الأطراف في تحقيق أهدافها المعلنة. كذلك فقد باتت الجماعات المعارضة في بلد ما، أو نظام ما، تجد المأوى، وتقدّم لها الأموال والأسلحة وكذلك المنابر الاعلامية من قبل النظم الأخرى.

في ضوء هذا كله، انتشرت في صفوف القواعد الجماهيرية العربية، مشاعر الشك واللامبالاة والمرارة والسخط الاجتماعي. ويتخذ هذا السخط العام أشكالاً متنوعة، منها الانتفاضات بين حين وآخر، والتظاهرات، والحرب الأهلية، وتكاثر الجماعات المعارضة في الخارج. إلا أن أكثر هذه الأشكال تنظيماً في السنوات الأخيرة، كانت الجماعات الاسلامية المتشددة. وعندما نحاول تجريد هذه الجماعات لنصل إلى حقيقة جوهرها، نجد أن بعض هؤلاء المتشددين الاسلاميين ينحدرون من أصلاب طبقات متوسطة، ومتوسطة صغيرة، وإنهم يتلقون تعليماً حديثاً، ومتفوقون تعليمياً، كما أنهم وطنيون حقيقيون(١٢). وسنجد أيضاً أنهم يسعون لمزيد من السلطة، والثروة، وتحقيق الاستقلال، وتأكيد الاصالة الحضارية. إن الاسلام الثوري للجيل الحالي من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة في الأمة العربية، هو المكمّل الوظيفي للقومية العربية منذ جيل مضى، كما أنه مكافىء الوطنية المناهضة للاستعمار منذ جيلين سبقا على الطريق. وليس مصادفة أن تعمد هذه الجماعات المتمردة الساخطة إلى رفع راية الاسلام؛ إنه يمثّل درعاً ثقافية وسياسية ضد الاتهامات بـ «الشيوعية»، أو باستيراد «الايديولوجيات الاجنبية»، وهي اتهامات درج الحكام الاوتوقراطيون في المنطقة على توجيهها في محاولاتهم لقمع الحركات المعارضة.

إن ظاهرة الصحوة الاسلامية المتمردة، تعطي الساخطين من الشباب شرعية حضارية، هي بمثابة السيف الذي يرفعونه في وجه السلطة على اختلاف الوانها السياسية. وأياً كانت القوة العظمى التي تربطها علاقات بهذه السلطة، فإنها تتلقى في كل الأحوال نصيبها من غضب المتشددين المسلمين، يستوي في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

إن المفارقة السوسيولوجية الساخرة في هذا كله، تتمثّل في أن النموّ الاقتصادي للوطن العربي قد أدى إلى نمو الطبقة الوسطى الصغيرة، وطبقة البروليتاريا الهلامية في المدن. لكن هذا النموّ لم يصحبه القدر المطلوب من العدالة الاجتماعية، والديمقراطية السياسية، أو تأكيد الاصالة الحضارية. من هنا، فهذه الطبقات المتنامية يزداد سخطها يوماً بعد يوم، ويتضاعف استعدادها لتقويض أركان النظام الاجتماعي العربي الراهن من الأساس. ولكن تقويض أركان هذا النظام قد لا يقتصر على اسقاط النخبة الحاكمة، بل قد يمتد إلى طبيعة، بل ووجود، الدولة

---

(١٢) لمزيد من التفصيل حول الخصائص الاجتماعية للجماعات الاسلامية المتشردة. انظر:
Saad Eddin Ibrahim, «Egypt's Islamic Militants ,» in: Ali E. Hillal Dessouki, ed., *Islamic Resurgence in the Arab World* (New York: Praeger, 1982).

القطرية نفسها. لذلك ننتقل في الجزء التالي والأخير من هذا الفصل، إلى مناقشة معنى أزمة الدولة القطرية العربية في عقد الثمانينات.

رابعاً: هل الدولة القطرية في أزمة؟

١ ـ في معنى الأزمة

في الجزء الثاني من هذا الفصل، تحدّثنا عن انجازات الدولة القطرية في الوطن العربي، من خلال مؤشّرات النمو العديدة، وهي انجازات لا بأس بها بمعايير العالم الثالث. ثم تحدّثنا، في الجزء الثالث من هذا الفصل، عن المشكلات والتحديات التي تواجهها الدولة القطرية.

وأحد الأسئلة المنطقية والامبريقية التي لا بد أن تثور في عقل القارىء، هي: **هل الانجازات تبزّ المشكلات والتحديات أم العكس؟** وحتى إذا كانت المشكلات والتحديات التي تواجهها الدول القطرية العربية تبزّ انجازاتها، فهل يبرر ذلك وصفنا للوضع الحالي بأنه **«أزمة»**، أو ليست معظم هذه المشكلات والتحديات تشمل معظم دول العالم الثالث، مثلما تشمل الأقطار العربية؟ فهل دول العالم الثالث هذه هي أيضاً في حالة **«أزمة»**؟

وبداية، فإن كلمة «أزمة» قد شاع استخدامها كمصطلح في وسائل الاعلام وأدبيات العلوم الاجتماعية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حتى فقدت الكلمة معناها، وأصبحت في واقع الأمر مرادفة لكلمة **«مشكلة»** حادة. وقد عهدنا في السنوات الأخيرة من هذه «المشكلات» (الازمات) ما يجلّ عن الحصر في كل المجتمعات والدول، المتقدم منها والنامي والمتخلف. فهناك مشكلة (أزمة) **سكانية**، ومشكلة (أزمة) **تضخم** أو ديون، ومشكلة (أزمة) **غذاء**، ومشكلة (أزمة) **البيئة**، ومشكلة (أزمة) **المخدرات**، ومشكلة (أزمة) **العنف**، ومشكلة (أزمة) **المدن أو التكدّس الحضري**، وما إلى ذلك. والشاهد أن معظم دول العالم ومجتمعاته يعيش أو يتعايش مع هذه المشكلات (الازمات)، ومنها الأقطار العربية.

فبأي معنى نتحدث هنا ـ إذاً ـ عن «أزمة الدولة القطرية» في الوطن العربي؟

إن «المشكلة» (Problem) بالمعنى الاجتماعي العلمي هي « وضع غير مرغوب فيه، من وجهة نظر المجتمع أو أحد قطاعاته المهمة، ويسعى للتخلص منه أو احتوائه أو تقليصه، بطرق ووسائل معروفة له سلفاً، وبإمكانات تنظيمية ومادية متاحة، أو يمكن تعبئتها لهذا الغرض».

أما **«الازمة»** فتنطوي على درجة **حادة ومتسارعة** من بعض عناصر تعريف «المشكلة»، مع عدم **توافر المعرفة** عن الطرق والوسائل المناسبة لمواجهتها، أو عدم توافر **الامكانات التنظيمية والمادية** التي يمكن تعبئتها لمثل هذه المواجهة. أي أن الازمة هي مشكلة حادة لا تتوافر عناصر مجابهتها في اطار المخزون المعرفي والتنظيمي والمادي المعتاد، أو المتاح بالفعل للمجتمع أو الدولة في الظروف الراهنة لهذه المشكلة.

وبالطبع، فإن مفهوم «الازمة» أكثر حدّة وتفاقماً من المشكلة. والفارق النوعي هو أن

للمشكلة «حلاً» (أو أكثر) معروفاً للمجتمع أو الدولة، وتتوافر عناصر هذا الحل بالفعل. ويصبح حل المشكلة من عدمه هو مسألة «قرار» و«ارادة» لتنفيذ هذا القرار، بما في ذلك تحديد من يتحمّل عبء هذا الحل. أما في حالة «الازمة»، فإن العقلية الجماعية المهيمنة، أو المخزون المعرفي السائد يعجز عن ايجاد حلّ لهذه المشكلة الحادة والمتفاقمة، ناهيك عن توفير ما يحتاجه هذا الحل من موارد مادية وتنظيمية. ولا يعني هذا كله أن «الازمة» تبقى بلا مواجهة فعالة. فحالة «الأزمة» هي لحظة تاريخية يشعر فيها المجتمع أو الدولة بالعجز أو الشلل. ولكن في كثير من الاحيان، قد تنبثق بعض قوى المجتمع وخلاياه الحية لتجاوز هذا العجز أو الشلل، وتعمل خيالها وتعبىء قواها لمواجهة جديدة أو مبتكرة. فإذا تمّ ذلك، فإن «الازمة» تتحول تدريجاً إلى «مشكلة»، أي تصبح قابلة للحل.

٢ ـ عامل الهوية في أزمة الدولة القطرية

إذا كان التمييز السابق (بين المشكلة والازمة) مقبولاً، فبأي معنى يمكن القول إن الدولة القطرية في حالة أزمة؟

هناك مشكلات قديمة ورثتها الدولة القطرية قبيل ولادتها، أو عاصرت ولادتها، ولكن طوال العقود الأربعة الماضية لم تستطع الدولة القطرية أن تحلّها أو تحتويها أو تتعامل معها بابتكار واقتدار. لذلك تفاقمت واحتدت هذه المشكلات في العقد الأخير، وأصبحت «أزمات»، أو تقترب من ذلك. وتندرج في هذه المجموعة من المشكلات مسائل **«الهوية»**، و**«الاندماج السياسي ـ الاجتماعي»** للتكوينات الاثنية، و**«الشرعية»**. وقد تحدّثنا عن هذه المسائل في أماكن مختلفة من الفصول السابقة. ويكفي هنا أن نستعيد في عجالة ما تنطوي عليه كل مسألة من عناصر الأزمة. وقبل ذلك لا بد أن نؤكّد التداخل بين هذه المسائل الثلاث (الهويّة، والاندماج، والشرعية)، ومن ثم ندرك أن تفاقم كل منها يضاعف من تفاقم المسألتين الأخريين.

لنأخذ المسألة الأولى، وهي قضية «الهوية». عند ولادة الدولة القطرية، تنازعتها على الأقل ثلاث هويّات متنافسة، إن لم تكن متناقضة: **الوطنية، والقومية، والدينية**. وكان من شأن كل اختيار، ضمني أو صريح، أن يحدث مشكلات داخلية أو اقليمية. فالدول القطرية التي اختارت أن تؤكّد أو تختلق هوية **«وطنية»** (قطرية) نهائية (مثل التونسية أو الجزائرية أو المصرية أو اللبنانية أو السودانية أو الكويتية)، اصطدمت أو صدمت مشاعر قطاع كبير من مواطنيها الذين يرنون إلى التواصل والالتحام في جامعة سياسية حضارية أوسع، مثل «الامة العربية» أو «الأمة الاسلامية». ثم اصطدم أو صدم بعضها فيما بعد بحقيقة ضيق قاعدة الموارد القطرية اللازمة لبناء الدولة الحديثة، وتنمية اقتصادها، والحفاظ على استقلالها. أما الدول القطرية التي اختارت «الهوية العربية» (القومية) كهويّة نهائية، واعتبرت قطريتها مرحلة مؤقتة مفروضة عليها، وليست اختياراً حراً لها (مثل سوريا والعراق والأردن واليمن وغيرها)، فإنها صدمت أو اصطدمت بمشاعر تكوينات اثنية غير عربية في داخلها (الاكراد في العراق، قبائل جنوب السودان). كما

صدمت أو اصطدمت بدول قطرية اخرى (وبخاصة من جيرانها) كانت قد قررت، صراحة أو ضمناً، أن تكون وطنيتها القطرية اختياراً نهائياً لهويتها (سوريا مقابل لبنان، أو ليبيا مقابل تونس، مثلاً)، ناهيك عن معارضة القوى الاقليمية والدولية غير العربية المناهضة لهذه النزعة. وينطبق الأمر نفسه على الدول القطرية التي اختارت أنظمتها الحاكمة، أو تحارب بعض القوى السياسية الكبرى فيها، الأخذ بالهوية «**الاسلامية**»، مثل السعودية والسودان (في عهد نميري)، ومثل التيارات المتنامية في هذا الاتجاه في كل من مصر ولبنان وبعض بلدان الخليج. ففي بعض هذه الأقطار، حيث توجد أقليات دينية غير إسلامية، يصطدم هذا الاختيار بمشاعر غير المسلمين.

واقع الحال هو أن الممارسة الوطنية القطرية هي التي سادت عملياً، حتى في الحالات التي أعلنت فيها الدولة أن هويتها «عربية» أو «اسلامية»، أو «عربية ـ اسلامية». وقد تحايلت كل الدول القطرية على مسألة الهوية، أو أجلت حسمها، بالتلفيق اللفظي، أو بخلق منظمات عبر قطرية للتعبير والتوفيق بين الهويات المتنافسة، مثل الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي. واغرت الطفرة النفطية في عقد السبعينات بعض الدول القطرية بتكريس هويتها الوطنية، والابتعاد تدريجاً عن معترك العمل العربي المشترك، اعتقاداً منها أن ثروتها المالية الجديدة (من عائدات النفط) قادرة على حل كل مشكلاتها، بما في ذلك مسألة الهوية. كما لجأت الدول القطرية غير النفطية الى الاستعاضة عن العمل العربي المشترك الفعّال، بالاندفاع نحو فلك هذه القوة الدولية العظمى، أو تلك، طلباً للمعونات والقروض والحماية. فإذا كان عقدا الخمسينات والستينات هما مرحلة **المشروع القومي العربي العام**، وإن اختلفت الاتجاهات والاجتهادات حول درجة المضيّ فيه من دولة قطرية إلى اخرى، فإنّ عقدي السبعينات والثمانينات هما مرحلة **المشروع القطري الخاص**.

إن مسألة الهوية تنطوي في الأساس على معان رمزية وروحية وحضارية جماعية، تعطي الفرد احساساً بالانتماء إلى جسم أكبر، وتخلق لديه الولاء والاعتزاز بهذا الجسم الأكبر. ولكن يقل اهميّة عن هذه الوظيفة الرمزية ـ الروحية ـ الحضارية للهوية، وظيفة عملية أخرى. ونقصد بذلك فعالية الدولة التي تحمل هذه الهوية وتروّج لها، في الدفاع عن أرضها ومجتمعها، وفي تنمية اقتصادها، وفي إشباع الحاجات الاساسية لمواطنيها، وفي إقرار حد أدنى من العدالة التوزيعية بين أفرادها وفئاتها. ومع نهاية عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات، كانت مؤشرات عجز المشروع القطري الخاص، والهوية التي صاحبته، تتراكم واحدة بعد الأخرى. فإذا كانت الهوية القومية، والمشروع العربي العام الذي صاحبها، في الخمسينات والستينات، قد تعثرا، فإن المشروع القطري الخاص قد فشل. **فلأول مرة منذ نشأة الدولة القطرية قبل أربعة عقود، يتعرّض بعضها لخطر الزوال أو التفتيت أو الضم أو الانفجار من الداخل في عقد الثمانينات، كما لم تتعرض من قبل**. وتستوي في ذلك معظم الدول القطرية الغنية والدول القطرية الفقيرة.

في ظل المشروع العربي القومي العام في عقدي الخمسينات والستينات، لم تتعرّض أيّ

دولة قطرية لعدوان خارجي من دول الجوار غير العربية، مثل ايران وتركيا واثيوبيا. لقد كان هذا العدوان مقتصراً على مصدر واحد، وهو الكيان الاسرائيلي الصهيوني الدخيل على المنطقة. ولكن حتى هذا المصدر العدواني كان يجابه بعمل عربي مشترك، مهما كانت محدودية هذا العمل وفعاليته (الأعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ و١٩٧٣). أما في ظل المشروع القطري الخاص، في عقدي السبعينات والثمانينات، فقد تعرّضت أكثر من دولة قطرية لعدوان خارجي سافر من دول الجوار الأصلية والدخيلة على السواء، ودونما استجابة عربية مشتركة، مهما كانت محدوديتها وفعاليتها. وهنا نذكر العدوان الاسرائيلي على العراق (عام ١٩٨١)، ولبنان (عام ١٩٨٢)، وتونس (عام ١٩٨٥)، والعدوان الاثيوبي على الصومال (حرب الاوغادين عام ١٩٧٧)، والعدوان الايراني على العراق (منذ عام ١٩٨٠)، والكويت (عام ١٩٨٧). ولأن المفهوم القطري الخاص هو السائد، فإن دولاً قطرية عربية تتحالف مع دول غير عربية ضد دول عربية أخرى. وفي ظل المشروع العربي القومي العام، لم تلجأ دولة قطرية لطلب الحماية السافرة من دولة غير عربية ضد عدوان أو خطر عدوان خارجي. وفي الحالات الاستثنائية القليلة التي حدث فيها ذلك، لبنان (عام ١٩٥٨)، والكويت (عام ١٩٦١)، فقد كان ذلك لفترة قصيرة لم تتجاوز الاسابيع، وثار عليها الرأي العام القطري والعربي، واستبدلها بترتيبات عربية (مثل قوات عربية مشتركة في حالة الكويت). أما في ظل المشروع القطري الخاص، فإن خطر العدوان الخارجي على الدولة القطرية يجابه بطلب الحماية السافرة من الدول الأجنبية العظمى، ودونما أدنى فعل احتجاجي داخلي أوعربي على ذلك ـ مثل طلب الكويت في صيف عام ١٩٨٧ من كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، برفع علميهما على ناقلاتها النفطية، وحماية ممراتها البحرية ضد التهديد الايراني. وفي ظل المشروع القومي العربي العام، كانت الصراعات العربية ـ العربية قصيرة، ويتمّ احتواؤها داخل النظام العربي نفسه. أما في ظل المشروع القطري الخاص، فإن الصراعات العربية ـ العربية أصبحت ممتدة، وأحياناً مسلحة، ويتمّ اللجوء فيها سراً أو علانية إلى طرف أجنبي لدعم هذا الطرف العربي ضد ذاك الطرف العربي ـ مثل الصراع في لبنان، وعلى الصحراء بين المغرب والجزائر، وفي السودان.

ما نقصده من هذا الاستطراد في مسألة الهوية، هو أن تداعيات الاختيار بين الهوّيات المتنافسة، ولغة الخطاب السياسي، والممارسة العملية المصاحبة لكل اختيار، كانت مشكلة للدولة القطرية منذ ولادتها. وإذا كانت هذه المشكلة قد تمّ التعامل معها بقدر من الفعالية، حتى لو كانت محدودة، في العقود الأولى بعد الاستقلال، فإن هذا التعامل قد تدهور بتقليصه إلى هوية قطرية ومشروع قطري خاص في العقدين الأخيرين. لذلك تفاقمت مشكلة الهوية، بخاصة مع عجز الدولة القطرية عن حماية نفسها ضد الأخطار الخارجية العسكرية، وضد التبعية الخارجية الاقتصادية. وتفاقم المشكلة، دخل بها إلى دائرة الأزمة.

٣ ـ عامل الاندماج السياسي والاجتماعي في أزمة الدولة القطرية

مسألة الهوية (أو أزمتها) ترتبط بمسألة **الاندماج السياسي ـ الاجتماعي** للتكوينات الاثنية

في بعض الدول القطرية. وحيث اننا تعرضنا تفصيلاً لهذه المسألة في الفصل الخامس، فيكفي أن نشير هنا إلى التفاعل بين المسألتين. لقد ذكرنا في فقرة سابقة أن الاختيار بين الهويات المتنافسة ينطوي على استبعاد، أو اغتراب، أحد القطاعات أو التكوينات الاجتماعية من المجرى الرئيسي للحياة السياسية العامة في الدولة القطرية. فالاختيار الاسمي أو الفعلي لهوية قومية عربية للدولة القطرية، مثلاً، يستبعد مشاركة غير العرب من أبناء الدولة في الجدل السياسي، ومن ثم يتركهم «مستغربين» (Alienated) في اطار الثقافة السياسية المدنية السائدة رسمياً. وهي حالة قد تدفع بأبناء هذه التكوينات إلى الانسحاب والتقوقع، أو إلى التمرد والعصيان. وفي كلتا الحالتين، لا يتوقع منهم ولاءً لهذه الدولة وهويتها (التي تنفي أو لا تعترف بهويتهم الخاصة غير العربية). وقد ذكرنا أمثلة لذلك في الفصل الخامس: حالة اكراد العراق وقبائل جنوب السودان. وعدم الاندماج السياسي والاجتماعي هذا لا يقتصر على التكوينات الاثنية، ولكنه قد يشمل قطاعات اجتماعية اخرى، وبخاصة في الأرياف والبوادي العربية، ممن يعيشون على هامش المجرى الرئيسي للحياة السياسية في مجتمعاتهم القطرية. فنتيجة التلكؤ في نشر التعليم، وغياب التنشئة السياسية والمدنية لهذه القطاعات، تظل اطاراتها المرجعية ممعنة في ضيقها ومحليتها وولاءاتها التقليدية، بعيداً عن الدولة القطرية، إن لم تكن متشككة في هذه الدولة أو معادية لها. فعلى الرغم من التعبئة الاجتماعية (Social Mobilization) الهائلة التي أحدثتها، أو شهدتها، الدولة القطرية، إلا أن هذه التعبئة ظلت، أولاً، متركزة في المدن، ولم تصاحبها، ثانياً، أي مشاركة سياسية محسوسة. فالدولة القطرية ـ إذاً ـ قد عجزت عن دمج تكويناتها الاثنية وقطاعات مجتمعية أخرى في المجرى الرئيسي للحياة السياسية العامة. وإذا كان هذا العجز قد مثل «مشكلة» في العقود الأولى لميلاد الدولة القطرية، فإن استمراره قد حوّل المشكلة إلى «أزمة» في العقدين الأخيرين في عدد من الدول القطرية.

٤ ـ عامل الشرعية في أزمة الدولة القطرية

وأخيراً، فإن إحدى المسائل الاشكالية التي واجهت الدولة القطرية منذ ولادتها، هي قواعد بناء شرعيتها كدولة وقواعد بناء شرعية النظام الحاكم فيها. بعض الاقطار كان قد شهد تجربة الدولة قبل الحديثة (Pre Modern State) مثل الدولة «النهرية المركزية» و«الدولة المخزنية» (مصر والمغرب وتونس واليمن وعمان)، على نحو ما رأينا في الفصل الثالث. وقد امتدت هذه إلى حقبة الاختراق الاستعماري في القرنين التاسع عشر والعشرين. ومن ثم يمكن القول إن شرعية الدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال في هذه الأقطار كانت وما زالت مقبولة من مواطنيها. ولكن الأغلبية العظمى من الأقطار العربية الحالية شهدت مولد مؤسسة الدولة لأول مرّة في هذا القرن، وبخاصة بعد ربعه الأول (العراق وسوريا ولبنان والأردن والسعودية)، أو بعد ربعه الثاني (بلدان الخليج والسودان والصومال وليبيا وموريتانيا)، أي أنّ رسوخ مؤسسة الدولة فيها، ومن ثم رسوخ شرعيتها التاريخية بالنسبة إلى مواطنيها، هو أمر مهتز أو مشكوك فيه، وبخاصة عند التكوينات الاثنية التي لم تندمج سياسيا في المجرى الرئيسي للحياة العامة في هذه الاقطار. ومع ذلك يمكن القول ان استمرار هذه الدولة القطرية لعدة عقود، قد

جعل منها حقيقة واقعة ومقبولة، حتى وإن كانت غير مرْضِيّ عنها من أغلبية المواطنين.

أما شرعية الأنظمة الحاكمة في هذه الدول القطرية فهي أمر آخر. هنا نجد تآكلاً مطرداً لشرعية معظم الأنظمة الحاكمة، وبخاصة في العقدين الأخيرين، على نحو ما نوّهنا في موضع سابق. فمصادر الشرعية المعتادة، طبقاً لماكس فيبر (Max Weber) وآخرين هي: التقاليد، والعقلانية ـ القانونية، والقيادة الملهمة (الكاريزمية)[١٣]، ويضاف لها أحياناً الايديولوجيا و«الانجاز»[١٤]. وقد عرفت الدولة القطرية في الوطن العربي أنظمة حاكمة، استندت إلى مصدر أو أكثر من هذه المصادر في بناء شرعيتها في العقود الأولى بعد الاستقلال، ولكن خلال العقدين الأخيرين، تآكلت هذه المصادر جميعاً بدرجات متفاوتة في كل الدول القطرية العربية، على نحو ما رأينا.

ويمكن القول عموماً ان هناك أقطاراً عربية تتعرّض فيها شرعية الدولة نفسها للشك الملحوظ، وأقطاراً أخرى تتعرض شرعية أنظمتها الحاكمة فقط لمثل هذا الشك الملحوظ. ولكن أكثر الحالات خطورة، هي تزامن اهتزاز شرعية الدولة مع اهتزاز شرعية النظام الحاكم في الوقت نفسه، من وجهة نظر قطاع كبير من مواطنيها. وهناك عدد من الدول القطرية المشرقية (وبخاصة لبنان)، والطرفية (مثل بعض بلدان الخليج واليمن الديمقراطية والسودان وجيبوتي وموريتانيا) ينطبق عليه هذا الوضع، أي اهتزاز شرعية الدولة وشرعية النظام في الوقت نفسه. وهو وضع جديد لم تألفه هذه الأقطار بهذه الحدة منذ ولادة الدول القطرية الحديثة منذ استقلالها. وبهذا المعنى، يمثّل هذا الوضع عنصراً رئيسياً فيما نسمّيه أزمة «الدولة القطرية» في الوطن العربي. وهي أزمة لم تستوعبها الأنظمة الحاكمة بحجمها وكيفها الحقيقيين إلى الآن، ناهيك عن القدرة على الاستجابة الخلاقة لها. إن الاستجابة الأكثر شيوعاً، في مجابهة أزمة الدولة والنظام الحاكم، إلى الآن هي مزيد من تقليص الحريات الاساسية وزيادة القهر والبطش ضد القوى السياسية، كما أشرنا من قبل. وهذه الممارسات قد تطيل من أجل النظام الحاكم في الأمد القصير، ولكنها تقوّض من دعائم شرعية الدولة نفسها، وتفتح الباب واسعاً أمام امكانات تمرد وعصيان تكوينات اجتماعية طرفية أو هامشية، حقيقة أو مجازاً، ومن ثم تفتح الباب واسعاً أمام احتمالات تدخّل اطراف اجنبية اقليمية أو دولية، إما بمساعدة التكوينات المتمردة، أو باستغلال تصدّع الجبهة الداخلية في العدوان على الدولة القطرية.

٥ ـ العامل الاقتصادي وأزمة الدولة القطرية

إن الأداء الاقتصادي الرفيع في أي دولة يعني، في حدّه الادنى، توفير الحاجات الاساسية لجمهرة مواطنيها، ويعني، في حدّه الاقصى، توفير قدر ملحوظ من الرفاهية لهم (أي الحاجات

---

(١٣) ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ص ٤٠٤ ـ ٤٠٧.

(١٤) انظر أيضاً: غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، سلسلة الثقافة القومية، ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٤ ـ ٥٧.

الاساسية وبعض الكماليات). ومثل هذا الاداء الاقتصادي الرفيع يكرّس من شرعية الدولة ومن شرعية النظام الحاكم، وبخاصة إذا كان هذا الاداء مصحوباً بقدر واضح من العدالة التوزيعية. وعادة ما يعوّض هذا الاداء الاقتصادي الرفيع بعض سلبيات انتقاص شرعية الدولة، أو غياب شرعية النظام الحاكم.

وهناك محور خاص ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي يعنى بالأداء الاقتصادي للدول القطرية حاضراً ومستقبلاً، وهو محور التنمية. كما أشرنا في موضع سابق من هذا الفصل إلى بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في الأقطار العربية خلال العقود القليلة الماضية. ولكن ما يهمنا، هنا، هو تبيان اسهام العامل الاقتصادي في أزمة الدولة القطرية. يشير محور التنمية، صراحة أو ضمناً، إلى عدة حقائق، منها:

- ان الدول العربية المسورة، وبخاصة النفطية، رغم معدلات نموها الاقتصادي الملحوظ، إلا أن هذا النمو قد صاحبه كثير من هدر الموارد المالية، ولم يؤد إلى تنويع القاعدة الانتاجية أو إلى زيادة كفاءتها بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين.

- ان الدول العربية الأقل حظاً في مواردها الطبيعية والمالية، ورغم معدلات نموّها المتواضعة، إلا أنها بدورها لم تحسّن ادارة اقتصادها، ولا هي وسعت أو نوّعت أو رفعت من كفاءة قاعدتها الانتاجية بالدرجة المطلوبة خلال العقدين الأخيرين. واضطر معظمها إلى الاستدانة حتى بلغت ديونها في منتصف الثمانينات حوالى مائة مليار دولار.

- ان الدول الميسورة والدول المُعسرة، على السواء، قد زادت درجة تبعيتها وتعرضيتها (Vulnarability) للخارج خلال العقدين الأخيرين. فعدم تنوّع القاعدة الاقتصادية في «دول اليسر» واعتمادها الريعي على سلعة واحدة، وهي النفط، جعلاها معرّضة لتقلبات السوق الدولية. وتجلّى ذلك بشكل درامي في المدة بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦، حيث انخفضت ايراداتها النفطية، وتالياً ناتجها الاجمالي إلى النصف تقريباً. أما دول العسر، فإن تبعيتها وتعرضيتها قد تجلّتا، كما ذكرنا، في الزيادة الفلكية لديونها الخارجية، ووقوعها المتصاعد تحت ضغوط الدول الدائنة وصندوق النقد الدولي. ونتج عن ذلك تآكل مطرد في استقلالية قرارها الاقتصادي، وتالياً تناقص متزايد في استقلالية قرارها السياسي داخلياً واقليمياً ودولياً.

باختصار - إذاً - أصبحت الدولة القطرية، بسبب سوء إدارة الاقتصاد الوطني، في مأزق بالغ الصعوبة. فإن امتثلت لضغوط الدائنين والمؤسسات المالية الدولية، فإنها مهدّدة بالانفجارات الاجتماعية الداخلية، وبخاصة من فقراء المدن (البروليتاريا الهلامية). وإن هي قاومت هذه الضغوط، مع استمرار سوء ادارة الاقتصاد الوطني، فهي مهددة بالافلاس المالي. إن هذا الوضع، بين المطرقة (الخارجية) والسندان (القوى الداخلية)، هو في حد ذاته أزمة لأنظمة الحكم في معظم الأقطار العربية الرئيسية والأكثر سكاناً (مصر والسودان والمغرب وسوريا وتونس والجزائر). وهو عنصر أساسي في أزمة الدولة القطرية في الوطن العربي.

٦ ـ العامل الخارجي في أزمة الدولة القطرية

ارتبط مولد معظم الدول القطرية العربية الحديثة بمخططات القوى الخارجية في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وبخاصة بين فرنسا وبريطانيا (بلقنة المشرق)، وبتسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية بين القوتين نفسهما اضافة إلى الولايات المتحدة الامريكية، على نحو ما رأينا في الفصل الرابع. ومع ذلك، فإن ملامح نظام اقليمي عربي ينزع إلى التماسك والاستقلال قد برزت في الخمسينات والستينات، من خلال الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، وبفضل المدّ القومي التحرري الذي قادته مصر الناصرية. ولكن هذا النظام الاقليمي العربي تعرّض للاهتزاز بعد هزيمة عام ١٩٦٧، ثم بدأ في التصدّع خلال السبعينات والثمانينات، كما نوّهنا في فقرات سابقة.

في ظل هذا التصدع، زادت الضغوط الخارجية لا ضد مجمل النظام الاقليمي العربي لمزيد من تفسيخه فقط، ولكن أيضاً ضد كل دولة قطرية على حدة لمزيد من احكام تبعيتها لهذه القوة الخارجية أو تلك. وقد تضاعفت هذه الضغوط في الثمانينات. وانضمّت بعض القوى الأقليمية من دول الجوار إلى قائمة الأطراف الخارجية العظمى الضاغطة في هذا الصدد، وأهمها اسرائيل وايران وأثيوبيا.

والجديد في أهمية هذا العامل الخارجي (سواء من القوى العظمى أم من دول الجوار)، هو أن الأمر قد تجاوز الضغوط والتهديدات المعتادة في العلاقات الدولية عموماً، إلى مخططات وممارسات فعلية تستند إلى استخدام القوة السافرة ضد دول قطرية عربية، ودون رد فعل عربي جماعي للرد عليها. لذلك، فإن بعض الدول القطرية العربية تشهد لأول مرة منذ ولادتها تهديداً حقيقياً لا على حدودها، ولكن على بقائها ذاته، كدول ذات سيادة. فالعراق واقطار الخليج تقع في هذا الصدد تحت التهديد الايراني. ولبنان وسوريا والأردن تقع تحت التهديد الاسرائيلي، والسودان والصومال وجيبوتي تقع تحت التهديد الاثيوبي. ويدعم من فعالية هذه التهديدات على بقاء الدولة القطرية العربية، كما نعرفها بشكلها الحالي، عاملان: الأول، هو تصدّع الجبهة الداخلية في بعض هذه الدول القطرية لتعثّر الأنظمة الحاكمة في إدارة مجتمعها واقتصادها ولتآكل شرعيتها، وهي أمور تجعل من بعض التكوينات الاجتماعية في كل منها مهيأة للتمرد والعصيان والتعاون مع أطراف خارجية، أو على الأقل غير حريصة أو مستعدة للدفاع عن كيان الدولة أو استمرار النظام الحاكم. أما العامل الثاني، فهو شلل النظام الاقليمي العربي وعجزه عن الاستجابة الجماعية في الدفاع عن دوله القطرية، في حالة تعرضها للعدوان الخارجي.

ومأزق الدولة القطرية حالياً، هو أنه لكي تحافظ على **بقائها الرسمي**، فإنها قد تضطر إلى التضحية **بسيادتها الفعلية**. ونقصد بذلك أن هذه الدولة، لكي تجابه عدواناً خارجياً سافراً، في غياب دعم عربي جماعي وفي غياب القدرة الذاتية للدفاع عن النفس، فإنها تلجأ إلى الاحتماء بطرف خارجي (غير عربي) آخر، مثلما فعلت الكويت في صيف عام ١٩٨٧، برفع علم

الولايات المتحدة الامريكية على ناقلات نفطها في مواجهة العدوان الايراني. ولا بد للطرف الاجنبي الذي تلجأ إليه هذه الدولة القطرية أو تلك من أن يطلب **«ثمن الحماية»** التي يقدمها. وهذا الثمن عادة ما ينتقص من السيادة الوطنية، ويفتح الباب واسعاً لمزيد من تدخل صاحب الحماية في شؤون الدولة المعنية. فالموقف هنا أشبه ما يكون بالمستعين على الرمضاء بالنار. ويأخذ هذا التدخل شكل الحصول على قواعد أو تسهيلات عسكرية، أو الدخول في احلاف أو اتفاقات دفاعية، وهو الأمر الذي ناضلت شعوب هذه الدول القطرية للتخلص منه في الأربعينات والخمسينات والستينات. ومرّة أخرى، تجد بعض الدول القطرية نفسها بين **«مطرقة»** العدوان الخارجي و**«سندان»** الحماية الاجنبية.

٧ ـ أزمة البقاء وبقاء الأزمة

في الفصل التالي، حول استشراف مشاهد المستقبل العربي، يتناول المشهد الأول تداعيات استمرار الأوضاع الراهنة على حالها في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة المقبلة. وفي تناول تفصيلات ذلك المشهد، تتمّ العودة إلى الحديث عن عناصر الأزمة والتفاعل بينها، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من مزيد من تفتت، أو اختفاء بعض الدول القطرية الحالية.

ولكن ما قصدناه، في هذا الفصل، هو إيضاح أمور ثلاثة محدّدة. الأول، هو أن الدولة القطرية قد حقّقت خلال العقود الأربعة الأخيرة منجزات لا بأس بها في حقول عديدة، وان هذه الانجازات نفسها قد خلقت قوى اجتماعية وتحوّلات هيكلية هائلة، نتج عنها هموم ومشكلات جديدة. والثاني، هو أن بعض المشكلات القديمة التي ورثتها الدولة القطرية سواء من مرحلة المجتمع التقليدي أم من المرحلة الاستعمارية، قد استمرت وتفاقمت دون أن تنجح النخبات الحاكمة في الدولة القطرية في حلها أو احتوائها. والأمر الثالث، هو أن المشكلات القديمة والجديدة، باستمرارها وتفاقمها، قد تزامنت مع تصدع النظام الاقليمي العربي في عقدي السبعينات والثمانينات، ومع زيادة الضغوط الخارجية من دول الجوار والقوى الأجنبية العظمى. إن تفاعل هذه الأمور الثلاثة ونتاجها، قد خلقا أزمة للدولة القطرية العربية. فمع أن بلداناً كثيرة في العالم الثالث قد تشترك مع البلدان العربية في هذه المشكلة أو تلك، أو في هذا النوع من المشكلات أو تلك، إلا أنه نادراً ما نجد أياً منها يشترك مع البلدان العربية في الأمور الثلاثة مجتمعة، وبهذه الحدّة. والدول التي تشترك مع البلدان العربية في الأمور الثلاثة مجتمعة وبالحدّة نفسها تعيش الأزمة نفسها.

ومن نافلة القول ان هذه «الازمة»، بالمعنى الذي اصطلحنا عليه في بداية هذا الجزء، ليست متساوية حجماً أو كيفاً في حالة كل الدول العربية القطرية. فبعض الأقطار العربية يشكو من كل عناصر الأزمة التي عرضناها في الفقرات السابقة، أي يُعاني من مشكلات: الهوّية، والاندماج السياسي والاجتماعي، والشرعية، والتعثر الاقتصادي، والتهديد الخارجي. وبعضها يعاني بعض، وليس كلّ، هذه المشكلات.

لبنان والعراق وسوريا والسودان وجيبوتي وموريتانيا تعاني كلّ المشكلات الخمس

المذكورة. وباقي الأقطار العربية تعاني مشكلتين على الاقل. البلدان التي تعاني كل المشكلات الخمس مجتمعة، مهددة في بقائها كدول. فأزمتها هي أزمة بقائها كدول بحدودها وسيادتها التي نعرفها اليوم. فهي مهددة بالتفتيت أو الاجتياح، وضم اجزاء منها أو ضمها كلها إلى دول أخرى. وتدخل في هذه الفئة أقطار عربية قد لا تشكو من كل المشكلات بالحدة نفسها، ولكنها معرّضة لمشكلة العدوان الخارجي مع محدودية القدرات الدفاعية الذاتية، مثل بعض دول الخليج الغنية بالنفط، والمجاورة لايران، والأردن.

ولكن حتى الاقطار التي لا تواجه أزمة بقاء دولها، فإن دولها تواجه احتمالات بقاء الازمة فيها لسنوات طويلة. ويدخل في هذه الفئة من الأقطار كل من مصر والسعودية واليمنين وعُمان وتونس والجزائر والمغرب.

باختصار، تواجه كل الاقطار العربية، غنيها وفقيرها، كبيرها وصغيرها، إمّا أزمة بقاء أو بقاء الازمة التي تحدثنا عن عناصرها في الصفحات السابقة. إن الوطن العربي، رغم كل ثرواته وموارده وانجازاته، مهدد خارجياً، وتابع دولياً، ومتوتّر داخلياً، في أواخر عقد الثمانينات، مثلما لم يتهدد أو يتبع أو يتوتر منذ حصول دوله القطرية على استقلالها. لم يشهد الوطن العربي في العقود الأربعة السابقة للثمانينات، مثل هذا العدد الذي يشهده الآن من الصراعات المسلحة الممتدة أو المجاعات الجماعية في بعض أقطاره، أو معدلات التضخم الفلكية في بعضها الآخر، أو إعلانات بعض الآباء طالبين بيع أطفالهم، أو بعض مواطنيه طالبين فتاوى شرعية تسمح لهم بأكل الميتة ولحوم البشر، في الوقت نفسه الذي لم يشهد الوطن العربي من قبل مثلما شهد في العقد الأخير من التراكم الفلكي لثروات بعض أقطاره ومواطنيه، ومن الهدر والبذخ الفلكي لبعض أقطاره ومواطنيه. وأخيراً، لم يشهد الوطن العربي في عقود سابقة مثلما شهد في عقد الثمانينات من البطش الداخلي والهدر الجماعي للحريات العامة وحقوق الانسان. إن الدولة القطرية مأزومة، كما لم يحدث لها من قبل، منذ مولدها، فهي محاصرة باثنتين أو أكثر من المشكلات الحادة التي عرضنا لها في هذا الجزء. وهي عاجزة، حتى الآن، عن فكّ هذا الحصار. ولكنها بدورها تحاصر مجتمعها المدني وتضيّق الخناق على مواطنيها. فالمواطن العربي العادي يعاني في أواخر الثمانينات حصاراً مزدوجاً: حصار دولته القطرية له، وحصار الخارج لدولته القطرية. وكلما اشتدّ هذا الاخير على الدولة القطرية، كلما شدّدت بدورها من حصارها حول هذا المواطن، وحول المجتمع المدني.

كيف ستواجه هذه الدولة القطرية المأزومة القرن الحادي والعشرين؟ هذا ما نتعرّض لاحتمالاته في الفصل السابع والأخير.

الفصل السابع

مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي: المشاهد الممكنة

مقدمة

لقد حاولت الفصول الستة السابقة أن تصف وتحلّل العلاقة بين المجتمع والدولة؛ على مستوى المفاهيم النظرية (الفصلان الأول والثاني)، وعلى مستوى الممارسة الواقعية التاريخية في الوطن العربي قبل الاختراق الاستعماري (الفصل الثالث)، وأثناء هذا الاختراق ـ الذي تمخض عن ولادة الدولة القطرية ـ وبعده (الفصل الرابع)، ثم تعرضنا لتطور الدولة القطرية الجديدة ومجتمعها (الفصلان الخامس والسادس).

لقد انتهينا إلى أن الدولة القطرية تجتاز في الوقت الراهن أزمة طاحنة، ومن ثم فهي تقف الآن عند مفترق عدة طرق وعرة، وبعضها يكاد يكون مسدوداً. إن أزمة هذه الدولة القطرية تنبع من خلفياتها البعيدة والقريبة؛ ميراث المجتمع التقليدي وإرث الحقبة الاستعمارية. كما تنبع بالدرجة نفسها من تعثر أداء هذه الدولة، بعد الاستقلال، في التعامل الخلاق مع هذين الإرثين الثقيلين، ناهيك عن التعامل مع التحدّيات الجديدة التي أفرزها ويفرزها مجتمعها الوطني والنظامان الاقليمي والعالمي المحيطان بها.

وفي هذا الفصل (السابع)، فإننا نستكشف المستقبلات البديلة للمجتمع والدولة في الوطن العربي. لقد ذكرنا في المقدمة أن هذا الكتاب هو جزء من مشروع بحثي كبير عن مستقبل الوطن العربي، ويشمل محاور أخرى عن العرب والعالم (النظامان الاقليمي والدولي)، وعن تطور هياكله الاقتصادية (التنمية)، وعن العلاقة المتشابكة بين هذه المحاور كلها (محور النمذجة). أي ان المشروع البحثي الأشمل يرمي إلى بحث الآفاق المتنوعة لمستقبل الوطن العربي بكل تشابكاته وتفاصيله، وهو يجمع بين المتوقع والمأمول. وتبنّى المشروع منهج التحليل المستقبلي (Prospective Analysis) والذي نلقبّه «بالاستشراف»، والذي يقوم على بناء عدد من مشاهد التطور المستقبلي. وفي هذا السياق، فإن «المشهد» (السيناريو) هو مجموعة من

التنبؤات المشروطة (Conditional Forecasts) التي تنطلق من السؤال «ماذا. . . لو»؟ أي ماذا يمكن أن يحدث لو تحققت عدة شروط. المشهد إذاً «هو تصور ذهني وفكري لمجموعة من الحالات المتوقعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما»، وهو ليس تعبيراً عن رغبة مؤلفه، وإنما وصف لمسار محتمل بغضّ النظر عن مدى رغبتنا فيه. بعبارة ثالثة، الاستشراف هو دراسة لحالات احتمالية لها شروط ومؤشّرات معينة.

وتثار عند بلورة مشهد مستقبلي، عدة محاذير تتضمن تدخّل الأهواء والانحيازات الشخصية للباحث، بحيث يقتصر التحليل على مسار الأحداث الذي يرغبه ويتبناه، وعدم الاتساق الداخلي في بناء المشهد، من حيث توصيف شروطه ومكوّناته أو تداعياته. ذلك أن أحد معايير سلامة بناء أي مشهد مستقبلي أن تكون الأوصاف والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية، متسقة مع بعضها البعض. أضف إلى ذلك مشكلة بناء المشاهد في البلاد النامية، حيث تتضاءل قاعدة المعلومات، وبسبب الطبيعة الانتقالية لتلك البلاد من حيث نظمها وأوضاعها وغلبة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي عليها، وأخيراً أن تكون المدة الزمنية المتصورة غير كافية، بحيث لا تسمح بنضج التفاعلات الاجتماعية والتداعيات المترتبة على كل مشهد.

لقد سعينا في هذه الدراسة إلى تجنب تلك المحاذير، وذلك بتبني مشاهد مختلفة التّوجه تمثل الصور المتباينة للمسيرة العربية، وأكدنا على مفهوم الترابط والتداخل بين الجوانب المختلفة للبناء الاجتماعي، وحدّدنا الأفق الزمني المناسب للاستشراف إلى عام ٢٠١٥ (ثلاثون سنة، متخذين عام ١٩٨٥ كسنة أساس)، وقد أدخلنا التغير كعنصر تكويني وأساسي في بحث الظواهر (الصيرورة) وبالذات في مسار كل مشهد، واحتمال الانتقال من مشهد لآخر. ذلك أن تفاعلات أحد المشاهد يمكن أن تقود به إلى وضع أزمة تؤدي إلى انهيار مؤسساته وعلاقاته، وتتطلّب تحوّلاً كيفياً. وسوف يسمح لنا ذلك بالمقارنة بين مسارات وتداعيات كل مشهد بهدف استخلاص بعض النتائج العامة حول آليات الانتقال، أو النقاط الحاكمة في مسيرة المجتمع العربي.

وتنطلق الدراسة ـ وفقاً للوثيقة الرئيسية للمشروع ـ من ثلاثة مشاهد رئيسية محتملة للمستقبل العربي، ويتضمن بعضها عدداً من المشاهد الفرعية، تمّ بلورتها بناء على معيار شكل العلاقة بين الأقطار العربية ونوعها، بدءاً بوضع التجزئة (أي استمرار الوضع الراهن) كما يعبّر عن ذلك المشهد الرئيسي الأول، مروراً بأشكال أكثر تقدماً من التنسيق والتعاون بين هذه الأقطار (التنسيق الجماعي العربي أو التجمعات الاقليمية)، كما يعبّر عن ذلك المشهد الرئيسي الثاني، ووصولاً إلى الوحدة العربية كما يعبّر عن ذلك المشهد الرئيسي الثالث.

وقد يثار في هذا الشأن مدى سلامة اتخاذ العلاقة بين الأقطار العربية كمعيار لتحديد مشاهد المستقبل العربي، وان هناك معايير وأسساً أخرى مثل الاستقلال والتبعية، أو التنمية والتخلف، أو مثل الديمقراطية من عدمها. ولقد توصّل فريق الدراسة، بعد نقاش مع دوائر

واسعة من المثقفين العرب، إلى أن الوحدة والاستقلال والتنمية والديمقراطية هي مداخل أربعة متكاملة للمستقبل العربي، وانه لا يمكن الفصل واقعياً أو تحليلياً بينها، وأن أياً منها يؤثر منطقياً ويقود واقعياً إلى الآخر. فالتنمية المستقلة مثلاً، تقود إلى رفض التبعية، ثم انه لا يمكن تصوّرها ـ كاملة ـ في إطار الكيانات القطرية الصغيرة. وكذلك، فإن التوجه نحو الاستقلال الوطني في السياسة الخارجية يقود إلى السيطرة الوطنية على الاقتصاد، وإلى التنمية المستقلة، وإلى طرح مقولات الاعتماد الجماعي العربي على الذات. وقيام أنظمة ديمقراطية تسمح بالمشاركة الشعبية، سوف يكون له تداعياته بخصوص العلاقة مع الخارج ورفض التبعية، وبخصوص نمط التنمية والدعوة إلى الوحدة. والسعي إلى الوحدة العربية، له أيضاً تداعياته في نواحي المجتمع والدولة كافة.

ويلاحظ أن المشاهد التي نتعرض لها في هذا الفصل، تتضّمن ما هو اتجاهي أو اسقاطي وما هو اصلاحي أو ترشيدي، وما هو تحويلي. **فالمشهد الأول** ينطلق من افتراض استمرار الأوضاع الراهنة، لذا فهو يمثّل المشهد الاتجاهي. ولكن لما لم يكن الحاضر استمراراً ميكانيكياً للماضي، فإن المستقبل، بالضرورة، لن يكون صورة للحاضر، وبالتالي، لا ينفي هذا المشهد إمكانية حدوث وحدة هنا أو هناك، أو بعض التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي هنا أو هناك، وقد يستمر أيّ منها لفترة قصيرة ثم ينهار. وافتراض استمرار الأوضاع الراهنة لا ينفي احتمال المزيد من التردي والتدهور، بما يترتّب عليه من مزيد من التبعية للخارج والتعثر في تحقيق التنمية، وبما يسمح لاسرائيل بمزيد من التوسع الاقليمي وفرض هيمنتها السياسية على المنطقة، وبما قد يؤدي إلى مزيد من بلقنتها، كما لا ينفي احتمال محاولات اصلاح جزئية تستمر لفترة ثم تغلبها الروح السائدة في النظام.

وينطلق **المشهد الثاني** من منطلق الترشيد والاستخدام الأمثل للموارد العربية المتاحة في اطار المعطيات السياسية الراهنة. ويعبّر هذا المشهد عن اشكال وسيطة من التنسيق والتعاون بين كل أو أغلب أقطار الوطن العربي، تفوق ـ في كمها وكيفها واستقرارها واستمراريتها ـ ما يرد من حالات تعاون في المشهد الأول. ومن المفترض أن يمثل هذا المشهد استجابة مختلفة من الفئات الحاكمة لمشكلاتها الداخلية والخارجية، بالقدر الذي لا يؤثّر على مصالحها المباشرة سلبياً. وهو ما يجعل هذا المسار أقرب ما يكون إلى ما يسمّى في الدراسات المستقبلية بالمشهد الاصلاحي.

يقوم هذا المشهد على افتراض أن تداعيات الأوضاع الراهنة تدفع النخب الحاكمة في الأقطار العربية، إمّا إلى تكوين تجمعات اقليمية، وإما إلى تنسيق جماعي عربي (في مجال أو أكثر)، وذلك استجابة لواحد أو أكثر من العوامل الداخلية التي تتضمن إدراكها لتهديد جاد على مصالحها أو شرعيتها داخلياً أو خارجياً، بسبب وصول التنمية القطرية إلى طريق مسدود نتيجة ضيق السوق أو نقص الموارد، أو نتيجة تردّي مستوى الاداء الاقتصادي وسوء إدارة الموارد المتاحة، وتصاعد الضغوط الشعبية (أو جماعات المصالح) لاعتبارات رمزية أو دفاعية أو

اقتصادية، أو نتيجة لعوامل خارجية تتمثّل في زيادة تبعيتها لطرف اجنبي يجد من مصلحته، استراتيجياً واقتصادياً، تحقيق مستوى أعلى من التنسيق والتعاون بين بعض الأقطار العربية، ومن ثم يدفعها أو يشجعها في هذا الاتجاه. كما يفترض هذا المشهد التزام (ومقدرة) الاقطار العربية بتنفيذ نص وروح ما يتفق عليه من سياسات وما يتخذ من قرارات، حتى لو استدعى الأمر التنازل عن بعض المظاهر السيادية وتبنّي بعض السياسات الترشيدية، بسبب أدراكها أن الميزات التي تجنيها من مثل هذا الالتزام تفوق ثمن التنازلات. وينطوي ذلك بدوره على مزيد من التداخل الهيكلي التدريجي، ولكن مع احتفاظ كل وحدة قطرية بحق اتخاذ القرار.

يفترض المشهد الثاني أن يأخذ هذا المستوى للتنسيق والتعاون أحد شكلين، متقاطعين في بعض الأحيان، يمثّل كل منهما مشهداً فرعياً:

الأول: تجمعات اقليمية تجمع بين أقطارها عوامل الجوار الجغرافي، وتقوم بينها حرية انتقال السلع، ووحدة السوق، وانسياب عناصر الانتاج من رأس مال وعمالة، بما يتضمنه ذلك من اقامة المؤسسات والهياكل التي تدعم ذلك. وتم تحديد التجمعات الاقليمية الرئيسية في أربعة هي: تجمع الخليج والجزيرة العربية، ويشمل أساساً بلدان مجلس التعاون الخليجي اضافة إلى اليمنين، وتجمع المشرق العربي الذي يشمل سوريا ولبنان والأردن والعراق، وتجمّع وادي النيل الذي يضم أساساً مصر والسودان علاوة على الصومال وجيبوتي، وتجمّع المغرب العربي ويشمل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا[١].

الثاني: التنسيق العربي العام الذي قد يأخذ شكل تكثيف العمل العربي المشترك، في بعض المجالات المرتبطة بالأمن العربي، أو التنسيق بين الأنشطة القطاعية بهدف منع الازدواج، وتطوير قيم العمل، وتحسين شروط التعامل مع العالم الخارجي.

والمشهد الثالث: هو الوحدة العربية، ويمثّل المسار التحويلي، فيدور حول مفهوم «الفـدرالية» أو «الاتحادية»، وجوهرها هو توحيد مركز صنع القرار السياسي، مع احترام التعدد الاجتماعي والثقافي القائم في الوطن العربي. ويحتاج تحقيق هذا المشهد إلى عدد من الخطوات المتقدمة على طريق الاستقلال والتنمية والديمقراطية. ومن هنا، فقد تمّ الربط بينه وبين الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وبينه وبين الاستقلال ورفض التبعية، وبينه وبين احترام الاصالة الحضارية والثقافية للأمة.

نخلص من هذا العرض لمنهج البحث وتحديد مشاهد التطور العربي، بعامة، وكما يتجلّى في هذا الفصل بخاصة، إلى ما يلي:

---

(١) من الجدير بالذكر أن بعض البلاد العربية يمكن أن تندرج في أكثر من تجمّع اقليمي، فليبيا قد تكون في تجمّع المغرب أو تجمّع وادي النيل. كما أن العراق مع أنه أساساً ضمن تجمّع المشرق، إلا أن له، في حالات معينة، دوراً هاماً في تجمّع الخليج، وسوف يظهر ذلك في التحليل في الفصول المقبلة.

١ - نحن إزاء دراسة استشرافية تتطلّع إلى تحديد معالم ومكوّنات الصور المختلفة للمستقبل العربي، استناداً إلى ثلاثة مشاهد رئيسية: اتجاهية واصلاحية وتحويلية، وذلك وفقاً لمعيار شكل العلاقة بين البلاد العربية: التجزئة، والتنسيق في شكل تجمعات اقليمية أو تنسيق جماعي عام، والوحدة العربية.

٢ - إن المقصود بكل مشهد هو أن التيار الرئيسي في الوطن العربي قد تبناه أوبدأ في تنفيذه. فمشهد التجمعات الاقليمية، مثلاً، يحدث إذا وجد تجمعان اقليميان على الأقل. ومعنى ذلك أن قيام وحدة بين قطرين عربيين لا تعني إننا انتقلنا من حالة التجزئة إلى حال اخرى. فالمشهد يشير إلى المناخ العام والسمات العامة التي يتّصف بها النظام العربي.

٣ - إن المعالم والأوصاف التي وردت بخصوص كل مشهد، تمثّل نقطة البداية أو «فتح الستارة[1]»، ويبقى على الباحث أن يأخذ نقطة البداية تلك، ويسير بها في تداعياتها وتفاعلاتها مع الظواهر والفواعل الأخرى. وبالطبع، فإن لهذه التداعيات والتفاعلات مداها الزمني الضروري واللازم لتحققها. ويترتّب على ذلك أن تلك التداعيات يمكن أن تتغيّر في وجهتها ووحدتها ونوعها في سياقات زمنية مختلفة.

٤ - إن الأفق الزمني للدراسة هو ثلاثة عقود استناداً إلى عام ١٩٨٥ كسنة أساس، ومن ثم، فإن أفق الدراسة سيستمر حتى عام ٢٠١٥. والتحليل الوارد في الدراسات التي يتضمنها الكتاب يفترض أن المشهدين الثاني والثالث سوف يبدآن من عام ١٩٩٠، وتبحث الدراسة - من ثم - في التداعيات التالية لذلك. وبالطبع، فإنه ليس هناك زعم من جانبنا بأن ذلك يمكن أن يحدث. ولذلك، فإن عام ١٩٩٠ هو بمثابة نقطة افتراضية، يبدأ منها التحليل لبحث التداعيات الممكنة على حدوث كل مشهد.

ورغم أن هذا الكتاب يركّز على المجتمع والدولة، وهذا الفصل على مستقبلهما المنظور، فإننا لا بد أن نشير في كل مشهد، إلى المتغيرات المتساقطة عليهما من النظامين الدولي والاقليمي، كما تلك التي تفرزها عملية التنمية الاقتصادية.

أولاً: المشهد الأول

مزيد من التفتت والتجزئة

معظم، ان لم يكن كل، الأدبيات العربية المعاصرة حول المجتمع والدولة، يشير إلى أن هناك أزمة. والجزء الأخير من الفصل السادس يعطي العديد من المؤشرات على هذه الأزمة في الوقت الحاضر. ويفترض هذا المشهد (السيناريو) أن هذه الأزمة وتلك المؤشرات ستتفاقم في المستقبل، سواء بسبب عوامل داخلية أم عوامل خارجية، وسيشكل ذلك تحديات هائلة للدولة القطرية. كما يفترض هذا المشهد أن الدولة القطرية ستكون عاجزة عن مواجهة التحديات (بعكس المشهدين الثاني والثالث). والافتراض الثالث هو أن العجز عن مواجهة التحديات

بصورة خلّاقة، سيؤدي إلى مزيد من التفتت والتجزئة لعدد من الدول القطرية في الوطن العربي.

١ ـ خلفيات المشهد

يفترض المشهد الأول استمرار الأوضاع التي سادت في الوطن العربي ـ منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وحتى بداية الثمانينات ـ مع افتراض أساسي هو بقاء التجزئة على حالها، خلال بداية الاطار الزمني لهذه الدراسة الاستشرافية.

ولا يعني استمرار الأوضاع أن الواقع العربي سيظل ثبوتياً (استاتيكياً). ولكن يعني فقط أن المنطق وراء التجزئة أو انقسام الوطن العربي إلى دول قطرية، سيظل هو السمة الغالبة. وبالتالي، فهو لا يستبعد حدوث تغييرات محدودة في علاقات الوطن العربي الداخلية والخارجية. ولكن هذه التغييرات ستظل محكومة في ديناميآتها ونتائجها بمنطق التجزئة، وما يتسق مع التسليم باستمرار الأوضاع التي سادت الوطن العربي من خيارات في باقي مظاهر الحياة. هذه الافتراضات تجعل المشهد الرئيسي الأول، أقرب ما يكون إلى ما يسمّى في الدراسات المستقبلية بـ «المشهد الاتجاهي».

وسيلاحظ القارىء لهذا المشهد، أنه يحتوي على مجمل المساوىء والأخطار التي واكبت حالة التجزئة واستمرار منطقها ـ مثل نمط النمو المشوّه، والممارسات غير الديمقراطية وزيادة الاختراق الخارجي للمنطقة العربية ككل. ذلك ان إحدى خصائص حالة التجزئة هي محدودية إمكانات كل قطر بسبب صغر الحجم وعدم تكامل الموارد. وهذا يضع قيوداً على نوعية النظام الاجتماعي في الداخل، وعلى علاقة القطر بالقوى الخارجية، وعلى الخيارات المتاحة أمامه. كما يعني هذا، في نهاية الأمر، أنه حتى لو اختلفت النظم الاجتماعية في بعض الأقطار عنها في الأخرى، فإن هذا الاختلاف لا يترتب عليه كبير أثر بالنسبة إلى العديد من النواحي؛ مثل فعالية التخطيط، وطبيعة التصنيع، والبحث العلمي والتكنولوجيا... وما إلى ذلك. ولا يهمّ في توصيف هذا المشهد تمييز كل قطر من الأقطار العربية على حدة حسب نوعية النظام الاجتماعي (اشتراكي أو رأسمالي أو مختلط)، لأن مثل هذا التمييز لا تترتب عليه، في الأغلب، آثار بعيدة المدى في ظل التجزئة العامة للوطن العربي. ولكن في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها الاختلاف في النظام الاجتماعي لأحد الأقطار الرئيسية إلى تغيير مجمل أوضاع الوطن العربي، فإننا نكون في صدد مشهد آخر.

وأحد تنويعات هذا المشهد الأول، هو احتمال تدهور الأوضاع في الوطن العربي، بما يسمح لبعض دول الجوار (اسرائيل، ايران، تركيا، أثيوبيا)، بمزيد من التوسع الاقليمي، وفرض هيمنتها السياسية والعسكرية والاقتصادية. وهذا قد يؤدي من ناحية، إلى مزيد من بلقنة الوطن العربي مع أواسط مدة الاستشراف ونهايتها (أي بدءاً من عام ١٩٩٥). ومن ناحية أخرى، قد يؤدي هذا المشهد إلى استجابة نوعية مضادة. هذه الأخيرة قد تنتقل بالوطن العربي إلى حالة

كيفية جديدة، تبرز مشهداً آخر غير المشهد الأول. وفيما يلي أهم الملامح العامة لبدايات المشهد الأول (أي بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠):

أ ـ مع استمرار التجزئة في شكل دول قطرية، فإن المؤسسات والنزعات القطرية على مستوى النخبة، سوف تتكرّس.

ب ـ ستستمرّ خطط التنمية على أساس قطري وتابع، مركّزة على الجوانب الاقتصادية فقط. وسيترتب على ذلك بقاء مستويات التبادل التجاري بين الأقطار العربية على وضعها الحالي، أو يتّجه هذا التبادل إلى النقصان النسبي.

ج ـ لن توجد أي تفضيلات بين الأقطار العربية في التجارة وانتقال عوامل الانتاج، باستثناء العمالة، مع ميل واضح من الأقطار الميسورة إلى تقليص الاعتماد على العمالة العربية الوافدة.

د ـ ستوجد محاولات تعاون أو تكامل سياسي ـ اقتصادي ـ عسكري بين الأقطار، ولكنها ستظل محاولات غير مستقرة وغير ناجحة، ومرتبطة بمصالح وأمزجة النخبات الحاكمة، ومرتبطة بموقف بعض القوى الاجنبية منها.

هـ ـ سيكون هناك مزيد من الاستقطاب الاجتماعي، يتجسّد في مزيد من التفاوتات في الدخول وفرص المعيشة بين الأقطار، وفي داخل كل قطر.

و ـ ستكون هناك محاولات مشاركة سياسية محدودة، ولكنها متذبذبة وغير مستقرة.

ز ـ سيستمر اختراق القيم الغربية، وبخاصة الاستهلاكية والفردية منها، للمجتمع العربي وأنماط المعيشة فيه.

ح ـ ستزداد ردود الفعل الساخطة شعبياً، وذلك في شكل تيارات اسلامية أو غيرها، أو محاولات انقلابات عسكرية، أو انتفاضات حضرية.

ط ـ ستزداد احتمالات ومحاولات البلقنة والنزعات الانفصالية على أسس اثنية (لغوية أو دينية، أو عرقية أو قومية).

ي ـ ستزداد علاقات التبعية بين أقطار الوطن العربي والعالم الخارجي، ويتزايد اندماج الوطن العربي، ككل، في النظام الرأسمالي العالمي.

ك ـ ستفرض البيئة العالمية، وبأحداثها وتطوراتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، نفسها على كل قطر من دون مقاومة محسوسة.

ل ـ ستزداد النزاعات العربية ـ العربية حدّة، مع تلكؤ ظهور آليات جديدة لفضّ هذه النزاعات.

م ـ ستستمر ادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي على حالها، بكل التداعيات السلبية لذلك.

ن ـ ستزداد محاولات الهيمنة الاسرائيلية على الوطن العربي بمجمله، ويكون ردّ الفعل العربي إما في شكل مقاومة متفرقة، ولكن مؤثّرة في بعض الأحيان، وإما تنهار هذه المقاومة وتسود سياسة الاستسلام والتهادن مع اسرائيل.

س ـ من المتصور أن تقيم بعض الأقطار العربية علاقات وثيقة، في اطار دول العالم الثالث، أو مجموعة عدم الانحياز، أو مجموعة الدول الافريقية، ولكن ذلك سوف يتمّ على أساس ثنائي، ومن الأرجح أنه لا يؤدي إلى تغيرات كيفية في علاقة الوطن العربي بهذه التجمعات الدولية.

والآن ننتقل، تحديداً، لمناقشة تفصيلية لعوامل زيادة التحدّيات، والمظاهر المحتملة لمزيد من تجزئة بعض الدول القطرية القائمة حالياً وتفتتها، والنتائج المحتملة لذلك.

٢ ـ عوامل زيادة التحديات للدولة القطرية

نقصد بزيادة عوامل التحدي، اما المصادر الحالية التي كشفت وتكشف عنها التجربة المعاشة، أو مصادر كامنة وقابلة للاستنفار والانفجار. ومن الطبيعي أن تتفاوت درجة هذه التحديات من اقليم إلى آخر، ومن قطر عربي إلى آخر، مما سننوّه به حيثما يلزم الأمر.

أ ـ التحديات الخارجية

لا توجد دولة عربية في الوقت الحاضر من الضخامة السكانية والمساحية، أو من القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، بحيث تكون قادرة على الاكتفاء الذاتي، أو تكون في منعة من التأثيرات السلبية المتساقطة عليها من خارج حدودها. وهذه التأثيرات السلبية يمكن أن تأتي من النظام الدولي، أو النظام الاقليمي (الذي يضم دولا غير عربية وبخاصة دول الجوار)، أو النظام العربي نفسه (أي بقية الدول العربية وتفاعلاتها).

ويمكن اجمال التحديات المتوقعة فيما يلي:

(١) تحديات اقتصادية

وأهمها على الإطلاق هو المزيد من اختلال شروط التبادل التجاري بين الأقطار العربية والعالم الخارجي، وبخاصة البلاد الرأسمالية المتقدمة. فكل المؤشرات المستقبلية تفيد أن أسعار المواد الخام، وحتى السلع الصناعية التقليدية، تتّجه إلى الانخفاض. بينما أسعار الخدمات الفنية ونتاج التكنولوجيات المتقدمة تتّجه إلى الارتفاع. وأقطار الوطن العربي منتجة ومصدرة للمواد الخام أساساً، وبشكل ثانوي، وفي أحسن الظروف، منتجة ونصف مصدرة للسلع الصناعية التقليدية. فإذا أضفنا إلى ذلك أن أغلبية هذه الأقطار هي أيضاً مستوردة للغذاء، وأنّ قيمة هذا الاستيراد في تصاعد مستمر منذ بداية السبعينات، فإن حجم الاختلال في علاقات

العرب الاقتصادية مع الخارج سيكون في تزايد مستمر. ويؤدي ذلك كما هو واقع بالفعل إلى زيادة مديونية معظم الأقطار العربية غير النفطية، وتضاؤل أرصدة البلدان العربية النفطية، أو المصدرة لمواد خام أخرى. ويفاقم من هذا الاختلال استمرار استيراد السلاح بأسعار باهظة، في منطقة تتصف بالصراعات والحروب الممتدة، وبكثافة استهلاك السلاح.

فالتحديات الاقتصادية الاقليمية، ستأتي أساساً من دول الجوار غير العربية، ذات مستويات النمو المماثلة أو الأكثر تقدماً، مثل اسرائيل وتركيا وايران والهند وإسبانيا والبرتغال. وتتمثّل في صور التنافس على المصادر الطبيعية والأسواق وفرص العمل. والمصادر الطبيعية المرشحة لهذا التنافس هي: مياه الأمطار والجرف القارّي (مياه البحار) وحقول النفط والمناجم في مناطق التخوم الحدودية. ولأن دول الجوار المذكورة تعاني من الضغوط الداخلية نفسها، أو تجاور دولاً أخرى غير عربية قوية، فإنها ستجد المنافسة مع الامتداد التوسعي على حساب الأقطار العربية، اسهل بالنسبة إليها في الحصول على مثل هذه الموارد الطبيعية. ويصدق الأمر نفسه على الأسواق المطلوبة لتصريف انتاجها الصناعي والزراعي، إما داخل الأقطار العربية نفسها في منافسة مع الانتاج العربي (الهند وتركيا واسرائيل)، وإمّا في أسواق طرف ثالث، بسبب اتفاقات جماعية (اسبانيا والبرتغال في منافسة مع أقطار المغرب في بلدان السوق الأوروبية المشتركة). وأخيراً، فإن سوق العمل داخل بعض الأقطار العربية (مثل بلدان الخليج)، ستظل حلبة تنافس بين العمالة العربية الوافدة ونظيراتها من البلدان الآسيوية المجاورة (الهند، وباكستان وايران). ولاعتبارات اقتصادية (رخص الأجور) وسياسة (دول جوار غير عربية أقوى) ستكون المنافسة لغير مصلحة العمالة العربية.

أما التحديات الاقتصادية العربية البينية فستنبع أساساً من التنافس والصراع على المصادر الطبيعية، وفرص العمالة، والحصول على المساعدات المالية، وبخاصة بين الأقطار المكتظة سكانياً، والشحيحة بمواردها الأخرى. كما ستكون الأقطار الغنية تحت ضغط مستمر، بسبب هذا التنافس بين الأقطار الأقل يسراً.

والأقطار العربية المرشحة لأكثر تأثيرات النظام العالمي سلبية في المجال الاقتصادي في العقود القليلة القادمة هي: المغرب والسودان، وموريتانيا والصومال واليمن الديمقراطية. تليها مجموعة أخرى هي مصر وتونس وسوريا والأردن واليمن العربية وجيبوتي. تليها مجموعة ثالثة هي العراق والجزائر ولبنان. ويلاحظ أن هذه الأقطار الأربعة عشر جميعاً ترزح بالفعل ولو بدرجات متباينة، تحت ضغوط الدّيون الخارجية واختلال موازين مدفوعاتها. وأقطار المجموعة الأولى، التي هي الأكثر تعرّضاً، كلها أقطار طرفية ـ أي تجاور أقطاراً غير عربية ـ وقد شهدت في العقد الماضي أو تشهد حالياً صراعات مسلحة داخلية، أو مع دول جوار عربية أو غير عربية. وأقطار المجموعة الثانية كلّها مكتظة سكانياً، ويمثّل استيراد الغذاء بالنسبة إليها عبئاً ثقيلاً ومتزايداً. وينطبق الكلام نفسه على المجموعة الثالثة، وإن يكن بدرجة أقل في الوقت الراهن. والأقطار الباقية، أو المجموعة الرابعة، من المنظومة العربية هي جميعاً أقطار نفطية

(السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والامارات العربية المتحدة، وعُمان، وليبيا)، لن تتعرّض لضغوط اقتصادية مباشرة من النظام الدولي، وهي جميعاً غير مكتظة بالسكان، ولكن أسعار موردها الرئيسي، وهو النفط، سيزداد قرار تحديدها بواسطة النظام الدولي.

ومع ذلك، فإن أقطار المجموعة الرابعة ستكون هي الأكثر تعرضاً للتأثيرات السلبية للنظامين الاقليمي والعربي، في المجال الاقتصادي. فلأن معظم هذه الأقطار تجاور أقطاراً أكبر سكانياً، وأقوى عسكرياً وافقر اقتصادياً، فإنّ الطمع في مواردها الاقتصادية أو التنافس على مساعداتها المالية أو أسواق العمل فيها، قد يصل حدوداً ابتزازية.

(٢) تحديات جيو - سياسية

التأثيرات السلبية المتساقطة من النظام الدولي في المجال الجيو - سياسي، طبقاً لهذا المشهد، يمكن إجمالها تحت عنوان واحد، وهو مزيد من الهيمنة الاجنبية على أقطار الوطن العربي. وستأخذ هذه الهيمنة ثلاثة أشكال رئيسية: الشكل الأول هو الهيمنة السياسية من خلال احكام روابط التبعية الاقتصادية السافرة، بالنسبة إلى الاقطار العربية الفقيرة والمدينة. فالثّمن السياسي الذي ستطلبه القوى الكبرى من هذه الأقطار، سيتزايد كلما اشتدّت حاجة هذه الأخيرة لمزيد من المساعدات أو القروض أو إعادة جدولة الديون. وهذا الثمن يمكن أن يكون منح قواعد وتسهيلات عسكرية، أو الدخول في صفقات واتفاقات اقليمية ودولية لا ترغبها أصلاً، أو انتقال صناعة القرار الوطني، حتى في بعض الشؤون الداخلية، إلى أيد أجنبية. الشكل الثاني هو الهيمنة السياسية من خلال الابتزاز بالنسبة إلى الاقطار العربية الغنية والضعيفة، أي البلدان النفطية. ففي غياب نظام أمن قومي عربي جماعي، كما يفترض هذا المشهد، وللاعتبارات التي ذكرناها في نهاية الفقرة السابقة، ستشعر هذه البلدان بالتهديد المستمر من جيرانها الأكبر حجماً والأقل يُسراً، وتسعى للحماية المباشرة أو غير المباشرة من إحدى القوى العظمى. وهنا أيضاً، لا بدّ من دفع الثمن سياسياً واقتصادياً. والشكل الثالث هو الهيمنة السياسية من خلال استخدام القوة السافرة مباشرة أو بالوساطة. فالأقطار العربية التي تتصدّى للهيمنة الاجنبية في ظل غياب نظام عربي للأمن القومي الجماعي، ستعتبر نشازاً لن تسمح له القوى العظمى بالاستمرار في المقاومة. ومن ثم قد تقوم بإجراءات «تأديبية» مسلحة ضده بشكل مباشر (الولايات المتحدة الامريكية - ليبيا)، أو من خلال طرف ثالث (اسرائيل وتركيا وايران وأثيوبيا).

التحديات الجيو - سياسية المحتملة من النظام الاقليمي في العقود الثلاثة المقبلة ستأتي أساساً من اسرائيل وايران واثيوبيا. وتتمثّل بالنسبة إلى اسرائيل في استخدام القوة العسكرية لمزيد من اقتطاع أراض عربية من الأقطار المجاورة، أو اجبارها على توقيع اتفاقات سلام وفتح أسواقها للصناعات الاسرائيلية، أو لاثارة القلاقل الداخلية ومحاولة تفتيتها إلى دويلات طائفية، أو لاجهاض أي محاولة وطنية لزيادة القدرات الاقتصادية - العسكرية - التكنولوجية. أما التحدي الاقليمي الايراني فيأخذ شكل الهيمنة السياسية - الايديولوجية على العراق والبحرين، والابتزاز الاقتصادي لبقية أقطار الخليج، إما في شكل مساعدات (اتاوات)، أو بفتح أبوابها للعمالة

والبضائع الايرانية. والتحدّي الاقليمي التركي محتمل جيو ـ سياسياً إذا تفاقمت أوضاع العراق بسبب ضغط ايراني، أو ضغط ايراني ـ اسرائيلي. أما التحدي الاقليمي الاثيوبي فهو أقل التحديات الجيو ـ سياسية خطراً في العقود الثلاثة المقبلة. فبسبب أوضاع اثيوبيا الداخلية، ومستوى تطورها الاقتصادي ـ العسكري، سيظل التحدي المستقبلي منها على دول الجوار العربية (السودان والصومال وجيبوتي) عند مستواه الحالي، الذي عهدناه في العقدين السابقين، وسينحصر أساساً في مساعدة حركات التمرد، وإشاعة القلاقل الداخلية، والتلويح بالضغوط في مجال اقتسام مياه حوض النيل.

التّحديات الجيْو ـ سياسية المحتملة من النظام العربي نفسه في ظل هذا المشهد مرشحة للتزايد. ونقصد بها استخدام القوة المسلحة أو التلويح بها من قطر عربي ضد قطر آخر. فاهتراء النظام العربي نفسه، وتدنّي مستوى التضامن بين أقطاره، وغياب الكوابح والضوابط التي تنظّم علاقات هذه الأقطار، وضعف الجامعة العربية، وتباعد انعقاد القمم العربية لن يغري القوى العظمى والقوى الاقليمية بمحاولات الاختراق والهيمنة على هذه الأقطار فقط، ولكنه سيغري هذه الأقطار نفسها باستخدام القوة المسلحة أو التهديد بها في مواجهة بعضها البعض. ولأن النظام العربي نفسه مخترق ومهيّأ لمزيد من الاختراق بواسطة قوى عظمى وأقليمية، فإن العقود الثلاثة المقبلة ربما تشهد اطرافاً عربية تتحالف مع أطراف غير عربية ضد قطر عربي هنا أو هناك.

وهناك شواهد مبكرة من العقد الماضي (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)، تشير إلى هذه الاحتمالات (سوريا ـ ايران ضد العراق، أو ليبيا ـ أثيوبيا ضد السودان، أو مصر ـ أمريكا ضد ليبيا). إحدى الصور الأخرى لهذا التهديد العربي ـ العربي، هي تشجيع قطر عربي لتمردات داخلية في قطر عربي آخر، ودواعي مثل هذه التمردات ستتزايد خلال فترة الاستشراف في ظل هذا المشهد، كما سنرى في فقرة تالية (حينما نتناول التحديات الداخلية).

ويتعرّض كتاب العرب والعالم، ضمن مشروع الاستشراف، لهذه التحديات الجيو ـ سياسية بمزيد من التفصيل والتحليل.

(٣) التحديات التكنولوجية ـ الاتصالية ـ الثقافية

هذا النوع من التحديات ذو تأثير بعيد المدى، وإن كان بعضه غير محسوس مباشرة. وهو يتجاوز التداعيات الاقتصادية ـ السياسية للفجوة التكنولوجية بين العرب والعالم المتقدم، وهي تداعيات من شأنها أن تكرس تبعيتهم واختلال تعاملهم السياسي ـ الاقتصادي مع الخارج. الجانب الآخر غير المحسوس في هذا التّحدي التكنولوجي، هو الجانب الاتصالي منه. ونقصد بذلك شبكات الاتصال والارسال الفضائية الاجنبية والقادرة على اختراق الحدود السيادية بمادتها الاعلامية والثقافية، ومنها إلى اختراق الجدران والعقول في كل عائلة عربية. ومرّة أخرى، في غياب مشروعات حضارية قومية، وفي غياب حرية الابداع والتعبير والتنظيم، فإن المواطن العربي سيكون مهيـأ لاستقبال ما يتساقط عليه من مواد إعلامية وثقافية خارجية، بخاصة إذا كانت جيدة الانتاج والاخراج. وسيغذّي هذا التهيؤ ويدعمه، توافر هوائيات الاستقبال

المتقدمة التي سيستطيع الأفراد الحصول عليها بسهولة نسبية في المستقبل. وهناك شواهد مبكّرة لهذا الاتجاه في بلدان المغرب التي زادت مشاهدة أو استماع مواطنيها للبرامج المبثوثة من ايطاليا وفرنسا واسبانيا. كما أن انتشار اجهزة الفيديو، واحتمال انخفاض أسعارها، سيجعلان المواطن العربي نهباً لأنساق اتصالية وثقافية اجنبية، تعوّضه عن هزال أو تفاهة أو جفاف ما تقدمه اجهزة الاعلام الوطنية. ولكن التأثير الابعد مدى هو تحلّل الثقافة العربية، واضعاف الهوّية والانتماء، ونموّ عادات وأنماط استهلاكية تكرّس التبعية للخارج على كل المستويات.

(٤) التحديات البشرية ـ الثقافية

تتمثّل هذه أساساً في الهجرات غير العربية ـ سواء طلباً للعمل، كما في منطقة الخليج، أم هروباً من الجفاف أو القحط أو المجاعة أو الحروب الأهلية كما في حالة السودان. وربما الأكثر خطراً هو ما تتعرض له أقطار الخليج العربية من استقرار اعداد متزايدة من العمالة الآسيوية على أراضيها، ونشأة جيل ثانٍ من أبناء هذه العمالة في تلك الأقطار. وتأتي معظم هذه العمالة من شبه القارة الهندية. ولما كانت أقطار الخليج مخلخلة سكانياً، وليس لديها سياسة سكانية واضحة لادماج هؤلاء الوافدين الآسيويين وتعريبهم، ولأن هذه العمالة الآسيوية تتطور بالتدريج لتكون عماد النشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية، فإن عروبة الخليج بشرياً وثقافياً ستغدو مهددة بوجود هذه الجالية الكبيرة غير المندمجة وطنياً. والوضع، هنا، يشبه في كثير من الوجوه تجربة سنغافورة، التي كانت جزءاً من ماليزيا. وبكثرة الوافدين الصينيين والهنود اليها في أواخر القرن الماضي، أصبحوا في منتصف هذا القرن من الضخامة والتركّز الجغرافي والتمركز الاقتصادي، بحيث بدأوا يطالبون بحقوقهم المدنية، ثم السياسية، وتصاعدت مطالباتهم إلى أن وصلت إلى حق تقرير المصير، ثم الاستقلال السياسي بمنطقة سنغافورة، التي انفصلت عن بقية ماليزيا في الستينات. وخلال فترة الاستشراف، سيكون الجيل الثالث من العمالة الآسيوية قد تضخّم سكانياً وتجذّر اقتصادياً. ولأن هؤلاء الوافدين يأتون أساساً من شبه القارة الهندية، القريبة من منطقة الخليج، والمرشحة للبزوغ كإحدى القوى العظمى اقتصادياً وعسكرياً في القرن المقبل، فإن الخطر يصبح مؤكداً. وأكثر الأقطار المرشّحة لمثل هذا الخطر هي الامارات العربية المتحدة التي تشهد أيضاً هجرة ايرانية مستمرة، وبخاصة في إمارة دبي القريبة جداً من الشواطىء الايرانية.

ب ـ التحديات الداخلية

في ظلّ افتراضات هذا المشهد، فإن حجم التحديات الداخلية في كل قطر عربي سيتزايد. وستكون مصادر هذا التحدي متعددة. فبعضها ردّات فعل داخلية لعجز الدولة القطرية عن مجابهة التحديات الخارجية، مثل تآكل السيادة والاستقلال، وازدياد الهيمنة الاجنبية، والتهديدات أو الهزائم الخارجية، أو الضغوط الاقتصادية من النظام الرأسمالي العالمي. ولكن مجموعة أخرى من مصادر التحدي ستكون داخلية بحتة، أي نتيجة التفاعلات والتطورات داخل كل قطر.

(١) التحدي السكاني والحضري

لقد أفضنا الحديث في الفصل الخامس حول الهياكل السكانية والتكدس الحضري في الأقطار العربية، كما أشرنا في الفقرة أ ـ ٤ من هذا الفصل إلى التحدي البشري ـ الثقافي في الأقطار العربية ذات التخلخل السكاني، والتي توجد فيها تكوينات بشرية غير عربية كبيرة، وبخاصة من العمالة الوافدة الآسيوية. وما يهمنا ابرازه، هنا، هو أن العامل السكاني سيمثّل تحدياً متزايداً في عدد من الأقطار العربية الرئيسية الكبيرة، مثل مصر والمغرب والجزائر وتونس وسوريا. فرغم أن معدلات الزيادة الطبيعية فيها تميل إلى الانخفاض قليلاً عن المعدل العربي العام، إلا أنها ما زالت مرتفعة، وستستمر كذلك خلال فترة الاستشراف (بين ٢,٤ و٢,٨ بالمائة سنوياً)، وهي معدلات مرتفعة بالمقاييس العالمية، وتكفي لمضاعفة حجم سكان هذه الأقطار خلال العقود الثلاثة المقبلة. ولأن قاعدة الموارد الطبيعية فيها محدودة، ولا تتّسع لمعدل الزيادة السكانية نفسها من ناحية، ولسوء ادارة الاقتصاد الوطني في معظم هذه الأقطار من ناحية ثانية، فإنها في ظلّ استمرار اوضاع التجزئة الحالية، ستواجه صعوبات هائلة في توفير الحاجات الاساسية لقطاعات كبيرة من شعوبها ـ مثل الغذاء والسكن والتعليم والصحة.

وسيضاعف من حدة هذا التحدّي السكاني، أن معظم الزيادة المطلقة والنسبية ستكون في المدن، أو ستهاجر إليها من أرياف هذه الأقطار. أي أن معدلات التكدّس الحضري الحالية ستزداد تفاقماً. فالنسبة الكبرى من سكان الحضر هؤلاء، سيكونون في عداد ما درجنا على تسميته في هذا الكتاب باسم «البروليتاريا الهلامية» أو (الرثّة)، وهي فئة قلقة وقابلة للاستغلال والاشتعال بواسطة العناصر السياسية الغوغائية، على نحو ما ذكرنا وما سنرى تفصيلاً في فقرات مقبلة.

(٢) التحدي الاثني ـ الاقلّوي

رغم أن الوطن العربي بجملته، يعتبر من أكثر مناطق العالم تجانساً من الناحية الاثنية، إلا أن فيه كما رأينا في فصل سابق، أقطاراً تزيد فيها درجة التنوع الاثني ـ عرقياً أو دينياً أو طائفياً أو ثقافياً ـ لغوياً. وفي ظروف التراجع الاقتصادي وغياب الديمقراطية والعدالة التوزيعية مع كثافة الاتصال والتواصل محلياً وعالمياً، تنمو نزعات القلق والتّمرد بين أبناء هذه الأقليات متركّزين جغرافياً في منطقة واحدة متاخمة لدولة أخرى، بخاصة غير عربية. وأهم الصراعات الداخلية الممتدّة في الوطن العربي منذ حصول أقطاره على الاستقلال، كان هذا التحدي الاثني هو مصدرها الرئيسي. فمن جملة ثلاثة عقود، منذ حصول السودان على الاستقلال، استمرت فيه التمردات المسلحة في الجنوب لمدة عشرين عاماً، ولا تزال. والتمرد الكردي المسلح في شمال العراق مستمر بين الالتهاب الشديد والكمُون النسبي منذ أوائل الستينات (أي لحوالى ربع قرن). والحرب اللبنانية بين الطوائف الدينية تدخل عامها الرابع عشر، وما زالت متأججة. إلى جانب هذه الحالات الثلاث الواضحة، هناك أقطار عربية أخرى مرشّحة في ظل هذا المشهد لمؤثرات اثنية حادة، منها أقطار الخليج العربي، وبدرجة أقل سوريا، ثم بدرجة أقل الجزائر

والمغرب. والتحديات الاثنية في جوهرها، تبدأ بالمطالبة بقسط عادل من الثروة والسلطة وحقوق المواطنة المتساوية في أوطانها، ولكن التلكؤ في الاستجابة أو التعاطف مع هذه المطالب، يؤدي إلى تصعيد النزعات الانفصالية بين أبنائها، بخاصة إذا ما وجدت دعماً أو تشجيعاً من قوى أجنبية. والتحدي **الاثني** هو أحد المداخل السهلة للاختراق الاجنبي لبنية المجتمع والدولة القطرية. وهو المدخل المرشّح أكثر من غيره في **الاستراتيجية الاسرائيلية**، لاستنزاف الأقطار المشرقية وإشاعة القلاقل فيها وتجزئتها.

(٣) تحدي الصراعات الطبقية

رغم تعثّر محاولات التصنيع خصوصاً، والتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية عموماً، في معظم الأقطار العربية، فإن ما تمّ منها قد خلق طبقات جديدة، أهمها الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة الجديدة، وتتركّز هاتان الطبقتان عادة في المدن العربية الكبيرة. وبالتالي، فهما الأكثر وعياً وطموحاً وقابلية للتنظيم والحركة. وفي ظل افتراضات هذا المشهد (التراجع الاقتصادي، ازدياد التبعية والاختراق الاجنبي، وغياب الديمقراطية)، فإن حدّة مطالبات أو احتجاجات هاتين الطبقتين ستزداد خلال فترة الاستشراف. ففي الأقطار العربية الأكبر والأفقر والأكثر تعرضاً لضغوط النظام الرأسمالي العالمي، سيكون اذعان الدولة القطرية لهذه الضغوط إمّا على حساب الطبقات العاملة والدنيا، وإمّا على حساب الطبقة المتوسطة، أو على حسابهما معاً. وكما لمسنا من عرض أدبيات أمريكا اللاتينية في موضوع العلاقة بين المجتمع والدولة، فلا سبيل أمام الأنظمة الحاكمة العربية، إلا إلغاء، أو تخفيض، دعمها للسلع الاساسية ـ وهو ما تدفع ثمنه الطبقات العاملة والدنيا ـ أو زيادة الضرائب ـ وهو ما يقع عادة على كاهل الطبقة الوسطى، وبخاصة شرائحها الدنيا من الموظفين والمهنيين والحرفيين ـ وقد يؤدّي تذبذب الدولة القطرية بين هاتين الاستراتيجيتين (وهو ما يحدث عادة)، إلى صراع مثلّث بين كل من الدولة والطبقة العاملة والطبقة الوسطى. وسيأخذ هذا الصراع شكل الاضرابات والاعتصامات المتوالية، أو شكل الانتفاضات الحضرية الشعبية التي تؤدّي الى تدمير مرافق الدولة أو المحلات التجارية الكبرى والفنادق الفخمة والأحياء السكنية للطبقة العليا. وقد شهدنا مؤشرات مبكّرة لهذا الشكل الصراعي الاحتجاجي في مصر (١٩٧٧ ـ ١٩٨٦)، وتونس (١٩٧٨ و ١٩٨٤)، والمغرب (عام ١٩٨٤)، والسودان (عام ١٩٨٥).

أما في الأقطار العربية الغنية، فإن الصراعات الطبقية سيكون لها محوران: الأول، صراع بين طبقة عاملة وافدة وبين طبقة عليا وطنية. والثاني، صراع بين الطبقة الوسطى الجديدة والطبقة الحاكمة. الصراع الأول أسبابه وديناميأته معروفة، وقد ألمحنا إلى معظمها سلفاً. فالعمالة الاجنبية، وبخاصة من شبه القارة الهندية، هي الأكثر تهيؤاً للتنظيم والحركة، لا بسبب التقاليد النقابية في الموطن الأصلي فقط، ولكن بسبب قوة الدولة الأم أيضاً. والجدير بالذكر هنا، أنه مع الجيل الثاني من أبناء هذه العمالة في المهجر، وتأكيداً مع الجيل الثالث، يصبح الاساس

المرجعي في الحرمان النسبي، هو حالهم في المهجر مقارناً بالوطنيين من أبناء هذه القطر العربي أو ذاك، لا ما عليه الحال في الوطن الأصلي. فالتفاوت الشاسع في الأجور عن العمل نفسه بين ابن الوافد وابن البلد، لن يعود مقبولاً كما كان الحال في جيل سابق. وهذا الصراع الطبقي سيزكيه ويعمّقه الصراع الاثني ـ الثقافي. ونتوقع أن يبدأ هذا الصراع سلمياً، ثم يتحوّل تدريجاً إلى صراع غير سلمي (في صورة تخريب وشغب أو تظاهرات غاضبة). أما الصراع بين الطبقة الوسطى الجديدة (أصحاب التعليم العالي والمهن الحديثة) والطبقة الحاكمة، فسيكون موضوعه هو توزيع الثروة والسلطة. ففي مرحلة التوسع الاقتصادي والرواج النفطي، كان يمكن رشوة افراد هذه الطبقة أو اغراؤهم بالمناصب الادارية العليا في مؤسسات الدولة، وبالمرتبات المجزية، وبالامتيازات المادية الأخرى (تثمين الأراضي والمنح والقروض السهلة، وما إلى ذلك). ولكن مع التراجع الاقتصادي الذي يتوقع إلى منتصف التسعينات، ستقلّ الامكانية النسبية والمطلقة لهذه الآليات الإغرائية. فمن ناحية تناقصت امكانات الدولة، ومن ناحية أخرى تباطأ معدل انشاء المؤسسات الجديدة وبالتالي الفرص القيادية المتاحة، ومن ناحية ثالثة يتضخم عدد افراد الجيل الثاني والثالث من أبناء هذه الطبقة، ومن ناحية رابعة تتناقص الشواغر في المناصب الادارية العليا لأن من شغلوها في السبعينات كانوا في ريعان الشباب، وأمامهم على الأقل عقدان إلى أن يتقاعدوا. ولكن أهمّ من ذلك أن الطبقة الوسطى الجديدة في البلدان الغنية، حتى لو أمكن تقديم المغريات المادية لها، لن تقنع بذلك كهبة من الحاكم أو الدولة، ولكنها ستنظر إليها كحق. ومن المؤكد أن مطالباتها بالرقابة على الأموال العامة وطرق انفاقها وتخصيصها ستزداد كلما قلّت، أو تجمّدت، قاعدة الموارد الوطنية. ومن المؤكّد أيضاً أنها ستطالب بحق المشاركة في السلطة واتخاذ القرار. وسيخلق ذلك توتراً وصراعاً في طبقات حاكمة لم تتعود، ولا هي مهيّأة لقبول هذه المطالبات بسهولة. وبسبب التركيبة الاجتماعية في الأقطار الخليجية، فقد تستعين الطبقة الحاكمة بالتكوينات القبلية أو الطائفية، إما لقهر الطبقة الوسطى أو لشقّ صفوفها. وتالياً يمكن أن يكون الصراع متعدّد المستويات، عمودياً وأفقياً.

(٤) التحدي الديني

المقصود بهذا التحدي هو زيادة وانتشار الحركات الأصولية الدينية «المتطرفة». ورغم أن صفة «التطرف» مسألة نسبية، إلا أننا نستخدمها هنا، لأن الأدبيات الشائعة ووسائل الاعلام الرسمية درجت على نعتها بهذه الصفة. والمنطلق الايديولوجي لهذه الحركات يشكّك في أساس الدولة القطرية القائمة بداية، ومن ثم شرعيتها وأحقيّتها في البقاء والاستمرار. وأهم من ذلك، أن هذه الحركات مهيأة لاستخدام العنف في مواجهاتها مع الدولة، إمّا دفاعاً عن نفسها وإمّا سعياً لإقامة «الدولة الاسلامية»، أو «نظام حكم إسلامي». وقد قويت هذه الحركات في معظم الأقطار العربية طوال العقدين السابقين، لأسباب عديدة أشرنا إلى معظمها في موضع سابق. ومن المؤكّد في ظروف الاهتراء والاختراق والتراجع، التي يفترضها هذا المشهد، أن يستمر تصاعد هذه الحركات. ففي ظل محاصرة الدولة القطرية للتيارات الوطنية والليبرالية والقومية واليسارية، والتضييق على دعاتها وتنظيماتها، ستظل الساحة شبه خالية أمام الحركات الدينية،

وسيملأ فكرها وتنظيماتها الفراغ القائم. ولأن الدولة القطرية متذبذبة في تعاملها مع الحركات الدينية، ولانتهازيتها الدورية في استخدام هذه الحركات ضد تيارات الاحتجاج الأخرى، فإن مشهد مصر الساداتية من المحتمل أن يتكرر. وأحد تداعيات نمو الحركات الدينية الأصولية المتطرفة ليس تهديد الدولة فقط، وإنما تهديد المجتمع أيضاً. ففي المجتمعات العربية المتعددة الاديان والطوائف، من شأن تطرف هنا أن يخلق تطرفاً مضاداً هناك (المشهدان اللبناني والسوداني). لهذا، فإن التحدي الديني ينذر بأن يخلق صراعات متعددة، بعضها مع الدولة، وبعضها مع أبناء الاديان والطوائف الأخرى، وبعضها مع التيارات العلمانية على مختلف ايديولوجياتها. والأقطار العربية المرشحة لهذا التحدي بشدة هي كل من مصر وسوريا والجزائر والسودان وتونس.

ج ـ غياب المشاركة السياسية

معظم التحديات المذكورة اعلاه، إن لم يكن كلها، وما يتولّد عنها من توترات وصراعات، يمكن احتواؤها أو إدارتها سلمياً، بوجود مشاركة سياسية متكافئة لأهم التكوينات الاجتماعية (الطبقية والاثنية والجهوية). ولكن هذا المشهد يفترض غياب المشاركة السياسية، فوجودها ينقلنا إلى مشهد آخر.

كذلك يمكن احتواء هذه الصراعات في وجود دولة قوية، حتى في غياب المشاركة السياسية، مثلما هو الحال في الدول ذات الأنظمة الشمولية أو السلطوية القوية. والدولة القوية، بهذا المعنى، هي تلك التي تمتلك قياداتها وجهازها القدرة والكفاءة على إشباع الحاجات الاساسية، وحفظ الأمن والنظام داخلياً، والدفاع عن حدود الدولة خارجياً. وفي ظل افتراضات هذا المشهد، فإن مثل هذه الدولة القطرية القادرة لا، ولن، توجد خلال فترة الاستشراف.

إن غياب المشاركة السياسية يقوض دعائم شرعية النظام الحاكم، وغياب القدرة والكفاءة يعني تدني فعالية النظام، واستمرار غيابهما معاً يهدّد شرعية وجود الدولة نفسها في نظر مواطنيها، وفي نظر الدول الأخرى. وتصبح الدولة ورموزها السيادية بالتالي مستباحة لتحديات جماعات القوة داخلياً، ولدول الجوار أو أي أطراف أجنبية اخرى خارجياً. ويمثّل لبنان في العقد الأخير مثالاً صارخاً لهذه الحالة.

في غياب الشرعية، تلجأ القيادة الاوليغاركية(*) للدولة إلى استخدام العنف والارهاب ضد مواطنيها. ولكن هذا السلاح يفقد فاعليته بعد فترة معينة، خصوصاً إذا تضافر استخدامه مع تناقص قدرات الدولة على إشباع الحاجات الاساسية لقطاع كبير من المجتمع، ومع تناقص قدرات الدولة على حماية سيادتها ضد محاولة الاختراق أو الهيمنة الاجنبية. هنا تبدأ جماعة إثر أخرى في كسر جدار خوفها من قهر الدولة وارهابها. وتبدأ في استخدام السلاح نفسه ضد الدولة ورموزها.

(*) احتكار القلّة، أو القلّة المحتكرة. (المحرّر)

والتكوينات الاجتماعية المرشحة لاستخدام العنف المضاد ضد الدولة القطرية، هي على التوالي: الجماعات الاثنية في الأطراف (الجهات البعيدة نسبياً عن العاصمة المركزية)، والعمال والطبقات الدنيا في المراكز الحضرية ـ الصناعية الكبرى، والجماعات الدينية المتطرفة، والتجمعات الطلابية.

ويمكن لهذا العنف المضاد أن يأخذ أشكالاً متعددة، منها حرب العصابات المنظمة، وتخريب المنشآت والمرافق العامة، والشغب الجماهيري العشوائي، وعمليات الارهاب الانتقائية مثل الاغتيالات واختطاف الأشخاص والطائرات والسفن، وما إلى ذلك.

د ـ التفاعل بين التحديات الخارجية والداخلية

لقد أشرنا، ضمناً، وفي أكثر من موضع، إلى التفاعل بين التحديات الخارجية والتحديات الداخلية في تكثيف أزمة الدولة القطرية في الوطن العربي خلال فترة الاستشراف، طبقاً لهذا المشهد. وهنا نشير تحديداً إلى مظاهر وآليات هذا التفاعل:

بداية، لا بد من التذكير بأنه مهما كانت أحوال الدولة القطرية هذه، من حيث الزيادة السكانية المستمرة والمرتفعة (ما بين ٢ و٣ بالمائة سنوياً خلال مدة الاستشراف)، واستمرار نموّ المراكز الحضرية وتضخم العواصم، بفعل هذه الزيادة السكانية، وبفعل تدفق الهجرة الريفية ـ البدوية اليها، واستمرار ارتفاع معدلات التعليم، وزيادة التعرض لوسائل الاعلام الداخلية والخارجية، ومن ثم ارتفاع التطلعات وزيادة الطلب على فرص العمل والدخل المرتفع، هذه المؤشرات المجتمعية للنموّ تنطبق على مجمل السكان، فإذا أضفنا اليها المطالب الفئوية لقطاعات وتكوينات اجتماعية بعينها (طبقية واثنية وجهوية)، لوضحت لنا أبعاد التحديات الداخلية في حد ذاتها وفي حجمها أيضاً.

هناك في الوقت نفسه، التحديات الخارجية التي تحدثنا عنها في فقرات سابقة، وهي تتفاعل مع التحديات الداخلية بأشكال مختلفة، ومتناقضة في الغالب. إن بعض هذه التحديات الخارجية، وبخاصة الاعلامية والاتصالية والثقافية، سيرفع من توقعات المواطنين في مزيد من المشاركة في الثروة والسلطة، وفي تبنّي أنماط استهلاكية معينة، تكون الدولة القطرية إما غير مستعدة للاستجابة لها (المشاركة في السلطة والثروة)، أو غير قادرة بامكاناتها الذاتية على إشباعها للجميع (التطلعات الاستهلاكية). فإذا استجابت لبعض هذه التطلعات، من خلال الاستدانة والمساعدات الاجنبية، فهي تقع إن عاجلاً أو آجلاً في سلسلة من المآزق، منها مأزق «التبعية». فبحكم الاعتماد المتزايد على الخارج تضحّي بالاستقلال، والتضحية بالاستقلال تؤلب على الدولة قطاعات مهمة، أولها الطبقة الوسطى. ولكن التبعية، في مرحلة تالية، تعني الوقوع تحت ضغوط معينة لاتخاذ اجراءات اقتصادية معينة (مثل الغاء دعم السلع الاساسية) وهذه تؤلب عليها قطاعات أكبر، في مقدمتها الطبقة العاملة والطبقات الدنيا. ويعمّ السخط، بدرجات متفاوتة بين معظم فئات المجتمع.

ولأن التحديات الخارجية تأتي من مصادر مختلفة ـ بعضها عالمي، وبعضها اقليمي، وبعضها عربي ـ فإنها لا تؤثّر بشكل متناغم في الاتجاه نفسه. فمن هذه التحديات ما يسبّب سخط فئات معينة على مصدرها، وعلى الدولة العاجزة عن التعامل مع هذا المصدر. ولكنّ أطرافاً خارجية أخرى، تستغل هذا السخط لأهدافها الخاصة. ولتوضيح هذه التأثيرات المتعارضة والمتقاطعة داخلياً وخارجياً، نعطي بعض النماذج المعاصرة أو المحتملة مستقبلاً لبعض الحالات القطرية.

(١) النموذج المصري

ضغوط الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي العالمي على النظام الحاكم لاتخاذ اجراءات اقتصادية داخلية معينة، تؤدي إلى سخط، أو احتمال انتفاضة قطاعات شعبية معينة. تطلب مصر تخفيف الشروط، أو تأجيل الاجراءات المطلوبة، (تخفيض الفوائد على الديون أو اعادة جدولتها)، فتطلب أمريكا ثمناً لذلك تسهيلات عسكرية، أو مزيداً من التطبيع مع اسرائيل، ويؤدي ذلك، في حالة استجابة الدولة المصرية، لسخط أو احتمال انتفاضة قطاعات شعبية معينة. وتستغلّ اطراف عربية (ليبيا أو سوريا مثلاً)، واقليمية (مثل ايران)، ودولية (مثل الاتحاد السوفياتي) هذا السخط، وتغذّية ضد امريكا واسرائيل والنظام الحاكم... وهكذا.

(٢) النموذج السوداني

تحد داخلي واسع يبدأ بسبب تآكل شرعية نظام نميري وفعاليته، يؤدي إلى محاولة استغلال الدين والاستعانة بحركة أصولية (الأخوان المسلمون)، وبتطبيق متسرّع للشريعة لمواجهة هذا التحدي الواسع، ويؤدي ذلك إلى استعداء قطاعات أخرى في الجنوب. تستغل هذا السخط الداخلي أطراف عربية (ليبيا واليمن الديمقراطية)، واقليمية (اثيوبيا واسرائيل)، ودولية (الاتحاد السوفياتي).

(٣) النموذج العراقي

تحدّ داخلي بسبب تآكل الشرعية، يأخذ شكل عصيان مسلح في الشمال (الأكراد)، وسخط من الأحزاب خارج السلطة. يستجيب النظام بتشديد قبضته على العاصين والساخطين في الداخل. تستغل اطراف خارجية هذه الحالة لدعم العاصين والساخطين (ايران وسوريا). يدخل النظام في حرب مسلحة مع أشد هذه الأطراف خطراً عليه (ايران الخمينية). تستغل اطراف خارجية أخرى هذه الحالة لإضاعاف النظام العراقي ، أو لابتزازه.

(٤) النموذج اللبناني

سخط عام على الدولة في أوائل السبعينات من الفئات المحرومة من نصيب متكافىء في السلطة والثروة، ومن الفئات المميّزة المتخوفة من فقد امتيازاتها. يتفاعل هذا السخط الداخلي المزدوج مع الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. تتفجّر حرب أهلية (عام ١٩٧٥). تستغل هذه الحالة أطراف عربية (سوريا)، واقليمية (اسرائيل ثم ايران)، ودولية (كل القوى العظمى تقريباً)

كلّ لمصالحه الخاصة. تحاول كل فئة لبنانية في الداخل أن تتحالف مع أحد هذه الأطراف، ليدعمها في مواجهاتها مع الفئات اللبنانية الأخرى.

هذه النماذج الأربعة التي شهدنا بعضها في العقد الماضي، ولا تزال مستمرة، أو محتملة، هي تجسيم درامي للتفاعل المكثّف بين التحديات الداخلية والخارجية في الوطن العربي. وما نريد أن نخلص إليه هو أن المشهد الأول، يشير إلى احتمال زيادة هذا النوع من التفاعلات بين تحديات الداخل وتحديات الخارج خلال فترة الاستشراف، أي في العقود الثلاثة المقبلة.

٣ ـ مظاهر عجز الدولة القطرية على مواجهة التحديات

كل الدول الوطنية الحديثة في العالم الثالث، تواجه تحديات خارجية وداخلية من النوع الذي ذكرناه آنفاً. وليست الدول القطرية العربية استثناء من هذه القاعدة. فقد واجهت تلك التحديات منذ نشأتها. ولكن الجديد في الأمر وامتداداته المنطقية طبقاً للمشهد الاستشرافي الأول، في الوقت الحاضر، هو:

- زيادة عدد هذه التحديات وتزامنها معاً.
- وزيادة حدة هذه التحديات.
- وتناقص قدرة الدولة على الاستجابة الخلّاقة لهذه التحديات.

وهذه التطورات نفسها مرتبط بعضها بالبعض الآخر. فزيادة عدد التحديات الداخلية والخارجية، يعني بداية أن جهاز الدولة لم يتنبأ ببعضها، ومن ثمّ لم يتخذ الاجراءات الواقية لمنع ظهورها، أو احتوائها عند أول فرصة ممكنة. وبالتالي، تتعدّد التحديات وتتزامن في الوقت نفسه. ولكن اعتياد جهاز الدولة على أن يتعامل مع تحدّ واحد إلى أن يفرغ منه، يجعل التحدّيات الأخرى القائمة (والتي تنتظر دورها في أولويات جهاز الدولة) تتفاقم وتشتد حدّتها. وهكذا يجد هذا الجهاز نفسه في لحظة ما، محاصراً بعدد كبير من التحديات المتفجرة. فيلهث من تحد إلى آخر، في محاولة يائسة أو نصف ناجحة، لمجرد الاحتواء أو إخماد الحرائق، ناهيك عن التعامل الحاسم أو الاستجابة الخلاقة لها.

وأحد الاسباب الرئيسية الكامنة وراء هذه الممارسة في الدولة القطرية، هو زيادة تركّز اتخاذ القرار في يد مسؤول واحد أو حفنة صغيرة من المسؤولين، وهو ما ألمحنا إليه في أكثر من موضع سابق.

وإذا أخذنا بالاعتبار أن الطاقة الاستيعابية ، ناهيك عن القدرات الخلاقة، لأي حاكم فرد، هي بطبيعتها الانسانية محدودة، لأدركنا الازدحام التنافسي على وقت الحاكم الفرد في التعامل مع هذه التحديات المتزامنة. إن هذه الممارسة، بكل ما تنطوي عليه من اختناقات في عملية اتخاذ القرار، بصرف النظر عن صحته أو صوابه أو فعاليته، هي الوجه الآخر لغياب المشاركة السياسية الشعبية. فلغياب المؤسسات الديمقراطية، تصبح الأجهزة البيروقراطية والتكنوقراطية للدولة هي المنوط بها ملء هذا الفراغ. وهذه بطبيعتها في العالم الثالث، كما في

ذلك أقطار الوطن العربي، لا تأخذ المبادرة من تلقاء نفسها، ولا تتحرك عادة إلا بإشارة أو ايحاء من القيادة السياسية العليا، (التي عادة ما تكون شخص الحاكم الفرد فقط). وحتى إذا افترضنا الكفاءة الفذة للقيادة في اعطاء الاشارات والايحاءات لأجهزة الدولة بالتحرك للدراسة وصياغة البدائل وإعداد مشروعات القرارات، فإنه عادة ما تتكرر بعد هذه الدراسات، البدائل على مكتب القيادة. وحيث لا تريد هذه الأجهزة عادة تحمّل المسؤولية، فإنها تترك الأمر للقيادة السياسية التي تأخذ وقتها بدورها إلى أن تتخذ القرار. والتنويعة الأخرى في ممارسة التعامل مع التحديات هي أن تأخذ القيادة السياسية القرار دون دراسة أو تمحيص، مما يكون له عادة أوخم العواقب، فتضيف إلى التحديات القائمة تداعيات سلبية أخرى. ويزيد تراكم التحديات وتفاعلاتها السلبية المكثفة، وهكذا.

هذا وجه واحد من ألف وجه لعجز الدولة القطرية المعاصرة في الوطن العربي عن ادارة المجتمع، والاستجابة الخلّاقة في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية. وطبقاً لهذا المشهد، فإن هذا العجز سيتزايد خلال العقود الثلاثة المقبلة. وسيكون لهذا العجز مظاهر عدة تنبع، بداية، من شلل جزئي، لتصبّ مرة أخرى في جسم المجتمع والدولة لتصيبها بما يشبه الشلل الكلي. من هذه المظاهر ما يلي:

أ - هروب رؤوس الأموال والكفاءات البشرية العالية

أكثر فئات المجتمع تحسّساً لعجز الدولة في التعامل مع المشكلات هم أصحاب رؤوس الأموال والكفاءات البشرية العالية. لذلك يعتبر، بداية، تركهم للمجتمع أو سعيهم لذلك، بمثابة انذار مبكر، على أن هنالك عطباً هيكلياً في ادارة الدولة والمجتمع. فبلدان العالم الثالث خصوصاً، تحتاج إلى هذين العنصرين النادرين في أيّ لحظة عملية تنموية جادّة. وعدم الحرص عليهما أو حسن استخدامهما، يعني مزيداً من التعثر في المستقبل، واضعافاً عاماً لقدرات المجتمع في شتى مناحي الحياة.

وتشهد عدة أقطار عربية، منذ عقدين، على الأقل، استنزافاً مستمراً لرؤوس الأموال والكفاءات العالية الوطنية، وهي لا تخسرها لمصلحة أقطار عربية أخرى، ولكن في الغالب لمصلحة بلدان أجنبية. وتقدر رؤوس الأموال العربية في الخارج في منتصف الثمانينات بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار، ثلثاها من أقطار عربية غنية، وثلثها من أقطار عربية فقيرة. أي أن ظاهرة هروب رؤوس الأموال يستوي فيها أغنياء الأقطار الغنية وأغنياء الأقطار الفقيرة على السواء. ويتنبأ هذا المشهد باستمرار هذا الهروب لرؤوس الأموال في العقود الثلاثة المقبلة. وسيزداد عدد الأقطار المساهمة في الظاهرة، فمع سوء إدارة المجتمع والاقتصاد والدولة، سيزيد التوتر وعدم الاستقرار، ويكون رأس المال الخاص، حتى المتوسط والمتواضع منه، أول من يستجيب لذلك بالفرار، بخاصة مع وجود فرص استثمار أفضل في الخارج.

أما الكفاءات البشرية العالية، فهي الفئة التالية مباشرة في الاستجابة بالهروب الى

الخارج، نتيجة الاسباب نفسها. حجم التحديات ليس هو العامل الحاسم الذي يخيفها ويؤدي بها إلى الهروب (كما هو الحال مع رؤوس الأموال)، ولكن سوء استخدامها أو عدم الاستفادة من كفاءتها في مواجهة هذه التحديات. ففي منتصف السبعينات، قدّر حجم الكفاءات العربية العالية خارج الوطن العربي بحوالى نصف مليون، وتضاعف العدد في منتصف الثمانينات ليصل إلى حوالى المليون. فإذا كان سكان الوطن العربي عموماً يتضاعفون مرّة كل ٢٥ سنة، فإن حجم الكفاءات الهاربة يتضاعف مرّة كل عشر سنوات. وهذا مؤشر درامي صارخ على عجز الدولة القطرية.

ب ـ تفاقم الفساد وانهيار نسق القيم

المظهر السابق للعجز ـ هروب رؤوس الأموال والكفاءات ـ ينطوي فيما ينطوي، على أن معايير الاداء ومعايير الجزاء في المجتمع ليست متّسقة منطقياً، أو متأسّسة عقلانياً، أو مترابطة عضوياً. وينطوي غياب المعايير المنطقية العقلانية المتكافئة بدوره، على أن معايير مضادة هي السائدة. وهذه المعايير المضادة للمنطق والعقلانية والعدالة هي التربة الخصبة لنمو الفساد: الرشوة، والمحسوبية، والتمييز، والواسطة. ويبدأ الفساد عادة بالتحيز في ملء المناصب القيادية في الدولة، لا على أساس الكفاءة (الأساس العقلاني العادل)، ولكن لاعتبارات القرابة أو الولاء الشخصي والولاءات المحلية الأخرى (العشائرية، القبلية، الطائفية، الجهوية). ولا يَخلّ ذلك فقط بأداء الاجهزة لتدنّي كفاءة من يتولون مسؤوليتها، ولكنه يفتح الباب في المستويات التالية للمارسة نفسها. وهذا وذاك بدورهما يؤديان إلى تسرب الفساد بصوره الاكثر اعتياداً (الرشوة والمحسوبية).

وقد انتشر الفساد في عقد السبعينات بصورة غير معهودة في الوطن العربي، وعمّ كل مستويات جهاز الدولة تقريباً في كل البلدان العربية، من أغلب الحكام والوزراء إلى صغار الموظفين. الفساد الكبير، كما يطلق عليه في أدبيات التنمية، يتمثّل في العمولات الضخمة التي تدفعها الشركات الاجنبية أو الوطنية للحصول على تعاقدات لانشاء مشروعات كبرى للدولة أو توريد السلاح والسلع للقطاع العام، أو للحصول على تراخيص للتصدير، أو امتيازات لتشغيل وصيانة المرافق. وتدرَّج الفساد إلى المستويات الوسطى ثم الدنيا، كآليات للاحتيال على القانون والقواعد العامة، أو كوسائل لسرعة انجاز مصالح مشروعة للأفراد والهيئات الخاصة.

ج ـ انهيار القانون والنظام العام وهيبة الدولة

إذا كان الاحساس بعجز الدولة في أدائها الداخلي، أو تعاملها مع المجتمع أو الخارج، يستشعر مبكراً بواسطة رؤوس الأموال وأصحاب الكفاءات العالية، فإن هذا الشعور ينتقل تدريجاً إلى الفئات الوسطى ثم الدنيا في جهاز الدولة نفسه، والشرائح المناظرة في المجتمع عموماً. ويتزامن مع هذا الشعور تناقص مماثل في احترام المواطنين والتكوينات الاجتماعية للدولة وجهازها، حتى وإن ظلوا يخشونها أو يتوجّسون من قهرها القائم أو المحتمل. ولكن بعد

نقطة معينة من استخدام الدولة للقهر، فإن جدار الخوف منها يتآكل تدريجاً. ومع تناقص الاحترام وتناقص الخوف، تتناقص هيبة الدولة ورموزها. وعند هذاالحدّ تكثر تدريجاً المواجهات بين المواطنين أو جماعات المجتمع المدنيّ من ناحية، والدولة وأجهزتها ورموزها من ناحية ثانية.

وتأخذ هذه المواجهات صوراً عديدة، بدءاً من الاحتيال على القانون، ثم خرقه، أو رفض تنفيذه، ثم تحدّيه علنا، وانتهاء بالاعتداء على رموز الدولة ومؤسساتها نفسها. فإذا كان الاحتيال على القانون والقواعد العامة، هو الأسلوب المفضل للاغنياء والميسورين بتواطؤ من كبار المسؤولين (من خلال آليات الفساد التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة)، فإن الخرق والرفض والتحدي والاعتداء تصبح في مرحلة تالية هي الأسلوب المتاح للجماعات الأقل حظاً في المجتمع.

وفي مرحلة تالية، يتسرّب شعور عدم الاحترام وانهيار هيبة الدولة إلى فئات من العاملين في أجهزة الدولة نفسها، وتصل الدولة القطرية إلى أقصى درجات اهترائها حينما تبدأ الفئات في تحدّيها، أو التمرد عليها علناً. وقد شهدنا مثل هذه الحالة الدرامية في لبنان قبيل الحرب الأهلية وأثناءها. وشهدنا مثالاً آخر لها في تمرد قوات الأمن المركزي في مصر شباط/ فبراير ١٩٨٦ (وهي القوات نفسها المنوط بها إخماد تمرد الفئات المدنية الأخرى). إن حدوث ذلك في دولة مركزية، عرفت بالقوة والرسوخ، حيث هي أقدم الدول القطرية في المنطقة، هو مؤشر واضح لمدى ما وصلت إليه الأمور من تهرّؤ. وتنبؤات هذا المشهد تفيد بأن هذا المؤشّر سيكون في تصاعد خلال فترة الاستشراف.

د ـ الصراعات الأهلية الممتدة

إن تعدد التحديات، وغياب المشاركة السياسية، والشلل المؤسسي البيروقراطي والتكنوقراطي، وما يترتب عليه من اختناقات في عملية صناعة القرار، فضلاً عن تفاقم الفساد وانهيار نسق القيم، كلها عناصر في منظومة جدلية متفاعلة، كأسباب ونتائج في الوقت نفسه. وقد رأينا من الفقرة السابقة مباشرة كيف أن ذلك يؤدي بدوره إلى انهيار هيبة القانون والدولة، ويفضي إلى تحديهما والتطاول عليهما بصور مختلفة، حتى من بعض اجهزة الدولة نفسها. والمعنى الآخر لهذا، هو أن عدداً متزايداً من الأفراد والجماعات والتكوينات يستقر في وعيها، تدريجاً، أن الحصول على «حقوقها» لا يتمّ إلا بوسائل المواجهة والعنف، أي أن عليها أن تأخذ الأمور مباشرة في أيديها. بتعبير آخر، يتولد لديها يأس، أو عدم ثقة، إذ ترى أن القنوات الشرعية للمطالبة بالحقوق أو التظلم من الحيف، إمّا أنها غير موجودة، أو أنها مسدودة، أو غير فعّالة، أو غير منصفة. وهذا في الواقع هو ما يمكن أن ينقل عمليات التحايل على القانون أو خرقه، وعمليات التطاول على أجهزة الدولة ورموزها، من سلوك فردي أو جماعي عشوائي مؤقت، إلى سلوك جماعي عنيف ومنظم ومستمر. وهنا نكون بصدد «الحروب الأهلية». وقد أشرنا، في أكثر من موضع، إلى أن هذه الحروب حينما تنفجر في الوطن العربي، فمن الصعب احتواؤها أو

انهاؤها. كما أشرنا إلى أن العامل الاثني (الاقّلوي) كان أهمّ مصدر للصراعات الأهلية المسلحة. وعجزت الدولة القطرية حتى الآن عن إيجاد صيغة، أو صيغ، فعالة للتعامل مع التحديات الاثنية الحادة قبل انفجارها أو بعده. ويتوقع هذا المشهد أن يستمر هذا العجز خلال فترة الاستشراف، وأن ينتشر من الأقطار الثلاثة التي شهدت حروباً أهلية في العقدين الماضيين (العراق والسودان ولبنان) إلى أقطار أخرى. وفي قائمة الأقطار المرشحة لذلك، خلال العقود الثلاثة المقبلة، كل من: سوريا والجزائر وموريتانيا، وبعض بلدان الخليج ذات التكوينات الاثنية الكبيرة (إلى جانب العراق) في حال استمرار الثورة الايرانية في زخمها الحالي، أو في حال انكسار العراق في حرب الخليج الحالية.

يرتبط بعجز الدولة القطرية عن مجابهة هذا النوع من التحديات الداخلية، احتمال امتدادها وتصاعدها إلى صراعات اقليمية ممتدة أيضاً. فمن الواضح من تجربة العقود الثلاثة الماضية أن كل حرب أهلية في قطر عربي كانت سبباً في أو نتيجة لصراع اقليمي (العراق/ ايران، لبنان/ سوريا ـ اسرائيل، السودان/ اثيوبيا ـ ليبيا). ومن ثم، فالصراعات الأهلية الممتدة والصراعات الاقليمية الممتدة ستتزامنان في خلال فترة الاستشراف. ومن المتوقع أن تكون اسرائيل قاسماً مشتركاً أعظم في معظم هذه الصراعات الأهلية الممتدة، حتى في البلدان العربية التي لا تجاورها. وستكون ايران طرفاً في الصراعات الأهلية الممتدة في منطقة الخليج.

هـ ـ نمو الثقافات الفرعية والايديولوجيات التفتيتية

الصراعات الأهلية الممتدة، غالباً ما تسبقها وتواكبها ايديولوجيات تدعو إلى أحقيّة أطراف الصراع بحقوق معينة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وبأنّ هذه الحقوق، إمّا مهضومة وآن أوان استردادها، وإمّا مهددة ولا بد من النضال من أجل حمايتها والمحافظة عليها. وتتكرّس هذه النزعة إذا ما انفجر الصراع إلى قتال مسلح. فتهيئة أفراد أي جماعة فرعية للقتال والتضحية بأرواحهم أو أملاكهم، يحتاج إلى تعبئة ايديولوجية ترتكز على تعميق الحدود الفاصلة بين «نحن» و«هم»، أو «أنا» و«آخر». كما تعتمد على تلوين الـ «هم» أو تصوير الـ «آخر» بكل الصفات السلبية الممكنة.

وكلما احتدم الصراع، كلّما تعمقت هذه النزعة إلى الفصل بين «الانا» و«الآخر» ليس على أساس أن الأول صاحب حق مهضوم أو مهدد فقط، ولكن على أساس أن هناك أشياء جوهرية تجعلهما مختلفين، بتعبيز آخر، تنمو مجموعة من القيم والمعايير والرموز التي تفسّر الاختلاف السياسي بين الجماعات الأهلية المتصارعة، لا على أنه مجرد تعارض في المصالح، ولكن على أنه اختلاف ثقافي عميق الجـذور أيضاً. ولا يمكن التوفيق والتعايش معاً. أي أن مجرد «التنـوع» يتحوّل إلى «تناقض» استقطابي على مستويات مختلفة. وتحاول كل جماعة متصارعة تالياً المبالغة في إظهار خصوصيتها في الآداب والفنون وأسلوب الحياة. باختصار، تنمو الثقافات الفرعية على حساب الثقافة العامة للمجتمع، ويشتدّ التنافر بين الثقافات الفرعية، بدلاً من التواؤم والتكامل فيما بينها.

وعادة ما يعمد الطرف الذي يبدأ الصراع الممتد من جماعة بعينها، إلى تأليب الجماعات الأخرى التي ليست أطرافاً في الصراع المباشر بعد، إلى أن تتحالف معه. وفي ذلك يسعى غالباً إلى إبراز الخصوصيات الكامنة للأطراف الأخرى ويستنفرها. فمن مصلحته، في هذه الحالة، أن يتحوّل الخطاب السياسي والثقافي في المجتمع كله، من خطاب التوحد والثقافة المشتركة إلى خطاب الانقسام والثقافات المتميزة. ونكون هنا بصدد جدلية «التقاليد الكبرى والتقاليد الصغرى» التي أشرنا إليها في نهاية الفصل الأول، مع الغلبة للتقاليد الصغرى في هذه الحالة.

و - زيادة التدخل الخارجي السافر

التدخل الخارجي في هذا المشهد، هو عامل أساسي ومحرّك في كل المراحل. ولكنه يأخذ أشكالاً مختلفة في كل مرحلة. فبينما يكون خفياً في المراحل الأولى، وغير مباشر في المراحل الوسيطة، فإنه يصبح سافراً ومباشراً في المراحل الأخيرة من حياة الدولة القطرية. ومرحلة السفور والمباشرة، تنتظر عادة إلى أن تنمو الايديولوجية التفتيتية والثقافة الفرعية بدرجة كافية على حساب الايديولوجية الوطنية والثقافة المشتركة. فعندئذ تصبح علانية المطالبة بتدخل أجنبي بواسطة إحدى الجماعات المتصارعة أمراً مقبولاً من أفراد الجماعة أنفسهم، وليس مدعاة للاحساس بالخجل أو «الخيانة». فالعروة «الوطنية» التي كانت بينهم وبين الجماعات الأخرى في الدولة القطرية، تكون قد تقلّصت أو تلاشت تماماً. وتهيؤ أطراف أجنبية لمثل هذا التدخل يكون أيضاً «مبرّراً» من وجهة النظر الدولية، كلّما أصبح الصراع الأهلي أكثر دموية وقبحاً. وعادة ما تعطي واجهات انسانية لمثل هذا التدخل (كوقف المذابح)، أو واجهات قانونية وأمنية داخلية (كوقف الفوضى، والمحافظة على النظام العام)، أو واجهات أمنية اقليمية (منع القتال من الانتشار الى دول الجوار).

وفي العقدين الأخيرين، رأينا نماذج للتدخل الاجنبي في عدد من الصراعات الأهلية القطرية في الوطن العربي. فالتدخل الايراني في العراق، والتدخل الاثيوبي في السودان، يمثلان مثل هذا التدخل في مراحله الوسيطة (امدادات السلاح عبر الحدود، وتقديم المأوى، والاذاعات الخارجية، وما إلى ذلك). أما التدخل الاسرائيلي في لبنان، والذي وصل قمّته عام ١٩٨٢. فيمثّل نموذجاً صارخاً للتدخل الاجنبي السافر المباشر في الصراعات الأهلية العربية. وتبع هذا التدخل الاسرائيلي (بلا دعوة من الحكومة الشرعية) تدخلات أجنبية أخرى (من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا)، فضلاً عن تدخلات دولية شرعية (قوات الأمم المتحدة).

وما حدث في لبنان، خلال الثمانينات، هو الصورة المرشحة للتكرار في هذا المشهد، خلال فترة الاستشراف، في عدد من أقطار الوطن العربي.

٤ ـ المظاهر المحتملة للتفتت

الأقطار العربية الأكثر قابلية للتفتت في هذا المشهد هي تلك التي تتّصف بالسمات الآتية:

- التنوع الاثني (دينياً أو طائفياً أو لغوياً أو عرقياً).
- المتاخمة لقطر أو أقطار غير عربية.
- التي شهدت صراعات أهلية منذ حصولها على الاستقلال.

وتنطبق هذه السمات الثلاث بدرجة كبيرة على كل من: **لبنان والسودان**. وتنطبق بدرجة أقل على كل من **العراق وسوريا، وموريتانيا وجيبوتي وأقطار الخليج**.

ومن المحتمل أن يأخذ هذا التفتت احدى صور ثلاث:

أ ـ التفتت الواقعي (Defacto Fragmantation)

وهو شكل الكانتونات غير المعلنة وغير المعترف بها رسمياً، لا على الصعيد الداخلي ولا الاقليمي ولا الدولي، ومع ذلك فهي قائمة بالفعل من حيث توزّع السلطة والموارد والخدمات. هنا يتقّطع جسم الدولة القطرية إلى اجزاء يسيطر على كل منها تنظيم سياسي مسلّح يخضع السكان لأوامره، ويدفعون له الضرائب أو الاتاوات، وله بنيته الاساسية التنظيمية التي تحلّ محل الدولة القطرية، حيث لا وجود ولا هيبة للحكومة المركزية (الدولة القطرية). ونرى نموذجاً لهذا النوع من التفتت في لبنان، منذ منتصف حربه الأهلية (التي بدأت عام ١٩٧٥)، وإلى حد أقل في السودان (منذ استئناف حربها الأهلية عام ١٩٨٣). وكل الدول القطرية الأخرى التي أشرنا إليها أعلاه، مرشّحة لهذا النوع من التفتت، خلال العقدين الأولين من فترة الاستشراف.

ب ـ التفتت القانوني (Dejuri Fragmantation)

وهو شكل الانقسام والانفصال العلني، والذي يتمّ الاعتراف به من بعض الأطراف الاقليمية والدولية الأخرى. وهنا تأخذ الاشياء المنفصلة اسماء أخرى غير اسم الدولة القطرية، أو اسمها السابق مع اضافة وصفية (مثل لبنان الحر، أو السودان الديمقراطي، وما إلى ذلك)، وتتبنّى اعلاماً ورموزاً وأناشيد وطنية مختلفة. وبالطبع، فإن مثل هذه الدويلات الجديدة ستقيم مؤسساتها الداخلية والأمنية، وتمثيلها الخارجي، على أسس جديدة تتواءم مع هذا الواقع. ومن المحتمل أن يكون التفتت الرسمي هو تتويج، أو مرحلة أخيرة لتفتت الأمر الواقع بعد عدة سنوات.

ج ـ الانقسام والانضمام والالحاق

وهو شكل ثالث لتفتيت الدولة القطرية القائمة في الوطن العربي. فمع تفتت الأمر الواقع والتفتت الرسمي للدولة القطرية نفسها، من المحتمل أن تسارع بعض دول الجوار إلى ضم «ما تبقّى» من هذه الدولة، سواء باستخدام القوة، أم بناء على رغبة الجماعة الرئيسية في هذا الجزء

أو ذاك من الدولة القطرية. ففي حالة لبنان مثلاً، قد تضم سوريا منطقتي البقاع وطرابلس اليها، وقد تضم اسرائيل اجزاء من جنوب لبنان، وهكذا. وفي حالة تفتّت موريتانيا، فإن المغرب قد تضم شمالها (العربي) إليها. وفي حالة تفتت بعض أقطار الخليج، فإن ايران والسعودية قد تسارعان بضم بعض الأجزاء إلى كل منهما.

د ـ تآكل الهوية الوطنية العربية

بعض الأقطار العربية، طبقاً لهذا المشهد قد لا تتجزأ أو تتفتّت سياسياً، وقد لا تلحق أو تضّم لأقطار أخرى، ولكن مع ذلك تتغيّر هويتها الوطنية وتركيبها البشري الداخلي، بحيث يفقد مواطنوها العرب أغلبيتهم العددية وسيادتهم السياسية والاقتصادية على مقدّرات قطرهم. وبتعبير آخر يصبح العرب «أقلية»، بالمعنى الكامل لهذا المصطلح، في وطنهم الأصلي. أكثر الأقطار العربية المرشحة لهذا البديل، هي أقطار الخليج العربي ـ باستثناء السعودية ـ وموريتانيا.

٥ ـ النتائج المحتملة للتفتت

هذا المشهد، بأسبابه ومظاهره، يبدو حتى بالشكل الذي عرضناه هنا، سيئاً إلى الدرجة الكافية. ولكن النتائج المحتملة له تبدو أكثر إمعاناً في السوء. ويكفي أن نذكر هنا أهمّها:

أ ـ زيادة التبعية

معظم الدول القطرية الحالية تتّسم بأنها بالفعل تابعة لهذه القوة العظمى أو تلك، أو تدور في فلك هذه القوة الاقليمية أو تلك. ولكن مع مزيد من تجزئة بعض هذه الدول وتفتيتها، فإن الدويلات الجديدة ستكون أكثر تبعية بكثير. فبحكم أنها ستكون أقلّ مساحة وموارد وسكاناً، فإنها ستولد أكثر عجزاً من الدول القطرية الحالية. وبالتالي ستحتاج إلى حماية عسكرية دائمة، ودعم اقتصادي مستمّر. وقد تأخذ هذه التبعية أشكالاً أكثر سفوراً: من الوصاية الضمنية لاحدى دول الجوار عليها، إلى «الحماية» السافرة لها. أي أننا سنكون في صدد حالة من التبعية المزدوجة، في مستواها الأول والمباشر لاحدى دول الجوار القوية (ايران واسرائيل، وتركيا واثيوبيا)، وفي مستواها الثاني وغير المباشر لاحدى القوى العظمى من خارج المنطقة (الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد السوفياتي وفرنسا).

ب ـ الحروب والصراعات المستمرة

لأن تجزئة الدول القطرية ستتّم غالباً استجابة لمطلب جماعة واحدة، ومعارضة جماعة أو جماعات أخرى، فمن المحتمل أن تظل كل عوامل الصراع والمعارضة للدويلات الجديدة قائمة. ويعني ذلك: استمرار الصراع بأشكال ودرجات مختلفة، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من هدر بشري وثقافي ومادي. فمن المحتمل أن تتورط مصر في صراع اقليمي في حال تفتت السودان، لاعتبارات قومية وعملية (مياه النيل)، ويكون صراعها في هذه الحالة مع اثيوبيا أساساً. وربما مع بعض أقطار أخرى في القرن الافريقي (مثل كينيا وأوغندا). ومن المحتمل أن تتورط السعودية في صراع اقليمي مع ايران، في حال تفتت احدى دول الخليج.

فحيث تتلاصق الحدود السعودية مع حدود كل هذه الأقطار العربية، فإن تفتّتها بواسطة ايران سيجعل الاحتكاك بينهما أمراً شبه محتوم. كذلك يمكن لكل من العراق أو سوريا أن تتورطا في صراع اقليمي مع تركيا، إذا سارعت بضم جزء من أي منهما إليها، وبخاصة إذا انطوى ذلك على تهديد لمصادر مياه الفرات. أما اسرائيل فإنها، في الغالب، ستكون طرفاً في كل هذه الصراعات الاقليمية، ودائماً مع الطرف غير العربي.

ج ـ هيمنة قوى اقليمية غير عربية

إن تفتيت الدول القطرية الحالية أو تجزئتها، يعني إضعافها من الناحية المطلقة والنسبية. فإذا أضفنا إلى ذلك استمرار الصراعات بين الدويلات الناتجة عن هذا التفتّت، فإن الباب سيكون مفتوحاً على مصراعيه لهيمنة سافرة من قوى اقليمية اخرى. وأكثر القوى المرشحة لذلك في منطقة المشرق العربي (الهلال الخصيب) هي: اسرائيل، وفي منطقة الخليج: ايران، وفي القرن الافريقي: اثيوبيا. وكما ذكرنا، في الفقرة السابقة، ستكون اسرائيل دائماً طرفاً في كل الصراعات الاقليمية إلى جانب الطرف غير العربي. فتفتيت البلدان العربية واضعافها لن يكونا لمصلحتها فقط، إذ أنهما في الواقع هدف يكاد يكون معلناً من بعض ساساتها وخبرائها الاستراتيجيين. والمذهب الاسرائيلي الاستراتيجي منذ دافيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لاسرائيل، هو التحالف مع الطوق غير العربي المحيط بالوطن العربي لمعادلة الطوق العربي المحيط بإسرائيل نفسها. باختصار فإن مشهد التفتت الذي نحن في صدده هنا، يمكن تسميته في الواقع بالمشهد الاسرائيلي للمنطقة.

د ـ الاقتلاعات السكانية

ينطوي مشهد التفتيت، وما يصاحبه من صراعات وحروب أهلية واقليمية، على اقتلاع وتشتيت جماعات كبيرة من سكان الاقطار العربية المهددة بهذا التفتيت. وسيكون ذلك إمّا هرباً من أهوال هذه الصراعات ودمارها، وإمّا نتيجة فرز سكاني تتطلبه الكيانات والكانتونات الجديدة، التي سترغب في مزيد من تجانس «شعبها» أو «مجتمعها» الجديد، على أسس اثنية (عرقية أو دينية أو مذهبية أو لغوية). وقد رأينا بوادر مبكرة لهذا الاحتمال، سواء بالنسبة إلى اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم بواسطة اسرائيل، أم خلال الحرب الأهلية اللبنانية الدائرة منذ عام ١٩٧٥، وبصورة أقل في السودان نتيجة الحرب الأهلية في الجنوب، وفي العراق بالنسبة إلى بعض سكانه من الأكراد أو بعض ذوي الأصول الفارسية. وتداعيات مثل هذه الاقتلاعات السكانية، انسانياً واجتماعياً واقتصادياً معروفة، فهي تحوّل اعداداً كبيرة إلى «لاجئين» في الدول أو الدويلات التي ستستقبلهم، وسيضع ذلك عليها عبئاً مالياً وأمنياً ثقيلاً، بخاصة إذا كانت قاعدتها الاقتصادية قد تقلصت بسبب هذا التفتيت نفسه، وبسبب الانفاق الدفاعي الكبير الذي تتطلبه صراعاتها الممتدة. ففي دويلة شيعية في البحرين تحت الهيمنة الايرانية، سيلجأ سكانها السّنة إلى السعودية، التي قد تلجأ هي نفسها، إلى التخلص من سكانها الشيعة (في المنطقة الشرقية) خوفاً على أمنها من ناحية، ولافساح مكان للاجئين من البحرين من ناحية ثانية. والأمر

نفسه يحتمل حدوثه في حالة تفتيت السودان أو ضم جيبوتي (إلى أثيوبيا) أو تفتيت موريتانيا.

هـ - التضخم الحضري

أحد تداعيات الاقتلاعات السكانية في مشهد التفتيت، هو زيادة معدلات النمو الحضري في بعض الأقطار العربية عن مستواها الحالي، والذي هو مرتفع أصلاً. فمن طبيعة اللجوء القسري بسبب الصراعات والحروب أن ينتهي ضحاياه في المدن، حيث تبدو لهم فرص الحياة والحصول على عمل أفضل منها في الارياف. هذا ما حدث مثلاً في كل من لبنان والسودان نتيجة صراعاتهما الاهلية والاقليمية. فبداية، لجأ الفلسطينيون الذين اقتلعتهم اسرائيل من ديارهم إلى مدن البلدان المجاورة، وبخاصة العواصم، ومنها بيروت (حيث مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة). ولجأ المتضررون من شيعة جنوب لبنان، نتيجة الهجمات الاسرائيلية المباشرة، أو بواسطة «دويلة لبنان الحر» التي خلقتها في الشريط الحدودي، إلى بيروت، حيث جاوروا الفلسطينيين القدامى في المناطق نفسها تقريباً. وقد تضخّم حجم بيروت مرتين في العقدين الأخيرين، بسبب هذه الموجات السكانية المقتلعة من ديارها الاصلية، كما أوضحنا في الفصل الخامس. الأمر نفسه حدث، وما زال يحدث، في السودان، حيث تكونت مناطق سكنية عشوائية حول الخرطوم وأم درمان وبور سودان، من عشرات الآلاف من اللاجئين المقتلعين من جنوب السودان، أو من أرتيريا، بسبب الصراعات الأهلية المسلحة، طوال العقدين الأخيرين. وزادت الظاهرة تفاقماً بسبب الجفاف وما تبعه من مجاعات في شرق أفريقيا في النصف الأول من الثمانينات. على أيّ الأحوال، ما حدث في لبنان والسودان هو دليل معاصر، لما يمكن أن يحدث على نطاق أوسع، في الأقطار المهددة بالتفتت والحروب الأهلية والاقليمية، طبقاً لهذا المشهد. وكما هي العادة، سيصعب استيعاب هذه الملايين من اللاجئين في القطاعات الاقتصادية الحديثة بالمدن العربية، للأسباب نفسها التي فصّلناها في الفقرة السابقة وفي الفصل الخامس. ومن ثم ستنضم هذه الملايين إلى الطبقة الاجتماعية التي أسميناها بالبروليتاريا الهلامية (أو الرّثة). وسيصبحون عاملاً اضافياً في الصراع وعدم الاستقرار الداخلي، وعلى النحو الذي شهدته بيروت في السنوات الأخيرة (من الصراع بين اللاجئين الفلسطينيين القدامى واللاجئين الشيعة الجدد، فيما يعرف باسم حرب المخيمات).

و - انتكاس مسيرة التنمية والنمو

رغم ما شاب مسيرة التنمية في الوطن العربي من تشوّهات واختناقات في العقود الأربعة الماضية، إلا أن مؤشرات النموّ في عدد مهم من القطاعات قد حققت انجازات لا بأس بها، وعلى نحو ما رأينا في الفصل السادس. ولكن في مشهد التجزئة والتفتت، فإن هذا النمو نفسه سيصاب بانتكاسة محققة، إن لم يكن في كل الأقطار العربية، ففي معظمها، حتى تلك التي قد تفلت من التجزئة والتفتّت. فالأقطار المرشحة للتفتّت، بداية، ستنشأ فيها دويلات ضعيفة سياسياً واقتصادياً (بحكم تقلص حجم الموارد المتاحة للدويلة الجديدة) حتى إذا توافرت الموارد (مثل سيطرة الدويلة الكردية في الشمال على نفط كركوك)، فإن انشغالها بتثبيت كيانها

الجديد وبناء المؤسسات السيادية، والصراع مع الدويلات الأخرى سيصرفها عن جهود التنمية. فقد لاحظنا في الفصل السادس أن الدولة القطرية القائمة نفسها لم تدخل مضمار التنمية الاقتصادية، إلا مع العقد الثاني أو الثالث بعد نشأتها. لذلك، فإن تداعيات هذا المشهد لا تنبيء بالقدرة على المضي حتى في الانجاز، على مؤشرات النّمو المعتاد بكل نواقصها. والأغلب أن مسيرة النّمو ستتوقف.

ولما كانت الزيادة السكانية والحضرية لن تتوقف، فإن مستوى المعيشة لسكان الدويلات الجديدة لا بد أن ينخفض، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، ستتعرض الأقطار النفطية الغنية نفسها في الخليج للضّم أو للهيمنة الايرانية. وفي هذه الحالة، ستتعرض مواردها النفطية (ومن ثم المالية)، إما للنهب المباشر (في حال الضم)، وإمّا للابتزاز (في حال الهيمنة)، إمّا بواسطة ايران نفسها، وإمّا بواسطة قوى اجنبية عظمى، في مقابل حمايتها من ايران. وسيؤثر ذلك ليس على قدرة الاقطار النفطية على الاستمرار في خطط نموّها الحالية فقط، ولكن أيضاً على ما توفره هذه الاقطار للبلدان العربية الأفقر (مثل مصر وتونس واليمن والأردن) من مساعدات مباشرة، أو من تحويلات عمالها الوافدين. ومن هنا، فإن مشهد التجزئة سيؤثر سلباً على مسيرة التنمية والنموّ، حتى في الأقطار التي قد تفلت هي نفسها من هذه التجزئة (مثل مصر وتونس). ويفاقم من هذه الأوضاع جميعاً اشتداد موجة هروب رؤوس الأموال والكفاءات من هذه الأقطار، كما أشرنا في فقرة سابقة.

ز ـ الجدلية الطبقية المشوهة

في غياب التنمية، أو حتى النمو الاقتصادي، أو بانتكاسهما طبقاً لهذا المشهد، فإن التكوينة الاجتماعية المرشحة للتضخم أكثر من غيرها ستكون طبقة **البروليتاريا الهلامية** (الرّثة) في المدن العربية، سواء في الأقطار التي ستقع ضحية لمزيد من التجزئة، أم التي ستفلت من هذا المصير خلال العقود الثلاثة المقبلة. وستستمر **الطبقة المتوسطة الجديدة** في نموّها العددي، ولكن بمعدلات نسبية أبطأ مما كانت عليه في العقود الثلاثة السابقة. أما **الطبقة العاملة الحديثة وطبقة الفلاحين**، فإنهما ستكونان أبطأ الطبقات جميعاً في نموهما خلال فترة الاستشراف. وتستند هذه الترجيحات إلى افتراضات وتداعيات مشهد التجزئة التي عرضناها أعلاه.

فبالنسبة إلى النّمو السريع لطبقة البروليتاريا الهلامية، فإن ذلك يرجع إلى سببين رئيسيين: أولهما، عمليات الاقتلاع السكاني الهائلة التي تصاحب، أو تنتج عن الصراعات والحروب الأهلية والاقليمية، وينتهي ضحاياها إلى اللجوء للمدن العربية، التي ستعجز عن استيعابهم وتأهيلهم ودمجهم في نشاطات اقتصادية حديثة ومنتجة. والثاني، هو أن عملية التنمية عموماً ستتعثّر أو ستنتكس، على النحو الذي ذكرناه بالفعل في الفقرة السابقة، وستتعثر وستنتكس أكثر في الأرياف العربية، مما سيدفع بمزيد من سكانها إلى المدن كـ «مهاجرين غير انتقائيين» (Non Select Migrants) ـ أي دون مال أو تعليم أو مهارة ـ مما يعوق انضمامهم إلى

القطاعات الانتاجية الحديثة. ومن ثم لا يبقى أمامهم إلا الانضمام لصفوف البروليتاريا الهلامية، بل ومن المحتمل أن يتحول جزء من الطبقة العاملة إلى صفوف البروليتاريا الهلامية، نتيجة تسريحهم من أعمالهم، وبطالتهم لمدد طويلة. ومن الطبيعي أن يكون هناك تنوّع في اطار هذه الصورة العامة من قطر عربي إلى آخر. فمعدل نمو البروليتاريا الهلامية في اقطار الحزام الشمالي سيكون أعلى مما في أقطار الحزام الجنوبي، وفي الأقطار المتدنية الدخل أعلى مما في الأقطار الميسورة والعالية الدخل، وفي الأقطار الأكثر تعرضاً للتجزئة أو الضم أعلى مما في الأقطار الأقل تعرضاً لهذا الاحتمال. وهناك أقطار تحمل كل ثنائيات هذه المتغيرات الثلاثة، وأخرى تحمل ثنائيات متغيرين أو متغير واحد منهما فقط. فعلى متغيّر شمال وجنوب الوطن العربي، هناك العراق وسوريا ولبنان والأردن ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب في الشمال. وأكثرها تدنياً في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي هي مصر والمغرب وتونس وسوريا والأردن ولبنان. ومن هذه المجموعة الشمالية، يعتبر لبنان وسوريا والأردن الأكثر تعرضاً لمزيد من التجزئة، أو ضمّ بعض اجزائها لدول اخرى. فإذا أضفنا إليها العراق كأحد أكثر الأقطار المعرضة للتجزئة، ومصر والمغرب وتونس كأكثر بلدان المجموعة الشمالية فقراً وأكثرها مديونية، فإننا نكون في صدد موقف عام مؤات لنموّ البروليتاريا بمعدلات عالية. أما أقطار الحزام الجنوبي، فهناك ثلاثة أقطار تتّسم بالفقر الشديد، وبشدة تنوعها الاثني الذي يرشحها للتجزئة، وهي: السودان وموريتانيا وجيبوتي، ومن ثم ستشهد أعلى معدلات نموّ لطبقة البروليتاريا الهلامية. وهناك قطران هما اليمن العربية واليمن الديمقراطية، ويتّسمان أيضاً بانخفاض ناتجهما الاجمالي، وبتنوع اثني متوسط، ولكن لا يوجد احتمال للمزيد من تجزئتهما في فترة الاستشراف، ومن ثم سيشهدان نمواً متوسطاً لهذه الطبقة الهلامية. أما بقية أقطار الحزام الجنوبي، فهي مجموعة مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع، وهي معرضة جميعاً ـ باستثناء السعودية ـ لاحتمال التجزئة أو الضم في اطار الهيمنة الايرانية. ولا يحتمل أن تنمو فيها البروليتاريا الهلامية، وإنما «الرأسمالية الهلامية» إذا جاز التعبير. بل ويحتمل أن تغادر اعداد كبيرة من ميسوري وأغنياء هذه الأقطار ديارهم، إما إلى بلدان عربية أخرى أو إلى بلدان أوروبية، حيث يحتفظون هناك بمساكن وودائع في المصارف.

بالنسبة إلى الطبقة المتوسطة الجديدة، فإن نموّها الكمّي سيستمر، وإن يكن بمعدلات أبطأ من العقود الثلاثة الماضية. واستمرار نموها المطلق يعود إلى حرص عناصرها الحالية، كما في بعض عناصر الطبقات الادنى، على توفير فرص التعليم الجامعي لأبنائها. وهذا المتغير (التعليم العالي) هو أهم معايير البقاء في، أو الانضمام إلى الطبقة المتوسطة الجديدة. ولكن هذه الطبقة ستكون أقل دخلاً ونفوذاً في مجتمعها مما كانت عليه في الماضي، أو مما هي عليه في الحاضر. فهي لا تلعب دورها الاجتماعي المهم إلا في ظل مشروع نهضوي استقلالي تنموي. ولما كانت معطيات مشهد التجزئة، كما عرضناها في الصفحات السابقة، لا، ولن، توفر هذا السياق، فإن الطبقة المتوسطة الجديدة ستكون أكثر تكوينات المجتمع احباطاً وسخطاً وتشرذماً. وستلجأ العناصر النابهة منها إلى الخارج (هروب الكفاءات) أو للانطواء على نفسها،

أو إلى قيادة الممارسات الغوغائية والمتطرفة، مستخدمة في ذلك طبقة البروليتاريا الهلامية. ومرة أخرى، ستكون هناك تنويعات في هذا الصدد، من قطر عربي إلى آخر، وبالوتيرة نفسها التي رأيناها تقريباً في عرضنا لتطور البروليتاريا الهلامية.

وبالنسبة إلى الطبقة العاملة الحديثة، فإنها ستتوقف عن النموّ المطلق والنسبي في ظل مشهد التجزئة. فنموّ هذه الطبقة مرتبط بخطط التوسع الاقتصادي التنموي. ولما كانت هذه ستتعثر أو ستنتكس، فكذلك نموّ الطبقة العاملة الحديثة. ومن المحتمل طبيعياً أن يتحول جزء منها إلى البروليتاريا الهلامية، كما ذكرنا أعلاه. ولكن حتى من يتبقّى منهم في القطاعات الحديثة، فستزيد نسبة من يعملون في الخدمات منهم عمّن يعملون في الصناعات التحويلية. وهذه الأخيرة من المحتمل أن تؤول ملكيتها جزئياً أو كلياً لأطراف أجنبية إمّا بسبب إيفاء الديون الخارجية، وإمّا بسبب زيادة التبعية وسيطرة الشركات متعددة الجنسية عليها. وفي كلا الحالين، ستكون هذه الصناعات إما من النوع «الملّوث للبيئة» الذي لا تحتمله أقطار العالم الأول، أو من النوع الذي يحتاج إلى عمالة كثيفة ورخيصة. ومن ثم سيزداد استغلال أصحاب الأعمال لعناصر هذه الطبقة، مع احتمال كبير في رضوخها لهذا الاستغلال، إمّا بسبب الخوف من البطالة المتفشية من حولها، أو لضعف وتهرّؤ الحركة النقابية عموماً في ظل مشهد التجزئة.

أما الفلاحون، فسيستمر نموّهم المطلق، نتيجة ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في الارياف العربية خلال فترة الاستشراف. أما نموّهم النسبي فسيميل إلى التقلص السريع، وهو اتجاه لمسناه بالفعل في العقود الأربعة الأخيرة، حتى في ظل الدولة القطرية في أحسن حالاتها. إن الأحوال، مع مشهد التجزئة ستسوء بشكل عام ولا سيما في مضمار التنمية الريفية، كما ذكرنا من قبل. ومن ثم ستلجأ أعداد أكبر من سكان الأرياف العربية إلى الهجرة للمدن، وبخاصة الكبرى منها، أملاً في فرص للعمل والحياة. أما من يبقون منهم في فلاحة الأرض فربما ستتحسن أحوالهم المعيشية نسبياً، أو على الأقل قد لا تسوء، وذلك لأنهم سينتجون غذاءهم، وفائضاً يمكن تسويقه في المدن المكتظة بأسعار محمية. هذا طبعاً إذا لم تتعرض المناطق الريفية نفسها لأهوال الصراعات والحروب الأهلية والاقليمية، وهو الأمر المتوقع في عدد من الدول القطرية (مثل لبنان والسودان والعراق). وهناك أخيراً دول قطرية، حتى لو تعرضت لمثل هذه الحروب والصراعات، فإنها لن تتأثر بهذه الظاهرة لعدم وجود قطاع زراعي يذكر فيها أساساً، مثل أقطار الخليج.

وخلاصة هذه النتيجة من نتائج مشهد التجزئة، هي أن الخريطة الطبقية وتكويناتها الاجتماعية الاقتصادية، والتي كانت مشوهة في تطورها أصلاً، كما رأينا في الفصل الخامس، ستزداد تشوهاً، وسينعكس ذلك على جدلية الصراع الاجتماعي. فبدلاً من مزيد من تبلور هذه التكوينات تبلوراً حديثاً وفي اتجاه «المعايير الانجازية» (Achievement Criteria)، فإنها ستنتكس إلى «معايير ارثية» (Ascriptive Criteria) ، أو بتعبير أدق ستُستغل المعايير الارثية هذه في استنفار وتعبئة الولاءات التقليدية الأفقية (على أساس الدين أو المذهب أو العرق أو اللغة أو

القبيلة) بواسطة قيادات غوغائية، وبخاصة من بين أبناء الطبقة الوسطى الحديثة. وسيؤدي ذلك، كما رأينا في الحالة اللبنانية (الفصل الخامس) إلى شرذمة كل الطبقات تقريباً. وبهذا المعنى، فإن الجدلية الطبقية المعتادة في المجتمعات الحديثة، ستتحوّل بدورها في ظل هذا المشهد إلى جدلية مشوّهة تكرّس من نفوذ القيادات الغوغائية الانتهازية أكثر مما تخدم أبناء سائر الطبقات.

ح - تحلل الهوية القومية

ربما يكون أخطر نتائج مشهد التجزئة والتفتيت، هو أن مقدماته وتداعياته التي تعرضنا لها سالفاً، تنطوي على تحلل الهوّية العربية القومية عموماً، وتحلّل بعض الهوّيات الوطنية خصوصاً. فهذا المتغير بالذات هو سبب ونتيجة لمجمل تفاعلات هذا المشهد، وقد ذكرنا، سابقاً أن نموّ الثقافات الفرعية والايديولوجيات التفتيتية هو أحد مظاهر عجز الدولة القطرية، الذي سيؤدي إلى تفاقم أزمتها، ثم انفجار هذه الازمة، بفعل سبب أخير ومباشر، خارجي أو داخلي. كما ذكرنا أن أحد المظاهر المحتملة لتفتيت الدولة القطرية هو تآكل هوّيتها الوطنية، نتيجة زيادة العناصر البشرية والثقافية غير العربية (الخليج وموريتانيا وما تبقى من فلسطين).

ولكن إلى جانب ذلك، فإن استمرار مناخ الترّدي والصراعات الأهلية الداخلية، وزيادة نزعة الولاءات المحلية التقليدية الضيقة، مع زيادة التبعية والغزو الثقافي والاعلامي الخارجي، كل ذلك من شأنه أن يميع ويحلّل ما تبقّى من شعور بهوّية عربية قومية بين قطاعات واسعة من سكان «الوطن العربي». وأكثر من ذلك، فقد تفقد هذه القطاعات حتى اعتزازها بهويتها الوطنية القطرية (أي «المصرية» و«اليمنية» و«المغربية» وما إلى ذلك). فهنا سيصبح المواطن العادي، في جو الفوضى والصراعات وتهرّؤ الدولة والمجتمع، متقوقعاً في أضيق دوائر الولاء (الأسرة أو العشيرة أو الجماعة القرابية والدينية المذهبية) طلباً للحماية والامان من ناحية، وفي الوقت نفسه سيصبح معرّضاً لتساقط مؤثّرات الاعلام الخارجي على عقله ووجدانه من خلال الراديو أو التلفاز، وهو قابع في منزله أو حتى في غرفة نومه. فمجتمعه القومي والوطني لم يعد، في ظل هذا المشهد، قادراً على تلبية حاجاته الاساسية، ناهيك عن طموحاته. والدولة القطرية ستكون عاجزة عن حمايته جسدياً، ناهيك عن توفير أي حقوق اساسية له. لذلك فهو سيتحاشى، ثم سينفر، ثم سيعادي هذا المجتمع وتلك الدولة. ولن يشعر بالامان والاطمئنان الا في اسرته وجماعته القرابية. وسيتبلور وعيه وينمو ولاؤه لهذه الدائرة الضيقة فقط، ويصبح الشعور القومي أو حتى الوطني، ليس ترفاً لا يستطيعه فقط، ولكن بلا معنى وجودي في حياته اليومية أيضاً. وأنكى من ذلك، قد ترتبط مفاهيم الوطن والأمة والقومية والعروبة، كما نعرفها اليوم، في ذهنه بكل ما هو سلبي ودموي ومتخلف. في الوقت نفسه ستتساقط على هذا الشخص العادي مؤثّرات اعلامية تروّج لقيم وأساليب حياة مختلفة، وربما أكثر جاذبية واستنفاراً لمتعته الحسية والذهنية. وأكثر من ذلك فهي توحي إليه بأن مجتمعات أخرى تبدو أكثر استقراراً ونظاماً وحرية ووفرة مادية. فيزيد احترامه «للآخر الاجنبي»، ثم يتحول الاحترام إلى انبهار، ثم إلى تمثّل «رموز الآخر الأجنبي» وأساليبه وعاداته بطريقة سطحية. ونكون هنا في صدد معادلة «دونية الأنا الجماعي»

(الوطني والقومي)، و«تفوّق الآخر» الأجنبي. وستكون الأجيال الجديدة من الأطفال والشباب، خلال فترة الاستشراف، هي الأكثر تأثراً بهذه المعادلة النفسية ـ الحضارية القاتلة لأي شعور وطني وأي اعتزاز قومي.

إن وجود دولة قوية، ولو قطرية، ليس من شأنه بالطبع أن يمنع هذه المؤثرات المتساقطة من الاعلام الخارجي. ولكن مؤسسات تلك الدولة التربوية والثقافية يمكن أن تخفّف كثيراً من مضاعفات هذه المؤثرات، وتوازن من اختلال تلك المعادلة النفسية ـ الحضارية المدمّرة للهوية الوطنية والقومية. ولكن الدولة ومؤسسات المجتمع الأخرى، طبقاً لافتراضات هذا المشهد وتداعياته، ستكون عاجزة عن ذلك.

٦ ـ خلاصة مشهد التجزئة

باختصار، إذاً، يمثّل مشهد التجزئة أسوأ ما يمكن أن تؤول إليه احوال الوطن العربي خلال العقود المقبلة. لذلك يمكن تسميته أيضاً بـ «مشهد الانحطاط»، أو بـ «المشهد الاسرائيلي». فلا يمكن أن يصل الوطن العربي إلى أكثر مما وصفناه في الصفحات السابقة من ضعف وتهرؤ وانحطاط. ولا يمكن أن تتمنى اسرائيل وتعمل من أجل نتيجة أفضل مما وصفناه. ويمثل لبنان منذ عام ١٩٧٥ نموذجاً مصغراً، وربما حتى أكثر درامية، لما ينطوي عليه هذا المشهد؛ فالدولة فيه تكاد تكون غير موجودة، وهناك بدلاً منها «دويلات» أو كانتونات «الأمر الواقع»..وهناك «حرب الجميع ضد الجميع»، مثلما وصفها هوبز (Hobbs) في تصوره لحال البدائية الوحشية التي سبقت «العقد الاجتماعي» المزعوم، الذي قامت على أساسه سلطة الدولة ذات الحكم المطلق.

هذا المشهد في أقصى حالاته سوءاً، يمكن أن ينتهي بتقسيم لبنان إلى أربع دويلات على الأقل (مارونية، وسنية، وشيعية، ودرزية)، وسوريا إلى ثلاث دويلات (علوية وسنية ودرزية)، والعراق إلى ثلاث دويلات (شيعية، وسنية، وكردية)، والسودان إلى ثلاث دويلات (في الجنوب والغرب والشمال)، وإلى انفراط عقد الامارات العربية المتحدة، وفقد البحرين لايران، وجيبوتي لاثيوبيا، وجنوب موريتانيا لدويلة زنجية، وهيمنة ايران على مقدرات العراق والخليج، وهيمنة اسرائيل على مقدرات المشرق (الدويلات السورية واللبنانية والأردن، ناهيك عن الابتلاع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان). وما يتبقى من دول قطرية عربية دون تجزئة أو تفتيت، سيكون في حالة شديدة من الضعف والصراعات الداخلية والتبعية الاقتصادية والسياسية (مثل مصر والجزائر وتونس والمغرب والسعودية).

وفي أقصى حالات السوء في هذا المشهد، ستتحلّل الهوّية القومية والهوّية الوطنية، وفي في بداية فترة الاستشراف (عام ١٩٨٥)، أي من دون مزيد من التجزئة والتفتيت، ولكن مع زيادة ضعفها الاقتصادي أو العسكري، ومن ثم زيادة تبعيتها للخارج، وهيمنة احدى القوى العظمى أو الاقليمية على مقدراتها، مع زيادة عدم الاستقرار والصراعات الداخلية الطبقية والاثنية. وأقل الحالات سوءاً هذه، أي تفادي مزيد من التجزئة للاقطار العربية، لن تتحقق، وإذا تحققت فلأن

القوى الاقليمية والدولية الكبرى هي التي ستمنع مثل هذا التفتت لأسبابها، أو توازناتها، الخاصة.

قوى الخارج الاقليمية والدولية هي ـ إذاً ـ الفاعل الرئيسي المستقل في هذا المشهد. وقوى الداخل، بما فيها مصير الدولة القطرية نفسها، هي المفعول به. أما تكوينات المجتمع المدني في كل دولة قطرية، فلن تعدو أن تكون مخالب قط في هذه اللعبة التي تديرها وتتحكّم فيها القوى الاقليمية والدولية.

وفي أقصى حالات السوء في هذا المشهد، ستتحلّل الهوّية القومية والهوّية الوطنية، وفي أقل الحالات سوءاً، ستتحلل الهوّية القومية فقط. أي لن نكون في نهاية فترة الاستشراف (عام ٢٠١٥) في صدد أي حديث عن وطن عربي أو أمة عربية، إلا بالمعنى التاريخي أو التراثي.

ثانياً: المشهد الثاني

التنسيق والتعاون

١ ـ خلفيات المشهد

ينطلق هذا المشهد من حيث تركنا أزمة الدولة القطرية (الفصل السادس)، أو بدايات المشهد الأول. ونفترض، هنا، أن النخبات الحاكمة في الدول القطرية العربية، ترى وتعي حجم التحديات والمخاطر المحدقة بأنظمتها ودولها، وأن ذلك يحفّزها على اتخاذ مجموعة من السياسات والاجراءات الاصلاحية الواسعة في الداخل وفي علاقاتها الإقليمية العربية لمجابهة المخاطر والتحديات.

وقد تكون النخبات الحاكمة هذه هي نفسها القائمة في الوقت الحاضر، أو نخبات جديدة تتولى السلطة خلال العقد المقبل (بين منتصف الثمانينات ومنتصف التسعينات). المهمّ أن من في السلطة يرى ويعي **حجم الكارثة** بين **الكوارث** التي ينطوي عليها المشهد الأول، كامتداد للأوضاع العربية في منتصف الثمانينات.

لا يفترض هذا المشهد أن تغييرات ثورية بالمعنى المعهود ستحدث. ولكنه يفترض أن حركات اصلاحية واسعة ستتحقق بسرعة معقولة في عدد من الأقطار العربية الكبيرة، تؤدي إلى حركات اصلاحية مماثلة في الأقطار العربية الأصغر.

ويعبّر هذا المشهد عن أشكال وسيطة من التنسيق والتعاون بين كل، أو أغلب، أقطار الوطن العربي، تفوق ـ في كمّها وكيفها، واستقرارها واستمراريتها ـ ما يرد من حالات تعاون في المشهد الأول، ولكنها تقصر عما ينطوي عليه مفهوم المشهد الثالث. الافتراض هو أن يمثل هذا المشهد استجابة مختلفة من الفئات الحاكمة لمشكلاتها الداخلية والخارجية ـ في قضية الوحدة

وفي غيرها ـ بالقدر الذي لا يؤثّر على مصالحها المباشرة سلباً. هذه الافتراضات تجعل من هذا المشهد الرئيسي الثاني أقرب ما يكون إلى ما يسمى في الدراسات المستقبلية بـ «المشهد الاصلاحي».

يقوم هذا المشهد على افتراض أن مترتبات وتداعيات الأوضاع الحالية تدفع إما إلى قيام اثنتين أو أكثر من الفئات الحاكمة بتكوين تجمعات إقليمية، وإما إلى تنسيق جماعي عربي (في مجال أو أكثر)، وذلك استجابة لواحد أو أكثر من العوامل الآتية:

أ ـ إدراكها لتهديد جاد لمصالحها، أو شرعيتها داخلياً أو خارجياً.

ب ـ إدراكها أن آفاق التنمية القطرية قد وصلت إلى طريق مسدود، بسبب ضيق السوق أو نقص الموارد.

ج ـ تردّي مستوى الأداء الاقتصادي والسياسي، أو سوء إدارة الموارد المتاحة على المستوى القطري.

د ـ زيادة تبعيتها لطرف أجنبي يجد من مصلحته، استراتيجياً أو اقتصادياً، تحقيق مستوى أعلى من التنسيق والتعاون بين هذه الأقطار العربية ومن ثم يدفعها أو يشجعها في هذا الاتجاه.

هـ ـ تصاعد الضغوط الشعبية (أو من جماعات المصالح) على الفئات الحاكمة لاعتبارات رمزية أو دفاعية أو اقتصادية.

كما يفترض هذا المشهد التزام (ومقدرة) الأقطار العربية التي تدخل في أشكال وسيطة للتعاون، بتنفيذ نص وروح ما يتفق عليه من سياسات، وما يتخذ من قرارات، حتى لو استدعى الأمر التنازل عن بعض المظاهر السيادية، أو استدعى بعض السياسات الترشيدية، بسبب إدراك الفئات الحاكمة أن الميّزات التي تجنيها من مثل هذا الالتزام تفوق ثمن التنازلات. وينطوي ذلك بدوره على مزيد من التداخل الهيكلي التدريجي. ولا يعني ذلك تغييراً جذرياً في طبيعة الفئات الحاكمة، ولكنه يعني بالتأكيد بعض التعديل في التوازنات بينها، واستيعابها لبعض الدروس والنكسات.

ويفترض هذا المشهد أن يأخذ هذا المستوى للتنسيق والتعاون أحد شكلين (تفريعتين) رئيسيين، ومتقاطعين في بعض الأحيان هما: تجمعات إقليمية من أقطار متجاورة في الغالب، وتنسيق عربي عام في واحد أو أكثر من المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية الخارجية. أما الملامح والافتراضات التي تحكم هذا المشهد، فتنطوي على ما يلي:

(١) في ظلّ وجود واستمرار الأشكال الوسيطة للتنسيق والتعاون، ستنمو مفاهيم وتوجهات وممارسات ومؤسسات تكرس فكرة الولاء لكيانات أكبر.

(٢) سيستمر المضمون الاجتماعي والسياسي لهذه التوجهات والممارسات، مشابهاً لما كان سائداً في حال التجزئة (المشهد الأول).

(٣) ستستمر التوجهات التنموية نفسها، ولو على نطاق يستفيد من زيادة الموارد وحجم السوق، وباستخدام أفضل نسبياً للموارد مما كان سائداً في حال التجزئة. وبالتالي سيتحسن الأداء العام للاقتصاد، وتقل نسبياً الاختناقات الحادة ـ وإن كانت لن تختفي ـ وبخاصة في المشهد الفرعي التجمعي.

(٤) ستستمر التوجهات والسياسات التوزيعية نفسها، كما في المشهد الأول من حيث الجوهر. ويحدث في الأقطار، أو التجمعات التي ترفع لواء الاشتراكية، بعض التحسن النسبي في توزيع الدخل.

(٥) سترتفع القدرة العامة للمجتمع والدولة، وبخاصة في مجالات الانتاج والأمن والقوة العسكرية، ويبدو هذا الارتفاع أكثر وضوحاً في المشهد الفرعي للتجمعات الاقليمية التي تتمّ بعيداً عن مخططات قوى خارجية.

(٦) سيرتفع تدريجاً مستوى التعبئة الشعبية، وبالدرجة التي لا تهدد مصالح الأنظمة الحاكمة أو دعائم النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي القائم.

(٧) ستزداد فعالية بعض المؤسسات والجماعات، أكثر من غيرها، وأكثر مما كانت تلعبه في مشهد التجزئة، وعلى رأسها الأجهزة التكنوقراطية، والجيش، والأجهزة الأمنية. كما قد تجد بعض القوى الرأسمالية مجالاً أوسع، نسبياً، لتأثيرها في إطار بعض التجمعات الإقليمية.

(٨) يحتمل أن تقّل النزاعات بين الأقطار وتزيد بين التجمعات القطرية، ولكن تأخذ شكلاً سلمياً تنافسياً، وتتطور آليات جديدة لفضّ هذه النزاعات.

(٩) من المحتمل ألا يطرأ تغيّر كيفي على منهج إدارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولكن القدرات العسكرية المتنامية للوطن العربي ككل، أو لتجمعاته المحيطة بإسرائيل، ستمثل قيداً على قدرة إسرائيل التوسعية.

(١٠) سيظل نمط التبعية في علاقات الوطن العربي بالخارج على ما هو عليه من حيث الجوهر، وإن كان سيتعدل من حيث الدرجة؛ فسيزيد هامش الحركة والمناورة والمساومة في النظام العالمي القائم، بخاصة في النواحي الاقتصادية وشروط التبادل التجاري. وسيظل النظام القيمي الغربي مهيمناً على مفاهيم وأنماط سلوك الفئات الحاكمة والطبقات الوسطى، بخاصة في مجالات الاستهلاك والتكنولوجيا، والانبهار الحضاري بالغرب.

ومن المهم أن نذكر أن هذا المشهد، لطبيعته الوسيطة، يقبل مزيداً من التفريعات، أو احتمالات التدهور إلى المشهد الأول، أو الانتقال إلى مشارف المشهد الثالث.

وإذا كان الفاعل الرئيسي والمستقل في المشهد الأول (مشهد التجزئة والتفتت) هو القوى الدولية والإقليمية (دول الجوار)، وكانت الدولة القطرية العربية ومجتمعها المدني مجرد متغيرين تابعين مفعول بهما، ولا حول لهما ولا قوة، فإننا في المشهد الثاني (التنسيق

والتعاون)، نلمس قدراً لا بأس به من فاعلية قوى الداخل في مواجهة مشكلات دولتها ومجتمعها، وفي مواجهة قوى الخارج. ولذلك، فإن الجديد في المشهد ليس هو «كَمّ» و«كيف» التحديات المحيطة بالدولة والمجتمع في الوطن العربي، فهذه هي هي كما تركناها في نهاية الفصل الخامس، وكما كررنا الحديث عنها في بداية المشهد الأول. ولكن الجديد هو نوع الاستجابة التي تواجه بها الدولة القطرية ومجتمعها المدني هذه التحديات. فالاستجابة هنا لن تكون استسلاماً أو إذعاناً للأمر الواقع، ولكن محاولة دؤوبة، وإن كانت متوسطة الفعالية، في التعامل مع هذا الواقع بهدف تقليص معظم تداعياته السلبية.

٢ ـ عوامل تزايد التحدي والاستجابة الفعالة

جرى الحديث، في أكثر من موضع سابق، عن عوامل أزمة الدولة القطرية وتزايد حدّة التحديات المحيطة بها وتراكمها، ولن نكرره عند تناول المشهد الثاني. أي أن خلفية هذا المشهد هي نفسها خلفية أو بدايات المشهد الأول. الجديد هو أن قوى مجتمعية متباينة ستستشعر خطر تلك الخلفيات والبدايات في الوقت المناسب، وستحاول أن تفعل شيئاً أو أشياء أكثر جدية من المعتاد في ممارساتها خلال العقدين السابقين لوقف التدهور، ثم لتصحيح العديد من الأوضاع الداخلية والإقليمية قبل فوات الأوان.

وتتداعى أحداث وتفاعلات المشهد الثاني كما يلي:

أ ـ تصاعد ضغوط الرأي العام الوطني

سيؤدي الاخفاق في مواجهة بعض الأزمات والمشكلات الحادة بالممارسات المعتادة للأنظمة الحاكمة، إلى احتجاجات واسعة، بأشكال متعددة، مثل التظاهرات والاضرابات والانتفاضات الشعبية.

وتؤدّي هذه الاحتجاجات الواسعة إما لاستجابة الأنظمة الحاكمة في الدول القطرية لمعظم المطالب الشعبية، وإمّا إلى إزاحة هذه الأنظمة من السلطة وإبدالها بنخبات جديدة تكون أكثر تهيؤاً لتلبية تلك المطالب (الحالة السودانية في اقتلاع نظام نميري وعودة الحكم المدني ١٩٨٥/١٩٨٦).

ستعبّر المطالب الشعبية المذكورة عن أمور عديدة، أهمها مطلبا العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. مطلب العدالة الاجتماعية هو في الواقع مطلب مركّب، ينطوي على توسيع الفرص المتاحة لأبناء الطبقات الوسطى والدنيا والتكافؤ أو المساواة فى توزيع هذه الفرص. ومطلب المشاركة السياسية ينطوي بدوره على مطالب فرعية عديدة، لعلّ أهمها هو عودة الحياة الديمقراطية أو توسيع وتنويع النخبة الحاكمة. والنجاح المبدئي لضغوط الرأي العام، سيجعل منه قوة دائمة خلال اللحظات المتتالية للمشهد الثاني، كما سنرى.

ب ـ توسيع إطار النخبة الحاكمة وتنويع عناصرها البشرية

إن مجرد تحقيق مطلب المشاركة السياسية بتوسيع النخبة الحاكمة وتنويعها ـ سواء بالطريق الديمقراطي الليبرالي المعتاد أم بآليات أخرى ـ يعني أن وعاء الخبرة والإبداع السياسي سيتّسع بدوره، ويعني أن مزيداً من البدائل ستطرح على الساحة لمواجهة التحديات، وفي مقدمتها مطلبا العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

ولا يقلّ عن ذلك أهمية أن توسيع المشاركة السياسية سيجنّب مجتمع الدولة القطرية نشوب صراعات أهلية ممتدة، وبخاصة من النوع المسلح. أي أن المجتمع سيهنأ بمستوى معقول من الاستقرار، يتيح لنخبته الحاكمة اختبار عدد من البدائل المطروحة لإقرار العدالة التوزيعية والتنمية الاقتصادية، دون هزّات داخلية حادة، ودون خطر الاختراق الخارجي بالتحالف مع إحدى الجماعات المحلية الغاضبة.

ولكن المشاركة السياسية والاستقرار النسبي لن يكونا بديلاً لتحقيق معدلات تنمية حقيقية تتواءم مع زيادة السكان، أو تلبي ثورة التطلعات للطبقات والأجيال الجديدة. لذلك، فإن مثل هذا الاستقرار يتوقف دوامه على معدلات تنمية حقيقية مرتفعة (٥ إلى ٧ بالمائة سنوياً).

وبما أن قاعدة الموارد محدودة في معظم الدول القطرية العربية، فإنه مع افتراض حسن التنظيم والاستغلال لهذه الموارد، فإنها ستصل إلى طريق مسدود أو نصف مسدود، في خلال عقد على الأكثر من بداية محاولات التنمية الجادة.

ج ـ ضغوط الرأي العام من أجل التعاون مع دول الجوار

يمكن التغلب على محدودية قاعدة الموارد، وخطر الوصول إلى طريق تنموي مسدود، باستخدام التكنولوجيات المتقدمة بكثافة. ولكن هذا الاحتمال غير وارد خلال مدة الاستشراف في هذا المشهد (٣٠ سنة). فالاستخدام المكثّف لهذه التكنولوجيات يفترض أسبقية وشيوعاً لقيم علمية وسياسات علمية وتكنولوجية، ينبغي أن تكون قائمة بالفعل مع بداية المشهد الزمنية، أي في منتصف الثمانينات. ولما كان ذلك غير قائم الآن في أي من الدول القطرية، فإننا، نستبعد اكتمال هذا البديل لمعالجة معضلة محدودية الموارد في معظم الأقطار العربية.

حتى الأقطار العربية القليلة الغنية بمواردها (وبخاصة النفطية والزراعية)، وعلى افتراض حسن تخطيطها وتنظيم استغلالها، ستواجه عقبات من نوع آخر، مثل محدودية الطاقة البشرية المدربة والعليا، أو محدودية الأسواق الوطنية وحدّة المنافسة الدولية.

لذلك كله، يشير هذا المشهد الى احتمال جولة أخرى من ضغوط الرأي العام الوطني، للتعاون والتنسيق والتكامل مع بلدان عربية أخرى، وبخاصة المجاورة منها، في المجالات الاقتصادية المختلفة. سيدعم من هذه الضغوط نحو هذا البديل، حركة الاتصال والتواصل البشري والإعلامي بين الأقطار العربية، وهي الحركة التي بدأت في السبعينات، والتي تتسع مع شيوع وكثافة استخدام أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة. ستكون المسألة الاقتصادية

التنموية، إذاً، هي أحد أسباب ضغوط الرأي العام الوطني من أجل حسن الجوار والتعاون مع أقطار عربية أخرى.

ولكن هذه الضغوط قد تحفزها أيضاً عوامل أخرى، مثل الإحساس بتهديدات خارجية للأمن الوطني. ويمكن أن تتقاطع هذه العوامل جميعاً في الوقت نفسه، وبخاصة في منطقتي المشرق والخليج.

د ـ استجابة النخبات الحاكمة للتعاون والتنسيق العربيين

إن استجابة النخبات الحاكمة لضغوط الرأي العام من أجل التعاون والتنسيق مع أقطار الجوار العربية سيتوقف على إحساسها بالخطر، لا على أقطارها فقط، ولكن على مصالحها هي ذاتها أيضاً، بما في ذلك استمرارها في السلطة، سواء أكانت منتخبة أم غير منتخبة. كما أن إمكانية الاستجابة تكون أكثر احتمالاً إذا كانت هناك نماذج تعاون وتنسيق ناجحة في مناطق عربية أخرى، وإذا كان هذا التعاون وهذا التنسيق لا يؤديان في الأجل القصير إلى خسارة واضحة أو محسوسة لمزايا النخبة الحاكمة.

ويدعم من استجابة النخبات الحاكمة للمضيّ في هذا الطريق، احتمال زيادة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية خارج المنطقة العربية، وتقليص الفرص المتاحة أمام كل قطر عربي على حدة، للتعامل العادل معها. والأمر نفسه سوف يحدث إذا ما تعاظمت القوة العسكرية والاقتصادية لبعض دول الجوار غير العربية.

هـ ـ منع التفاعل بين التحديات الداخلية والخارجية، أو تقليصها

يتوقف نجاح النخبات الحاكمة في إدارة مجتمعاتها في هذا المشهد، على قدرتها على منع التفاعل السلبي بين التحديات الداخلية والخارجية أو تقليصها، وهو ما فصلنا بعضه في المشهد الأول.

أهمية هذا الاعتبار تنبع من حقيقة أن الدولة القطرية تبدأ هذا المشهد، كما المشهد الأول، من نقطة الازمة الخانقة. وستحتاج عادة إلى لحظات طويلة من الاستقرار والتقاط الانفاس، حتى في ظل المشاركة السياسية لقطاعات أوسع، وفي ظل جهود تنموية جادة، وفي ظل اجراءات عدلية ملحوظة. فكل هذه الاصلاحات تحتاج إلى فترة قبل أن تؤتي ثمارها المرجوة. في الوقت نفسه لن تتوقف التحديات الداخلية والخارجية، وبخاصة الأخيرة. المهّم أن تنجح النخبة الحاكمة لا في منع هذه التحديات، وإنما في تحييد التفاعل المكثّف السلبي بينها.

و ـ التعبئة الداخلية

إحدى الآليات الفعالة في تحييد التفاعل السلبي بين التحدياتّ، هي تعبئة المجتمع سياسياً لمجابهة هذه التحديات. ويتأتّى ذلك من خلال تقوية وترشيد نسقيه التربوي

والاعلامي، وتنظيم قطاعاته الشبابية وتكويناته العمالية والمهنية، وتوسيع هامش الحركة وحرية التعبير المتاحة لها.

ويسهّل من هذه التعبئة بلورة أنساق قيمية ومعيارية وسلوكية جديدة تعمّق الانتماء الوطني والقومي، وتعلي من شأن العمل المنتج، وتقلص من نزعات الاستهلاك البذخي والترفي، وتشجّع على الابداع والتجديد في العلوم والآداب، وتحارب التسيّب والفساد.

ونجاح النخبة في تحقيق هذه التعبئة المجتمعية، يتوقف على مصداقيتها هي نفسها والتزامها وتجسيمها للأنساق القيمية والمعيارية والسلوكية الجديدة.

٣ ـ القوى الدافعة للتعاون العربي

تكرّر حديثنا، في الفقرات السابقة من المشهد الثاني، عن ضغوط الرأي العام الوطني من أجل هذا المطلب، أو ذاك، وبخاصة ذلكم المتعلق بالتعاون والتنسيق مع بلد عربي آخر.

عماد الرأي العام الوطني في الأقطار العربية هو الفئات المتعلمة، والقطاعات المنظمة وشبه المنظمة، وبخاصة في المراكز الحضرية، وبالاخصّ في المدن الكبرى، وفي مقدمتها العاصمة. نؤكد هذه النقطة الجوهرية في المشهد الثاني انطلاقاً مما ذكرناه في فصول سابقة، حول التحولات الاجتماعية الكبرى التي حدثت في الوطن العربي، خلال العقود القليلة الماضية. وهي تغيرات، في مجملها، تجعل من الممارسات المعتادة للنخبات الحاكمة الحالية (القمع والتسلط والرشوة الجماعية وبيع الاحلام)، آليات أقل فعالية في ضبط المجتمع وادارته. فتركيبة المدن العربية وحدها، تجعل امكانية السيطرة والضبط، ناهيك عن الادارة الفعالة، أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، بالممارسات التي عهدناها في عقدي السبعينات والثمانينات.

فأكثر من نصف سكان هذه المدن سيكون دون سن العشرين، وحوالى ربع السكان سيكون من الطبقات العاملة، وربع آخر من الطبقات المتوسطة، ونصف السكان من الطبقات الفقيرة والمعدمة. وهذه التركيبة تجعل من المدينة العربية مادة قابلة للاثارة والالتهاب، وهي تركيبة غير مفهومة لمعظم النخبات الحاكمة على أي حال.

وهذه الحقيقة، ضمن حقائق أخرى، تجعل النخبات الحاكمة أكثر تهيؤاً للاستجابة للقطاعات المنظمة وشبه المنظمة للرأي العام الوطني، مخافة الانفجارات الحضرية السهلة نسبياً. وكما قلنا، فإن عدم استجابة النخبة الحاكمة، طبقاً لهذا المشهد، يعني امكانية اقتلاعها واستبدالها بنخبة أكثر تهيؤاً لمثل هذه الاستجابة. ولكن ما هي هذه القطاعات المنظمة وشبه المنظمة للرأي العام الوطني؟ وما هي حوافزها للضغط في اتجاه مزيد من التعاون والتنسيق والتكامل مع أقطار عربية أخرى؟

أ ـ مراكز الأبحاث والدراسات العربية

قامت هذه المراكز خلال العقدين السابقين على فترة الاستشراف بتحليل الأوضاع العربية

القائمة ونقدها، وبخاصة منذ هزيمة عام ١٩٦٧، ثم بعد الطفرة النفطية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. ومن المفارقات أن نشاطها العلمي والفكري المكثّف قد تزامن مع مرحلة انحسار المدّ القومي والعمل الوحدوي العربي. ولكن من طبيعة مثل هذه الأنشطة الفكرية أن تأخذ عقداً أو عقدين قبل أن تبدأ تأثيراتها السياسية في الظهور. ومع العقد الأول لفترة الاستشراف (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)، يحتمل أن تكون هذه التأثيرات قد نضجت بدرجة كافية، وتسربت إلى عقول القيادات الوسيطة ووجدانها (٣٥ ـ ٥٥ سنة) في المؤسسات التعليمية والاعلامية وفي المنظمات المهنية والأحزاب السياسية.

ونتاج هذه الحركة الفكرية يخلص من مجمله إلى الطريق المسدود أمام الكيانات القطرية بأوضاعها الحالية في الحفاظ على استقلالها، أو القدرة على انجاز تنمية مستمرة. كما أنه بلور، ويبلور، صيغاً عديدة ومتدرجة لأشكال التعاون والتنسيق والتوحد العربي. أي أن التوجهات التكاملية والحركات التوحيدية في الوطن العربي، ستجد تراثاً مهماً يعتّد به ويعتمد عليه في هذا الصدد، ويتجاوز في عمقه ولغة خطابه أدبيات الخمسينات والستينات التي فقدت الكثير من مصداقيتها بعد هزيمة عام ١٩٦٧.

كما أن هذه الحركة الفكرية قد تمخضت تدريجاً عن خلق تكوينات وتنظيمات علمية عبر قطرية، تتشابه إلى حد كبير في تشخيصها لواقع الدولة القطرية وأزمتها الحالية، وتتشابه بالتالي في الخطوة العريضة التي تطرحها لتجاوز هذه الأزمة.

ب ـ الاتحادات المهنية العربية

تمثّل الاتحادات المهنية العربية (المحامون ـ الأطباء ـ المعلمون ـ المهندسون وما إلى ذلك)، تكوينات قومية (عبر قطرية) مهمة. وبحكم أهمية أصحاب هذه المهن، وما تتمتع به نقاباتهم من قدرات تنظيمية وموارد فكرية ومادية في كل قطر عربي، فإن الدور السياسي الذي ستلعبه خلال فترة الاستشراف سيكون متنامياً، وبخاصة في لحظات الأزمات المتفجرة. وقد رأينا مؤشّرات مبكرة لهذا الدور في عدد من الأقطار العربية ـ مثل السودان ومصر وتونس ـ في السنوات الأخيرة.

ويعظم من دور النقابات المهنية في هذه الأقطار غياب، أو ضعف، الأحزاب السياسية المسموح لها بالنشاط، وحقيقة أن أعضاء كل نقابة يمثّلون فيما بينهم معظم التيارات الايديولوجية، ومن ثم، فهم عندما يتحركون يراعون القاسم المشترك الأعظم فيما بينهم، أي ما ينعقد عليه الاجماع كـ «مصلحة وطنية».

ولأن أزمات الدولة القطرية تتشابه في خطوطها العامة عبر الوطن العربي، فإن خبرة كل تجمع مهني ستكون متاحة للتجمعات المشابهة في أقطار اخرى، وسيجري تمثل هذه الخبرات والاستفادة منها ومحاكاتها، بخاصة الممارسات الناجحة منها.

وكما خلصنا في فقرة سابقة، ستجد الدولة القطرية نفسها، حتى بعد الاستجابة لمطالب

المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، في طريق مسدود في جهودها التنموية بسبب ضيق قاعدة الموارد. ومن ثم ستخلص هذه التجمعات المهنية متزامنة، أو في وقت متقارب، إلى أهمية فتح هذا الطريق المسدود من خلال التعاون والتنسيق مع أقطار عربية أخرى. ويتوقع هذا المشهد أن تكون الاتحادات المهنية العربية من أهمّ القوى الدافعة في هذا الصدد.

ج ـ جماعات المصالح عبر القطرية

تكوّنت خلال السبعينات والثمانينات فئات من المنظمين والشركات الرأسمالية العربية في عدد من الأقطار العربية، وقلة منها عبر ـ قطرية. إن نضج هذه التكوينات ونزعتها للتوسع والنمو سيجعلانها تدريجاً تنظر عبر حدود الأقطار العربية المجاورة. ومن الطبيعي أن تكون انتقائية في هذا التطلع، فتبدأ حيث تكون الأنظمة والاجراءات والحوافز والفرص المتاحة أكثر. ولكنها ستضغط حتى على الأقطار التي لا تكون مثل هذه الأمور فيها ميسرة من أجل تيسيرها.

وفي هذا الصدد، قد تتكامل وتتفاضل أزمات الدول القطرية الغنية وأزمات تلك الفقيرة، بمعنى أن امكانات التوسع والنموّ المحلي أمام التكوينات الرأسمالية في منطقة الخليج (التي ستكون قد دخلت جيلها الثاني والثالث)، ستكون قد وصلت حدودها القطرية القصوى. ولا سبيل أمامها لمزيد من التوسع والنموّ إلا في مناطق أخرى. طبعاً قد تكون هذه المناطق الأخرى غير عربية (مثل الأقطار الرأسمالية الأكثر نموّاً). ولكن هذه الأخيرة نفسها، بسبب ما أشرنا إليه من نزعتها التكتلية، قد لا تكون متاحة بالقدر نفسه الذي كانت به منذ عقدين. بتعبير آخر، ستجد الرأسمالية الصناعية ـ التجارية العربية نفسها في حاجة إلى أسواق ومجالات للحركة في أقطار عربية أخرى. وهذه الأخيرة بدورها، والتي هي غالباً فقيرة في رؤوس الأموال، قد ترحّب بفتح أبوابها كسبيل للتخفيف من مآزقها التنموية.

سيعزّز من هذه النزعة، وجود حد أدنى من الاستقرار والمشاركة السياسية في الأقطار المستقبلة لرؤوس الأموال من الأقطار العربية الغنية. فإذا ما نجحت المحاولات المبكرة في هذه الحركة، فإننا نتوقع جماعات مصالح على جانبي الحدود تدفع نحو مزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي، وتخفيف، أو ازالة، القيود التي تعرقل هذا النشاط.

د ـ الأحزاب والتنظيمات السياسية

كلّما تزايدت ازمة الدولة القطرية، وتصاعدت الاحتجاجات الشعبية على عجز انظمتها الحاكمة، ووضح أن آليات القمع وحدها لا تكفي لضبط المجتمع، كلّما سمحت في هذا المشهد للاحزاب السياسية بأن تنشأ وتمارس أنشطتها في حدود مقننة. وهذا السماح للاحزاب يتمّ على مضض في البداية، ويهدف إلى امتصاص النقمة الشعبية والتنفيس عن الاحباط لدى الفئات المثقفة. ويحرص النظام الحاكم في كل الأحوال على ألا تصل هذه الأحزاب إلى الحكم من خلال عملية ديمقراطية سوية. ولكن هذه الأحزاب، التي قصد أن تكون واجهات شكلية لاضفاء شرعية ما على النظام، تتحوّل تدريجاً إلى احزاب قوية، وبخاصة كلّما وضح

عجز النظام عن الاستجابة للتحديات، ويضطر النظام بين وقت وآخر لاشراكها في اتخاذ القرار، أو السماح لبعض ممثليها بالنجاح في الانتخابات ودخول المجالس التشريعية.

ما يهمنا في هذا المشهد من هذه اللعبة أو الممارسة، هو أن عدداً من هذه الاحزاب سيرى الطريق المسدود الذي يجابه الدولة القطرية، وبخاصة في المسألة التنموية ومسألة الأمن الوطني الخارجي. وستخلص هذه الأحزاب، كما خلصت التنظيمات النقابية والاتحادات المهنية، إلى ضرورة توسيع اطار الحركة والموارد المتاحة بالتعاون والتنسيق مع بلدان عربية اخرى. بعضها سيفعل ذلك من منطلق ايديولوجي (الاحزاب ذات التوجه العروبي)، وبعضها من منطلق مصلحي وبراغماتي (الاحزاب الليبرالية الاقتصادية السياسية).

ستظل الأنظمة الحاكمة، رغم تهيؤها أو استعدادها للإصلاح السياسي والاقتصادي، قاسية على، أو رافضة لنوعين من التنظيمات السياسية: النوع الأول هو **التنظيمات الاسلامية الاحتجاجية** المتطرفة، والنوع الثاني هو **التنظيمات الماركسية الثورية**. ولكن هذين النوعين من التنظيمات سيظلان قائمين وإن بشكل سري وغير شرعي. ومن طبيعة هذين النوعين أن تكون لهما امتدادات عربية (ودولية)، حتى إذا كانت ايديولوجيتهما غير قومية أو مناهضة لفكرة الوحدة العربية من حيث المبدأ. إلا أن الرغبة في تواصل التنظيمات القطرية لهذه الحركات الاسلامية والماركسية، لا تجعلها تقف ضد محاولات التعاون والتنسيق بين أقطارها، بخاصة وأن مثل هذا الموقف في عقود سابقة قد أفقدها جزءاً من تأييد جماهيرها الطبيعية وتعاطفها. بل يتصور هذا المشهد أن تنامي الحركات الاسلامية والماركسية سيكون أحد المحفزات الكبيرة للأنظمة الحاكمة والاحزاب السياسية الأخرى، إلى مزيد من محاولات التعاون والتنسيق العربي، لا للخروج من مأزقي التنمية والأمن الخارجي فقط، ولكن للخروج من مأزق الأمن الداخلي أيضاً، الذي تهدده مثل هذه الحركات الاسلامية والماركسية.

هـ ـ منظمات العمل العربي المشترك

ستكون منظمات العمل العربي المشترك احدى القوى الاضافية الدافعة للتعاون والتنسيق بين الأقطار العربية. فهذا اصلاً هو مبرر وجودها، وهو دائماً من مصلحة فئات «الموظفين المدنيين العرب» العاملين فيها. ويفترض المشهد الثاني أن هذه المنظمات شبه المهملة أو شبه المنسية في العقد السابق لفترة الاستشراف (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)، ستستعيد نشاطها وحيويتها تدريجاً في العقدين الأول والثاني لفترة الاستشراف. فالذي سيتبقى من هذه المنظمات سيكون الأكثر كفاءة ونجاحاً (ولذلك أُبقي عليه)، وسيكون مصيره متوقفاً على زيادة هذه الكفاءة وذلك النجاح.

وتحت ضغوط الرأي العام الوطني في عدد من الأقطار من أجل التعاون والتنسيق مع أقطار عربية أخرى، ستلجأ بعض الأنظمة في البداية إلى المنظمات العربية المشتركة، وبخاصة الصناديق العربية والمجالس الوزارية العربية. وقد تستطيع منظمات العمل العربي المشترك أن ترتفع إلى مستوى التحدي بالفعل، وتصبح اجهزة خدمة لمن يرغب من الأقطار في

تعاون وتنسيق جديدين. ومستوى النجاح الجزئي أو المبدئي لهذه المنظمات، يجعلها في مرحلة تالية، أجهزة دعوة وتحفيز على مزيد من التعاون والتنسيق.

و ـ ضغوط دولية من أجل التعاون العربي

إن قوة دافعة أخرى من أجل التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية قد تأتي، طبقاً لهذا المشهد، من مصادر دولية خارجية. فلن تكون كل القوى الخارجية راغبة في مزيد من تجزئة الوطن العربي وإضعافه. الأقرب إلى الصحة هو أنه في مقابل كل قوة خارجية راغبة وهادفة إلى ذلك ستكون هناك قوة أو أكثر، من المناهضين أو المتنافسين، راغبة وهادفة إلى توحيد الوطن العربي وتقويته لاعتبارات مصلحية ذاتية. وهناك سوابق في التاريخ العربي الحديث لذلك، حيث لعبت بريطانيا العظمى، لاعتبارات خاصة بمصلحتها القومية، دوراً مهماً في انشاء الجامعة العربية، واتحاد الامارات العربية.

القوى الدولية الدافعة للتعاون والتنسيق العربي يمكن أن تشمل، طبقاً لهذا المشهد، كلا من مجموعة الدول الاسلامية، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومجموعة عدم الانحياز، والصين، وربما الاتحاد السوفياتي واليابان. والجديد في أمر هذه القوى هو أن بعضها سيكون أكثر تأثيراً على النظام الدولي خلال فترة الاستشراف عمّا هي عليه الآن، وستكون بعض الأقطار العربية، بالتالي، أكثر استجابة لضغوطها مما هي عليه الآن.

من المحتمل أيضاً أن تحاول الولايات المتحدة وأوروبا الغربية أن تدفع بمجموعة الأقطار العربية، التي ارتبطت بها في الماضي وفي بداية مرحلة الاستشراف، إلى مزيد من التعاون والتنسيق فيما بين هذه الأقطار، وتقوية ارتباطها بالغرب كمجموعة واحدة. وهذا من شأنه، على أي حال، أن يؤدي بعد فترة زمنية معينة إلى تحسين شروط التعامل مع هذه المجموعة العربية والمجموعات العربية والاقليمية والدولية الأخرى، بما فيها الكتلة الغربية نفسها.

٤ ـ مظاهر التعاون المحتملة

هناك مظهران للتعاون والتنسيق بين الأقطار العربية بشكل رئيسي في المشهد الثاني. وقد توجد مظاهر وسيطة وهجينية بين هذين المظهرين الرئيسيين. الأول هو درجة عالية ومنضبطة وعقلانية للتعاون والتنسيق من خلال عمل عربي مشترك في عدد متزايد من المجالات. والثاني هو تجاوز ذلك إلى تجمعات اقليمية، يضمّ كل منها دولتين قطريتين، أو أكثر، وتكون أقرب إلى الشكل الكونفدرالي.

ونتناول فيما يلي الشكلين الرئيسيين لنتاج هذا المشهد:

أ ـ التنسيق التكاملي

معظم أطر هذا النوع من التنسيق التكاملي بين الأقطار العربية موجودة بالفعل من خلال الجامعة العربية، ومنظمات العمل العربي المشترك الأخرى. وهناك لحظات تاريخية قصيرة تمّ

فيها استخدام هذه الأطر والمنظمات بدرجة معقولة من الجدية والكفاءة. وربما أقرب مثال لذلك، كان الفترة التي سبقت وأعقبت حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣ مباشرة (١٩٦٧ - ١٩٧٥). وقد كان هذا التعاون العربي استجابة لتحدي هزيمة ساحقة، وكانت الاستجابة تمثل مستوى معقولاً من الدول القطرية في ذلك الوقت.

المشهد الثاني يتصور شيئاً من هذا القبيل أو أفضل منه. وفي حدّه الادنى، سيكون هذا التعاون تنشيطاً لمنظمات العمل العربي المشترك، وانتظام عقد مؤتمرات القمة العربية دورياً، والتداول في مشروعات وخطط متوسطة الطموح، واتخاذ قرارات عملية بشأنها، والالتزام الامين بتنفيذها، وتبادل المساعدات المالية والفنية، وحسن الجوار، والتضامن في المحافل الدولية، وتنسيق المواقف في السياسة الخارجية.

وفي حدها الأقصى، تنطوي هذه التفريعة للمشهد الثاني، على بعث، أو تحسين، الشقين العسكري والاقتصادي من مواثيق واتفاقيات الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. ويعني ذلك بعث القيادة العسكرية المشتركة، والمحاولات الجماعية لتصنيع السلاح عربياً، سواء بتدعيم الهيئة العربية للتصنيع الحربي (التي أنشئت في منتصف السبعينات ثم انسحبت منها معظم الأقطار العربية بعد كامب ديفيد)، أم التنسيق بين الصناعات العسكرية القطرية القائمة حالياً (في مصر والجزائر والعراق والسعودية والأردن) وتقويتها. فالانفاق على مشتريات السلاح في الوطن العربي يزيد عن خمسة عشر مليار دولار سنوياً في منتصف الثمانينات، ويحتمل أن يتضاعف في منتصف التسعينات. ويمكن تصنيع نصف هذه الأسلحة على الأقل عربياً، إذا ما توافرت سوق عربية مشتركة للسلاح. فمحدودية السوق القطرية هي احدى عقبات نمو هذه الصناعة في الوطن العربي. أما شقّ التعاون الاقتصادي، في ظل هذا المشهد، فينطوي على مزيد من تحرير القيود على انتقال العمالة ورؤوس الأموال، عبر الحدود القطرية، ومنح منتوجات الاقطار العربية (الصناعية والزراعية) أفضليات جمركية، ودعم الصناديق العربية التنموية والشركات العربية المشتركة القائمة، واستحداث المزيد منها، وربما طرح جزء من اسهمها للقطاع الخاص في الأقطار العربية. كما قد ينطوي هذا التعاون الاقتصادي على التعامل الجماعي العربي مع مشكلة المديونية العربية لأطراف أجنبية، وذلك إما بشراء الدول النفطية الغنية لأصول هذه الديون واعادة جدولتها بشروط أكثر يسراً، أو بالتفاوض الجماعي بين المدينين العرب من ناحية والدائنين الأجانب من ناحية أخرى. المجال الثالث الذي قد تتعاظم فيه محاولات التنسيق والتعاون هو المجال العلمي والتكنولوجي، سواء من خلال مراكز البحث والتطوير المشتركة التي تستحدث لهذا الغرض، أم بالتنسيق بين ما هو قائم منها قطرياً بالفعل. ويكون التعاون في هذا المجال رديفاً وسنداً للتعاون في المجالين العسكري والاقتصادي.

وقد لا يعني هذا اختفاء المشكلات والخلافات القطرية. ولكنه سيعني درجة أعلى من القدرة على احتوائها، إما بضبط النفس، وإمّا بعرضها على مؤتمرات القمة والمجالس الوزارية العربية، أو بتجميد الخلافات إلى حين. كما سينطوي هذا المستوى من التعاون على العزوف عن استخدام القوة في حسم الخلافات العربية، وتنشيط آليات الوساطة في هذه الخلافات. كما

قد تستخدم قوات حفظ سلام عربية من الدول غير المتنازعة في الحالات التي يكون فيها نزاع على الحدود بين قطرين عربيين أو أكثر.

مستوى التعاون والتضامن الذي يشير إليه هذا المشهد ـ إذاً ـ هو في جوهره مجهود عربي جماعي لاعادة نوع من التماسك والتناغم في النظام الاقليمي العربي لوقف التدهور الموجود عند بداية فترة الاستشراف (منتصف الثمانينات)، وعلى أمل تخفيف الأزمة الخانقة للدولة القطرية في الوطن العربي، وتحسين ادائها في مجابهة التحديات الداخلية والخارجية بصورة أعلى أو أفضل من مستوى التضامن العربي العام. وقد يدفعها إلى ذلك تشابه التحديات النوعية، وتجانس أنظمتها الداخلية، وتقاربها الجغرافي. ويمثّل **مجلس التعاون الخليجي** ـ الذي يضم السعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات وعمان ـ نموذجاً مبكراً لهذا النوع الأعلى من التضامن والتعاون، وهو ما ينقلنا إلى تنويعة أخرى في هذا المشهد، ألا وهي التجمعات الاقليمية.

ب ـ التجمعات الاقليمية

يشير المشهد الثاني إلى تداعيات ايجابية لمرحلة التعاون والتضامن بين مجموعات قطرية كثّفت من التنسيق بين سياساتها الداخلية والعربية والاقليمية والدولية. وبنجاح هذا التكثيف واستمراره لعدة سنوات، وتراكم نتائجه الايجابية، قد تجد هذه الاقطار نفسها في وضع يسمح بتقنين هذه النتائج وتكريسها والطموح إلى المزيد منها، وذلك بتكوين تجمع اقليمي فيما بينها، يقترب من الشكل الكونفدرالي.

وميزة هذا الترتيب هي المحافظة على الكيانات القطرية القائمة بالفعل، وعلى المصالح المكتسبة لأنظمتها الحاكمة من ناحية، ويتيح للأجهزة والمؤسسات التكاملية هامشاً أوسع من الحركة، لتعميق التشابك العضوي بين هذه الكيانات القطرية وفئاتها الاجتماعية وتكويناتها الاقتصادية، من ناحية ثانية، وإضفاء نوع من الهيبة والحصانة والاحترام الاقليمي والدولي على الأقطار المتحدة من ناحية ثالثة.

وأول المجموعات المرشحة لمثل هذه التجمعات الاقليمية هي مجموعة مجلس التعاون الخليجي، والمجموعة النيلية (مصر والسودان)، ثم مجموعة أقطار المغرب العربي، وأخيراً المجموعة المشرقية (سوريا، ولبنان، والأردن، والعراق). أما اليمن العربية واليمن الديمقراطية فمن المحتمل، إن لم تتّحدا معاً، أن تنضما إلى مجموعة مجلس التعاون الخليجي، وذلك بحكم جوارهما الجغرافي للسعودية وعُمان، على التوالي، وبحكم التداخل البشري بين تكويناتهما الاجتماعية ـ القبلية والتكوينات المناظرة في أقطار شبه الجزيرة العربية.

يشير هذا المستوى المتقدم من المشهد الثاني أيضاً إلى امكانية تجمعات اخرى، ليس شرطها الجوار الجغرافي المباشر. فمصر يمكن أن تدخل في تجمع اقليمي مع الأردن والسودان، أو مع الأردن وسوريا، أو مع ليبيا والعراق. كما أن قطرين في الاقليم نفسه قد يبدآن

بتجمع اقليمي (ليبيا وتونس، أو المغرب وموريتانيا، أو تونس والجزائر، أو الأردن وسوريا) ثم تنضم إليهما أقطار أخرى في الاقليم نفسه، بعد ظهور النتائج الايجابية الأولى لهذه التجمعات.

والأرجح أن يكون الهاجس الأمني، الخارجي والداخلي، هو المحرك الأول لنشأة التجمعات الاقليمية المشار إليها أعلاه. لذلك لم تكن صدفة أن تبلور **التجمع الخليجي** (مجلس التعاون) قبل غيره من التجمعات الأخرى الممكنة، وذلك في أعقاب انفجار حرب الخليج، رغم أن فكرته ظلت محل تداول طوال السبعينات. ولكن المحرك الأول واستمراره، قد دفعا هذا التجمع للتنسيق والتعاون في مجالات أخرى غير أمنية؛ أهمها المواصلات والاتصالات (بما في ذلك ربط جزيرة البحرين براً بالسعودية، ومن ثم ببقية الخليج وشبه الجزيرة العربية).

وأكثر التجمعات الاقليمية الأخرى احتمالاً، ربما في النصف الأول من فترة الاستشراف، هو **التجمع النيلي**، الذي يشمل مصر والسودان في البداية، ثم تنضم إليه الصومال وجيبوتي. ومرّة اخرى سيكون الهاجس الأمني هو المحرك الأول لهذا التجمع، وبخاصة بالنسبة إلى السودان. فهذه الأخيرة مهدّدة في وحدة ترابها الوطني، بسبب الحرب الأهلية في الجنوب، وبسبب الضغوط الاثيوبية، والمشكلة الليبية ـ التشادية (على حدودها الشمالية ـ الغربية).

آخر التجمعات الاقليمية احتمالاً في فترة الاستشراف، هـو التجمع المشرقي (سوريا ولبنان والعراق والأردن)، والتجمع المغربي (المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا). هذا رغم أن الحاجة الموضوعية، وأخطرها الحاجة الامنية، هي الأكثر الحاحاً في احدهما، ونعني التجمع المشرقي. فإسرائيل تمثل خطراً يومياً محدقاً على ثلاثة من بلدان تلك المنطقة (سوريا ولبنان والأردن)، وايران تمثل عدواناً يومياً على البلد الرابع (وهو العراق). ولكن التركيبة الاجتماعية الداخلية (وبخاصة الاثنية) والصراعات الممتدة بين أنظمتها الحالية تجعل من تجمعها التكاملي أمراً صعباً في الأمد المنظور. كما أن تهيـؤ اسرائيل الدائم لضرب هذا التجمع واجهاضه عند بدايته، يكاد يكون أمراً يقينياً، ما لم يسبقه التجمع النيلي ويدخل معه في تحالف عسكري آني، أو ما لم تعلن إحدى القوتين الأعظم حمايتها له في مراحله الأولى.

أما التجمع المغربي فكل مقوماته الموضوعية قائمة. وبعكس التجمع المشرقي، لا يوجد خطر خارجي محدق به يهدّد باجهاضه في مراحله الأولى. ولكن العقبة الرئيسية في قيامه هي الصراع والتنافس القائمان بين أكبر قطبيه، وهما المغرب والجزائر (مثلما هو الحال بين العراق وسوريا في المشرق). ولكن دواعي الأمن الداخلي واشتداد الازمة الاقتصادية في بلدان المغرب الكبير عموماً، وفي الجزائر والمغرب خصوصاً، قد تدفع النظامين الأخيرين إلى تخفيف حدة صراعهما، وهو ما حدث مؤخراً بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، الأمر الذي يمهّد لقيام التجمع، فالمغرب والجزائر من أكثر الأقطار العربية مديونية للخارج في الوقت الحاضر. وقد تزامن ذلك مع انخفاض أسعار صادراتهما من المواد الخام (النفط والفوسفات)، وتقلّص فرص تسويق منتجاتهما الزراعية في بلدان السوق الأوروبية المشتركة، بعد انضمام اسبانيا والبرتغال

اليها، واحتمال انضمام تركيا خلال النصف الأول من فترة الاستشراف، وهي كلها بلدان منتجة للحمضيات والكروم والخضراوات المنافسة لمنتجات بلدان المغرب. كذلك تعاني ثلاثة من بلدان المغرب من الاكتظاظ السكاني، والتكدس الحضري، والنّمو الفلكي لطبقة البروليتاريا الهلامية الأكثر قابلية للاشتعال في ظروف الضيق الاقتصادي، وهذه البلدان (تونس والجزائر والمغرب) قد شهدت في النصف الأول من الثمانينات انتفاضات وقلاقل حضرية واسعة النطاق، بسبب رفع اسعار الخبز وتفشّي البطالة فيها. هذه الاعتبارات جميعاً تمثّل ضغطاً وحافزاً على النخبات الحاكمة في تلك البلدان للبحث عن مخرج لأزماتها الخانقة. وقد يكون هذا المخرج هو تشكيلها لتجمّع اقليمي تكاملي، تسبقه بالطبع تسوية مشكلة الصحراء (بين المغرب والجزائر)، وهو التجمع الذي بدأنا مؤخراً نشهد بدايات الحديث عنه.

ويصوّر الشكل رقم (٧ ـ ١)، التجمعات الاقليمية الممكنة والمحتملة خلال فترة الاستشراف، طبقاً لهذه التنويعة من المشهد الرئيسي الثاني.

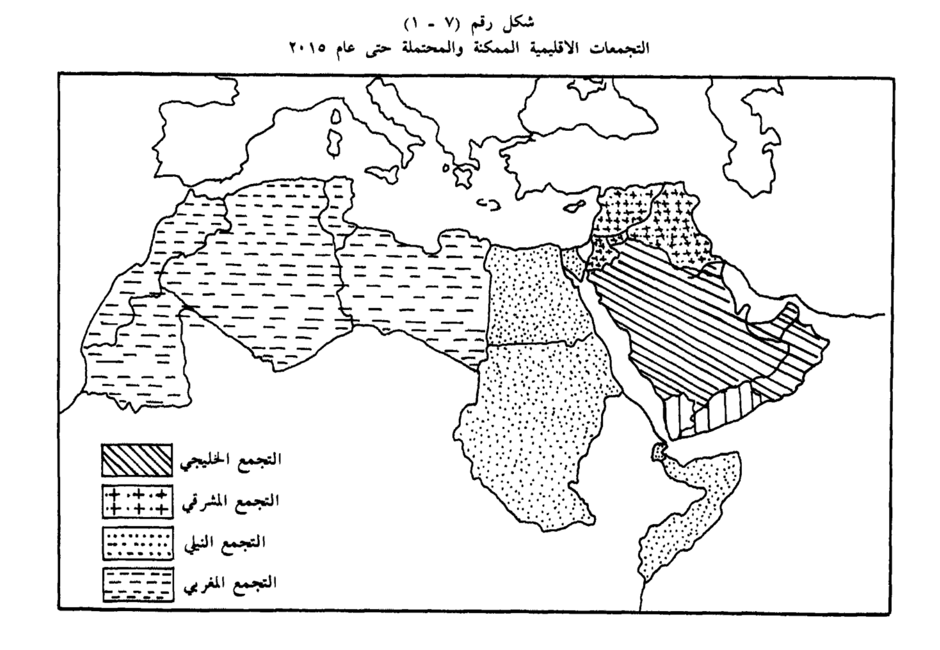
٥ ـ النتائج المحتملة للمشهد الثاني

مشهد التنسيق والتعاون، هو في الواقع مشهد وقف التدهور والانهيار في الوطن العربي، جزئياً أو كلياً، واخراج الدولة القطرية من أزمتها الطاحنة، وانقاذها من التحلّل والتفتّت والفناء. إنه مشهد الدولة ونخبتها الحاكمة في المقام الأول. فهو يعطيها فرصة جديدة للحياة والبقاء. وهو مشهد المجتمع المدني في المقام الثاني، فهو يخفّف من بعض مشكلاته وتوتراته، ويمنعها من التفاقم والانفجار، ولكنه لا يقدم لها حلولاً جذرية أو دائمة.

ولهذا المشهد، كما للمشهد السابق والمشهد اللاحق، نتائج عديدة ـ خارجية (دولية واقليمية) واقتصادية (تنموية) وسياسية واجتماعية. ولأن هناك مجلدات أخرى ضمن المشروع البحثي الاستشرافي للوطن العربي، تعنى تفصيلاً بالنتائج الخارجية (مجلّد العرب والعالم) والاقتصادية (مجلد التنمية)، فإننا سنركّز هنا على النتائج السياسية ـ الاجتماعية للمشهد الثاني. وقبل أن نعرض هذه الأخيرة يكفي أن نذكر أن أهم النتائج الخارجية هي تحسين شروط التعامل الاقليمي والدولي بين العرب والعالم، ولكن دون تغيير هذه الشروط جذرياً. فمجرد التنسيق والتناسق والاتساق في مواقف وسلوك الدول القطرية العربية، بدلاً من الخلاف والاختلاف والتنافر، سيجعل القوى الاقليمية والدولية تأخذ الوطن العربي وقضاياه مأخذ الجد ـ سواء في مسألة الأمن القومي، أم في المسألة الفلسطينية، أم في مسألة العلاقات التجارية والاقتصادية.

أما آفاق التنمية الاقتصادية في هذا المشهد، وبخاصة في تنويعة التجمعات الاقليمية، فهي في معظمها ايجابية. فمجرد توسيع السوق والسماح بحريّة انتقال عوامل الانتاج (العمل ورأس المال والخبرة التنظيمية) من شأنه، حتى بلا تدخل حكومي تخطيطي، أن يخلق حيوية اقتصادية وانتعاشاً بشرياً، يخفّف من حدة الأزمة الاقتصادية التي تمسك بخناق معظم الدول القطرية منذ منتصف الثمانينات.

شكل رقم (٧ - ١)
التجمعات الاقليمية الممكنة والمحتملة حتى عام ٢٠١٥



أما في ما يتعلق بالمجتمع والدولة، والعلاقة بينهما، في ظل المشهد الثاني (الاصلاحي)، فنتعرض لأهمها فيما يلي:

أ ـ النمو السريع لمنظمات المجتمع المدني

لا بد أن نذكر، بداية، أن العوامل المحركة لهذا المشهد، هي قوى داخلية ضاغطة على الدولة ونخبتها الحاكمة، من أجل استجابة أكثر فعالية وإبداعاً، في مواجهة مجمل التحديات الخارجية والداخلية (المذكورة تفصيلاً في بداية الجزء الخاص بالمشهد الأول). والنجاح النسبي لهذه القوى الداخلية في تحريك الدولة ونخبتها الحاكمة في اتجاه التنسيق والتعاون العربيين، هو في الواقع نجاح لما درجنا على تسميته في هذا الكتاب باسم **تكوينات المجتمع المدني**. وهي كما عرفناها، تعبير منظم عن مصالح جماعات وفئات، قد تكون متنافسة أو متعارضة، ولكن يجمع بينها أن رابطتها الداخلية هي معايير «انجازية» حديثة، وليست معايير «ارثية» تقليدية، كما أنها مستقلة عن السيطرة المباشرة لجهاز الدولة. وقد ذكرنا أهمّ هذه التكوينات الضاغطة في بداية الحديث عن هذا المشهد (النقابات المهنية، والاتحادات العمالية، والاحزاب السياسية، والمراكز البحثية، وغرف التجارة والصناعة، والروابط الفكرية والثقافية). وهذه المؤسسات المدنية الأهلية، حينما تدعو للضغط على الدولة من أجل التنسيق والتعاون العربيين ، فهي لا تفعل ذلك من أجل مصلحة وطنية أو قومية فقط، بل تفعل ذلك، ربما في المقام الأول، من أجل مصالحها الفئوية التي تعجز الدولة القطرية بوضعها السابق عن تلبيتها. لذلك فإن شكل التعاون والتنسيق وطبيعتهما في هذا المشهد سيكونان في الغالب تلبية وخدمة لمصالح أكثر فئات المجتمع المدني قوة وتنظيماً. وهذا، في حدّ ذاته، سيدفع التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية الأخرى للاسراع بتنظيم نفسها في شكل أحزاب أو نقابات أو روابط. أي أن احدى نتائج النجاح المبكّر للطلائع المؤسسية للمجتمع المدني، ستؤدي إلى تكاثر منظمات هذا المجتمع المدني.

وبتكاثر منظمات المجتمع المدني وفعاليتها، ستشعر اعداد متزايدة من أفراد مجتمعات الدولة القطرية بأن هناك بديلاً وظيفياً معقولاً للتكوينات الارثية التقليدية (المذهبية والطائفية والعشائرية.. الخ) ولا بد أن يؤدي ذلك تدريجاً لتقوية الولاء للأولى، واضعاف الولاء للثانية. لن تختفي التكوينات التقليدية في هذا المشهد خلال فترة الاستشراف، ولكنها ستتقلص، وتبدو أقل جاذبية للمواطن العادي. وأهم من ذلك سيصعب استنفارها بواسطة القيادات الغوغائية في الصراع الاجتماعي. بتعبير آخر سيؤدي تكاثر وفعالية منظمات المجتمع المدني إلى العودة لترشيد الجدل والصراع الاجتماعيين اللذين ربما يهددان النظام الحاكم ولكنهما لا يهددان كيان الدولة والمجتمع. وهذا ينقلنا إلى النتيجة الثانية المحتملة للمشهد الاصلاحي.

ب ـ تبلور الطبقات وترشيد صراعها

إن السياسات الاصلاحية، وبخاصة في المجال الاقتصادي، هي ملمح أساسي من ملامح

هذا المشهد. ولأن مجمل تداعيات المشهد ستعطي فرصة بقاء وحياة للدولة القطرية، سواء في تنويعة التنسيق العربي العام أو تنويعة التجمعات الاقليمية، فإن هذه السياسات الاصلاحية ستأخذ فرصة مناسبة للتطبيق، إلى أن تستنفد الشوط المقدر لها في نهايته. وهذا من شأنه أن يعيد مؤشرات النّمو، سواء في القطاعات الانتاجية السلعية أم الخدمية الى سابق عهدها (في الستينات والنصف الأول من السبعينات). وفي فترة رواج مالي ثان في المنطقة العربية، سينصرف بالتالي جزء كبير منه إلى مجالات استثمارية سلعية. وهذه من شأنها أن ترفع من معدلات نموّ **الطبقة المتوسطة الجديدة والطبقة العاملة الحديثة**، وتبطىء من معدل نموّ طبقة البروليتاريا الهلامية ـ وهذا عكس ما رأينا في المشهد السابق.

كذلك نتوقع في ظل هذا المشهد، وبخاصة مع تشجيع انسياب رؤوس الأموال الخاصة عبر الحدود القطرية، نموّ الرأسمالية العربية، وتحوّلها تدريجاً إلى «**طبقة برجوازية**» بالمعنى الغربي لهذا المصطلح.

هذه النتيجة المحتملة، تعني بتعبير آخر أن المجتمع العربي في ظل هذا المشهد سيسرع من خطاه في بلورة تكويناته الطبقية الحديثة. فنموّ البرجوازية، ونمّو الطبقة الوسطى الجديدة، ونموّ الطبقة العاملة الحديثة، هذا النمو سيكون على حساب تقليص طبقة البروليتاريا الهلامية وطبقة الفلاحين. وحتى هذه الأخيرة، ستتحول تدريجاً إمّا إلى طبقة «عمالية زراعية» أو طبقة «برجوازية ـ زراعية» حديثة (Agro - bussinessmen)، ترتبط بالسوق الوطني والقومي والعالمي، وتعتمد أساليب الزراعة والتنظيم والتكنولوجيا الحديثة.

هذا التبلور الطبقي لن يعني، حتى في أحسن ظروف التوسع الاقتصادي، غياب التوتر والصراع الاجتماعي. ولكنه يعني أن هذا الصراع سيدار بطرق مؤسسية رشيدة ـ المساومة الجماعية، الاضرابات، وضغط أصحاب المصالح (Lobbies) على الهيئات التشريعية وعلى السلطة التنفيذية، أكثر مما سيأخذ شكل الانتفاضات الحضرية والعشوائية العنيفة (والتي يكون عمادها في العادة البروليتاريا الهلامية).

ج ـ مدن مكتظة ولكنها أقلّ تفجراً

نموّ السكان والمدن في الوطن العربي سيستمر، وعلى معدلات ارتفاعها في العقدين الأخيرين، وبالتنوع الاتجاهي نفسه الذي أشرنا إليه في الفصل الخامس. فستكون معدلات النّمو هذه أقل قليلاً في أقطار الحزام الشمالي (أي في تجمعي المشرق والمغرب ومصر في التجمع النيلي) منها في أقطار الحزام الجنوبي (تجمع الخليج وجنوب التجمع النيلي ـ السودان والصومال وجيبوتي).

ولكن مع استمرار النّمو والتكدس الحضري، فإنه سيكون أقل قابلية للتفجّر، مما رأيناه في المشهد الأول، وذلك للأسباب التالية:

(١) **بطء نموّ البروليتاريا الهلامية**، والتي هي كما قررنا مراراً، مصدر التفجر الرئيسي في

المدن العربية. وهذا البطء بدوره ناتج عن التوسع الاقتصادي، الذي هو أحد ملامح هذا المشهد، والذي يتيح مزيداً من فرص العمالة في القطاعات الحديثة. من ناحية أخرى، سيكون من شأن تقليص واحتواء الحروب الأهلية والاقليمية في هذا المشهد، تجنّب الاقتلاعات السكانية الكبيرة، التي تقذف بعشرات الآلاف إلى المدن، وإلى صفوف البروليتاريا الهلامية.

(٢) **اتساع قنوات التعبير والمشاركة السياسية**. من شأن نمو وتكاثر منظمات المجتمع المدني، أن معظم التكوينات الاجتماعية الرئيسية ستستطيع التعبير عن مصالحها، كما عن غضبها وسخطها، بوسائل مؤسسية أكثر جدوى وفعالية. وما دام ذلك مستمراً، فإن هذه التكوينات المنظمة نفسها ستكون، مثلها مثل الدولة، بمثابة كابح لجماح البروليتاريا الهلامية. فالدولة ومنظمات المجتمع المدني ستكون لها مصلحة مشتركة في حماية الاستقرار الداخلي. لذلك سيقلّ الاغراء في هذه الحالة أمام عناصر الطبقة الوسطى في استغلال هذه البروليتاريا الهلامية بالشكل الغوغائي، الذي تحدثنا عنه في المشهد السابق وفي الفصل الرابع.

(٣) **اتساع قنوات الهجرة والحركة عبر الأقطار العربية**. الآلية الثالثة التي تقلّل من احتمالات التفجر الحضري، حتى إذا لم تتوافر شروط (أ) و(ب) أعلاه، هي وجود متنفس اقليمي واسع، بحثاً عن العمل والرزق امام عناصر البروليتاريا الهلامية، وأمام الساخطين من عناصر الطبقات الأخرى (وبخاصة الوسطى).

باختصار، لا تتيح ملامح هذا المشهد لسياسات سكانية وحضرية رشيدة أن تتبلور أو تأخذ مداها في التطبيق. ومن ثم ستستمر معدلات النّمو السكاني والتكدس الحضري. وستظلّ هناك قابلية للانفجار الحضري. ولكن الجديد في هذا المشهد هو أن الملامح الأخرى للمشهد وتداعياته ستقلّل من هذه القابلية.

د ـ تخفيف التّوتر الاثني

السياق الاصلاحي العام لهذا المشهد، وبما ينطوي عليه من زيادة منظمات المجتمع المدني، والنمو الاقتصادي، والتبلور الطبقي، واشباع قنوات التعبير والمشاركة السياسية نسبياً، من شأنه أن يخفّف من التّوتر الاثني في الأقطار الاكثر تنوعاً (لبنان والعراق والسودان وسوريا وأقطار الخليج وموريتانيا). فمن ناحية، تمثّل زيادة التبلور الطبقي منافساً حقيقياً لاستقطاب واستغلال العصبية والولاء الاثني. ومن ناحية ثانية، فإن مشهد التنسيق والتعاون العربي ينطوي على كبح نزعات الأنظمة القطرية في استغلال الخلافات والصراعات الاثنية بين بعضها البعض. كما أن التنسيق والتعاون نفسهما من شأنهما أن يعطيا الوطن العربي قوة نسبية في التعامل الخارجي، تجعل من تدخّل اطراف خارجية في الشؤون العربية الداخلية، بما في ذلك استغلال المسألة الاثنية، أمراً محفوفاً بالمخاطر أو باهظ الثمن.

مع ذلك، لن يسحب زخم هذا المشهد الفتيل تماماً من المسألة الاثنية. ولكن مجمل ملامح المشهد تعطي للدولة قوة نسبية في التعامل مع احتمالات التمرد والعصيان والمواجهة المسلحة من ناحية، وتعظم من القنوات والبدائل المتاحة أمام التكوينات الاثنية بالمحافظة على

الحد الادنى من مصالحها والمطالبة بحقوقها بشكل سلمي. وأخيراً، فإن نجاح أي من الأقطار أو التجمعات الاقليمية في بلورة صيغة فعالة للتعامل مع المسألة الاثنية من شأنه أن ينتقل، بالمحاكاة، إلى الأقطار والتجمعات الأخرى ـ مثلما حدث في تسوية أديس أبابا بالنسبة إلى جنوب السودان عام ١٩٧٣، والتي اتبعها العراق في محاولة تسوية المسألة الكردية، بعد ذلك بعامين.

هـ ـ احتمالات التنافس والصراع والاحتواء

من النتائج السلبية المحتملة لهذا المشهد ما يلي:

(١) ظهور التنافس، وربما الصراع، بين البيروقراطيات والتكنوقراطيات القطرية والاقليمية والقومية في الوطن العربي، على مناطق نفوذ وظيفية، أو حماية لمصالح فئوية وذاتية.

(٢) وهناك، احتمال أن يتلازم التبلور الطبقي مع أصول قطرية أو اقليمية خارج موطنها الأصلي في الوطن العربي. ونعني بذلك أن يؤدي، مثلاً، انسياب حركة عوامل الانتاج عبر الحدود القطرية إلى هيمنة فئة معينة من قطر معين على المقادير الاقتصادية في قطر أو اقليم آخر. من ذلك هواجس البحرانيين من الاجتياح السعودي لجزيرتهم، بعد انشاء الجسر البحري بين البلدين، ومن ذلك أن تهيمن البرجوازية الخليجية على المقدرات الاقتصادية في مصر أو تونس أو السودان، دون أن يكون لها شركاء محليون رئيسيون. هنا يمكن بسهولة تحويل الصراع الاجتماعي المعتاد طبقياً، إلى صراع قطري شوفيني، يستعدى فيه الرأي العام المحلي، لا ضد الممارسة الطبقية لهذه الفئة أو تلك، بصفتها الطبقية، ولكن بصفتها القطرية. وهذا يمكن أن ينتكس بالمشهد أو ببعض أهمّ ملامحه.

وأخيراً لا بد من التنويه بأن الطبيعة الاصلاحية لهذا المشهد بمستوييه (التنسيقي والتجمعي) تنطوي بشكل أو بآخر على المصادر الجزئية أو الكلية لاحتمالات التغيير الثوري. فحسن الجوار، ومحاولة اشاعة الطمأنينة على مصالح كل نخبة حاكمة، تنطوي على عدم التدخل لتأييد أو دعم أي قطر لجماعات أو حركات ثورية في أقطار أخرى. ومن المحتمل، إن لم يكن من المؤكد، أن تكون الأجهزة الأمنية الداخلية في الأقطار العربية هي أول القطاعات وأكفأها في التنسيق والتعاون لاجهاض مثل هذه الحركات الثورية.

٦ ـ خلاصة المشهد الثاني

لقد وصفنا هذا المشهد بأنه اصلاحي، وبأنه مشهد وقف التدهور والتقاط الانفاس، بالنسبة إلى الدولة القطرية ونخبتها الحاكمة. وبين المشاهد الثلاثة، التي نعرض لها في هذا الفصل، فإنه أكثر المشاهد في احتمال حدوثه خلال فترة الاستشراف.

إن البطل الحقيقي، أو الفاعل الرئيسي، في هذا المشهد هو طلائع منظمات المجتمع المدني، وهي المستفيد الثاني منه. أما المستفيد الأول فهو الدولة القطرية ونخبتها الحاكمة. .

وحدوثه هو الأكثر احتمالاً في المدى المنظور، لأنه، أولاً، لا يتطلّب تضحيات فادحة من الأنظمة الحاكمة. ولأنه، ثانياً، لا يتطلّب تضحيات فادحة من المجتمع؛ وعلى العكس من ذلك يقدم لكل منهما بديلاً أفضل من فواجع المشهد الأول. ولأنه، ثالثاً، لا يتطلّب مستويات من الكفاءة والابداع التنظيمي فوق قدرة أو طاقة النخبات الحاكمة القائمة أو البديلة، وهي قدرات متوسطة في أحسن الأحوال.

ومع ذلك، فإن قوى اقليمية ودولية عديدة ستجد هذا المشهد، رغم اعتداله وتواضعه، مضاداً لمصالحها الحاضرة أو لمخططاتها المستقبلية. لذلك ستحاول اعاقته قبل أن يبدأ، أو اجهاضه في أول فرصة سانحة بعد أن يبدأ. وفي مقدمة هذه القوى جميعاً اسرائيل، ثم ايران الخمينية. هذا المشهد بملامحه وتداعياته، لا يمثّل خطراً عى اسرائيل الحالية، حتى باحتلالها للأراضي العربية الحالية. ولكنه يمثّل خطراً على مخططاتها في التوسع والهيمنة مستقبلاً. وينطبق الأمر نفسه على ايران، ولو بدرجة أقل.

لذلك فإن تحييد ايران، وبقية دول الجوار الأصيلة (اثيوبيا وتركيا) في المراحل الأولى من هذا المشهد، سيترك اسرائيل وحدها من دول الجوار في محاولة منعه أو اجهاضه، ولكن سيعظّم من صعوبة هذه المحاولة (كما الحال عند قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨) وجود تحالف بين تجمعي المشرق ووادي النيل، وتحالف أو صداقة مع أحد الأطراف الدولية العظمى، وأنظمة حاكمة في أقطار التجمعين تتمتّع بالحد الأدنى من الشرعية.

ثالثاً: المشهد الثالث
توحيد الوطن العربي

١ ـ خلفية المشهد

توحيد الوطن العربي، من المحيط إلى الخليج، هو حلم يداعب خيال قطاعات كبيرة من شعوب الأمة العربية طوال هذا القرن. وهو الشغل الشاغل لكثير من الحركات والأحزاب القومية. ومع ذلك، فهذه الشعوب والأحزاب والحركات قد أصبحت مع بداية فترة الاستشراف أكثر تسليماً بأن هذا الحلم غير قابل للتحقيق في المدى القصير، كما دلّت على ذلك الدراسة المسحية لاتجاهات الرأي العام التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية في أواخر السبعينات. ولكن هذه الدراسة المسحية نفسها، أكدت أن أغلبية الرأي العام العربي ما زالت متمسكة بأمل الوحدة، وأنها تعتقد بإمكانية تحققها في مدى عشرين أو ثلاثين عاماً.

والمشهد الثالث يتعرض لهذا الاحتمال، والعوامل التي تدفع اليه، والقوى التي تتولى قيادة هذا الدفع، ومظاهر التوحيد وآلياته، ونتائجه الممكنة.

ويفترض هذا المشهد أن عملية التوحيد لا يمكن أن تبدأ في بداية فترة الاستشراف

(النصف الثاني من الثمانينات)، بل لا يمكن أن تبدأ، في أحسن الأحوال، إلا في العقد الثاني (أي منتصف التسعينات) أو الثالث (بداية القرن العشرين).

كما يفترض هذا المشهد أن المشهد الثاني، وبخاصة بتنويعته التجمعية الاقليمية، يمكن أن يمهدّ لعملية التوحيد العربي الشامل، وإن لم يكن المسلك الوحيد لها.

ويفترض هذا المشهد قيام وحدة اتحادية (فدرالية) عربية تضم معظم الأقطار العربية الرئيسية، ومعها بعض، أو كل، الأقطار العربية الأخرى، بحيث يصبح هذا الكيان الموحد هو القائد والمهيمن على مجريات الأمور في الوطن العربي. ومعنى «الاتحادية» (الفدرالية) في هذا المشهد، هو الاكتفاء بوجود سياسة خارجية واحدة وجيش واحد وعملة واحدة ونظام تعليمي عام واحد، كحد أدنى.

يفترض المشهد، أيضاً، أن مبدأ التعددية الذي تجسّده الفكرة الاتحادية على المستوى القومي، سيصبح روحاً عامة تنسحب على مستويات وجوانب اخرى من الواقع العربي الجديد، بحيث يحترم التنوع في اطار الوحدة. كما يفترض أن قيام الكيان العربي الموحد لا يمكن أن يتّم في اطار قبول التبعية، أو في اطار غياب المشاركة الشعبية، أو باستخدام القوة المسلحة وحدها. وأخيراً، هناك مجموعة من الافتراضات الخاصة بالملابسات والشروط التي تسبق لحظة قيام الدولة الاتحادية، أهمها:

أ ـ حد أدنى من التنمية على مستوى الاقطار المؤهلة للوحدة، وحجم معقول للفئات الاجتماعية ذات التوجهات الوحدوية في داخل كل منها.

ب ـ دوافع اقتصادية ملحّة ـ مثل حدة أزمة الغذاء وتفاقم مشكلة الديون الخارجية، ونقص حاد في الموارد الطبيعية في أقطار كبيرة سكانياً، مع تفاوت دخلي واضح بينها وبين أقطار مجاورة.

ج ـ دوافع سياسية عسكرية بسبب وجود تحدّ خارجي لأقطار مركزية في الوطن العربي ذات أهمية جيو ـ سياسية أو حضارية خاصة.

و ـ ظروف عالمية مؤاتية تتعلق بالتوازن والتنافس بين القوى الأعظم، بحيث تقلّل من فرص التدخل السافر لإحداها لاجهاض المشروع الوحدوي.

هـ ـ انتشار أفكار سياسية وحدوية ذات فعالية في تعبئة الجماهير، في واحد أو أكثر من أقطار عربية مركزية.

ويتطلب التمهيد للوصول إلى مشارف هذا المشهد قيام قوة اقليمية ثورية تتكون من قطر عربي أو أكثر؛ ويكون لها من المركزية والثقل والمصداقية ما يجعلها ذات تأثير عام على المنطقة بأسرها؛ وتكون ذات توجهات وممارسات وحدوية استقلالية في مجالي التنمية والعلاقات الدولية. النموذج التاريخي لمثل هذه القوى هو مصر الناصرية (١٩٥٢ ـ ١٩٦٥)، علماً بأن هذا

الاقليم ـ القاعدة مع توجهاته الوحدوية قد يقرن ذلك بمحتوى ايديولوجي علماني أو ديني.

هذه القوة العربية المركزية، أو الاقليم ـ القاعدة، قد لا تتعدى حدود دولة قطرية واحدة. ومع ذلك فإن اشعاعات توجهاتها وممارساتها نحو قضايا الوحدة والاستقلال الوطني والتنمية ستلهب حماس الجماهير العربية، وستجبر الأنظمة العربية الأخرى ـ حتى اللاوحدوية منها ـ على أن تأخذ هذه التوجهات مأخذ الجّد. باختصار، يضع الاقليم ـ القاعدة مسألة الوحدة العربية في مقدمة اهتماماته وممارساته، ويمحور حولها معظم سياساته الداخلية والاقليمة والدولية.

ولا بد أن يتمتع الاقليم ـ القاعدة ذو التوجهات الوحدوية القومية، بسمات معينة لكي يقوم بدوره الاشعاعي والسياسي. أهم هذه السمات هي:

ـ قاعدة سكانية كبيرة نسبياً.
ـ قاعدة اقتصادية كبيرة ومتنوعة (زراعة ـ صناعة ـ تجارة ـ خدمات).

ـ هياكل اجتماعية ومؤسسية متطورة ومتنوعة، بما في ذلك قوة العمل والتكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية.

ـ موقع مركزي في الوطن العربي ـ جغرافيا واستراتيجياً.

ـ قدرات عسكرية كامنة أو متحققة بالفعل، بما في ذلك نواة صناعة عسكرية.

ـ حد أدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ويمكن ، على سبيل المثال، تصور أن تقوم بعض الأقطار التي لا تتمتّع بأغلب هذه السمات بأدوار ذات أجل زمني محدود، ولكن توافر هذه السمات ضروري لقيام القطر ـ القاعدة بدوره على فترة ممتدة من الزمن.

بهذه السمات ـ التي تمثل شروطاً ضرورية ـ يمكن لنخبة سياسية ذات توجه وحدوي في مقاليد السلطة أن تستكمل الشروط اللازمة للقيام بدور الاقليم ـ القاعدة، بخاصة إذا توافرت لهذه النخبة قيادة كارزمية.

ومن الأقطار المرشحة لمثل هذا الدور ـ في ضوء الشروط الضرورية ـ واحدة أو أكثر من الأقطار التالية: مصر والعراق وسوريا والجزائر والسعودية. ويمكن بالطبع لأحد التجمعات الاقليمية التي تحدثنا عنها في المشهد الثاني أن يقوم بدور الإقليم ـ القاعدة هذا.

ومن الملابسات التي قد تعجّل بظهور الاقليم ـ القاعدة، تمهيداً للوصول إلى بدء المشهد، اشتداد أزمة الأنظمة وفقاً لتداعيات المشهد الأول (مشهد التجزئة) داخلياً وخارجياً، ووصولها إلى طريق مسدود يدفع قطاعات شعبية كبيرة إلى اليأس منها والسخط عليها. في هذا الجو، تصبح الظروف ملائمة لوصول نخبة جديدة ذات توجهات وحدوية واستقلالية إلى الحكم.

وسوف تتوقف احتمالات النجاح أو الفشل للاقليم ـ القاعدة على قدرته على تحقيق المشاركة الشعبية، والتعبئة والحشد، والتنمية الداخلية، وعلى درجة المهارة في ادارة الصراع الاقليمي والدولي. ويكون عامل المشاركة الشعبية هو العامل الحاكم في قدرة نخبة الاقليم ـ القاعدة على هذه الأمور. فإذا ظلت النخبة الحاكمة ذات طابع أوتوقراطي، فإن احتمالات التعثّر والفشل تكون هائلة؛ والعكس صحيح.

وفي ما يلي أهم الملامح العامة للمشهد الثالث:

(١) الاحساس بالانتماء إلى كيان عربي أوسع يسترجع امجاداً سابقة ويُعيد الشعور بالعزّة وروح التحدي.

(٢) مزيد من التبلور الاجتماعي، يستند إلى طبقة عمالية صناعية حضرية كبرى، وطبقة برجوازية عليا، وطبقة وسطى من المهنيين والتكنوقراطيين، وطبقة فلاحية ـ صناعية، مع آليات نشطة للحراك الاجتماعي الأفقي والرأسي، وآليات لادارة الصراع الطبقي سلمياً، واحتمال استقطاب هذا التركيب الطبقي إلى تحالفين سياسيين عريضين؛ احدهما بقيادة الرأسمالية ويعمل لخدمة مصالح الطبقات الميسورة، والثاني بقيادة تحالف أكثر يسارية ويهدف لخدمة مصالح الطبقات الدنيا.

(٣) مزيد من الشرعية «للتعددية» الثقافية ـ الاثنية في نطاق الدولة الاتحادية ، ما دامت هذه التعددية لا تنطوي على نزعات انفصالية أو عنصرية.

(٤) زيادة قدرة مجتمع الدولة الاتحادية على المواءمة بين ثنائيات التناقضات الحضارية، واتجاه النظام القيمي العام لتأكيد أو افراز انساق قيمية فرعية، قادرة على منع الهيمنة الحضارية الاجنبية، وترشيد التفاعل والحوار المتبادل بين الحضارة العربية، والعربية ـ الاسلامية والحضارات الأخرى.

(٥) غلبة قيم أكثر مناسبة فيما يتعلق بالعمل والانتاج، ووضع المرأة والمعرفة العلمية، ومزيد من الربط بين قيم الانتاج والاستهلاك، وتكريس بعض قيم الأصالة وبخاصة قيمة الوحدة في مواجهة قيمة التجزئة.

(٦) مزيد من «التعددية» السياسية التي تأخذ أشكالاً متنوعة للمؤسسات والأحزاب بين الكيانات، أو الولايات التي تتكون منها الدولة الاتحادية، أو في داخل كل كيان أو ولاية.

(٧) مزيد من التّوجه التخطيطي الشامل على المستوى القومي العام للدولة الاتحادية، يكون حدّه الادنى التوطين الأمثل للمشروعات وتحرير تدفق الموارد والسلع وعناصر الانتاج (بما في ذلك العمالة). ولن يستبعد ذلك تنوع الخطط لكل ولاية من الولايات، أو نمّو القطاع الخاص في هذا الاطار التخطيطي القومي العام الذي يهدف إلى التقسيم الأمثل للعمل على مستوى الوطن العربي.

(٨) زيادة معدل النّمو لاتساع الموارد المتاحة والسوق، وربما باستخدام تكنولوجيا أكثر كفاءة وتواؤماً مع واقع الوطن العربي.

(٩) ارتفاع نصيب قطاعات الانتاج المادي (السلعي) في الناتج الاجمالي القومي، وخلق هيكل انتاجي مركّب، يضمن حداً أدنى لاشباع الحاجات الاساسية لأغلبية مواطني الدولة الاتحادية.

(١٠) خلق قاعدة تكنولوجية عربية متنامية ـ وبمفاهيم تختلف حسب المشهد الفرعي ـ وترتبط بقدر أكبر بالعملية التربوية وأجهزة البحث العلمي من ناحية، وبالهيكل الاقتصادي الانتاجي من ناحية أخرى.

(١١) زيادة القدرة العسكرية العربية، وتمحور عقيدتها القتالية حول الدفاع عن الدولة الاتحادية داخلياً، وحماية حدودها خارجياً.

(١٢) قيام وتنامي صناعة عسكرية عربية مستقلة تسدّ معظم احتياجات القوات المسلحة العربية في السلاح، وترتبط عضوياً بالهيكل الصناعي ـ الانتاجي من ناحية، وتبنى على القاعدة التكنولوجية القومية من ناحية ثانية.

(١٣) سوف يتم قيام الدولة الاتحادية من خلال عملية صراعية مع الأطراف الاقليمية والدولية التي تعتبر قيامها تهديداً لمصالحها.

(١٤) ومع قيام دولة الوحدة واستمرارها، ستزداد فرصة التصفية التدريجية لاسرائيل ككيان صهيوني عنصري توسعي معاد للأمة العربية، وليس بالضرورة ككيان بشري ديني يهودي متعايش في الاطار التعددي العربي، بمسلميه ومسيحييه.

(١٥) ستعمد الدولة الاتحادية في توجهاتها، إلى تبنّي سياسة التعايش السلمي وحسن الجوار لخلق نظام عالمي جديد أكثر عدالة؛ أو تكريس هذا النظام إن كان قد وجد بالفعل عند قيامها. ولكن ذلك قد لا يمنع حدوث توتّرات بينها وبين بعض جيرانها من غير العرب.

ولأن النخبة الحاكمة في الدولة الاتحادية ستفرزها العملية الديمقراطية في مجتمع متبلور طبقياً، فإنه يمكن اشتقاق تفريعتين للمشهد الثالث، توجد بينهما قواسم مشتركة بطبيعة الحال، ولكن توجد بينهما أيضاً فروق ملموسة في التوجهات التنموية والقيمية، والسياسات التوزيعية للنخبة الحاكمة. التفريعة الأولى يكون منحاها أكثر برجوازية، والتفريعة الثانية يكون منحاها أكثر اشتراكية.

هذه الاختلافات ستحكمها مع ذلك عدة ضوابط أهمها: الالتزام بقضية الوحدة والمحافظة على الدولة الاتحادية؛ والالتزام بمبدأ الاستقلال الوطني وتكريسه؛ ومراعاة الحد الأدنى من مصالح كل الفئات الرئيسية (سواء كانت أثنية أم اجتماعية) بالقدر الذي لا يؤدي إلى التمرد أو العصيان المسلح أو هزّ كيان الدولة الاتحادية.

وعلى الرغم من أننا سنركّز هنا، على تداعيات مشهد الوحدة فيما يخصّ العلاقة بين المجتمع والدولة؛ بينما تركّز مجلدات الدراسة الأخرى على هذه التداعيات، فيما يخص العلاقات الاقليمة والدولية (**كتاب العرب والعالم**)، وفيما يخص التداعيات الاقتصادية (**كتاب التنمية العربية**)، فإننا نذكر هنا في عجالة ما يلي:

(أ) يمثّل قيام دولة الوحدة واستمرارها تغيراً كيفياً في طبيعة العلاقات الاقليمية، وفي نفوذ الدول الكبرى بالمنطقة، بل وفي توازنات النظام العالمي. ومن ثمّ، وبغضّ النظر عن طبيعة التوجهات الاجتماعية للنخبة الحاكمة، فمن الأرجح أن تسعى هذه النخبة إلى تعظيم قوة الدولة العربية الاتحادية، والى تكريس استقلالها.

(ب) سوف تكون دولة الوحدة هي الدولة الأكبر والأكثر تأثيراً اقتصادياً وبشرياً في المنطقة. وسوف يتّسم رد فعل الدول المجاورة بالشك وعدم الثقة في دولة الوحدة لما تمثّله من ثقل ونفوذ. ويمكن أن تصبح هذه الدول المجاورة أداة في يد القوى الكبرى التي تعارض الوحدة.

(ج) سوف تسعى الدولة الاتحادية إلى حماية الاستقلال القومي، وصون دولة الوحدة من محاولات الاختراق الخارجي؛ لكن بآليات مختلفة وبدرجات متباينة وفقاً لتوجهات النخبة الحاكمة.

(د) سوف ترى اسرائيل في دولة الوحدة تحدياً مباشراً وصريحاً لها. كما أن قيام الدولة في حد ذاته، يعني حدوث تحوّل في التوازنات الاقليمية والدولية. وسوف تسعى اسرائيل بكل جهدها، أولاً، لمنع قيام دولة الوحدة، ولاشغالها، ثانياً، بمشاكلها الداخلية. ذلك أن استمرار هذه الدولة الوحدوية يعني التصفية التدريجية للكيان الصهيوني ككيان عنصري توسعي.

(هـ) سوف تسعى دولة الوحدة إلى اقامة علاقات متوازنة مع الدول الكبرى، دون ارتباط استراتيجي دائم مع احداها. كذلك سوف تسعى دولة الوحدة إلى الاستفادة من تناقضات النظام العالمي، ومن الفرص التي يتيحها لتدعيم وجودها، وبالذات إذا كان العالم يتجه إلى التعددية القطرية.

(و) قيام دولة الوحدة يعني وجود توازنات دولية سمحت بذلك، وأن تفاعلات الدول الكبرى ـ من صراع وتعاون ـ لم تمنع من قيامها. وستتسم سياسات الدول الكبرى ذات المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية المباشرة في المنطقة بالعداء وعدم الثقة وبتذبذب موقفها التكتيكي وفقاً لتطور الأحداث وتسلسل والوقائع. وفي هذا السياق قد تتنافس هذه الدول على خطب ودّ دولة الوحدة أو قد تتحالف للقضاء عليها.

(ز) سوف تسعى السلطة الاتحادية إلى تقليص العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة مع الخارج، والعمل حثيثاً على تطوير الاعتماد الجماعي على الذات.

(ح) سوف تسعى دولة الوحدة إلى القيام بدور بارز في مؤتمرات الدول النامية وفي بلورة مواقف هذه الدول في المحافل الدولية وتطويرها.

٢ ـ عوامل التحدي والاستجابة الخلاقة.

المشهد الثاني الذي فرغنا للتوّ من الحديث عنه، كان في واقع الأمر تصويراً لاستجابات اصلاحية معقولة للتحديات التي تواجهها الدولة القطرية في الوطن العربي. أما المشهد الثالث، فهو استجابة خلاّقة ومبدعة لهذه التحديات نفسها.

والاستجابة الخلاّقة ـ المبدعة للتحديات الكبرى، في رأي ارنولد توينبي، هي الكفيلة بولادة مشروعات المدنية أو المدنيات العظيمة في التاريخ الانساني. فإذا كان المشهد الأول هو في الواقع انهزام وتراجع في وجه التحديات، والمشهد الثاني هو استجابة معقولة في وجه التحديات لوقف التدهور وتحسين الأداء من خلال مجهودات اصلاحية واسعة، فإن المشهد الثالث هو نقلة كيفية في وجه التحديات. وفيه، ككل النقلات الكيفية، ينطوي الأمر على رؤى مبهرة ومهمّة، وعلى قيادات عملاقة قادرة على الهام الجماهير وتعبئتها، وعلى مؤسسات رفيعة الكفاءة لتحويل الرؤى وإلهام القيادات، والمجتمع المعبأ إلى طاقة واداء ونتائج.

لذلك، فإن المشهد الثالث قابل للتحقيق، من خلال واحد أو أكثر من المسارات الثلاثة التالية:

- التحول الديمقراطي في معظم الكيانات الاقليمية أو القطرية القائمة.
- وصول مجالات التنسيق والتعاون (المشهد الثاني) إلى أقصى مدى ممكن لها من النضوج.
- بروز الدولة ـ القاعدة ـ النموذج وقيادتها لعملية توحيد الوطن العربي.

وفي ما يلي نتحدث بإيجاز عن تتالي تداعيات هذه المسارات، التي يمكن أن تتوازى أو تتقاطع، إلى أن تصل إلى النهاية نفسها ـ أي التوحيد الشامل.

أ ـ التحول الديمقراطي الكامل.

انطلاقاً من أن الأغلبية العظمى لشعوب الأمة العربية ترغب في الوحدة، فإن كل تحول ديمقراطي سيقرّب هذه الشعوب إلى تحقيق هذه الرغبة. وقد رأينا كيف أن ضغوط الرأي العام الوطني في الدول القطرية، طبقاً للمشهد الثاني، تؤدي، أولاً، إلى توسيع المشاركة السياسية، ثم تؤدي هذه الأخيرة بدورها إلى الاتجاه نحو التنسيق والتعاون، أو الاتحادات الاقليمية بين مجموعات من الدول القطرية. إن كل نجاح جزئي لضغوط الرأي العام الوطني في تحقيق مطلب، يؤدي إلى مزيد من تبلور هذا الرأي العام وتماسكه، وإلى مزيد من ثقته بنفسه لأخذ المبادرة في مطالبات جديدة، وهكذا. إن الحديث عن نمّو وتبلور الرأي العام هو في واقع الأمر حديث عن احد جوانب التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية. ويستند افتراضنا في نمّو

الرأي العام وتبلوره وزيادة فعاليته إلى أن المكّونات الهيكلية المطلوبة لذلك ستكون متوافرة خلال فترة الاستشراف، وبخاصة في منتصف هذه الفترة. فحينئذ (أواخر التسعينات) سنكون في صدد أمة عربية يصل عدد سكانها إلى أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة، منهم ١٠٠ مليون نسمة في المراكز الحضرية، ونصف هؤلاء على الأقل (١٠٠ مليون نسمة) في العواصم القطرية. وسكان الحضر عموماً هم الوعاء الرئيسي الذي ينمو ويتبلور فيه رأي عام وطني. ولكن إلى جانب هذه الكتلة الحضرية المهمة، وفي داخلها وعلى أطرافها، هناك حوالى ٥٠ مليون عربي على الأقل من أصحاب التعليم الثانوي والجامعي، ومثلهم من العمال في القطاعات الانتاجية والخدمية الحديثة. هؤلاء وأولئك هم عادة عماد الرأي العام في أي مجتمع. وعددهم المطلق والنسبي في الوطن العربي يجعل من امكانية تبلور رأي عام قوي احتمالاً كبيراً.

هذه الكتلة الحضرية ـ السكانية ـ المتعلمة هي أيضاً المادة الأولية الخصبة لتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية والنقابية. ووجود هذه الأحزاب والتنظيمات هو شرط ضروري في عملية التحول الديمقراطي. وحينما نتحدث عن التحول الديمقراطي كأحد المسارات الرئيسية التي تؤدي إلى توحيد الوطن العربي، فنحن لا نتحدث بالضرورة عن مستوى نضج هذا التحول أو اكتماله بالمعايير الغربية الليبرالية، وإنما نتحدث عن التزام وبداية عملية يصعب أن تنتكس، ونتحدث عن صيغة تجسّر الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني تدريجاً، وعن آليات لادارة الصراع والتوفيق بين مصالح التكوينات الاقتصادية ـ الاجتماعية بشكل سلمي مقنّن. والأحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية والنقابية هي الأعصاب الحساسة للرأي العام في إدارة هذا التحول الديمقراطي.

كذلك حينما نتحدث عن التّحول الديمقراطي الكامل كأحد المسارات الرئيسية التي تؤدي إلى توحيد الوطن العربي، لا نعني بالضرورة أن كل أقطار الوطن العربي وأقاليمه ستكون عند النقطة نفسها، أو على المستوى نفسه من التحوّل. ولكن نعني أن معظم الأقطار، وبخاصة الرئيسية بينها، قد بدأت عملية التحوّل، وإن تفاوتت المراحل التي قطعها كل منها.

عملية التحول الديمقراطي، كما ألمحنا، تعني أنه ستكون هناك ضغوط متزايدة ومستمرة على النخبات الحاكمة للاتجاه نحو التوحّد العربي. واضافة إلى ذلك ستعني دوراً شعبياً متعاظماً في تحديد شروط هذا التوحد وتقنينه وضبطه ورقابته وحمايته. وسينطوي على مفاوضات ومساومات وتوفيقات بين مصالح قطرية وطبقية وفئوية مختلفة ومتنافرة، بل ومتناقضة. ولكن جماع هذا كله يعني مزيداً من تحصين الخطوات الوحدوية الشاملة.

إن التحول الديمقراطي شأنه شأن عملية توحيد الوطن العربي، كل منهما في حدّ ذاته هو عملية ثورية، أو قفزة نوعية كبيرة، حتى إذا تمّت كل منهما بشكل تدريجي أو صامت.

ب ـ اكتمال مجالات التنسيق والتعاون.

المسار الثاني الذي يؤدي إلى الوحدة العربية الشاملة، هو نضج واكتمال مجالات التنسيق

والتعاون التي تحدثنا عنها في المشهد الثاني. أي أن بدايات المشهد الثالث هي في الواقع تتويج لنجاح المشهد الثاني.

ويشير المشهد الحالي إلى أن نجاح التنسيق والتعاون في المجال الاقتصادي خصوصاً، مع استمرار التحديات الداخلية والخارجية، سيكون المحفّز الرئيسي نحو التكامل ثم التوحيد. فنجاح مثل هذا التعاون يعني أن العمالة ورؤوس الأموال والمشروعات الانتاجية المشتركة والتجارة البينية قد نمت وتطورت، وخفّفت من بعض المآزق الداخلية والخارجية، ولكنها لم تقض عليها تماماً. أي أن هناك نجاحاً مطرداً، ولكنه غير كاف. كما تعني أن شبكة كثيفة من العلاقات البشرية والانسانية والمؤسسية قد تحققت كانعكاس لهذا التعاون الاقتصادي، وأنّ ذلك قد خلق ما يكفي من الألفة والتفاهم عبر الحدود القطرية والاقليمية بحيث يبدد الصور النمطية السلبية لكل شعب وفئاته تجاه نظائره في الأقطار العربية الأخرى. وأهم من ذلك، يعني أن هذه المسيرة التعاونية لم يترتب عليها بالنسبة إلى النخبات الحاكمة أي تهديد يذكر لمواقعها في السلطة أو لمصالحها المكتسبة. هذا كله يجعل من الدعوة إلى تطوير التنسيق والتعاون إلى الوحدة الشاملة أمراً معقولاً لدى جماعات القوة والتأثير داخل الأقطار، ولكنه قد يجعلها أيضاً أمراً مرغوباً.

يشير المشهد الثالث، أيضاً، إلى إمكانية تحوّل التجمعات الاقليمية (أحد تنويعات المشهد الثاني) إلى اتحادات فدرالية، ثم في مرحلة تالية إلى اتحاد هذه الاتحادات في وحدة عربية شاملة. ومنطق تتالي هذه المشاهد لا يختلف، في جوهره، عمّا ذكرناه أعلاه. فمزايا التجمعات الاقليمية ستكون جلية للرأي العام الاقليمي في الأقطار المعنية. وستبز هذه المزايا مجمل السلبيات. وفي الوقت نفسه ستستمر التحديات الداخلية والخارجية، التي تتطلب المزيد من الجهد ومن الاستجابات الأكثر ابداعاً، باختصار، هناك نجاح مطرد ولكنه غير كاف. بل وللمحافظة على ما انجز من نجاح بالفعل، ناهيك عن الرغبة في المزيد، ستكون هناك ضغوط من أجل تطوير التجمعات إلى اتحادات. وفي مرحلة تالية، وبسبب الاعتبارات نفسها، ستؤدي قوة الدفع الذاتي والضغوط المؤسسية وضغوط الرأي العام، إلى تواصل هذه الاتحادات في وحدة عربية شاملة.

ج ـ بروز الدولة ـ القاعدة ـ النموذج.

المسار الثالث للوحدة العربية الشاملة هو من خلال «الدولة المجاهدة»، وهو مسار يتجاوز المسارين السابقين، ولا يشترطهما مسبقاً بالضرورة.

والمعني بهذا المسار تحديداً، هو أن إحدى الدول القطرية الرئيسية تتبنّى الدعوة إلى الوحدة الشاملة، وتعمل من اجلها وتكرّس لها كل مواردها البشرية والمادية. ولكن لكي تكون لهذه الدعوة مصداقية وجاذبية، لا بد لهذه الدولة القطرية نفسها أن تنظّم بيتها الداخلي أولاً من خلال مؤشرات نمّو وتنمية اقتصادية ـ اجتماعية مبهرة، ومن خلال تقوية اجهزتها المدنية والعسكرية والأمنية، وتكرّس استقلالها في الشؤون الاقليمية والدولية. باختصار، على هذه

الدولة أن تصبح هي في حد ذاتها نموذجاً ناجحاً وجذاباً للرأي العام العربي خارج حدودها (كما في داخل حدودها). ولا بد لهذه الدولة النموذج، ثانياً، من اثبات قدرتها على ادارة الصراعات الاقليمية والدولية بدرجة معقولة من النجاح. هذا كله من شأنه أن يجعل مصداقية مثل هذه الدولة في دعوتها إلى الوحدة العربية، مصداقية عالية.

وتزداد هذه المصداقية، والتأييد الجماهيري الواسع لمثل هذه الدولة ـ النموذج خصوصاً، إذا كان الوطن العربي ما زال يرسف في تداعيات المشهد الأول، أو وصل إلى طريق نصف مسدود في المشهد الثاني (التعاون والتنسيق).

مسار الدولة ـ النموذج إلى الوحدة الشاملة هو ـ إذاً ـ ينطوي ضمناً على مرحلتين متتاليتين. الأولى هي البناء الداخلي الفذّ لقدرات احدى الدول القطرية الرئيسية، والاداء الاقليمي والدولي الرفيع لها. والمرحلة الثانية هي انطلاقها من هذه القاعدة الصلبة وتوجهها إلى الجماهير العربية والرأي العام العربي خارج حدودها، داعية إلى الوحدة العربية.

والسؤال هو، طبعاً، ما الذي سيضع أياً من الدول القطرية الرئيسية على بداية هذا المسار أصلاً؟ والأكثر احتمالاً هو قيام حركة اجتماعية ـ سياسية ثورية، تأخذ بالنمو وتصل إلى السلطة في هذه الدولة، وتثبت اقدامها فيها، وتمضي في تنظيم وتعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية والروحية في مجتمعها. ومثل هذه الحركة الاجتماعية ـ السياسية الثورية يمكن أن تكون قومية ـ اسلامية في توجهها الايديولوجي، أو قومية ـ علمانية. المهم أن يكون أحد شروطها المرجعية الاطار العربي، حتى لو كانت دينية أو اشتراكية التوجه أساساً.

السؤال التالي لذلك، هو: ما هي الدول القطرية المرشحة لمثل هذا الدور؟ مع تدارس فريق الاستشراف لكافة المعطيات المحلية والاقليمية والدولية التي سوف تواجهنا في العقود التالية، فإن بدايات للتفكير قد تبلورت، وترشيحات لاحتمالات مختلفة لموقع الاقليم القاعدة قد وضحت. فالاقليم القاعدة يمكن أن يبدأ باتحاد بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية الرئيسية، وهي: مصر والعراق وسوريا والجزائر والسعودية، وهي أهم الأقطار الرئيسية على امتداد العقود الثلاثة التالية. ولكنه يمكن أن يبدأ بتجسيد موقف عربي مواجه للمخطط الاسرائيلي، ويمنع تأثيراته السلبية على باقي الوطن العربي، وبالتالي يمكن أن يتبلور الاقليم ـ القاعدة في بلدان وقوى المواجهة لاسرائيل. وفي تنويعة أخيرة، يمكن أن يقوم الاقليم ـ القاعدة عن بلورة لاقليم يجسد الانجاز التنموي الواسع، وهذا يمكن أن ينطبق على أكثر من قطر عربي، شرقاً وغرباً، أو على امتداد وادي النيل.

٣ ـ القوى الدافعة للتوحيد

القوى الدافعة في هذا المشهد، هي نفسها تقريباً التي كانت فاعلة في المشهد الثاني، وهي:

ـ جماعات المصالح الاقتصادية العربية عبر القطرية.

- الأحزاب والتنظيمات السياسية والمهنية والنقابية.
- مراكز الابحاث والدراسات العربية
- اجهزة الجامعة العربية ومنظمات العمل العربي المشترك.
- الاجهزة الكونفدرالية والفدرالية الاقليمية، ان وجدت.
- ضغوط قوى دولية صديقة وتشجيعها.

وقد تحدثنا عن منطق هذه القوى وآلياتها في المشهد الثاني بالفعل. ولا داعي لتكرار هذا الحديث مرّة أخرى هنا. الجديد في قائمة هذه القوى، هو أن مجالس التعاون الاقليمية أو الكونفدراليات الاقليمية ستدخل الساحة كإحدى قوى الدفع نحو الوحدة الشاملة. كما سيكون لها دور حاسم في تقنين الخطوات التوحيدية وضبطها وتوازنها. ودافعها في ذلك هو ادراكها لما ادركه الرأي العام والتنظيمات السياسية من أن مسيرة التعاون والتنسيق قد نجحت، ولكن ليس بالدرجة الكافية لمجابهة كل التحديات القائمة أو المستجدة. وقدرة المجالس والكونفدراليات والفدراليات على القيام بالتقنين والضبط والتوازن والتدقيق، سيكون نتاجاً للخبرات المتراكمة لاجهزتها التكنوقراطية.

القوى الدافعة للتوحيد في هذاالمشهد، والتي لم يأتِ ذكرها في المشهد الثاني (على الأقل بشكل ايجابي)، **هي القوى الثورية القومية الجديدة**، والتي هي أساسية في بروز الدولة ـ النموذج التي يمكن أن تدعو وتقود عملية التوحيد الشامل. وهو كما رأينا احد المسارات الثلاثة الممكنة لهذا التوحيد. إن هذا المسار يتطلب قوى تغيير ثورية، تتسع دائرة تأثيرها ووجودها لتشمل الساحة العربية بكاملها، ويكون لها مشروعها الحضاري للوحدة والنهضة. والوصول إلى الوحدة عبر هذا المسار يحتاج إلى قوة التغيير والتحول التي تعبىء أكبر قدر مما يكمن فينا من فكر وعطاء وخصوصية وقوة دافعة اجتماعية، ويتناسب في الوقت نفسه مع ضخامة أي مشروع حضاري عربي يتجه للوحدة الشاملة. أي أنها القوة ذات الاطار المرجعي العربي، والتي تستطيع في الوقت نفسه حشد الجماهير وتعبئتها من خلال تنظيمها وجاذبية مشروعها ووضوحه.

مثل هذا النوع من الحركات الثورية يعتمد في قياداته وكوادره وجماهيره على الطبقات الوسطى والدنيا في الأقطار العربية. وهذه التكوينات الطبقية هي الأسرع نمواً والأكبر حجماً والأكثر تركزاً في المناطق الحضرية العربية. وهي أيضاً الأشد احباطاً ومعاناة من تردي أوضاع الدول القطرية الحالية وتفاقم أزماتها مستقبلاً. لذلك فهي الأكثر تـهيؤاً لقبول بدائل وحلول نوعية جديدة وجريئة. وهي الأكثر استعداداً للالتفاف حول دعاة هذه البدائل والمقاتلة في سبيلها، واحتمال ما تتطلبه من تضحيات.

ومن بين الحركات السياسية المعاصرة في الوطن العربي فإن **حركة قومية جديدة**، هي الأكثر ترشيحاً للقيام بالدور المطلوب في خلق «الدولة ـ النموذج» في قطر مركزي بعينه أو في تجمع اقليمي. فبحكم «قومية» مثل هذه الحركة، فإن اطارها المرجعي الأساسي؛ وربما الأوحد، لا بد أن يكون عربياً من حيث المنطلقات الايديولوجية والتنظيمية؛ ولا بد أن تكون

الوحدة العربية هي هدفها ومبتغاها. وفي هذا الصدد فإنها ستتميز عن غيرها من الحركات العلمانية غير القومية، ذات الاطار المرجعي الأوسع (مثل الحركة الماركسية ذات النزعة العالمية المضادة للقومية)، وذات الاطار المرجعي الأضيق (مثل الحركات الوطنية القطرية سواء كانت ليبرالية أم فاشية المنطلقات). أما الالحاح على أن تكون مثل هذه الحركة القومية «جديدة»، فلكي تتفادى الأخطاء والرواسب التي علقت في أذهان الكثيرين، بحق أو بغير حق، حول الحركات القومية التي وصلت إلى السلطة في عدد من الأقطار العربية خلال العقود الثلاثة السابقة. ففضلاً عن تعثر الحركات القومية في انجاز المطلب الشعبي في الوحدة العربية، حتى في الأقطار التي وصلت فيها الحركة نفسها إلى السلطة، فإن الممارسات التسلطية القهرية في التعامل مع شعوبها عموماً ومع قوى المعارضة خصوصاً، قد أفقدت هذه الحركات القومية القديمة الكثير من شعبيتها ومصداقيتها. لذلك فإن الحركة القومية «الجديدة» لا بد أن تكون ديمقراطية في منطلقاتها الايديولوجية وفي ممارساتها العملية حتى قبل الوصول إلى السلطة، وبالقطع أثناء توليها السلطة. كما لا بد لها أن تجد صيغة أكثر ملاءمة وتعاطفاً ووضوحاً مع المحتوى الحضاري للدين، وبخاصة الاسلامي، كقوة حضارية أصيلة متعمقة في الوجدان الشعبي العربي.

ولا بد أن يقوم برنامج عمل وتحالفات هذه الحركة القومية الجديدة على فهم لحقيقة قوى التغيير والتحول الحالية في الوطن العربي، من منطلق الابداع في التعامل مع الحقيقة، وليس مجرد التسليم بالامتدادات الخطية لها. ومن هنا ضرورة **الحوار الجاد مع فصائل القوى التقدمية العربية الأخرى**، التي حصلت لديها، في السنوات العشرين الأخيرة، تحولات مهمة وأساسية في قناعاتها ومواقفها، وبدرجات مختلفة، من القومية العربية والوحدة العربية[٢]. ولم يعد هذا الموضوع مجرد شعار تكتيكي لدى الكثير منها بقدر ما هو قناعات املتها الخبرة التاريخية التي مرّت بها. ومما يمكن أن يساعد في بدء نجاح هذا الحوار هو أن يكون التركيز فيه على تطلعات وأهداف المستقبل، حيث يتوافر اتفاق كبير حولها، أكثر مما يدور حول تقويم وتفسير احداث الماضي، حيث هناك اختلافات شديدة حولها. كما أن نجاح هذا الحوار منوط بمدى قناعة فصائل الحركة التقدمية العربية الأخرى هذه بالديمقراطية ومتطلباتها؛ من تعددية سياسية واحترام الرأي الآخر وقبول التعايش والصراع السلمي الديمقراطي. ومن دون جو حقيقي من هذه الثقة والاعتراف المتبادل بحقيقة وجود وحق الاستمرار والتعبير عن الرأي، يصبح الحوار - حتى إذا حصل - مجرد هدف مرحلي ما يلبث أن تتخلى عنه الجماعات التي تتاح لها فرصة الوصول أو القرب من السلطة.

كما لا بد للحركة القومية الجديدة أن **تتفاعل وتتحاور مع القوى الثورية الاسلامية**[٣]،

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر: اسماعيل صبري عبد الله [وآخرون]، **دراسات في الحركة التقدمية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٣) لمزيد من التفاصيل حول التيارات الاسلامية في الوطن العربي، انظر: اسماعيل صبري عبد الله [وآخرون]، **الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

كقوى اجتماعية وكحقيقة موجودة، شرط أن يكون اطارها المرجعي عربياً، وأن تكون ديمقراطية بما تتضمنه من اقرار للتعددية السياسية والاجتماعية واحترام هذه التعددية والتهيؤ للتعايش معها، ليمكن أن تلعب دوراً ايجابياً في هذا المشهد، أي أن تتوجه بصوتها أصلاً إلى كل الوطن العربي، حتى إذا كان في مخططها البعيد أن تتجاوز هذا الاطار إلى ما هو أوسع. ذلك أن حركة اسلامية ثورية معادية للعروبة أو ذات توجهات خارج هذا الاطار، من شأنها أن تعود بنا إلى المشهد الأول، فمن شأن ذلك أن يثير من الفرقة والانقسام الديني والطائفي والاثني الشيء الكثير حتى داخل مجتمع الدولة القطرية نفسه، ناهيك عن المخاوف والهواجس التي يمكن أن تنشأ في الأقطار المجاورة. وما قيل عن مجالات وأسس وقواعد الحوار مع الفصائل الأخرى للحركة التقدمية العربية، ينطبق على الحوار مع هذه القوى الثورية الاسلامية ذات الاطار المرجعي العربي والديمقراطي. وهذا يستبعد من الحوار بالضرورة الحركات الاسلامية المذهبية، وكذلك الحركات الدينية السرية التي تلجأ إلى العنف الارهابي كوسيلة للوصول إلى السلطة، والحركات الدينية الفاشية في تنظيمها الداخلي أو في منطلقاتها في التعامل مع المجتمع ومع القوى السياسية الأخرى.

إن سياسات وآليات الوصول إلى دولة الوحدة، التي تدعو لها وتحققها قوى تحول جذري (ثورية) تستند إلى اقليم قاعدة، لا بد أن تثير حماس الجماهير وتحقق التفافاً حولها. بمعنى أنه يسهم في قيام حركة اجتماعية سياسية على المستوى العربي، ذات محتوى عربي تقدمي. وتبدأ آليات عمل هذا المشروع بوصول حركة سياسية تعبر عن هذه الحركة العربية التقدمية إلى قطر عربي رئيسي، ثم ببدئه العمل على بلورة الاقليم القاعدة، حيث يعيد صياغة كل ممارساته التنموية والشعبية والخارجية للقطر لتحقيق مشروعه الوحدوي. ولا يستبعد في بدء عمل هذه الآلية، احتماء هذه الحركة العربية التقدمية في مرحلة اولى بقطر عربي غير رئيسي ومحاولتها الصمود إلى أن يقوم الاقليم القاعدة على تحالف عدة أقطار عربية، أحدها على الأقل قطر رئيسي بالسمات التي سبق أن أشرنا إليها.

ومع القبول المتزايد من فصائل الحركة السياسية بضرورات الديمقراطية والتعددية السياسية، وبإمكان ادارة مشروع اجتماعي يعبر عن الوحدة مع التنوع، فإنه من المتصور قيام جبهة ـ تستند إلى القوى الدافعة للتغيير ـ من معظم أو كل القوى التقدمية التي تؤمن بالوحدة العربية طريقاً وغاية لمستقبل عربي أفضل.

إلى جانب الحركة القومية الجديدة كقوة سياسية دافعة في اتجاه الوحدة الشاملة، هناك قوة أخرى يحتمل أن تدفع في الاتجاه نفسه، وهي **الجيوش العربية أو العسكريون العرب**[٤].

---

(٤) لمزيد من التفاصيل حول دور العسكريين العرب في قضية الوحدة العربية، انظر: مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

والواقع أن المؤسسة العسكرية تلعب دوراً سياسياً مهماً، وحاسماً في معظم الأحيان، منذ نشأة الدولة القطرية الحديثة. وقد أشرنا إلى ذلك تفصيلاً في الفصل السادس. فالمؤسسة العسكرية تبقى من حيث التنظيم، والعدة والعدد، المؤسسة الأكبر والأقوى في المجتمع، لا يكمن الاستغناء عنها، وسوف تبقى أيضاً طرفاً مهماً فيه. وإذا لم نكن قد أشرنا تحديداً إلى هذه المؤسسة في المشهدين الأول والثاني، فلأن قمة هذه المؤسسة هي نفسها النخبة الحاكمة أو النظام الحاكم فى معظم الأقطار العربية ـ ربما باستثناء السودان ولبنان وقت كتابة الصيغة الأخيرة لهذا الكتاب ـ حتى الأقطار التى لم يأت العسكريون فيها إلى السلطة بواسطة انقلاب أو ثورة، مثل الأنظمة الملكية، فإن أفراداً من الأسرة الحاكمة يتبوأون عادة المناصب القيادية في المؤسسة العسكرية لأقطارهم. والشاهد هو أن المؤسسة العسكرية بهذا المعنى هي جزء لا يتجزأ من مشهد التجزئة (المشهد الأول)، ومن مشهد التنسيق والتعاون (المشهد الثاني).

والجديد في دور هذه المؤسسة في المشهد الثالث، هو أنها قد تصبح إحدى القوى الدافعة في اتجاه الوحدة الشاملة؛ أو على الأقل لا تقف منها موقف المعارضة أو المقاومة. الأسباب المحتملة لدورها الايجابي في الدفع نحو الوحدة ستنبع أساساً من استشعارها لأخطار التهديد الخارجي للأمن الوطني (القطري)؛ والعجز عن مواجهة هذه الأخطار بامكاناتها القطرية. أي أن مخاوفها من احتمالات الهزيمة في ميادين القتال مع قوى اجنبية (وبخاصة من دول الجوار) سيكون حافزها الاساسي في الدعوة إلى الوحدة. ولكن حتى إذا لم تقم هي بالدعوة النشطة لهذه الوحدة، فإنها لن تعارضها أو تقاومها، إذا كانت قد خرجت لتوها مهزومة في إحدى المواجهات المسلحة مع احدى دول الجوار (وهو الأمر المتوقع جداً في المشهد الأول؛ والمحتمل في المشهد الثاني). كما أنها لن تعارض أو تقاوم، إذا كان الزخم الديمقراطي أو الشعبي قوياً في المطالبة بالوحدة، وهو الأمر الذي اعتبرناه أحد ملامح المشهد الثالث. كما لا نستبعد في هذا المشهد قيام الحركة القومية الجديدة باستمالة جزء من المؤسسة العسكرية، وبخاصة المستويات الوسيطة والدنيا للضباط، في محاولة لكسب ولائها لتوجهاته السياسية، بما في ذلك التوجه الوحدوي.

٤ ـ أشكال التوحيد المحتملة

لقد ذكرنا بالفعل أن أحد الامتدادات المنطقية لمساري التعاون والتنسيق في المشهد الثاني، هو الانتهاء بهما إلى وحدات اقليمية ثم إلى وحدة فدرالية عربية شاملة.

ويمكن أن يحدث ذلك مباشرة بين قطرين أو أكثر، ثم تنضم إليهما تدريجاً بقية الأقطار العربية. كما يمكن أن يحدث بشكل غير مباشر وعلى خطوات متتالية ـ مثل تحول مجالس التعاون الاقليمي إذا كانت قائمة بالفعل إلى كونفدراليات، ثم تتّحد هذه الكونفدراليات في شتى انحاء الوطن العربي. ويمكن للكونفدراليات نفسها أن تتحوّل إلى اتحادات اقليمية، ثم تتّحد هذه الاتحادات في اتحاد كونفدرالي أو اتحادي أشمل.

أي أن العناصر أو الكيانات المكونة للوحدة العربية الشاملة يمكن أن تكون أقطاراً، أو

اتحادات اقليمية، أو تجمعات اقليمية. كما يمكن للوحدة العربية الشاملة نفسها أن تكون على شكل كونفدرالي أو اتحادي بصرف النظر عن مستوى الكيان لكل عضو فيها.

ويتجه هذا المشهد إلى اعتبار معظم الكيانات القطرية القائمة في الوطن العربي خلال فترة الاستشراف كيانات من الصعب اذابتها بشرياً في وحدة اندماجية خلال العقود الثلاثة التالية. فرغم أزمة الدولة القطرية، عموماً، وفي بعض الأقطار شديدة التنوع الداخلي خصوصاً، إلا أن هذه الكيانات القطرية قد أثبتت قدرتها على البقاء بشرياً ومجتمعياً في ظل أقسى الظروف، ولا أدلّ على ذلك من بقاء هوّية فلسطينية وكيان بشري فلسطيني حتى بعد مرور أربعة عقود من انهيار كيانه السياسي الاقليمي. وينطبق الأمر نفسه على المجتمع اللبناني الذي استمر في الوجود رغم حرب أهلية ممتدة، ورغم ما يشبه تلاشي «الدولة اللبنانية».

لهذا كله، يتصور هذا المشهد، أن الأساس التنظيمي للوحدة العربية الشاملة لا بد أن يكون اتحادياً، أو كونفدرالياً على الأقل خلال العقود الأولى من حياة هذه الوحدة. ويؤكد واقعية هذا الافتراض ما كشفت عنه نتائج الدراسة المسحية لاتجاهات الرأي العام العربي التي أشرنا إليها في أكثر من موضع.

مبدأ الاتحادية يعطي الكيانات القائمة في الوطن العربي، وبخاصة للأنظمة الحاكمة وجماعات القوة في داخل كل منها، أكبر قدر ممكن من الضمانات في المحافظة على الحدود الدنيا من مصالحها ومزاياها الذاتية، وفي الوقت نفسه يسمح للاجهزة «الاتحادية» أن تنصرف إلى ادارة وتوطيد أركان دولة الوحدة المترامية الأطراف، والمتضخمة السكان (حوالى ٤٠٠ مليون نسمة حينئذ، أي في نهاية فترة الاستشراف).

٥ ـ آليات التوحيد.

الحديث عن الشكل الاتحادي للوحدة الشاملة، هو في جانب من جوانبه حديث عن الأسلوب الديمقراطي في تحقيق الوحدة. فهذا الشكل يضمن حدوداً معقولة للمساواة بين الكيانات الاقليمية للوطن العربي، وبين الأقطار العربية في داخل كل كيان اقليمي. وإذا تذكّرنا ضغوط الرأي العام الوطني (المشهد الثاني) فكأننا أيضاً نتحدث عن نوع من المشاركة الشعبية السياسية في تحقيق المراحل الأولى من المسار نحو الوحدة، أي عن آلية ديمقراطية داخل كل قطر عربي. باختصار، يعتبر الأسلوب الديمقراطي داخل كل قطر، وبين الأقطار داخل الاقليم، وبين الأقاليم، احد بدائل انجاز الوحدة العربية الشاملة. ومفردات هذا الاسلوب معروفة، وتشمل الانتخابات والاستفتاءات، أو الاتفاقات التي تُقرّ دستورياً بواسطة مجالس نيابية وتشريعية منتخبة. وربما كان هذا هو الأسلوب الأمثل. ولكن هناك مع ذلك أسلوبان آخران لانجاز مثل هذه الوحدة الشاملة.

أ ـ هناك الأسلوب الاوتوقراطي الفوقي. ونعني به اتفاقات بين حكومات أو أنظمة حاكمة غير منتخبة، ولكنها تتمتع بشيء من الشرعية. ولأن الوحدة هي مطلب شعبي، فمن المحتمل ألاّ

تكون هناك معارضة تذكر من الرأي العام الوطني والاقليمي لمثل هذه الاتفـاقات. بل الأرجح أن يساعد ذلك بعض الأنظمة ذات الشرعية المحدودة على تحسين شرعيتها، ومساعدة بعض الأنظمة المأزومة على الخروج من أزمتها.

وهناك ثالثاً الأسلوب الثوري أو الانقلابي. وهو أسلوب تأخذ به الدولة ـ النموذج بالمشاركة مع قوى وحركات ثورية (ليست في السلطة بعد) في دول قطرية اخرى، رغم ارادة الأنظمة الحاكمة في هذه الأخيرة. ويمكن للدولة ـ النموذج أن تضغط بوسائل متعددة (اعلامية ومعنوية ومادية) على الدول القطرية المجاورة للدخول معها في اتفاقات وحدوية، أو لاجراء استفتاءات لمواطنيها تكون نتائجها ملزمة للنخبة الحاكمة.

وأخيراً، فليس من المستبعد أن تتّم الوحدة الشاملة التي يبشّر بها هذا المشهد، من خلال خليط من الاساليب الثلاثة المذكورة اعلاه ـ الديمقراطي، والاوتوقراطي والانقلابي.

٦ ـ نتائج المشهد الثالث

لا بد من التذكير أن بدايات المشهد الثالث، في أحسن الظروف، لا يحتمل أن تتحقق قبل العقد الثاني من فترة الاستشراف (أي قبل عام ١٩٩٥). والأغلب أن تبدأ، إن بدأت على الاطلاق، مع مشارف القرن الواحد والعشرين (أي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥). لذلك فإن النتائج المباشرة والملموسة لهذا المشهد خلال ما يتبقّى من فترة الاستشراف، ستكون محدودة في كمّها وكيفها. بتعبير آخر، لن يشهد المجتمع العربي الثمار الكاملة لمشهد الوحدة الشاملة إلا في العقود التالية لفترة الاستشراف (أي بعد عام ٢٠١٥).

ومع ذلك، فإن القوى المحرّكة للوصول إلى هذا المشهد، وآليات تحقيقه وتداعياته، حتى خلال العقد الأول والعقد الأخير من فترة الاستشراف، تمثل في حدّ ذاتها تحوّلاً عميقاً في طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي؛ وفي علاقة هذا الأخير بالعالم (بالنظامين الاقليمي والدولي)؛ وفي مسيرة التنمية الاقتصادية. ولأن البعدين الأخيرين يعنى بهما مجلدان آخران في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (**مجلد العرب والعالم، ومجلد التنمية**) فإننا نقصر الحديث هنا على النتائج المحتملة للمشهد الثالث على ما يتعلق فقط بالدولة والمجتمع. ونوجز أهم هذه النتائج في ما يلي:

أ ـ تغير شكل وطبيعة الدولة في الوطن العربي

من البديهي أن مجرد اتمام الوحدة العربية الشاملة، يعني أننا في صدد دولة قومية واحدة، تحلّ محلّ الاحدى والعشرين دولة قطرية القائمة في الوقت الحاضر، أو تحلّ محلّ التجمعات الاقليمية (شبه الكونفدرالية) الأربع أو الخمس المحتملة طبقاً للتنويعة الثانية في المشهد الثاني، خلال أواسط فترة الاستشراف (أي بين عامي ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥).

لن تختفي الكيانات القطرية وأجهزتها الحكومية (أجهزة الدولة القطرية السابقة) في هذا المشهد، ولكنها ستتعرض لتغيير في شكلها ووظائفها. فجزء من هذه الأجهزة سيصبح

جزءاً من بيروقراطيات الدولة القومية الواحدة. فالجيوش العربية القائمة قبل المشهد ستندمج كلها في قوات مسلحة واحدة للدولة الجديدة. وينطبق الأمر نفسه، على المؤسسات السيادية الأخرى ـ مثل البنوك المركزية وسلطات اصدار النقد، والجمارك، والسلك الدبلوماسي، والطيران المدني، وما إلى ذلك. أما الأجهزة الأمنية الداخلية ومعظم اجهزة الخدمات، فستبقى قطرية خلال فترة الاستشراف في هذا المشهد (أي إلى عام ٢٠١٥).

ولكن التغير الأكبر سيكون في طبيعة السلطة في الدولة الاتحادية الجديدة نفسها. فستكون هذه السلطة أكثر تمثيلاً، ومن ثم أكثر اقتراباً وتعاطفاً مع تكوينات المجتمع القومي المدني. وسيتّم ذلك، إما من خلال التمثيل الديمقراطي الليبرالي المعتاد في السلطتين التشريعية والتنفيذية للدولة الاتحادية ـ بحيث يكون هناك تكافؤ في تمثيل الأقطار، وفي تمثيل التكوينات الاجتماعية الرئيسية داخل كل منها ـ وإمّا سيتّم من خلال نوع من التوازن التعاضدي أو التلاحمي (Corporatism)، إذا كان نظام الحكم من النوع «الشعبوي» (Populism). وهذا النوع يأخذ في الحسبان مصالح كل التكوينات الاجتماعية الرئيسية، حتى إذا لم يجر تمثيلها بالطريقة البرلمانية (الانتخابية). ويكون هذا النموذج أقرب إلى «البسماركية» في تجربة الوحدة الالمانية.

ب ـ مزيد من التبلور الطبقي

تعني الدولة الاتحادية قاعدة أوسع من الموارد والأسواق، ومن ثم فرصة أعظم للاستثمار والتنمية الاقتصادية. وهذا بدوره يعني توسعاً مماثلاً وموازياً في **الطبقات الوسطى والعاملة الحديثة**، وتقلّصاً موازياً في حجم ونسبة طبقتي **البروليتاريا الهلامية** (الرثّة) **والفلاحين**ـ وهو اتجاه التطور الذي لمسناه في نتائج المشهد الثاني (التنسيق والتعاون)؛ وعكس اتجاه المشهد الأول (التجزئة). الجديد هنا هو أن نمو هاتين الطبقتين وتبلورهما سيحدثان بخطى أسرع (من المشهد الثاني)، وسيصبحان اتجاهاً عاماً راسخاً لا يقبل الانتكاس. وستنمو هاتان الطبقتان بمعدل النمو الاقتصادي نفسه تقريباً، والمقدّر له أن يكون بين ٥ و٧ بالمائة سنوياً. أي أن هاتين الطبقتين ستنموان بمعدل يمثّل ضعف معدل النمّو السكاني ونمّو الطاقة البشرية (بين ٢,٥ و ٣,٠ بالمائة سنوياً). فإذا كانت هاتان الطبقتان تمثلان معاً في بداية فترة الاستشراف حوالى ٣٥ بالمائة من اجمالي الوطن العربي (الطبقات الوسطى حوالى ١٥ بالمائة، والطبقة العاملة الحديثة حوالى ٢٠ بالمائة)، فإنهما سيتضاعفان ليصبحا معاً حوالى ٧٠ بالمائة من اجمالي السكان مع نهاية فترة الاستشراف، أي عام ٢٠١٥ (حوالى ٢٠ بالمائة للطبقات الوسطى، وحوالى ٤٠ بالمائة للطبقة العاملة الحديثة).

أما البروليتاريا الهلامية، والتي تقدر نسبتها في بداية فترة الاستشراف (عام ١٩٨٥) بحوالى ٣٠ بالمائة، فمن المحتمل أن تتقلص تدريجاً إلى حوالى ١٠ بالمائة مع نهاية فترة الاستشراف (٢٠١٥) طبقاً لهذا المشهد. وينطبق الأمر نفسه على الطبقة الفلاحية، التي تقدّر في منتصف الثمانينات بحوالى ٤٠ بالمائة من اجمالي السكان، والتي سيتقلّص حجمها

تدريجاً لتصبح نسبتها أقل من ٢٠ بالمائة مع نهاية فترة الاستشراف. ومجرّد تقلّص هاتين الطبقتين، وبخاصة البروليتاريا الهلامية، يعني مزيداً من التبلور الطبقي في مجتمع الدولة الاتحادية الجديدة.

يبقى أن نتحدث عن طبقة «**الرأسمالية ـ البرجوازية**»، وهي بطبيعة وظيفتها تعتبر احدى تكوينات المجتمع الانجازي الحديث، ويعتبر نموّها وتبلورها جزءاً لا يتجزأ من التبلور الطبقي العام في المجتمع. ولكن هذا سيعتمد على النظام الاجتماعي ـ السياسي السائد في الدولة الاتحادية. فإذا كان هذاالنظام «اشتراكياً ـ تخطيطياً»، فإن نمو هذه الطبقة سيكون بطيئاً أو معدوماً. وبدلاً من ذلك ستنمو تكوينة حديثة أيضاً، وتقوم بوظائف الرأسمالية ـ البرجوازية نفسها ولكن دون امتيازاتها الطبقية كلها، وهي فئة الرأسمالية ـ التكنوقراطية في قمة جهاز الدولة الاتحادية (الاشتراكية). وفي كلا الحالين لن تتجاوز هذه الطبقة أو تلك الفئة حوالى خمسة بالمائة من اجمالي سكان الوطن العربي.

هذا التبلور الطبقي في مجتمع الدولة الاتحادية له نتائج فرعية عديدة؛ ربما أهمّها هو ترشيد الجدل الاجتماعي ـ الطبقي، وتجنيب الدولة الاتحادية الهزات والانتفاضات العشوائية والغوغائية المرتبطة عادة بتضخّم البروليتاريا الهلامية. ومن النتائج الفرعية الأخرى أن الوعي والتنظيم الطبقي سيكونان عبء الوطن العربي كله. أي أننا مثلاً سنكون في صدد طبقة عاملة حديثة قوامها أربعون مليون عامل، ينتظمهم اتحاد عمالي اتحادي واحد، من المغرب الى العراق، في نهاية فترة الاستشراف (٢٠١٥)، وسيدخل هؤلاء في صراع مقنّن سواء مع الرأسمالية ـ البرجوازية، أم مع رأسمالية ـ الدولة، دون تدخل يذكر من البروليتاريا الهلامية في هذا الصراع. وينطبق الأمر نفسه على بقية التكوينات الطبقية الحديثة في مجتمع الدولة الاتحادية.

ج - توسيع قنوات المشاركة السياسية

تنظيمات المجتمع المدني هي القوى الدافعة والمحرّكة في هذا المشهد (بصورة أكبر حتى من المشهد الثاني). ومجرد نجاحها بالوصول بالوطن العربي إلى دولة اتحادية، ينطوي في حد ذاته على بلوغها مستوى عالياً من النضج والتنظيم وممارسة الضغط الفعال على أصحاب القرار، أو المشاركة في صنع هذا القرار.

ونتوقّع أن يستمر هذا الاتجاه في مجتمع الدولة الاتحادية، وأن يتوسع بحيث يشمل كل فئات المجتمع، وبخاصة في ظل الديمقراطية التمثيلية. فسيصبح تنظيم كل فئة اجتماعية نفسها سياسياً، أمراً ضرورياً للحفاظ على مصالحها الفئوية في معترك الجدل الاجتماعي والسياسي في الدولة الاتحادية. أي أن عدد تنظيمات المجتمع المدني سيكون في ازدياد أكبر ممّا لمسناه حتى في نتائج المشهد الثاني. وستنضم هذه التنظيمات أو أفرادها إلى الأحزاب السياسية القائمة، أو إلى احزاب جديدة تكون أكثر تلبية لطموحاتها. أي أن المواطن العادي في الدولة الاتحادية، سيكون أكثر تهيؤاً وممارسة للمشاركة في تنظيمات متعددة، ولكنها متسقة ومتتالية في خدمة مصالحه. فقد يكون هذا المواطن عضواً في نقابة عمالية، وفي

الوقت نفسه عضواً في حزب سياسي اشتراكي، وفي منظمات تطوعية أخرى محلية، تصبّ كلها في الاتجاه نفسه ـ أي تخدم مصالحه الآنية والمتوسطة المدى، وهكذا ـ الخلاصة أن حجم ومستويات المشاركة الاجتماعية ـ السياسية ستتعاظم وتصبح أكثر اتّساقاً في اطار هذا المشهد، وبخاصة بتنويعته الليبرالية.

في إطار التلاحمية ـ التعاضدية ـ الشعبوية (أو الاشتراكية) ، كنظام سياسي عام في الدولة الاتحادية، فإن المنظمات النقابية والروابط المهنية، لا الأحزاب السياسية، التي غالباً ما تختفي لحساب حزب أو تنظيم سياسي أوحد، هي التي ستظل تقدم لمواطن الدولة الاتحادية فرصة معقولة للمشاركة السياسية، وإن كانت أقل بالطبع منها في التنويعة الليبرالية. في مقابل ذلك، سيحرص النظام الحاكم في الدولة الاتحادية على الالتزام بأكبر قدر من إشباع الحاجات الاساسية لمجمل المواطنين.

د ـ ضبط النمو السكاني والحضري

أحد المتغيرات الرئيسية التي عنينا بها على امتداد هذا الكتاب، هو المتغير الحضري، والذي هو نتاج للمتغير الديمغرافي عموما. وقد أوضحنا (في الفصل الخامس) لماذا نعطي هذه الأهمية غير العادية لهذا المتغير في تحليل العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي. وإذا كان المتغير الحضري في المشهد الأول هو أحد مصادر التفجّر في وجه الدولة القطرية؛ وإذا كان المتغير الحضري سيتّم سحب فتيل التفجر منه في المشهد الثاني، ففي المشهد الثالث يتم ضبط هذا المتغير إلى حدّ كبير.

فرغم أن الزيادة السكانية والنمو الحضري سيستمران بالمعدلات السائدة نفسها في مشاهد الاستشراف الثلاثة، إلا أنه في المشهد الثالث يتّم توجيه هذا النمو بشكل أفضل من المشهدين السابقين. فتخصيص الموارد الأكثر رشداً، ومعدلات النّمو الاقتصادي الأكثر ارتفاعاً، وانتقال عوامل الانتاج الأكثر انسياباً عبر رقعة الوطن العربي، عناصر من شأنها، أولاً، أن تبطىء من نمّو البروليتاريا الهلامية أو تقلّص حجمها المطلق والنسبي، ومن ثم يتّم سحب فتيل التفجر في المدن العربية. ومن شأنها، ثانياً، أن تفتح مناطق عمرانية جديدة في مناطق غير مأهولة أو غير مستغلة اقتصادياً في الوقت الحاضر (وبخاصة في السودان وجنوب الجزائر وشرق سوريا وسيناء وسواحل البحر الأحمر). ومن شأنها، ثالثاً، أن تحوّل جزءاً من التكدّس السكاني عموماً والحضري خصوصاً في بلدان الحزام الشمالي، إلى منطقة الخليج (بحكم تفضيل العمالة العربية) لتحلّ محلّ العمالة الوافدة غير العربية، وهو الأمر الذي ستتطلّبه أيضاً اعتبارات ثقافية (الحفاظ على الهوّية الحضارية العربية) واستراتيجية عدم ترك مناطق مخلخلة سكانياً تغري دول الجوار باحتلالها واستيطانها.

خلاصة هذه النتيجة أن الدولة الاتحادية ستكون في وضع أفضل (من أي مشهد آخر) لا لوقف أو ابطاء معدلات النمو السكاني والحضري، ولكن لحسن توجيههما والتحكم فيهما بما

يمنع من تفجرّها من ناحية، وبما يوظفهما ايجابياً لخدمة أهدافها الاقتصادية والحضارية والاستراتيجية، من ناحية ثانية.

هـ ـ تكوينات اثنية أكثر اندماجاً

أحد المتغيرات الرئيسية الأخرى التي عنيت بها هذه الدراسة في العلاقة بين المجتمع والدولة، هو المتغير الاثني. وقد أكدنا، في فصول سابقة، كيف أن التكوينات الاثنية في عدد من الدول القطرية، تعتبر أخطر مصدر لتهديد كياناتها وتمزيقها إلى دويلات عديدة، ضعيفة ومتصارعة (المشهد الأول). وفي المشهد الثاني، يتم احتواء هذا التهديد بقدر معقول. أما في هذا المشهد، فيتمّ اقتلاع هذا الخطر تماماً، أو إلى حد كبير.

في بداية هذا المشهد، ستعارض التكوينات الاثنية الكبيرة انضمام اقطارها أو تجمعاتها الاقليمية إلى دولة اتحادية، تصبح نسبتهم فيها أكثر ضآلة، وتالياً تصبح أقل نفوذاً وتأثيراً. الاستثناء من ذلك، هو التكوينات الاثنية ذات الامتدادات عبر القطرية، التي سيعني تجميع أقطارها اقليمياً أو اتحادياً، تواصل أبناء التكوينة الاثنية نفسها (أي الدروز في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن، أو المسيحيون الارثوذكس في بلدان المشرق العربي). ولكن هذه المعارضة لن تأخذ شكل المقاومة المسلحة في وجه دولة اتحادية، مهما كانت في طفولتها فانها، بالتأكيد، أقوى من الدولة القطرية الأصلية التي كانوا يعيشون في كنفها. من ناحية ثانية، ستفكر القوى الاقليمية والدولية الأخرى (باستثناء اسرائيل) مرتين قبل أن تمدّ يد العون لأي تكوينات اثنية ترفع راية العصيان ضد الدولة الاتحادية.

ولكن الأهمّ من هذه الكوابح، هو أن الروح الاتحادية للدولة الجديدة، بخاصة إذا ما أخذت بالمنحى الديمقراطي الليبرالي، ستسود أيضاً على مستوى الكيانات القطرية، التي ستظل لجيل على الأقل هي اللبنات الأساسية للدولة الاتحادية. وهذا من شأنه تقديم فرص أوسع أمام الجماعات الاثنية، وبخاصة المركّزة جغرافياً، للتمتّع بحكم أنفسهم ذاتياً في اطار اقطارهم، وفي اطار الدولة الاتحادية الأكبر. وسيصبح ذلك الأمر أكثر قبولا على مستوى الرأي العام القطري في وجود دولة اتحادية قوية، تخفّف من هواجس انفصال هذه الجماعات عن القطر الأم، ومن ثم عن الوطن العربي الأم.

لذلك، فليس من المتوقع أن تذعن الجماعات الاثنية الاقلّوية لصيغة الدولة الاتحادية في سنواتها الأولى، فقط، ولكن أن تقبل هذه الصيغة أيضاً، إذا انطوت على مزيد من المشاركة السياسية لأبنائها في حكم أنفسهم والاسهام في حكم أقطارهم، وفي نصيب السلطة في الحكومة الاتحادية. ويمكن أن يتحوّل هذا القبول إلى حماس إذا ما تحققت تداعيات المشهد ونتائجه الأخرى. وبخاصة في جوانبها التنموية، وما تنطوي عليه من تعظيم الفرص أمام أبناء هذه الجماعات. ومن ثم نتوقع مع نهاية فترة الاستشراف (٢٠١٥) أن تصبح كل، أو معظم، هذه الجماعات الدينية مندمجة تماماً في الجسم السياسي ـ الاقتصادي لمجتمع الدولة الاتحادية. والاندماج هنا لا يعني انصهار هذه الجماعات أو ذوبانها في ذلك الجسم، ومن ثم

القضاء على هويتها وخصوصياتها، ولكنه يعني فقط أن تتمتع بكل حقوقها السياسية والاقتصادية والمدنية المتساوية مع الأغلبية القطرية والقومية، والاحتفاظ في الوقت نفسه بما يميّزها من خصوصية (دينية أو مذهبية أو ثقافية). ولكن هذه الخصوصية أو التنوّع سيظلان في اطار الوحدة الوطنية (القطرية) والقومية (الدولة الاتحادية). ومع مزيد من الديمقراطية واستحداث منظمات المجتمع المدني، يتحوّل الولاء الرئيسي لابناء هذه الجماعات (كما أبناء الأغلبية في القطر نفسه) إلى الدولة الاتحادية. ولن يختفي ولاؤهم لتكوينهم الاثني التقليدي في هذا المشهد، أو حتى خلال الجيل الذي يليه، ولكنه سيصبح ولاءً ثانوياً أو ثالثياً.

و ـ انساقٌ قيم جديدة

ستمثّل الدولة الاتحادية، بمقدماتها ومخاض مولدها، ابداعاً عربياً، لا في مجال التنظيم السياسي والاقتصادي فقط، ولكن في مجال المفاهيم والقيم والمعايير وأنماط السلوك أيضاً. فهي ليست تتويجاً لمسيرة أحلام ونضال وحدوي يزيد عن قرن من الزمان فقط، ولكنها أيضاً في هذا المشهد ستكون قواها الحية قد أبدعت صيغاً جديدة للتعامل الخلاق مع الثنائيات أو الجدليات الحاكمة في التاريخ العربي، والتي تناولناها في نهاية الفصل الأول: الموحدات والمفرقات، الداخل والخارج، التقاليد الكبرى والتقاليد الصغرى، الروحانيات والماديات، أو الأصالة والمعاصرة. ومن شأن هذا التعامل الخلاق أن يتمخض عن اجهزة للقيم والمعايير التي تسند بناء الدولة الاتحادية الوليدة من ناحية، وتجنّب مواطنيها التمزق والاحباط الداخلي الذي يخلقه الاستقطاب العدائي بين تلك الثنائيات الأربع، من ناحية أخرى. فالوحدة العربية لن تنطوي على الغاء الولاءات القطرية وتحت القطرية (الاثنية)، ولكن ستجعلها متسقة ومتناغمة مع دوائر ولاء أوسع وأعلى. وقوة الداخل ستجعل من الخارج طرفاً يتعامل معه مواطن الدولة الاتحادية بلا انبهار مبالغ فيه، وبلا شعور غير مبرر بالدونية أو الخيانة الثقافية والقومية. وأخذه بأساليب العلم والتكنولوجيا والتنظيم الحديث، لن يوضع في مفاضلة وهمية مع ضرورة تخلّيه عن تراثه وأصوله؛ وهكذا. كيف سيتم هذا التوفيق والتوليف بالضبط؟ لا أحد يدري ولا أحد يمكنه أن يجزم. ولكن الذي يمكن الجزم به هو السابقة التاريخية للمجتمع العربي في قمة وحدته وقوته. لقد استطاع عندئذ (بين القرنين السابع والعاشر للميلاد) أن ينفتح على العالم وحضاراته، يعطيها ويأخذ منها في تفاعل خلّاق، دونما شعور بالدونية والضياع. المهمّ، كان هناك شعور جماعي وفردي بالثقة والاطمئنان في إدراك «الذات»، وفي التعامل مع «الآخر».

٧ ـ خلاصة المشهد الثالث

مشهد الوحدة العربية الاتحادية، كما عرضناه هنا، ينطوي على كل ما هو ايجابي ومرغوب. وهو قطعاً أفضل المشاهد الثلاثة. ولكنه في الوقت نفسه أقلّها احتمالاً خلال فترة الاستشراف التي حددتها هذه الدراسة لنفسها (١٩٨٥ ـ ٢٠١٥). ورغم أنه أقلّها احتمالاً، إلا أنه غير مستحيل.

فالحاجة الموضوعية إلى تحقيق هذاالمشهد ملّحة الآن، وستكون أكثر الحاحاً في القرن الواحد والعشرين، والذي لن يكون فيه مكان للكيانات الصغيرة أو للضعفاء، الا ككيانات مستعبدة ومستغلة ربما. والمتطلبات المادية والثقافية اللازمة لتحقيقه، معظمها متوافر بالفعل حتى قبل بداية فترة الاستشراف. وأخطار المشهد الأول ليست من نسج خيال سوداوي انتقائي يحاول المبالغة في التشاؤم، فبوادر ذلك المشهد موجودة بالفعل في الواقع العربي الراهن.

إذا كانت الحاجة الموضوعية ملحة، وستكون أكثر الحاحاً، وإذا كانت المتطلبات المادية والثقافية لتحقيق هذا المشهد متوافرة؛ فما هو الغائب، وما الذي يعيق تحقيقه؟ وكيف السبيل لتوفير ما هو غائب وازاحة ما يعيق؟

هذه هي الأسئلة التي يجب أن تتصدّى لها كل القوى الحية في الوطن العربي الآن. ولا يمكن لفريق بحثي محدود العدد، مهما أوتي من العلم والبصيرة أن يجيب عليها وحده.

ومع ذلك، فإن الفريق الذي عاش مع هذا المشروع البحثي على مدى عدة سنوات، يقدم اجتهاده الجماعي في خاتمة هذا المجلد، كما سيفعل في خاتمة مجلدات المشروع الأخرى.

خاتمة

لقد نوّهنا في هذا الكتاب، وبخاصة في الفصول الثلاثة الأخيرة، باستحكام الأزمة بين المجتمع المدني والدولة القطرية، وهي ازمة تتزايد في حدّتها يوماً بعد يوم خلال عقد الثمانينات. ورأينا، في المشهد الاحتمالي الأول للمستقبل العربي، كيف يمكن أن تتداعى هذه الأزمة إلى اختفاء بعض الدول القطرية، وتفتّت بعضها الآخر إلى دويلات أو كانتونات. وحتى الدول القطرية التي ستفلت، أو يمكن أن تفلت، من هذا المصير، فإنها ستظل في حالة ازمة خانقة متجددة.

ولا شك أن الارث التاريخي الذي ورثته الدولة القطرية العربية ـ سواء من عهود ما قبل الاستعمار أم من الحقبة الاستعمارية ذاتها ـ لعب دوراً مهماً في الأزمة المعاصرة للدولة القطرية. ولا شك أيضاً أن استمرار المخططات الخارجية المعادية، سواء من الدول الأعظم أم من دول الجوار غير العربية، وفي مقدمتها اسرائيل، لعبت، ولا تزال تلعب، دوراً مهماً في تفاقم أزمة الدولة القطرية.

ولكن الدور الأهمّ في أزمة الدولة القطرية الحالية، وما يمكن أن تؤدي إليه من نكبات في المستقبل المنظور، وعلى نحو ما رأينا تفصيلاً في المشهد الأول من الفصل السابع، تقع مسؤوليته الاساسية والأولى على النخبات العربية الحاكمة والمؤثرة، خلال العقود الثلاثة الأخيرة. لقد كان عقد الستينات يمثّل نقطة تحول مهمة في تطور مسار الدولة القطرية. في بداية ذلك العقد، كانت حركة التحرر العربية في أوجها. فقد كانت قد أنجزت أول وحدة عربية جزئية (الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا). وكانت قد بدأت أول جهود تنموية اقتصادية جادة، وأول ممارسات اجتماعية رئيسية، نحو العدالة التوزيعية. كما كانت قد أوشكت على تصفية بقايا الاستعمار بشكله السافر في المنطقة العربية. باختصار، كانت حركة التحرر العربية (بقيادة عبد الناصر) قد نجحت في استنفار، وتعبئة، الموحدات الحضارية الكبرى في المنطقة،

التي أشرنا إليها في نهاية الفصل الأول كإحدى الجدليات الحاكمة في التاريخ العربي. ولكن السنوات التالية في عقد الستينات، هي نفسها التي شهدت مسلسلاً من الانتكاسات، كان أهمها انفصام الجمهورية العربية المتحدة (أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦١)، وهزيمة العرب على يد اسرائيل في حرب الأيام الستة (عام ١٩٦٧).

فما الذي جرى خطأ ليعكس تياراً تحررياً وحدوياً جارفاً ومنتصراً بهذا الشكل، ومن ثم يؤدي إلى تداعيات العقدين التاليين (السبعينات والثمانينات) من ردة وتردّ وقطرية وطائفية وتشرذم وضعف؟

لا شك أن الاجتهادات كثيرة ومتناقضة في الاجابة عن هذا السؤال الكبير. وقد ظهر بعضها في عشرات الكتب ومئات المقالات بأقلام كتاب وسياسيين عرب وغير عرب(*).

إن اجتهادنا هو أن حركة التحرر العربية قد انتشت بانتصاراتها، فضلّت طريقها في النصف الأول من عقد الستينات. وكان مقتلها الاساسي هو أنها وقعت في فخ **المقايضات الزائفة أو المغلوطة أو الوهمية** بين أهداف الوحدة والتحرر والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من جانب، وبين الحريات الاساسية وحقوق الانسان والمشاركة السياسية من جانب آخر. فرغم أن أهداف التحرر والوحدة والعدالة والتنمية هي أهداف أصيلة ونبيلة في الضمير العربي منذ فجر النهضة الحديثة، إلا أنه ما كان لها أن توضع في موقع مضاد أو متناقض مع الحريات الاساسية وحقوق الانسان والمشاركة السياسية. فهذه الأخيرة، بدورها، هي اهداف اصيلة ونبيلة في الضمير العربي منذ فجر النهضة. لقد كان تصوير الأمر كأنه مقايضة منصفة، مجافياً للمنطق التاريخي الاجتماعي العام، ناهيك عن أن هذه المقايضة هي التي أدّت إلى زيادة الفجوة بين الدولة ومجتمعها المدني في الوطن العربي، وهي التي أدّت إلى وقوع هذه الدولة في سلسلة من الهزائم والانتكاسات.

وحتى لو كانت أولويات التحول الثوري العربي وضغوطها، في الخمسينات والستينات، تقتضي اعطاء قضايا الوحدة والعدالة والتنمية الأهمية القصوى، فما كان ينبغي أن يكون ذلك على حساب وضع هذه القضايا في معادلة صفرية (zero - Sum Equation) مع الحريات الاساسية وحقوق الانسان والمشاركة السياسية، بمعنى أن أي زيادة هنا ينبغي أن تكون على حساب نقصان هناك، نعم، كان يمكن تأجيل التوسّع في حقوق الانسان، وليس انتهاك الموجود منها بالفعل. نعم، كان يمكن تأجيل التوسّع في المشاركة السياسية، وليس تقليص الموجود منها بالفعل. ولكن الذي حدث هو «الوأد» «والانتهاك» و«التقليص». ووضَع ذلك بدوره قيوداً حديدية على النمو الطبيعي والصحي لتكوينات المجتمع المدني وتنظيماته من ناحية، وترك الدولة مسيطرة، ولكنها معزولة، من ناحية أخرى. وكان من شأن الدولة المسيطرة المعزولة أن

(*) قد جرت على صفحات جريدة الاهرام (القاهرية) مناظرات واسهامات لحوالى مائة شخصية عربية في محاولة للإجابة على هذا السؤال الكبير خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦، وجمعت هذه الاسهامات في مجلد واحد تحت عنوان: **المأزق العربي**، تحرير لطفي الخولي (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦).

تتعسّف في رسم سياساتها وتتخبّط في ممارساتها، بصرف النظر عن الأهداف الكبرى والمطالب الشعبية الغالية التي التزمت بها هذه الدولة ورفعت شعاراتها، وبصرف النظر عن اخلاص بعض قياداتها العملاقة، وشعبيته والهاماته.

لقد كانت الطامة الكبرى هي أنه، في لحظات الهزائم أو الانتكاسات، لم تكن هذه الدولة المسيطرة المعزولة تجد مجتمعاً مدنياً، يلتف حولها باقتدار وابداع وفعالية. وإذا وقف الشعب (وليس المجتمع المدني) خلفها في لحظات الهزيمة، فقد كان يفعل ذلك منطلقاً من وجدانه وبنزعة حب البقاء أو لحبه لأرضه ووطنه وثقته في قائده المهزوم؛ وليس حباً أو احتراماً لمؤسسة الدولة، التي ضيقت عليه في حرياته، وانتهكت حقوقه الانسانية، وحرمته من المشاركة السياسية الحقيقية. وفي كل الأحوال كان الشعب، حتى في هذه الاستجابة، غير مقتدر وغير مبدع وغير فعّال بالمستوى المطلوب. فلكي يكون مقتدراً ومبدعاً وفعالاً، لا بد أن يكون منظماً في أحزاب ونقابات وروابط وجمعيات ومؤسسات طوعية، أي أن يكون منظماً في **«مجتمع مدني»** مستقل عن الدولة، ولكنه رديف لها ورقيب على سياساتها وممارساتها.

ولكن الطامة الأكبر جاءت مع اختفاء القيادات الكارزمية العملاقة، وما التزمت به وروّجت له من أهداف الوحدة والعدالة والتنمية، وما نجحت في تفجيره واستنفاره من الموحدات الحضارية الكبرى في المنطقة. اختفت هذه القيادات في السبعينات والثمانينات، وهُمّشت باختفائها تدريجياً كل هذه الأهداف. ولكن بقيت مع ذلك الممارسات المناهضة للحريات الاساسية وحقوق الانسان والمشاركة السياسية، بل وتضاعفت هذه الممارسات وما ينتج عنها من أهوال. أي أصبحنا في السبعينات والثمانينات، حتى من دون المقايضة غير المنصفة أو الوهمية التي سادت في الخمسينات والستينات، فلا وحدة ولا عدالة ولا تنمية، ولا حريات أساسية، ولا حقوق إنسان، ولا مشاركة سياسية. وأنكى من ذلك، طرأت ممارسات وسلوكيات جديدة مع الطفرة النفطية كرّست القطرية وإهدار الموارد والفساد. وفي هذا المناخ، تصدّت للعمل السياسي كثير من القيادات القزمية، التي فجّرت واستنفرت «المفرّقات» الحضارية الصغرى وما تنطوي عليه من ولاءات ارثية ضيقة، مثل الشعوبية والطائفية والمذهبية والقبلية والعشائرية، وضاعف هذا كله من التشوهات الهيكلية في مجتمعات الدول القطرية، ومن حصار تكوناته المدنية واحتقانها، وأضعف من حصانة الدولة والمجتمع، على حد سواء في مجابهة التحديات والاختراقات الخارجية.

هذه المعاني والمقولات وردت تفصيلاً وتحليلاً في ثنايا الفصول السابقة. ولكنا نلخّصها ونسترجعها للاجابة على سؤال أو أسئلة استشرافية خاصة بالمستقبل.

إن الدولة، أيّ دولة، قد تضعف وتذبل، وربما تتحلّل وتموت. ولكن المجتمعات والشعوب عادة ما تصمد وتبقى بعد زوال الدولة؛ حتى ولو امتهنت واستغلت واستعبدت. وهذه مقولة تستند إلى قوانين التاريخ ومبادىء الاجتماع البشري. وهي نقطة بداية أولى ومهمة في استشراف المستقبل.

والمجتمعات، حتى في غياب الدولة أو ضعفها أو زوالها، وحتى في حالات الامتهان والاستغلال والاستعباد، لا تفقد قدرتها على توليد وفرز خلايا وقوى حية، مهما كانت صغيرة أو جنينية. وهذه مقولة تستند بدورها إلى قوانين التاريخ ومبادىء الاجتماع البشري. وهي نقطة بداية ثانية ومهمة في استشراف مستقبل أفضل.

والمستقبل الأفضل للوطن العربي، بدوله وشعوبه ومجتمعاته، ليس هو المشهد الأول كما رأيناه في الفصل السابق، ولكنه المشهدان الثاني والثالث. وقد المحنا وصرّحنا في حديثنا عن المشهدين الأخيرين إلى أن الخلايا والقوى الحية المذكورة هي التنظيمات الحديثة للمجتمع المدني؛ وهي القادرة على وقف التدهور الذي ينطوي عليه المشهد الأول، وهي القادرة على انتشال الوطن العربي تدريجاً إلى المشهد الثاني (التنسيق والتعاون والتجمعات الاقليمية)، أو بثورة إلى المشهد الثالث (الوحدة الشاملة).

ويبقى السؤال: من هي بالتحديد هذه الخلايا والقوى الحية التي ستقود عملية وقف التدهور وانتشال الوطن العربي من وهدة المشهد الأول، والانتقال به إلى المشهد الثاني أو الثالث؟ وربما السؤال الأهم من ذلك هو: أيّ رؤية وأيّ استراتيجياً ينبغي لهذه القوى أن تتسلّح بها وتعبّىء الجماهير بواسطتها، وتتعامل مع متغيرات النظامين الاقليمي والدولي من خلالها؟

إن شريحة أو أخرى من شرائح الطبقة الوسطى الحديثة، هي التي قادت دائماً مسيرة النضال العربي مع بداية عصر النهضة، منذ النصف الثاني من القرن الماضي. وليس هناك من سبب يوحي بأن ذلك سيتغير خلال فترة الاستشراف.

لقد قادت الشريحة العليا من هذه الطبقة الوسطى مسيرة النضال من أجل الاستقلال والديمقراطية، في فترة ما بين الحربين، وفي السنوات الأولى من عهد الاستقلال. ولكن رؤيتها الليبرالية الصرفة حجبت عنها إدراك تداعيات المسألة الاجتماعية، وما انطوت عليه من حرمان نسبي لبقية شرائح الطبقة الوسطى من تحتها، والحرمان النسبي والمطلق لطبقتي الفلاحين والعمال. لذلك احتقنت هذه الفئات الأخيرة وتحالفت وتمردت أو ثارت على النخبات الحاكمة في الخمسينات والستينات. وكانت تلكم هي حقبة الانقلابات العسكرية والثورات الشعبية في عدد من الأقطار العربية المركزية، على نحو ما رأينا. وحلّت نخب حاكمة جديدة من الطبقة المتوسطة الحديثة، ولكن من شرائحها الوسطى والدنيا. ووضعت المسألة الاجتماعية والمسألة القومية (الوحدة العربية) في قمة اهتماماتها، وحقّقت انجازات باهرة في عدد كبير من المجالات. ولكن خطأها المميت كان في عملية المقايضة الوهمية وغير المبررة بين أهدافها في العدالة والتنمية والوحدة من ناحية، والحريات الاساسية وحقوق الانسان والمشاركة السياسية من ناحية اخرى. ثم كان من انتكاس هذه النخبات حتى في المجالات التي كانت قد حققت فيها انجازات ملموسة، على ما رأينا.

لذلك، فإن النخبات البديلة التي ستقود التغيير، وهي أيضاً تأتي من صلب الطبقة الوسطى الحديثة، لا بد أن تأخذ في صياغة رؤيتها الجديدة دروس انتكاس الحقبة الليبرالية

(اهمال المسألتين الاجتماعية والقومية) ودروس انتكاس الحقبة القومية الاشتراكية (اهمال الديمقراطية وحقوق الانسان والاصالة الحضارية). لذلك فإن التحدي المطروح على هذه النخبات البديلة هو أن تصوغ رؤية تأليفية توائم بين كل المطالب الشعبية التي اختمرت في الضمير العربي والعقل الجماعي القومي خلال المائة سنة الأخيرة. بتعبير آخر، لا بد لهذه الرؤية أن تنأى موضوعياً عن «المقايضات الزائفة». أي أن تكون وحدوية التوجه، بقدر ما تراعي الخصوصيات القطرية والمصالح المشروعة للتكوينات غير العربية، وأن تكون مع العدالة الاجتماعية بقدر ما تراعي أهمية المشاركة السياسية والديمقراطية، وهكذا. وليس في هذه الرؤية التأليفية ما هو «تلفيقي» مصطنع. فالطبقات العاملة والدنيا، التي رُفعت الاشتراكية باسمها وضُحّي بالديمقراطية السياسية من اجلها، مثلاً، هي أول من قاسى حينما انتكست مسيرة النخب الاوتوقراطية التي رفعت هذه الشعارات، أو حينما غيّرت هذه النخب نفسها من تحالفاتها بعد مدة، وانحازت للطبقات العليا من المجتمع. ولو كانت الطبقات العمالية والفلاحية قد نظّمت سياسياً ونقابياً في فترة التحّول الجذري في الخمسينات والستينات، لما انتهى بها الأمر إلى الوضع الضعيف والمهترىء الذي وجدت نفسها فيه خلال السبعينات والثمانينات، ولما وقفت عاجزة وهي ترى المكاسب التي حصلت عليها في العقدين السابقين تقوّض أو تسرق منها أمام عينيها ولا حول لها ولا قوة.

إن صياغة هذه الرؤية التأليفية بين أهداف النضال العربي ـ في الوحدة والعدالة والتنمية والديمقراطية والاستقلال والاصالة ـ هي ما يعبّر عنه أحياناً باسم «**المشروع الحضاري العربي الجديد**». وصياغة هذا المشروع بلغة تفهمها الجماهير، هي شرط ضروري لكي تكتسب النخب البديلة مصداقيتها. ولكنه شرط غير كاف. متطلبات الكفاية تأتي من قدرة هذه النخب البديلة على تجسيد عناصر المشروع الحضاري العربي الجديد في ممارساتها وفي سلوكها العام. ولا تنتظر لتجسيد ذلك إلى أن تصل إلى السلطة. فهي لن تصل إلى السلطة إلا بالتفاف الجماهير حولها. ولن يأتي هذا الالتفاف، إلا إذا اكتسبت هذه النخب البديلة مصداقية في أقوالها وأفعالها.

فهل هذا كله ممكن؟

الاجابة هي: نعم. ولا بد أن تكون نعم. وإلا فلا مستقبل لهذه الأمة العربية، الا من خلال المشهد الأول.

المـــراجـع

١ - العربية

كتب

ابراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

ـــ. **الأقليات والطوائف في الوطن العربي: دراسة في توجهاتها العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر].

ـــ. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

ـــ. [وآخرون]. **مصر في ربع قرن، ١٩٥٢ - ١٩٧٧: دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي.** بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١.

ـــ. **مصر والعروبة وثورة يوليو.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ٣)

ابن أبي الربيع، شهاب الدين. **سلوك المالك في تدبير الممالك.** تحقيق وتعليق وترجمة حامد ربيع. القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٣.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون.** بيروت: دار القلم، ١٩٨١؛ تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.

الأفغاني، جمال الدين. **الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني الحقيقة الكلية.** تحقيق ودراسة محمد عمارة. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة، [د. ت.].

أمين، جلال أحمد. **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

أمين، سمير. **أزمة المجتمع العربي المعاصر**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.
الأمة العربية: القومية وصراع الطبقات. ترجمه عن الفرنسية كميل قيصر داغر. بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨.

الأنصاري، محمد جابر. **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠. (سلسلة عالم المعرفة، ٣٥)

الأيوبي، نزيه نصيف. «تراث الدولة المركزية في مصر.» مخطوطة أعدّت ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. (غير منشورة)

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

البستاني، بطرس. **محيط المحيط**. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٣.

البشري، طارق. **الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢**. بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣.

البنا، حسن. **مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا**. بيروت: دار القرآن الكريم، ١٩٧٤.

ـــ. **مشكلاتنا في ضوء النظام الاسلامي**. بيروت: مؤسسة الزعبي، [د. ت.].

الجابري، محمد عابد. **حول مستقبل الثقافة العربية**. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٧.

ـــ. **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي**. الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٢.

ـــ. **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

جامعة الدول العربية. الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦**. تحرير صندوق النقد العربي. دبي: الصندوق، ١٩٨٦.

جدعان، فهمي. **أسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث**. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

الجزيري، عبد الرحمن. **الفقه على المذاهب الأربعة**. القاهرة: مطبعة الاستقامة، [د. ت.]. ٥ ج؛ أعيدت طباعته في بيروت: دار احياء التراث العربي، [د. ت.].

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. **التعداد العام للسكان والاسكان والمنشات، ١٩٨٦: النتائج الأولية**. القاهرة: الجهاز، ١٩٨٧.

جواد، هاشم. **مقدمة في كيان العراق الاجتماعي**. بغداد: مطبعة المثنى، ١٩٤٦.

حتي، فيليب خوري. **تاريخ العرب**. ترجمة جبرائيل جبور وأدوارد جرجي. ط ٥. بيروت: دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٤.

حجاج، محمد فريد. **صفحات من تاريخ الصومال**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.

حجازي، محمد عزت [وآخرون]. **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات**

العربية الراهنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ٧)

حسين، عادل. **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ - ١٩٧٩**. بيروت: دار الكلمة؛ دار الوحدة، ١٩٨١. ٢ ج.

حماد، مجدي. **العسكريون العرب وقضية الوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

حمادي، سعدون [وآخرون]. **دراسات في القومية العربية والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ٥)

حوراني، ألبرت. **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩**. ترجمة كريم عزقول. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٨.

خالد، خالد محمد. **الدولة في الاسلام**. القاهرة: دار ثابت، ١٩٨١.

خدوري، مجيد. **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢.

الخفاجي، عصام. **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

خليل، خليل أحمد. **العرب والديمقراطية: بحث في سياسة المستقبل**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤.

الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي. **الاشارة إلى محاسن التجارة**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٠٠.

دوبار، كلود وسليم نصر. **الطبقات الاجتماعية في لبنان: مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**. تعريب جورج أبي صالح. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

الدوري، عبد العزيز. **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

الرافعي، عبد الرحمن. **عصر اسماعيل**. القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٤٨.

رزق، يونان لبيب. **الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧.

رضا، محمد رشيد. **الوحدة الاسلامية والأخوة الدينية**. بحوث هامة نشرت في المجلد الثالث والرابع والسادس من مجلة المنار. القاهرة: دار المنار، ١٣٦٧هـ.

الرفاعي، عبد الحفيظ. **البدايات، ١٩٥٥ - ١٩٦٥: التجربة الديمقراطية في المغرب**. الرباط: منتدى فكر وحوار، ١٩٨٣.

رمضان، عبد العظيم. **دراسات في تاريخ مصر المعاصر**. القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨١.

الرميحي، محمد غانم. **البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي**. القاهرة: جامعة الدول

العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

زريق، قسطنطين. **نحن والتاريخ**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩.
ـــ. **البحرين . . . مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧.
زين، زين نور الدين. **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٠.
زين، محمد جعفر. **نقل التكنولوجيا والدولة**. عدن: دار الهمذاني، ١٩٨٥.
سعد، أحمد صادق. **تاريخ العرب الاجتماعي: تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.
ـــ. **تاريخ مصر الاجتماعي ـ الاقتصادي**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٩.
سعد الدين، ابراهيم [وآخرون]. **مستقبل التنمية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر].
سلامة، غسان. **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠. (سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣)
ـــ. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
ـــ. **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية، ١٠)
السيد، رضوان. **الأمة والجماعة والسلطة**. بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٤.
السيد بسيوني، حسن. **الدولة ونظام الحكم في الاسلام**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥.
سيل، باتريك. **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**. ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. بيروت: دار الأنوار، [١٩٦٨].
شرابي، هشام. **المثقفون العرب والغرب: عصر النهضة، ١٨٧٥ ـ ١٩١٤**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١.
شرارة، وضاح. **استئناف البدء: محاولات في العلاقة بين الفلسفة والتاريخ**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.
ـــ. **الأهل والغنيمة: مقومات السياسة في المملكة العربية السعودية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
ـــ. **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠.
ـــ. **السلم الأهلي البارد: لبنان المجتمع والدولة، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠. ٢ ج. (سلسلة الدراسات السياسية، ١)
شلبي، أحمد. **السياسة والاقتصاد في التفكير الاسلامي: مع دراسة علمية مؤيدة بالوثائق عن الاشتراكية العربية في الميزان الاسلامي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤.

ضاهر، مسعود. **المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٦.
عبد الله، عبد الغني بسيوني. **نظرية الدولة في الاسلام**. بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٦.
عبد الرازق، علي. **الاسلام وأصول الحكم**. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٥.
عبد السلام، أحمد. **دراسات في مصطلح السياسة عند العرب**. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٨٥.
عبدالفضيل، محمود. **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
ـــ. **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.
عبده، محمد. **الاسلام دين العلم والمدنية**. عرض وتحقيق طاهر الطناحي. القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٠.
ـــ. **الاسلام والنصرانية بين العلم والمدنية**. القاهرة: مطبعة مجلة المنار، ١٣٦٧هـ.
العروي، عبد الله. **أزمة المثقفين العرب: تقليدية أم تاريخية؟** ترجمة ذوقان قرقوط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.
ـــ. **مفهوم الدولة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١.
عمر، محمد فوزي. **الادارة المصرية في صدر الاسلام**. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، ١٩٦٩.
العوا، محمد سليم. **في النظام السياسي للدولة الاسلامية**. الاسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٥.
عودة، عبد القادر. **الاسلام وأوضاعنا السياسية**. القاهرة: مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١.
عوض، لويس. **تاريخ الفكر المصري الحديث**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٩.
غليون، برهان. **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١.
غنيم، عادل. **النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.
فرجاني، نادر. **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.
قرم، جورج. **تعدد الأديان وأنظمة الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٩.
قطب، سيد. **الاسلام ومشكلات الحضارة**. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٢.

ـــ. **العدالة الاجتماعية في الاسلام**. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٤.
ـــ. **معالم في الطريق**. ط ٨. بيروت: دار الشروق، ١٩٨٠.
ـــ. **معركة الاسلام والرأسمالية**. القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥١.
كمير، الواثق. «المجتمع والدولة في السودان.» مخطوطة أعدّت ضمن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. (غير منشورة)
الكواكبي، عبد الرحمن. **الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي**. تحقيق محمد عمارة. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
المأزق العربي. تحرير لطفي الخولي. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.
مام، أحمد برخت. **وثائق عن الصومال والحبشة وارتيريا**. أبو ظبي: دائرة المؤلف، ١٩٨٢.
مرسي، فؤاد. **التخلف والتنمية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
ـــ **هذا الانفتاح الاقتصادي**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦. ط ٢. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠.
مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.
المنجد. ط ٢٧. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٤.
منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف). **وضع الأطفال في العالم، ١٩٨٧**. نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٧.
موسوعة السياسة. رئيس التحرير عبد الوهاب الكيالي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧.
ميبل، ميشال. **دولة القانون**. الجزائر: المنشورات الجامعية، ١٩٨٢.
النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
هلال، علي الدين. **السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني، ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢**. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧.
هليطة، محمد فهمي. **تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة**. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٤.

دوريات

ابراهيم، سعد الدين. «حاضر المدن العربية ومستقبلها.» **الفكر العربي**: السنة ١، العدد ١٠، آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ١٩٧٩.
ـــ. «مشكلة مجتمع أم مشكلة طبقة؟» **المنار**: ١٩٨٥.

حريق، ايليا. «نشوء نظام الدولة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ٩٩، أيار/ مايو ١٩٨٧.

رضا، محمد رشيد. «الاصلاح الديني المقترح على مقام الخلافة الاسلامية.» **المنار**: مج ١، ج ٣٩، ١٨٩٨.

ـــ. «الجنسية والدين الاسلامي.» **المنار**: مج ٢، ج ٢١، ١٨٩٩.

ـــ. «سنن الاجتماع في الحاكمين والمحكومين.» **المنار**: مج ٢، ج ١٠، ١٨٩٩.

ـــ. «المسألة العربية.» **المنار**: مج ٢٠، ١٩١٩.

زغل، عبد القادر. «المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٧، آذار/ مارس ١٩٨٢.

سليمان، وليم. «القاهرة في مصر المملوكية.» **الطليعة**: السنة ٥، العدد ٢، شباط/ فبراير ١٩٦٩.

السماك، محمد أزهر سعيد. «قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

فرح، نادية رمسيس. «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

قرني، بهجت. «وافدة، متغربة، ولكنها باقية: تناقضات الدولة العربية القطرية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

النقيب، خلدون حسن. «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٧٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥.

ولد الحسن، أحمد. «مظاهر الوعي القومي عند مثقفي بلاد شنقيط في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٧٢، شباط/ فبراير ١٩٨٥.

مؤتمرات، ندوات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

الأمن الغذائي العربي: أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي حول الأمن الغذائي في الدول العربية والعالم الثالث، عمان (٨ ـ ١٠ شباط/ فبراير ١٩٨٦). عمان: المنتدى، ١٩٨٦. (سلسلة الحوارات العربية)

التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٥.

جامعة الدول العربية: الواقع والطموح. ندوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

الطاقة في الوطن العربي: وقائع مؤتمر الطاقة العربي الأول، ٤ ـ ٨ آذار/ مارس ١٩٧٩، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة. الكويت، ١٩٨٠.
عرب بلا نفط. ندوة. لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨٦.
القومية العربية والاسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨١.
المعهد العربي للتخطيط بالكويت [وآخرون]. ندوة التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية. الكويت: المعهد، ١٩٨٢.
منتدى الفكر العربي، ندوة المديونية والأرصدة العربية في الخارج، عمان، ١١ ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.
ـــ. ندوة «العائدون من حقول النفط»، عمان، ١٩٨٦.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdel-Khalek, G. and R. Tignor (eds.). *The Political Economy of Income Distribution in Egypt.* New York, 1981.
Abdel-Malek, Anouar. *Egypt: Military Society; the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser.* Translated by Charles Lam Markmann. New York: Random House, 1968.
Amin, Samir. *Accumulation on World Scale.* New York: Monthly Review Press, [n.d.].
——. *Unequal Development: A Study of the Social Formations of Peripheral Capitalism.* New York: Monthly Review Press, 1976.
Anderson, Charles H. *Toward a New Sociology: The Study of Human Interaction.* New York: Alfred Knopf, 1973.
Anderson, Perry. *Lineages of the Absolutist State.* London: New Left Books, 1974.
The Arabs: Atlas and Almanac 1985/86. Washington, D.C.: The American Educational Trust, 1986.
Badie, Bertrand and Pierre Birnbaum. *The Sociology of the State.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1983.
Bashir, Mohamed Omar. *The Southern Sudan: Background to Conflict.* London: C. Hurst, 1968. 2nd. ed. Khartoum: Khartoum University Press, 1970.
Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978.
Bell, Gertrude Lowthian. *The Letters of Gertrude Lowthian Bell.* London: Ernest Benn, 1927. 2 vols.
Bendix, Reinhard and Seymour M. Lipset (eds.). *Class Status and Power: Social Stratification in Comparative Perspective.* 2nd ed. New York: Free Press, 1966.
Berger, Peter and Brigitte Berger. *Sociology: A Biographical Approach.* New York: Basic Books, 1972.

Bernard, Augustin. *L'Evolution nomadisme*. Alger, 1906.
Black, Anthony. *Guilds and Civil Society in European Political Thought from the Twelfth Century to the Present*. London: Methuen, 1984.
Bozeman, A. *Politics and Culture in International History*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982.
Bujra, Abdalla S. *The Politics of Stratification: A Study of Political Change in a South Arabian Town*. Oxford: Clarendon Press, 1971.
Bull, H. and A. Watson (eds.). *The Expansion of the International Society*. London: Oxford University Press, 1984.
Burkhardt, John Lewis. *Travels in Arabia*. London: Henry Colburn, 1829.
El-Charif, Mohammad El-Hadi. *Les Mouvements nationaux d'indépendance*. Paris: Armand Colin, 1971.
Collins, Robert O. *Land Beyond the Rivers*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981.
Dessouki, Ali E. Hillal (ed.). *Islamic Resurgence in the Arab World*. New York: Praeger, 1982.
Doughty, Charles M. *Travels in Arabia Deserta*. London: Jonathan Cape, 1888.
Draper, Hal. *Karl Marx's Theory of Revolution: State and Bureaucracy*. New York: Monthly Review Press, 1977.
Durdeau, Georges. *L'Etat*. Paris: Seuil, 1970.
Eickelman, Dale F. *The Middle East: An Anthropological Approach*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1981.
Enayat, Hamid. *Modern Islamic Political Thought*. Austin: University of Texas Press, 1982.
Falk, R. [et al.] (eds.). *International Law: A Contemporary Perspective*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.
Gellner, Ernest and Charles Micaud (eds.). *Arabs and Berbers: From the Tribe to Nation in North Africa*. London: Duckworth, 1973.
Gorman, Robert F. *Political Conflict on the Horn of Africa*. New York: Praeger , 1981.
Goulbourne, Harry (ed.). *Politics and the Third World*. London: Macmillan, 1979.
Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963.
Hawley, Donald. *The Trucial States*. Foreword by William Luce. London: Allen and Unwin; New York: Twayne Publishers, 1970.
Held, David [et al.] (eds.). *States and Societies*. Oxford: Martin Robertson, 1983.
Holt, Peter Malcolm. *The Mahdist State in the Sudan, 1881-1898: A Study of its Origin, Development and Overthrow*. 2nd ed. Oxford: Clarendon Press, 1970.
——. and M.W. Daly. *The History of the Sudan from the Coming of Islam to the Present Day*. 3rd ed. Boulder, Colo.: Westview Press; London: Weidenfeld, 1979.
Hopkins, Nicholas S. and Saad Eddin Ibrahim (eds.). *Arab Society, Social Science Perspectives*. 2nd ed. Cairo: American University in Cairo Press, 1985.
Hourani, Albert. *Minorities in the Arab World*. London: Oxford University Press, 1947.
Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1980.
Hunter, Robert. «The Passing of Khedivial Absolutism, 1805 - 1879.» (memographed,

1972).
Hussein, Mahmoud. *Class Conflict in Egypt, 1945-1970.* Translated from French by Michel and Susan Chirman [et al.]. New York: Monthly Review Press, 1973.
Ibrahim, Saad Eddin. *Population and Urbanization in Morocco.* Cairo: American University in Cairo, 1981.
International Encyclopedia of the Social Sciences. New York: Macmillan; Free Press, 1968.
Ireland, Philip Willard. *Iraq: A Study in Political Development.* London: Jonathan Cape, 1937.
Kelly, John Barrett. *Eastern Arabian Frontiers.* New York: Praeger, 1964.
Kazancigil, Ali (ed.). *The State in Global Perspective.* London: Gower; UNESCO, 1986.
Kiernan, R.H. *The Unveiling of Arabia.* London: [n.pb.], 1937.
Lazreg, Marnia. *The Emergence of Classes in Algeria: A Study of Colonialism and Socio-Political Change.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1976.
Lenski, Gerhard. *Human Societies.* New York: McGraw-Hill, 1970.
Lesch, Ann Mosely. *Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement.* Ithaca, N.Y.; London: Cornell University Press, 1979.
Lipset, Seymour M. *Political Man.* New York: Doubleday, 1960.
Longrigg, Stephen Hemsley. *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History.* London; New York: Oxford University Press, 1953.
Lotka, Alfred. *Elements of Physical Biology.* Baltimore, Mad.: Williams and Wilkins, 1925.
MacIver, R.M. *The Web of Government.* New York: Macmillan, 1947.
Mclaurin, Ronald De (ed.). *The Political Role of Minority Groups in the Middle East.* New York: Praeger, 1979.
McLennan, D. [et al.] (eds.). *The Idea of the Modern State.* London: Milton Keynes; Open University Press, 1984.
Mahmoud, Fatima Babiker. *The Sudanese Bourgeoisie.* London: Zed Press, 1984.
Mathias, Gilberto and Pierre Salama. *L'Etat sur-developpe: De Metropoleo au tiero mond.* Paris: La Découverte; Maspero, 1983.
Merton, R. *Social Theory and Social Structure.* 3rd ed. New York: Free Press, 1968.
Milband, Ralph. *Class Power and State Power.* London: Verso, 1983.
——. *The State in Capitalist Society: The Analysis of the Western System of Power.* London: Quartet Books, 1973.
Mitchell, Richard P. *The Society of the Muslim Brothers.* London: Oxford University Press, 1969. (Middle Eastern Monographs, no. 9)
Montagne, Robert. *Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc: Essai sur la transformation politique des berbères sédentaires.* Paris: Librairie Félix Alcan, 1930.
Moore, Wilbert. *The Impact of Industry.* Englewood Cliffs, N.J.:Prentice-Hall, 1965.
Nelson, Cynthia (ed.). *The Desert and the Sown: Nomads in the Wider Society.* Berkeley, Calif.: University of California, Institute of International Studies, 1973.
The New Encyclopedia Britannica. London: William Benton, 1978. 30 vols.
Noret, A. *Le Nil et la civilisation égyptienne.* Paris: Albin Michel, 1937.

O'donnel, Guillermo. *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South America Politics*. Berkeley, Calif.:University of California, Institute of International Studies, 1973.

Owen, R. and B. Sutcliffe (eds.). *Studies in the Theory of Imperialism*. London: Longman, 1972.

Pelt, Adrian. *Libyan Independence and the United Nations: A Case of Planned Decolonization*. Foreword by U. Thant. New Haven, Conn.: Published for the Carnegie Endowment for International Peace by Yale University Press, 1970.

Pitts, F. (ed.). *Urban Systems and Economic Development*. Eugene: University of Oregon Press, 1962.

Poggi, Gienfranco. *The Development of Modern State: A Sociological Introduction*. London: Hutchinson, 1978.

Poulantzas, N. *Pouvoir politique et classes sociales*. Paris, 1971.

Rivlin, Helen. *The Agricultural Policy of Mohammad 'Ali in Egypt*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968.

Salamé, Ghassan (ed.). *The Foundations of the Arab State*. London: Croom Helm, 1987.

Sayegh, Rosemary. *Palestinians from Peasants to Revolutionaries: A People's History Recorded from Interviews with Camp Palestinians in Lebanon*. With an introduction by Noam Chomsky. London: Zed Press, 1979. (Middle East Series, no. 3)

Scruton, Roger (ed.). *Dictionary of Political Thought*. London: Macmillan, 1982.

Shaw, Stanford J. *The Financial and Administrative Organization and Devèlopment of Ottoman Egypt, 1517-1798*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962. (Princeton Oriental Studies, no. 19)

Shiloh, Ailon (ed.). *Peoples and Cultures of the Middle East*. New York: Random House, 1969.

Staniland, M. *What is Political Economy?* New Haven,Conn.: Yale University Press, 1985.

Stein, Kenneth W. *The Land Question in Palestine, 1917-1939*. Chapel Hill, N.C.: University of North Carolina Press, 1984.

Stepan, Alfred. *The State and Society: Peru in Comparative Perspective*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978.

Sweet, Louise E. (comp.). *Peoples and Cultures of the Middle East: An Anthropological Reader*. Garden City, N.Y.: Published for the American Museum of Natural History by the Natural History Press, 1970.

Thielbar, Gerald and Saul Feldman (eds.). *Issues in Social Inequalities*. Boston: Little, Brown, 1975.

Trevaskis, Gerald Kennedy. *Shades of Amber: A South Arabian Episode*. London: Hutchinson, 1968.

Udovitch, Abraham L. *Partnership and Profit in Medieval Islam*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970.

Voll, J.O. and S.P. Voll. *The Sudan: Unity and Diversity in a Multicultural State*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.

Wallerstein, Immanuel. *The Modern World System*. New York: Academic Press, 1974.

Weber, Max. *Economy and Society.* New York: Bedminster Press, 1968.

——. *The Theory of Social and Economic Organization.* London: William and Hodge, 1947.

Wells, H.G. *The Outline of History.* New York: Garden City Books, 1961. 2 vols.

Wittfogel, Karl. *Oriental Dispotism.* New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957.

World Bank. *World Development Report, 1986.* Washington, D.C.: The Bank, 1986.

——. *World Tables.* Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1980.

Al-Yassini, Ayman. *Religion and State in the Kingdom of Saudi Arabia.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.

Periodicals

Abu-Lughod, Ibrahim. «The Transformation of the Egyptian Elite: Prelude to the «Urabi Revolt».» *Middle East Journal:* vol. 21, 1962.

Bill, James A. «Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East.» *International Journal of Middle East Studies:* vol.3, no. 4, October 1972.

Ibrahim, Saad Eddin. «Urbanization and Modernization in Yugoslavia.» *International Review of Modern Sociology:* vol. 2, September 1972.

Krazner, Stephen D. «Approaches to the State: Alternative Conception and Historical Dynamics.» *Comparative Politics:* vol. 16, no. 2, January 1984.

فهرس

(ب)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(ص)

(ط)

(ظ)

(ع)

(ك)

(ل)

(ن)



من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية (٣٥٤ ص ـ ٧$) .... د. نادر فرجاني
- التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ (٢٥٢ ص ـ ٥$) .... د. محمود عبد الفضيل
- الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات: دراسة في موضوع الزعامة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٢)) (٢٠٨ ص ـ ٤$) .... د. سلوى شعراوي جمعة
- صورة العرب في الصحافة البريطانية: دراسة اجتماعية للثبات والتغير في مجمل الصورة (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١١)) (٣٤٨ ص ـ ٧$) .... د. أحمد يوسف أحمد
- الصراعات العربية ـ العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية. (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. أحمد يوسف أحمد
- تكوين العقل العربي (نقد العقل العربي (١))... طبعة ثالثة (٣٨٨ ص ـ ٨ $) .... د. محمد عابد الجابري
- ما بعد الراسمالية (سلسلة كتب المستقبل العربي (٩)) (٢٦٠ ص ـ ٥ $) .... د. سمير أمين
- مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي (٢٤٤ ـ ص ٥ $) .... د. أسامة الغزالي حرب
- القوى الخمس الكبرى والوطن العربي ـ دراسة مستقبلية ـ (٢٢٤ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. ناصيف يوسف حتي
- المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) (٢١٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. خلدون حسن النقيب
- المجتمع والدولة في المشرق العربي (٣٢٠ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د. غسان سلامة
- المجتمع والدولة في المغرب العربي (١٥٦ ص ـ ٣ $) .... د. محمد عبد الباقي الهرماسي
- الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي (٤٢٤ ص ـ ٨,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- العرب ومستقبل النظام العالمي (٢٩٢ ص ـ ٦ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- العرب ودول الجوار الجغرافي (٦٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- الاقباط والقومية العربية ـ دراسة استطلاعية ـ (٢٣٦ ص ـ ٥ $) .... د. أبو سيف يوسف
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ (٨٦٤ ص ـ ١٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- دراسات في الحركة التقدمية العربية (٣٨٠ ص ـ ٧,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- العسكريون العرب وقضية الوحدة (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. مجدي حماد
- البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٠) (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. ابراهيم ابراش
- صورة العرب في عقول الامريكيين (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. ميخائيل سليمان
- السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٩) (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. بو قنطار الحسان
- الأدب العربي: تعبيره عن الوحدة والتنوع ـ بحوث تمهيدية (٤٤٠ ص ـ ٩ $) .... مجموعة من الباحثين
- حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية: مشكلات الاستراتيجية والادارة في الوطن العربي (٢٥٢ ص ـ ٥ $) .... ندوة فكرية
- وحدة المغرب العربي (٢٥٤ ص ـ ٥ $) .... ندوة فكرية
- التنمية المستقلة في الوطن العربي (١٠٠٢ ص ـ ٢٢ $) .... ندوة فكرية
- الهوية القومية في السينما العربية (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (٤٦٨ ص ـ ٩,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (٢٧٢ ص ـ [illegible]) .... د. سعدون حمادي
- الأبعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي (٥٢٤ ص ـ [illegible]) .... ندوة فكرية
- بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، (نقد العقل العربي (٢)) (٦٠٠ ص ـ ١٢ $) ... طبعة ثانية .... د. محمد عابد الجابري

سلسلة الثقافة القومية

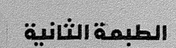
- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٢ $)........ حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $)........ د. عصمت سيف الدولة

هذا الكتاب

ضمن «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» تحتل قضايا «المجتمع والدولة» أهمية مركزية. فتضاريس الواقع الاجتماعي ذات علاقة معقدة بالدولة القطرية، لذلك فتلمس خيارات أي مشروع حضاري مستقبلي محكوم بجدلية المجتمع والدولة. وهذا الكتاب لا يسهم في ملء فراغ معرفي وحسب، بل وفي فهم الواقع المعاش من ناحية، واستشراف الخيارات المتاحة لتغيير الواقع والعمل على تحقيق ما يجب أن يكون عليه الوطن العربي من ناحية أخرى.

ومركز دراسات الوحدة العربية، التزاماً منه بقضايا الوطن العربي، واهتمامه بآفاق التطور المقبل، أولى قضايا المجتمع والدولة جهداً علمياً واسعاً، حيث أشرك نخبة من العلماء والاساتذة والخبراء العرب لدراسة المجتمع واستكناه آثار التنشئة الاجتماعية للدولة القطرية وامكانات التغيير المتاحة أمام الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين.

هذا الكتاب هو جهد تأليفي وتركيبي يتناول خلفيات المجتمع والدولة في الوطن العربي، ووضع الدولة القطرية وعلاقتها بالمجتمع وأزمتها، لينطلق بعد ذلك إلى مستقبل المجتمع والدولة القطرية في الوطن العربي. وهو نتيجة جهد جماعي وموسوعي يجيب عن التساؤلات الاساسية عن التكوينات الاجتماعية الرئيسية وعلاقتها بالدولة عموماً وبالنظام السياسي القائم خصوصاً. ولعل القارىء سيلاحظ الصرامة الموضوعية التي تمسك بها فريق البحث، والمسؤولية العلمية التي نظر من خلالها إلى آفاق المستقبل.



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الثمن: [illegible] دولاراً
أو ما يعادلها